

جريمة
خيانة الأمانة

حسنى مصطفى



حجرات خيانتها الإيمانية

في ضوء القضاء والفقه

عقود الإمانة - الوديعة - الإجارة - عارية - الاستعمال -
الرهن - الوكالة بأجر وبالمجان - اثبات العقود - الاختلاس
والتبديد والاستعمال - اخلاس الأشياء المحجوز
عليها - العلم بالحجز - الحجز بالبطل - اعتبار
الحجز كأن لم يكن - العلم بيوم البيع -
حارس المحجوزات - تعدد المحجوزات -
عدم الالتزام بنقل المحجوزات -
اثبات التبديد - أسباب الحكم -
رقابة محكمة النقض - خيانة
الانتماء على توقيع *

حسنى مصطفى
رئيس محكمة

توزيع / منشأف بالاسكندرية
جلال حذى وشركاه

السلام

إلى أبتى الحبيبة سما

حفظها الله

نَسَبُ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ

مقدمة

جريمة خيانة الأمانة من الجرائم الشائعة الواقعة في العمل القضائي وقد رأينا أن نعرض لأحكام هذه الجريمة تفصيلاً مع وضع أحكام النقض في كل جزئية من جزئيات البحث .

وقد قسم هذا البحث إلى فصول سبعة :

الفصل الأول : موضوع الجريمة .

الفصل الثاني : التسليم بعقد من عقود الأمانة .

الفصل الثالث : الركن المادي .

الفصل الرابع : ركن الضرر .

الفصل الخامس : القصد الجنائي .

الفصل السادس : في تمام الجريمة والعقاب عليها والحكم الصادر فيها .

الفصل السابع : الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة .

وهي جرائم اختلاس الأشياء والمحجوز عليها ، خيانة

الائتمان على التوقيع .

والله ولي التوفيق

تمهيد

تنص المادة ٣٤١ عقوبات على أن :

« كل من أختلس أو أستعمل أو يبدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك أضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الأجرة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفته كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره بحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزاد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

ولقيام الجريمة لابد من توافر الأركان الآتية :

- ١ - أن يكون موضوع الجريمة مالا منقولاً .
- ٢ - أن يكون قد سبق تسليمه للجاني بناء على عقد من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات .
- ٣ - فعل الاختلاس أو التبيد .
- ٤ - أن يكون ذلك أضراراً بالمالك أو الخائن .
- ٥ - القصد الجنائي .

الفصل الأول

المال موضوع الجريمة

تنص المادة ٣٤١ على عقاب من أختلس أو أسنعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك .

فيشترط في الشيء موضوع الجريمة أن يكون منقولاً. فالمادة ذكرت أنواعاً مختلفة من المنقولات. فهذه الجريمة يراد من تقرير العقاب عليها كلها حماية الملكية في المنقولات. أما العقارات فليس هناك من خوف على مالكمها فله حق تتبعها. وللرأء بالعقار هنا العقار بطبيعته. أما العقارات بالتخصيص فيمكن أن تكون محلاً لخيانة الأمانة إذ بمجرد نزعها تعود لها صفة المنقول .

ويترتب على كون الشيء موضوع الجريمة منقولاً أن الالتزامات والحقوق لا يمكن أن تكون محلاً لخيانة الأمانة .

ولا يشترط في المنقول أن تكون له قيمة مادية. فعبارة المادة عامة . فكل منقول يمكن أن يكون محلاً لخيانة الأمانة ولو لم تكن له سوى قيمة أدبية .

غير أن محكمة النقض تشترط أن تكون الورقة ذات شأن . فقد حكمت بأنه لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب سياسي الى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة ولا يمكن اعتباره متاعاً للحزب .

ولا يشترط أن تكون حيازة المال موضوع الجريمة مباحة أو محظورة. وعلى

٥ — يكفي لقيام جريمة التبيد قاتونا حصول عبث بملكية الشيء للسنم بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه :

(١٩٥٥/٣/٢٩ النقض س ٦ ق ٢٣٣ ص ٢١٧) .

٦ — لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن تكون الكتابات التي يعاقب على اختلاسها خاصة بمقود دون عقود .

(١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٦ ص ٢٤٣) .

٧ — صورة الحكم التنفيذية هي كتابة مشتملة على تمسك بالمعنى المقصود في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات لأنها ترتب في ذمة المحكوم عليه حقا للمحكوم له ، ولذلك يعد تبديدها جنحة معاقبا عليها بالمادة المذكورة وإذا كان المحكوم له يستطيع دائما أن يحصل على صورة تنفيذية ثانية فذلك لا ينفي الضرر الذي يلحقه من جراء التأخير في تنفيذ الحكم .

(١٩١٥/١١/١٣ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٤٧ ص ٧٥) .

الفصل الثاني

التسليم بعقد من عقود الأمانة

يشترط أن يكون الشيء موضوع الجريمة قد سبق تسليمه إلى الجاني وأن يكون هذا التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة .

البحث الأول

التسليم السابق

لا بد أن يكون المال موضوع الجريمة سبق تسليمه إلى الجاني ، وعلى هذا فإن الجريمة لا تقع إذا لم يكن هناك تسليم . ويحصل التسليم عادة من المجنى عليه إلى الجاني بشكل مادي أو غير ذلك . وقد يحصل التسليم من شخص آخر غير المجنى عليه نفسه . فالوكيل الذي يحصل أفساطا من العملاء ويختلسها يرتكب خيانة أمانة كما لو بدد الأموال التي يستلمها من موكله . كذلك تقع الجريمة إذا لم يستلم الأمين المال من المجنى عليه بنفسه ، بل استلمها بواسطة تابع .

وقد يحصل التسليم بشكل ضمني . كما لو كان البائع الذي يبيع منقولات معينة ولا يستلمها المشتري بل يتركها ودية لديه يرتكب خيانة أمانة إذا بددها ولو أنها لم تسلم إليه فعلا .

ويجب أن يكون التسليم بقصد نقل الحيازة للأمانة ، أي أن المستلم يلتزم برد أو تقديم الأشياء المسلمة إلى صاحبها . وهذا الشرط ظاهر من طبيعة العقود التي وردت في المادة فكلها تنقل إلى المستلم الحيازة للأمانة فقط .

ولا جريمة إذا كان التسليم بقصد نقل الحيازة الكاملة أي بقصد التملك .

فالمرأة التي تقبض مقدم الصداق سم تأبى أن تعقد عقد الزواج لا تنطبق عليها
للمادة ٣٤١ إذا امتنعت عن رد ما قبضته .

ولا تقع الجريمة ولو كان التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة مادام يراد به
نقل ملكية الأشياء للسلامة . فالوكيل الذي يقبض أجره مقدما ولا يؤدي عملا
لا يرتكب خيانة الأمانة .

البحث الثاني .

عقود الأمانة

لا يسكنى مجرد التسليم بقصد نقل الحيازة المؤقتة ، بل يجب أن يكون هذا
التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة الواردة بالمادة .

أى على وجه « الوديعة — الاجارة — عادية الاستعمال — الرهن —
أو كانت سلمت إليه بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً » .

فيجب أن يكون سبب التسليم داخلا فى حالة من تلك الحالات ، وهذه العقود
واردة على سبيل الحظر . فلا يجوز للمحاكم أن تضيف إليها عقوداً أخرى .
فيجب على المحكمة أن تبين فى حكمها العقد الذى حصل التسليم بناء عليه حتى
تؤكد محكمة النقض من سلامة تطبيق القانون .

والمحكمة غير مقيدة بالوصف الذى نعت به المتعاقدون اتفاقهم ، فلها بل عليها
أن تبين الوصف القانونى الصحيح للعقد القائم . فالعبرة بحقيقة الواقع لا بصيغة
ألفاظ العقد .

ولئن كانت محكمة الموضوع ملزمة ببيان العقد الذى كان سببا فى التسليم ، فلها
فى سبيل ذلك السلطة العليا فى تقدير الوقائع ووزنها . فبين قصد المتعاقدين

حكمها يسكون معيبا بالقصور بما يوجب تقضه والإحالة .

(١٠/٣/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٤٥ ص ٢٦٨)

٢ — من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يسكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الاثمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فإدانة المتهم في تبديد استنداً إلى أنه تاجر يتسلم مقررات مواد البناء لحساب المصريح له منها من الحكومة دون التعرض لدفعه بأن العلاقة بينه وبين المصريح له علاقة بين المصريح له علاقة يبيع تجار الحكم قاصراً .

(١٠/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٦ ص ٧٤٢)

٣ — من المقرر أن عقد الاستصناع يدخل في عداد عقود الأمانة التي عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن في هذا الصدد من صدور حكم في دعوى تجارية حائز لقوة الشيء المحكوم به بتكليف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحته . وذلك لما هو مقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ إجراءات جنائية من أنه لا تسكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، وذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .

(٩/١٠/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

٤ — لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة ، إلا اذا اتنع القاضي بأنه

تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، في صدر توقيع العقاب ، إنما هي بالواقع ، إذ لا يصح تأنيب إنسان ولو بذاء على اعترافه بلسانه أو كتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(١١ / ١١ / ١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٠ ص ٨٣٥ ، ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٣٢ ص ١١٧٦ ، ١٧ / ١٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ق ٢٠٨ ص ٨٦٣)

٥ — لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر والعبرة في قيام عقد من هذه العقود هي بحقيقة الواقع .

(١٣ / ٢ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٨١ ص ٣٢٥ ، ١٣ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٣ ق ٣٥ ص ١٣٠ ، ١٢ / ١١ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ١٤٣ ص ١٥٩٧ ، ٢ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ١٧٩ ص ٨٩٥) .

٦ — متى كان يبين من لفردات أن المجنى عليه قرر بمحض ضبط الواقعة أن السيارة حديما سامت للمطعمون ضده لتنظيفها كانت مزودة بأربعين لترا من الدولار استهلكها بغير اذنه في نقل الركاب لقاء أجر لحسابه الخاص ، فإن هذا التصرف في العقود بمنسب بمثابة تصرف للمالك في ملكه ، وبه تتحقق جريمة خيانة الأمانة كما هي محددة في القانون .

(٢١ / ٦ / ١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٠ ص ٤٩٤)

٧ — يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء للبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(٣ / ٦ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٦ ص ٦٣٢ ، ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٦٢ ص ١٢٣٩)

٨ — منازعة المتهم بجريمة خيانة الأمانة في شأن حقيقة العلاقة بينه وبين المجنى عليه هي من الأمور التي تتطلب تحقيقا خاصا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض (١٩٦٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩)

٩ — إذا كانت المحكمة وهي في صدد بحث تهمة التبيد المنسوبة للمتهم قد فسرت العقد المقدم في الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فإن ذلك فيها يعتبر فصلا في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها وردا سائما على ما ذهب إليه في دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

(١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٢ ص ١٢٠)

١٠ — إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه اختلس مبلغ كذا قيمة الايصال للسلم إليه لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة ما اضرار بها فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ إلا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم في أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل دليلا يحجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته عما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرر السندات الادنية للشركة إلا بناء على طاب بأشكاكاتها لغياب مديرها وأنه قد تجمد له فعلا عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفي لوفاء ما سبق أن احتجزه ، وأنه لذلك أمتنع عن الدفع للمقاصة ، ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف الجاري صحيح ، فإن احتجازه المبلغ الذي حصله يكون قد تم برضاء الشركة ، ولا يصلح إذن اعتباره اختلاسا ، وتحرير المتهم لسندات بالمبلغ المذكور لا يؤدي إلى ادانته مادام تصرفه فيه كان قبل تحريرها .

(١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٣ ص ٦٣٣)

١١ - لمحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على الوجه الذي تراه مفهوما منها ، ولا معقب عليها في ذلك مادامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذي أخذت به .

(١٩٣٩/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤١ ص ٤١٨)

١٢ - أن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما يعاقب على العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم .

(١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٣ ص ١٧١)

١٣ - أن مناط العقاب بالمادة ٢٩٦ عقوبات ليس الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، واذن فمدى مشروعية العقد أو بطلانه لا يفي المؤمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه . فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ، ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت إلى شخص وكاشفته بحقيقته أمرها لبستأجر المكن بأسمه لتتخذها هي لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الأجرة فلم يستأجر المكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه خيانة للأمانة . والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته وكيل عن المجنى عليها بل بصفته وكيل عن المجنى عليها بل بصفته مؤجرا لها هو قول خاطيء ، لأن قبوله استئجار المكن بأسمه ومسؤوليته قبل المالكة لا ينفيان أنه وكيل المجنى عليها بعمل نيابة عنها ، واستئجاره المكن باسمه ، في الظاهر لتسكنه المجنى عليها في الواقع إنما هو اعارة لأسمه ، واعارة الاسم نوع من الوكالة .

(١٩٣٧/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨٧ ص ٧٤)

١٤ — استبدال الأمانة لا يكون مانعا من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، إلا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة ، أما إذا لم يلجأ الأمين إلى الاستبدال إلا بعد وقوع التهديد وبتصدد الهروب من المسؤولية الجنائية ؛ أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال إلا كطريقة لإثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التهديد ، فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية .
(١٢ / ٢ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٠ ص ٢٦٦)

١٥ — أنه وأن كان التسليم الحاصل إلى المحترفين بنقل الأشياء في المرائب أو المراكب أو على دواب الحمل إنما يقع بناء على عقد من عقود الاثمان يتم بين صاحب الشيء ومنتهد نقله سواء أكان العقد شفويا أم كتابيا وكان من مقتضى ذلك أن تنتقل حيازة الشيء إلى مستلمه إلا أنه إذا اختلف هذا المحترف الشيء المسلم إليه فإنه يعد سارقا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٧٤ عقوبات . وقد يعترض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للسرية إذ لم يعتد بالتسليم الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم إلى مستلمه فإذا اختلفه عد خائنا للأمانة لا سارقا — قد يعترض بهذا غير أنه لا محل للاجتهاد في مقام النص الصريح .

(٢١ / ١٢ / ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ ق ٣٠٤ ص ٣٧٢)

١٦ — متى كانت الواقعة على الصورة التي أثبتها الحكم أن المجنى عليه سلم المتهم المجهولة السوارين لاستعمالها في أمر لمصلحة إذ كلفها بوزنها خارج محله فذهبت ولم تعد واختلفتها لنفسها ، فإن اختلاسها هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ، لأن ترك المجنى عليه المتهم تذهب بمفردها ومعها السواران إلى خارج محله بوزنها يتم به انتقال الحيازة بجمعها للمتهم

لانتقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة .

(١٩٨٠/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٠ ص ١٠٣١)

١٧ — لا يلزم في الودعة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان الودع لديه حائزاً لشيء من قبل .

(١٩٦٧/١٢/١١ أحكام القنض س ١٨ ق ٢٦٢ ص ١٢٣٩ : ١٤ ، ١٩٥٠/٣ س ١ ق ١٣٦ ص ٤٠٦)

١٨ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المدعى بالحقوق المدنية سلم للتمم عند زفاف ابنته إليه منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية فتصرف في بعضها بالبيع وأخفى بعضها في منزل آخر، وقضت المحكمة بتبرئته بمقتولة أن هذه الواقعة لا جريمة فيها إذ للمنقولات قد سلمت إليه (الزوج) والتسليم ينفي الاختلاس وهي لم تسلم على سبيل الودعة إذ هو التزم برد قيمتها إذا فقدت ويجب في الودعة رد الشيء بعينه ، وعقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك . لهذا من المحكمة غير سديد ، إذ أن ما استطردت إليه في بيان عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهازاً الزوجية من اللبنيات التي يقوم بعضها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون إلا للاستهلاك ، والصحيح أن الجهاز من القيمات . وما قالته بصدد نفي الودعة غير كاف ، لأن اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الودعة متى كان النص على أن رد القيمة يكون عند الفقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عيناً مادام موجوداً ، وما ذكرته بصدد التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في السرقة غير كاف إذ هي لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد

تخلت عن حيازته للزوج وأنه هو أصبح صاحب اليد فعلا عليه .
(١٩٤٧/٩/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٣٣ ص ٩١٢)

١٩ — الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً مماقبا عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المجلس بحيث تصبح الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أو ثمن عليه . أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي مما يدخل في نطاق عمل المستلم باعتباره خادماً أو عاملاً كتنظيف الشيء أو نقله من مكان إلى آخر فإن الاختلاس الذي يقع من الخادم أو العامل في الشيء المسلم إليه يعد سرقة لا تبديداً .

(١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٤ ص ٣٧٢)

عقود الأمانة

الفرع الأول : الوديعة

عرف القانون المدني الإيداع بأنه عقد يسلم انهماك منقولاً لإنسان آخر يتعهد بحفظه دون اشتراط أجره ، كما يحفظ أحوال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع .

، والوديعة التي أشارت إليها المادة ٣٤١ لا تختلف في شيء من الوديعة التي تكلم عليها القانون المدني .

غير أن القانون الجنائي لا يعاقب على الاختلال بالإلتزامات الناشئة عن العقد أيما كانت ، بل يعاقب على اختيال الوديعة وتمسكها أو التصرف فيها تصرف المالك

بدون حق . فالوديع إذا أهمل في المحافظة على الوديعة وأدى ذلك الى هلاكها أو اذا استعمل الشيء المودع لمصلحته أو لمصلحة سواه ، بل واذا تأخر في رد الوديعة ولم يكن قصده من ذلك التملك ، اذا فعل كل هذا فلا شأن للقانون الجزائي به ولا يترتب على فعله سوى المسؤولية المدنية .

وبلاحظ أن الشرع قد أخرج من حكم المادة ٣٤١ عقوبات بنص لأحوال خاصة من اختلاس الأموال المسلمة على سبيل الوديعة وجعل منها جرائم على حدة ، من ذلك الاختلاس الذي يقع من أمورى التحصيل العموميين أو الأمانة على الودائع أو المصارفة (م ١١٢ ع) .

ولقيام الوديعة لا بد من ثلاثة شروط أساسية :

١ — تسليم المال موضوع الوديعة الى المودع لديه . فالوديعة عقد عيني لا يتم إلا بالتسليم ، ولا يشترط أن يكون تسليم الشيء المودع تسليمًا حقيقيًا بل يكفي التسليم الحسبي . فإذا لم يكن هناك تسليم لاحقى ولا حكى فلا وديعة ولا جبرية وعلى ذلك فالخارس الذى يسهده اليه بملاحظة أمانة أو بضائع فى مخزن لا يرتكب خيانة أمانة إذا اختلس شيئًا منها لأنها لم تسلّم اليه تسليمًا تنتقل به حيازتها المؤننة بمقتضى عقد وديعة ، قيده على هذه الأشياء يد عارضة فهو سارق لا خائن للأمانة . ويجب أن يكون موضوع التسليم مالا منقولاً ، وبلاحظ فى التسليم أنه لا يشترط أن يكون الشيء قد سلم الى نفس اللبدد بل ينكفى أن يكون قد سلم الى مملكة ، فوارث المودع الذى يبدد شيئًا يعلم أنه كان فى حيازة مورثه على سبيل الوديعة بعد خائنا للأمانة .

٢ — يجب أن يكون الشيء قد سلم بقصد حفظه ، فلا بد من أن تكون حيازته

المؤقتة قد انتقلت إلى المودع لديه. فإذا لم يكن قصد للتعاقد ينقل الحيازة المؤقتة .
وإنما تمكن اليد المعارضة فلا وديعة ولا خيانة أمانة .

٣ — يجب أن يكون الاتفاق على أن يرد المودع لديه الشيء ذاته ، فإذا كان
من المتفق عليه صراحة أو ضمنا أن للمستلم يتصرف في الشيء المسلم إليه أو يستهلكه
فلا يسرى حكم المادة ٣٤١ عقوبات .

ولا صعوبة فيما يتعلق بالأشياء القيمة فإنها معنية بالذات ولا يقام بعضها مقام
بعض ، فعلى المودع لديه أن يردعا بذاتها وإلا عد خائفا للأمانة ، أما الأشياء
المثلية كالغلال والنقود فأمرها يتوقف على إرادة المتعاقدين .

فقد يكون القصد أن ترد إلى المودع نفس الأشياء المودعة ولو أنها مثلية .
ومنها الأسهم والسندات غير الاسمية . فكان ورقة 'م' رقم خاص يميزها عن
غيرها . فإذا تصرف المودع لديه فيهم بالبيع أو الرهن أو نحوه عد فعله
خيانة أمانة .

وقد يصرح المودع للمودع لديه صراحة أو ضمنا بأن يتصرف في الوديعة وتسمى
وتسمى الوديعة في هذه الحالة بالوديعة الناقصة ، ومنها ما في المصارف وصناديق
التوفير .

وقد تقع الجريمة إذا كانت الوديعة قضائية أو قانونية، ويتصد بذلك الحارس
الذى يعينه القضاء على منقولات محجوز عليهم . فالحارس القضائي الذى يختلس
شيئا من الأموال التى فى أمانته يعتبر خائفا للأمانة ، أما إذا كان الحارس هو المالك
لها فلا تسرى عليه المادة لأنه لا يمكن أن يختلس مال نفسه ، وإنما يعد فعله جريمة
خاصة وضع لها المشرع نصا خاصا (المادة ٣٤٢) .

الأحكام

١ - لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان للودع لديه حائزاً للشيء من قبل .

(١٩٧٦/١١/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٠ ص ٨٣٥)

٢ - من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه لأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه ، وأن الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معروف به في القانون المدني هو أن يلتزم للودع لديه برد الوديعة بعينها للودع ، وإذا اتفق هذا الشرط اتفق معه معنى الوديعة .

(١٩٧٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١ ص ٩٧)

٣ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم للطعون فيه أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على مائة وخمسين جنيبها كل عشرين يوما ، وقد عهد إلى لاتهم بأمانة صندوقها ، إلا أنه لم يتم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة بالآخرين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع ، فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية ، فإن الحكم للطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بإبراءه تأسيسا على أن للال لم يسلم إليه بمقتضى عقد من عقود الأمانة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٩ ص ١٢٤٤)

٤ — متى كان جهاز الزوجية من القيمات وليس من التليسات التي يقوم بعضها مقام بعض ، فان اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك ، لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ما خلص اليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز الزوجية الذي سلم اليه بمقتضى قائة ، ينطوي على جريمة خيانة أمانة صحبحا في القانون .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩٦ ص ١٤٣٤)

٥ — من المنفق عليه أن الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية ، والودائع التي يودعها الزلاء في الفنادق يجوز إثباتها بالبينة والفرائن منها كانت قيمة الأشياء المودعة لوجود مانع مادي من الحصول على دليل كافي .

(١٩٥٥/٦/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٣١ ص ١١٣٦)

٦ — الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع ، واذن فحق كان الثابت في الحكم أن المتهم والجنى عليه اتفقا على أن يتبادلا ساعتها وأن تسلم أولهما ساعة الثاني كان تنفيذ هذا الاتفاق فان التسليم على هذه الصورة يكون مبيثا على عقد مفاوضة وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٢ ص ٥٦٥)

٧ — إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد مبلغ سلم اليه على سبيل الوديعة معتمدة في ذلك على ورنه ونعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من الجنى عليه بصفة أمانة يدها له عند طلبه وعلى ما قرره الجنى عليه في هذا

الصدد . فانها لا تكون قد أخطأت . ولا يؤثر في ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تدين بالقيمة دون العين ما دام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قصد بالعقد إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها .

(١٢٠١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٧٣ ص ٢٠٨)

٨ — الوارث الذي يتسلم النقود التي كانت مسجلة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ما دامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد أمانة تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها ، أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه ، ولا يقلل في هذا النظر أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعة ، وأن العقد الذي أنشاها إنما كان مع أبيه فينتهي بموته ، ذلك أن القانون في المادة ٣٤١ يعقوبات لا يكتفى بعبارة عامة وهي أن يكون تسلم المال قد حصل على وجه الوديعة ، بما يستوى فيه بالبداية ما يكون منثوبة التعاقد وما يكون مصدره القانون .

(١٥١ ص ١٠٥ ق ٦ ص ١٥١)

٩ — إذا اشترط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجربه المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة ، فإذا هو تصرف معه فانه يكون قد خان الأمانة .

(٢٧٥ ص ١٥٦ ق ٥ ص ٢٧٥)

١٠ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم طلب إلى المجنى عليه أثناء سيرهما معا في الطريق أن يسلمه البوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فاجابه إلى طلبه ، ولما وصلا إلى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التمسك

بالتليفون فاطمأن إليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما
يئس من حضوره عاد لمنزله وأبلغ الحادثة لأبيه ، فالوصف الصحيح لهذه الواقعة
هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الودية ، وأن اختلاسه لهما هو خيانة
للأمانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . ومن الخطأ اعتبار ما وقع
من المتهم سرقة ، لأن ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السوارين إلى
داخل المحطة يتم به انتقال الحياة للمتهم لإقطاع صلة المجنى عليه بهما من
الناحيةين المادية والمعنوية مما ينتفى ١٠٠ الاختلاس في معنى السرقة .

(١٩٤٠/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٥ ص ١١٢)

١١ — إذا سلم شخص الى شخص آخر له به صلة عمل عند مبيتها معا في
غرفة واحدة ياحدى القرى مامعه من النقود ليحفظه لديه إلى الصباح ، فأخذها
المستلم وفر به فماله هذا يعتبر خيانة أمانة ، ومتى ثبت أن إيداع المجنى عليه نقوده
لدى الجاني كان إيداعا اضطراريا أجبأته إليه ظروف طارئة فمن الجائز إثبات
حصوله بالبينة .

(١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٨ ص ٤٨١)

١٢ — التزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسى
فى وجود عقد الودية طبقا لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدنى ، فاذا اتفق
هذا الشرط اتفق ١٠٠ معنى الودية . فاذا سلم قطن لمحلج بموجب ايصال ذكر
مها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ثم تصرف صاحب المحلج فى القطن بدون
إذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديدا معاقبا عليه .

(١٩٣٢/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٦ ص ٤٨٨)

الفرع الثاني : الاجارة

تقع جريمة خيانة الأمانة اذا كان الشيء موضوع الجريمة مسلما على سبيل الاجارة ، وفي هذه الحالة لابد وأن يكون العقد القائم عقد اجارة والايجار هو عقد يلتزم به المؤجر ارتفاع المستأجر بمتاع الشيء المؤجر ومرافقة مدة بأجرة معينة والمرجع في تكييف نوع العقد الى القانون المدني . ويلاحظ أن الأجرة ركن لازم في عقد الايجار . والإمكان العقد من عقود النبرع . فاذا لم تحدد الأجرة ، فالقاضي هو الذي يقوم بتحديد لها . وحكم أنه يرتكب خيانة أمانة من أختلس ما كينة خياطة سلمت اليه على سبيل الاجارة في مقابل أجرة تحدد فيها بمد . والأشياء التي تكون محلا لجريمة التبيد هي المنقولات دون العقارات ، إلا أنه اذا أختلس مستأجر العقار أو بمد شيئا من المنقولات المملوكة أو المتصلة بالعقار فإنه يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات . فهذه الأشياء منقولات بطبيعتها ، وبمجرد فصلها عن العقار تعود لها صفة المنقول . وعادة ما يكون موضوع الإيجار شيئا ماديا إلا أنه قد يكون أيضا حقا معنويا كسندات أو أسهم يؤجرها مالكها لمدة مقابل مدة معين ، وفي هذه الحالة الثانية تقع الجريمة على السند المثبت للحق والذي يسلم للمستأجر بحكم عقد الايجار وبشرط رده عند انتهاء مدة الايجار .

والقانون الجنائي لا يعاقب المستأجر على كل اخلال بالتزاماته الناشئة عن عقد الايجار . فهو لا يعنى الا بالتزام برد الأعيان المؤجرة . فاذا لم يردها المستأجر وكان سبب ذلك أنه أختلسها وتصرف فيها تصرف المالك فمندئذ تطبق المادة ٣٤١ ع . وعلى ذلك اذا أحدث بها عيبا أو تلفا أو أمتنع عن دفع الايجار أو أمتنع بها مدة أطول من مدة الايجار فإن فعله لا يعد خيانة أمانة .

والتبديد يجب أن يكون واقعا على نفس الشيء المؤجر أما الانتفاع بالثمار
انتفاعا غير قانوني فلا يترتب عليه سوى مسؤولية مدنية .

الفرع الثالث : عارية الاستعمال

عرف القانون المدني عارية الاستعمال بأن للعير يسلم إلى المستعير شيئا لينسخ له
الانتفاع به ويلتزم المستعير برده بعد الميعاد المتفق عليه .

والذي يميز عارية الاستعمال عن عارية الاستهلاك هو أن المستعير فيها يلتزم
برد الشيء ذاته بعكس الحال في عارية الاستهلاك فإن العير فيها ينقل إلى المستعير
ملكية شيء يلتزم المستعير بتعويضه بشيء آخر من عين نوعه ومقداره وصفته
بعد الميعاد المتفق عليه . .

وقد نصت المادة ٣٤١ عقوبات على عارية الاستعمال دون عارية الاستهلاك
فالعقاب يتوقف على نوع العارية . وتميز نوعي العارية عن بعضها لا يرجع إلى
طبيعة الأشياء المعارة فهي مثلية أم قيمية بل إلى إرادة المتعاقدين .
وعارية الاستعمال يكون محلها عادة أشياء قيمية كأمتعة أو ملابس أو أدوات .
ولكن من الممكن أن يكون محالها أشياء مثلية كمنقود أو غلال أو حبوب ، أو
أسهم وسندات وأوراق تجارية . فمثلا يمكن أن تمار هذه الأوراق مساعدة
للمستعير ليقدمها ضمانا لقرض مدة ما ، ويجب عند الرد أن يرد الأوراق بداتها ،
وإن لم يفعل عند خائنها للأمانة .

الفرع الرابع : الرهن

الرهن هو عقد به يوضع المدين شيئا في حيازة دائمه أو حيازة من إنفق
عليه العاقدان تأمينا للدائن ، وهذا العقد يعطي للدائن حق حبس الشيء المرهون

لحين الوفاء بالتزام وحق استيفاء دينه من ثمن المرهون مقدما بالامتياز على من عداه .

والشئ المرهون قد يكون منقولا وقد يكون عقاراً ، ولمكن المادة ٣٤١ عقوبات لا تنطبق إلا في حالة رهن المنقول ، أى الرهن الحيازي . إذ هي لا تعاقب إلا على تبديد المنقولات .

والرهن عقد عيني لا يتم إلا بتسليم العين المرهونة . فالجريمة لا تقع من الدائن المرتهن إلا إذا كان الشئ المرهون قد سلم إليه وأصبح في حيازته ثم اختلسه بأن باعه مثلاً أو عرضه للبيع ، أو رهنه بإسمه لشخص ثالث .

أما المدين الراهن فإنه إذا اتفق على الرهن ولكنه تصرف في الشئ المرهون قبل تسليمه للراهن فلا تطبق عليه المادة ٣٤١ عقوبات ، لأن هذه المادة إنما تصدت معاقبة الدائن المرتهن في حالة اختلاسه الشئ المرهون ، وإذا كان الشئ المرهون قد سلم الى الدائن ثم اختلسه المدين الراهن يعتبر سارقاً .

الأحكام

١ - إن التصرف في الشئ المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من مالك هذا الشئ ، فليس إذن للدائن المرتهن لمنقول أت يرهنه بإسمه ضمناً لدين عليه .

(١٩٣٩/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧١ ص ٥٠٩)

٢ - أن الدائن الذي سلم اليه شئ على سبيل الرهن فرهنه بإسمه لشخص ثالث يعد مرتكباً لجريمة التبديد المنصوص عنها في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

(١٩١٨/١١/٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢ ص ٢)

٣ - إذا سلم الدائن المرتهن الأشياء التي في حيازته الى مدينه لاستعمالها في أمر معين فاستعملها هذا الأخير لمنفعة الشخصيه اضراراً بدائنه اعتبر فعله هذا خيانة للأمانة طبقاً لأحكام المادة ٢٩٦ عقوبات .

(١٠١٤/٣/٧ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٦٧ ص ١٣٠) .

الفرع الخامس : الوكالة أو التوكيل

نصت المادة ٣٤١ عقوبات على عقاب من يختلس أشياء سلمت اليه بصفة كونه وكيلاً بأجرة أو مجاناً . . . ، فيجب تطبيق المادة في هذه الحالة أن يكون للجانبي صفة الوكيل أي تربطه بالجنفي عليه علاقة وكالة . والمرجع في أحكام الوكالة وقبائرها واثباتها ومدى حقوق والتزامات كل من الطرفين هو القانون المدني .

ولقد عرف القانون المدني الوكالة بأنها عقد يؤذن به الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم العقد إلا بقبول الوكيل ، وقد يتفصح القبول من اجراء العمل الموكول فيه . وهذه المادة تتمكلم عن الوكالة التعاقدية ، إلا أن الوكالة كما تكون تعاقدية قد تكون أيضاً قانونية مثل وكالة الشريك عند عدم تعيين المدير للشركة ، وقد تكون قضائية مثل حالة تعيين وصي .

ومقى ثبتت صفة الوكيل سواء كان مصدر الوكالة التعاقد أو القانون أو القضاء نطبق المادة ٣٠١ عقوبات .

ولا أهمية لكون الوكالة صريحة أو ضمنية ظاهرة أو مستترة خاصة أو عامة فلفظ وكيل هو لفظ عام واسع الدلالة يشمل معنى إقامة شخص مقام آخر في مباشرة مصالحه .

والذي يميز الوكالة عما سواها طبيعة العمل الذي يقوم به الوكيل لحساب

الموكل ، ولا وكالة إلا إذا كان ذلك العمل تصرفاً قانونياً ولا بد تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات بناء على سلامة الوكالة أن يثبت أن الجاني كان وكيلًا .

والوكيل حق تكليف شخص آخر بالقيام بأعمال الوكالة ، وفي هذه الحالة يعد نائب الوكيل مخالفاً ويقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات إذا اختلس شيئاً من الأموال التي بين يديه بحكم الوكالة .

وبالنسبة للشريك الذي يتولى إدارة الشركة تعتبر الأموال بين يديه على سبيل الوكالة ، وإذا اختلس شيئاً منها عد خائناً للأمانة بنقض النظر عن نوع الشركة أهي شركة مساهمة أو توصية .

والجريمة تقع من الوكيل ولو كان عقد الشركة باطلاً فهناك للشركة وجود فعلى الأقل وأن يكن معروفاً في نظر القانون ، على أن بطلان عقد الأمانة لا يمنع من قيام الجريمة .

وإذا كان المال على الشيوع أى ملكيته مشتركة بين عدة أشخاص ، فإن ذلك لا يمنع من ممانعة أحد الشركاء إذا اختلس المال كله أو جزءاً منه ، وفعله قد يعد سرقة وذلك إذا لم يكن الشيء المختلس في حيازته ، وقد يعد خيانة أمانة حائزاً لذلك الشيء بناء على عقد من عقود الأمانة كمقد وديعة أو وكالة . ولا أهمية لسبب الملكية المشتركة أهو التعاقد أم القانون .

وفي حالة الفضالة وهي حالة الشخص الذي يقوم فيها بعمل ضرورى لفائدة شخص آخر بغير إذن من ذلك الشخص ويسمى من يقوم بالعمل فضولياً . ومن يجرى العمل لفائدة رب العمل . والعمل الذي يقوم به الفضولى قد يكون عملاً مادياً كترميم عقار لشخص آخر ، أو عملاً قانونياً كمقد صفقة رابحة وقبض دين .

لحساب الدائن . وهذا الفضولي يعتبر نائباً نيابة قانونية عن رب العمل . وإذا أختلس يماقب بالمادة ٣٤١ عقوبات .

أما الوكيل بالعمولة وهو الذى يعمل عملاً باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل وعلى ذمته فى مقابل أجر أو عمولة ، وتوفى الأصل يلتزم شخصياً قبل من يتعامل معه وإنما علاقته بمن يمثله علانية وكالة ، والسيرة بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق والفاظها . وللتفق عليه فقهها وقضاء اعتباره خاتماً للأمانة إذا أختلس شيئاً من الأموال أو البضائع التى أوتمن عليها هذه الصفة لغاية معينة .

حالة إنتهاء الوكالة : تنتهى الوكالة بأسباب عدة من أهمها موت الوكيل أو للوكل أو الضرب .

وإذا استمرت الوكالة بعد إنتائها سرأء كان ذلك بالاتفاق أو بناء على حكم القانون ، فتتطبق المادة ٣٤١ عقوبات ، أما إذا لم يثبت استمرار الوكالة قد تصبح الحالة حالة فضالة .

ويماقب الوكيل إذا أختلس الأشياء التى سلمت إليه هذه الصفة أى باعتباره وكيلاً وبدء عليه يد أمين لا يقصد التملك ، وسيان استلامها من الموكل وسواء كانت قيمية أو مثلية ، وعلى الوكيل أن يؤدى حساب عن سائر الأشياء التى سلمت إليه بهذه الصفة ولو كان تسليمها إليه بغير حق .

الأحكام

١ - حكم المادة ٣٤١ عقوبات لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معروف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضاً حالة

الشخص الذي يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة وكيل بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة اليه لتضييعها أو إصلاحيها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ عقوبات .

(٥/١٠/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦١ ص ٨٣٥ ، ١/٥/١٩٢٧ س ٢٨ ق ١١٣ ص ٥٣٢ ، ١١/١٠/١٩٧٦ س ٢٧ ق ١٦٦ ص ٧٢٩)

٢ - من المقرر أنه إذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للتجار فيها وتسليم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتر هذه البضاعة ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه عد مبددا لأن تسليمه المبلغ من شريكه إنما كان بصفته وكيلاً عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه فيده تعتبر يسد أمين ، فإذا تصرف في المبلغ المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وإضافة إلى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(٦/٧/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٠ ص ٦٣٢)

٣ - عزل الوصي من الوصايا لا ينفي مسؤوليته عما يكون تحت يده من أموال القاصر بوصفه أمينا عليها طالما أن الحساب لم يصف بينهما .

(١١/١١/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٥٨ ص ٧٣١)

٤ - إذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه ساهم منقولاته لبيعها لحسابه ويؤقت ثمنها له أو يتردها عينا إذا لم يتم البيع ، ولكنه لم ينف

بالتزامه وأختلس تلك المنقولات هـ فإن الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٧ ص ١٣٦٤)

٥ — إذا كان المستفاد من أقوال شاهدي الاثبات أن المتهم حصل المبالغ الواردة بالفواتير نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها اليه ، فإنه بذلك يتوافر أركان عقد الوكالة كما هي معرفة في القانون ، وهي من عقود الاثمان الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات .

(١٩٦٧/١١/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٦ ص ١٠٩٢)

٦ — الشريك الذي يأخذ شيئاً من مال الشركة المسلم اليه بصفته هذه ليستخدمه في شؤونها ثم ينسكبه على شركته ويأبى رده اليهم يعتبر مبدداً .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

٧ — أن تسليم المجنى عليها أوراق النقد إلى المتهم لابدالها بأوراق مالية بقيمتها ، إنما هو تسليم بسيط لم ينقل اليه حيازة تلك الاوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض وفق هو إبدالها بأوراق مالية بقيمتها . وبقيت الحيازة بركنيتها المادى والمعنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمه وبصبح المتهم في هذه الحالة وكيلاً عن كل منهما في قضاء الغرض الذي تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين انتقلت اليه الحيازة ناقضة ، فإذا ما أختلس المال للسلم اليه طبقت في حقه المادة ٣٤١ عقوبات .

(١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٨ ص ٦٢٠٣)

٨ — القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ من قانون

العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة — بأعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى اللّهم — وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بمباراة عامة هي أن يكون تسليم المال قد حصل إلى الوكيل بصفته كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا ، مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه إذا تعددت الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد اللّهم بصفته وكيلًا ، فإن تخلف أحدها لا ينهض لاسقاط الوكالة مادام للمال قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، ومادام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال للموود إليه .

(١١ ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٧ ص ١٠٥٢)

٩ — ناظر الوقف الذي يتسلم أعيانه وغلته إنما يتسلم ذلك بأمر من الراقف الذي عينه أو بأذن القاضى الذى ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ويعتبر شرعا وكيلًا عن الواقف في حياته وفي منصب الوصى بعد موته . وفي الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذى يقبضه ، فإذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون للمال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر . وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكييف القانونى لنظارة الوقف بما نص عليه بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينًا على مال الوقف ووكيلًا عن المستحقين ، كما نص في المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه — فيما عدا ما استثنى منها — على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به ، وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناء الشارع .

١ (١٠/١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩ ص ٦٩)

١٠ — عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال

الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها ، هو غير مال الشركاء والخارج عن تقدير حصصهم فيها ، فاذا اختلس الشريك مال الشركة المسلم اليه بصفته هذه ولم يصرفه فيما خصص له عد مرتكبها للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١١/٧/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٦ ص ٧٦٤ ، ٢٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ ق ١٥٧ ص ٧١١)

١١ - إذا كانت الواقعة التي أثبتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ خمسة جنيهات للمتهم لإستعماله في أمر لمصلحة ، إذ كانه يحضر ، مقابلة ورقة صحبحة من مكان بعيد غذهب ولم يعد وأختلس هذا المبلغ لنفسه ، فان هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١٠/٢٤/١٩٦٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٤ ص ١٠٣٥)

١٢ - الأصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته بالحدود المرسومة في عقد الوكالة ، إلا إذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بحرفية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب أعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتحويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده .

(١٢/٢٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٤ ص ١٠٣٥)

١٣ - إذا كانت الواقعة هي أن المتهم تسلم نقودا من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية فلم يفعل واستبقى المبلغ في ذمته ولم يردده حين طليسه به من سلمه اليه فان هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١/٦/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٢ ص ٥١٥)

١٤ — متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحسبة تتضمن أن المتهم تسلم الأسهم من المدعى بالحق المدنى باعتباره وكيلا عنه بالعمولة لبيدها لحسابه ورد ثمنها اليه فباعها ودفع جزءا من الثمن ولم يدفع الباقي واختله لنفسه اضرارا به . فأنها تكون جريمة خيانة أمانة فى حكم المادة ٣٤١ عقوبات ، ولا يفدح فى ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل الصفقة التى يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو اتفاق لا يؤثر فى طبيعة العقد كما حددها القانون .
(١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٨ ص ٦١٥)

١٥ — من المقرر مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائنى الشركة ومديتها أن انتهاء الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محفظة بشخصيتهم المعنوية لحاجات النصفية حتى تنتهى التصفية وبذا تكون كل موجوداتها فى غضون هذه الفترة مملوكة للشركة لا ملكا شائما بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يتصرف فى شىء منها لا سبيل منه الى القول بوجود نوع من القسمة تجعل تصرف الشريك فى المال الشائع مرتبطا بنتائجها .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٥ ص ٨١١)

١٦ — تعتبر الشركة مملكة للحصص والأموال والمنقولات وليس لأى من الشركاء قيامها فى حال تصفيتها الا الحق فى الاستيلاء على الربح .
(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٥ ص ٨١١)

١٧ — تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها الى المحامى لرفع دعوى استرداد لصالحها يعد توكيلا منها له لاستعمالها فى أمر معين لمنفعتهم فاختلاسها يعد خيانة أمانة .

(١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٨٦ ص ١٣١٢)

١٨ - متى كان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الواقعة والمصادقة التي جعلت المجنى عليه يكاف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما فإنه يكون قاصرا .
(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٧ ص ٥٣٧)

١٩ - يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل ، فهو مسئول على هذا الاعتبار اذا تصرف فيه على وجه يخالف النرض الذي قامت الشركة من أجله .
(١٩٦١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٦ ص ٦٢٠ ، ١٦/١/١٩٥١ ق ١٩٤ ص ٥١٨)

٢٠ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن التهم وهو شريك المجنى عليه في مطحن كان يستولى على أجرة الطحن من بعض عملاء المطحن ويصطع أوراقا بالوزن والأجرة ذات أرقام مكررة ولا يثبت المكرر منها بدفتر الحساب وتوصل بهذه الوسيلة الى اختلاس نصيب شريكه في هذه الأجرة فهذه الواقعة تتوفر فيها أركان جريمة الاختلاس .
(١٩٤٦/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٦ ص ١٠٢) .

٢١ - إذا كان الموظف المتهم باختلاس طوابع تافه بأن كان يتسلمها من أصحابها ويلصق بدلا منها على الأوراق طوابع أخرى مستعملة ، غير مختص أصلا بتسلم هذه الطوابع ولصقتها ، فإنه في تسليمه أيها إنما كان ينوب عن أصحابها لاستعمالها في أمر معين لمنفعتهم ، فهو بهذا وكيل عنهم ، فيعاقب اذا ما اختلسها أضرارا بهم .

(١٩٤٨/٢/٢ مجموعة بقواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٤ ص ٤٨٥)

٢٢ - الشريك الذي يختلس شيئا من مال الشركة المسلم اليه بصفتـه

ليستخدمه في شؤونها يعاقب بحياة الأمانة ، لأن تسليمه مال الشركة في هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلا بصفته وكيلا عن شركائه ، والوكالة من عقود الائتمان .

(١٩ / ١ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٨ ص ٤٦٤ ،
٢٠ / ٥ / ١٩٤٠ ج ٥ ق ١١١ ص ٢١٤)

٢٣ - إذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فإن المحتال لا يملك بها للبلغ الذى حول به ، بل أنه يكون وكيلا يسأل عن تبديد ما يتسلمه بصفته .
(٢٧ / ١١ / ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧ ص ٢٠)

٢٤ - إذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة للمستخدم فيها ، يستحق الوفاء طبقا لشروط الاستخدام فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما يحصله من ماله بصفته وكيلا عنها ، فإن لم يفعل رغم مطالبته عد مختلسا لما حصله وحق عليه العقاب طبقا للمادة ٣٩٦ عقوبات .

(١٤ / ٦ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٥ ص ٧٩)

٢٥ - إذا تسلّم أحد الورثة بأعتباره نائبا عن باقى الورثة سندا بمبلغ ما محررا باسمه لاستعماله فى أمر معين فرفع بهذا السند دعوى باسمه هو شخصيا مدعيا أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة ، بل هو انما تسلّم بصورة منه كانت بخزاة للتوفى فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته النافذة لهذا السند الى حيازة كالة بنية التملك ويسكون مختصا لهذا المقعد .

(١٦ / ١٠ / ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٩٠ ص ٦١٨)

٢٨ — إذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه إلى المتهم بصفته وكيلًا لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله إلى البنك العام في مصر ، وكان المتهم وقت هذا الإرسال قد خرج من خدمة البنك ، فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله إليه اعتقاداً منه أنه لا زال في خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلاً أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو إرساله للبنك بمصر . والمتهم في ذلك كان في هذا الصدد وكيلًا للمجنى عليه بلا أجر ، كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلًا للبنك . ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلًا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة .

(١٢/٢٤ ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٣٠٤ ص ٤٠٥)

٢٧ — إذا توجه شخص إلى آخر في دكان يشغل به وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له ، فخرج ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق ورد له ورقة بجنيه واحد على اعتبار أنها هي التي سلمت إليه فليس في هذه الواقعة معنى للاختلاس الذي أراده القانون في جريمة السرقة ، لأن التسليم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهات في غفلة من السلم وبدون علمه أو رضاه كما أن تسليم الورقة إياه لم يكن تسليمًا اضطراريًا جرت إليه ضرورة المعاملة . ولكن إذا كان المسلم أعطى الورقة للمستلم ليصرفها له ، وتركه يخرج للبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لإبدالها بها ، فظاهر المفهوم من هذا أن المسلم أئتمن التسليم على الورقة ليبحث له في الخارج عن مقابلاتها نقداً صغيراً ، على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها إليه ، فهذا الذي تتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يقيم المتهم بأحد الأمرين وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم إليه بصفته وكيلًا مجازاً بقصد استعماله في أمر معين لمنفعة المالك .

(١١/٢١ ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١ ص ١٩)

٢٨ — عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجاري وقد أجازت المادة ٢٣٤ من القانون المدني إثبات مثله بالبينة فلا يصح القول بعدم إمكان إثبات هذا العقد إلا بالكتابة عملاً بالقواعد المدنية .

(٢٨/٦/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٨ ص ٣٤٧)

٢٩ — إذا تسلم وكيل المؤجر مبلغاً بدون إيصال من أحد المستأجرين لحصته من الإيجار المطلوب منه لصاحب العين المؤجرة ، ثم اختلس هذا الوكيل لنفسه وكان عقد الإيجار يقضى بعدم الدفع إلا بمقتضى إيصال ، فإن هذا الدفع لا يمكن اعتباره أنه حصل على أساس عقد الإيجار المخالفته إياه ، وإنما يعتبر أنه حصل بناء على عقد استئمان بين الدافع والوكيل ولا يمكن أن يترتب عليه انشغال ذمة الوكيل لحساب المؤجر بصفته وكيلاً عنه إلا بتسليم الإيصال للدافع ، بل تبقى ذمته مشغولة بهذا المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود الذمة أو الأمانة ، وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة أم عقد وديعة مؤنثة فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ عقوبات .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٧ ص ٣٢٤)

الفرع السادس : القيام بعمل مادي

ذكرت المادة ٣٤١ عقوبات في نهاية عقود الأمانة حالة من تسلم إليه أشياء .
لآخر للقيام بعمل مادي لمنفعة مالكها أو سواه .

فالقانون يدخل في عداد عقود الأمانة التي تدعو لتطبيق المادة ٣٤١ عقوبات حالة من تسلم إليه أشياء ليقوم بعمل مادي يتعلق بها لمنفعة شخص آخر سواء كان هو المالك أو سواه . وقد يكون العمل مقابل أجر فيكون العقد عند اجارة عمل

أى استصناع كحالة التزى الذى تسلم اليه للملابس لحياكتها ، وقد يكون العمل بدون كصديق يكلف بتوصيل شيء ما لشخص ما . وفى مثل هذه الحالة يكون العقد غير مسمى .

وفى كلتى الحالتين ، أى سواء كان العمل بأجر أو بغير أجر ، يقع العامل الأجير أو للتبرع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات إذا اختلس الشيء الذى أوتمن عليه للقيام بعمل سواء اختلسه كله أو جزءاً منه أو من أتعابه .

ولتطبيق المادة ٣٤١ عقوبات فى هذه الحالة لابد من أمرين :

١ — أن الجريمة لا تقع إلا اذا كان موضوع الاختلاس والتبديد أشياء التى سلمت الى العامل ومن فى حكمه على سبيل الحيازة المؤقتة . أما الأشياء التى تسلم اليه بتصدد بنقل حيازتها . كاملة أى على سبيل التملك ، فإن التصرف فيها لا يعد تبديداً ولو لم يقم بالعمل الذى التزم به .

فالصانع الذى يأخذ أجره كاملاً مقدماً ولا يقوم بالعمل المتفق عليه لا يعد خائناً للأمانة .

٢ — الأشياء التى لم تكن بين يدي العامل على سبيل اليد العارضة كحالة الخادم الذى يختلس شيئاً من الأشياء المنزلية التى يستعملها فى القيام بمهام خدمته كالطاهى وأدوات المطبخ بعد سارقاً .

- العقود الأخرى :-

العقود الأخرى - ابق يانها فى المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر . وهى التى التى تشكل جريمة خيانة الأمانة ، وما عداها من العقود لا يمكن أن تؤدى الى قيام جريمة خيانة الأمانة مهما كانت مسؤولية الشخص جسيمة من الوجهة المدنية ومهما ساءت نيته . . .

ومن أهم العقود التي تخرج عن نطاق المادة عقد عارية الاستهلاك وعقد البيع وعقد المقايضة .

١ - عارية الاستهلاك :

في هذه العارية تسلم الأشياء الى المستعير بنية تملكها ، فهو إذ يتصرف إنما يتصرف في حال آلت ملكيته اليه فلا يمكن أن تمتد اليه العقاب ولو لم يرد المقابل بل حق ولو كان سوء النية .

ولا يعاقب المستعير على خيانة الأمانة ولو اشترط في العقد أن تستعمل الأشياء المعارة في غاية معينة . فإذا أقرض شخص آخر نقوداً واشترط أن يخصصها لإمرض لغاية معينة كسداد دين وتخليص عين مرهونة ولم يأبه المقرض بالشرط وبدد النقود في شئون أخرى فإن المقرض لا يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات.

٢ - عقد البيع :

يخرج عن نطاق المادة ٣٤١ ، متى كان العقد مخالفاً من الشروط ، فالمشتري لا يمد خائناً للأمانة إذا استلم المبيع ولم يدفع الثمن ، ومثله البائع إذا استلم الثمن وبيعه ولم يسلم المبيع ، ولا تنهض قبل أي منهما سوى المسؤولية المدنية الناشئة عن التزام المشتري بالدفع أو التزام البائع بالتسليم .

٣ - عقد المعاوضة :

من أخذ من شخص شيئاً على سبيل المعاوضة ولم يرد اليه ما يقابله لا يمد حائناً للأمانة .

وفي حالة المعاوضة تعتبر الجريمة سرقة ، إذ تعتبر الورنة المسلمة الى المتهم لبصرها في حضرة من سلمها له أو النقود الصغيرة التي سلمت له ليناول بدلها ورقة بسكنوت أو قطعة نقود كبيرة تعتبر أنها سلمت اليه على سبيل الحيازة المارضة .

وإذا تبين من الوقائع أن المجنى عليه قد أثمن المتهم على ورقة بتسكنوت مثلاً بأن تركه يغادر مجلسه ويمضى إلى جهة أو جهات أخرى لبحث عن متابعيها أو ليحضر للمقابل بعد مدة من الزمان فإن فصل الجاني بعد في هذه الحالة خيانة أمانة لا سرقة .

الفرع السابع : إثبات العقد

الناعدة الأصلية في الإثبات في اللوادر الجنائية أن الأدلة اقناعية ، أي أن الجريمة تثبت بأي طريق دون أن يتقيد القاضي الجنائي بنوع معين من الأدلة ، فهو يحكم بناء على اقتناعه ، عن أي طريق جاء هذا الاقتناع ، ومعنى ثبوت الجريمة ثبوت أركانها قبل الجاني .

ففي جريمة خيانة الأمانة يثبت ركن التبديد أو الاختلاس وركن الضرر وركن القصد الجنائي بأية وسيلة كالبينة والقرائن والاعتراف .

والقاضي يختص بالنظر في سائر المسائل الفرعية التي تشور في الدعوى ولو أنها في الأصل خارجة عن اختصاصه . فيتعين عليه الفصل في توافر كل ركن من أركان الجريمة ومن بينها ركن عقد الأمانة ، فاختصاصه شامل لسكان نقطة يشور حولها النزاع في سياق نظر الدعوى الجنائية وذلك ما لم يوجد نص في القانون يقيد اختصاصه .

فالقاضي الجنائي يحيط ببيان طبيعة العلاقة بين المتهم والمجنى عليه ، وهل هي عقد أمانة أم لا . وطبيعة هذا العقد . على أن القاضي الجنائي وهو يفصل في النزاع الدائر حول العقد أن يراعى أحكام القانون المدني فهو يفصل في مسألة مدنية وقواعد الإثبات ، وقيام العقد ونوعه .

١ — الكتابة والبنية :

إذا كانت قيمة المقدّر أكثر من عشرين جنيتها ، فلا يجوز إثباته بالبينة أو بقرائن الأحوال ، بل الأصل أنه لا بد من دليل كتابي وذلك فيما عدا بعض أحوال مستثناءة .

غير أن هذه القاعدة ليست متمثلة بالنظام العام ، فيحوز الإثبات بالعينة إذا زاد المبلغ عن عشرين جنيتها حتى تنازل المتهم عن حقه في هذا الدفع صراحة أو ضمناً بأن لم يعارض في إثبات الواقعة بشهادة الشهود .

٢ — مبدأ ثبوت الكتابة :

يشترط في هذا المبدأ شروط ثلاثة .

أ — أن تكون هناك ورقة مكتوبة .

ب — أن تكون صادرة من المتهم .

ج — أن يكون من شأن هذه الورقة أن تجعل دعوى قيام المقدّر قريبة للاحتمال .

وما يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة الخطابات المرسلة من المتهم والإيصالات الموقعة عليها منه . وأقواله التي يدلي لها في التحقيقات .

فهذه الأقوال إذا لم تكون اعترافاً صريحاً بأن كانت متناقضة أو غامضة فانه يمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينة أو القرائن .

أ — وجود مانع من الحصول على الكتابة .

إن القانون يميز الإثبات بالنبذة والقرائن إذا وجد مانع من الحصول على كتابة .

ولم يبين المبرع هذه الموانع ، بل ترك ذلك لتقدير القاضى ومنحه فى ذلك سلطة واسعة . والمسلم به أن الفعل فى هذه المسألة من اختصاص قاضى الموضوع فهو الذى يرى ما إذا كان هناك مانع بحكم العلاقة بين المتعاقدين أو العرف أو الظروف المادية ويقدر ذلك كله كما يترأى له .

وهذه الموانع إما موانع مادية أو موانع أدبية أو موانع بحكم العرف والعامة .

أ - الموانع المادية .

مثل إصابة للودع بشكل نصفى فجسأة اضطر معه للتوجه للمستشفى لاستلخه كذلك فى حالة الرديعة الاضطرابية ، أو كان عقد الأمانة نتيجة أكرام . وإذا كان عقد الأمانة مشوبا بالتدليس والنش فيجوز إثبات وقائع النش والتدليس بالبيشة والقرائن .

ب - الموانع الأدبية :

هى التى تمنع من الحصول على كتابة بحكم علاقة القرابة والزوجية وواجب الاحترام وما إلى ذلك . والفصل فى ذلك لقاضى الموضوع .

ج - الموانع بحكم العرف والعادة :

وهى ترجع إلى عوامل أدبية ، والقاضى هو الذى يقدر ما إذا كانت المادة قد استقرت فأصبحت مانعا من الحصول على الدليل الكتابى . ومثالها السيد الذى لا يأخذ من خادمه دليلا كتابيا على ما يعهد به إليه من مال أو متاع .

الإقرار القضائى :

وهو عبارة عن إقرار شخص لآخر بواقعة تكتسبه حقا مع قصد للمقر بأن يلزم نفسه بهذا الإقرار .

ولكى يؤخذ بهذا الأقرار على المتهم في قيام عقد الأمانة يشترط فيه ما يلي :

أ - أن يكون صادراً من المتهم وأن يكون للمتهم الأهلية اللازمة ، فإذا كان للمتهم غير أهل للتصرف ، فالأقرار الصادر فيه لا يقيده .

ب - أن يكون الأقرار قضائياً : ويكون كذلك إذا صدر في جلسة المحكمة التي يحاكم أمامها المتهم أو أثناء استجوابه أمام النيابة .

ولا يشترط أن يكون بشكل معين . فيجوز أن يكون شفهيًا أو كتابة . وحتى صدور الأقرار وتوافرت فيه الشروط فإنه يعتبر حجة على قيام العقد ولا يجوز المدول عنه إلا إذا ثبت أنه حصل على أثر خطأ في الدفاع أو عن طريق اكراه . ولا يجوز تجزئة الأقرار ، فلا يجوز أن يؤخذ الواقعة أقربها للثمة وترك الواقعة أخرى ، فأما يؤخذ به كله أو أن يترك كله .

الأحكام

١ - من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأن تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة في القول بثبوت عقد من هذه العقود في صيد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة ..

(١٩٧٥/٦'٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٦ ص ٤٩٧)

٢ - لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والأقرارات على الوجه الذي تراه مفهومًا منها ، وبما لا يخرج عما تحتمله عباراتها ، ولا معقب عليها في ذلك

مادامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذى أخذت به .

(١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقص س ١٩ : ٩٠ ص ٤٦٤ ، ١١/١١/١٩٥٩

س ١٠ ق ١٩٢ ص ١٣٨ ، ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ق ١٠٥ ص ٣٥٣ ، ١٧/٥/١٩٥٤

س ٥ ق ٥١٣ ص ٦٣٣)

٣ - إن العبرة فيما تشهد عليه الأوراق الهـ - أدرة من المتهمين فى جريمة اختلاس هى بحقيقة الواقع لا ببشارة الأوراق والفاظها . واسكن مق كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علامة المتهم بالجنو عليه كوكيل بالعمولة وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى، فثل هذه الأوراق تعتبر أساساً لجريمة الاختلاس .

(١٧٣٨، ٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨١ ص ١٩٠)

٤ - لانزاع فى أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضى الموضوع فى تفسيره للعقود وتكليفه لها ، حتى إذا رأت فى الحكم الصادر منه انحراوا أو زيفاً عن نصوص العقد موضوع الدعوى ، كان لها أن تصحيح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر الى التفسير أو التكليف القانونى الصحيح .

(١١/٥/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣ ص ٣٣٢)

٥ - إن التكليف القانونى للعقود لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء . فإذا اعتبر قاضى الموضوع عقداً من هذا القبيل عقد بيع ، مستهدى فى ذلك بنصوص العقد ومستظهماً منها حقيقة قصد المتعاقدين وقت التعاقد ، بحيث لم يقع منه تحيف لآى نص من نصوصه ولا مسخ لحكم من أحكامه ، بل كان كل ما فعل إنما هو تغليب معنى من المعانى الواردة به على معنى آخر ، فإن محكمة النقض لا تستطيع سوى إقرار ما ذهب اليه .

(١١/٥/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣ ص ٣٣٢)

٦ - إن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني .
(١٩٤٥، ٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٩٠ ص ٧٢٦)

٧ - من المبادئ الثابتة لدى المحاكم أنه لا يجوز لمحكمة الجناح قبول الإثبات بالبينة عنه الاتفاق الذي يفرض سابقا لوجود الاختلاس إلا في الحالة التي يصرح فيها القانون المدني . فالودائع تزيد قيمتها عن ألف قرش لا يقبل إثباتها بالبينة في دعوى تبديدها أو اختلاسها منها أمام محكمة الجناح، لأنه لا يجوز إثباتها بالبينة أمام المحكمة المدنية .

(١٩٦٨/٢/١٢ الحقوق س ١٣ ق ٨٠ ص ٢٤٢)

٨ - يتعين الالتزام بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني لإثبات عقد الأمانة ، أما واقعة الاختلاس أي التصرف الذي يأتيه الجاني ويشهد أنه حول حيازته إلى حيازة كاملة أو تفي هذا الاختلاس ويدخل فيه الشيء موضوع عقد الأمانة فإنها واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة رجوعا إلى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضي الجنائي .

(١٩٧٠ ١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥ ص ١٠١)

٩ - الأصل أن مراعاة قواعد الإثبات في المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام ، فكلما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في التمسك بالإثبات بالطريق الذي رسمه القانون و يقبل منه أي دليل سواء .

(١٩٧٥، ٥/١١ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٤ ص ٤١٠)

١٠ - السكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل ابتداء عن

التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بدئذ العدول عن هذا التنازل .

(١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١ ص ٤٦)

١١ — إذا كان التهم لم يعترض على سماع شهود الإثبات . ولم يتمسك قبل سماعهم بعد جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوته على الاعتراض يفيد تنازله عن حقه للمستند من القواعد المقررة للإثبات في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٩ ص ٩١٥ ، ١٩٥٥/٢/٢٠ س ٧ ق ٦٢ ص ١٩٥)

١٢ — إن حظر الإثبات بالبينة فيما زادت قيمته على ألف قرش ليس من النظام العام ، فإذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع سقط الحق في التمسك به لدى محكمة النقض .

(١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٢ ص ٢٧٥)

١٣ — إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى في جواز اثبات واقعة بتديد مصوغات سلمت إليه على سبيل الودية بشهادة الشهود ، فإن ذلك يعتبر منه قبولا لهذا الطريق في الإثبات وتنازلا عن طريق الإثبات الكتابي .

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨ ص ٢٥)

١٤ — الإثبات في المواد التجارية وإن كان مطلقا من كل قيد إلا أن القانون التجاري يطلب الإثبات بالكتابة بالنسبة لعقود شركات المساهمة

وشركات التضامن والتوصية التي أوجب تحرير عقودها بالكتابة .

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

١٥ — إن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يستد بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على شئ جنيهاً احتياطاً لمصلحة المتهم حتى لا يتقرر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتبر في القانون ، ولا كذلك البراءة لانتفاء موجب تلك الحيطامة وإسلاسة المقصود الشارع في ألا يعاقب برى . هما توافر في حقه من ظواهر الأدلة .

(٣١/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٢ ص ٤٣٣)

١٦ — إن تقدير نيام المانع المادى والأدبى من الحصول على دليل كتابى في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان مبنيًا على أسباب سائغة .

(٢٢/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

١٧ — قيسام المانع الأدبى — الذى يجيز الإثبات بالبينة فيها كان يجب إثباته بالكتابة — أو عدم قيامه بما يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره وتروك لقاضى الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى أقام الحكم قضاءه بذلك على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(٣١/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١ ، ٢٢/٦/١٩٥١)

س ١٠ ق ١٤٥ ص ٦٥١ ، ٣٠/١/١٩٥٠ س ١ ق ٩١ ص ٢٧٩)

١٨ — ان تقدير الظروف المانعة من الحصول على سند كتابى

بما يدخل في سلطة قاضي للوضوع .

(١٤ ١٩٥٥/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٣٣١ ص ١١٣٦)

١٩ — أن تقدير المانع من الحصول على الكتابة من الأمور الموضوعية التي تفصل فيها المحكمة وجودا وعدما تبعاً لوقائع كل دعوى وملاساتها ، ووقالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في أسباب حكمها فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٤٣/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٥ ص ١٥١
١١، ٢ ١٩٤٢/١١ ق ٢ ص ٢٧٠، ٢٧٠/٥، ١٩٤٠ ج ٥ ق ١١٤ ص ٢١٩)

٢٠ — أن للمادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح إثبات عقد الوديعة بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غير ٤٤٥ ، والمانع كما يكون مادياً يجوز أى يكون أدبياً ، وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضي للوضوع . فإذا رأى لملاقة الأخوة بين المودع والمودع لديه ولا اعتبارات أخرى أوردتها في حكمه قيام هذا المانع وقبل إثبات الوديعة بالبينة فلا معقب على رأيه في ذلك .

(١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٣ ص ٤٨٧)

٢١ — يجوز للمحكمة — في جريمة اختلاس الوديعة — قبول الإثبات بالبينة عند وجود سبب صحيح مانع عادة من الاستيثاق بالكتابة . فإذا سلمت امرأة مصوغاتها من الضياع جاز لها إثبات التسليم بالبينة .

(١٩٣١/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٩)

٢٢ — متى وجد مانع قهري منع المودع من الحصول على كتابه جاز لإثبات الوديعة بالبينة وأن يتجاوزت قيمتها ألف قرش . وبعد ما نأهت به يمتنع

من الحصول على كتابة أصابة الودع بشكل نهذا فجائي اضطر منه للانتقال الى المستشفى .

(١٩٢٨، ٦/٦، المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٩٣ ص ٢٢٥)

٢٣ - إذا بدد الوكيل بلا أجر أشياء سلمها اليه الموكل وكانت قيمتها تزيد على ألف قرش جاز للموكل أن يثبت تسليمها اليه بالبينة لأن مجانية الوكالة قد تكون مانعا أدبيا يحول دون الحصول على دليل كتابي .

(١٩١٧/١٢/٢٣، المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٥ ص ١٦)

٢٤ - يقبل الإثبات بالبينة على ما زادت قيمته عن ألف قرش في الأحوال التي لا يتيسر فيها أخذ الكتابة . والواقعة المثبتة في الحكم الآتي مثالا لذلك ، هي امرأة ساكنة عند أخرى كانت معتادة أن تودع عندها مصاغها مساء وتأخذه صباحا يوميا حتى أنكرته للودع عندها صباح يوم ، فأجارت المحكمة للمودعة إثبات الإيداع بالبينة .

(١٨٩٧/٣/١٣، الحقوق س ١٢ ق ٦٩ ص ٣٠٢)

٢٥ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله ، هو مما ينقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك . في كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاما على أسباب تسوغه .

(١٩٧٥/١/٢٦، أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٠ ص ٨٣)

٢٦ - كل كتابة تصلح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة أيا كان شكلها وأيا كان الغرض منها ما دام من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال ،

وتقدير الورقة المراد اعتبارها مبدءاً ثبوت بالكتابة هو ما يستقل به قاضي الموضوع .

(١٨/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣)

٢٧ — أنه وأن كانت المادة ٢٣٣ من القانون المدني تنص على أن الاقرار لا يتجزأ فلا يؤخذ منه ما يضر بالمقر ويترك ما فيه صالحه ، وكان من المقرر أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر في دعوى جنائية في صدد إثبات التعاقد الذي تقوم عليه الجريمة ، إلا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق — على أية صورة أبدت — تشير في ذاتها بان الدين المنكور صار قريب الاحتمال فإن للقاضي أن يعدها مبدءاً ثبوت بالكتابة ويكملها بشهادة الشهود والقرائن ، ولا يصح في هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف .

(٢٦/١١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢ ص ١١)

٢٨ — يجوز في مسائل خيانة الأمانة إثبات الحق بالبينة ولو زادت قيمته على ألف قرش إذا وجد مبدءاً ثبوت بالكتابة . وقد حكم بأن أقوال المتهم في أثناء التحقيق يمكن أن تكون مبدءاً ثبوت بالكتابة إذا احتوت على تناقض أو تباین يدل على سوء النية ولم تكن هذه الأقوال ظاهرة بحيث تكون اعترافاً صريحاً .

(١٥/١١/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٨ ص ٤٨)

٢٩ — أراد المتهم أن يخفي اختلاس مبلغ ألفي قرش سلم اليه ليدفعه بدلاً من الخدمة العسكرية فزور شهادة معافاة من تلك الخدمة بالبدل النقدي . حكمت المحكمة أنه يجوز إثبات دفع المبلغ له بالبينة لأن الشهادة المزورة تعتبر مبدءاً إثبات بالكتابة ضده .

(٧/١/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٣ ص ٤)

٣٠ — لا يجوز لأحد المتعاقدين إثبات صورية العقد الثابت كتابة إلا بالمكتابة ما لم تتوافر القرائن على وجود تدليس واحتيال عند صدور العقد ، فهذه صورية تدليسية يجوز اثباتها بالقرائن في حق كل من مسه التدليس ولو كان طرفاً في العقد .

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

٣١ — أن الدفع بصورية عقد التسليم الذي اعتمدت عليه المحكمة في أدانة المتهم بالتبديد هو من الأمور المتعلقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من اعتماد الحكم على هذا العمد كدليل اثبات في الدعوى ، الأمر الذي يدل على أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد أطاحت هذا الدفع ولم تعول عليه .

(٨/٥/١٧٥٠ أحكام النقض س ١ ق ١٩٤ ص ٥٩٣)

٣٢ — إذا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أن هذا البيع كان صورياً ومن طريق التدليس ، فإن هذه الصورية التدليسية لا يفتضى اثباتها ضرورة وجود كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، بل يجوز لكل من مسه التدليس ولو كان طرفاً في العقد أن يثبتها بالقرائن .

(٢٩/٥/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٦ ص ٤٩٦)

الفصل الثالث

الركن المادى

الاختلاس والتبديد والاستعمال

الفرض فى حالة خيانة الأمانة أن الشيء بين يدى الجانى بمقتضى عقد من عقود الأمانة وأن له بناء على ذلك الحيازة الناقصة أو اللوثة، وتقع الجريمة إذا غير الجانى عن سوء قصد حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة .

أما إذا كان التغيير قانونيا فلا جريمة . كحالة إذا اشترى المستأجر العين للؤجرة أو وهب المير الشيء للمستعير ، وإنما تقع الجريمة إذا كان تغيير صفة الحيازة عن سوء قصد .

فالركن المادى لخيانة الأمانة هو الفعل الذى به يملك الجانى الشيء أو بمباراة أدق من الوجهة القانونية هو تصرف الأمين فى أمر هذا الشيء كما لو كان مالكا فهو بعد أن كان حائزا حيازة نافعة يسلم بالتزامه برد الشيء إلى مالكه عند إتمام التماقد قد تغيرت نظرتة لهذا الشيء فأصبح يعتبره ملكا له أى أصبح ينظر إليه نظرة المالك لا نظرة الحائز للوقت كما كان قبلا ، وتبعاً لذلك لن يبنى بالتزامه بالرد .

والركن المادى يتكون من الاختلاس أو التبديد أو الاستعمال .

ويراد بالاختلاس هنا أن الجانى يأخذ فعلا يضيف به الشيء إلى ملكه ولكن الشيء لا يخرج به من من حيازته . فمن أودع على كتاب فجلده ومحا اسم صاحبه وكتب عليه اسمه . يعد مختلسا لأنه غير حيازته الناتجة إلى كاملة وأصبحت نظرتة له نظرة مالك .

أما في حالة التبديد فالجاني فضلاً عن إضافة الشيء إلى ملكه أى تغيير نظره للشيء واعتبار نفسه كمالك يخرج الشيء من حيازته بأن يستهلكه كنفوذ يصرفها أو أطعمة يأكلها أو يتصرف فيه بالبيع أو الهبة أو المفاوضة أو الرهن .

والتبديد ما هو إلا صورة خاصة من صور الاختلاس .

وقد عرضت محكمة النقض في حكم لها للفرقة بين الاختلاس والتبديد فقالت « التبديد لا يتحقق إلا باستهلاك الأمانة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها . أما الاختلاس فإنه يتحقق بكل ما دل به الأمر على اعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك ، فهو يقع متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازته كاملة بنية التملك ، كالمقصود بالاختلاس في السرقة . فإذا عرض شخص ما أو تمن عليه للبيع فقد دل بذلك على أنه اعتبر الشيء الذى يعرضه ملكاً له ، وهو بهذا الاعتبار مختلس للأمانة » .

ولا أهمية في قيام الاختلاس أو التبديد أن تقع الجريمة على الشيء موضوع الأمانة كله أو بعضه وأن يعود الفائدة على الجاني أو على سواه .

أما إذا أتلّف الشيء للمسلم على سبيل الأمانة أو ترك متعمداً . فالراجح هو أن الأتلاف أو الترك مادام متعمداً فإنه يكون خيانة إمانة لأن الأمين في هذه الحالة يتصرف كما لو كان مالكا تصرف تصرفاً يتنافى مع واجب الالتزام بالرد للناشئ عن عقد الأمانة .

ولا يعد من قبيل الاختلاس أو التبديد مجرد التأخير في الرد ولو كان التأخير متعمداً ، ولا استعمال الشيء استعمالاً يخالف شروط التعاقد مادام قصد الجاني لا يتصرف إلى التملك |

والمستأجر الذي يتأخر عن اليعاد المحدد لرد الشيء المستأجر أو يستعمله مدة أطول أو بشكل يختلف عما اتفق عليه ، والودع أو الدائن المرتهن الذي يستعمل الشيء الودع أو المرهون لديه ، كل هؤلاء لا يكون فعلهم جريمة خيانة الأمانة . فالجريمة لا تتكون الا إذا أغتال الأمين حق الملكية أى غير صفة حيازته الناقصة الى حيازة كاملة عن سوء قصد .

أما عن الاستعمال فيقصد به سوء استعمال التمتع ، فيصبح بمثابة اتلاف ، وهذا يعد خيانة أمانة .

مثال : مدير شركة استعمل أموال الشركة في تصرفات خاسرة وكان ذلك عن سوء قصد . فيعتبر خائناً للأمانة طبقاً لنص المادة ٣٤١ عقوبات .

الأحكام

١ — تتمحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبز المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك .
(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٢ — مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة ليس الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بتمتضي العقد .
(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

٣ — يتم الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بذية التملك .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

٤ — أن جريمة خيانة الأمانة تتمحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر

المال الذي أوْثمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الامين بناء على التصرف الذي أوقعه . فأمين شئونة بنك التسليف الزراعى وخفيـيره اذا باعا شيئا من الارز المودع بالشئونة لحساب وزارة الزراعة الى شخص وتسلما منه بمض الثمن وأحضرا عربة لنقله وضبط الارز قبل اتمام نقله من الشئونة ، فإن جريمة خيانة الامة تتحقق بالنسبة اليهما . وهذه الفعلة تتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين بالبيع في مال غير مملوك لهما ولاهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشترى حسن النية على الثمن ، فإن التصرف على هذا النحو يتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقترن بطرق احتيالية .

(١٩٤٥/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠٦ ص ٦٥٠)

٥ — يكفى لتمام اختلاس الاشياء المودعة أن يطرأ تغير على نية الحيازة فتتحول الى نية حيازة بقصد التملك بمد أن كانت نية حيازته وقتية لحساب الغير .

(١٩٤٤ / ٥ / ٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٩ ص ٤٩٦ ،

٢٠ / ٥ / ١٩٣٥ ج ٣ ق ٣٧٥ ص ٤٧٦)

٦ — التبديد لا يتحقق الا باستهلاك الامة او بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها ، اما اختلاس الامة فإيه يتحقق بكل ما دل به الامين على اعتبار الامة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك ، فهو يقع وق غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . فالمقصود باختلاس في باب خيانة الامة هو غير المقصود باختلاس في باب السرقة . فإذا عرض شخص ما أوْثمن عليه للبيع فقد دل بذلك على انه اعتبر الشيء الذي يعرضه ملكا له ،

وهو هذا الاعتبار مختلس للأمانة وتقع عقوبته تحت نص المادة ٢٩٦ ع .
(١٢ / ١٢ / ١٩٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٧ ص ٤٠٥)

٧ - سلم شخص آخر ورقة بنسكوت قيمتها خمسون جنيمًا لاستبدالها بورق أصغر قيمة فبدها ومحكمة النقض قضت أولاً : بأن الواقعة خيانة أمانة منطبقة عليها المادة ٢٩٦ عقوبات لأن ورقة البنسكوت تسلمت للمتهم على سيديل الأمانة بقصد استبدالها بورق صغير القيمة فاختلفها . ثانياً بقبول الإثبات بالبينة في هذه الحالة لأنه ليس من المأمول الزام المجنى عليه بالحصول على إيصال في حالة تسليم للمتهم ورقة بنسكوت لاستبدالها بأوراق صغيرة .

(٢٨ / ٣ / ١٩٢١ المحاماة س ٢ ص ٣)

الفصل الرابع

ركن الضرر

نصت المادة ٣٤١ على أنه يجب أن يقع اختلاس الأشياء موضوع الأمانة أو استعمالها أو تهديدها «أضراراً بالسكيم أو أصحابها أو واضعي اليد عليها» فالضرر بنص القانون ركن لازم لقيام الجريمة.

وإنما لا يشترط تحقق الضرر فعلاً ، فالمتفق عليه أنه يكفي أن يكون الضرر محتملاً ، ولا يمنع رد الأشياء المختلسة من قيام الجريمة ، فالضرر كان محتملاً ، كذلك لا يشترط أن يكون الضرر مادياً بل تقع الجريمة ولو كان الضرر أدبياً ، كما هو الحال مثلاً في تهديد أوراق شخصية أو أشياء ليس لها إلا قيمة تذكارية .

ماذا لم يكن هناك ضرر مطلقاً لا يحقق ولا محتمل فلا جريمة .

ولا يشترط أن يلحق الضرر المالك نفسه ، بل يكفي أن يلحق الضرر حائزة حيازة مؤقتة أو من كانت يده عليه يداً عارضة . وهذا هو المقصود بعبارة المادة «... أضراراً بالسكيم أو أصحابها أو واضعي اليد عليها...»
| ولا يشترط أن يكون المالك الذي يحقق به الضرر من جراء الاختلاس أو التهديد معنياً ، فالجريمة تقع مادام الأمين الحائن غير مالك الأشياء التي سلمت إليه على سبيل الأمانة .

وإذا بدد المالك شيئاً مملوكاً له أضراراً بمحائزة أو واضع اليد عليه لا تنطبق

المادة عليه . رغم توافر ضرر للحائز أو واضع اليد . فالضرر وحده لا يكفي لقيام الجريمة بل لا بد من توافر باقي أركانها أي لا بد من فعل مادي يقصد به اغتيال الملكية .

الأحكام

١ - من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة أمانة وتوقع الضرر فلا للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ق ١٥٤ ص ٦٩٤ ، ١٩٧٠/١١/١٦ س ٢١ ق ٢٦٤ ص ١٠٦١)

٢ - أن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه تحت رقابة محكمة النقض .

(١٩٧٠/١١/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦٤ ص ١٠٩١ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦) .

٣ - متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز في أكياس السماد التي سلمت إلى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشونة ومساعد في تبديد السماد فلا يجدي في دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر في الجريمة إذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، إذ هذا القول مردود بأنه يكفي لتحقيق الجريمة أن يلحق بالبشرين من الجمعية ضرر حق يتعدى الضرر إليهما أيضا .

(١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٥ ص ٤٣٦) .

٤ - لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل

بل يكفي أن يكون الشرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع فعل الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجبا .

(١٩٤٢/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤٨ ص ٦٩٦
١٩٤٠/٥/١٣ ق ١٠٨ ص ١٩٢) .

الفصل الخامس

القصد الجنائي

خيانة الأمانة جريمة عمدية فلا بد فيها من قصد جنائي ، فالتبديد والاختلاس ، أو بعبارة عامة انتهاك الأمين لحق الملكية لا يعاقب عليه إلا إذا حصل عمداً .

وقيام القصد وعدم قيامه مسألة يقطع بالرأى فيها قاضي الموضوع . إلا أن المحاكم عند فصلها في الموضوع تستخلص من الوقائع توافره أو عدم توافره لتصل إلى الحكم بالإدانة أو البراءة كما يبدو لها دون أن تنفى بذلك القاعدة القانونية التي تطبقها في تحديد القصد .

والقصد الجنائي يعتبر قائماً إذا تعمد الجاني إتيان الفعل الذي حرمه القانون مع علمه بتوافر كل الأركان التي يتطلبها لقيام الجريمة . ومعنى ذلك في خيانة الأمانة تعمد الجاني تغيير حيازته الناقصة الى حيازة كاملة . أى التصرف في الأمانة التي بين يديه كما لو كان مالكا مع علمه بأن حيازته لها حيازة مؤقتة بناء على ضرر محقق أو محتمل .

أ - فيجب أن يكون الأمين وقت تصرفه عالماً بأن حيازته للشيء الذي يتصرف فيه حيازة مؤقتة بناء على عقد من عقود الأمانة ، فإذا كان يعتقد أنه مالك فلا جريمة .

ب - ويجب أن يقصد الأمين من تصرفه تغيير الحيازة من ناقصة الى كاملة أى أن يتصرف في الشيء كما لو كان مالكا . فالقصد المادي الذي أتاه الأمين

لا يكون اختلاسا أو تبديداً جنائياً إلا إذا انصرفت الى ذلك نية الامين .

جـ - علم الامين بأن هذا التصرف يترتب عليه ضرر محقق أو محتمل .
ولا يشترط أن تنصرف إرادته الى احداث الضرر بل يكفي أن يكون الضرر
بطبيعته محتملاً ولو لم يقصده بل ولو لم يتوقعه فعلاً اذا كان الواجب أن يتوقعه
ويمتنع عما أقدم عليه . فقصد الاضرار غير لازم . فالضرر ينظر اليه من ناحية
مادية أى من حيث كونه كنتيجة محتملة مما يجرى فى سير الامور العادى ، وعلى
ذلك فالمفروض أن يتوقعه كل شخص .

إثبات القصد :

يثبت القصد الجنائى من أى طريق وبأى دليل طبقاً للقاعدة العامة للإثبات
فى المواد الجنائية فالأدلة منها إقناعية . ولقضى الموضوع القول الفصل فى ذلك
ومقى قرر أن القصد متوافر للأسباب التى بينهما فى حكمه والارقابة لمحكمة النقض
عليه الا اذا كان العقل لا يتصور امكان دلالة هذه الاسباب عليها .

وفى العمل كثيراً ما يدفع المتهم بوجود حساب بينه وبين المجنى عليه ومجرد
وجود الحساب بينهما لا يكفى وحده لإعدام القصد الجنائى . فقد تسكون نتيجة
الحساب براءة ذمة المتهم بحكم المقاصة اذا توافرت شروطها . وفى هذه الحالة
ينعدم القصد الجنائى . ولكن اذا تبين بعد الحساب أن ذمته لم تبرأ به . فتعد
مديونية دليلاً على سوء القصد .

وللسألة مرجعها للوقائع ، فإذا كان الدفع بوجود حساب دفعياً جدياً بأن
كانت مفردات الحساب محل أخذ ورد ويختلف النظر فيها وكانت ظروف
الحال تدل على حسن نية الامين فإن القصد ينعدم وبالتالى تنعدم الجريمة .

أما إذا كان الدفع بالحساب يقصد به المداخلة واكتساب الوقت ولم يبادر الأمين بدفع ما بقي لديه فإن الظروف تدل على سوء قصده . والرأي الفصل في ذلك لقاضي الموضوع ، وعليه أن يفصل في الدفع والا كان حكمه معيبا ولكي يفصل في الموضوع عليه أن يتبين نتيجة الحساب أولا ولا يكفي مجرد وجوب حساب للقول بإعدام الجريمة .

الاحكام

١ — أن مجرد اخلال الطاعة بما فرضه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظة على الانتقاض التي تركت في حوزتها حين الفصل في النزاع على الملكية لا يفيد بذاته ارتكابها جريمة التبديد ، بل لابد أن يثبت أن مخالفتها لهذا الامر قد املأه عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليها .

(١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥)

٢ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة مادام فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معروف به في القانون من انصراف نية الجنائي الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بالملك ، وتوافر القصد الجنائي بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كانت استخلاصها سليما ، مستمداً من أوراق الدعوى .

(١٩٧٨/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٥ ص ٣٩٣)

٣ — من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبديد يتحقق بانصراف نية الجنائي الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، والبحث في

سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى .

(١٩٧٨/١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢ ص ٦٦)

٤ — من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه أي أنه حرمان صاحبه منه .

(١٩٧٥ / ٥ / ٢٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٦ ص ٤٥٤ ، ٣ / ٦ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ١٢٦ ص ٦٣٢) .

٥ — القصد الجنائي في جريمة التبيد هو انصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، انتصار الحكم الصادر بالادانة في جريمة التبيد على القول بأن للاثم تسلم للماشية وضوع النزاع وأمتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها دون أن يثبت توافر القصد الجنائي لديه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد .

(١٩٧٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٠ ص ١٢٥٣)

٦ — يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بتصرف الخازن في المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية اضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة الى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده ..

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ١١ / ١ / ١٩٦٦ س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣) .

٧ + لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه

الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اضرارا به . /

(٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩ ، ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ ق ٣٢٣ ص ١١٦٤ ، ١٤ / ٣ / ١٩٥٠ س ١ ق ١٢٦ ص ٤٠٦)

٨ - تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبيد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض ، مق كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

(٢٠ / ٥ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢)

٩ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخير في الوفاء أو بتصرف لاتهم في الشيء المسلم اليه ، بل يتعين أن يقرن ذلك بإضرار نية الجاني إلى اضافة للمال إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه .

(١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٣ ص ٩٨٥)

١٠ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم اليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف ، وأن هذا التصرف قد حصل منه اضرارا بحقوق المالك لهذا الشيء .

(١٦ / ٤ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٦٦ ص ١٠٠٢ ، ١٨ / ١٣ / ١٩٥٠)

قد ١٣٩ ص ٣٧٤ .

الفصل السادس

في تمام الجريمة والعقاب عليها والحكم الصادر فيها

... متى توافرت الأركان السابقة وثبتت طبقا لما تقدم قامت الجريمة وأمكن عقاب الجاني عليها . ولا يؤثر على ذلك رد الأمانة أو ما يقابلها بعد تمام الجريمة وإنما قد يكون سببا في تخفيف المسؤولية الجنائية سواء حصل الرد قبل اتخاذ الإجراءات الجنائية أو بعد اتخاذها . وهذا المبدأ مقرر فقها وقضاء .
والقضاء مستقر فيما يتعلق بجريمة الاختلاس على أنه متى ثبت على المتهم عدم استعمال المبلغ المسلم إليه في الغرض المتفق عليه ولم يرد للمبلغ إلا بعد الشكوى في حقه وثبت كذلك قيام نية الاختلاس عنده فإن تسديده للمبلغ المختلس لا يرفع الجريمة عنه بل قد يكون سببا للتخفيف .

التقادم :

أن جريمة خيانة الأمانة جريمة وقتية ، فلا هي مستمرة ولا متتابعة ، فهي تتم وتنتهي في فترة واحدة بمجرد تمام الركن المادي لها متى توافرت باقي أركانها ، ولا أهمية لاستمرار حبس الشيء بنية تملكه فهو نال لوقوع الجريمة . وعلى ذلك فالمدة المسقطه للدعوى العمومية فيها يبدأ سريانها من تاريخ وقوع الاختلاس أو التبديد .

و بعبارة أخرى من اليوم التالي لوقوعه . وإذا تمددت أفعال الاختلاس وكانت مستقلة عن بعضها فإن كلا منها يكون جريمة قائمة على حدة يبدأ تقادم الدعوى فيها من تاريخ اتيان ركنها المادي .

وتحديد تاريخ ارتكاب الجريمة مسألة موضوعية الرأى الفصل فيها لقاضى الموضوع فعليه أن يتبين من وقائع الدعوى وملابساتها من ذلك التاريخ .

العقوبة :

عقوبة الجريمة الحبس . . ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

الشروع فى خيانة الأمانة :

لا يعاقب على الشروع فى خيانة الأمانة إذ لم ينص للمشرع على العقاب عليه ، ولا عقاب على الشروع فى الجنح إلا بنص . فضلا عن أن جريمة خيانة الأمانة ليست من الجرائم التى يتصور فيها أمكان التمييز بين الشروع والجريمة التامة فان وجود الشيء فى حيازة المتهم من قبل يجعل البدء فى تنفيذها غير متوقف على وقوع أى فعل مادى من جانب المتهم . ويسفى لوجود الجريمة أن يغير لاتهم نيته من حيازة الشيء على ذمة مالهكه إلى حيازته بنية تملكه ، وحق تغيرت النية على هذا الوجه وجدت الجريمة تامة ، ومن أجل هذا لا يمكن أن تتصور لها حالة مشروع .

بيان الوقائع فى الحكم :

يجب أن يبين الحكم الصادر بالعقوبة فى جريمة خيانة الأمانة كل ركن من الأركان القانونية للبيئة لها فان المحكمة عند تطبيقها القانون يجب عليها الفصل بوضوح وتفصيل فى كل أجزاء الجريمة وفى وجود أو عدم وجود الوقائع المسندة لاتهم كما يجب وصف هذه الوقائع وإلا كان الحكم قابلا للنقض .

الأحكام

١ - من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ، وميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ابداع الشيء المختلس لدى من أو ثمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز الاتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه .

(١٩٧٩ / ٦ / ٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ ، ٩ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨) .

٢ - أن جريمة التبيد جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبيد ولذا يجب أن يكون جريان مدة تقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت ، وأعتبار يوم ظهور التبيد تاريخا للجريمة محله ألا يسكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق والدفع أمام محكمة الموضوع بأن جريمة التبيد قد وقعت في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت يوجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها .

(١٩٧٨ / ٤ / ٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧)

٣ - لما كان الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان يثلب في هذه الجريمة أن يغير الحائز نية حيازته دون أن تكون هناك من الأعمال للأدوية أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخا لارتكابه الجريمة ،

(١٩٧٦ / ١٢ / ١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢)

٤ — ان تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبيد لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد أطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٥ — ميعاد سقوط خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الامتناع عن الرد أو ظهور عجز للتهم عن ذلك ، إلا إذا قام الدليل على خلافه ، إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال للادية الظاهرية ما يدل على ذلك .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ١٠/٣١ ١٩٦٦ س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١ ، ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ق ١٥٤ ض ٦٩٤)

٦ — أن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس المال للمسلم أو تبديده ، فسد سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها في هذا الوقت .

(١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٤ ص ٦٧٧)

٧ — تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام أنه يبنى عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذي يثبت لديه بالبينة أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها . أما إذا بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحته ليس بينهما وبين الواقع فعلاً أي اتصال فإنه يعرض عمله لمراقبة محكمة النقض .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ض ٢٢)

٨ - لقاضى الموضوع مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص تاريخ وقوع جريمة خيانة الأمانة كما يحقق تاريخ حدوث الجرائم الأخرى ، ولا يرتبط فى ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجانى ، بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك ، ومتى أثار الدليل عليه كان بمعزل عن كل رقابة .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص ٢٢)

٩ - إذا كانت الأشياء المودعة لدى لأهم بخيانة الأمانة كثيرة ومتنوعة فقاضى الموضوع ليس مجبرا على أن يبحث فى تاريخ التصرف فى كل واحد منها على حدة ، بل له إذا ثبت أمامه حصول التصرف فى بعض هذه الأشياء فى تواريخ معينة أن يستنتج من قرائن الدعوى وظروفها وأدلتها أن التصرف فى باقى الأشياء الأخرى حصل أيضا عند التصرف فى الأشياء التى أوصل التحقيق لمعرفة تاريخ التصرف فيها . وإذا اعتقد أن هذا التصرف حصل فعلا من قبل الثلاث سنوات السابقة على أول اجراء متعلق بالتحقيق وقضى بسقوط الدعوى العمومية كان قضاؤه صوابا وبعبدا عن كل رقابة .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص ٢٢)

١٠ - جريمة خيانة الأمانة هى من الجرائم الوقتية التى تتم وتنقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده . فالיום التالى لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية . وعلى قاضى الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط فى ذلك لا بمطالبة

رسمية ولا غير رسمية من المحقق عليه للجاني بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك . وحتى أقام الدليل عليه فهو بمنزلة عن كل رقابة .

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص ٣٧٠) .

١١ — ان التبديد لما كان في العادة معروفا للأمين خافيا على صاحب الشأن في الوديعة كان تاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة وهو تاريخ ظهوره والعلم به معتبرا مبدئيا وبصفة مؤقتة تاريخا له إلى أن يدعى الجاني أسبقية أخذا بما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها .

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص ٣٧٠)

١٢ — تاريخ الاختلاس هو تاريخ اليوم الذي يظهر فيه اعسار التهم عن الدفع إلا إذا اتضح بطريقة قطعية أن الاختلاس ارتكب في وقت آخر ، فلا ينقض الحكم المذكور فيه تاريخ الواقعة على هذه الصفة .

(١٤/١١/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣ ص ١٣٩)

السداد :

١٣ — البرداد اللاحق على تمام جريمة التبديد — بفرض حصوله — لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

(١٥ ٦ ١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٠ ص ٦٧٦) .

١٤ — من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد لا يؤثر في قيامها .

(٣٠/١١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٥ ص ٨٤٧ ، ١٠/٥/١٩٧٨)

ق ١٢٩ ص ٦٦٩)

١٥ - أن المحكمة لا تلزم بمتى التهم أجلا لتقديم مخالصة من الدين موضوع الدعوى، مادام قد كان في استطاعته تقديمها، هذا فضلا عن أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية.

(١٣٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٢ ص ٦٢٣)

١٦ - أن الوفاء السالح لا ارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يحوها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ١٩٥٦/١١/١٩ س ٢ ق ٣٢٣ ص ١١٦٤) . . .

١٧ - لا يؤثر في وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإبداء قيمة المنقولات ، لأنه ملزم أصلا بردها بيمينها .

(٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

١٨ - حصول السداد للمبلغ المدعى بتبيده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية .

(١/٣/١٩٦٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٧ ص ١٩٧)

١٩ - رد مقابل المبلغ المبدد لا يحو في كل الأحوال جريمة التبيد ، بل يكون العقاب واجبا حتى حصول الرد إذا كان هذا الرد مسبقا بسوء القصد، إما يجوز اعتبار الرد ظرفا مخففا للعقوبة ، ولكن المبادرة الى رد العجز الوقتي الذي يظهر في الحساب تنزيل جريمة التبيد ، إذ هذه المبادرة تعتبر دليلا على إنعدام نية التبيد . . .

(١/٥/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧ ص ٣١) .

٢٠ — القضاء - مستقر - فيما يتعلق بجريمة الاختلاس - على أنه متى ثبت على المتهم عدم استعجاله المبلغ المسلم إليه في الغرض المتفق عليه ولم يرد المبلغ إلا بعد الشكوى في حقه و ثبت كذلك قيام نية الاختلاس عنده فإن تسديد المبلغ المختلس لا يرفع الجريمة منه ، بل قد يكون سبباً للتخفيف .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٨ ص ٣٧٨)

٢١ — تتم جريمة التبيد بمجرد طلب الأشياء المودعة من المودع عنده وعجزه عن تقديمها ، وإذا دفع المتهم ثمن هذه الأشياء فلا يعفيه ذلك من العقاب .

(١٩٢٦/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١١١ ص ١٨٠) .

٢٢ — الوكيل المتهم بخيانة الأمانة لا يمكنه أن يدفع عنه التهمة بأن للوكيل إعطاء مهلة لرد المبلغ المختلس ، فإن تأجيل رد تلك المبالغ لا يعبر سبب الدين ولا يجعل المتهم في مركز مدين عادي .

(١٩٢٠/٤/٣ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١ ص ١) .

٢٣ — رد الشيء المختلس قبل صدور الحكم لا يفضي الى براءة للمتهم لأن جنحة الاختلاس تتم بمجرد عجزه عن رده عند طلبه ، وحينئذ يجب رفض طلب النقص للبنى على أن الواقعة ليست معاقبة عليها .

(١٩٠٣/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣ ص ١٣٩) .

٢٤ — جريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور الشكوى من المجنى عليه إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي لرفع الدعوى الجنائية من شأنها ، ومن ثم فلا تترتب على المدعى بالحقوق المدنية

إذا هو قام بتحريكها بذاء على تسكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنيح وفقا لنص المادة ٢٣٢ إجراءات .

(١٩٦٧/١١/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢)

٢٥ — المحكمة من الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن يغتفر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على ماله البعض الآخر . وذلك حرصا على سمية الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها . وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة . وحكمة الاعفاء واحدة في كل الأحوال فيجب أن يمتد حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة إلى هاتين الجريمتين ، واذن فالنبيد الذي يقع من الابن على مال أبيه أضرارا بهذا الأخير لاعتقابه عليه .

(١٩٣٢/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٢ ص ٥٩٦)

٢٦ — أن إلعفاء من المقوبة الذي نصت عليه المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات يسرى أيضا في حالة خيانة الأمانة ، إذا أن خيانة الأمانة ما هي إلا جريمة على المال كالسرقة .

(١٩١٦/٤/١٠ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٢٤ ص ١٢٢) .

الاشتراك في الجريمة :

٢٧ — الاشتراك في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة المنسوبان إلى المتهم به قد وقعا قبل تمام الجريمة .

(١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٢ ص ٩٤١) .

أسباب الحكم :

٢٨ - لا يلزم في الادانة بجريمة خيانة الأمانة بيان مقدار المال المختلس ، مادام الحكم قد أثبت بأدلة نتيجة واقعة التبيد في حق الطاعن ، فذلك حسبه لكي يبرأ من قالة القصور إذ لا يعينية عدم تحديد المبلغ محل الجريمة بالضبط .

(١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٢ في ١٦٢ ص ٩٤١)

٢٩ - لما كان البين من الاطلاع على الأوراق ومدونات الحكم على ما سلف ذكره أن الطاعة تقدمت بمسندات تمسكت بدلائلها على نفى مسؤوليتها عن جريمة التبيد وانتفاء القصد الجنائي لديها ، وكان الحكم قد انتفت عن تلك المسندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعة ، ولو أنه غنى يبحثها ومحض الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوباً - فضلاً عن قصوره بالاخلال بحق الدفاع - بما يطله ويوجب نقضه .

(١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ في ١٣٧ ص ٦١٥) .

٣٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعنين تسلموا من الجنى عليه أنبوبة البوتاجاز لتوصيلها إلى أحد المصانع فلم يفعلوا ، وبى على ذلك ادانتهم بجريمة التبيد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي ليهما وهو انصراف نيتهم إلى اضافة المال الذي تسلموا إلى ملكيتهما واختلاسه لنفسهما ، فإن ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبيد .

(١٩٧٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٨ في ١١١ ص ٥٢٦) .

٣١ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام

القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرازا بمالكه فانه يكون قاصر البيان .

(٢٨ / ١ / ١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢١ ص ٤٧) .

٢٢ — إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب إليه تبديدها لم تدخل في ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل أن الأمين كان أخاه الذي توفي فقام هو مقامه وأعطى على نفسه اقراراً بقبول سداد ما عساه يكون بذمة أخيه الذي توفي ، ولكن المحكمة أدانتة دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفده فحكمها يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(٤ / ١٢ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٨٨ ص ٢٣٤) .

٣٣ — اشترطت المادة ٢٩٦ عقوبات لتوفر أركان الاختلاس أن يكون الشيء المختلس قد سلم للمتهم على سبيل الوديعة أو الإجازة أى على وجه من الوجوه التي ذكرتها هذه المادة على سبيل الحصر فاقترصار الحكم على وصف التهمة باختلاس مبلغ معين اضرازا بالمجنى عليه دون توفر شرط الجريمة يجعل الواقعة مترددة بين العرقة والاختلاس ومن ثم يجب نقض الحكم لعدم اشتماله على بيان واقعة الاختلاس بيانا كافيا .

(٢٣ / ٥ / ١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٩ ص ٢٥٨) .

الفصل السابع

الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة

المبحث الأول :

اختلاس الأشياء المحجوز عليها

تنص المادة ٣٤٢ عقوبات .

« يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على أشياءه المحجوزة عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها » .

هذه المادة قاصرة على حالة المالك الذي يعين حارساً ، أما غير المالك الذي يعين للحراسة فإنه يعتبر مودعاً لديه بحكم القانون أو بأمر السلطة العامة ، فاختلاسه للأشياء التي في حراسته يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات .

أركان الجريمة :

أ — وجود أشياء محجوز عليها .

يشترط أن يكون هناك حجز إداري أو قضائي احتياطياً كان أو تنفيذياً ، وسيان كان صحيحاً أو باطلاً مادام لم يحكم ببطاله بعد . فكون الحجز قد وقع باطلاً لعزم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب اتباعها فيه لا يرفع المسؤولية الجنائية عن المختلس ، وإنما يجب أن تكون الإجراءات التي حصلت عليها مظاهر الحجز الصحيح ، ولذلك إذا لم يعمل بالحجز محضر فلا حجز .

ب — الاختلاس .

الحجز ومبيلة قانونية لتمكين الدائن من الحصول على دينه . والجنكحة من

العقاب على الجريمة هو ضمان تحقيق الغاية من الحجز أى ضمان التنفيذ فكل فعل متعمد يقصد به الحارس تعطيل التنفيذ يكون الجريمة .

ويقصد بالاختلاس هنا تحويل الأشياء المحجوزة عن الغاية التي خصصت لها بأمر القضاء أو الإدارة وتعطيل التنفيذ منعا لوصول الدائن لاستيفاء حقه :

ج — القصد الجنائي :

يراد بالقصد الجنائي في اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن الجاني يقصد تعطيل التنفيذ أى عرقلته . وهذا يستلزم أن يكون الجاني عالما بالحجز ، فإذا كان لا يعلم بأمره فلا يمكن أن يقال أنه يقصد تعطيل التنفيذ . فقصد تعطيل التنفيذ هو ما يجب أن تنصرف إليه أرادة الجاني . وعدم تقديم الأشياء للمحضر يوم البيع بعد قرينة مع سوء قصد الحارس ، إلا أنه يستطيع أن يدخل هذه القرينة ويثبت حسن نيته وعندئذ تتقدم الجريمة . فإذا أثبت أنه نقل الأشياء من موضعها للمحافظة عليها وذلك على سلامة نيته فلا عقاب ، كذلك لا عقاب إذا تنصرف في الأشياء المحجوز عليها بمد أن وفي ما عليه من الدين ، أو أودع مبلغ الدين على ذمة الدائن في خزانة المحكمة أو بناء على صحة أو اتفاقه مع الدائن ، أو إذا اتفق مع الدائن على تأجيل البيع ، أو كان لا يعلم بيوم البيع .

ومسألة توافر القصد الجنائي مسألة موضوعية الرأى فيها لقاضى الموضوع . ولا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه طرحة سوء نية مختلس الأشياء المحجوز عليها بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى .

تمام الجريمة :

مق توافرت الأركان السابقة تكونت جريمة الاختلاس قبل الجارس .

ومادامت الجريمة قد تمت فلا يمحوها ولا يرفع المسؤولية الجنائية قيام الجاني بسداد الدين المحجوز من أجله أو استعداده للسداد أو أظهار الأشياء المحجوزة التي سبق وأخفاها .

ولمحكمة الموضوع سلطة تقدير الوقائع والقول بتوافر الأدلة على قيام الأركان التي يتطلبها القانون ، ولكن يجب أن يشمل الحكم على بيان ما ثبت توافر هذه الأركان إذا انتهت المحكمة إلى القول بالادانة ، فيجب أن يبين به واقعة التهديد أو الاختلاس أو تار يخم ، وأن موضوع الجريمة كان أشياء محجوز عليها وما هي السلطة التي أوقعت الحجز وثبوت القصد الجنائي وكون الحارس هو المالك - لتطبيق المادة ٣٤٢ عقوبات . ويجب أن يكون البيان واضحا حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون وإلا كان الحكم معيبا ، وإذا دفع المتهم بدفع جدي فعلى المحكمة أن تحققه . وإذا لم تأخذ به فعليها أن تبين أسباب ذلك .

الأحكام

أولا - قواعد عامة :

١ - مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يجب لانتقاد الحجز تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان للمدين أو الحائز حاضرا يكلف الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيبت به مدينا أو حائزا ، فإن الدفع المبدي من الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة بإنكار صفته كمدين أو حائز يفندو

دفاعاً جوهرياً يثبت عليه لو صبح أن يتغير وجه الرأي في الدعوى بما كان ينبغي معة على المحكمة تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يفسده ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون فوق أخلاله بحق الدفاع مشوباً بالقصور الذي ييجز محكمة النقض عن مراغبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين منه نقضه والاعادة بمير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف في ابداء دفاعه ذاك عند محكمة الدرجة الأولى ، لأنه وقد أثبتته في بذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح وانما مسطوراً بأوراق الدعوى قائماً مطروحاً على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب عليها ابداء الرأي بشأته ، وأن لم يعاود المستأنف إثارتة بحسبانته مقصوداً به نفى الركن المعنوي لجريمة تبديد المحجوزات التي دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع .

(١٩٨١/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤ ص ٢١٩)

٢ - من المقرر أن الشارع إنما قصد من النصوص التي وضعها للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أم إدارية . والغرض من العقاب هو وجوب احترام أوامر السلطة المذكورة .

(١٩٧٨، ١١/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٣ ص ٧٩٣) .

٣ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضي احترامه قانوناً ويظل متنبجاً لآثارة ولا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع المخدرات ، إذ لا يبرر ذلك

العمل على عرقلة التنفيذ .

(١٩٧٥/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٠ ص ١٣٦)

٤ — لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعت أو العمل على عرقلة التنفيذ .
(١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٥ — جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، هي من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات ، فالمصلحة الممتدي عليها ليست ملكية الغير وإنما هي أوامر السلطات التي أمرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وإنما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه .

(١٩٦٩/١/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠ ص ٤٩)

٦ — اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة وأحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية — وأوامرها بواجبة الإحترام — فيكون الحجز قائما قانونا لا يتهيأ تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .
(١٩٦٠/٥/١٦ أحكام النقض س ١١ ق ٨٦ ص ٤٤٩)

٧ — كون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما زعمه القاتلون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة إجراءات التنفيذ على المحجوزات .

(١٩٥٩/١٠/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٢ ص ٧٥٨)

ثانيا - إثبات العلم بالحجز :

٨ - يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما
علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم
بقصد عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعتبر من الدفع
الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم
بدونه ويتمين على المحكمة أن تتناوله بالرد .

(٦٠٧ ، ١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٣٨ ص ٦٢٥)

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه غير لازم في القانون أن يكون علم
المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل بإعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت هذا العلم
بأى طريقة كانت . ولما كان المحكم قد انتهى الى علم الطاعن بقيام الحجز مثبتا
أنه حصل في مواجته فانه يكون قد ساق بذلك دليلا سائغا من شأنه أن يؤدي
عقلا ومنطقا الى النتيجة التي انتهى إليها وله أصل ثابت في الاوراق ، ومن ثم
فلا محل لما يدعيه الطاعن من عدم العلم بالحجز .

(١٩٧١ ، ٦ / ٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٣ ص ٥٠٧)

١٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لتوقيع العقاب في جريمة
اختلاس الاشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز ، غير أنه لا يتحتم أن
يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت حصوله بأية طريقة
من الطرق .

(١٩٦٧ / ١٢ / ١١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦١ ص ١٢٣٧ ،

١٦٣٨ / ١١ / ٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧٩ ص ٣٥٢)

١١ - استخلاص المحكم علم المتهم بالحجز من مجرد قوله بأن المحارس

أبليه به عند عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم أو أن يستجلى تاريخ وقوع التبديد وهل وقع قبل إبلاغه بالحجز أو بعده ، غير سائغ ولا يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه .

(١٩٦٠/٥/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ٩٣ ص ٤٩٣) .

١٢ — لا يشترط ذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بالعقوبة مادام تاريخ التبديد مذكورا فيه . ومادام المتهم لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في القضاء بالادانة أو البراءة .

(١٩٥٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٩ ص ٣٥٧) .

١٣ — غير لازم في القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت هذا العلم بأية طريقة من الطرق .

(١٩٥٥/٦/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٣ ص ١٠٦٦) .

ثالثا : الحجز الباطل :

١٤ — لا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات ، لأن ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعت أو العمل على عرقلة التنفيذ ، إذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ، ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه .

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٣) .

١٥ — الحجز قضائيا أو إداريا مادام قد وقع فإنه يكون مستحقا

للإحترام ويظل منتجا، لآثاره وليس لأحد الاعتداء عليه ولو كان مشنوبا
بالبطلان طالما لم يصدر حكم يبطلانه من جهة الاختصاص .
(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦) .

١٦ — من المقور آن توقيّع الحجز يقتضى احترامه قانونا ، ويظل منتجا
لآثاره ولو كان مشنوبا بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم يبطلانه من جهة
الاختصاص ، لأن الشارع إنما قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة
اختلاس الأشياء المحجوزة أن يجعل منها جريمة من نوع يخاص قواها الاعتداء
على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب
عليها هو وجوب احترام أوامر السلطة للذكورة .

(١٩٧١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦١ ص ٦٦٢) .

١٧ — الدّفع بأن الحجز شكلي وصوري لا يبرر الاعتداء على الحجز
مادام لم يقض من جهة الاختصاص يبطلانه .

(١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٨ ص ٣٠) .

١٨ — أن الحجز المنخفض الذي توقع صحتها وإجبا الإحترام ولو لم
يحكم بتبنيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في اليعاد القانوني مادام لم يصدر حكم
من جهة الاختصاص يبطلانه .

(١٩٥٨/١١/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٩ ص ٩٣٧)

رابعا : اعتبار الحجز كأن لم يكن :

١٩ — لما كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وقد جرى على أن
الحجز يتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقيعه إلا إذا

كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون، فقد دل بذلك على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة - دون وقف مبرر - يعتبر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك، فيزول الحجز وتزول الآثار التي تترتب على قيامه، ولما كان هذا الجزاء مقرراً لصاحبة الدين فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط الحق فيه، ومن ثم فقد افترق الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز المخالفة للأجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات التي لا مراء في أنها تمس الاحترام الواجب للحجز، مادام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص وإذا كان يبين من الحكم عندما أخذ بالدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن الذي تمسك به المطعون ضده ولا تمارى الطاعنة في أن له ماخذه الصحيح من أوراق الدعوى، قد التزم بهذا النظر القانوني السليم فإن النعي على الحكم قضاءه بالبراءة - المؤسس على ذلك - بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله.

(١٩٨٠/٢/٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٥ ص ١٧٢) .

٢ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه من الدفوع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائئة لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة .

(١٩٧٣/٥/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٦١٤) .

٢١ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها بالمادة ٣٥٠ من رفعات من تاريخ توقيعه يفرق عن الدفع بوجوه

البطلان التي تشوب الحجز لمخالفته الإجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات والتي لا مشاحة في أهميتها من الإحترام الواجب للحجز مادام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص . الرد على الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن أعمالا لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات بأن توقيع الحجز يقتضي إحترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان خطأ في تطبيق القانون .

(٢ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٦ ص ١١٠٤) :

٢٢ — من المقرر اعتبار الحجز كأن لم يكن طبقا للمادة ١/٣٧٥ مرافعات وأن كان يقع بقوة القانون إلا أنه جزاء مقرر لمصلحة الدين ولا يتعلق بالنظام العام، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عند ضراحة أو ضمنا بعد اكتسابه .

(٣٠ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ص ١٢٨٣) .

خامسا : العلم بيوم البيع :

٢٣ — من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك وكان الحكم قد اقتصر في أطراح دفاع لطاعة بعدم علمها بيوم البيع على أن إعلانها به قد سلم لجهة الإدارة لفلق مسكنها دون أن يجري تحقيقا للتثبت من قيام الطاعة باستلام الإخطار الذي أرسله اليها المحضر بطريق البريد فإنه يكون مشوبا بالقيصور مما يستوجب تقضه .

(١٦ / ٢ / ١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٢ ص ١٤٨) .

٢٤ — من المقرر أن يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولا يكفي في إثبات العلم يوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم في مواجهة تابع له دون التذليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، إذ مثل هذه الإعتبارات إذا صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(١٩٧٤/٣/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ٤٧ ص ٢١١) .

٢٥ — للمقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .

(١٩٧٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٤) .

٢٦ — يشترط للعقاب في جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ويكون لزاما على المحكمة أن تعرض لهذا الركن الجوهرى فيها وتورد الدليل على توافره أن هي قضت بالادانة ، فإن هي استظهرت تخلف هذا العلم في حق المتهم ، فإنه لا تبرير عليها أن هي قضت بالبراءة ، مادام الدليل لم يقم لديها على أن المتهم قد تصرف في المحجوزات .

(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٣ ص ٣٣٧) .

٢٧ — الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع وبعدم الالتزام بنقل المحجوزات من الدفع الموضوعية التي تتطلب تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢) .

٢٨ — دفع لاتهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع .

(١٩٧١/١١/٢٨ أحكام النقض نس ٢٢ ق ١٦١ ص ٦٦٢)

٢٩ — لأن كان ذكر التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها من البيانات الجوهرية إلا أنه متى كان الحكم قد أحال في شأنه إلى أوراق المحجز والتبديد التي اشتملت فعلا عليه ، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، فلا يعيب الحكم أنه جاء خلوا من بيان هذا التاريخ .

(١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٣٠ — الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي أطمأنت لما أوردته من عناصر سائنة إلى عدم وجودها ، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٨)

٣١ — بعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا ، ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، إذ أن مثل هذه الاعتبارات أن يصح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواجبة الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٦ ص ٥٨٥ ، ١٩٦٢/٥/٢١)

س ١٣ ق ١٢٠ ص ٤٧٦)

٣٢ — متى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدي إلى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاضيا ومشوبا بفساد الاستدلال .

(١١ / ٢ / ٢ / ١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣٩ ض ١٣١)

٣٣ — إذا كان المتهم باحتلاس أشياء محجوزة لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض !

(١٠ / ١١ / ١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٧٤ ص ١٢٧٩)

سادسا - الحارس :

٣٤ — توقيع الحجز من غير تعيين حارس على المحجوزات لا يوقع مالبها إذا ما تصرف فيها تحت طائلة العقاب .

(٩ / ٦ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٦ ص ٥٤٤ ،

٢٩ / ١ / ١٩٤٠ ق ٥٥ ص ٨٣)

٣٥ — أول شرط لقيام الحجز أن توضع الأشياء التي حجز عليها تحت يد حارس المحافظة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها ، ويستوى في الحارس أن يكون المالك للمحجوز عليه أو غير ذلك ، فإن هذه الحراسة هي المظهر الخارجي للحجز ولا يعتبر له وجود بدونها . فإذا كان من أوقع الحجز لم يبين وقت الحجز حارسا على ما حجز عليه ولم يتخذ بعد الحجز الاجراءات اللازمة لاقابة الحارس ، فإن هذه الأشياء طيلة بقائها من غير حارس تعتبر غير

محجوزة ، وتصرف ماله فيها لا يقع تحت طائلة العقاب .
(٨ / ١ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٦ ص ٦٧)

سابعاً - تعدد الحجوزات :

٣٦ - من المقرر أن توقيع عدة حجوزات على شيء واحد يوجب تقديمه
للمحضر لبيعه تنفيذاً لأي حجز .

(١٧ / ٢ / ١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٧)

٢٧ - يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية و ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري
اللتين نظمتا الإجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد الحجوز القضائية والإدارية
أن القانون فرض على الحارس في الحجز الأول إخطار المحضر أو مندوب
الحجز في الحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم
له الأشياء المحجوزة كاملة ، ثم تاط بالمحضر أو مندوب الحجز الثاني أن يجرد
تلك الأشياء وأن يثبتها في محضره ويبين حارس الحجز الأول حارساً عليها
وأن يعطى صورة من محضره لسلك من الحارس الأول والمدين والحارس فيه
إذا لم يكن حاضراً والمحضر أو المندوب الذي أوقعه ليسكون هذا بمثابة معارضة
في رفع الحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ
المتحصلة من البيع الذي يتعين توحيد إجراءاته وميعاده في الحجزين والذي
يتم طبقاً لأحكام القوانين التي تحكم الحجز الأول ، وبأنه في حالة رفع أحد
الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسؤولاً عنها حتى يقرر إعفاؤه
أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين
حارساً عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس

الحجز الأول تنحصر في إخبار القائم بالحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التي يظل مكلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو إلى أن تباع بمعرفة أيهما ، وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيذاً لأي حجز من الحجز للوقعة عليه ، بل أن واجبه يقتضي تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور للكاف بيده ثم يتركه يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته وحده .

(١٩٦٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨٦ ص ٩٢٩)

٣٨ — تقضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالإجراءات المعتادة في الحجز وإنما يسكون بمجرد الأشياء السابق حجزها ، فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون إعلان محضر الجرد إلى الحارس معارضة في رفع الحجز وتثبيت حجز الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض وإلحاجز الأول على السواء ، ويمتنع عليه التصرف في المحجوزات لأي سبب من الأسباب بغير الطريق الذي رسمه القانون .

(١٩٦٣/٣/١٨ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٠ ص ١٩١)

ثامنا — عدم الالتزام بنقل المحجوزات :

٣٩ — الحارس ملزم قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة بمحل الحجز .

(١٩٧١/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠١)

٤٠ — من المقرر أن الحارس على المحجوزات غنير مكلف قانونا بنقل

الأشياء المحجوزة الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها .

(١٧/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٥٥ ص ٢١٣)

٤١ — أن الحارس غير مكاف قانونا أن ينقل المحجوز من محل الحجز الى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه . مما يلزم عنه أن يحرم عدم قيامه بالنقل لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا للركن المادى لجريمة الاختلاس .

(١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٧ ص ٦٩٠)

٤٢ — أن نقل المحجوزات ولو كان بموجب أمر من المحكمة ، لا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة . ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر فى يوم البيع الى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع احضارها الى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها . وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك .

(١٧/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨)

٤٣ — متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم فى جريمة التبييد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحجوز الى السوق فى اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك . فإنه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التهميد — إن صح — لا يعدو أن يكون اخلافا باتفاق لا بواجب فرضه القانون ، فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة

(١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٢ ص ١١٥ ، ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨

ق ٢٠ ص ٧٢)

٤٤ — أن الحارس غير ملزم قانونا بنقل المحجوز من محل الحجز الى أى

مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه ولا يقلل من هذا النظر أن يكون الحارس قد تهمد بنقل المحجوز فإن مثل هذا التهمد لا يصح في القانون اعتبار عدم احترامه مكوّناً لجريمة ، لأنه اخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون .

(١٩٤٣/٤/٥ مجموعة التواعد القانونية ج ٦ ق ١٥٤ ص ٢٢١)

٤٥ — أن دفع المتهم باختلاس أشياء محجوزة بأنه غير مكلف بنقلها الى السوق التي حدد إجراء البيع فيها هو من الدفوع الهامة التي ينبغي على المحكمة تمحصها وترد عليها ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً تصوراً بعبئيه ويستوجب نقضه .

(١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ١١٢ ص ٣٤٤)

تاسعا — تحقق الجريمة :

٤٦ — جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتمحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلته التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بذية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز . فجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة التي دين بها الطاعن يتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ ولو كان ذلك في شكل إجراء قضائي لم يتخذ المدين المحجوز عليه إلا ليتستر وراء القانون في اقتراف جريمته ، إذ استصدر الطاعن الأمر على عريضة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات إلى منزله وأعلن الدائن الحاجز بهذا العنوان ، وثبت من الإعلان الذي أجراه المحضر في يوم ١٢/٤/٧٤ بأن العنوان — الذي نقلت اليه المحجوزات — لا وجود له علي الطبيعة ، فإن تحايل

الطاعن بإتخاذ هذا الإجراء لم يكن الغرض منه إلا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضياع حق الدائن الحاجز ويكون ما أثاره الطاعن بشأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير سديد .

(١٩٧٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٢ ص ٩٤٧)

٤٧ — جريمة تبذير الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، لأن هذا الامتناع ينطوي على الاضرار بالهائن الحاجز وعلى الاخلال بواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعتة ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو يوتوع مخالفات للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعتة أو العمل على عرقلة التنفيذ ، إذ أن توقيع الحجز يقتضي احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشيوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بيطلانه .

(١٩٧٩/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٥ ص ١٨٢)

٤٨ — من المقرر أن جريمة تبذير الأشياء المحجزة عليها تتمتعق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بنية النش أي بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .

(١٩٧٩/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦)

عاشرًا - إثبات التبديد :

٤٩ - من المقرر أن المحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى .
(١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٣ ص ٧٩٣)

حادي عشر - القصد الجنائي :

٥٠ - يتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة التبديد متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بذية إخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين .

(١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨ ، ١٦٤/٤/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٠ ص ٣٠٨)

٥١ - لا يشترط في القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائي فيها أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز :

(١٩٧٣/٢/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦)

٥٢ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها ما دام فيها أوردته من وقائع ما يكفي لاستظهاره كما هو معروف به في القانون .

(١٩٧٢/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧)

٥٣ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو في خصوص الدعوى - خطأ في فهم قواعد التنفيذ

المدينة يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم ، فإذا كان الحـ قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر التصدد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الأداء الذي وقع الحجز نفاذاً له ، وهو دفاع جوهري ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(١٥/٣/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٥٣ ص ٢٧٠)

٥٤ — ما دفع به المتهم من عدم مسؤوليته عن تبديد المحجوزات استناداً إلى أن الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه أو رضى هو دفع — لو صح — لامتنع به القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ .

(٧/٣/١٩٦٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٢ ص ٢١٠)

٥٥ — متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالحجز ، فإن في ذلك ما يسكنى لإثبات توافر نية التبديد دون حاجة بعد ذلك إلى التحدث استقلالاً عن هذه النية .

(٢٤/٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٥٥ ص ١٩٢)

٥٦ — يتطلب التصدد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات فوق توفر العلم باليوم المحدد للبيع وقيام نية خاصة هي نية عرقلة التنفيذ .

(٣٠/١٢/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٧ ص ١٠١١)

ثني عشر — الضرر :

٥٧ — من المقرر أنه وإن كان تحدث استقلالاً عن قصد الإضرار باللائن الحجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات ، مدام أنه مستفاد ضمناً من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تفيد بثباتها توافر

هذا الضرر ، فانه يتعين على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره .

(١٩٦٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٧ ص ١٦٦)

٥٨ - لا يجوز المتهم حكم عليه في نعمة تبديد أشياء محجوزة أن يطمع في الحكم بزعم عدم حصول ضرر للمجنى عليه لوجود الأشياء المحجوزة ، إذ الضرر قد يحصل من مجرد أخفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها يوم البيع ، بل أن عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل الحجز ثم التأخير الذي لا مبرر له والذي يترتب على عدم بيع الشيء المحجوز عليه وتحقيق قيمته نقدا ، كل هذا كاف بذاته لتكوين الضرر ، ولا حاجة للص صراحة في الحكم على توفر الضرر في مسائل التبديد ما دامت وقائع الدعوى تدل عليه ضمنا .

(١٩٢٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٩ ص ٣٠٦)

ثالث عشر - السداد اللاحق والسابق :

٥٩ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها ، ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(١٩٨٠/١/٢٨ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٧ ص ١٣٩)

٦٠ - أن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله مادام لم يكن إلا بعد وقوع فعل الاختلاس ليس من شأنه أن ينفي توافر نية الاختلاس لدى المتهم .
(١٩٤٢/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨ ص ٢٠)

٦١ - أن تبديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوزة

عليها نظير هذا الدين :، ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفى نية التبديد. الذى وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين ، ولا يخلى المتهم من المسؤولية الجنائية التى توجب عليه أو كامل الدين فى اليوم المحدد للبيع .

(١٩٣٣/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٠٨ ص ١٧٢)

رابع عشر - رفع الدعوى الجنائية :

٦٢ - رفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبديد الأشياء المحجوز عليها - التى كانت تحت حراسته - لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك ، لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر .

(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٤ ص ٨٦٢)

٦٣ - لا يصح اعتبار مجرد تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة تاريخا للحادثة ومبدأ لسريان مدة سقوطها . فانه ليس بمتهم عقلا أن مجرد حلول هذا اليوم فى الدورة الزمنية يستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها وعجز فعلى منه عن تقديمها ، بل ان هذا للعفى الذى تقوم به الجريمة هو معنى زائد على مجرد الحلول الزمنى ومنقطع عنه تمام الانقطاع ، فلا بد لتحققه فى الواقع وإمكان تقرير القاضى له من دليل حاص يدل عليه .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص ٣٧٠)

٦٤ - أن اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذات الوقت ولو كان الحاجز لم يعلم بوقوع الاختلاس ، إذ علم الجنى عليه ليس

شرطا في تحقق الجرائم ووقوعها .

(١٩٤٤/٣/٢٧ مجموعة القواعد ج ٦ ق ٣٢٢ ص ٤٤٢) .

خامس عشر — العقاب :

٦٥ — انه وان كانت المادة ٣٤٢ عقوبات لم تنص على أن الاختلاس الواقع من لادك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها يعتبر في حكم خيانة الأمانة ، بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة ، إلا أن هذا لا ينفي أن هذا لا ينفي أن هذا الاختلاس جريمة مماثلة لخيانة الأمانة وذلك لأن ما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة ، بنفس العقوبات المقررة لها بعد أن نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعىا في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمتين والعناصر التي يتميز بها كل منهما — ما جرى عليه القانون من ذلك يفيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نسبه اليها لاتفاق العناصر للمكونة لها مع عناصرها ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تشدد عقوبة المختلس في حالة العود إذا كانت الأشياء المحجوزة في حيازة الغير ولا تشدد إذا كانت في حيازته هو ، لأن الفعل وأن اختلف وضعه القانوني واحد في الحالتين .

(١٩٤٣/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٨ ص ٣٤٣)

سادس عشر — الاشتراك :

٦٦ — أن مؤدى نص ١١٢ من ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الهجر الاداري لا يعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يشترط لانقضاء الهجر وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة إلا إذا كان للدين أو الحائز

حاضرا كافٍ بالحراسة فلا يعتد برفضه أياها .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٤ ص ٤٢٤)

٦٧ - عدم أخبار الطاعنة الأولى - وهي زوجة الطاعن الثاني - المحضر الذي ربا عليها بأن ثمة حجزين آخرين أوقعهما للمدعى المسدنى على الأشياء نفسها التي تناولها البيع لا يؤدي في ذاته إلى أنها اتفقت مع الطاعن الثاني على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه في التواطؤ على تسخيرها لعاقة التنفيذ في شكل إجراءات صورية .

(١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٥ ص ١١٣٤)

٦٨ - أن دفع اللتم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤوليته عن فعله ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه .

(١٩٥٦/٣/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٨٥ ص ٢٨١)

٦٩ - أن منازعة الطاعن في أصل الدين المحجوز من أجله لا تؤثر لها في مسؤوليته للترتبة على توقيع الحجز الذين دين بالاشتراك مع الحارس في عرقلة تنفيذه .

(١٩٥٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢٠ ص ١٨١)

٧٠ - إذا أقيمت الدعوى على متهم باشتراكه مع آخر في جريمة اختلاس أشياء محجوزة فبرأت المحكمة الفاعل وهو الحارس وأدانت الشريك قائلة في إدانته أن التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر والنهي فيها والميمنة عليها والحارس تابعة والحجز وقع بمنزله ، فهذا قصور في

بيان ما صدر من هذا للنهم من الأعمال المكونة للاشتراك والمبينة في القانون على سبيل الخصر ، وبذا يكون الحكم معينا واجبا تقضه .

(١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٥ ص ٤٢٢ ، ١٩٥٠/١١/٢٧ ق ٩١ ص ٢٣٨) .

سابع عشر - أسباب الحكم :

٧١ - إذ كان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بنسجها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضا في اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التي قدمها والثابت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفي بالفقرات القطنية تسبب عنه شلل باليمين ، وكان الثابت أيضا من محضر التبيد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه فإن دفاع الطاعن سالف الذكر إنما هو دفاع جدي يشهد له النواع بوسانده في ظاهر دعواه ، بل هو دفاع جوهرى ينبى عليه إن صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى لانتفاء قصد عرقلة التنفيذ ، وهو الركن المعنوى فى الجريمة المسندة اليه ، مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر منه أو الرد عليه بما ينفىه . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه رغم قصوره فى استظهار دفاع الطاعن المشار اليه إيرادا له وردا عليه فإنه يكون معينا بما يستوجب تقضه .

(١٩٨٠/١/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤ ص ٨٦)

٧٢ - إذا كان ما أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى ، إذ يقصد به نفي الركن المعنوى للجريمة لائق دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم قد أخذ بمحضر

الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت إلى هذا الدفاع فلم يحصله إثباتا له وردا عليه ، فانه يسكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(١٩٧٧، ٢/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٢ ص ١٩٢)

٧٣ - التفت الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسؤوليته عن جريمة التبيد من أمر ينقل المبحوزات وأخطار الى الدائن بتوقيع حجز آخر وصورة محضر إيقاف يسع لوجود أمر نقل بحمله قاصرا .

(١٩٧٣، ٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٣ ص ٥٤٩)

٧٤ - إذا كان المتهم في جريمة اختلاس مبحوزات قد دفع التهمة بأنه لم يسدد المبحوزات بل أن للاستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المبحوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة ادانته دون أن يجيبه إلى طلبه ، فهذا منها اخلال بحقه في الدفاع ، إذ أن هذا الدفاع هام من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مصير الدعوى ، ولا ينفي عن تحقيق دفاعه ما قالت المحكمة من أن الحارس إذا أهمل في رعاية المبحوز وترك الغير يستولى عليه يسكون قد أخل بأول واجباته كحارس ، وأنه كان عليه أن يدرك مسؤوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن .

(١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٤٣ ض ٣٨٢)

٧٥ - إذا كان للمتهم في اختلاس مبحوز عليه إداريا قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في يوم البيع مريضا بالقاهرة فلم تأبه المحكمة لهذا الدفاع واكتفت بتأييد الحكم المستأنف للأوسس على أن المصرف لم يجد

المحجوزات، في اليوم المحدد للبيع ، فإن حكمها يكون قاصر لأسباب متعينة
نقضه ، إذ ذلك الدفاع مما يجب الرد عليه لسكونه - لو صح - لترتب عليه عدم
قيام أركان الجريمة .

(١٨/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٤١ ص ٣٧٨ ، ١١/١٢/١٩٥٠)
ق ١٣١ ص ٣٥٦)

ثامن عشر — رقابة محكمة النقض :

٧٦ — إذا كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن
الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بالحجز
أو باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو بتعيينه حارسا أو بعدم انتقال
مندوب الحجز لمعاينة المحجوزات ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو
أن تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها
تطلب تحقيقا ، ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١/٢٨/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٧ ص ١٣٦ ، ٢٠/١١/١٩٨٧)
س ٢٩ ق ١٦٤ ص ٧٩٨ ، ١٠/٩/١٩٧٨ ق ١٣٣ ص ٦٨١)

٧٧ — إذا لم يتمسك الطاعن أمام المحكمتين (الدرجتان الأولى والثانية)
بعدم علمه بالحجز ، كما أنه لم ينازع في صحته ، فلا يجوز له الجادلة لأول مرة
أمام محكمة النقض .

(٥/٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥)

٧٨ — إذا كان لم يثبت أن الطاعن طلب من محكمة ثاني درجة ضم أوراق
التنفيذ لتحقيقا لدفاعه بعدم علمه بالحجز أو تعيينه حارسا ، فلا يجوز له من بعد

أن ينعى عليها عند استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه .

(١١٩٧، ٢/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥)

تاسع عشر — الحجز الإداري :

٧٩ — لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري لأمدة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنارعة في أصل اللبائع للطالبة أو في صحة إجراءات الحجز ، أو باسترداد الأشياء المحجوزة ، وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائياً في النزاع ، فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى نفس هذه المادة يند جوهرياً لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة ، وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهرية التي قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى فيما لو حقق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التي تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن وأغفلته كاية فلم تعرض له إيراداً له أو رداً عليه بما يسوغ إطراره ، فإن حكمها ينطوي على إخلال بشيق الدفاع فضلاً عن القصور الذي يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٠٨٠/ ١٢/ ١ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٣ ص ١٠٥٦)

٨٠ — أوجب الشارع لائحة الحجز الإداري عناصراً وشروطاً مخصوصة منها وجوب أن يكون الحارس الذي ينصبه مندوب الحجز مديناً أي حائزاً حق لا يمتد برفضه قبول الحراسة وتسوغ بالتالي مساءلته جنائياً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تعيين الطالب حارساً وترك للمحجوزات لديه على الرغم من رفضه الحراسة وأتمه ليس المدين دون أن يستظر أنه عين حارساً بوصفه حائزاً للمحجوزات والأداة التي يستخلص منها

ذلك ، ودون أن يمحس ما قاله محكمة أول درجة من أنها لا تطعن إلى سلامة اجراءات الحجز التي اتخذت فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه .

(١٩٧٦/٤، ٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٦ ص ٤٠٠)

٨١ - مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري للمعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يشترط لاعتقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضراً كلف الحراسة ، ولا يمتد برفضه إياها ، ومتمتضى ذلك أن منبأ الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيطة به مديناً أو حائزاً .

(١٩٥٧/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥١ ص ٢٢٩)

٨٢ - أن مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أن القانون قد خول بمدوب الحجز حق تعيين للمدين أو الحائز حارساً ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، فإن له أن يكلف أحدهما دون الاعتداد برفضه إياها .

(١٩٧٥/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥١ ص ٢٢٩)

البحث الثاني

٢ — خيانة الاثمان على توقيع

يحدث أن يوقع شخص على ورقة بيضاء ويسلمها لآخر ليملأ الفراغ الذي فوق التوقيع بما يريد صاحب التوقيع من تعاقد أو إقرار . فهذا التوقيع بمثابة التصديق مقدما على موضوع الكفاية التي ستكتب فوق التوقيع . فإذا فرضنا أن مستلم هذه الورقة لم يملأ الفراغ الذي فوق التوقيع بما اتفق عليه بل ملاءه بكتابة تجعل من الورقة سند إثبات يلحق لصاحب التوقيع ضرراً مادياً أو أدبياً فهل يعاقب هذا الشخص أو لا يعاقب وما هي جريمته ؟

وقد نستلأدة ٣٤٠ عقوبات على أن « كل من أئتمن على ورقة مفضاة أو محتومة على بياض فخا الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات وللمسكات التي يترتب عليها حصول لنفس صاحب الإمضاء أو الختم عرقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى ، وفي حالة ما إذا لم تكن الورقة المفضاة أو المحتومة على بياض مسلمة إلى الخائن وإنما تحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يعد زوراً ويعاقب بعقوبة التزوير » .

أركان الجريمة :

١ — ائتمان الجاني على ورقة موقع عليها على بياض :

يشترط لقيام هذا الركن :

أ — أن تكون هناك ورقة موقع عليها من المجنى عليه ، سواء كان ذلك بإمضائه أو بختمه ، وأن يكون التوقيع على بياض . وهذا ، انتهاء التصديق مقدما

عليه بما سيحجر فوق التوقيع مطابقاً لما اتفق عليه صاحب التوقيع مع مستلم الورقة .
كذلك تقع الجريمة ولو كان هناك توقيع على ورقة مشتملة على كتابة وإنما ترك
فيها فراغ للمدعي بيانات معينة وأئتمن الجاني على هذه الورقة للمدعي الفراغ وفقاً
لإرادة صاحب التوقيع .

ب — يجب أن تكون الورقة البيضاء الموقعة عليها قد سلمت إلى الجاني على
سبيل الأمانة لأمر ما سواء سلمها له صاحب التوقيع بنفسه أو بواسطة نائب عنه .
وسيان كان التوقيع والتسليم على سبيل الأمانة عن رضا صحيح من جانب المجني
عليه ، أو كان ذلك نتيجة لتدليس لجأ إليه الجاني . المهم أن يكون تسليم الورقة
إلى الجاني على سبيل الأمانة .

أما إذا لم يقصد صاحب التوقيع تسليم الورقة الموقعة عليها على سبيل الأمانة
فإن الجريمة لا تقع . فإذا وقع على ورقة بيضاء بقصد إعطاء اسمه وعنوانه فانتهز
الجاني الفرصة وكتب في الورقة التي سلمت إليه فوق التوقيع أو الاسم التزاماً
بما لجه فإن فعله لا يعد خيانة وإنما يعد تزويراً في محرر .

٢ — فعل الخيانة :

الركن المادي :

يجب أن يملأ الجاني الفراغ الذي فوق التوقيع بكتابة تخالف ما عهد به إليه
وترتب عليها ضرر مادي أو أوى . وهذا هو مظهر اخلال الجاني بالثقة التي
أودعها فيه صاحب التوقيع . وعلى ذلك فإذا كانت البيانات سطرها التي مطابقة لما
اتفق عليه أي لم تخرج عن حدود توكيله فلا جريمة ولا عقاب ولو ترتب عليها
ضرر بصاحب التوقيع فقد رضي بذلك مقدماً .

ولا يشترط أن تكون كل البيانات التي سطرها الجاني مخالفة لاتفاق بل يكفي أن يكون بعضها مخالفا ولو كان البعض الآخر صحيحا ما دامت هذه البيانات المخالفة متعمدة وتعود بالضرر على صاحب التوقيع .

٣ - الضرر :

يجب أن تكون الكتابة التي أنشأها الجاني فوق التوقيع ضارة به ، والضرر كما يلحق بمال الشخص قد يلحق في نفسه ، أى بيان أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا . ولا يشترط أن يتحقق الضرر بل يكفي أن يكون الضرر محتملا . وعلى ذلك إذا كانت الكتابة التي سطرها الخائن لا يترتب عليها ضرر لامادى ولا أدبى فلا جريمة . ومن هذا القبيل ما إذا حرر فوق التوقيع صيغة عقد بأطل بطلانا مطلقا ، أما إذا كان البطلان نسبيا فالجريمة تقع إذ يصبح الضرر محتملا .

٤ - القصد الجنائي :

جريمة خيانة الأمانة جريمة عمومية فلا بد فيها من توافر القصد الجنائي . ويراد بالقصد الجنائي أن الجاني يحزر البيانات في الفراغ الذي فوق التوقيع وهو يعلم أنها مخالفة لما أنفق عليه وما عهد إليه به وأنها ضارة بصاحب التوقيع . وعادة ثبوت فعل خيانة ينطوي على ثبوت القصد الجنائي ، ويتأكد القصد الجنائي لدى الجاني باستعمال الورقة بعد ملء فراغها .

تمام الجريمة :

تمم الجريمة بمجرد توافر الأركان السابقة ولولم تستعمل الورقة . فهذه الجريمة تقع بغض النظر عن استعمالها أو عدم استعمالها .

الأحكام

١ - إن تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تتقيد المحكمة في إثباتها بتواعد الإثبات في المواد الدنية . وتغيير الحقيقة في تلك الورقة ممن استؤم عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ عقوبات ، ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات .

(١٩٧٩/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٧٧٧)

٢ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤم عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، ويخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان ممن استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة ، أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري ، فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا .

(١٩٧٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢ ص ١٠٠)

٣ - أن النص على جريمة خيانة أئتمان الأمضاء المسماة على بياض الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات مقتبس من قانون العقوبات الفرنسي في المادة ٤٠٧ منه ، ولما كان التزوير في المحررات عندهم معاقب عليه باعتباره جناية بالاشتغال الشاذة للأوبدة أو المؤقتة فقد رأى الشارع في خصوص جريمة التزوير التي تقع ممن عهد إليه بالورقة الممضاة على بياض أن يهبط بها درجة في تدرج الجرائم وأن يهون عقوبتها فاعتبرها جنحة وعاقب عليها بمقوبة الحبس والغرامة المترتين لجريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٤٠٣ من قانون العقوبات الفرنسي وذلك لعملة لاحظها هو أن صاحب التوقيع مفرط في حسي

نفسه بالقائه زمام أمره في يد من لا يصلح لحمل الأمانة .
(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣)

٤ - أن خروج الشارع الفرنسي عن تقرير عقوبة التزوير المشددة لجريمة جنائية أثمان الامضاء ليس من شأنه أن يقطع النسبة بين التزوير وبين انشاء محرر كاذب فوق الامضاء أو تغيير شيء من البيانات المتفق عليها ، ففعلية الأمين عندئذ هي تزوير في أصله ومبناه وما استغلال الامضاء في اصطناع محرر أو تغييره سوى التزوير بعينه .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣)

٥ - أن الملة التي قدرها الشارع الفرنسي لاستثناء الصورة الواردة بالمادة ٤٠٧ عقوبات فرنسي من أحكام التزوير منفية بالنسبة لأحكام قانون العقوبات للمصري التي تفرق بين التزوير في محرر رسمي وهو جنائية وبين التزوير في محرر عرقي وهو جنحة ، ولذلك رد الشارع المصري في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ والشارع الفرنسي في المادة ٤٠٧ الفعل إلى كیفه الصحيح ، فنصت للمادتان المذكورتان على أن الفعل يكون تزويرا إذا وقع من غير الأمين ، وهذه الملة المتقدمة لو تنبه لها الشارع المصري لما كان في حاجة إلى إضافة نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات اجزاء بكفاية تطبيق الأحكام التي نص عليها في باب التزوير .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣)

٦ - أن تبليغ الورقة للمضاهة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الامضاء إلا اعطاء امضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص مختار ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على

ما يكتب فيما بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الأمضاء، وهذا الاتفاق هو الذي يجوز أن يمنع لقواعد الإثبات المدنية كشفاً عن حقيقة، أما ما يكتب زوراً فوق الأمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائياً متى ثبت للمحكمة أنه تافهة.

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣ ، ١٩٦١/١/٦ س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨) .

٧ - لا تنفي المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ، إلا إذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فإذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات اتفاق مدني بين المتهم وصاحب الأمضاء ، وإنما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها افتراضاً على ما اجتمع اتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الأمضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زوراً قولاً منه بأن السند المدعى تزويره تزيد قيمته على عشرة جنيهات . فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولاً إذ لازمه أن يترك الأمر في الإثبات لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفي التهمة عن نفسه الأمر الممتنع قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣) .

٨ - تدل المادة ٣٤٠ عقوبات بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع ، أو لملكه أو يكون من شأنها الإضرار به كان ما كان هذا الضرر مادياً أو أدبياً ،

محققاً أو محتماً لا فقط ، كما هي الحال تماماً بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة
التزوير ، مع فارق واحد هو الضرر أو احتمالاً هنا يجب أن يكون واقعاً على
صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

(١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٤ ص ٢٩٩) .

٩. - لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة الممضاة على يها
أن تكون خالية بالمرّة من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضاً
بملىء بعض الفراغ - الذى ترك قصداً ملئاً فيما يمد - بكتابة يترتب عليها حصول
ضرر لصاحب التوقيع .

(١٩٤٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٩ ص ٤٨) .

محتويات الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٥	الفصل الأول : موضوع الجريمة
٩	الفصل الثاني : التسليم بعقد من عقود الأمانة
٩	للبحث الأول : التسليم السابق
١٠	للبحث الثاني : عقود الأمانة
١٨	عقود الأمانة
١٨	الفرع الأول : الوديعة
٢٥	الفرع الثاني : الأجرة
٢٦	الفرع الثالث : عارية الاستعمال
٢٦	الفرع الرابع : الرهن
٢٨	الفرع الخامس : الوكالة أو التوكيل
٣٩	الفرع السادس : القيام بعمل مادي
٤٢	الفرع السابع : إثبات العقد
٥٥	الفصل الثالث : الركن المادي
٦١	الفصل الرابع : ركن الضرر
٦٥	الفصل الخامس : القصد الجنائي

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل السادس : فى تمام الجريمة والعقاب عليها والحكم الصادر فيها	٧١
الفصل السابع : الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة	٨٣
المبحث الأول : اختلاس الأشياء المجهوز عليها	٨٣ .
المبحث الثانى : خيانة الائتمان على توقيع	١١٢

* * * * *

تم بحمد الله

رقم الايداع ٨٦/٧١٧٢

الترقيم الدولى ٥ - ٣٠٨ - ١٠٣ - ٩٧٧



جـرائـم الموظف العام
التي تقع منه أو عليه

محمد حميد عابدين
رئيس المحكمة

جرائم الموظف العام

التقوقع
منه أو عليه

تقع من: الرشوة - الاختلاس - الاستيلاء - الفدر والتزج - التزوير - استعمال القسوة
تعذيب المتهم للملح على الاعتراف - القبحه على الناس وعلبهم بدون وجهه - انتهاك
حرمة المنازل - الإضراب عن العمل - سرقة واختلاس وإتلاف الأوراق الحكومية
إفشاء الأسرار - ارتكاب جريمة بناء على أمر - تبسه أو تنقيها للقرآن - تقدي
الموظف على الأرصه والبنار .

تقع عليه: السبى والقارصه - استعمال إبرة أو التهديد أو العنف في وجه الموظف - القذف في حق
إطعمه في أعماله - إهانة الرهبات النظامية أو المحاكم - اختلاس الألقاب والوظيفة .

١٩٨٥

دار المطبوعات الجامعية

أمام كلية الحقوق - ١٠ صكندرية

مقدمة

مدار البحث فى هذا المؤلف هو جرائم الوظيفة العامة سواء الترتع من الموظف العام أو عليه • ومن المعلوم أن الموظفين العموميين هم الدعامة الكبرى التى تقوم عليها بناء الدولة والامناء على المصلحة العامة والميهم يعود الفضل فى صلاح الاداة الحكومية اذا أدوا واجبهم على وجه حسن كما تقع عليهم تبعة فساد هذه الاداة اذا قصرأ أو أهملوا فى القيام بواجباتهم ، لذلك أجمعب تشريعات الدول على تقرير أحكام اختصت فيها الموظفين العموميين ببعض القيود ورتبت على مخالفتها عقوبات تختلف فى الشدة باختلاف الضرر الذى يحدثه أو قد تلحقه بالمصلحة العامة •

وقد عنيت تلك الاحكام بنوع خاص بمقاومة الحركات الجماعية التى تكون الغاية منها ترك العمل أو الاضراب عن أدائه كى لا يؤدى الاتفاق على القيام بهذه الافعال الى تعطيل دولاب العمل فى الادارة أو فرع من فروعها فقررت عقوبات شديدة على مرتكبيها ومنظميها والداعين اليها والمحرضين والمشجعين عليها سواء أكانوا من الموظفين أم من غيرهم كما حظرت الدعوة الى تحبيذ هذه الحركات وانتشارها بأذاعة أخبار عنها ولو كانت صحيحة أو الاعلان أو النشر عنها بأية طريقة من طرق العلانية •

ويقابل خضوع الموظفين لتلك الاحكام تقرير ضمانات ومميزات لهم

قد لا تكون لغيرهم من سائر الافراد فاذا هم بدا لهم أو لطوائف منهم المطالبة بمزيد من الضمانات أو الميزات أو باستكمال ما هو مقرر لهم منها لم يجز أن تتخذ تلك المطالبة صورة من الصور التي تضر بالمصلحة العامة التي هم أمناء عليها كأن يتركوا العمل جماعات متوافقين أو يمتنعوا عن أدائه فان الاشخاص الذين يلجأون في مطالبتهم الى هذه الوسائل غير المشروعة يعتبرون خارجين عن القانون بل أن حركة كهذه تعد بمثابة فتنة ان لم تكن ثورة على نظام الحكم ولا حرج في هذه الحالة على ولاية الامور في أخذ دعاة السوء من الموظفين وغيرهم من المحرضين بالشدة صونا للمصلحة العامة وانقاذها من عبث العابثين • ولقد تضمن قانون العقوبات طائفة من الاحكام تتعلق بتقرير الجزاءات على تجاوز الموظفين العموميين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها ومن بين هذه الاحكام المادة ١٢٤ التي تنص على عقاب من يترك العمل بدون مسوغ شرعى أو يمتنع عن أدائه اضرارا بمصلحة عامة •

ولان الوظيفة العامة تعطى للموظف سلطة ونفوذ فقد كان من الطبيعى أن يفرد قانون العقوبات واجبات خاصة عليه ويقرر له عقوبات في بعض الحالات أشد من تلك التي يقررها لعامة الناس من هنا فاننا نخصص هذا المؤلف الى الجرائم التي تقع من الموظف العام وتلك التي تقع عليه ليكون عوناً للباحث أو القارئ ويصفه خاصة المشتغل بالقانون •
الله أسأل أن ييسر سبيل هذا المؤلف الى النفوس وأن يحقق به من النفع كل ما أريد أنه نعم المولى ونعم المعين •

محمد أحمد عابدين

رئيس محكمة

الكتاب الأول

الجرائم التي تقع من الموظف العام

- ١ — الرشوة
- ٢ — الاختلاس
- ٣ — الاستيلاء
- ٤ — الغدر والتربح
- ٥ — التزوير
- ٦ — استعمال القسوة
- ٧ — تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف
- ٨ — القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق
- ٩ — انتهاك حرمة المنازل
- ١٠ — الاضراب عن العمل •
- ١١ — سرقة واختلاس واتلاف الاوراق الحكومية
- ١٢ — افشاء الاسرار
- ١٣ — ارتكاب الموظف للجريمة بناء على أمر من رئيسه أو تنفيذًا للقوانين
- ١٤ — تعدى الموظف على الارض والبناء •

الباب الأول

الرشوة

النصوص القانونية :

مادة ١٠٣ :

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ، ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

مادة ١٠٣ مكررا :

يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل يعتقـد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفية أو الامتناع عنه .

مادة ١٠٤ :

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لكافأته على ما وقع منه من ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ من هذا القانون .

مادة ١٠٤ مكررا :

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية

لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه أو للاخلال بواجبات الوظيفة يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها في المواد الثلاثة السابقة حسب الأحوال حتى ولو كان بقصد عدم القيام بذلك العمل أو عدم الامتناع أو عدم الاخلال بواجبات الوظيفة •

مادة ١٠٥ :

كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه •

مادة ١٠٥ مكررا :

كل موظف عمومي قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه •

مادة ١٠٦ :

كل مستخدم طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية بغير علم مخدومه ورضائه لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

مادة ١٠٦ مكررا :

كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أمر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو تراخيص أو اتفاق توريد أو مقاوله أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزاية من أى نوع يعد فى حكم المرتشى ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من هذا القانون ان كان موظفا عموميا وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو باحدى هاتين العقوبتين فقط فى الاحوال الاخرى •

ويعتبر فى حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لاشرافها •

مادة ١٠٦ مكررا (أ) :

كل عضو بمجلس احدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو باحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام ، وكذلك كل مدير أو مستخدم فى احداها طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها يعد مرتشيا ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به ولو كان الجانى يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الاخلال بواجبات وظيفته •

ويعاقب الجانى بالعقوبات ذاتها اذا كان الطلب أو القبول أو الاخذ لاحقا لاداء العمل أو للامتناع عنه أو للاخلال بواجبات الوظيفة وكان يقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق •

مادة ١٠٧ :

يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرشئ أو الشخص الذي عينه لذلك أو علم به ووافق عليه أيا كان اسمها ونوعها وسواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية .

مادة ١٠٧ مكررا :

يعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للمرشئ ومع ذلك يعفى الراشئ أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٠٨ :

إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة فيعاقب الراشئ والمرشئ والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة . ويعفى الراشئ أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة طبقا لنص المفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من هذا القانون .

مادة ١٠٨ مكررا :

كل شخص عين لاختذ العطية أو الفائدة أو علم بها ووافق عليه المرشئ أو أخذ أو قبل شيئا من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية ،تيممة ما أعطى أو وعد به إذا لم يكن قد توسط في الرشوة .

مادة ١٠٩ :

ملغاه

مادة ١٠٩ مكررا :

من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن

خمسائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه وذلك إذا كان العرض حاصلا لموظف عام فإذا كان العرض حاصلا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تجاوز مائتي جنيه •

مادة ١٠٩ مكررا ثانيا :

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول •

فإذا وقع ذلك من موظف عمومى فيعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ •

وإذا كان ذلك بقصد الوساطة لدى موظف عمومى يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ مكررا •

مادة ١١٠ :

يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة ما يدفعه الراش أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة •

مادة ١١١ :

يعد فى حكم الموظفين فى تطبيق نصوص هذا الفصل :

١ — المستخدمون فى المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها •

٢ — أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبيين أو معينين •

٣ - المحكمون والخبراء ووكلاء النيابة والمصفون والحراس
القضائيون •

٤ - الغيت •

٥ - كل شخص مكلف بخدمة عامة •

٦ - أعضاء مجالس ادارة ومديرو ومستخدموا المؤسسات
والشركات والجمعيات والمنظمات والمتشآت اذا كانت الدولة أو احدى
الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت •

الفصل الأول

طبيعة جريمة الرشوة

الطلب والعطاء :

* ان جريمة الرشوة تقوم فى حق الموظف العمومى بمجرد طلبها وفى قول الحكم بحصول هذا الطلب من جانب المتهم وثبوت ذلك فى حقه ما تحقق به حكمة معاقبته •

نقض ١٩٥٧/١١/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٥٧ ص ٩٣٥

* ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات فى التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومى الرشوة لنفسه أو لغيره أو أخذه العطية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم فى التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه نقض ١٩٦١/١٢/١٢ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٢٠٤ ص ٩٨٠ •

* يستوى لتكامل أركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة الى المجنى عليه أو عن طريق وسيط •
نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ص ٥٨١ •

* جعل القانون من مجرد طاب الرشوة من الموظف جريمة تامة
نقض ١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ص ١٠٨٧ •

* تتحقق جريمة عرض الوساطة فى الرشوة بتقديم الجانى الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير فى الارتشاء
نقض ١٩٦٨/٤/١٩ س ١٩ ص ٢٣٨ •

✱ مؤاخذة الجانى على الرشوة • بغض النظر عما اذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حتماً أو غير حق متى كان مختصاً به •

نقض ٣/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٢٧ •

✱ ما أثبتته الحكم فى صدد: توافر حالة التلبس انما عنى به ضبط المستلم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت قانوناً بذلك الاتفاق الذى تم بين الراشى والمرتشى ولم يبق الا اقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم الرشوة •

نقض فى ٢٤/١٠/١٩٦٠ س ١١ ع ٣ ص ٧٠٦ •

✱ لا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولو لم يكن الراشى جاداً فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جدياً فى ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى أو لمصلحة غيره •

نقض ١٦/٦/١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٨٠ ص ٩٨٨

✱ يستفاد من الجمع بين نصى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من قانون العقوبات فى ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أن جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف أو من فى حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان حتماً • كما تتحقق الجريمة أيضاً فى شأنه ولو خارج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال

الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا • مما دلالاته أن الشارع سوى فى نطاق جريمة الرشوة أسكنه فى نصوصه النى استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه ، وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر فى أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما زعم الموظف أو اعتقد اذ هو حينئذ يجمع بين ائمين هما الاحتيال والارتشاء.

نقض جلسة ١١/١١/١٩٦٦ الطعن ٧٦٩ س ٣٦ ق •

العطاء بقصد دفع الظلم

* يجب أن تبنى الاحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها فاذا كانت مؤدى أقوال الخفير أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام المحل اعتقادا منه بأنه الشخص الذى دأب على القاء التراب والملح أمام المحل والذى طلب منه أصحابه ضبطه وأن ما فعله المتهم لا يعدو أن يكون من قبيل السحر وأن الخفير اذ قبض على المتهم انما فعل ذلك نزولا على رغبة أصحاب المحل مع علمه بما هية الفعل الذى صدر من المتهم • لا اعتقادا منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما كما قالت المحكمة فان رفض دفاع المتهم المبنى على أن عرضه الرشوة على الخفير النظامى كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدى اليه محصلها واستخلاصها منها ما لا يؤدى اليه لا يكون مستندا الى أساس سليم •

نقض ١٧/١١/١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٨٧ ص ٨٨١

الفرض من الرشوة

* من المقرر أن الشارع هى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى

عددت صور الرشوة قد نص على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أو من في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته • وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقا من التقييد يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه المسوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص • فاذا تعاطى الموظف مقابلا على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ويكون من عرض عليه هذا الجعل راشيا مستحقا للعقاب •

نقض ٢٢/٤/١٩٦٣ س ١٤ رقم ٦٧ ص ٣٣٨ •

✳ يكفى فى جريمة الرشوة أن يكون الدافع اليها عملا من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع • مع التسليم بأن عينات اللبن المقدمة للتحليل والتي قدمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش فذلك لا تأثير له فى قيام الجريمة •

نقض ١٢/٢/١٩٣٨ المحاماه س ١٩ رقم ٣٦٢ ص ٩١٥ •

✳ انه مع التسليم بأنه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصا بالعمل أن يكون اختصاصه شاملا للعمل كله بل يكفى أن يكون له فيه نصيب الا أنه يشترط فى هذا العمل أن يدخل كليا أو جزئيا فى الاختصاص القانونى للوظيفة • اما لان القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة مباشرة واما لانه من أعمال الخدمة العامة التى يكلف بها من رؤسائه

تكليفا صحيجا • أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل، أو ينصب منه في الحدود السابقة فلا جريمة •

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ : جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢ ص ٢٩٧ •

✳ إذا دفع جعل لعمل خارج نطاق عمل المتهم الرسمي فلا تعتبر الواقعة رشوة •

نقض ١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ص ١٠٨٧

✳ لا يلزم لتوافر جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس •

نقض ١٩٦٨/٤/١ س ١٩ ص ٣٩٤

✳ يستوى لتكامل أركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة الى المجنى عليه أو عن طريق وسيط •

الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ص ٥٨١ •

✳ وإذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عمومي «جندى المرور» ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهي الجريمة التي دانه الحكم بها فإنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز •

نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ١٩٦ ص ٨٠٤ •

الفصل الثانى

صفة الجانى

موظف أو مستخدم عام أو مكلف بخدمة عامة

المقصود بموظفى الحكومة هــ م الموظفين العموميين للدولة بالمعنى الواسع ويدخل فيهم موظفوا السلطة التنفيذية المركزية ، واللامركزية ، الادارية والمصلحية والثقافية والمؤسسات العامة ومن بين هؤلاء موظفو مجلس الشعب والشورى لانهم من موظفو الدولة العموميين اذ يقومون بعمل دائم فى سبيل خدمة مرفق عام •

* نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم يعتبرون كالموظفين وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك فى ادارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه فى ذلك صغيرا وانما يشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الانظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الانظمة وهناك أنظمة أخرى خاصة برجال الجيش والبوليس وعلى هذا يدخل فى حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادة ١٠٩ مكررا، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفى الوزارات والمصالح ومستخدميها على اختلاف طبقاتهم •

نقض فى ٣٠/٣/١٩٥٩ • الطعن رقم ٢٠٥ سنة ٢٩ ق س ١٠ ع ١
ص ٣٦٤ •

* تنصيب الطاعن وهو موظف فى وزارة الصناعة نائبا للحارس
على الشركة (الموضوعة تحت الحراسة) بتكليفه من يملكه للسهر على
نشاط الشركة واخضاعها لرقابة الدولة المباشرة يعد تكليفا بخدمة عامة
ويعتبر كالموظفين فى حكم الرشوة عملا بالفقرة الخامسة من المادة ١١١
من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ •

نقض ١٦/٥/١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٠٩ س ٥٧٠

* ونصت المادة الاولى من قرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٣ على أنه «تسرى على موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات
أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام
موظفى الدولة» فالتهم باعتباره عاملا فى أحد المصانع الحربية يعتبر من
عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية ، وبالتالي يدخل فى
طائفة المستخدمين العموميين المشار اليهم فى المادة ١١١ من قانون
العقوبات •

نقض ٩/٣/١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٦٢ ص ٢٨٢ •

* ان الشارع لم يقصر تطبيق أحكام الرشوة على الموظفين
العموميين والمأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم بل نص فى المادة
١٠٤ من قانون العقوبات على أن كل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر
كالموظفين فى باب الرشوة فيكفى اذن للعقاب أن يكون المقابل قدم الى
شخص يقوم بعمل من الاعمال العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين

أو المأمورين أو المستخدمين العموميين وكل ما يشترط للمقالب في هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف للعمل العام ممن يملك هذا التكليف فوكيل شونة بنك التسليف وان كان لا يعتبر من الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا أنه لما كان الأمر العسكري رقم ٢٤٣ الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكري العام بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ رغبة في تنظيم التموين في البـلاد وتوفير الغذاء للسكان قد أوجب على كل من يمتلك محصولا من القمح الناتج من موسم ١٩٤٢ أن يسلم الى الحكومة جزء من هذا المحصول يودعه في الشونة التي تعينها وزارة المالية ووفقا للاوضاع التي تقررها في هذا الشأن ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ أبريل ١٩٤٢ تنفيذا لذلك الأمر العسكري قد أوجب تسليم القمح المحجوز لحساب الحكومة الى شونة بنك التسليف على أن يقدم الى أمين الشونة الذي يتعين عليه المبادرة الى وزنه وتحديد درجة نظافته ولا يجوز له قبول قمح تقل درجة نظافته عن ٢٢ شيراطا لما كان ذلك فان أمين الشونة والحالة هذه يكون مكلفا بخدمة عمومية بالمعنى المتصود في المادة ١٠٤ عقوبات ومن يحاول ارشائه يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ .

نقض ١٣/٣/١٩٤٤ . الطعن رقم ٢١٠ س ١٤ ق ح ٢ ص ٧١٢

رقم ١٧ .

* رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات المؤمة في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في تطبيق الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ومن بينها الرشوة حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في

تطبيق الجرائم المشار اليها ، مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة فى رأس مالها بنصيب ما بأية حصة كانت واذا كان ما تقدم وكانت العلاقة القانونية التى ربطت بين الطاعن وشركة اتوبيس شرق الدلتا فيما أورده الحكم من شروطها هى علاقة عمل لتوافر خصيصة التبعية والاجر اللتين تميزان عقد العمل فانه يكون فى حكم الموظف الحامى فى محال جريمة الرشوة يستوى فى هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدد لها .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٧٠ س ٢١ من ٦١٧ .

* أضاف المشرع الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد فى حكم المرتشى «الموظف العمومي» مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة فى رأس مالها بنصيب ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى أن الطاعن وهو يعمل سائقا وبالشركة العامة لاستصلاح الاراضى لا يعد موظفا أو مستخدما عموميا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذى صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

نقض جلسة ١١/٥/١٩٦٤ الطعن ٢٢ لسنة ٣٤ ق مجموعة أحكام النقض س ١٥ العدد ٢ س ٣٤٩ .

* لا يعتبر المرشد عن تجار المخدرات موظفا عموميا لأنه لا يلاحظ بمصلحة عمومية ولأنه لم يقيد على احدى درجات الكادر العام بل انه يتقاضى مكافأة على هذا الارشاد من رصيد معين لهذا الغرض .

محكمة القضاء الادارى ٢٨/٤/١٩٤٨ . القضية رقم ٢٦ س ١ ق .

الفصل الثالث

الركن المادى

تختلف جريمة الرشوة عن غيرها من الجرائم الأخرى فى أن الفعل المكون لها ليست له صورة واحدة بل له صور عديدة وأن أى من هذه الصور كاف لوقوع الجريمة وهذه الصور هى :

- ١ - الطلب
- ٢ - القبول
- ٣ - الأخذ

المبحث الأول

الطلب

هو أكثر الصور قطعاً وتعبيراً عن انحراف وعيث واستهتار الموظف لما للوظيفة من حرمة وكرامة ويعد الموظف مرتشياً بمجرد الطلب من صاحب الحاجة عطاء أو مجرد وعد بالعطاء يستوى أن يطلبها الموظف لنفسه أو لغيره .

* متى كان المحكم قد أثبت فى حيق المتهمين أنهما باعتبارهما مندوبى تحصيل ضريبة السيارات أرقعا الحجز على منقولات موجودة بمنزل المجنى عليه وفاء لقيمة الضريبة المطبولة على سيارة نقل لابنه

وأنها بعد ذلك عرضا عليه أن يدفع لهما رشوة في نظير إسقاط المطالبة بهذا المبلغ فاتفق معهما على دفع مبالغ ٧٥ جنيها وأن هذا الدفع قد تم فعلا وأن البوليس داهمهما بعد دفع المبلغ ووصله الى يد واحد منهما بناء على التدبير الذي كان قد اتفق عليه المجنى عليه مع البوليس متى كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم لا يبين منه أن المتهمين قد قبلوا الرشوة من المجنى عليه على أساس أنه هو صاحب المنقولات المحجوزة دون ابنه المدين في الضريبة أو أنهما أدعيا كذبا بأن الأخير هو صاحبها مع علمهما بعدم صحة ذلك بل كان الثابت أن الاتفاق تم بين المجنى عليه والمتهمين على دفع الرشوة نظير إسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة فان معاقبة المتهمين على الرشوة تكون صحيحة ولا يتدح في صحتها ما يثيره أحدهما من عدم اختصاصه بمكان الواقعة مادام الحكم قد عاقبه على أساس ما ثبت من اشتراكه مع الآخر بطريق الاتفاق .

نقض في ١٩٥١/٤/٢ طعن رقم ١٩١٣ س ٢٠ ق ح ٢ ص ٧١٣ .

✽ اذا وعد شخص موظفا باعطائه كل ما يملك في نظير قيامه بعمل له فان هذا القول لا يفيد أن هناك شروعا جديا منه في اعطاء رشوة اذ هو لم يعرض فيه شيئا معيناً على الموظف بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجدل .

نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ المحاماه س ١٣ رقم ٨ ص ٢٨ .

✽ متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب الرشوة حوالى يوم ١٧ فبراير ١٩٦٧ وهو ما تتوافر به أركان جريمة الرشوة وكانت الاجراءات التالية بما فيها اذن التفتيش تهدف الى التنبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة . وهى واقعة لاحقة لطلب الرشوة فان القول

بان الاذن بالتفتيش قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية يكون بعيدا عن
محجة الصواب •

المطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١٧

المبحث الثاني

القبول

هو تعبير صادر من موظف يعلن به استجابته لعرض سابق • وكما
يكون القبول صريحا يكون ضمنيا ويصح أن يكون مكتوب أو غير مكتوب

✳ ان كل موظف يقبل من آخر وعدا بشيء ما أو يأخذ هدية أو
عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقا أو للامتناع
عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق يعد مرتشيا
مستحقا للعقاب على جنائية الرشوة يستوى في هذا أن يكون الراشي
الذي تعامل معه جادا فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه
الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى منتويا
العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي ذلك لان العلة التي من أجلها
شرع العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه اذ
أنه في الحالتين على السواء يكون قد اتجر بوظيفته وتكون مصلحة
الجماعة قد هددت فعلا بالضرر الناشئ عن العبث بالوظيفة التي ائتمنت
عليها الموظف ليؤدي أعمالها بناء على وحي ذمته وضميره ليس الا أما
الراشي فان جنائية الرشوة لا تتحقق بالنسبة له الا في حالة قبول الموظف
قبولا جديا دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه اذ في هذه
الحالة كما في حالة الرفض الصريح لا يكون هناك اتجار فعلي من جانب
الموظف بالوظيفة التي أقرها بيده هو وحده ولا شأن للراشي فيه مما

يكون منتفيا معه أى عبث بها وفى هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة
الا جنحة شروع فقط .

نقض فى ١٩/٤/١٩٤٢ طعن رقم ٧٥٤ س ١٣ ق ح ٢ ص ٧١٠ .

* لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول
الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت الى الاخلال بواجبات وظيفته ومن
ثم فان ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر فى قيامها .

نقض ١٩٥٩/١/٢٠ طعن ٧٩٥ س ٢٨ ق س ١٠ ع ١ ص ٥٥ .

* لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص
بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له فيه نصيب
من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها . ومن ثم فان اقرار المتهم
فى طعنه أنه كان وكيلًا عن الاصيل فى انفاذ العمل المطلوب بعقد له
الاختصاص بما قبل الرشوة من أجله . ويكفى لتأثير استيلاء الموظف
على مال مملوك للدولة باعتباره جنائية على مجرد توافر صفة العمومية فى
الجاني وكونه موظفا عاما أو من فى حكمه بصرف النظر عن الاختصاص
الذى يخول له الاتصال بالمال موضوع الاستيلاء .

نقض جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ — الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٧ ق ص ٨٦٩ .

* لا يشترط القانون لتحقيق جريمة عرض الرشوة أن يكون صاحب
الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف . العمومى بالقول الصريح بل يكفى
أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف
مادام قصده من هذا الاعطاء أو العرض — وهو شراء ذمة الموظف —
واضحا فى ملابسات الدعوى وقرائن الاحوال فيها . ومن ثم فانه ليس

من شأن ما استطرد اليه الحكم المظعون فيه من أن التقارير الطبية التي قدمها المتهم قد أفادت بعجزه عن سماع حديث الضابط اليه — بفرض صحته — واستقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيه أن ينفى واقعة عرض الرشوة على ضابط المباحث عن الصورة التي أثبتتها وكيل النيابة في محضره وجرت بها شهادة الضابط .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ ص ٢٧٨

✽ إذا قبل الموظف الهدية التي قدمت له فتعتبر الجريمة قد تمت وإذا رفضها اعتبرت الواقعة شروعاً في رشوة ووعد الراشي بالعطاء أو الإهداء يعتبر شروعاً في رشوة ولو لم يبرزها عينا .

المبحث الثالث

الآخذ والاخلال بواجبات الوظيفة

يتم الآخذ بدخول الفائدة في ذمة الموظف أو في حوزته بفعل من جانبه ومن ثم إذا تخلفت ارادة الآخذ فلا ارتشاء .

ويتحقق الآخذ غالباً بتناول الفائدة وتسلمها تسليماً مادياً ويقع أيضاً إذا سلك الموظف مسلكاً يفصح عن اتجاه ارادته الى ادخال الفائدة في حوزته أو في ذمته سواء أفصح عن ذلك بحركة عضوية أو نفسية . وسواء كان التسليم فعلياً أو حكماً .

والآخذ يفترض القبول ومن ثم يجب أن يستند الى ارادة جادة فإن كان الموظف غير جاد بل تظاهر بالآخذ لجارة الراشي فحسب كان أخذه غير معتبر مادام عازماً منذ البداية على تسليم ما أخذه لرجال السلطة وإبلاغهم بالرشوة .

نص الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى عددت صور الرشوة على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة الى الموظف ومن فى حكمه أسوة بامتناعه عن عمل، من أعمال الوظيفة • وقد جاء التعبير بالأخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقيد بحيث يتسع دلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينسب الى هذه الأعمال يعمد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم • وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدولا عاما أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها • فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص فاذا تعاطى الموظف جملا على هذا الاخلال كان فعله ارتشاء • ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب • ولا يتغير حكم القانون ولو كان الاخلال بالواجب جريمة فى ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ عقوبات مادامت الرشوة قد قدمت الى الموظف كى يقارف تلك الجريمة أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة •

* ليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التى يطلب من الموظف اداؤها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة • وأن يكون الراشئ قد اتجر معه على هذا الاساس • ولما كان الثابت فى حق الطاعن أنه عرض مبلغا من المال على ساع بالتليفزيون — وهو موظف عام لسرقة أحد الافلام الموجودة فى استوديو مصر وكان الحكم المطعون

فيه قد استظهر أن من عمل الساعى نقل الافلام بين مكتبة التليفزيون وبين الاستوديو وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة أيا ماكانت الجهة المالكة للفيلم • ودان الطاعن على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا •

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١ س ١٩ ص ٣٩٤ •

* اذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراشئ على أداء العمل أو الامتناع أو الاخلال ثم طالب بمكافأته انطبقت عليه المادة ١٠٥ من قانون العقوبات •

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٧٠ س ٢١ ص ٣٩٨ •

* اذا قرر الحكم أنه متى ثبت فى حق المتهم عبثه بالاوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن انتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه اخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجورا لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهرى فرضته له يكون مرتشيا فإن الحكم يكون صحيحا فى القانون خاليا من عيب القصور فى التدليل على الجريمة التى دان المتهم بها •

نقض فى ١٣/٥/١٩٥٨ طعن رقم ١٥١٩ س ٢٧ ق س ٩ ع ٢ ص ٥٠٥

المبحث الرابع

الفائدة التى يسعى الموظف الى تحقيقها

المادة ١٠٧ من تقنين العقوبات تشير الى أنه يكون من قبيل الوعد

أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرشئ أو الشخص الذي عينه لذلك أو علم به ووافق عليه أيا كان اسمها ونوعها وسواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية • ومن ثم فقد تكون الفائدة مال يطلبه المـوظف أو يوعد به أو يقدم إليه • ويصح أن تكون الفائدة مستترة في تعاقد فيعقد من قبيل العطية أو الوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو شرائه بثمن أنقص منها أو من أى عقد حصل بين الراشئ والمرشئ ولم تصبح الفائدة مقصورة على الفائدة المادية أى الاقتصادية أو المالية بل جاء نص المادة ١٠٧ صريحا في التسوية بين الفائدة المادية وغير المادية • وذلك ليقع تحت طائلة العقاب الموظف المرشئ الذي يقوم بعمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن عمل من أعمالها مقابل حصوله على خدمة لا تقوم بمال كالحصول على توظيف أحد أقاربه أو لسعى في ترفيته أو غير ذلك من صور الفائدة • ومن أمثلة الفائدة المتع الشخصية كالمواقعة الجنسية وقضاء سهرة من احدى المسارح أو دور السينما • وقد تكون الفائدة مستترة كأن يخل الموظف بواجبه مقابل استئجار شقة دون اداء الاجرة أو مقابل اجرة مخفضة أو مقابل التعاقد مع الراشئ لشروط في صالح الموظف أو نظير أداء الراشئ له عمل دون أجر كصنع أثاث أو اصلاح سيارة •

الفصل الرابع

الركن المعنوي

البمّث الأول

القصد الجنائي

الرّشوة جريمة عمدية يتعين لقيامها أن يتوافر المقصد الجنائي في حق المرتشي وفي حق كل من يساهم فيها • ومن المعلوم أن القصد الجنائي يتحقق بارتكاب الجريمة عن علم وإرادة ، فيجب أن يعلم الموظف وقت الطلب أو القبول أو الاخذ أو الوعد أو العطية وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها • وتفريعا على ذلك اذا اعتقد الموظف أن العطية التي تقضاها ليست سوى قرض حصل عليه من صاحب الشأن فمن ثم لا تقع الرّشوة ولو كان صاحب الشأن قد قصد شراء ذمة الموظف حتى ولو علم الموظف بعد ذلك بالغرض من تقديم العطية اليه سواء قبل أداء العمل المطلوب أو بعده والحكمة من ذاك أن القصد يجب أن يكون معاصرا للركن المادي للجريمة وتبعاً اذا جاء لاحقا عليه فقد أثره القانوني في تكوين الجريمة • ولا وجه للتحدي بأن استمرار الموظف في حيازة العطية بعد علمه بالغرض من تقديمها يعد قبولا لان استمرار الحيازة للعطية لا يعدو أن يكون اقرارا لحيازة سابقة ولا تحتاج لقبول جديد من الموظف ويكون الموظف في هذه الحالة مرتكباً لخطأ اداري يسأل عنه •

اضافة الى ذلك يجب أن تتصرف ارادة الجاني الى الاستيلاء على

ثمن قيامه بالعمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات وظيفته وهو ما يطلق عليه المقصد الجنائي الخاص .

✽ يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة بمجرد علم الراشي بصفة المرشئ وأن الرشوة التي عرضها أو قدمها اليه مقابل اتجار الأخير بوظيفته واستغلاله اياها .

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ص ٢٠٠ .

✽ ولا كان الحكم قد دلل على أن العطية عرضت من الطاعن على المبلغ وهو ساع بمأمورية الضرائب مقابل حصوله على ملف الضرائب الخاص بالطاعن وتسليمه لها لاتلائمه ولكنها لم تقبل منه فان ذلك مما يتحقق معه معنى حمل الموظف على الاخلال بواجبات وظيفته وأن العطاء كان نمنا لاستغلاله لها وهو ما يتوافر به القصد الجنائي في تلك الجريمة كما هو معرف به في القانون ولا يشترط أن يستظهر الحكم هذا الركن على استقلال مادامت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذلك توفره .

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ س ٢٦ ص ٨٣ .

✽ متى كان الحكم قد خلص الى تبرئة المتهمين الرابع والخامس المالكين للرسائل المحملة بالسيارة استنادا الى عدم علمهما بأن هذه السيارة حكومية والى انقطاع صلة المتهم الرابع مالك القصب بالاتفاق الذي تم مباشرة بين المتهم الاول والطاعن على نقل القصب بالسيارة المذكورة دون سعي مستقل من جانبه وكان لا تعارض بين تبرئة الحكم لهذين المتهمين من جريمة عرض الرشوة لعدم ثبوتها في حقهما وبين ادانة الطاعن بهذه الجريمة لثبوت وقوعها منه . فان ماينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٠ لسنة ٣١ ص ٢٠٠

✳ توافق عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه الرشوة من أجله وتوافر نية الارشاء لدى الراشى • هو من الامور التى يترك تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أصل صحيح ثابت فى الاوراق •

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٨٠ •

✳ لا يشترط قانونا لقيام جنائية عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته • بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافق هذا القصد — ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجنائية شأنه شأن الركن المعنوى لاية جريمة أخرى قد يقوم فى نفس الجانى وغالبا ما يتكتمه ولقاضى الموضوع — اذا لم يفصح الراشى عن قصده بالقول أو الكتابة — أن يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات وبظروف العطاء وملابساته •

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٨٠ •

المبحث الثانى

اثبات الجريمة

✳ لا يشترط لتحقيق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومى بالقول بل يكفى أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض — وهو شراء ذمة الموظف — واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الاحوال فيها • ومن ثم غانه لاجدوى للطاعن فيما يثيره فى شأن التفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط اليه وما تقدم به من مستندات تأييدا له •

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ س ٢٤ ص ١٠٨ •

* متى كانت حالة التلبس التي شهدها عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربى • بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجرى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربى شهودها • فان لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٤ س ٩ ص ١٤١ •

* أبلغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهمه عن الرشوة ثم حضور المتهمه وأخيها يوم الحادث ومقابلتهما للموظف فى مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير برفقتهما ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصر الضابط الى مكان خارج المحكمة ليكونوا بمنأى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئا فى جيبيه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى أخيها — المتهم الآخر — الذى كان يرافق المتهمه — كل هذه مظاهر خارجية تنبعث عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب فى ذلك الوقت • وهذا تلبس بحيز له القبض على المتهمه فى أى وقت وفى أى مكان ما دامت حالة التلبس قائمة — ولو بغير اذن من سلطة التحقيق •

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ص ٣٣ •

* ما اثبتته الحكم فى صدد توافر حالة التلبس أنما عنى به ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ذلك بأن جريمة

الرشوة قد انعقدت قانونا بذلك الاتفاق بين الراش والمرتشى ولم يبق
الا إقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم الرشوة •

الطعن رم ١٢١٢ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٠٦ •

الفصل الخامس

العقاب

أولا - الفسادة :

* ان القانون قد نص فى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على أن من رشا موظف والموظف الذى يرتشى ومن يتوسط بين الراشى والمرتشى يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى ما أعطى أو وعد به» واذن فالغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى صريح النص هى غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه من المرتشين .

جلسة ٢٤/١٢/١٩٥١ - طعن رقم ٤٣٤ س ٢١ ق .

* ان جريمة الرشوة قد أئتمها القانون بكونها صورة من صور اتجار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التى عهد بها اليه . ولما كان الراشى هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة الى الموظف لكى يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فإنه لا يصح أن يترتب له حق فى المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو فى ارتكابها . ولا يؤثر فى ذلك مانص عليه القانون من إعفاء الراشى والمتوسط اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . واذن فالحكم الراشى الذى أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدنى ومبلغ الرشوة الذى قدمه يكون مجانيا للصواب متعبنا نقضه .

جلسة ٢٤/١٢/١٩٥١ طعن رقم ٤٣٤ س ٢١ ق .

* ان الجريمة المتصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف فى عناصرها عن جريمة الرشوة وان كان المشرع قد أعطاها حكم الرشوة الا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط . وليس فى عقوبة الغرامة التى راعى المشرع عند وضعها فى مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار فى الوظيفة أو فساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ٩ ص ٤٩٣ .

* لا محل لتوقيع عقوبة الغرامة فى جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لانقضاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة على ما سبق به قضاء النقض .

الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ س ١٠ .

* يعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة مدامت الرشوة قدمت الى الموظف — بقصد افساد ذمته ليقارف جريمة دس مخدر فى منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحربى الذى يعمل فيه من قدمت له العطية .

الطعن رقم ١٧٥٩ س ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٤ س ١١

ثانيا - المصادرة :

المصادرة فى جريمة الرشوة عقوبة تكميلية وليست نبعية فيجوز الحكم بها حتى اذا قضى ببراءة الراشى وأدين المرتشى أو الشريك أو أدين الراشى وبرىء المرتشى أو الشريك .

ثالثا - بطلان عقد الرشوة •

قيام الموظف باقتضاء أجر نظير أو مقابل القيام بعمل من واجباته أو للاخلال بتلك الواجبات تعتبر رشوة على أنه ليس للراشى أن يطالب برد ما دفعه ولو كان قد أبلغ بالحادث السلطة المختصة ذلك أن من يجروء على شراء ذمة الموظف يجب أن يكون ماله عرضة للضياع اذا لم يستطع اثباته لينال الموظف جزاءه من العقاب حتى يكون فى ضياع مال الراشى عبرة لسواه ممن يعتقدون بضرورة الرشوة لانجاز الاعمال اضافة الى أن الراشى هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة الى الموظف لكى يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته ومن ثم لا يصح أن يترتب له حق فى المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو فى ارتكابها •

الفصل السادس

موانع العقاب

يبين من مطالعة نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات أنها أوردت حالة يتمتع فيها عقاب الراشى وهى الاخبار بالجريمة أو الاعتراف بها ويضيف الفقه حالة أخرى هى الارشاد لدرء عمل ظالم .

الحالة الاولى : الاخبار بالجريمة :

المقصود بالاخبار هنا هو احاطة السلطة علما بوقوع الجريمة ومن ساهموا فيها بحيث تكون بطريقة منفصلة واضحة لا مجهلة أو مجملة أو أغفل فيها أمور جوهرية . ومن ثم فاذا جاء الاخبار مجمل أو تضمن معلومات مجهلة أو غير صحيحة أو أغفل معلومات جوهرية يعرفها الراشى فان الاخبار لا ينتج أثره وليس أمام الراشى الا أن يستدرك ما فاتته فيعترف به قبل الحكم النهائى فى الدعوى .

الحالة الثانية – الاعتراف :

ليس هناك خلاف جوهرى بين الاخبار أو الاعتراف سوى أن الاخبار يكون قبل اكتشاف الجريمة أما الاعتراف فيكون عقب ارتكاب الجريمة وليس له وقت معين فيجوز أن يتم فى خلال مرحلة التحقيق أو المحاكمة . غير أن الراشى قد يعترف اعتراف صحيح أمام سلطة التحقيق وما يلبث أن يعدل عن اعترافه أمام محكمة الموضوع ومثل هذا العدول اللاحق

على الاعتراف من شأنه أن يجعل هذا الاعتراف ولا فائدة له ولا ينتج أثره باعتباره أنه جاء مناقضا لعلة الاعفاء •

أما الصورة الثالثة والتي أضافها الفقه فلقد سبق التصدي لها •

أخيرا فانه يتعين الوقوف على أثر الاخبار أو الاعتراف :

يعفى الراشى من العقاب اذا أخبر بالجريمة أو اعترف بها وهذا وجوبى وليس جوازي ويتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويتمسك به المتهم فى أى حالة تكون عليها الدعوى •

أما اذا كان الاخبار أو الاعتراف بها أمام سلطة التحقيق وجب على النيابة العامة أن تقرر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية •

على أن الاعفاء هنا قاصر على العقوبة وحدها أما المصادرة فيقضى بها فلا ترد العطية للراشى رغم اعترافه أو اخباره •

الباب الثاني

اختلاس المال العام والمعدون عليه والفدر

النصوص القانونية :

مادة ١١٢ :

كل موظف عام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته
بسبب وظيفته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة في الاحوال الاتية :

أ) اذا كان الجانى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الاءاء
على الودائع أو الصيارفة وسلم اليه المال بهذه الصفة .

ب) اذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر
مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ج) اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز
البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها .

مادة ١١٣ :

كل موظف عام استولى بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لادى
الجهات المينة بالمادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب
بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة

المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة أو اذا ارتكبت الجريمة فى زمن الحرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها •

وتكون العقوبة الحبس والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا وقع الفعل غـير مصحوب بنية التملك ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة حسب الاحوال كل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص أو أوراق أو غيرها تحت يد احدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت •

مادة ١١٣ مكررا :

كل رئيس أو عضو مجلس ادارة احدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت فى حيازته بسبب وظيفته أو استولى بغير حق عليها أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين •

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التى لا تزيد على مائتى جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا وقع فعل الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك •

مادة ١١٤ :

كل موظف عام له شأن فى تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات أو نحوها طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن •

مادة ١١٥ :

كل موظف عام حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو حصل أو حاول أن يحصل لغيره ، بدون حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة •

مادة ١١٦ :

كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد اليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس •

وتكون العقوبة السجن اذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو اذا وقعت الجريمة في زمن حرب •

مادة ١١٦ مكرراً :

كل موظف عام أضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة • فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن •

مادة ١١٦ مكرراً أ :

كل موظف عام تسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين •

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها •

مادة ١١٦ مكررا ب :

كل من أهمل فى صيانة أو استخدام أى مال من الاموال العامة معهود به اليه أو تدخل فى صيانتة أو استخدامه فى اختصاصه وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الاشخاص للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات اذا ترتب على هذا الاهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر واصابة أكثر من ثلاث أشخاص •

وتكون العقوبة السجن اذا وقعت الجريمة المبينة بالفقرة السابقة فى زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربى

مادة ١١٦ مكررا ج :

كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد مقاوله له أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة أرتبط به مع احدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ أو مع احدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم أو اذا ارتكب أى غش فى تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها •

وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا
لأى من العقود سالفه الذكر ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو
فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى
هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش
أو الفساد ويحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على
الجريمة ويعاقب بالعقوبات سالفه الذكر على حسب الأحوال المتعاقدون
من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش
راجعا إلى فعلهم •

مادة ١١٧ :

كل موظف عام استخدم سخرة عمالا فى عمل لأحدى الجهات المبينة
فى المادة ١١٩ أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها يعاقب
بالإشغال الشاقة المؤقتة •

وتكون العقوبة الحبس إذا لم يكن الجانى موظفا عاما •

مادة ١١٧ مكررا :

كل موظف عام خرب أو أتلف أو وضع النار عمدا فى أموال ثابتة
أو منقولة أو أوراق أو غيرها للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم
عمله أو للغير متى كان معهودا بها إلى تلك الجهة يعاقب بالإشغال الشاقة
المؤبدة أو المؤقتة •

وتكون العقوبة الإشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت إحدى هذه
الجرائم بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى
المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا أو لإخفاء أدواتها •

ويحكم على الجانى فى جميع الاحوال بدفع قيمة الاموال التى خربها
أو أتلّفها أو أحرّقها •

مادة ١١٨ :

فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ ، ١١٣ ،
فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا أولى ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦
مكررا ، ١١٧ فقرة أولى يعزل الجانى من وظيفته أو تزول صفته كما
يحكم عليه فى الجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية
ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية
لقيمة ما أختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة
على ألا تقل عن خمسمائة جنيه •

مادة ١١٨ مكررا :

مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يجوز فضلا عن العقوبات
المقررة للجرائم المتصوص عليها فى هذا الباب الحكم بكل أو بعض
التدابير الاتية :

- ١ — الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين •
- ٢ — حظر مزاولة النشاط الاقتصادى الذى وقعت الجريمة
بمناسبته مدة لا تزيد على ثلاث سنين •
- ٣ — وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة
لا تزيد على ستة أشهر •
- ٤ — نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى
نفقة المحكوم عليه •

مادة ١١٨ مكررا أ :

يجوز للمحكمة فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن يقضى فيها — بدلا من العقوبات المقررة لها بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة السابقة •

ويجب على المحكمة أن تقضى فضلا عن ذلك بالمصادرة والرد ان كان لهما محل وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح •

مادة ١١٨ مكررا ب :

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب كل من بادر من الشركاء فى الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها •

ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة اذا حصل الإبلاغ بعداكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائى فيها ولا يجوز اعفاء المبلغ بالجريمة من العقوبة طبقا للفقرتين السابقتين فى الجرائم المنصوص عايتها فى المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا اذا لم يؤد الإبلاغ الى رد المال موضوع الجريمة •

ويجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب اذا أبلغ عنها وأدى ذلك الى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها •

مادة ١١٩ :

يقصد بالاموال العامة فى تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لاحدى الجهات الاتية أو خاضعا لاشرافها ولادارياتها •

أ) الدولة ووحدات الادارة المحلية •

ب) الهيئات العامة والمؤسسة العامة ووحدات القطاع العام •

ج) الاتحاد الاشتراكى والمؤسسات التابعة له •

د) النقابات والاتحادات •

هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام •

و) الجمعيات التعاونية •

ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها احدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة •

ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الاموال العامة •

مادة ١١٩ مكررا :

يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب •

أ) القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون فى الدولة ووحدات الادارة المحلية •

ب) رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبيين أو معينين •

(ج) أفراد القوات المسلحة •

(د) كل من فوضته إحدى السلطات العامة فى القيام بعمل معين وذلك فى حدود العمل المفوض فيه •

(هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة •

(د) كل من يقوم بأداء عمل يتحمل بالخدمة العامة بناءً على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام فى حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذى يتم التكليف به •

ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو جبرا •

ولا يخول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة •

الفصل الأول

صفة الجانى

مقدمة :

أركان جريمة الاختلاس ثلاثة :

أولا : يجب أن يكون الجانى موظفا عاما أو من فى حكمه ممن عدتهم المادة ١١٢ و ١١٩ من قانون العقوبات •

ثانيا : الركن المادى وهو الاختلاس وسنتعرض له فى موضعه بالتفصيل •

ثالثا : القصد الجنائى أى اتجاه ارادة الجانى الى تملك الشئ مع علمه بأنه مملوك للغير وأنه سلم اليه بسبب وظيفته •

المبحث الأول

موظف عام

الموظف العام فى هذا الصدد له مفهوم ومدلول واسع على نحو ما جاء بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات ويغاير مفهومه هنا المفهوم المستقر عليه فى الفقه الادارى للموظف العام وهو يغاير أيضا مفهوم الموظف العام فى باب الرشوة •

فيبين من مطالعة المادة ١١٩ أن حددت فى فقرتها الاولى الموظف

العام بالقائمين بأعباء السلطة العامة والعاملون فى الدولة ووحـدات الادارة المحلية ثم أضافت فى الفقرة ب ، ج رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات التنظيمية والشعبية وأفراد القوات المسلحة ثم اتسعت فى الفقرتين الاخيرتين •

* لا كان المتهم الاول بوصفه جنديا فى القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات فإنه يصبح مسئولا عما يكون تحت يده من أمـسـوال أو مهمات سلمت اليه بسبب وظيفته •

نقض ٢٢/٤/١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض ١٤ رقم ٦٦ ص ٣٣٩ •

* يشترط لتطبيق جرائم الموظفين أن تكون صفة الوظيفة قائمه لم تزل عن الجانى وقت ارتكاب الجريمة بعزل أو نحوه •

نقض ٩/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٢ •

* جناية الاختلاس تتوافر متى ثبت تصرف الطاعن فى مستلزمات الانتاج التى أوتمن عليها • تصرف المالك لها •

تساند الطاعن الى أن العجز حدث فى مدة غيابه دفاع موضوعى فعاد اطمئنان المحكمة الى الادلة التى عولت عليها •

الطعن رقم ١٣٠٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٠ ق ٦٥ ص ٣٥٤

* مادام المتهم قد حصل بصفته صرافا معيناً من وزارة المالية أموالاً من الاهالى على اعتبار أنها ضرائب مستحقة أو أقساط بنك تسليف أو أجور خفر فاختلسها لنفسه ولم يوردها للخزانة وعجز عن ردها عجزاً تاماً فقد توافرت فى فعلته هذه أركان جريمة اختلاس أموال أميرية •

وكون الاموال المسلمة اليه لم تدخل الخزانة قبل أن يختلسها لنفسه
لا تأثير له فى قيام الجريمة •

• طعن رقم ٩٥٦ س ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٣/٧ •

* تتحقق جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ فقرة
أولى عقوبات اذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل المتهم
ويدخل فى اختصاصه الوظيفى •

نقض ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ ص ٤٩٣ ، ١٩٦٧/٣/١٣ لسنة ١٨
ص ٤٠٠ ، ١٩٦٢/١/٢ لسنة ١٣ ص ٢٣ و ١٩٦٠/٣/٨ لسنة ١١ ص
٢٣٤ ، ١٩٥٩/٢/١٧ لسنة ١٠ ص ٢١٣ •

* ولا تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢/١ من قانون
العقوبات الا اذا كان تسلم المتهم المال المختلس من مقتضيات العمل
ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفى استنادا الى نظام مقرر أو أمر
ادارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح فاذا كان
الحكم قد أورد فى أسبابه أن المتهم منوط به الاشراف على السجن
والمجنى عليه لم يصدر أمر قانونى بايداعه سجن القسم حتى يسوغ
للمتهم تفتيشه بل أودع الحجز بناء على أمر الضابط المنوب حتى يحضر
ضابط الباحث ويفصل فى أمره وكان الحكم لم يستظهر ما اذا كان من
عمل المتهم واختصاصه الوظيفى تفتيشه نزلاء الحجز بالقسم وتسلم
أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة
لهذا الغرض فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه •

• نقض ١٩٦٠/٣/٨ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ٣٦ ص ٢٢٤ •

مكلف بخدمة عامة

* أمين ثسونة بنك التسليف فى أداء ما كلف به طبقا للقوانين التموينية انما يقوم بخدمة عامة تجعله فى حكم الموظفين طبقا للمادة ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وفضلا عن ذلك فان الامين المذكور فى ظل القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم التموين والاستيلاء على حصصة الحكومة من القمح فى بعض السنين وفقا للاوضاع التى رسمتها تلك التشريعات مكلف باستلام مايرد للثسونة من محصول القمح وأن يبقية فى عهدته الى أن يتم طلبه والتصرف فيه فهو بلا ريب من الامناء على الودائع المشار اليهم فى المادة ١١٢ من ذلك القانون •

نقض فى ١٠/١٠/١٩٥٩ طعن رقم ٩٤١ سنة ٢٩ ق مجموعة أحكام النقض س ١٠ ع ٣ ص ٧٦١ •

البحث الثانى

مأمورو التحصيل والامناء على الودائع

* لا يشترط فى مأمورى التحصيل والامناء على الودائع المذكورين فى المادة ١١٢ عقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ومن ثم فان المتهم يعتبر من مأمورى التحصيل على أساس أنه مساعد مخزنجى بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب النقود •

طعن رقم ١٥١١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٤/٢/١٩ س ٨ ص ١٣٣ •

* اذا كان المتهم يقوم فعلا بمهمة الامين على المخزن وكان مكلفا

بمقتضى اللوائح بتسليم مايرد للمخزن من مخدرات ويقوم بحفظها وتبقى فى عهده الى أن يتم طلبها والقصر فيها فهو من الامناء على الودائع المعرف عنهم فى المادة ٢١٢ من قانون العقوبات ولا يغير من صفته الحقيقية هذه مخالفة تانون المخدرات الذى يمنع وجودها الا فى عهدة الطبيب أو الصيدلى •

طعن رقم ١٠٣١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٢٦ •

✽ يراد بالامناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو من بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الامانات والودائع وانما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التى يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابى أو ادارى — فاذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم بموجب ايصال موقع عليه منه بصفته أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الايصال أعضاء لجنة التمويل بها • وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الايصال ، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة فى عهده فان الحكم اذا اعتبره من الامناء على الودائع يكون صحيحا •

طعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٥ س ١١ ص ٧٢٧ •

✽ لا يشترط لكى يعتبر الشخص من مأمورى التحصيل المشار اليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابى — بل يكفى عند توزيع الاعمال فى المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل •

طعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٥١ •

* تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف
حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة سواء كان تكليفه بهذا
التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم تعليم أو تكليف
كتابي أو شفوي بل يكفي عند توزيع الاعمال في المصلحة الحكومية أن
يقوم الموظف بعملية التحصيل وفي قيامه بذلك وتسلمه دفاتر قسائم
التحصيل ما يكسبه هذه الصفة مادام لم يدع بأنه أقحم نفسه على
العمل وأنه قام به متطفلا أو متفضلا أو فضوليا سواء بتهاون من
رؤسائه أو زملائه أو بأعضاء منهم *

طعن رقم ١٩٦٩ س ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ س ١٢ ص ٤٢٨ *

الفصل الثاني

تسلم المال بسبب الوظيفة

الاختلاس والاستيلاء :

ينبغي عدم الخلط بين الاختلاس والاستيلاء ذلك أن الاختلاس لا يكون الا من الحائز وهذا يوجب أو يقتضى أن يكون المال موجود فى يد الحائز وقت ارتكاب الجريمة • ومن ثم فإذا كان المال غير موجود فى يد الحائز كأن يكون موجودا فى يد غيره واستولى عليه عنوة أو اختلسه فان فعله هذا لا يكون اختلاسا •

وليس بلازم أن تكون وظيفة المختلس الاصلية الامانة على الودائع كما يفهم من ظاهر المادة ١١٢ عقوبات ولكن يكفى أن يكون استلامه للشيء جزءا من وظيفته ، سواء تسلمه من تسلمه من الغير أو أخذه هو فالعبرة اذا بالحيازة وليست بمصدرها •

واذا كنا قد انتهينا الى أن الاختلاس لا يقع الا من الحائز • فمن ثم فان المخبر اذا ما ضبط أشياء مسروقة واستأثر بها لنفسه ولم يقيم بتسليمها فان فعله لا يكون جريمة الاختلاس ذلك أن يده على المضبوطات عارضة ، ولذلك لا يكون فعله جريمة خيانة الامانة اذ أنه لم يتسلم المضبوطات بمقتضى عقد من عقود الامانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من تقنين العقوبات •

على أن المادة ١١٢ قد سوت بين الاموال العامة والخاصة وجعلت

العبرة بتسليمها الى المتهم أو وجودها فى عهدته بسبب وظيفته ومن ثم
فاذا كانت الاموال قد سلمت الى المتهم باعتباره مأذونا قام بعقد العقد
ولم يقم بتأييدها فى دفاتره أو لم يحرر عقود الزواج فان الجريمة
تتحقق •

واذا كانت جريمة الاختلاس تتفق مع جريمة الاستيلاء فى بعض
الوجوه ذلك أن الفعل فى كل منهما واحد بيد أن الخلاف ينحصر فى محل
الجريمة وفى صفة الجانى • فيشترط لآعمال المادة ١١٣ مكررا أن يكون
محل الجريمة مال معهود به الى أحد العاملين فى إحدى الشركات
المساهمة سواء كان هذا المال مملوكا للشركة أو لغيرها • ويشترط أيضا
أن يكون الجانى من بين العاملين بالشركة التى وقعت الجريمة على مالها
أو على ما هو موجود لديها من مال غيرها •

وبالتالى فان الموظف الذى لا تربطه بشركة من الشركات أى علاقة
عمل أو دخل فى حيازة مالا مملوكا للشركة بطريق الاختلاس فان فعله
هذا لا يشكل جريمة الاختلاس أو الاستيلاء وانما يكون جريمة السرقة
لانتفاء علاقة العمل والتبعية لهذه الشركة •

✽ يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تكون
الاشياء المختلسة قد أودعت فى عهدة الموظف المختلس أو سلمت اليه
بسبب وظيفته — فاذا كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة المتهم
الاول والطريقة التى تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التى أدخلها فى
ذمته أنه لم يكن الا موظفا كتابيا بحسابات البلدية ولم يكن من مقتضيات
عمله تحصيل الرسوم المختلسة من الشركة أو مستمدا صفة التحصيل
هذه من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسميا من رؤسائه أو أية جهة
حكومية مختصة بل أقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته

فلا يمكن أن تضافى عليه صفة مأمور التحصيل أو المندوب بها مهما استطال به الزمن وهو موغل فى غيه وتكون المادة المنطبقة على فعلته هى المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التى تعاقب كل موظف أدخل فى ذمته كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التى أعمالها الحكم فى حقه وإذا فلا يصح القضاء بعقوبة العزل والغرامة ورد المبالغ المختلصة التى لم يرد لها ذكر فى المادة ١١٨ قبل التعديل المشار اليه

نقض جلسة ١٧/٢/١٩٥٩ - ١٨٠٥ لسنة ٢٨ ق مجموعة المكتب

الفنى - ١٠ - ٢١٣

✳ عبارة «الاموال أو الاوراق أو الامتعة وغيرها» الواردة بالمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات صيغت بألفاظ عامة يدخل فى مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية - كما كان ذلك وكانت مستندات المجنى عليه المودعة بملفه - على فرض صحة ما أثاره الطاعن فى شأنها من أنها عبارة عن صور لاوراق عرقية - وهى مما ينطبق عليه وصف الاوراق المشار اليها فى المادة المذكورة لما لها من قيمة ذاتية باعتبارها من الاوراق فضلا عن امكان استعمالها والانتفاع بها بدلالة تقديمها من المجنى عليه لجهات الاختصاص كسند يشهد على ملكيته • كما أن الطاعن لا يمارى فى أنه قد حصل على صور منها قدمها فى دعواه المدنية كسند لدفاعه مما يؤكد ما لها من قيمة • فان مجادلة الطاعن فى هذا الخصوص تكون على غير أساس •

طعن رقم ٢٠٢ سنة ٤٤ ق جلسة ٣١/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٣٤٨ •

✳ تتحقق جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٣ مكررا

من قانون العقوبات اذا كان الجانى من الموظفين فى المشروعات الخاصة
المبينة فى القانون بيان حصر — سواء كان عضوا بمجلس الادارة أو
مديرا أو مستخدما — وأن يكون قد تسلم المال المختلس من مقتضيات
عمله ويدخل فى اختصاصه الوظيفى استنادا الى نظام مقرر أو أمر
ادارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين أو اللوائح •

طعن رقم ٢١٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٠٣ •

* اذا عاقب قانون العقوبات بمقتضى المادة ١١٣ الموظف العام
أو من فى حكمه اذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لاحدى
الهيئات العامة فقد أراد على ما عدته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات
العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملاحقة بها حكمها أيا
كانت درجة الموظف أو من فى حكمه فى سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل
المكلف به • ولما كان الطاعن بحكم كونه عاملا فى شركة تابعة للقطاع
العام المملوك للدولة يعد فى حكم الموظفين العموميين فإن النعى على
الحكم بالخطأ فى القانون اذا أسبغ على الفعل المسند اليه وصف الجنائية
فى حين أنه جنحة سرقة يكون على غير أساس •

طعن رقم ٨٧٣ س ٣٩ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٥٣ •

* ان جناية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون
العقوبات تتحقق متى كانت الاموال قد سلمت الى الصراف بصنفته هذه
ولو لم يقيدها فى دفاتر أو لم يعط وصولات لمن سلموها اليه •

نقض ٣١/٥/١٩٥٥ طعن رقم ١٢٧ سنة ٢٥ ق •

الفصل الثالث

المال المختلس — القصد الجنائي

يلزم أن يكون محل الاختلاس منقول له قيمة سواء كانت معنوية أو مادية من قبيل ذلك الاموال والاوراق • وعبرة المنقول تتسع ليدخل فيها العقار بالتخصيص كأدوات الزراعة ويكون محلا للاختلاس أيضا — التيار الكهربائي مع العلم بأنه لا يعدو منقولا بالمعنى المعروف في القانون ، على أن المنقولات ذات القيمة الاعتبارية تصلح بدورها أن تكون محلا لجريمة الاختلاس كما لو كانت خطابات بريد مثلا • وليس بلازم أن يكون الشيء محل الاختلاس مالا للدولة أو لغيرها من الجهات المبينة في المادة ١١٩ من قانون العقوبات والتي اعتبرت أموالها أموال عامة اذ يصح أن يكون الشيء ملكا للأفراد أو لاحدى الجهات الخاصة مادام الموظف تسلمه بسبب الوظيفة •

* ان كل مبلغ يتسلمه المصارف لتوريده في الاموال الاميرية يعتبر بمجرد تسلمه آياه من الاموال الاميرية •

نقض ١٩٥٥/٥/٣١ ، طعن رقم ١٢٧ س ٢٥ مجموعة القواعد ج ١ ص ١٥٢ •

* كل مبلغ يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده في الاموال الاميرية سواء أكان خاصا أم عاما يعتبر بمجرد تسلمه آياه من الاموال الاميرية

نقض ١٩٥٧/٤/١٥ طعن رقم ٢٧٧ س ٢٧ •

* الخطابات التى يسلمها أصحابها الى طواف البريد بسبب وظيفته
هى من الاوراق المشار اليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها
من القيمة الاعتبارية ذلك أن عبارة «الاموال أو الاوراق أو الامتعة أو
غيرها» الواردة بالمادة المذكورة قد صيغ تبألفاظ عامة يدخل فى مدلولها
ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية.

نقض فى ١٢/٣/١٩٦٢ ، طعن رقم ١٦٦٦١ س ٣١ ق مجموعة
الاحكام س ١٣ ع ١ ص ٢١٥ .

أخيرا فانه يشترط لقيام جناية الاختلاس أن توافر لدى الجانى
قصدا جنائيا عاما هو أن يعلم الموظف المختلس أن المال الذى فى حيازته
ليس ملكا له وانما تسلمه بسبب وظيفته وأن يتصرف فيه تصرف المالك
بضمه الى ملكه .

* يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص
عليها فى المادة ١١٢ عقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن
يكون الموظف المتهم قد تصرف فى المال الذى بعهدته على اعتبار انه
مملوك له كما انه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد
الجنائى فى تلك الجريمة ، بل يكفى أن يكون فيما أوردته من وقائع
وظروف ما يدل على قيامه — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة وهن ثم
فان ما يثيره الطاعن من قصور الحكم فى استظهار قصد الاختلاس يكون
فى غير محله .

نقض ١٦/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٨٨ .

* فرض القانون العقاب فى المادة ١١٢ عقوبات على عبث الموظف
بما يؤتمن عليه مما يوجب — بين يديه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته

باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له • فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم — أمين مخازن بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي — أن حول حيازة بعض الاسمدة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك فان جريمة اختلاس الاموال الاميرية المسندة اليه تكون قد تمت وان كان التصرف في تلك الاموال المختلسة لم يتم •

نقض ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٣ ط ٤٠٤٨ •

✽ تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموظف تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي يتصرف فيه •

نقض ١٩٥٨/٦/٢٣ طعن رقم ٧٩٦ س ٢٨ •

الفصل الرابع

العقاب

فى مجال الحديث عن العقوبة فى هذا الصدد فان الذى يعنينا الوقوف عند حده هو الاعفاءات التى قرررتها المادة ١١٨ مكررا ب فنصت على أن «يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب كل من بادر من الشركاء فى الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها •

ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة اذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائى فيها ولا يجوز اعفاء المبلغ بالجريمة من العقوبة طبقا للفقرتين السابقتين فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢، ١١٣، ١١٣ مكررا اذا لم يؤد الإبلاغ الى رد المال موضوع الجريمة •

ويجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب اذا أبلغ عنها وأدى ذلك الى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها» •

من هذه المادة يبين أن الاعفاء المقرر نوعان :

١ — اعفاء وجوبى •

٢ — اعفاء جوازى •

وبالنسبة للنوع الاول فهو قاصر على الشريك غير المحرض ولا يستفيد منه الفاعل • على أن الشريك الذي يستفيد من هذا النوع هو من شارك بطريق المساعدة أو الاتفاق بينهما الشريك بالتحريض فيأخذ حكم الفاعل • وشرط الاعفاء هو المبادرة الى الابلاغ بالجريمة عقب ارتكابها وقبل اكتشافها ومن ثم اذا تم الابلاغ بعد اكتشافها فلا يكون هناك اعفاء وجوبى •

ولا يغرب عن البال أنه فضلا عن ضرورة الابلاغ عن الجريمة يجب أن يؤدي هذا الابلاغ الى رد المال الذي وقعت عليه •

وبالنسبة للنوع الثانى وهو الاعفاء الجوازى فله حالتان :

الحالة الاولى — وهى خاصة بالشريك غير المحرض شريطة أن يحصل الابلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل الحكم فيها نهائيا •

والحالة الثانية — وهى خاصة بمن أخفى مال متحصل من احدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع وشرط الحكم به أن يتم الابلاغ قبل الحكم نهائيا فى الدعوى وأن يؤدي الى اكتشاف الجريمة التى تحصل المال منها والى رد كله أو بعضه •

تخفيف العقوبة :

التخفيف مقرر بنص المادة ١١٨ مكررا أ وهو تخفيف جوازى وليس وجوبى بدلالة أن المادة المذكورة نصت فى بدايتها على أن يجوز للمحكمة «...» وعندما ينص المشرع فى المادة ١١٨ على هذا التخفيف الجوازى فانه يعطل حكم المادة ١٤ بل أعطى للقاضى وأضاف له رخصة أخرى يتولى أعمالها اذا تحققت شروطها وتبعا فى حالة توفر الشروط فان القاضى يكون بالخيار بين أمور ثلاث اما أن يوقع العقوبة الاصلية

التي وضعها المشرع للجريمة ، أو يخفضها وفقا لما تسمح به المادة ١٧
أو يوقع عقوبة الحبس أو بعض التدابير الوقائية مثل :

- ١ - الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين •
- ٢ - حظر مزاولة النشاط الاقتصادي السذي وقعت الجريمة
بمناسبته مدة لا تزيد على ثلاث سنين •
- ٣ - وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة
لا تزيد على ستة أشهر •
- ٤ - العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من
نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضاءها لاي سبب آخر •
- ٥ - نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى
نفقة المحكوم عليه •

البَابُ الثَّالِثُ

الاستيلاء على المال العام

النصوص القانونية :

يراجع النصوص الواردة في الباب الثاني من ذات المؤلف .

الفصل الأول

صفة الجانى

موظف عام أو من فى حكمه

ان لفظ الموظف العام الواردة فى المادة ١١٣ ليست مقيدة بأى صفة أخرى كما هو الحال فى بعض مواد قانون العقوبات الاخرى بل هى تتسع لتشمل جميع فئات موظفى الحكومة لا فرق بين الدائمين منهم أو غير الدائمين ولا بين ذوى الحق فى المعاش ومن لا حق لهم فيه والقصد من هذا التعميم هو حماية مال الدولة من أن يعبث به أحد من التابعين لها سواء بأخذه لنفسه أو بتسهيل سلبه على الغير .

* لا يشترط لقيام جناية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صفات خاصة فى الموظف العمومى كالتى اشترطتها المادة ١١٢ ع ولا أن يكون المال قد سلم اليه بسبب وظيفته بل يكفى أن يكون الجانى موظفا عموميا طبقا للمادتين ١١١ ، ١١٩ من القانون سالفا الذكر وأن يكون المال الذى استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة .

نقض ١٩٦١/٥/٢ س ٢٢ ج ١١٩ .

* اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن وكونه موظفا وكون وظيفته قد طوعت له تسلم المال المستولى عليه وكون هذا المال قد آل الى ملك الدولة بسبب صحيح مع أنه من الواجب طبقا للمادة

٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان المتهم عنها فان الحكم يكون محييا بما يبطله ويوجب نقضه •

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٥٥ ، الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٥٠ •

* اذا عاقب قانون العقوبات بمقتضى المادة ١١٣ الموظف العام أو من فى حكمه اذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لاحدى الهيئات العامة فقد أراد على ماعدده المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملحقه بها حكمها أيا كانت درجة الموظف أو من فى حكمه فى سلم الوظيفة وأيا كان نسوع العمل المكلف به • ولما كان الطاعن بحكم كونه عاملا فى شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد فى حكم الموظفين العموميين فان النعى على الحكم بالخطأ فى القانون اذا أسبغ على الفعل المسند اليه وصف الجنائية فى حين أنه جنحة سرقة يكون على غير أساس •

* متى كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة المتهم والطريقة التى تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التى أدخلها فى ذمته أنه لم يكن الا موظفا كتابيا بحسابات الحكمدارية ولم يكن بمقتضى عمله صرافا أو مساعدا للصراف أو منتدبا للصراف مستمدا هذه الصفة من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسميا من رئيس أو أية جهة حكومية مختصة بل كان الثابت أنه تدخل فى عمل صيارف الخزانة وأقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته تهونا من هؤلاء

الصيارف أو تغاضيا منهم عنه فإنه لا يمكن أن تضافى عليه صفة الصراف أو مساعده مهما استطال به الزمن وهو موغل فى هذه الفوضى • واذن فالمادة المنطبقة على فعلته هى المادة ١١٨ من قانون العقوبات التى تعاقب كل موظف أدخل فى ذمته بأية كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التى يطلب القانون لتطبيقها أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت عهدة الموظف المختلس أو سلمت اليه بسبب وظيفته والذى روى فى تغليظ العقاب فيها اخلال الموظف الاميرى بواجب الامانة فى ضغط الأشياء التى وضعت فى عهده وهو غير الحاصل فى هذه الصورة واذن فلا يصح القضاء على هذا المتهم بعقوبتى الغرامة ورد المبالغ المختلسة •

نقض فى ١٩٥٠/٣/٢ طعن ١٣٦٦ س ١٩ ق مجموعة القواعد ج ١ •

الفصل الثاني

مال للدولة أو لاحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩

يلزم أن يكون محل الاستيلاء منقول له قيمة مادية أو اعتبارية كالاموال والاوراق ولا يشترط بعد ذلك أن يكون المال مملوكا للدولة بل يصح أن يكون مملوكا لاحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ عقوبات أو أن يكون ملكا خاصا تحت يد احدى هذه الجهات كما لو كان المال المستولى عليه مجوهرات شخص من الاشخاص أودعها خزانة مؤجرة له فى احدى البنوك فيقوم أحد موظفى البنك الذى لا يكون معهودا اليه بأمر هذه الخزانة بالاستيلاء على المجوهرات .

ونم يتطلب المشرع بأن يكون المال المستولى عليه موضوع تحت يد الموظف أو سلم اليه بسبب وظيفته ذلك أن الجريمة تقع حتى ولو اُسـمـ يكن المال فى حيازته . كما تقع أيضا حتى ولو كان المال لجهة أخرى غير التى يعمل بها .

ويشترط فى الاستيلاء المؤثم أن يكون بغير حق فان كان للموظف حق غيما استولى عليه كان عمله مشروعاً ولكن ينبغى عدم الخلط بين ثبوت حق للموظف على المال وثبوت حق له قبل الجهة صاحبة المال . على معنى أنه ليس للموظف الحق فى الاستيلاء على المال ولو كان له حق فى ذمة مالكه وانما عليه أن يسلك الطريق الذى رسمه القانون لاقتضاء الحقوق وان فعل غير ذلك فان فعله يشكل جريمة معاقب عليها قانونا .

* ان مبلغ ضمان الافراج الذى يستلمه كاتب السجن من مفرج عنه يعتبر بلا شك مالا للحكومة لانه وان كان المفروض أن الموظف المذكور يستلمه من صاحبه لايداعه أمانات الا أن هذا المبلغ يفقد صفته الخاصة بمجرد تسليمه من صاحبه الى هذا الموظف ويصبح مملوكا للحكومة حتى يرد الى صاحبه اذا حصل الرد ، فاذا ادخل الموظف المشار اليه فى ذمته هذه النقود بنية الغش قاصدا بذلك حرمان الحكومة من بعض أموالها فان هذا الفعل يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات لا جنحة تبديد .

نقض ١٩٥٥/٤/٩ طعن رقم ٢٤٦٠ س ٢٤ ق مجموعة القواعد ج ١ .

* يعد من الاموال العامة بمجرد التخصيص بالفعل للمنفعة العامة الاموال المملوكة للحكومة أو الهيئات العامة عملا بالمادتين ٩ من القانون المدنى الملغى و ٨٧ من القانون المدنى الجديد أما الاموال المملوكة للأفراد فلا تكسب صفة الاموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة الا اذا انتقلت ملكيتها الى الحكومة باحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها فى القانون ومنها وضع اليد بالمدة الطويلة . ولا تترول عن المسال صفة المال العام الا بقانون أو مرسوم أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصص للمنفعة العامة على ما قضت به المادة ٨٨ من القانون المدنى .

نقض ١٩٦١/٤/٦ طعن رقم ٥٨ س ٢٦ ق مجموعة الاحكام س ١٢ .

* ان جناية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق المنصوص عليها فى المادة ١١٣ عقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام أو من فى حكمه على مال الدولة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم فى مالها

بنصيب ما بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وإضاعة المال على ربه • ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من ذلك القانون من أن يكون المال مسلما للموظف بسبب الوظيفة • وإذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه أن الطاعن وهو مساعد معمل بالمجموعة الصحية استولى بغير حق على كميات من مواد المعونة الأجنبية التي آلت إلى الدولة بسبب صحيح ناقل للملك قاصدا حرمانها منها ، وكان الطاعن لا يجحد صفته التي أثبتتها الحكم من كونه موظفا عاما ، كما لا ينازع في طعنه فيما أورده الحكم بشأن ملكية الدولة للمال المستولى عليه • فإن ما وقع من الطاعن تتوافر به بهذه المثابة الأركان القانونية لجناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ سالفه الذكر التي أدانته الحكم بها •

نقض ١٩٧٥/١١/٢٤ مجموعة الأحكام س ٢٦ ق ١٦٩ •

✽ عبارة الأموال أو الأوراق أو الامتعة أو غيرها الواردة بالمادة ١١٣ مكرر عقوبات صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية • لما كان ذلك وكانت مستندات المجنى عليه المودعة بملفه على فرض صحة ما أثاره الطاعن في شأنها من أنها عبارة عن صور لأوراق عرفية هي مما ينطبق عليه وصف الأوراق المشار إليها في المادة المذكورة لما لها من قيمة ذاتية باعتبارها من الأوراق فضلا عن إمكان استعمالها والانتفاع بها بدلالة تقديمها من المجنى عليه لجهات الاختصاص كسند يشهد على ملكيته ، كما أن الطاعن لا يمارى في أنه قد حصل على صور منها قدمها في دعواه المدنية كسند لدفاعه مما يؤكد ما لها من قيمة • فإن مجادلة الطاعن في هذا الخصوص تكون على غير أساس •

نقض ١٩٧٤/٣/٣١ س ٢٥ ق ٧٦ •

الفصل الثالث

الاستيلاء والقصد الجنائي

يلزم لقيام جريمة الاستيلاء أن يعلم الجاني أن المال الذي يستولى عليه أو يسهل الاستيلاء عليه لغيره ليس ملكا له بل ملكا للدولة أو لاحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ أو أنه ملكا للأفراد تحت يدالجهات السابقة وأن يكون ذلك بنية تملكه أو الانتفاع به.

ذلك أن الاستيلاء جريمة عمدية لا تقع الا اذا انصرفت ارادةالموظف الى الاستيلاء على المال وهو عالم بحقيقته وبأنه لا حق له فى الاستيلاء عليه . وتفريعا على ذلك ان كان الموظف يجهل حقيقة المال وقت ارتكابه الفعل فلا تقع منه جريمة الاستيلاء كأن يعتقد مثلا أن له حق على هذا المال أو أنه مملوكا له .

ولكن هل يلزم توافر قصدا جنائيا خاص فى جريمة الاستيلاء أم أن القصد الجنائي العام يكفى توافره لادانة المتهم . ولوقوع الجريمة . يجب التفرقة بين أمرين وهو أن القصد الجنائي العام يكفى لوقوع صحة الاستيلاء . أما فى جناية الاستيلاء فلا تقع الا اذا قام لدى الموظف العام قصد خاص هو نية التملك وتوافر القصد الخاص والتدليل على قيامه من عدمه انما هو فصل فى مسألة موضوعية يختلف الحكم فيها من حال لآخرى .

ولا تقع جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات

أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما إلا إذا انصرفت نية الجاني وقت الاستيلاء إلى تملكه وتضييعه على ربه • وإذا كان ذلك وكان الحكم قد قصر في استظهار هذه النية فإنه يكون معييا بالقصور •

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ص ١١٥٧ •

* إذا كان الثابت أن المتهمين قد نازعا في ملكية المجنى عليها للمضبوطات غير أن الحكم لم يأبه لهذا الدفاع وأغفل التعرض له مع أنه دفاع جوهري قد ينبني عليه — لو صح — تغيير وجه الرأي في الدعوى فإن ذلك مما يعييه بالقصور •

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ جلسة ١٩٨٠/٦/١٠ س ١٩ ص ٦٨٩

* إذا نصت المادة ١١٣ من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما أو سهل لغيره» فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق تقتضي وجود المال في ملك الدولة عنصر من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام — ومن في حكمه — بانتزاعه منها خلصة أو حيلة أو عنوة ولا يعتبر المال — أي كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون قد تصل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وهو ما خلا الحكم من استظهاره ومن ثم يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة •

الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ جلسة ١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ص ٩٥٠ •

الفصل الرابع

العقاب

تختلف العقوبة المقررة لهذه الجريمة تبعا لقيام نية التملك أو لتخلفها لدى الجانى وذلك على النحو التالى :

أولا — اذا قامت لدى المتهم نية التملك تكون الجريمة جنائية وعقوبتها هى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ويحكم على المتهم فضلا عن ذلك بالعزل من الوظيفة ورد ما استولى عليه وبغرامة نسبية تساوى قيمة هذا المال على ألا تقل عن خمسمائة جنيه • ويعاقب الموظف بمثل هذه العقوبة أيضا ولو لم يكن قد استولى على المال لنفسه بل سهل ذلك لغيره •

بيد أن المشرع قد شدد العقوبة فى حالتين بحيث تكون العقوبة هى الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وذلك على النحو التالى :

أولا — اذا ارتبطت جريمة الاستيلاء ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور •

ثانيا — اذا ارتكبت فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها •

ولكن اذا تخلفت نية التملك فان الجريمة تكون جنحة عقوبتها

الحبس والغرامة التي لا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وتقضى عليه فضلا عن ذلك بالعزل والرد وغرامة مساوية لقيمة ما استولى عليه شريطة ألا تقل عن خمسمائة جنيه.

الباب الرابع

جريمة الغدر

النصوص القانونية :

يراجع نص المادة ١١٤ عقوبات الواردة في الباب الثاني من هذا المؤلف .

جريمة الغدر تكاد تشبه أو تقترب من جريمة الرشوة في حصول الموظف العام على فائدة نتيجة لاستغلال وظيفته بيد أن جريمة الغدر تختلف عن جريمة الرشوة من حيث الغرض من نشاط الجاني فإذا كان الغرض من طلب أو أخذ ما ليس مستحق أو ما يزيد على المستحق هو اعتباره رسوما أو غرامات أو ضرائب أو عوائد أو نحوها دخلت الواقعة تحت طائلة المادة ١١٤ . أما في جريمة الرشوة فإن الغرض منها هو شراء ذمة وضمير الموظف لاداء عمل آخر أو لامتناعه عن أدائه .

الركن الاول - صفة الجاني

يبين من صراحة نص المادة ١١٤ من تقنين العقوبات أن المشرع يتطلب أن يكون الجاني موظفا عاما ويرجع في تعريف الموظف العام الى نص المادة ١١٩ عقوبات . يضاف الى ذلك فيشترط أن يكون الموظف له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو غيرها من الالتزامات المفروضة على الغير .

الركن الثانى — النشاط المادى

ويتمثل النشاط المادى فى طلب أو أخذ ضرائب أو رسوم أو عوائد أو غرامات أو نحوها ليست مستحقة أو تزيد على المستحق •

وتفريعا على ذلك فإن الركن المادى يقوم على عنصرين الاول فعل الطلب أو الاخذ والثانى هو محل الالتزام اذ يجب أن ينصب فعل الطلب أو الاخذ على ضرائب أو رسوم العوائد أو نحوها وهذه الصور واردة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر •

الركن الثالث — القصد الجنائى

جريمة الغدر من الجرائم العمدية الذى يلزم أن يتوفر لدى الجانى عند مقارفتها العلم بأنه انما يطلب أو يأخذ مبالغ غير مستحقة أو تزيد على المستحق •

العقوبة

إذا توافرت الاركان الثلاثة قامت جريمة الغدر ويستحق الجانى العقوبة وهى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وبغرامة مساوية لقيمة ما حصله أو طلبه من مال على ألا تقل عن خمسمائة جنيه ويحكم عليه بالعزل من الوظيفة وبرد قيمة ما حصل عليه ويجوز نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة على نفقة المحكوم عليه •

* ومتى كانت الواقعة التى أثبتتها محكمة الموضوع هى أن المتهم بصفته محصلا بسوق صفت الملوك قد استولى حالة تحصيله للرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد على قيمة هذه الرسوم فسان الجريمة

المنصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون العقوبات تكون متوافرة
الاركان •

نقض ١٩/٤/١٩٥٤ مجموعة الاحكام س ٥ رقم ١٨٠ ص ٥٣٤ •

ثانيا

جريمة التبرج

النصوص القانونية :

يراجع نص المادة ١١٥ عقوبات الواردة في الباب الثاني من هذا
المؤلف •

جريمة تبرج الموظف العام من أعمال وظيفته تناولتها المادة ١١٥ من
تقنين العقوبات • ويبين من صراحة النص أن أركان هذه الجريمة هي :

الركن الاول — صفة الجاني : فيتطلب القانون أن يكون الجاني
موظفا عاما ومن ثم اذا تخلفت هذه الصفة ولو مع توافر باقى أركان
الجريمة الاخرى انهارت جريمة التبرج ، اضافة الى ضرورة أن يكون
الجاني موظفا عاما فيجب أن يكون العمل الذى تبرج الموظف منه لنفسه
أو ربح غيره منه أو حاول ذلك بدون وجه حق عملا من أعمال وظيفته
وقت ارتكاب الجريمة •

الركن الثانى — النشاط المادى :

وهو يتمثل فى حصوله أو محاولة حصوله لنفسه أو لغيره على ربح
أو منفعة من أعمال وظيفته •

الركن الثالث — القصد الجنائى

جريمة التبرج من الجرائم العمدية والتي يلزم أن يتوافر فيها القصد

الجنائي • على أن القصد فيها هو أن يعلم الجاني وقت ارتكاب الجريمة بأنه موظفا عاما وله اختصاصا في العمل الذي تربح أو يحاول التربح منه وأن يكون غايته من النشاط المادي هو الحصول على ربح لنفسه أو لغيره •

البَابُ الْخَامِسُ

جريمة التزوير

النصوص القانونية :

المادة ٢٠٦ :

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الاشياء الاتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الاشياء أو أدخلها فى البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الاشياء هى :

- أمر جمهورى أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .
- خاتم الدولة أو امضاء رئيس الجمهورية أو ختمه .
- أختام أو تمغات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة
- ختم أو تمغات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة .
- ختم أو امضاء أو علامات احدى موظفى الحكومة .
- أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو مستندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها .
- تمغات الذهب أو الفضة .

المادة ٢٠٦ مكررا

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة فى المادة السابقة اذا كان محلها أختاما أو دمغات أو علامات لاحدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للاوضاع المقررة قانونا أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام • وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين اذا كانت الاختام أو الدمغات أو العلامات التى وقعت بشأنها الجرائم المبينة فى الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشأة اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت •

المادة ٢٠٧

يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام أو علامات حقيقية لاحدى المصالح الحكومية أو احدى جهات الادارة العمومية أو احدى الهيئات المبينة فى المادة السابقة واستعملها استعمالا ضارا بمصلحة عامة أو خاصة •

المادة ٢٠٨

يعاقب بالحبس كل من قلد ختما أو تمغة أو علامة لاحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو احدى البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئا من الاشياء المذكورة مع علمه بتقليدها •

المادة ٢٠٩

من استحصل بغير حق على الاختتام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لاحدى الانواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى

مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على سنتين •

المادة ٢١٠ :

الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة
يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمام وقبل
الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض
عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور •

المادة ٢١١ :

كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته تزويرا
فى أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر
أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات
أو اختتام مزورة أو بتغيير أسماء المحررات أو الاختتام أو الامضاءات
أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة
يعاقب بالاشغال المؤقتة أو السجن •

المادة ٢١٢ :

كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما
هو مبين فى المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن
مدة مدة أكثرها عشر سنين •

المادة ٢١٣ :

يعاقب أيضا بالاشغال المؤقتة أو بالسجن كل موظف فى مصلحة
عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أموالها فى

حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها •

المادة ٢١٤ :

من استعمل الاوراق المزورة المذكورة فى المواد الثلاث السابقة وهو يعلم بتزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر •

المادة ٢١٤ مكررا :

كل تزوير أو استعمال يقع فى محرر لاحدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للاوضاع المقررة قانونا أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين •

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا وقع التزوير أو الاستعمال فى محرر لاحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى اذا كان للدولة أو لاحدى الهيئات العامة نصيب فى مالها بأية صفة كانت •

المادة ٢١٥ :

كل شخص ارتكب تزويرا فى محررات احد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل •

المادة ٢١٦ :

كل من تسمى فى تذكرة سفر أو فى تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقى أو كفل أحدا فى استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين •

المادة ٢١٧ :

كل من وضع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة فى الاصل أو استعمل احدى الاوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس •

المادة ٢١٨ :

كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى •

المادة ٢١٩ :

كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يوميا قيد فى دفاتره الاشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى •

المادة ٢٢٠ :

كل موظف عمومى أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى فضلا عن عزله •

المادة ٢٢١ :

كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أن يخلص نفسه أو غيره من خدمة عمومية يعاقب بالحبس •

المادة ٢٢٢ :

كل طبيب أو جراح أو قابلة أعطى بطريق المجاملة شهادة أو بياناً مزوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى فإذا طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعداً أو عطية للقيام بشيء من ذلك أو وقع الفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة فى باب الرشوة • ويعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضاً •

المادة ٢٢٣ :

العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضاً اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم الى المحاكم •

المادة ٢٢٤ :

لا تسرى أحكام المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ على أموال التزوير المنصوص عليها فى المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة •

المادة ٢٢٥ :

تعتبر بصمة الاصبع كالامضاء فى تطبيق أحكام هذا الباب •

المستفاد من نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن العلامات المعاقبة على تقليدها هي الأشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي أصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها • وهي تنطبق على الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها •

والعبرة دائما بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف • وأن جريمة التقليد تتحقق متى كان من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات ذلك لأن التقليد لا يشترط أن يكون متقنا بحيث يخدع المدقق •

* ولا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة أن يكون التقليد متقنا بل يكفي أن يكون هناك مشابهة بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح في ذلك أن يكون التقليد ظاهرا مادام أنه من شأنه خدع الناس •

نقض ٨/٤/١٩٥٨ السنة ٩ ص ١٠٨ •

* أن مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات • ولا يلزم أن يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الأوراق التي يتعامل بها إذ يكفي أن تكون الحيازة لغيره ما دام هو يعلم أن هذه الأوراق مقلدة سواء كان علمه قبل أو أثناء العرض للتعامل •

ولا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها ما دامت الوقائع كما أثبتتها تقييد توافر هذا العلم لديه • ولما كان فيما أورده الحكم المطعون فيه من

حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الاوراق المالية للبيع بثمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للاوراق الصحيحة ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الاوراق وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها . فان النعى على الحكم بالقصور يكون غير سديد ويتعين رفضه .

نقض ١١/١١/١٩٦٣ . مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١٤٣ ص ٧٩٥ .

* ان تقليد الاختتام أو علامات المصالح أو الجهات الحكومية يتوافر كلما كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا بل يكفي وجود التشابه بين العلامتين المقلدة والصحيحة بما قد يسمح بالتعامل بها .

نقض ٧/٤/١٩٥٨ السنة ٩ ص ٣٥١ .

* يكفي للعقاب بالمادة ٢٠٦ ع أن يكون هناك تشابه بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولو كان التقليد ظاهرا ما دام من شأنه خدع الناس .

نقض ٨/٤/١٩٥٨ السنة ٩ ص ٤٠٢ .

* ان القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ ع هو قصد خاص مفترض وعلى المتهم نفيه .

نقض ٣/٢/١٩٥٩ السنة ١٠ ص ١٥٥ .

تقليد علامات البوستة والتلغراف :

هل يمكن تطبيق المادة ٢٠٦ على من يقلد علامات البوستة والتلغراف؟
للإجابة على هذا السؤال يتعين أن نستعرض نص المادة ٢٢٩ من قانون

العقوبات والتي تنص على أن «يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابقة من صنع أو حمل في الطريق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نماذج مهما كانت طريقة صنعها بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحتي البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد متشابهة يسهل قبولها بدلا من الاوراق المقلدة».

ويعتبر في حكم علامات وطوابع مصلحة البريد قسائم المجاوبة الدولية البريدية.

ويعاقب بنفس العقوبة من استعمل طوابع البريد المقلدة ولو كانت غير متداولة أو سبق استعمالها مع علمه بذلك ويسرى هذا الحكم على قسائم المجاوبة الدولية المقلدة».

على أن هذا النص هو الذي أثار الجدل الفقهي ذلك أن بعض الشراح يذهبون الى أن القانون نص في المادة ٢٢٩ على عقوبات من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نماذجات مهما كانت صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحتي البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد متشابهة تسهل قبولها بدلا من الاوراق المقلدة. وعلى ذلك يكون تقليد طوابع وعلامات مصلحتي البريد والتلغرافات وكذلك استعمال تلك الطوابع والعلامات بطريقة من الطرق المذكورة في المادة ٢٢٩ واقعين تحت نص المادة ٢٠٦.

بينما يرى البعض الآخر أن الصحيح هو أن المادة ٢٢٩ وان كانت خاصة بطوابع البريد والتلغرافات فهي لا تتعارض مع المادة ٢٠٦ عقوبات بل لكل من النصين مجال مستقل للتطبيق فكل من النصين يحمي

طوابع البريد من وجه • فالمادة ٢٢٩ أدخلت بالقانون لمعالجة حالة خاصة لم تكن تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ عقوبات والغرض منها منع تداول المطبوعات والنماذج التي تشبه في هيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحتى البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها في التداول بدلا من العلامات والطوابع الصحيحة حتى ولم يكن صنع هذه النماذج مقصودا به استعمالها استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو الافراد •

والجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا كالذى تتطلبه المادة ٢٠٦ على تقليد طوابع البريد •

* طوابع الدمغة وان كانت من علامات احدى المصالح الحكومية التى تعاقب على تقليدها المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات والمادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الا أن القصد الجنائى الذى يتطلبه نص المادة ٢٠٦ عقوبات يختلف عن القصد الجنائى الذى تتطلبه المادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فالقصد الجنائى فى المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتجريم الفعل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الافراد وهو مفترض من التقليد أو التزوير • أما القصد الجنائى فى المادة الاخرى الخاصة بعلامات الدمغة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون اذن الجهات المختصة ولو كان ذلك لاغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية مما لا يتوافر به القصد الجنائى المنصوص عليه فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات • والمادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هى من قانون البوليس المقصود بها توقي تداول هذه الدمغات فى ذاته دون أن يلبس هذا التداول نية الغش أو أى باعث آخر غير مشروع يدل على

ذلك المقارنة بين الالفاظ والعبارات المنصوص عليها فى المادتين فالشارع قد استعمل فى المادة ٢٠٦ عقوبات لفظ «قلد» و «زور» و «استعمل» بينما هو فى المادة الاخرى قد استعمل ألفاظا أخرى غيرها هى «صنع» أو «حمل» أو «وزع» أو «عرض للبيع» مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة طوابع التمغة ، كما يدل على ذلك أن المشرع أضاف المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومثيلتها المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات لمواجهة حاجة خاصة • عبر عنها فى بعض المذكرات التفسيرية لهذه القوانين لم تكن تدخل فى نطاق المادة ٢٠٦ عقوبات وهى تداول تلك الدمغات والطوابع حتى ولو لم يكن صنع نماذجها مقصودا به استعمالها استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو الافراد •

نقض ١٩٥٩/٢/٣ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٣٣ ص ١٥٥

تغيير الحقيقة :

من المعلوم أن جريمة التزوير لا تقوم الا اذا كان هناك تغيير فى الحقيقة ومن ثم فاذا كان ما أثبت فى المحرر انما يطابق للواقع فلا تزوير حتى ولو كان الفاعل يعتقد أنه يثبت غير الحقيقة •

* تحرير المدين على نفسه سندا بالدين الذى فى ذمته لدائنه لا يعدو أن يكون اقرارا فرديا من جانب محرره وهو خاضع فى كل الاحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن وفى هذه الرقابة الضمانة الكافية للمحافظة على حقوق الدائن فان قصر فى حق نفسه بأن أهمل فى مراقبة مدينه عند تحرير سند المديونية ، فلا يجوز له أن يتصدى القانون عليه بحجة انه ارتكب تزويرا فى سند الدين بتغيير الحقيقة فيه

اذ ليس فيما يقع من المدين من هذا الفعل شيء من معنى التزوير ، اذ أن تغيير الحقيقة فى الاقرارات الفردية لا يعد تزويرا الا فى أحوال خاصة كأن يكون المحرر رسميا • ويكون مركز المقر فيه كمركز الشاهد • لان الحقيقة المراد اثباتها فى ذلك المحرر الرسمى لا يمكن اثباتها فيه على وجهها الصحيح الا من طريق ذلك المقر • وفى مثل هذه الاحوال يفرض القانون على المقر التزام الصدق فيما يثبتته فى المحرر الرسمى • فاذا غير فى الحقيقة فى اقراره حق عليه العقاب باعتباره مزورا • ومثال ذلك ما يقع من الاقارير فى دفاتر قيد المواليد والوفيات وقسائم الزواج والطلاق •

أما المحررات العرفية المعدة لاثبات ما يقع من المعاملات بين الافراد فليس لما يثبت فيها من الاقارير الفردية من الاهمية ما يقتضى استعداد القانون على المقر الذى يغير الحقيقة فيها • اذ المفروض أنها خاضعة فى كل الاحوال لرقابة ذوى الشأن ، فاذا قصر صاحب الشأن فى ذلك فعليه وحده تقع وفية التقصير ، ولا يغير من وجه المسألة عجز الدائن عن مراقبة صحة ما سطره المدين اما لجهله القراءة والكتابة واما لجهله اللغة التى حرر بها السند فان عليه أن يستعين فى ذلك بغيره صونا للحقيقة •

نقض ٢٧/١١/١٩٣٢ • المحاماة س ١٣ رقم ١١٦ ص ٢٦٧ •

طرق التزوير :

طرق التزوير واردة فى القانون على سبيل الحصر ، فمن ثم فان تغيير الحقيقة لا يعتبر تزويرا الا اذا حصل باحدى تلك الطرق • ومن ثم فانه من المتعين على محكمة الموضوع أن تبين فى حكمها الكيفية أو

الطريقة التى وقع بها التزوير والا كان الحكم قاصر البيان متعينا
نقضه •

وقد أوضحت المادتين ٢١١، ٢١٣ عقوبات طرق التزوير فى المحررات
الرسمية وأحالت عليهما المادة ٢١٥ وهى الخاصة بالتزوير فى المحررات
العرفية • أما المواد ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢٢١ فقد جاء بها بعض طرق
التزوير •

على أن التزوير نوعان — تزوير مادي ، وتزوير معنوى • والاول
وهو ما تغير به الحقيقة بطريقة مادية تترك أثرا يدركه البصر • وأما
المعنوى فهو ما تغير به الحقيقة فى معنى المحرر لا فى مادته ولا يترك
أثرا ماديا يدل عليه على أن العقوبة فى الاثنين واحدة بيد أن اثبات
التزوير المعنوى أكثر صعوبة من التزوير المادى • من هنا يتعين أن
نستعرض طرق التزوير المادى والمعنوى •

طرق التزوير المادى :

- ١ — وضع امضاءات أو اختتام مزورة •
 - ٢ — تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات •
 - ٣ — وضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة •
- إضافة الى هذه الطرق فهناك التقليد وقد نصت عليه المادتان ٢٠٦ و
٢٠٨ عقوبات • والاصطناع وتنص عليه المادتان ٢١٧ ، ٢٢١ عقوبات
ومن ثم يتعين أن نستعرض الصور الخمسة •

أولا — وضع امضاءات أو اختتام مزورة :

يقع التزوير بتوقيع الجانى على محرر بامضاء ليست له ولا يشترط

إذا كانت الامضاء لشخص حقيقى أن يقلد المزور امضاء المزور عليه بل
يكفى وضع الاسم المزور عليه •

ولا يشترط القانون فى تزوير الامضاءات أن يكون ذلك عن طريق
تقليد الامضاءات الحقيقية فانه يكفى التوقيع باسم صاحب الامضاء
ولو كان فى رسمه مخالفا للامضاء الحقيقي •

* وان وضع امضاءات مزورة على الشكوى المقدمة فى حق شيخ
البلد الى جهة الاختصاص للايهام يعد تزويرا • ذلك لان التوقيع على
الورقة بامضاء مزور للايهام بأن مادون فيها صادر من صاحب التوقيع
هو بذاته تغيير للحقيقة فى الكتابة بطريق وضع امضاء مزور عليه وذلك
بغض النظر عن كون مادون بالورقة صحيحا أو غير صحيح •

نقض ١٩٤٣/٥/٣ • المجموعة الرسمية س ٤٣ رقم ٢٠٤ ص ٣٦١ •

* ان التوقيع على المحررات بامضاء مزور يعد تزويرا معاقبا عليه
ولو كان الامضاء لشخص لا وجود له فى الحقيقة والواقع • فمن اصطنع
عريضة لدعوى حجز ما للمدين لدى الغير ونسب صدورهما الى شخص
موهوم لا وجود له وقدمها بعد التوقيع عليها بامضاء مزور لذلك الشخص
الموهوم الى قلم المحضرين لاعلانها فأعلنها فانه يكون مزورا •

نقض ١٩٣٦/١٢/٢٨ • المحاماة س ١٧ رقم ٤١٢ ص ٨١٥ •

* ان قاعدة أن التزوير معاقب عليه سواء أكان أصحاب الامضاءات
أشخاصا معينين لهم وجود حقيقى أم هم أشخاص خياليون لا وجود
لهم • غير صحيحة على اطلاقها • ففى صورة ما اذا كانت الاوراق عرفية
وكانت سندات دين أو عقود التزام لا تصح القاعدة الا اذا كان نفس

الشخص الصادر منه السند أو العقد يمضيه باسم لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه اسم ما ، بل كان الاسم مذكورا في الامضاء فقط ، أو كان الاسم الحقيقي مذكورا في الصلب ، والوهمى هو المذكور في الامضاء ففي هذه الاحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة وأضرب من يتعامل معه إذا انتحل لنفسه اسما غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الامضاء ليفر من الدين أو الالتزام اضرارا بعميله •

وإذا أصطنع انسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة أى انسان آخر وأمضى هذه الورقة باسم خيالى لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالى مذكورا في صلب الورقة أم غير مذكور فيه فان مثل هذه الورقة قد خلقت معدومة ، لان كل تعهد أو التزام يقتضى حتما وبطبيعة الحال وجود تعاقد تكون الورقة دليلا عليه ووجود متعهد هو أحد طرفى العقد • فإذا كان العقد لاوجود له فى الواقع وكان المتعهد له شخصا لا وجود له فى الواقع فالورقة — هى الاداة الدالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم — هى ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها جريمة تعاقب عليها القانون ، كل ما فى الامر أن مثل هذه الورقة اذا ادعى صانعها أنها حقيقية وقدمها للغير موهما اياه بصحتها وابتز منه شيئا من ثروته أو حاول بهذا الايهام أن يبتز شيئا من ثروته كان هذا الابتزاز أو محاولة الابتزاز نصبا أو شروعا فى نصب وسيلته الايهام بواقعة مكذوبة • أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة •

نقض ٢٣/٥/١٩٣٢ • المحاماه س ١٢ رقم ٥٥ ص ١٤١ •

ثانيا — تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات :

تشمل هذه الطريقة كل تغيير مady يمكن احداثه فى المحرر بعد تمام

المحرر أما الذى يحصل أثناء تحرير المرر فهو من طرق التزوير المعنوى وقد يحصل التغيير اما بالمحو أو القطع أو التمزيق وما شاكل ذلك •

* ان أى اثبات أو اضافة الى أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها الى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان الا منه، يعد تغييرا للحقيقة فى محرر رسمى ويكفى لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الاضافة غير موقع عليها من الموظف المختص اذ لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها ممن قصد المتهم نسبتها اليه بل يكفى أن تكون موهمة بذلك •

نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٠٢ ص ٢٧٣ •

* ويعتبر تزويرا فى ورقة رسمية تغيير بعض أرقام الرسوم الموجودة بها من الصورة الشمسية لعقد بيع يجعلها مخالفة للأرقام الأصلية الموجودة على الأصل المأخوذة عنه هذه الصورة الشمسية اذ لا شك أن هذا التأثير صادر من موظف عمومى مختص •

نقض ١٩٣٥/٦/١٠ • المحاماة س ١٦ رقم ٦٤ ص ١٤٢ •

* وان اعدام جزء من المحررات بقصد تغيير الحقيقة يعتبر تزويرا لان كلمة «تغيير» الواردة فى باب التزوير فى المادتين ١٧٩ ، ١٨١ [٢١١] و ٢١٣ من القانون الحالى] تشمل المحو وهذا المحو يكون باعدام جزء من المحررات أو يكون بأية طريقة كانت •

نقض ١٩٢٦/١٢/٦ • المحاماة س ٧ رقم ٤٦١ ص ٧٨٨ •

* مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التى نص عليها القانون فى

الاوراق الرسمية يتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الاوراق من الثقة .

نقض ١٩٥٨/٦/١٦ طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق مجموعة الاحكام
س ٩ ع ٢ ص ٦٦٢ رقم ١٦٨ .

ثالثا - وضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة :

والمقصود بذلك انتحال شخصية الغير وهذه الطريقة من طرق التزوير قد يصاحبها تزوير مادي بوضع امضاءات أو أختام مزورة أو تزوير معنوي بانتحال شخصية الغير . على أن عبارة أو صور أشخاص آخرين مزورة معدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ السابق الإشارة اليه وقبل ذلك لم تكن وضع الصور تشكل جريمة .

رابعا - التقليد :

لم تذكر هذه الطريقة في المادة ٢١١ على أن القانون لم يشترط أن يكون التقليد بشكل خاص أو بالغاً حد الاتقان بحيث يصعب على الشخص الفني تمييزه عن الختم الحقيقي بل يكفي أن يكون التقليد بحيث أنه يكفل رواج الشيء المقلد في المعاملة والتداول بين الناس وانخداع الجمهور به كاف لتكوين ركن الجريمة دون اقتضاء أي شيء آخر .

* ومن المقرر أن التزوير في المحبرات اذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعا على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة . فاذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع باضافة عبارة اليه وأن المتهم لم يراع في هذه الاضافة اتقان التزوير حتى يمكن أن يجوز على من أراد خداعهم

به لاسيما — وهم المختصون بمراجعة أمثال هذا العقد فيه فكانت النتيجة أن انكشفت حيلته وظهر تزويره بمجرد اطلاع كاتب المساحة على العقد فمثل هذا التزوير المفضوح ليس بالتزوير الذى يمكن أن يترتب عليه ضرر .

نقض ١٣/١١/١٩٣٣ • المجموعة الرسمية س ٣٥ رقم ٣١ ص ٦٩ •

* ولكن ظهور التزوير لم تصادف اطلاعهم على المحرر المزور ممن كانت لديهم معلومات خاصة سهلت لهم ادراك الحقيقة • لاينفى صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس •

نقض ٢٤/١١/١٩٤٧ • المجموعة الرسمية س ٤٩ رقم ٤٢ ص ٧٥ •

خامسا — الاصطناع :

اصطناع الورقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بصرف النظر عن الوقت الذى تم فيه هذا الاصطناع •

* اذا كتب شخص ورقة تفيد مديونية آخر له بمبلغ من النقود ، ثم دسها عليه فى أوراق أخرى فوقع عليها بامضاءه ضمن هذه الاوراق دون أن يعرف ما احتوته هذه الورقة أى بالمباغثة فهذا تزوير جنائى باصطناع المسند لان المباغثة واقعة على طبيعة الورقة •

نقض ١٥/١/١٩٤٠ • المحاماة س ٢٠ رقم ٤٥٥ ص ١٠٧٢ •

التزوير المعنوى :

قلنا عنه فيما سبق أنه لا يدركه الحس ، وقد أوضحت المادة ٢١٣ عقوبات طرق هذا التزوير عندما قالت «سواء كان ذلك بتغيير اقرار

أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو بجعله واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها» •

ويقع التزوير المعنوى فى المحررات العرفية والرسمية بيد أنه اذا وقع فى محرر رسمى فان فاعل التزوير يكون هو الموظف العمومى المختص أصلا بتحرير المحرر أو باعطائه الصفة الرسمية •

أولا - تغيير اقرار أولى الشأن :

يقع التزوير بهذه الكيفية بتغيير كاتب المحرر أثناء تحريره للبيانات التى طلب منه صاحب الشأن اثباتها •

* اذا وكل الدائن الى المدين تحرير ايصال بمبلغ قبضه الدائن من المدين أى أن ما كان مطلوبا من المدين فى هذه الحالة هو أن يحرر على لسان الدائن اقرارا بقيمة ما قبضه منه المدين — فغير المدين فى هذا الاقرار بأن وصف مثلا بالجنيحات المبلغ الذى دفعه الدائن بالقروش ووقع الدائن الاقرار والايصال بغير أن يلحظ ما فيه من مخالفة للحقيقة فيعتبر هذا تزويرا بتغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها •

نقض ٢٦/١٢/١٩٣٢ • المحاماة س ١٣ رقم ٥٢٨ ص ١٠٦٤ •

ويراجع أيضا فى هذا المعنى :

نقض ٨/١٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج٥ رقم ٣١٦ ص ٥٩٣

نقض ١٦/١٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج٧ رقم ٢١٦ ص ٢٥٨

ثانيا - جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة :

هذه الطريقة أكثر الطرق شيوعا اذ يدخل فيها كل اثبات لواقعة فى محرر على غير حقيقتها •

✽ ان الحجز هو عبارة عن رفع يد واضع اليد عن الاشياء المحجوز عليها ومنعه من التصرف فيها ووضعها تحت يد الحارس الى أن يجرى فيها حكم القانون بالبيع أو باسقاط الحجز ، وذلك يقتضى حتما تعيين الاشياء المحجوزة واتخاذ الاجراءات القانونية التى تؤدى الى رفع يد حائزها عنها ونقل حيازتها الى الحارس المعين واعلام ذوى الشأن بذلك، مما لا يمكن اتمامه على الوجه المطلوب الا بمشاهدة المنوط به توقيع الحجز ومواجهة من يقضى القانون اعلانه أو من ينوب عنه . فلا يصح فى القانون أن يقع حجز دون مشاهدة ، ولا يصح قانونا الاعلان برسول دون مخاطبة المراد اعلانه أو من يصح قانونا تسليمه الاعلان نيابة عنه . ومتى كان الامر كذلك وكانت أوراق الحجز تضمنت على خلاف الحقيقة انتقال الصراف المتهم بالتزوير الى محل الحجرة واعلان آن قال باعلانهم فان ما جاء فى طعنه من أن هذه الواقعة لا عقاب عليها اذ أنه ليس فى نصوص الامر العالى الخاص بالحجز الادارى ما يلزم الصراف حتما بالانتقال الى الارض المراد الحجز على ثمارها لا يكون له محل .

نقض ١٤/٣/١٩٤٩ . المجموعة الرسمية س٥٠ رقم ١٣٣ ص ٢٢٥ .

✽ وابداء الرأى الفنى لا يعتبر تزويرا اذا تبين خطأ هذا الرأى أو فساده لان المفروض أن هذا الرأى يبنى على قواعد علمية وأصول فنية يتفاوت الاشخاص فى حذقها والالمام بها وتلك القواعد والاصول فى تقدم وتطور تبعا للتقدم العلمى والرقى الفنى .

ولكن اذا تغيرت الحقيقة فى الوقائع المادية التى لا تحتاج الى خبرة الفنى أو علم العالم كوجود تصدع ظاهر فى بناء فيثبت المهندس أنه سليم لا أثر للتصدع فيه أو اصابة دائمية واضحة للمعين فيقرر الطبيب أنه لم يجد اصابات بالمصاب ، أو أرض خصبة منزرعة يثبت الخبير أنها

بور لا تنبت • فهذا وأمثاله تغيير للحقيقة فى حقائق مادية يحيطه الغش،
ومن شأنه الاضرار بأصحاب المصالح والحقوق فهو تزوير معاقب عليه
(محمود ابراهيم اسماعيل ص ٢٧٢ و ٢٧٣) •

انتحال شخصية الغير :

انتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المعنوى الذى
يحصل بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة • ومن قبيل ذلك أن
يتقدم شخص للشهادة أمام المحكمة ويتسمى باسم شخص آخر ويدلى
بشهادته فى محضر الجلسة بالاسم المنتحل •

✽ متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهى صورة من
صور التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة
صحيحة ، وكان المتهم قد غير الحقيقة فى المحرر بطريق الغش تغييرا
من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت
الحقيقة من أجله فان جناية التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هى
معرفة به فى القانون •

نقض ١٩٥٦/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٠٧ ص ٦٣٧

✽ وانه وان كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لان يحتج به
ضد صاحب الاسم المنتحل فيه الا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه فى هذا
المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو
لم يوقع الا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه • لحق أو
يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه فاذا كان الجانى لم
يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمى
باسم شخص وهمى أمتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن
يلحق ضررا بالغير مادام لا وجود لهذا الغير فى اعتقاده فى ذلك بأنه

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع •

نقض ٩٦٢/٥/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١٢٥ ص ٤٨٩
التزوير بالترك :

يتحقق عندما يعمد الجاني الى الامتناع عن اثبات ما كان يجب عليه اثباته في محرر كالمحصل الذي يغفل قيد بعض ما يحصله من النقود بقصد اختلاسها •

* ان الرأي القائل بأن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لان الترك لا يعد تغييرا للحقيقة اذ التغيير يقتضى عملا ايجابيا من جانب مرتكبه والذي يترك شيئا كان يجب اثباته لا يأتي عملا ايجابيا — هذا الرأي على اطلاقه غير مسديد اذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه بل ينظر الى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه فاذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييرا للحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه •

نقض ١٩٣٥/٢/٤ • المحاماة س ١٥ قسم أول رقم ١٥٨ ص ٢٠٤ •

الضرر :

قد يكون ماديا أو ادبيا ، كما يكون خاصا أو عاما •
وليس من الضروري لتوفر ركن الضرر أن يقع مباشرة على من اسندت اليه الورقة المزورة ، بل يكفي لذلك وقوع الضرر على أى شخص آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه •

على أن البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير انما

يرجع فيه الى الوقت الذى وقع فيه التزوير بغير التفات الى ما قد يطرأ فيما بعد مما يترتب عليه أن التزوير معاقب عليه ولو وافق صاحب الامضاء بعد تزوير امضائه على ما جاء بالورقة.

* ومن المقرر أن التزوير فى المحررات لا يكون مستحق العقاب الا اذا وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية . فاذا وقع فى جزء غير جوهرى فلا عقاب عليه لانعدام الضرر فى هذه الحالة .

نقض ١٣/١١/١٩٣٣ . المحاماة س ١٤ قسم أول رقم ٥٢ ص ٨٧ .

* واذا كان التغيير الحاصل فى ورقة عرفية مدعى بتزويرها من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغيير لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للعقاب اذ لا يمكن أن يترتب عليه ضرر ما .

نقض ٢٧/٢/١٩٣٣ المحاماة س ١٣ رقم ٦٠٣ ص ١١٨٨ .

* لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

نقض ٢٧/٦/١٩٦٠ ، طعن ٤٨٧ سنة ٣٠ مجموعة الاحكام س ١١ ع ٢ ص ٦٠٢ .

* وان جريمة التزوير تتحقق اذا ما زور الدائن سنداً لاثبات دين له فى ذمة مدينه لان التزوير فى هذه الحالة انما هو خلق دليل لا وجود له لاثبات الدين وهذا من شأنه الحاق الضرر بالمدين بتسهيله للدائن الوصول الى حقه وبجعل هذا الحق أقل عرضة للمنازعة .

نقض ٢٤/١١/١٩٤١ المجموعة الرسمية س ٤٣ رقم ٢٦ ص ٤٥ .

التزوير فى المحررات الباطلة أو القابلة للبطلان :

لقد قضت محكمة النقض بأن تغيير الحقيقة فى المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التى يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش فى محرر من المحررات بأحدى الطرق التى نص عليها القانون وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يحدث ضرراً للغير ومن ثم فإن تزوير الإيصال موضوع الدعوى وإن نسب صدوره إلى قاصر يكون معاقب عليه لاحتمال الضرر .

نقض ١٩٦٢/٢/٥ مجموعة النقض س ١٣ رقم ٢٣ ص ١٠٧ •

القصد الجنائى :

القصد الجنائى فى التزوير ينحصر فى أمرين — الاول — وهو عام فى سائر الجرائم ، علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التى تتكون منها طبقاً للقانون أى إدراكه أنه يغير الحقيقة فى محرر بأحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وأن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر • والثانى وهو خاص بجريمة التزوير ، اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غير من أجله •

* يشترط فى التزوير أن يثبت علم المتهم بأنه يغير الحقيقة فإذا كان ما قالته المحكمة فى هذا الصدد لا يفيد ثبوت هذا العلم على وجه اليقين كان الحكم معيباً بما يستوجب نقضه •

نقض ١٩٤٩/٢/٢١ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٩ ق مجموعة القواعد

ج ١ ص ٣٤٥ رقم ٧٥ •

* ان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه وليس أمرا لازما للحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

نقض ١٩٥٤/٢/٨ طعن ٢٤٠٤ سنة ٢٢ ق مجموعة القواعد ج ١ ص ٦٤٣ رقم ٨٠ .

* القصد الجنائي في جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ولا عبرة بعد ذلك بالبواعت الأخرى . فإذا كان الحكم قد استخلص عدم توافر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر عرفى من أنه لم يقصد الإضرار بصاحب الاسم الذى انتحله وبنى على ذلك براءة المتهم فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون .

نقض ١٩٥٠/٢/٧ . مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٠٣ ص ٣١٢

* ويلزم في التزوير توفر علم المتهم بمخالفة الحقيقة ولما كانت الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون والفروض فلا يصح القول بأن المتهم كان من واجبه أن يعرف الحقيقة وأنه كان في وسعه أن يعلمها فيعتبر بذلك عالماً بها وإن كان لم يعلمها بالفعل، بل يجب أن تكون هذه الحقائق قائمة على يقين فعلى .

نقض ١٩٤٩/٢/٢٨ . المحاماة س ٣٠ رقم ٥٠ ص ٤٥ .

* إذا أدانت المحكمة شخصاً في تزوير ما تدون بوثيقة زواج خاصة بخلو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية فلا بد لها من أن تبين في حكمها بياناً صريحاً وجه اقتناعها بتوفر القصد الجنائي في

فعلته هذه • ذلك بأن الحمل أمر متعلق بذات الزوجية ومن الجائز أن يجهله الزوج وقت تحرير الوثيقة • فعدم اشتغال الحكم على الدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم •

نقض ١٩٣٤/٦/٤ • المحاماة س ١٥ قسم أول رقم ٤٧ ص ٩٩ •

* ومتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح — وهو عمل مشروع في ذاته قرر بسلامة نية أمام المأذون وهو يثبت لهما عدم وجود مانع من موالفة كانا في الواقع يجهلان وجوده — وكانت المحكمة بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها قد اطمأنت الى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود هذا المانع وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات وإنما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قاذون الاحوال الشخصية — وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا في المسائل الجنائية اعتباره في جملته جهلا بالواقع وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي أحاطت بهذا العذر دليلا على جنحة ما أعتقده المتهمان من أنهما كانا يباشران عملا مشروعاً للأسباب المعقولة التي تبرر لديها هذا الاعتقاد مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير فإن الحكم إذا قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً •

نقض ١٩٥٩/١١/٢ • مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٨٠

ص ٨٤٤ •

الباب السادس

استعمال القسوة

النصوص القانونية :

المادة ١٢٩ :

كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية
استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم
أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة
لا تزيد على مائتي جنيه .

يبين من مطالعة نص المادة ١٢٩ أن لجريمة استعمال القسوة أركان
ثلاثة :

١ — الركن الاول — وهو الركن المادي ويتمثل في فعل من أفعال
القسوة .

٢ — الركن الثاني — حصول فعل القسوة من موظف أو مستخدم
عمومي أو مكلف بخدمة عمومية .

٣ — الركن الثالث — القصد الجنائي .
ونستعرض كل ركن من أركان هذه الجريمة على حدة :

الفصل الأول

الركن السادس

يقصد به كل فعل من أفعال العنف يقع على شخص المجنى عليه فيخدش شرفه أو يؤلم جسمه مهما كان الألم خفيفا • ومن ثم يدخل في حكم القسوة البصق في وجه شخص أو القاء شيء عليه يضايقه أو يوسخه أو انتزاع شيء من يده بشدة أو تكميمه أو دفعه أو جذبه من ملابسه أو شعره •

ولا يدخل في حكم المادة ١٢٩ الاقوال والاشارات والتطاول على الناس بقذف أو سب أو شتم مهما كان ذلك مخلا بالشرف وانما تنطبق في هذه الاحوال النصوص العادية الواردة في شأن جريمة القذف والسب •

ولا تدخل حالات القبض والحبس والحجز دون أمر أحد الحكام ولو اقترن ذلك بتعذيب بدني في عداد تلك الجريمة وانما تطبق المادتان ٢٨٠، ٢٨٢ عقوبات •

ويبين أن جريمة استعمال القسوة تسرى في حالة استعمال الموظف القسوة مع غيره من الموظفين اذ أن المادة ١٢٩ عقوبات لم تخصص للاعتداء الواقع على الافراد بل جاءت بصفة عامة تؤثم استعمال القسوة مع الناس والناس يدخل بينهم الموظفين •

* ولا يشترط لاعتبار الاعتداء جريمة استعمال قسوة أن يقع أثناء وبسبب تأدية الوظيفة ، ذلك لان نص المادة ١٢٩ لم يشترط سوى أن يقع الفعل اعتمادا على سلطة الوظيفة وليس بسبب وأثناء تأدية الوظيفة .

نقض ١٩٤٤/٣/٢ المحامة • س ٢٦ رقم ٢١٧ ص ٥٧٨ •

* وان ركن استعمال القسوة يتحقق بكل فعل مادي من شأنه أن يحدث ألما ببدن المجنى عليه مهما يكن الألم خفيفا ولو لم يترتب على الفعل حدوث اصابات ظاهرة فيشمل اذن الضرب كما يشمل الايذاء الخفيف .

نقض ١٩٥٢/٤/١٤ س ٣ رقم ٣١١ ص ٨٣٠ •

* جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن الا بوسائل العنف الذى لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس فى الباب السادس من الكتاب الثانى الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية أما المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق فى الباب الخامس من الكتاب الخاص بالجنايات والجنح التى تحصل لاحاد الناس وفى هذه المفارقة بين العناوين التى اندرجت تحتها هذه المواد ما تترسم به فكرة المشرع المصرى من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التى تقع اطلاقا من موظف أو غير موظف •

نقض ١٩٦٤/١٢/٨ طعن ١٢٨٦ س ٣٤ ق السنة ١٥ ص ٨٠٥ •

الفصل الثاني

حصول فعل القسوة

من موظف عام أو مستخدم عمومي أو مكلف بخدمة عمومية

والركن الثاني من هذه الجريمة هو حصول فعل القسوة من موظف عام أو مستخدم أو مكلف بخدمة عمومية وذلك اعتمادا على أعمال وظيفية ومن ثم تشمل المادة ١٢٩ جميع الموظفين على اختلاف درجاتهم حتى صغار المستخدمين والمكلفين بخدمة عمومية • ويجب ألا يغرب عن البال أن حصول فعل القسوة لا يقع تحت طائلة المادة ١٢٩ عقوبات إلا إذا استعمل القسوة اعتمادا على وظيفته وبغير ذلك يعتبر الموظف كأبي فرد من الافراد • ولا يشترط في ذلك أن يكون الموظف قائما بوظيفته أو موجودا بمقر عمله أثناء هذا التعدي أي أنه لا تلازم بين وقوع التعدي وبين قيام الموظف بوظيفته أثناء هذا التعدي اذ يمكن أن يستعمل الموظف القسوة مع أحد الافراد وهو في الطريق العام اذا كان معتمدا في ذلك على وظيفته •

* اذا كانت جريمة استعمال القسوة قد وقعت أثناء ويسبب تأدية الموظف لوظيفته فانه عملا بالمادة ٦٣/٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة لا ترفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة •• ويكفي أن يؤشر بكلمة نوافق أو نأذن أو ترفع الدعوى •• ولكن لا تشريب على وكيل النيابة الجزئية أن يحدد الجلسة ، واذا رفعت الدعوى من وكيل النيابة الجزئية أي من غير من

سلف ذكرهم فانه يتعين القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة أو بغير الطريق القانونى وكذلك الدعوى المدنية لانها تابعة للدعوى الجنائية .

نقض ٢٣/١٠/١٩٦٢ س ١٣ ص ٦٦٤ ، ونقض ١٩/٤/١٩٦٥ السنة ١٦ ص ٣٦٨ ، ونقض ١٥/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٣١٦ .

* يلاحظ أن القيد الوارد بالمادة ٦٣ اجراءات جنائية على أعضاء النيابة دون رئيس النيابة والمحامى العام والنائب العام قصد به كما قصد بالقيد الوارد بالمادة ٢٣٢ اجراءات حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الافراد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم وأوجب المشرع عرض الدعوى على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الامر وبحثه بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى . فاذا أذنت تلك الجهة فلا تثريب على وكيل النيابة الجزئية من تقديم القضية للجلسة .

نقض ٢١/٣/١٩٦٠ السنة ٢١ ص ٢٧٣ .

* ان جريمة استعمال القسوة المشار اليها فى المادة ١٢٩ عقوبات تتم كلما استعمل الموظف أو المستخدم العمومى القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث يخل بشرفهم أو يحدث آلاما بأبدانهم ولا يشترط فى ذلك أن يكون المتهم وقت ارتكابه الاعتداء قائما بأداء وظيفته . أو أن يكون الاعتداء على درجة معينة من الجسامة ، فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وهو من رجال البوليس اعتدى على المجنى عليهم بالضرب اعتمادا على وظيفته فأحدث بهم جروحا فليس مما يستوجب نقضه أنه لم يذكر فيه ما اذا كان المتهم وقت استعمال القسوة كان

يؤدي وظيفته أو لم يرد اسم المجنى عليه أو بيان ما وقع من العدوان
بالتفصيل •

نقض جلسة ٢١/٣/١٩٤٤ طعن رقم ٣٤ سنة ١٤ ق •

الفصل الثالث

القصد الجنائي

جريمة استعمال القسوة جريمة عمدية يلزم لقيامها أن يتوفر القصد الجنائي والمقصود بالقصد الجنائي هو أن تتصرف ارادة الموظف الى أتيان فعل القسوة عن حرية واختيار وأن يعلم أن هذا الفعل معاقب عليه • القاعدة أنه لا طاعة لرئيس في معصية القانون • ومن ثم اذا علك عدم احتياط أو تبصر لا تدرج أو تدخل تحت نص المادة ١٢٩ عقوبات •

ولكن ما الحكم اذا حدثت القسوة تنفيذًا لامر صادر من الرئيس الى الرؤوس ومن ثم فانه يتعين عليه طاعته • أو يعتقد أنها واجبة عليه • القاعدة أنه لا طاعة لرئيس في معصية القانون • ومن ثم اذا علك الموظف نشاطه الاجرامى بهذا الدفاع فلا يلتفت اليه ولا على المحكمة ان هي لم ترد عليه •

البَابُ السَّابِعُ

تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف

النصوص القانونية :

المادة ١٢٦ عقوبات :

كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر .

واذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل العمد .

يبين من صراحة النص أن المشرع قد أثم أو حرم تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف . والحكمة التي ابتغاها الشارع من هذا هي :

١ — غلق الباب على كل موظف تسول له نفسه تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف .

٢ — حماية للمتهمين وتحقيقا للعدالة سيما وأن المتهم قد يضطر الى الاعتراف كذبا حتى يتخلص من العذاب .

وأركان هذه الجريمة هي :

- ١ — تعذيب •
- ٢ — وقوع التعذيب من موظف، أو مستخدم عمومي •
- ٣ — أن يقع التعذيب على متهم •
- ٤ — أن يكون الغرض منه حمل المتهم على الاعتراف •
- ٥ — القصد الجنائي •

الفصل الأول

الركن المادى

ونعنى به التعذيب الذى يصل حد الايذاء القاسى العنيف والذى يفت من عزيمة المعذب ويحملة على الاعتراف للخلاص من التعذيب •
ومن ثم لا يعتبر الضرب أو احداث الجروح البسيطة تعذيبا وانما تعتبر جنحة استعمال قسوة •

* ان ايثاق يدى المجنى عليه وقيد رجليه بالحبال واصابته من ذلك بسحجات وورم ، ذلك يصح اعتباره تعذيبا بدنيا •

نقض ٢٢/١١/١٩٤٨ طعن رقم ١١٧٨ سنة ١٨ ق

* اذا كانت الواقعة تتحصل فى أن حكمدار وملاحظ بوليس اجترأ على تعذيب متهمين بطريقة ضرب بعضهم بالسياط على أقدامهم وأجسامهم ولطم آخر على صدغه وقفاه لطمات شديدة يحمّلهم على الاعتراف بجريمة نسبت اليهم فان المادة ١٠ عقوبات (١٢٦ الحالية) تكون منطبقة على هذه الواقعة •

محكمة جنايات اسكندرية فى ١٩١٧/٧/٥ •

الفصل الثاني

وقوع التعذيب من موظف أو مستخدم عمومي

المقصود بالموظف العمومي هنا • هو كل شخص كلف من الهيئة الحاكمة بتأدية خدمة عمومية ولا يشترط أن يكون للموظف مرتب شهري يأخذه مكافأة على خدمته بل أن الشخص يعتبر موظفا عموميا متى انتدب لتأدية خدمة عمومية سواء أكان هذا في نظير مرتب شهري أو سنوي أو بغير مرتب •

* يعد من الموظفين العموميين مشايخ الخفراء غان حصل من أحدهم تعذيب لحمل متهم على الاعتراف عوقب بالمادة ١١٠ عقوبات وليس ركنا من أركان هذه الجريمة أن يكون التعذيب من موظف له سلطة التحقيق •

نقض ١٩٠٥/٥/٢٧ ، مجموعة صديق ، ص ٦٦ •

* العمد ومشايخ البلاد والخفراء من الموظفين العموميين فاذا حصل من أحدهم تعذيب للحصول على اعتراف يعاقب بالمادة ١١٠ عقوبات •

نقض في ١٨/١٢/١٨٩٧ مجموعة صديق ص ٦٥ •

على أنه من المستقر عليه أنه يستوي أن يكون الموظف أو المستخدم قد عذب المتهم بنفسه أو أصدر أمره بالتعذيب •

الفصل الثالث

أن يقع التعذيب على متهم

القانون لم يعرف المتهم فى أى نص من نصوصه فيعتبر متهما كـ، من وجهت اليه تهمة من أية جهة كانت ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى المدنى وبغير تدخل النيابة • واذن فلا مانع قانونًا من أن يعتبر الشخص متهما أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التى يجرونها طبقا لصحيح القانون مادامت قد حاطت حوله شبهة أن له ضلعا فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها • ولا مانع من وقوع أحد أولئك الرجال تحت طائلة المادة ١٢٦ إذا حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف أيا كان الباعث له على ذلك •

الفصل الرابع

الغرض من التعذيب

حمل المتهم على الاعتراف

ان عبارة أمر بتعذيب المتهم الواردة بالمادة ١٢٦ عقوبات تشير الى استعمال القسوة أو التعذيب المقصود فيه حمل المتهم على الاعتراف مكرها أو محاولة الحصول على ذلك الاعتراف لا الحصول فعلا على الاعتراف بواسطة القوة أو التعذيب ولو كان الامر بخلاف ذلك لاصبحت المادة ١٢٦ غير قابلة للتطبيق وخصوصا فى حالة موت المجرى عليه بسبب التعذيب اذا حدثت وفاته قبل اعترافه مع أن المادة ١٢٦ تقضى بتشديد العقوبة فى حالة موت المجرى عليه وذلك بدون أدنى تمييز بين حالة وفاته قبل الاعتراف أو بعده . ويتضح من ذلك أن المسادة ١٢٦ يجب تطبيقها بسبب وجود النص الجنائي الخاص عند الفاعل وبسبب الغرض الذى كان يرمى الى الحصول عليه بصرف النظر عما اذا كان توصل الى غرضه هذا وهو حصوله على اعتراف تام من المجرى عليه أو على اعتراف جزئى أو أن المجرى عليه رفض الاعتراف فان ذلك لا يغير شىء من صفة الفعل المعاقب عليه متى كان الغرض الذى يقصده الفاعل من القوة التى استعملها هو اكراه المجرى عليه على ابداء أقوال لا تصدر منه لو كان حرا فيما يقول ويجوز أن يؤخذ بها أو يؤخذ بنوع ما حجة عليه .

الفصل الخامس

القصد الجنائي

جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف جريمة عمدية يلزم أن يتوافر فيها القصد الجنائي •

ويتوافر هذا القصد متى كان الجاني عالماً بأن الشخص الذي يعذبه أو أمر بتعذيبه متهم بارتكاب جريمة وكان يهدف من تعذيبه حمله على الاعتراف بهذه الجريمة •

وتقدير الاعترافات وحصول تعذيب للمتهمين للحصول منهم على اعترافات هو من اختصاص قاضي الموضوع وهو صاحب التقدير فيها ويجب أن يدفع أمامه بهذا إلا أمام محكمة النقض •

✽ ان تقدير عدم صحة ما يدعيه متهم من أن اعترافه نتيجة التعذيب والاكراه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تستقل به بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة عقلاً •

نقض ١٢/٤/١٩٥٥ رقم ٨٣ س ٢٥ ق •

✽ اعتراف المتهم وبحث كيفية صدوره والبواعث عليه وتقدير وقائعه هو أمر موضوعي فلا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

نقض في ٢٩/٦/١٩٥٩ • طعن ٨٨٣ س ٢٩ ق •

* تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم موكول الى محـكمة
الموضوع فمتى اطمأنت اليه وكان فصا في اعتراف المتهم الجريمة ولم
يكن وليدا اكرأه فلا معقب عليها في ذلك °

نقض ١٩٦٠/٥/١٠ طعن ١٩٥٤ س ٢٩ ق °

الباب الثامن

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق

النصوص القانونية :

المادة ٢٨٠ :

كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد
الحكام المختصين بذلك وفى غير الاحوال التى تصرح فيها القوانين
واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز
مائتى جنيه مصرى •

المادة ٢٨٢ :

إذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيابدون
وجه حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا
مزورا مدعيا صدور ه من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ، ويحسبكم فى
جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون
وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية •

يبين من النصين أن هناك القبض الذى يشكل جريمة الجنحة والآخر
يشكل جناية • ويشترك الاثنان فى معنى القبض بيد أن الأخير يضيف
الى الاول نوع معين من الظروف المشددة •

والقبض هو حرمان الشخص من حرية التجول دون تعليق على حكم

فترة زمنية بخلاف الحبس أو الحجز فهو محدود بيد أن يشترك كل من الحبس والحجز مع القبض في معنى هو الحرمان من الحرية طالت أو قصرت .

* ان المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح . أما المادة ٢٨٠ فتتص في الفقرة الاولى على أنه اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تريا بدون وجه حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدور من طرف الحكومة فانه يعاقب بالسجن كما تنص الفقرة الثانية على أنه يحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية . ولما كان القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول . وكان حبس الشخص أو حجزه معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه الافعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتا طالا أو قصر فانه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص في التحرك سواء عد ذلك قبضا أو حبسا أو حجزا — معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فتوقع عقوبة الجنحة في الحالة المبينة في المادة الاولى وعقوبة الجناية في الاحوال المبينة في المادة الثانية بفقرتيها . والقول بغير ذلك يتجافى مع المنطق فانه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة تغليظ العقوبة في حالة القبض مع أنه أخف من الحجز والحبس .

جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ١٠٠٩ س ١٤ ق .

* القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته
وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الامر على قضاء فترة زمنية
معينة •

نقض ١٩٥٩/٤/٢٧ طعن ٢١٢ س ١٩ ق السنة ١٠ ص ٤٨٢ •

* اثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استنادا
الى أنه لم يصدر عن هوى فى نفسه وانما كان يعتقد مشروعيته وأن
اجراؤه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن
الامن فيها وأنه اضطر الى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى وتعليه اعتقاد
المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة وانتهأؤه الى تبرئته من نهم
القبض يكون صحيحا •

نقض ١٩٧٢/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ ص ٧٢٤ •

الباب التاسع

انتهاك حرمة المنازل

النصوص القانونية :

المادة ١٢٨ :

إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة فى القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى •

المنزل هو مستودع سر الشخص ، وهو المكان الذى يطمئن فيه على شخصه وماله • من هنا عنت الدساتير بالنص على حرمة المنازل • ويلحق بالمنزل من هذه الوجهة أيضا المحال التى يخصصها الاشخاص لأغراض معينة مثل عيادات الأطباء ومكاتب المحامين •

ولا يجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون الا فى الأحوال المبينة فى القانون أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك •

ومن قبيل الحالات التى يجيز القانون دخول المساكن فيها هى : دخول المنازل بقصد التفتيش ، أو لتنفيذ أمر ضبط •

وأركان جريمة انتهاك حرمة المنازل هى :

١ - صفة الجانى •

٢ - الدخول •

٣ - المنزل •

٤ - رغم ارادة صاحبه •

٥ - وبغير مسوغ شرعى •

٦ - القصد الجنائى •

الركن الاول - صفة الجانى :

فيشترط أن يكون الجانى موظفا أو مستخدما عاما مكلفا بخدمة عامة وأن يكون قد أساء استعمال سلطة وظيفية وتفريعا على ذلك اذا دخل الموظف منزل شخص فى أعمال وظيفته فلا يعامل الا كفرد عادى •

الركن الثانى - فعل الدخول :

ويشترط أن يكون الموظف قد دخل المنزل ومن الملاحظ أن المشرع قد عاقب على الدخول فى المنزل ولم يعاقب على البقاء فيه ومن ثم اذا دخل الموظف منزلا دون معارضة صاحبه فلا عقاب اذا بقى فيه رغم معارضته

الركن الثالث - المنزل :

وهو المحل الذى يستعمله الشخص كمسكن له سواء أكان بصفة دائمة أو مؤقتة ولا يشترط أن يكون مالكا له ولكن يكفى أن يكون له حق الإقامة بأى صفة •

الركن الرابع - رغم ارادة صاحبه :

أى أن يكون المجنى عليه قد اعترض الموظف ولم يعبأ الاخير باعتراضه ويكفى الاعتراض دون المقاومة المادية •

الركن الخامس — بغير مسوغ شرعى :

فدخول المنازل بمسوغ شرعى كما سبق أن أسلفنا لا عقاب عليه .

الركن السادس — القصد الجنائى :

وهذه الجريمة من الجرائم العمدية التى يلزم أن يتوافر فيها القصد الجنائى .

* اذا دخل ضابط منزلا بغير اذن واستعمل القوة ثم ادعى أنه دخل بحسن نية وأنه دخل لضبط متهم بجريمة ومثلبسا بها واتضح أنه لا يوجد هناك جريمة فيعتبر انه ارتكب الجريمة المنصوص عليها بمادة ١١٢ عقوبات (تقابل المادة ١٢٨ حاليا) .

نقض فى ٩/٥/١٩٢٩ ، طعن رقم ١٤٠٨ س ٤٦ ق .

* الصراف الذى يأمر الخفراء بدخول منزل شخص لم يدفع ضريبة الخفر لاحضار منقولاته للحجز عليها قبل اعلانه اداريا بالدفع أو الحجز عليه اداريا يعتبر ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ (تقابل المادة ١٢٨) .

نقض فى ٢٢/٤/١٩١٧ مجموعة صديق ص ٦٧ .

الباب العاشر

الاضراب عن العمل

النصوص القانونية :

المادة ١٢٤ :

إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم ولو في صورة الاستقالة أو امتنعوا عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو إذا أضر بمصلحة عامة . وكل موظف أو مستخدم عمومي ترك عمله أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الإخلال بانتظامه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه .

ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو أضر بمصلحة عامة .
مادة ١٢٤ (أ) :

يعاقب بضعف العقوبات المقررة بالمادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التحريض فى ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها •

ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الاولى من المادة المذكورة كل من حرّض أو شجع موظف أو مستخدماً عمومياً أو موظفين أو مستخدمين عموميين بأية طريقة كانت على ترك العمل أو الامتناع عن تأدية واجب من واجبات الوظيفة اذا لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه نتيجة •

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حبّذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين من هذه المادة أو فى الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ ويعد على وجه الخصوص من وسائل التحريض اذاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن هذه الجرائم باحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١

وفضلاً عن العقوبات المتقدم ذكرها يحكم بالعزل اذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين أو المستخدمين العموميين •

مادة ١٢٤ (ب) :

يعاقب بالعقوبات المبينة فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ كل من اعتدى أو شرع فى الاعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين العموميين فى العمل باستعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة على الوجه المبين فى المادة ٣٧٥ •

مادة ١٢٤ (ج) :

فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاث السابقة يعهد من الموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت

فى خدمة الحكومة أو فى خدمة سلطة من السلطات الاقليمية أو البلدية أو القروية والاشخاص الذين يندبون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة أو السلطات المذكورة^(١) .

لما كان الموظفون العموميون هم الدعامة الكبرى التى يقوم عليها بناء الدولة والامناء على المصلحة العامة واليهى يعود الفضل فى صلاح الاداة الحكومية اذا أدوا واجبهى على وجه حسن كما تقع عليهم تبعه فساد هذه الاداة اذا قصروا أو أهملوا فى القيام بواجباتهم لذلك أجمعت تشريعات الدول على تقرير أحكام اختصت فيها الموظفين العموميين ببعض القيود ورتبت على مخالفتها عقوبات تختلف فى الشدة باختلاف الضرر الذى تحدثه أو قد تلحقه بالمصلحة العامة .

وقد عنيت تلك الاحكام بنوع خاص بمقاومة الحركات الجماعية التى تكون الغاية منها ترك العمل أو الاضراب عن أدائه كى لا يؤدى الاتفاق على القيام بهذه الافعال الى تعطيل دولاى العمل فى الادارة أو فرع من فروعها فقررت عقوبات شديدة على مرتكبيها ومنظميها والداعين اليها والمحرضين والمشجعين عليها سواء أكانوا من الموظفين أم من غيرهم كما حظرت الدعوة الى تحبيذ هذه الحركات وانتشارها باذاعة أخبار عنها ولو كانت صحيحة أو الاعلان أو النشر عنها بأية طريقة من طرق العلانية .

ويقابل خضوع الموظفين لتلك الاحكام تقرير ضمانات ومميزات لهم قد لا تكون لغيرهم من سائر الافراد فاذا هم بدا لهم أو لطوائف منهم

(١) المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ .

المطالبة بمزيد من الضمانات أو الميزات أو باستكمال ما هو مقرر لهم منها لم يجز أن تتخذ المطالب صورة من الصور التي تضر بالمصلحة العامة التي هم أمناء عليها كأن يتركوا العمل جماعات متوافقين أو يمتنعوا عن أدائه فان الأشخاص الذين يلجأون في مطالبهم الى هذه الوسائل غير المشروعة يعتبرون خارجين عن القانون • بل أن حركة كهذه تعد بمثابة ان لم تكن ثورة على نظام الحكم ولا حرج في هذه الحالة على ولاية الامور في أخذ دعاة السوء من الموظفين وغيرهم من المضررين بالشدة صونا للمصلحة العامة وانقاذها من عبث العابثين •

ولقد تضمن قانون العقوبات في الباب الخامس من الكتاب الثاني (المادة ١٢٠ وما بعدها) طائفة من الاحكام تتعلق بتقرير الجزاءات على تجاوز الموظفين العموميين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها ومن بين هذه الاحكام المادة ١٢٤ التي تنص على عقاب من يترك العمل بدون مسوغ شرعى أو يمتنع عن أدائه اضرارا بمصلحة عامة •

الا أنه لوحظ أن هذه المادة قاصرة عن مواجهة مختلف الصور التي يلجأ اليها من تسول لهم نفوسهم الاضرار بالمصلحة العامة سواء أكانوا من الموظفين أم كانوا من غيرهم •

لذلك رأى أن الحاجة ماسة الى معالجة هذا الموقف واستكمال النقص البادى في هذا الصدد فأعيدت صياغة الاحكام التي تضمنتها المادة المذكورة على وجه صريح يكفل تحقيق المصلحة العامة وفيما يلى بيان التعديلات التي يضمنها المشروع المرافق :

نصت الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ فى صياغتها الحالية على عقوبة الحبس لمدة أقصاها ستة أشهر والغرامة لغاية خمسين جنيها توقع على الموظفين الذين يتركون العمل بدون مسوغ شرعى اذا صدر عن ثلاثة منهم على الاقل وبناء على اتفاق سابق .

وقد رثى نظرا لخطورة هذا العمل جعل العقوبة فى هذه الحالة الحبس لمدة أقصاها ستة أشهر والغرامة لغاية خمسين جنيها توقع على استبعاد الغرامة كعقوبة اختيارية وجعلها حتمية أقصاها خمسون جنيها . كما رثى أنه لا لزوم للنص على وجوب الاتفاق فى حالة ترك العمل أو الامتناع عنه . لان هذا الاتفاق يكون بطبيعة الحال مفروضا قيامه مادام الترك أو الامتناع اجماعيا بين متعددين . ويكفى أنهم قد جمعهم غرض مشترك وتضامنوا على تحقيقه .

فالذين يمتنعون عن العمل فى بلد على ما علموه من أمر زملائهم فى بلد آخر لا يصح فى حقهم القول بوجود اتفاق وان كان الواقع انهم كأنهم اتفقوا بالفعل . وحتى لا يلجأ الذين تسول لهم نفوسهم الاضرار بالمصلحة العامة الى ترك العمل تحت ستار الاستقالة لاسباب ظاهرها فيه الجد وباطنها فيه الشر تضمن المشروع النص على حظر ترك العمل ولو بدعوى الاستقالة . وقد شددت العقوبة اذا وقع الترك أو الامتناع من ثلاثة موظفين على الاقل اذا كان من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة أو اذا أضر بمصلحة عامة كما شددت اذا كان الترك مقصودا به الدعاية السياسية مما يجب أن يتحاشى الموظفون اقحامه فى أعمالهم .

ورغبة فى القضاء على التحايل الذى يلجأ اليه سيئوا النية نص على

اعتبار التباطؤ أو الإهمال المتعمد في إنجاز الواجبات المطلوبة منهم في حكم الامتناع عن العمل متى كان مقصودا به إلى نفس الغرض •

وقد اختص المشروع المحرضين على الامتناع أو التوقف عن العمل وكذلك الأشخاص الذين يعتدون على حق الموظفين في العمل باستعمال القوة أو التهديد أو غير ذلك من التدابير غير المشروعة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات بعبقوبة أشد من التي تقع على الممتنعين فضلا عن الحكم بالعزل إذا كان مرتكبو الجريمة من الموظفين ولهم—ذا الحكم نظير في المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ الذي تقرر الاستمرار العمل به بالأمر العسكري رقم ١٧٥ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في المؤسسات ذات المنفعة العامة • وقد تضمن المشروع كذلك عقاب كل من شجع أدبيا أو ماليا أو ماديا على ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو ذاع عنها أخبار ولو صحيحة •

وأخيرا لوحظ أن الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ الحالية سوت في الحكم بين الموظفين وبين الإجراء الذين يشتغلون في خدمة الحكومة أو خدمة السلطات الإقليمية وأنه قد يشك في أن هذا النص لا يتناول من يبذلون للمعاونة في خدمة عامة بصفة عارضة لذلك أضاف المشروع الأشخاص الذين ينتدبون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة أو السلطات المذكورة •

* لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التحريض على إرادة من الجاني وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانونا وإن لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أي نتيجة • كما أنه لا يلزم

أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ السنة ٧ ص ٤٣٠.

* ان استقالة الموظف من وظيفته حق من الحقوق قد أعطى للخادم ضد مخدمه بها تقطع صلته به ويسترد حريته من خدمة وان القانون فوق هذا قدس هذه الحرية لدرجة أن حرم على الناس أن يعيثوا بها أو أن يتفقوا على ما يخالفها ، والسبب في هذا أن المشارع أراد الحرص على حرية الانسان وحمايتها من أن تباع بيع السلع في شكل استخدام مما يرجع بالناس القهقري ويعود بهم الى زمن الرق والاستعباد ، ومتى كان ذلك وكان الحق مقررا بقانون فلا يسوغ سلبه من صاحبه الا بقانون أيضا يكون ناسخا للاول صراحة أو ضمنا . وحق الخادم في الاستقالة الثابت له بمقتضى قوانين الاستخدام باق ولم يمس وأن المادة ١٠٨ لم تنسخ حكم تلك القوانين لا صراحة ولا ضمنا .

نقض في ١٩٢٦/٣/٢ ، طعن رقم ٦٢٣ سنة ٤٣ ق .

ان علاقة الموظف بالحكومة لا تنتهى بتقديم الموظف استقالته دائما بل تنتهى بالقرار الصادر بقبول هذه الاستقالة .

محكمة القضاء الادارى في ١٩٤٨/٥/٥ . القضية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٤٨ ق .

* ان كل ما تتطلبه المادة ١٢٤ من قانون العقوبات هو أن يمتنع الموظف أو العامل عن عمله ويتركه بقصد عرقلة سيره أو الاخلال بانتظامه

وهي لا تستلزم وقوع ضرر بالمصلحة العامة ولا أن يكون المتهمون متعددين •

نقض في ١٢/٥/١٩٤٧ طعن رقم ٧٨٨ سنة ١٧ ق مجموعة القواعد ج ١ ص ٢٦٨ رقم ٣ •

✽ تنص المادة ٣٧٤ عقوبات على جريمتين مختلفتين هما جريمة الاضراب وجريمة التحريض عليه والاولى تتطلب توافر خمسة أركان •
أولا : وجود مستخدمين أو أجراء تابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز لإدارة عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة • ثانيا : توقف هؤلاء عن العمل كلهم أو بعضهم • ثالثا : حصول التوقف بدون اخطار المدير أو المحافظ قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الاقل • رابعا : حصول التوقف بكيفية يتوقف معها سير العمل في تلك المصلحة • خامسا : القصد الجنائي •

أما الثانية فهي الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة وهذه فقره لا تشترط توافر ركن التوقف عن العمل وتعطيل سيره بل تعاقب على التحريض ولو لم يؤد الى نتيجة ما وهي ولا شك تنص على جريمة خاصة وليست ظرغا مشددا للجريمة الاولى •

محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٤/٢/١٩٤٠ المجموعة الرسمية للاحكام س ٤١ ق ٩٤ رقم ١٩٣ •

✽ لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي المنصوص عليها في المواد ١٢٤ ، ١٢٤ أ ، ب ، ج عقوبات توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التحريض عن ارادة

من الجانى وعلم منه بجميع أركانها التى تتكون منها وان لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائى بعبارة مستقلة بل يكفى أن يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة فى الحكم.

نقض فى ٢٠/٣/١٩٥٦ طعن رقم ٤٩ سنة ٢٦ ق مجموعة الاحكام
س لا ع ١ ص ٤٣٠ رقم ١٢٤ .

الكتاب الثاني

الجرائم التي تقع على الموظف العام

- ١ — التعدي والمقاومة •
- ٢ — استعمال القوة أو التهديد أو العنف في حق الموظف •
- ٣ — الاهانة بالاشارة أو القول أو التهديد •
- ٤ — القذف في حق الموظف •
- ٥ — الطعن في أعمال الموظف •
- ٦ — اهانة الهيئات النظامية أو المحاكم •
- ٧ — اختلاس الالقاب والوظيفة •

الباب الأول

التعدى والمقاومة

النصوص القانونية :

المادة ١٣٦ :

كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى •

المادة ١٣٧ :

وإذا حصل مع التعدى والمقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى •

فإذا حصل المضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصى أو آلات أو أدوات أخرى أو بلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس •

المادة ١٣٧ مكرراً :

يكون الحد الأدنى للعقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ خمسة عشر يوماً بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشر

جنيهاً بالنسبة لعقوبة المغرامة إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات •

تعاقب هذه المواد على التعدي على الموظفين العموميين بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظائفهم وذلك بدون النظر إلى الباعث أو الغرض من هذا التعدي •

وأركان هذه الجريمة هي :

١ - الركن المادي :

ويتمثل في فعل التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف •

فاذا كان الاعتداء بشكل هجومي فإنه يسمى تعدياً • أما إذا كان دفاعياً فإنه يسمى مقاومة • ويشترط أن يكون هذا الاعتداء مقترناً بالقوة أو العنف وليس بلام أن يجتمع الأمران معاً •

٢ - صفة المجنى عليه :

يجب أن يكون من بين الموظفين العموميين أو أحد رجال الضبط أو مكلف بخدمة عامة •

٣ - أن يحصل التعدي أثناء تأدية الوظيفة •

٤ - القصد الجنائي وهي من الجرائم العمدية يلزم فيها أن يكون الجاني عالماً بصفة المجنى عليه •

✽ خفي المحكمة موظف عمومي يؤدي خدمة عامة والتعدي عليه
معاقب بالمادة ١١٨ ع •

نقض فى ٢٢/٩/١٩٠٤ مجموعة صديق ص ٧١ •

* ان المادة ١٣٧/١ من قانون العقوبات لا تشترط جسامه معينه فى الاصابة بل يكفى لتحقيقها أن يصحب التعدى ضرب أو ينشأ عنه أى جرح واذن فالنعى على المحكمة أنها لم تبين فى الحكم ما أثبتته الكشف الطبى من اصابات وقعت على المجنى عليه لا محل له •

نقض ١٦/١٠/١٩٥٠ طعن رقم ٤٧١ سنة ٢٠ ق •

* لا يعتد بالباعث فى جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة فى الباب السابع من قانون العقوبات وانما يكفى لتوافر الركن الادبى فى تلك الجرائم أن يرتكب الجانى الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالمًا بشروط الجريمة التى لا يازم لوجودها غير توافر القصد الجنائى العام •

نقض ٣٠/٦/١٩٥٩ طعن ٦٤٥ سنة ٢٨ ق • السنة ١٠ ص ٧٢٢ •

* اذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائى لدى المتهم بما مفاده أن المتهم انما قصد من الاعتداء الهرب بحد أن كان مقبوضا عليه ومودعا فى حراسة اثنين من أفراد البوليس والحيولة بين المجنى عليه وهو من رجال الضبط وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته فان ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتئم مع التفسير السليم للقانون •

نقض ٣٠/٦/١٩٥٩ طعن ٦٤٥ سنة ٢٨ ق السنة ١٠ ص ٧٢٢ •

* شددت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات على الجانى فر الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٢٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات اذا كان المعتدى عليه موظفا بالسكك الحديدية أو مكلفا بخدمة عامة بها أو بغيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات فجعلت الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة الى عقوبة الغرامة • ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أحال اليه المطعون فيه أن المجنى عليه وان كان من رجال الشرطة الا أنه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهى حراسة أحد القطارات وان المطعون ضده اعتدى عليه أثناء سير القطار وأبان تأديته لعمله وبسببه فقد توافرت فى حق الجانى مقومات العقوبة المشددة المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا عقوبات ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا قضى بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون •

الطن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٣/١٩٦٣ السنة ١٤ •

* يجب أن يبين فى الحكم الصادر بإدانة المتهم فى جريمة تعدى على أحد الموظفين العموميين أن المجنى عليه موظف عمومى أو مكلف بخدمة عامة وأنه كان يؤديها •

نقض فى ١/١/١٩٢٤ مجموعة صديق ص ٧١ •

الباب الثاني

استعمال القوة أو التهديد أو العنف في حق الموظف

النصوص القانونية :

المادة ١٣٧ مكررا «أ» :

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك مقصده فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين •

وتكون العقوبة السجن في الحالتين إذا كان الجاني يحمل سلاحا •
وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى عشر سنين اذا صدر من الجاني ضرب وجرح نشأ عنه عاهة مستديمة •

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا أفضى الضرب أو الجرح المشار اليه في الفقرة السابقة الى الموت •

تهديد الموظفين أو الاعتداء عليهم أثناء تأدية وظيفتهم تحكمه المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون المعقربات بيد أن هذا الاعتداء قد يصدر بقصد حمل الموظف على الاخلال بواجبه من هنا كان لا بد من تغليظ العقوبة لاسباغ الحماية اللازمة للموظف لاداء واجبه •

وأركان هذه الجريمة هي :

١ - الركن المفترض وهو صفة المجنى عليه فيلزم أن يكون موظفا
عائلا أو مكلفا بخدمة عامة •

٢ - الركن المادي المتمثل في استعمال القوة أو التهديد أو العنف
بقصد حمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو منعه من أداء
هذا العمل •

٣ - القصد الجنائي : وهذه الجريمة من الجرائم العمدية فيجب أن
يكون الجاني قد أراد استعمال القوة أو التهديد وهو يعلم بصفة المجنى
عليه وذلك بنية حمله على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه •

* لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفير المجنى عليه إنما
تلقى أمرا من رئيسه المباشر «وكيل شيخ الخفراء» بالقبض على أحد
المتهمين بناء على أمر صادر من العمدة باحضاره لاتهامه في جنحة ضرب
وأن تعدى الطاعنين عليه كان لمنعه من تنفيذ المكلف بأدائه وهو ما يدخل
في أعمال وظيفته وكان من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة في هذا
الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان
بأمر شفوي وكان الطاعنون لا يتنازعون في وقوع التعدي على هذه
الصورة وفي تلك الظروف فإن ما ينعونه على الحكم من قالة المخطأ في
تطبيق القانون لتخلف شروط المادة ١٠٩ عقوبات يكون غير سليم •

نقض في ٢٣/٤/١٩٦٢ طعن رقم ١٨٠٠ سنة ٣١ ق مجموعة الاحكام

س ١٣ ع ٢ ص ٤٠٤ رقم ١٠١ •

* إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد من وقائع الاعتداء الحاصلة من الطاعنين ما يكفي لتوافر الركن المادى للجناية المذكورة قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن نية الطاعنين مما وقع منهما من أفعال مادية قد انصرفت الى منع رجال الشرطة المجنى عليهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم قد أثبت قيام الركن الادبى للجناية التى دان الطاعنين بها بعنصريه العام والخاص .

نقض ١٩٧٥/١١/٣٠ طعن ١٢٤٨ س ٢٦ ق ١٧٤ .

* من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا «أ» من هذا القانون يجمعها ركن مادى واحد ويفصل بينها الركن الادبى . بينما يكفي لتوفر الركن الادبى فى الجرائم التى من النوع الاول قيام المقصد الجنائى العام وهو ادراك الجانى لما يعمل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فانه لا يتحقق فى المادة ١٣٧ مكررا «أ» الا اذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالاضافة الى المقصد الجنائى العام تتمثل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه نتيجة معينة هى أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكررا أ من قانون العقوبات المضافة بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد لحمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به يستوى فى ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى فى تنفيذه أو فى غير فترة قيامه به لمنعه

من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه
أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد •

نقض ١٥/٦/١٩٦٥ طعن ٣٦١ س ١٦ •

* إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما
مفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه
ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس والحيولة بين المجنى عليه
وهو من رجال الضبط وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته فإن
ما انتهت إليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال
الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتئم مع
التفسير السليم للقانون •

نقض ٣٠/٦/١٩٥٩ طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق مجموعة الاحكام
س ١٠ ع ٢ ص ٧٢٢ •

* إذا كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة
أن غرض المتهم انصرف الى منع المجنى عليها من أداء وظيفتهما وضبط
أحد المهربين لبضائع جمركية فإن الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٩
من قانون العقوبات تكون متوافرة •

نقض في ٣٠/١٠/١٩٦١ طعن رقم ٦٣٨ سنة ٣١ ق مجموعة الاحكام
س ٢ ع ٣ ص ٨٥٢ رقم ١٦٩ •

الباب الثالث

الاهانة بالاشارة أو القول أو التهديد

النصوص القانونية :

المادة ١٣٣ عقوبات :

من أهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى •

فاذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد أعضائه وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى •

المادة ١٣٤ عقوبات :

يحكم بالعقوبة المقررة بالفقرة الاولى من المادة السابقة اذا وجهت الاهانة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو بالرسم •

ليس هناك تعريف محدد للاهانة بيد أنه يمكن تعريفها بأنها كل تعدى يمس الشرف والكرامة • على أن كل الاقوال أو الاشارات التي تدل على احتقار لشخص الموظف أو لعماله أو لوظيفته تعتبر اهانة •

وليس للاهانة وسيلة ايضاح أو طريقة لاتيانها فقد تقع بالقول أو الإشارة وقد تكون بالتهديد • وأكثر الصور شيوعا هي الاهانة بالقول • ومن المعلوم أن الاهانة لكتابة لا تتدرج تحت طائلة هذه المادة لان هذه المادة تعاقب من أهان الموظف في مواجهته وتفريعا على ذلك اذا كانت الاهانة مكتوبة وقرأها من صدرت عنه فانه تتدرج تحت طائلة هذا النص •

والاهانة بالإشارة ليست لها اشارات محددة وانما تتحقق بكل حركة أو ايماء أو وضع يدل دلالة واضحة على الاحتقار أو ازدراء الشخص الموجه اليه •

أما الاهانة بالتهديد فتتصرف الى التهديد المهيمن قولا وإشارة وكتابة •

واذا كان هذا بالنسبة للاهانة فانه يشترط لتحقيق وتكامل أركان هذه الجريمة أن يكون الموجه اليه الاهانة موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أي انسان مكلف بخدمة عمومية •

ويجب فوق كل ذلك أن تقع الاهانة أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها وأن تكون في حضرة الموظف نفسه أو على مسمع منه وأن تكون لدى الجاني ارادة الاهانة •

✽ الاهانة الواردة في المادة ١١٤ عقوبات (١٣٣ عقوبات حاليا) بصرف النظر عن العلانية هي كل ما يوجه للموظف ماسا بشرفه أو كرامته أو احساسه قذفا وسبا أو غيرها فاسناد الخطأ للمحكمة عتب صدور حكمها يعتبر اهانة تقع تحت نص المادة ١١٧ عقوبات •

نقش ١٩٢٠/١/٢٠ طعن رقم ١١٧٥ سنة ٤٦ ق •

* ليس فى قول شخص لموظف عمومى «سأرفع دعوى نعيمى عليك» أية اهانة مما جاء فى نص المادة ١١٧ عقوبات بل أن طلب التعريض حق شخصى لكل فرد ناله ضرر .

نفس ١٩٦٧/١/٤ طعن رقم ١٩٤ سنة ٤٤ ن .

* لا يشترط توفر الاهانة أن تكون الانفعال أو العبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو اسناد أمر معين بل يكفى أن تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة .

نقض ١٩٥٥/٣/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٣٣ ص ٦٨٨ .

* ويكفى لتوافر جريمة الاهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من مد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة الى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها فمتى ثبت للمحكمة صدور الالفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة فى حكمها على أن الجانى قصد بها الاساءة أو الاهانة .

نقض ١٩٥٦/١/٢ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣ ص ٦ .

* أما اذا كانت العبارات التى أدينى الطاعنة من أجلها ليست من العبارات التى تفيد بذاتها أن الطاعنة قصدت اهانة الموظف وكان الحكم المطعون فيه لم يثبت أن الطاعنة قصدت بتوجيه الالفاظ التى صدرت منها الى ضابط البوليس اهانتته وتحقيره فانه يكون قاصر البيان واجب نقضه فاذا كانت واقعة الدعوى أن ضابط البوليس وهو يحاول دخول منزل المتهمه قالت له «لا نيابة ولا بوليس ولا أحسن منك يأخذنى القسم»

فإن هذه العبارات لا تفيد بذاتها أن الطاعنة قصّدت الإهانة فهي قد تحمل على أن مرادها أن حقها في عدم دخول منزلها مكفول بحسب القانون وأن أحدا مهما كان شأنه وقدره لا يستطيع أن يدخله •

نقض ١٩٤٨/١/٢٦ المجموعة الرسمية س ٤٩ رقم ١٣٣ ص ٢٥٠ •

* وان المادة ١٣٣ تعاقب على اهانة الموظفين سواء في ذلك أكانت الإهانة قد وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها فإذا كانت الإهانة لم تقع إلا بعد انتهاء الموظف من عمله بساعة عند مقابلة المتهم له في الشارع فإن ذلك ليس فيه ما ينفى كونها قد وقعت بسبب الوظيفة •

نقض ١٩٤٠/٦/٣ • المحاماة س ٢١ رقم ١٤٣ ص ٣٠٢ •

* وتتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ عقوبات ولو كان من تفوه بالفاظ الإهانة قو أوردتها في حوار بينه وبين غيره من الحاضرين مادام أنه قد تعدد توجيهها إلى الموظف في محضره وعلى مسمع منه • وهذه المادة لا تعاقب على اهانة الموظف بسبب تأدية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضا على الإهانة متى كانت قد وقعت عليه أثناء تأدية الوظيفة وكان من شأنها المساس بالوظيفة وكرامتها •

نقض ١٩٥٢/١١/١١ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٤٥ ص ١٠٩ •

* وسب أحد الشهود وتهديده بالجلسة لا يعتبر اهانة للمحكمة نفسها في معنى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات لأن هذه المادة تستوجب أن تكون الإهانة قد وجهت للمحكمة وأن يكون المتهم قد قصد هذا التوجيه •

نقض ١٩٤٦/١٢/٣٠ • المجموعة الرسمية س ٤٨ رقم ٩٧ ص ٢٢٣ •

* الالهانة هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأنه فيه ازدراء وحط من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفا أو سبا أو افتراء ولا عبث في الجرائم القولية بالمدافعة في الأسلوب مادامت العبارات مفيدة بسياقها معنى الالهانة •

نقض جلسة ١٩٣٣/٢/٢٢ طعن ١١١٦ سنة ٣ ق مجموعة القواعد ص ٣٠٠ رقم ١ •

* أن القانون في المادتين ١٣٣ ، ١٣٤ عقوبات قصد المعاقبة على الالهانة بمعناها العام فما يوجه إلى الموظف فما يمس شرفه وكرامته معاقب عليه بهما سواء أكان من قبيل القذف أو السب إلا أنه لا يقبل من المتهم على كل حال أن يقيم الدليل لاثبات ما أسنده إلى المجنى عليه مادام ذلك لم يقع علنا ولم يكن القصد اذاعته بل مجرد توجيهه إلى المجنى عليه وحده •

نقض في ١٩٤٢/٦/٨ طعن رقم ١٤٤٣ س ١٢ ق مجموعة القواعد ج ١ ص ٣٠٠ رقم ٦ •

* جريمة اهانة الموظف تتحقق بمجرد تعدد توجيه الالفاظ التي تحمل معنى الالهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها •

نقض ١٩٥٦/١/٢ ، طعن رقم ٩٤٤ سنة ٢٥ ق مجموعة الاحكام س لا ع ١ ص ٦ •

* لتطبيق المادة ١٣٣ من قانون العقوبات يجب أن تقع الالهانة في

مواجهة الموظف العام المهان وهذه المواجهة شرط أساسى لهذه الجنحة
ويجب ذكرها فى الحكم •

نقض ١٦/٣/١٩١٠ «مشار اليه فى عماد المراجع للاستاذ عباس
فضلى ص ٢٣٢» •

* ان عبارة المادة ١٣٣ من قانون العقوبات عامة تشمل كل اهانة
بالاشارة أو القول أو التهديد بلا فرق بين أن تكون الاهانة حصلت ابتداء
من المعتدى أو حصلت ردا لاهانة وقعت عليه •

نقض ٨/٢/١٩٦٦ طعن ١٢٨٩ سنة ٣٥ السنة ١٧ ص ١١٢ •

* اذا لم يبين الحكم ألفاظ الاهانة التى وقعت على الموظف فمانه
يكون باطل •

نقض فى ٢/١٢/١٩١٣ مجموعة صديق ص ٧٠ •

* يجب أن يبين فى الحكم ألفاظ الاهانة والعمل الذى كان يقوم
به الموظف أثناء وقوع الاهانة عليه •

نقض فى ١٤/٣/١٩٢٩ طعن رقم ٧٧ سنة ٦٤ ق مجموعة صديق
ص ٦٩ •

* قول شخص للأمور مركز حال اجتماع عام بمكتبه «أنا موش
باشغل فى الدار بتاعتك» مقرنا هذا القول بالاشارة باليد فى وجهه
الأمور يكفى لتكوين جريمة الاهانة المبينة فى المادة ١١٧ من قانون

العقوبات فاذا اقتصر الحكم الاستثنائي على اثبات هذه العبارة مقترنة بالاشارة باليد في الظروف التي حدثت فيها وكانت هذه العبارة هي بعض ما اسند الى المتهم صدوره — على ما هو ثابت بالحكم الابتدائي — فان عدم ذكر باقى الالفاظ المنسوب صدورها الى المتهم والمعروفة في الحكم الابتدائي لا يعد قصورا في بيان الواقعة .

نقض في ٢٨/٣/١٩٣٢ ، طعن رقم ١٥٨٦ سنة ٢ ق مجموعة القواعد ج ١ ص ٣٠١ رقم ١٥ .

* عدم ذكر الوظيفة التي يؤديها الموظف العمومي بالحكم لا يبطله
نقض في ٢٨/٢/١٩٠٣ مجمة صديق ص ٧١ .

* يعد نقصا في بيان الحكم الا يبين في وصف جريمة الاهانة طبقا للمادة ١١٧ عقوبات «تقابل المادة ١٣٣ عقوبات حاليا» نوع العمل الذي يقوم به الموظف وقت التعدي عليه لمعرفة ما اذا كانت المادة التي طبقتها المحكمة على الجريمة المذكورة يصح تطبيقها على الواقعة المثبتة أم لا .

* ان مجرد التفوه بالالفاظ مقذعة في حق موظف عمومي أثناء تأديته وظيفته يحقق جريمة الاهانة المنصوص عليها في المادة ١١٧ — ١١٣ ع حاليا —

فمتى ثبت على المتهم صدور هذه الالفاظ عنه فلا حاجة للتدليل صراحة في الحكم على أنه قصد بها الاهانة .

نقض في ١/٣/١٩٣٧ طعن رقم ٨٥٢ سنة ٧ ق مجموعة القواعد ج ١ ص ٣٠٢ رقم ١٦ .

الباب الرابع

القذف فى حق موظف عمومى

النصوص القانونية :

المادة ٣٠٢ عقوبات :

يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لاوجبت عقاب من أسند اليه بالعقوبات المقررة لذلك انونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

ومع ذلك فالطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشروط اثبات حقيقة كل فعل اسند اليه .

ولا يقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا فى الحالة المبينة فى الفقرة السابقة .

المادة ٣٠٣ :

يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا وقع القذف فى حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة

أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنية أو 'حدى هاتين العقوبتين فقط •

المادة ٣٠٤ :

لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر يستوجب لعقوبة فاعله •

المادة ٣٠٥ :

وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكورة ولم تقم دعوى بما أخبر به •

المادة ٣٠٦ مكررا (ب) :

يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ خمسة عشر يوما والحد الأدنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيهاً إذا كان المجنى عليه في الجرائم المذكورة موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات •

المادة ٣٠٧ :

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ الى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والمقصود لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفها ولا يجوز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيها •

المادة ٣٠٨ :

إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذى ارتكب باحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧٦ طعنا فى عرض الافراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا فى الحدود المبينة فى المواد ١٧٩، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة فى حالة النشر فى احدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الاقصى والا يقل الحبس عن ستة شهور .

المادة ٣٠٨ مكررا :

وكل من وجه الى غيره بالطريق المشار اليه بالفقرة السابقة سببا فى المادة ٣٠٣ .

وكل من وجه الى غيره بالطريق المشار اليه بالفقرة السابقة سببا لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ .

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذى ارتكب بالطريق المبين بالفقرتين السابقتين طعنا فى عرض الافراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٨ .

المادة ١٧١ عقوبات :

كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة أو بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو ايماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يغرض شريكا فى فعلها

ويعاقب بالعقاب المقرر اذا ترتب على هذا الاغراء وقوع تلك الجنابة
أو الجنحة بالفعل •

أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع فى الجريمة فيطبق القاضي
الاحكام القانونية فى العقاب على الشروع ويعتبر القول أو الصياح
علنيا اذا حصل الجهر به أو ترديده باحدى الوسائل الميكانيكية فى محفل
عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو اذا حصل الجهر به
أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان
أو أذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى •

ويكون الفعل أو الايحاء علنيا اذا وقع فى محفل عام أو طريق عام
أو فى أى مكان آخر مطروق أو اذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان
فى مثل ذلك الطريق أو المكان •

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها
من طرق التمثيل علنية اذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو اذا
عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان
مطروق أو اذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان •

تعريف القذف :

هو اسناد أمر للغير موجب لعقابه أو احتقاره •

أركان الجريمة :

لا توجد جريمة القذف الا بتوافر خمسة أركان هى :

١ — أن يكون القذف باسناد أمر •

٢ — أن يكون هذا الامر معينا •

٣ - أن يكون القذف بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة
١٧١ •

٤ - أن يكون من شأن الاسناد معاقبة المسند اليه قانونا أو احتقاره عند
أهل وطنه •

٥ - أن يكون ذلك بقصد جنائى •

الركن الاول

الاسناد

الاسناد كما يتحقق بكل صيغة توكيدية يتحقق أيضا بكل صيغة ولو
تشكيكية من شأنها أن تلقى فى الاذهان عقيدة أو ظنا أو احتمالا ولو
وقتئين فى صحة الامور المدعاة •

ومفاد هذا أيضا أن الاسناد يتحقق بمجرد الاخبار بواقعة تحتتمل
الصدق والكذب ذلك أن هذا الفعل من شأنه أن يلقي فى روع الجمهور
ولو بصفة مؤقتة احتمال صحة الواقعة وهو ما يكفى وحده للمساس
بشرف المجنى عليه واعتباره ويستوى أن تكون الواقعة المسندة من
معلومات الجانى الخاصة أو رواية ينقلها عن الغير أو اشاعة يرددها •

الركن الثانى

التميين

أى أن يكون الامر المسند الى المقذوف محدد ومعين ، وهو ما يميز
القذف عن السب • فاذا كانت العبارات المسندة الى المجنى عليه لا تتضمن
اسناد واقعة معينة فالجريمة سب لا قذف ولم يختم القانون فى الواقعة

المسندة أن تكون جريمة معاقبا عليها بل يكفي أن تكون من شأنها احتقاره
عند أهل وطنه •

* متى كانت الالفاظ التى جهر بها المتهم وأثبتها الحسبكم تشمل
اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا فى العرض فان ذلك يعتبر قذفا •

نقض ١٩٥٢/١/٨ • مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١٧٩ ص ٤٦٨

* واذا كان البلاغ الذى قدمه المتهم فى حق وكيل النيابة تضمن
أنه أخذ مبلغا من أحد المحامين لحفظ جناية اختلاس باشر تحقيقها • فهذا
البلاغ فى اسناد واقعة رشوة للمجنى عليه • لانه وان كان لا يملك
اصدار الامر بالحفظ فى الجناية الا أن له باعتباره محققا لها رأيا فى
التصرف الذى يتم فيها •

الركن الثالث

العلانية

يرجع فى تحديد مدلول هذا الركن الى نص المادة ١٧١ عقوبات •
على أن طرق العلانية قد وردت على سبيل البيان وليس على سبيل الحصر
ولقضى الموضوع أن يستخلص العلانية من كل ما يشهد به من ظروف
وملابسات •

على أنه فى جريمة القذف فى حق موظف عمومى فانه يكفي لتوافر
ركن العلانية أن يصل المكتوب الى عدد من الناس ولو كان قليلا تتداول
نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف •

* وان طرق العلانية قد وردت فى المادة ١٧١ على سبيل البيان

لا على سبيل الحصر ، فاذا أثبت الحكم على المتهم أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه وتم له ما أراد في استفادة الخبر وذيوعه • فإنه يكون قد استظهر ركن العلانية كما هي معرفة به في القانون •

نقض ١٩٥٠/٥/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٢٠ ص ٦٦٧ •

وليس من ملبية العرائض التي ترسل بالاسم الشخصي الى وزير العدل والى رئيس المحكمة بالطعن في أحد القضايا أن يطلع عليها غير من أرسلت اليه ومن ثم فليس سائغا ما قاله الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك من القول بتوفر قصد الاذاعة لدى الطاعن حين بعث بالشكويين الى وزير العدل ورئيس محكمة مصر مادام لا يبين واقعة الدعوى كما أوردها الحكم أن احدي العريضتين وهي المرسلة بالاسم الشخصي لوزير العدل قد أطلع عليها غير من أرسلت اليه •

وما بناء الحكم على ان الاذاعة قد تمت فعلا باحالة رئيس المحكمة العريضة الى النيابة العمومية بقصد اتخاذ الاجراءات التأديبية والقضائية ضد الطاعن مما اشتملت عليه من طعن في رجال القضاء غير سديد لان هذا الاجراء لا يمكن بداهة أن يكون الطاعن قد رمى اليه حين بعث بالعريضة الى رئيس المحكمة ومن ثم تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم لا يتوافر فيها ركن العلانية •

نقض ١٩٤٧/٣/١١ المجموعة الرسمية س ٤٨ رقم ١٨٩ ص ٤٤١ •

* ولما كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم قدم شكوى الى جهة الادارة ضمنها قذفا في حق المجنى عليه فإنه يجب لتوافر العلانية أن

يكون الجانى قد قصد الى اذاعة ما نسبه الى المجنى عليه فى شكواه •
ولما كان ما أوردته المحكمة من دليل على ذلك لا يؤدي بذاته الى النتيجة
التي انتهت اليها • مع ما ذكرته هي من أن الطاعن انما كان يطلب بشكواه
أخذ التعهد على من هددته فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعينه بما
يستوجب نقضه •

نقض ١١/٤/١٩٤٩ المجموعة الرسمية س ٥٠ رقم ١٤٤ ص ٢٣٧ •

تقسيم الاماكن العمومية :

درج الشراح على تقسيم الاماكن العمومية الى ثلاثة أقسام :

- ١ - أماكن عمومية بطبيعتها •
- ٢ - أماكن عمومية بطريق التخصيص •
- ٣ - أماكن عمومية بطريق المصادفة •

أولا - أماكن عمومية بطبيعتها : كالطرق العمومية والازقة والحواري
والشوارع والميادين العامة والمنترهات العمومية •

ومن ثم يتحقق ركن العلانية اذا وجهت الالفاظ فى أى من تلك الاماكن •

ثانيا - أماكن عمومية بطريق التخصيص : وهى أماكن ليست مباحة
للجمهور وبصفة دائمة بل فى بعض ساعات أو أوقات معينة وفيما عدا
هذه الاوقات تعتبر محلات خاصة ومن قبيل ذلك المساجد والكنائس
والمسارح ودور السينما والملاهى والمتاحف والمكتبات •

ثالثا - أماكن عمومية بطريق المصادفة : وهى أماكن خاصة بطبيعتها

ولكنها اكتسبت الصفة العامة من وجود عدد من أفراد الجمهور فيها
بطريق المصادفة أو الاتفاق كالمنزل والحوانيت والمخازن •

* متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني
فى الطريق العام • وهو مكان عمومى بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية
وقانونا — فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون على غير أسس •

نقض ١٩٦٣/١٠/٢١ ، مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١١٦ ص

• ٦٣٢

* وأن فناء المنزل ليس محلا عموميا اذ ليس فى طبيعته ولا فى
الغرض الذى خصص له ما يسمح باعتباره كذلك وهو لا يتحول الى محل
عمومى الا اذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه واذن فالسب
الذى يحصل فيه لا تتوافر فيه العلانية ولو كان سكان المنزل قد سمعوه
١٩٤٣/١٠/١٨ • المحاماة س ٢٦ رقم ١١٠ ص ٣١٩ •

* وان مندررة العمدة بحكم الاصل محل خاص فالحكم الذى
يعتبر السب علنيا يجب أن يبين منه كيف تحققت العلانية والا كان
قصاصا •

نقض ١٩٥٠/٥/١٥ • مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢١٣ رقم

• ٦٥١

* ومكتب المحامى بحكم الاصل محل خاص وماذكره الحكم المطعون
فيه من أن المتهمة أعتدت بالشتم على المجنى عليها بصنوت مرتفع على
مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالمكتب • ماذكره
من ذلك ، لا يجعل مكتب المحامى محلا عموميا بالمصادفة ولا تتحقق به

العلانية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجهره فى المحل الخاص المطل
على طريق عام •

نقض ١٧/١٠/١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٦١
شص ٨٢٩ •

* وان غرفة ناظر المدرسة ليست محلا عموميا بطبيعته ولا
بالتخصيص ووجود بعض المدرسين بها أثناء تفوه المتهم بألفاظ السب
لا يحولها الى محل عمومى بالصدفة وفى هذه الحالة تكون العلانية غير
متوفرة •

نقض ٢٥/١٠/١٩٣٧ المجموعة الرسمية س ٣٩ رقم ٣٥ ص ٧٣ •

الركن الرابع

أثر القذف

القذف الذى يوجب العقاب هو الذى يتضمن اسناد فعل يكون جريمة
يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل
وطنه • على أن قاضى الموضوع يستخلص وقائع القذف من عناصر
الدعوى ويخضع فى ذلك الى رقابة محكمة النقض •

واذا كان المسند أمرا، مباح بحكم القوانين والشرائع فلا جريمة •

* وما نشرته الجريدة من أن شابين اقتحما على المجنى عليه وهو
محام مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضريا بالعصى
الخليطة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عاريا ثم أوثقاه من يديه ورجليه
بحزام من جلد ، ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوى على مساس بكرامة

المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ويدعو الى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه ويتوافق به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون .

نقض ١٦/١/١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١٣ ص ٤٧ .

الركن الخامس .

القصد الجنائي

لا يتطلب القانون قصد خاصا بل يكفي توافر القصد العام والذي يتحقق متى نشر القاذف الامور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لوجب عقاب المقدوف في حقه واحتقاره .

* القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت الى المجنى عليها شائعة تمسها في سمعتها أو تستلزم عقابها .

نقض ٢٢/٥/١٩٦١ . مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٢ ص ٥٩

* وان القصد الجنائي في جرائم القذف ليس الا علم القاذف بأن ما أسنده للمقدوف من شأنه لو صبح أن يلحق بهذا الأخير ضررا ماديا أو أدبيا . وهذا الركن وان كان على النيابة طبقا للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف الا أن عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث تكون من المفروض علم القاذف بمدلولها وبأنها تمس المجنى عليه في سمعته أو تستلزم عقابا . وعندئذ يكون معنى هذه العبارات حاملا بنفسه الدليل الكافي على القصد فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة الى أن تقدم دليلا خاصا على توافر هذا الركن . ولكن يبقى للمتهم

حق ادحاض هذه القرينة المستخلصة من وُضوح ألفاظ المقال وإثبات عدم
توافر القصد الجنائي لديه فيما كتب •

نقض ١٩٣٤/٦/١١ • المحاماة س ١٥ قسم أول رقم ٥٦ ص ١١٤ •

قذف الموظفين

* ومن قذف في حق موظف عمومي وبسببه ثم أقام الدليل على صحة
ماقذف به فان هذا لا يبرؤه من تهمة السب القائمة بذاتها والتي لا دخل
لها في أعمال الوظيفة •

نقض ١٩٢٧/٢/٧ • الجدول العشري الثالث ص ١٥٠ رقم ١١٤٢ •

* قرار الحفظ لعدم الاهمية الصادر ضد موظف عمومي في تهمة
وجهت اليه لا يبيح حق القذف لان العلة في اباحة نقد الموظفين انما هي
الرغبة في اكتشاف ما استتر من أعمالهم الضارة بالمصلحة العامة توصل
لمحاكمتهم فان كان الموظف قد سبقته محاكمته وبريء أو أدين فقد خصل
الغرض الذي من أجله شرعت اباحة الطعن إلا اذا وجدت دواعي تستدعي
ذلك قانونا لخير المصلحة العامة وفي حدودها والا كان القذف تلوينا
لشنعة الناس بلا موجب •

نقض ١٩٢٧/٢/٧ • الجدول العشري الثالث ص ١٥٠ رقم ١١٤٤ •

* ان النقد المباح هو الذي ينظر فيه الى أعمال الشخص ويبحث
فيه بتبصر وتعقل دون أن يمس الشخص وكرامته ويكون قاصرا على
أعماله وقد أصابت المحكمة الحق في التفرقة بين نية الناقد والباعث له
في نقده وأنه مهما كان الباعث مرتبطا بالصالح العام فان سوء النية اذا
ثبت كان في حد ذاته كافيا ومبررا قانونا للعقاب ومما لا ريب فيه أن

لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير ما اذا كان هذا الركن سوء النية
متوافرا من عدمه •

نقض ٢٧/٣/١٩٣٠ • طعن ٦٥٣ سنة ٤٧ ق •

* متى تحقق القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والاهانة
فلا محل للخوض فى مسألة النية الا فى صورة ما يكون الطعن موجها الى
موظف عمومى ففى هذه الصور اذا أفلح المتهم فى اقتناع المحكمة بسلامة
نيته فى الطعن بأنه كان يبنى به الدفاع عن مصلحة عامة واستطاع مع
ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده الى المجنى عليه فلا عقاب عليه برغم
ثبوت قصده الجنائى أما اذا تبين أن قصده من الطعن انما هو مجرد
التشهير والتجريح فالعقاب واجب ولو كان فى استطاعته أن يثبت حقيقة
كل ما أسنده المجنى عليه فالفرق بين سوء النية والقصد الجنائى فى
مسائل القذف والسب كبير •

نقض ٤/١/١٩٣٢ طعن رقم ٥٢ سنة ٢ ق مجموعة القواعد ج ٢
ص ٧٤٠ رقم ١٠٥ •

* مادام الثابت أن المتهم كان سىء النية فيما قذف به المجنى عليه
بمعنى أنه لم يكن يقصد خدمة المصلحة العامة ، بل كان الباعث الذى
دفعه الى ذلك هى الاحقاد الشخصية فهذا يكفى لادانته ولو كان فى
مقدوره اقامة الدليل على صحة وقائع القذف واذا كانت عبارات القذف
شخصية وليست متعلقة بأعمال الوظيفة فليس من الجائز على كل حال
اثبات صحتها •

نقض ٢١/٣/١٩٣٨ طعن رقم ٩٨٣ سنة ٧ ق مجموعة القواعد
ج ٢ ص ٧٤١ رقم ١١٣ •

* متى كانت عبارات القذف فى حق موظف شائنة فى ذاتها خادشة
شرف المجنى عليه واعتباره فالقصد الجنائى يعتبر متوافرا فى حق قائلها
ويكون من اللازم عند تبرئة المتهم أن تعنى المحكمة باثبات أمرين أولهما
صحة جميع الوقائع التى أقام عليها المتهم عبارات قذفه • وثانيهما حسن
نيتة على أساس أنه انما رمى من وراء مطاعنة الى الخير لبلاده ولم يقصد
التشهير بالمجنى عليه •

طعن رقم ٦٩٢ سنة ١٨ ق مجموعة القواعد ج ٢ ص ٧٣٩ •

الباب الخامس

الطعن فى أعمال الموظف

* ان أعضاء المجلس النيابى يجب اعتبارهم كالموظفين العموميين فالطعن الذى يوجه اليهم بخصوص أعمال وظيفتهم يجوز اقامة الدليل لاثبات صحة وقائع القذف الذى يشمل الطعن المذكور .

نقض ١٩٢٤/١١/٦ ، طعن رقم ١٧٤ سنة ٤١ ق .

* لا يقبل قانونا من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا اذا كان القذف طعنا فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان حاصلا بسلامة نية وغير متعدد لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . فاذا كان المجنى عليه وكيلاً لبنك التسليف الزراعى الذى لا يؤدي الا خدمات خاصة شأنه شأن سائر المصارف والمتاجر والمنشآت الحرة والذى مهما كان مبلغ اتصاله بالحكومة فإن ذلك لا يخرج عن طبيعته الخصوصية ولا يخلع عليه نصيب من السلطة العامة فإنه لا يمكن اعتباره موظفاً عمومياً ولا يمكن أن يقبل من قاذفه أى دليل يتقدم به لاثبات صحة ما قذف به .

نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ طعن رقم ١٣ سنة ٩ ق مجموعة القواعد ج ٢

ص ٧٤١ رقم ١١٤ .

* اذا كانت وقائع القذف المسندة الى الموظف ليست متعلقة بعمله

المصلحة بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصفته فردا فلا يجوز
قانونا اثباتها •

نقض ١٩٣٣/٦/٥ طعن رقم ١٩٨٠ سنة ٣ ق مجموعة القواعد ج ٢
ص ٧٣٨ رقم ٩٧ •

* متى كان القذف فى حق الموظف ليس متعلقا بوظيفته أو عمله
المصلحة فيكون حكمه حكم القذف فى أفراد الناس وتكون محكمة الجناح
مختصة بالفصل فيه •

نقض ١٩٣٣/٦/٥ طعن رقم ١٩٨٠ سنة ٣ ق مجموعة القواعد ج ٢
ص ٧٣٨ رقم ٩٧ •

* ان القانون فى سبيل تحقيق مصلحة عامة قد استثنى من جرائم
القذف الطعن فى أعمال الموظفين العموميين أو الاشخاص ذوى الصفة
النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط الاول :
أن يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية أى لجرد خدمة المصلحة العامة مع
الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها والثانى : لا يتعدى الطعن أعمال
الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة والثالث : أن يقوم الطاعن باثبات
حقيقة كل أمر سنده الى المطعون فيه • فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق
غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب أما اذا لم يتوافر ولو واحد منها
فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب • :

نقض ١٩٣٩/٥/٢٢ طعن رقم ١٢٢٧ سنة ٩ ق مجموعة القواعد
ج ٢ ص ٧٣٨ رقم ٩٩ •

* ان كنه حسن النية فى جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد بوجه

النقد صحته وأن يقصد به الى المصلحة العامة لا الى شفاء الضغائن
والاحقاد الشخصية •

نقض ١٩/٣/١٩٣٤ طعن ٣٧٩ سنة ٤ ق مجموعة القواعد ج ٢
ص ٧٣٩ رقم ١٠٣ •

* اذا ترك الموظف العمومي وظيفته فلا ينبئ على ذلك رفض طلب
المتهم اثبات صحة الوقائع التي أسندها اليه وهو موظف اذا حصل طعنه
بسلامة نية ومن ثم يجب نقض الحكم الذى يقضى بالرفض والتصريح
للمتهم بالاثبات •

نقض ١٩٢٥/٢/٣ الجدول العشري الثالث ص ١٥٠ رقم ١١٤١ •

* القاذف فى حق الموظفين العموميين لا يعفى من العقاب الا اذا
أثبت صحة ما قذف به المجنى عليهم من جهة وكان من جهة أخرى حسن
النية •

نقض ١٩٣٣/٤/٢٤ طعن رقم ١٤١٨ سنة ٣ ق مجموعة القواعد ج ٢
ص ٨٣٨ رقم ٩٨ •

* ان القانون لا يستلزم لاثبات وقائع القذف دليلا معيناً بل هي
يجوز اثباتها بكافة الطرق بما فى ذلك شهادة الشهود وقرائن الاحوال •
نقض ١٩٥٢/٦/٣ طعن رقم ٢٦١ سنة ٢٢ ق مجموعة القواعد ج ٢
ص ٧٤٠ رقم ١١٢ •

* ان ما يدعيه المتهم بالقذف فى حق موظف عمومي من سلامة نيته
لا يعفيه من العقاب مادام قد عجز عن اثبات حقيقة ما أسند اليه •

نقض ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق مجموعة القواعد ج ٢
ص ٧٤٠ رقم ١٠٩ •

الباب السادس

اهانة الهيئات النظامية أو المحاكم

النصوص القانونية :

المادة ١٨٤ عقوبات :

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب باحدى الطرق المتقدمة ذكرها مجلس الامة أو غيره من الهيئات النظامية أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

هذه المادة معدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وهى ذات المادة ١٥٩ من قانون سنة ١٩٠٤ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٣١ وأدخل عليها التعديل الذى أشارت اليه المذكرة الايضاحية لقانون سنة ١٩٣١ وهو أن العقوبة عدلت بالتشديد وخص بالذكر من الهيئات النظامية البرلمان أو أحد المجلسين ولما كانت الاهانة أو السب الموجه الى واحد أو أكثر من أعضاء الهيئات أو السلطات أو المصالح دون تعيينهم قد يلحق الهيئة أو السلطة أو المصلحة نفسها فقد رأى أن يشار فى هذه المذكرة الى أن الاهانة التى تقع على هذه الصورة تدخل تحت حكم هذه المادة .

* الاهانة التى نصت عليها المادة ١٥٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ هى كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحطا

من الكرامة فى أعين الناس وان لم يشمل قـذفا أو سبا أو افتراء فمن وصف المحكمة بكلمة جرى العرف بعدها زارية وخطا من الكرامة فقد أهان هذه المحكمة وحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ١٤٨ (تقابل ١٧١) و ١٥٩ من المرسوم بقانون المتقدم الذكر • ولا يقال ان ما يوجه الى الحكم من الاوصاف المزرية لا يسحب الى هيئة المحكمة فان هناك تلازما ذهنيا بين الحكم والهيئة التى أصدرته وان القصد الجنائى فى جريمة الاهانة التى نصت عليها المادة ١٥٩ يتحقق متى كانت العبارة بذاتها تحمل اهانة ولا عبرة بالبواعث •

• ١٩٣٣/١/٢ • المحاماة س ١٣ رقم ٥٢٩ ص ١٠٦٥ •

* قول المتهم للقاضى عقب الحكم عليه «ده ظلم» يعتبر اهانة واستخفافا بمجلس القضاء ويجب معاقبته بالمادة ١١٧ عقوبات •

نقض ١٩٢٥/١٢/١ طعن رقم ٢ سنة ٤٣ ق •

* الاقوال التى تدل على السخرية أو الاستهزاء تعتبر اهانة للمحكمة اذا وجهت اليها ويستحق قائلها العقاب باعتباره تعدى على هيئة المحكمة •

نقض ١٩٢٩/٤/٤ طعن رقم ٩٨٦ سنة ٤٦ ق •

* اذا فاه شخص فى الجلسة بألفاظ تهكمية عدها القاضى اهانة فهذا كاف لادانته ومعاقبته بالمادة ١١٧ عقوبات لان القاضى رأى وسمع الاهانة ورأى ان كانت اهانة أم لا •

نقض ١٩٢٩/٤/٢٥ طعن رقم ١٢٦٤ سنة ٤٦ ق •

* لمحكمة النقض الحق فى الاطلاع على المقال موضوع التهمة

وتحديد معنى ألفاظه لمعرفة ما اذا كان المقصود منه منفعة البلاد أو مجرد
الاضرار بالاشخاص المطعون عليهم •

نقض ٦ نوفمبر ١٩٢٤ مر ٢٦ ص ١ •

* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب خروجه من
حجرة القاضى الذى رفض المعارضة المقدمة منه فى أمر حبسه قال فى
ساحة احكمة وعلى مسمع من القاضى «علشان خاطر فلان يجبسونا ده
ظلم دى خواطر» • فاستنتجت المحكمة من ذلك أنه يقصد اهانة هيئة
المحكمة التى أصدرت القرار باستمرار حبسه وطبقت عليه المادة ٨٤٥ من
قانون العقوبات فانها لا تكون مخطئة •

ولا يقبل من المتهم أن يتظلم من ذلك الى محكمة النقض لان العبارة
التي تفوه بها تؤدي الى ما انتهت اليه المحكمة منها بما لها من السلطة
الموضوعية ولا يقبل كذلك منه القول بأن المادة ٨٤٥ التى طبقت عليه
لا تحمى سوى الهيئات التى تحدثت عنها باعتبارها هيئات معنوية مستقلة
عن الاشخاص الذين تتكون منهم فهى لا تنطبق على العيب فى محكمة
معينة بسبب دعوى معنية تلك الحالة التى لها حكم آخر منصوص عليه فى
المادة ١٨٦ وذلك لان اهانة القضاة بوصفهم قضاة تتناول هيئة المحكمة
التي تتألف منهم وهذا مما يدخل فى نص المادة ١٨٤ عقوبات • أما المادة
١٨٦ عقوبات فالمقصود منها هو العقاب على مجرد الاخلال بهيئة المحاكم
وسلطتها •

نقض فى ١/١٢/١٩٤١ طعن رقم ١٦٢ سنة ١٢ ق مجموعة القواعد

١ ص ٣٠١ رقم ١٤ •

الباب السابع

اختلاس الالقاب والوظيفة

النصوص القانونية :

المادة ١٥٥ عقوبات :

كل من تداخل فى وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو باذن منها بذلك أو أجرى عملا من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس •

من المستقر عليه ومن المسلم به أن التعيين فى الوظائف العامة حق خالص من حقوق الدولة وعمل من صميم اختصاصها ومظهر من مظاهر سيادتها وبالتالي فلا يسوغ لمن ليست له صفة رسمية خلعا عليه القانون لالتحاقه بإحدى الوظائف العامة أن يتدخل فى الوظيفة العامة أو يقوم بعمل من أعمالها وإلا فإنه يعد مختلسا للوظيفة العامة ويقع تحت طائلة العقاب باعتبار أن اختلاس الوظيفة العامة يعد اعتداء مباشر على السلطة العامة •

وينبغى فى هذا الصدد أن نستعرض أركان هذه الجريمة •

الركن الأول

الركن المادى

وهو الاختلاس ذلك أن المادة ١٥٥ من تقنين العقوبات تعاقب كل من

تداخل فى وظيفة من الوظائف العامة أو يقوم بعمل من أعمالها •

وينبغى عدم الخلط بين التداخل فى الوظيفة وفى القيام بعمل من أعمالها •

فالشخص الذى يتداخل فى الوظيفة يقوم بانتحال صفة الموظف العام ويؤدى عمل من أعمال هذه الوظيفة •

والشخص الذى لم ينتحل صفة الموظف العام وانما قام بعمل من أعمال وظيفته فانه يعاقب بصريح نص المادة ١٥٥ •

أما الشخص الذى ينتحل صفة الموظف العام ولكنه لم يقوم بعمل من أعمال وظيفته فهل يقع تحت طائلة العقاب المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ عقوبات •

اختلف الشراح فى هذا الصدد فالبعض يرى أنه لا جريمة • وفى هذا قضت محكمة النقض بأن مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا فى الوظيفة لما يقتضيه هذا التداخل من أعمال ايجابية تكون بالاضافة الى ادعاء الصفة وانتحالها الاغتئات الذى قصد الشارع أن يكون محلا للعقاب •

واستقر القضاء الفرنسى على اعتبار مجرد الاعمال التى يقوم بها الشخص والتى من شأنها ايهام الغير بأن فاعلها صاحب الوظيفة المختلصة جريمة حتى ولو لم يقم بعمل من أعمال هذه الوظيفة •

ولقد سار القضاء المصرى فى أثر القضاء الفرنسى مؤيدا الفقه المصرى فى هذا الصدد • وفى هذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ بما يؤيد هذا النظر وجاء فى أسباب الحكم «ان انتحال

الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها الا اذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها • وهو يتحقق بالاحتياال والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها ولو لم يقم بعمل من أعمالها •

وينبغى عدم الخلط بين اختلاس الوظيفة العامة وبين تجاوز الموظف العام لحدود وظيفته • فمن تجاوز حدود الوظيفة لا يعد مختلسا بها • أما الموظف الذى يستمر فى أعمال وظيفته بعد عزله أو رفقه فانه يقع تحت طائلة هذه المادة •

الركن الثانى

الوظيفة محل الاختلاس

قد تكون هذه الوظيفة مدنية أو عسكرية فالاختلاس يشمل جميع الوظائف التى تعطى صاحبها حق الامر والنهى •

الركن الثالث

القصد الجنائى

هذه الجريمة من الجرائم العمدية التى يلزم أن يتوافر فيها القصد الجنائى أى أن يعلم الجانى أنه يختلس الوظيفة العامة بغير سند •

* ان مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تدخلا فى الوظيفة لما يقتضيه هذا التدخل من أعمال ايجابية تكون بالاضافة الى ادعاء الصفة وانتحالها الافتئات الذى قصد الشارع أن يكون محلا للعقاب ذلك هو الذى يستفاد من نص المادة ١٥٥ وتؤكداه المقارنة بين هذا النص

ونص المادة ١٥٦ التالية له • فان المادة ٥٦ قد فرضت عقوبة أخف من العقوبة المقررة في المادة ١٥٥ على لبس الكسوة الرسمية أو حمل العلامات الخاصة بالوظائف واشترطت للعقاب أن يحصل ذلك علنا مع أن لبس الكسوة أو حمل الشارة هو بذاته انتحال ظاهر لصفة الموظف مما مفاده أن الانتحال وحده ليس التدخل الوارد ذكره في المادة ١٥٥ • واذن فتوقيع العقوبة الواردة بالمادة ١٥٦ من قانون العقوبات على من لم يقع منه أكثر من ادعائه كذبا بأنه مخبر يكون خطأ إذ هذا العمل لا عقاب عليه قانونا •

نقض ١٦/١٢/١٩٤٦ طعن رقم ١٧٩٥ سنة ١٦ ق مجموعة القواعد ج ١ ص ١٤٩ رقم ١ •

* ان انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها الا اذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتتيال والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها ولو لم يقم بعمل من أعمالها •

نقض ٢/١١/١٩٥٤ مجمعة أحكام النقض س ٦ رقم ٥٧ ص ١٧٣

* متى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذي استتال الى موضوع العفة منها وخدش حيائها فان هذا مما تتحقق به جريمتي هتك العرض بالقو والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق الامر المنطبق عليه المادة ١٥٥ من قانون العقوبات •

نقض في ٢٧/٦/١٩٦٠ طعن رقم ٩٠٤ سنة ٣٠ ق مجموعة الاحكام س ١١ ع ٢ ص ٦٢٧ •

* اذا كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه رجل قروى من الريف
متقدم فى السن وأن المتهم اعترض سبيله وانحرف به الى طريق فرعى
وزعم له أنه مخبر ثم أمره بابرار بطاقتة الشخصية واخراج ما يحمله فى
جيوبه من نقود وأوراق فانصاع المجنى عليه لهذا الامر اعتقاداً منه بأن
المتهم من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الاجراء قانوناً • فان هذه
الافعال والمظاهر مما يتحقق بها جريمة التداخل فى الوظيفة المنصوص
عليها فى المادة ١٥٥ من قانون العقوبات •

نقض ١٦/١٠/١٩٦١ • طعن رقم ٢٩٤ سنة ٣١ ق مجموعة الاحكام
س ١٢ ع ٣ ص ٨١٥ رقم ١٥٧ •

* لا جدوى للطاعن مما يثيره من عدم توافر أركان جريمة التداخل
فى الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات ذلك أن الحكم
المطعون فيه قد أعمل فى حقه المادة ٣٢/٢ من القانون المذكور وأوقع
عليه عقوبة واحدة هى العقوبة الاشد المقررة لجريمة عرض الرشوة •

نقض ١٦/١٠/١٩٦١ طعن رقم ٢٩٤ سنة ٣١ ق مجموعة الاحكام
س ١٢ ع ٣ ص ٨١٥ رقم ١٥٧ •

تم بحمد الله

محتویات الكتاب

صفحة

[illegible]

الكتاب الاول

الجرائم التي تقع من الموظف العام

الباب الاول : الرشوة ٩

الفصل الاول : طبيعة جريمة الرشوة ١٥

الفصل الثاني : صفة الجاني ٢١

الفصل الثالث : الركن المادي ٢٥

المبحث الاول : الطلب ٢٥

المبحث الثاني : القبول ٢٧

المبحث الثالث : الاخذ والاخلال بواجبات الوظيفة ٢٩

المبحث الرابع : الفائدة التي يسعى الموظف الى تحقيقها ٣١

الفصل الرابع : الركن المعنوي' ٣٣

المبحث الاول : القصد الجنائي. ٣٣

المبحث الثاني : اثبات الجريمة ٣٥

الفصل الخامس : العقاب ٣٩

أولا : الغرامة	٣٩
ثانيا : المصادرة	٤٠
ثالثا : بطلان عقد الرشوة	٤١
الفصل السادس : موانع العقاب	٤٣
الحالة الاولى : الاخبار بالجريمة	٤٣
الحالة الثانية : الاعتراف	٤٣
الباب الثانى : اختلاس المال العام والعدوان عليه والفدر	٤٥
الفصل الاول : صفة الجانى	٤٥
المبحث الاول : موظف عام	٥٥
المبحث الثانى : مأمورو التحصيل والامناء على الودائع	٥٨
الفصل الثانى : تسلم المال بسبب الوظيفة	٦١
الفصل الثالث : المال المختلس — القصد الجنائى	٦٥
الفصل الرابع : العقاب	٦٩
الباب الثالث : الاستيلاء على المال العام	٧٣
الفصل الاول : صفة الجانى موظف عام أو من فى حكمه	٧٥
الفصل الثانى : مال للدولة أو لاحدى الجهات المبينة فى	
المادة ١١٩	٧٩
الفصل الثالث : الاستيلاء والقصد الجنائى	٨٣
الفصل الرابع : العقاب	٨٥

الباب الرابع : جريمة الغدر	٨٧
الباب الخامس : جريمة التزوير	٩١
الباب السادس : استعمال القسوة	١١٧
الفصل الاول : الركن المادى	١١٩
الفصل الثانى : حصول فعل القسوة	١٢١
الفصل الثالث : القصد الجنائى	١٢٥
الباب السابع : تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف	١٢٧
الفصل الاول : الركن المادى	١٢٩
الفصل الثانى : وقوع التعذيب من موظف أو مستخدم	
عمومى	١٣١
الفصل الثالث : أن يقع التعذيب على متهم	١٣٣
الفصل الرابع : الغرض من التعذيب	١٣٥
الفصل الخامس : القصد الجنائى	١٣٧
الباب الثامن : القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق	١٣٩
الباب التاسع : انتهاك حرمة المنازل	١٤٣
الباب العاشر : الاضراب عن العمل	١٤٧

الكتاب الثانى

الجرائم التى تقع على الموظف العام

الباب الاول : التعدى والمقاومة	١٥٩
--------------------------------	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

الباب الثانى : استعمال القوة أو التهديد أو العنف فى حق الموظف	١٦٣
الباب الثالث : الاهانة بالاشارة أو القول أو التهديد	١٦٧
الباب الرابع : القذف فى حق موظف عمومى	١٧٥
الباب الخامس : الطعن فى أعمال الموظف	١٨٩
الباب السادس : اهانة الهيئات النظامية أو المحاكم	١٩٣
الباب السابع : اختلاس الألقاب والوظيفة	١٩٧

الفنية للطباعة والنشر

٤٨ شارع جودة — رأس التين

ت : ٨٠٣٣٥٠ — اسكندرية

جرائم التبيد

في ضوء الفقه والقضاء

- * عقود الامانة - اثبات العقود - تمام الجريمة والعقاب عليها
- والحكم الصادر فيها - تسبب جريمة التبيد ورقابة النقض •
- * اختلاس الاشياء المحجوزة - الجرائم الملحقه بالتبيد - أحدث
- أحكام النقض •

دكتور
عبد الحميد السوازي
رئيس محكمة الاستئناف

١٩٩٠

دار المطبوعات الجامعية

فام كلية الحقوق - اسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالْعَصْرَ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ
إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْأَهْلَاءُ

... الى ابنائى

عاطف وعمرك

حفظهما الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

نص المادة ٣٤١ عقوبات على أن :

« كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة و بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك أضرارا بمالكيتها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفته كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

ولقيام الجريمة لابد من توافر الاركان الآتية :

- ١ - أن يكون موضوع الجريمة مالا منقولاً .
- ٢ - أن يكون قد سبق تسليمه للجانى بناء على عقد من عقود الامانة الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات .
- ٣ - فعل الاختلاس أو التبديد .
- ٤ - أن يكون ذلك أضرارا بالمالك أو الحائز .
- ٥ - القصد الجنائي .

الفصل الأول

المال موضوع الجريمة

تنص المادة ٣٤١ على عقاب من أختلس أو أستعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك •

فيشترط في الشيء موضوع الجريمة أن يكون منقولا • فالمادة ذكرت أنواعا مختلفة من المنقولات • فهذه الجريمة يراد من تقرير العقاب عليها كلها حماية الملكية في المنقولات • أما العقارات فليس هناك من خوف على مالها فله حق تتبعها • والمراد بالعقار هنا العقار بطبيعته • أما العقارات بالتخصيص ليتمكن أن تكون محلا لخيانة الأمانة اذ بمجرد نزاعها تعود لها صفة المنقول •

ويترتب على كون الشيء موضوع الجريمة منقولا أن الالتزامات والحقوق لا يمكن أن تكون محلا لخيانة الأمانة •

ولا يشترط في المنقول أن تكون له قيمة مادية • فعبرة المادة عامة • فكل منقول يمكن أن يكون محلا لخيانة الأمانة ولو لم تكن له سوى قيمة أدبية •

غير أن محكمة النقض تشترط أن تكون الورقة ذات شأن • فقد حكمت بأنه لا يعد سرنة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب سياسي الى مدير ادارة هذه اللجان اذا ثبتت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة ولا يمكن اعتباره متاعا للحزب • ولا يشترط أن تكون حيازة المال موضوع الجريمة مباحة أو

محظورة • وعلى ذلك تقع خيانة الأمانة في حالة من يبدد مواد مخدرة أو أسحلة مهربة أو محرزة بدون ترخيص أو تمن عليها على سبيل الوديعة •

الأحكام

١ — أن جريمة التبديد لا تتحقق الا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشاء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولن يستن الشارع من ذلك الاحالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكة ، فأعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الاصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه اذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون •

(١٦/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣١٣٧ ص ٦٩٥) •
٢ — تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمه قل أو كثر •

(٢٠/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠) •

٣ — خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد المبالغ المبددة لا أثر له في ثبوت جريمة خيانة الأمانة ولا حجة له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين •

(٢٠/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠) •

٤ — جريمة خيانة الأمانة أنما تقع على مال منقول له قيمة مادية

أو اعتبارية عند صاحبه •

• (١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ٦ ق ١٩٤ ص ١٠٣١)

٥ — يكفي لقيام جريمة التبيد قانونا حصول عبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه :

• (١٩٥٥/٣/٢٩ النقض س ٦ ق ٢٣٣ ص ٧١٧)

٦ — لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن تكون الكتابات التي يعاقب على اختلاسها خاصة بعقود دون عقود •

(١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٦ ص ٢٤٣) •

٧ — صورة الحكم التنفيذية هي كتابة مشتملة على تمسك بالمعنى المقصود في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات لأنها ترتب في ذمة المحكوم عليه حقا للمحكوم له ، ولذلك يعد تبديدها جنحة معاقبا عليها بالمادة المذكورة وإذا كان المحكوم له يستطيع دائما أن يحصل على صورة تنفيذية ثانية فذلك لا ينفى الضرر الذي يلحقه من جراء التأخير في تنفيذ الحكم •

• (١٩١٥/١١/١٣ المجموعة الرسمية س ٧١ ق ٤٧ ص ٧٥)

تطبيقات عملية

لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير — ثبت عدم جديته — مرفوع من أعضاء لجان حزب الى مدير ادارة هذه اللجان اذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه وأنها انشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعة واداة نثن البست ثوب ورقة لها شأن •

واذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد مبلغ سلم اليه على سبيل الوديعة معتمدة في ذلك على ورقة وقعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة أمانة يردّها له عند طلبه ، وعلى ما قرره المجنى عليه في هذا الصدد ، فإنها لا تكون قد أخطأت • ولا يؤثر في ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين ما دام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالعقد (الورقة) إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها •

ويكفى لقيام جريمة التبديد قانونا حصول عبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه •

وجريمة خيانة الأمانة أنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوّتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك — فاذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للخير لبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه تتحقق به جريمة الاختلاس ، و لا يعتبر شروعا غير يعاقب عليه •

وجريمة خيانة الأمانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه ، وهي تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر

المال الذى أؤتدن عليه همؤكا له يتصرف فيه تصرف المالك • ومن ثم فانه اذا كان الطاعن قد احتجز عقدى الوديعه لنفسه بغير متقضى ولم يزعم لنفسه حقا فى احتباسهما فان ذلك مما يتوافر به سوء القصد فى حقه •

والشريك الذى يأخذ شيئا من مال الشركة المسلم اليه بصفته هذه ليستخدمه فى شأنها ثم ينكره على شركائه ويأبى رده اليهم يعتبر مبددا • ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الوجه لا يكون له محل •

و جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التى يقوم بعضها مقام بعض ، فان اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العينى بسبب الهلاك ، لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعه ، ويكون ما خلص اليه الحكم من أن تصرف الطاعن فى جهاز زوجته الذى سلم اليه بمقتضى قائمة ، ينطوى على جريمة خيانة أمانة صحيحا فى القانون •

واذا كانت المحكمة قد انتهت الى أن الترام الطاعن برد المنقولات الى المطعون ضدها ، لم يكن التراما تخييريا استنادا الى قائمة الجهاز التى اطلعت عليها ، ولم تستند فى ذلك الى حكم محكمة الاحوال الشخصية ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم بالفساد فى الاستدلال لانه استدل بحكم محكمة الاحوال الشخصية على أن الترام الطاعن برد منقولات زوجته هو اجبارى وليس اختياريا ، يكون غير سديد •

ومن المقرر أنه اذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للاتجار فيها وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتر هذه البضاعة ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد مبددا لان تسلمه المبلغ من شريكه أنما كان بصفته وكىلا عنه لاستعماله فى الغرض الذى

اتفق كلاهما عليه قيده تعتبر يد أمين فاذا تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة واطافة الى ملكه فهو مبدد خائن للامانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لما كان ذلك.، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر — اذ أقام قضاءه — بالبراءة ورفض الدعوى المدنية — على أن استلام المطعون ضده المبلغ الذي اسهمت به الطاعة في الشركة لم يكن على وجه من الائتمان التي عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون .

الفصل الثاني

التسليم بعقد من عقود الأمانة

يشترط أن يكون الشيء موضوع الجريمة قد سبق تسليمه الى الجاني وأن يكون هذا التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة .

المبحث الاول

التسليم السابق

لابد أن يكون المال موضوع الجريمة سبق تسليمه الى الجاني ، وعلى هذا فان الجريمة لا تقع اذا لم يكن هناك تسليم . ويحصل التسليم عادة من المجنى عليه الى الجاني بشكل مادي أو غير ذلك . وقد يحصل التسليم من شخص آخر غير المجنى عليه نفسه . فالوكيل الذي يحصل أقساطا من العملاء ويختلسها يرتكب خيانة أمانة كما لو بدد الأموال التي يستلمها من موكله . كذلك تقع الجريمة اذا لم يستلم الأمين المال من المجنى عليه بنفسه ، بل استلمها بواسطة تابع .

وقد يحصل التسليم بشكل ضمني . كما لو كان البائع الذي يبيع منقولات معينة ولا يستلمها المشتري بل يتركها وديعة لديه يرتكب خيانة أمانة اذا بددها ولو أنها لم تسلّم اليه فعلا .

ويجب أن يكون التسليم بقصد نقل الحيازة المؤقتة ، أي أن المستلم يلتزم برد أو تقديم الأشياء المسلمة الى صاحبها . وهذا الشرط

ظاهر من طبيعة العقود التي وردت في المادة فكلها تنقل الى المستلم
الحيازة المؤقتة فقط •

ولا جريمة اذا كان التسليم بقصد نقل الحيازة الكاملة أى بقصد
التمليك • فالمرأة التي تقبض مقدم الصداق ثم تأبى أن تعقد عقد الزواج
لا تنطبق عليها المادة ٣٤١ اذا امتنعت عن رد ما قبضته •

ولا تقع الجريمة ولو كان التسليم بناء على عقد من عقود الامانة
ما دام يراد به نقل ملكية الاشياء المسلمة • فالوكيل الذي يقبض أجره
مقدما ولا يؤدي عملا لا يرتكب خيانة الامانة •

المبحث الثانى

عقود الامانة

لا يكفى مجرد التسليم بقصد نقل الحيازة المؤقتة ، بل يجب أن
يكون هذا التسليم بقصد نقل الحيازة المؤقتة ، بل يجب أن يكون
هذا التسليم بناء على عقد من عقود الامانة الواردة بالمادة •

أى على وجه « الوديعة — الاجارة — عارية الاستعمال — الرهن
— أو كانت سلمت اليه بصفة كونه وكىلا بأجرة أو مجانا » •

فيجب أن يكون سبب التسليم داخلا في حالة من تلك الحالات ،
وهذه العقود وأردة على سبيل الحصر • فلا يجوز للمحاكم أن تضيف
اليها عقودا أخرى • فيجب على المحكمة أن تبين في حكمها العقد الذى
حصل التسليم بناء عليه حتى تتأكد محكمة النقض من سلامة تطبيق
القانون •

والمحكمة غير مقيدة بالوصف الذى نعت به المتعاقدون اتفاقهم ،
فلها بل عليها أن تبين الوصف القانونى الصحيح للعقد القائم ، فالعبرة
بحقيقة الواقع لا بصيغة ألفاظ العقد •

ولئن كانت محكمة الموضوع ملزمة ببيان العقد الذى كان سببا
فى التسليم ، فلها بل عليها أن تبين الوصف القانونى الصحيح للعقد
القائم • فالعبرة بحقيقة الواقع لا بصيغة ألفاظ العقد •

ولئن كانت محكمة الموضوع ملزمة ببيان العقد الذى كان سببا فى
التسليم ، فلها فى سبيل ذلك السلطة العاىا فى تقدير الوقائع ووزنها •
فبيىن قصد المتعاقدين ومدى التزام كل منها غير أن محكمة النقض لها
مراقبة قاضى الموضوع فى تفسيره للعقود •

غير أن هناك ميلا من القضاء للتوسع فى تفسير العقود ، فجرى
القضاء على أنه لا يلزم أن يكون العقد القائم صحيحا بل تطبق ولو
كان العقد باطلا بطلانا مطلقا كعيوب الرضا ، أو باطلا بطلانا كوجود
عيب فى الشكل • والخلاصة أن أن الامين الخائن لا يقع تحت حكم
المادة ٣٤١ عقوبات الا اذا كانت الاموال قد سلمت اليه بعقد من العقود
الواردة بالمادة •

ويلاحظ أنه وقت وقوع الجريمة يجب أن يكون عقد الامانة
قائما ، أما اذا زال العقد لاستبداله بغيره من العقود التى لا تدخل فى
حكم المادة فان الجريمة لا تقع ، انما يجب أن يكون الاستبدال حقيقيا ،
وأن يحصل قبل وقوع الجريمة •

الأحكام

لابد من عقد ائتمان

١ — لما كان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتصح القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية على الصورة آنفة البيان يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير وجه الراى فيها فان المحكمة اذ لم تقطن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر منه فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة •

(١٠/٣/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٤٥ ص ٢٦٨) •

٢ — من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة أن يكون الشئ المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات • فادانة المتهم فى تبديد استنادا الى أنه تاجر يتسلم مقررات مواد البناء لحساب المصرح له أنها من الحكومة دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين المصرح له علاقة بين المصرح علاقة بيع تجعل الحكم قاصرا •

(١٠/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٦ ص ٧٤٢) •

٣ — من المقرر أن عقد الاستصناع يدخل فى عداد عقود الامانة

التي عددها المادة ١٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن في هذا الصدد من صدور حكم في دعوى تجارية حائز لقوة الشيء المحكوم به تكييف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحتة • وذلك لما هو مقرر وفقا للمادة ٥٧ إجراءات جنائية من أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، وذلك بان المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت •

(١٩٧٧/١٠/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨) •

٤ — لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الامة ، الا اذا اقتنع القاضي بأنه تبعا المال بعقد من عقود الامة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، في صدرد توقيع العقاب ، انما هي بالواقع ، اذ لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه من لسانه أو كتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة •

(١٩٧٦/١١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٠ ص ٨٣٥ ، ٢٧/

١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٣٢ ص ١١٧٦ ، ١٧/١٢/١٩٦٢ س

١٣ ق ٢٠٨ ص ٨٦٣) •

٥ — لا تقوم جريمة خيانة الامة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر والعبرة في قيام عقد من هذه العقود بحقيقة الواقع •

(١٣/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٨١ ص ٣٢٥ ، ١٣/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٣٥ ص ١٣٠ ١٢/١١/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٤٣ ص ١٥٩٧ ، ١٠/٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٧٩ ص ١٩٥) •

٦ — متى كان يبين من المفردات أن المجنى عليه قرر بمحض ضبط الواقعة أن السيارة حينما سلمت للمطعون ضده لتنظيفها كانت مزودة بأربعين لترا من السولار استهلكها بغير اذنه في نقل الركاب لقاء أجر لحسابه الخاص ، فان هذا التصرف في الوقود يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه ، وبه تتحقق جريمة خيانة الامانة كما هي محددة في القانون •

(٢١/٦/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٠ ص ٤٩٤) •

٧ — يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات •

(٣/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٦ ص ٦٣٢ ، ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٦١ ص ١٢٣٩) •

٨ — منازعة المتهم بجريمة خيانة الامانة في شأن حقيقة العلاقة بينه وبين المجنى عليه هي من الامور التي تتطلب تحقيقا خاصا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض •

(٢٠/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩) •

٩ — اذا كانت المحكمة وهي في صدد بحث تهمة التبديد المنسوبة للمتهم قد فسرت العقد المقدم في الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فان ذلك فيها يعتبر فصلا في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى

عليها وردا سائغا على ماذهب اليه في دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

(١٩٦٢/٢/٥ أحكام عامة س ١٢ ق ٣٢ ص ١٢٠)

١٠ — اذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه أختلس مبلغ كذا قيمة الايصال المسام اليه لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة ما اضرار بها فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يقتصر في هذا المبلغ الا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم في أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلا يحجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرر السندات الاذنية للشركة الا بناء على طلب باشكائبها لغياب مديرها وأنه قد تجمد له فعلا عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفى لوفاء ما سبق أن احتجزه ، وأنه لذلك أمتنع عن الدفع للمقاصة ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف الجارى صحيح فان احتجازه المبلغ الذى حصله يكون قد تم برضاء الشركة ، ولا يصلح اذن اعتباره اختلاسا ، وتحرير المتهم لسندات بالمبلغ المذكور لا يؤدى الى ادانته ما دام تصرفه فيه كان قبل تحريرها .

(١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٣ ص ٦٣٣) .

١١ — لمحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على الوجه الذى تراه مفهوما منها ، ولا معقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحرر تتحمل التفسير الذى أخذت به .

(١٩٣٩/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤١ ص ٤١٨) .

١٢ — أن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب بعلی الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما يعاقب على العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم .

(١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٣ ص ١٧١) .

١٣ — أن مناط العقاب بالمادة ٢٩٦ عقوبات ليس الاخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، واذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه . فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلاً للدعارة السرية ، ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت الى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن بأسمه لتتخذه هي لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغاً من المال على ذمة الاجرة فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه خيانة للأمانة . والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته وكيلًا عن المجنى عليها بل بصفته وكيلًا عن المجنى عليها بل بصفته مؤجراً لها هو قول خاطئ ، لان قبوله استئجار المسكن بأسمه ومسؤوليته قبل المالكة لا ينفيان أنه وكيل المجنى عليها يعمل نيابة عنها ، واستئجاره المسكن باسمه ، في الظاهر لتسكنه المجنى عليها في الواقع إنما هو اعارة لأسمه ، واعارة الاسم نوع من الوكالة .

(١٩٣٧/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨٧ ص ٧٤) .

١٤ — استبدال الأمانة لا يكون مانعاً من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، إلا اذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة ، أما اذا لم يلجأ الأمين الى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد ويقصد الهروب

من المسؤولية الجنائية أو كان الدائن لم يقلل الاستبدال الا كطريقة
لإثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التبديد ، فإن
الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية •

(١٢/٢/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٠ من
٢٦٦) •

١٥ — أنه وأن كان التسليم الحاصل الى المحترفين بنقل الاشياء
في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل انما يقع بناء على عقد من
عقود الائتمان يتم بين صاحب الشيء ومتعهد نقله سواء أكان العقد
نفويا أم كتابيا وكان من مقتضى ذلك أن تنتقل حيازة الشيء الى
مستلمه الا أنه اذا اختلس هذا المحترف الشيء المسلم اليه فإنه يعد
سارقا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٧٤ عقوبات • وقد يعترض على
هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للمسقة اذ لم يعتد بالتسليم
الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم
الى مستلمه فاذا اختلسه عد خائنا للامانة لا سارقا — قد يعترض بهذا
غير أنه لا محل للاجتهاد في مقام النص الصريح •

(٢١/١٢/١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ ق ٣٠٤ ص ٣٧٢) •

١٦ — متى كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها الحكم أن المجنى
عليه سلم المتهمة المجهولة السوارين لاستعمالها في أمر لمصلحته اذ
كلفها بوزنها خارج محل مذهب ولم تعد واختلستهما لنفسها ، فإن
اختلاسهما هو خيانة للامانة تنطبق عليه لانقطاع صلة المجنى عليه بهما
من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة •

(٢٦/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٠ ص ١٠٣٧) •

١٧ — لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي

التسليم الاعتبارى اذا كان المودع لديه حائزا لشيء من قبل •

(١١/١٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٢ ص ١٢٣٩ :
١٤/٣/١٩٥٠ س ١ ق ١٣٦ ص ٤٠٦) •

١٨ — اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المدعى بالحقوق المدنية سلم المتهم عند زفاف ابنته اليه منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية فتصرف فى بعضها بالبيع وأخفى بعضها فى منزل آخر ، وقضت المحكمة بتبرئته بمقولة أن هذه الواقعة لا جريمة فيها اذ المنقولات قد سلمت اليه (الزوج) والتسليم ينفى الاختلاس وهى لم تسلم على سبيل الوديعة اذ هو التزم برد قيمتها اذا فقدت ويجب فى الوديعة رد الشيء بعينه ، وعقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك • فهذا من المحكمة غير سديد ، اذ أن ما استطردت اليه فى شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهاز الزوجية من المثلثات التى يقوم بعضها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون الا للاستهلاك ، والصحيح أن الجهاز من القيميات • وما قالته بصدد نفي الوديعة غير كاف ، لأن اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على أن رد القيمة يكون عند الفقد مما يرشح الى أن الرد يكون عينا ما دام موجوداً ، وما ذكرته بصدد التسليم الذى ينفى ركن الاختلاس فى السرقة غير كاف اذ هى لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها الى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه هو أصبح صاحب اليد فعلا عليه •

(٧/٩/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٣٣ ص
٩١٢) •

١٩ — الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦

عقوبات الا اذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المجلس بحيث تصبح
الجائز يد امانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذى أؤتمن
عليه . أما اذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب
الشيء كما هو الحال فى التسليم الحاصل الى الخادم أو العامل وكان
الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي مما يدخل فى نطاق عمل المستلم
باعتباره خادما أو عاملا كتنظيف الشيء أو نقله من مكان الى آخر
فان الاختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل فى الشيء المسلم اليه
معد سرقة لا تبديدا .

(١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٤ ص
٣٧٢) .

عقود الأمانة

الفرع الأول : الوديعة

عرف القانون المدنى الايداع بأنه عقد يسلم انسان منقولا لانسان
آخر يتعهد بحفظه دون اشتراط أجره ، كما يحفظ أموال نفسه ويرده
بعينه عند أول طلب يحصل من المودع .

والوديعة التى أشارت اليها المادة ٣٤١ لا تختلف فى شيء من
الوديعة التى تكلم عليها القانون المدنى .

غير أن القانون الجنائى لا يعاقب على الاخلال بالالتزامات الناشئة
عن العقد أيا كانت ، بل يعاقب على اختيال الوديعة وتملكها أو التصرف
فيها تصرف المالك بدون حق . فالوديعة اذا أهمل فى المحافظة على الوديعة
وأدى ذلك الى هلاكه أو اذا استعمل الشيء لمصلحته أو لمصلحة غيره ،

بل واذا تأخر في رد الوديعة ولم يكن قصده من ذلك التملك ، اذا فعل كل هذا فلا شأن للقانون الجنائي به ولا يقرتب على فعله سوى المسؤولية المدنية .

ويلاحظ أن المشرع قد أخرج من حكم المادة ٣٤١ عقوبات بنص لأحوال خاصة من اختلاس الاموال المسلمة على سبيل الوديعة وجعل منها جرائم على حدة ، من ذلك الاختلاس الذي يقع من مأموري التحصيل العموميين أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة (م ١١٢ ع) . ولقيام الوديعة لابد من ثلاثة شروط أساسية :

١ — تسليم المال موضوع الوديعة الى المودع لديه . فالوديعة عقد عيني لا يتم الا بالتسليم ، ولا يشترط أن يكون تسليم الشيء المودع تسليمًا حقيقيًا بل يكفي التسليم الحكي . فاذا لم يكن هناك تسليم لا حقيقي ولا حكي فلا وديعة ولا جريمة وعلى ذلك فالحارس الذي يعهد اليه بملاحظة أمتعة أو بضائع في مخزن لا يرتكب خيانة أمانة اذا اختلس شيئًا منها لانها لم تسلم اليه تسليمًا تنتقل به حيازتها المؤقتة بمقتضى عقد وديعة ، قيده على هذه الاشياء يد عارضة فهو سارق لا خائن للامانة .

ويجب أن يكون موضوع التسليم مالا منقولًا ، ويلاحظ في التسليم أنه لا يشترط أن يكون الشيء قد سلم الى نفس المودع بل يكفي أن يكون قد سلم الى سلفه ، فوارث المودع الذي يبدد شيئًا يعلم أنه كان في حيازة مورثه على سبيل اولديعة يعد خائنًا للامانة .

٢ — يجب أن يكون الشيء قد سلم بقصد حفظه ، فلا بد من أن تكون حيازته المؤقتة قد انتقلت الى المودع لديه . فاذا لم يكن قصد المتعاقدين نقل الحيازة المؤقتة . وانما تمكين اليد المعارضة فلا وديعة

• ولا خيانة أمانة •

٣ — يجب أن يكون الاتفاق على أن يرد المودع لديه الشيء ذاته ،
فاذا كان من المتفق عليه صراحة أو ضمنا أن المستلم يتصرف في الشيء
المسلم اليه أو يستهلكه فلا يسرى حكم المادة ٣٤١ عقوبات •

ولا صعوبة فيما يتعلق بالاشياء القيمية فانها معينة بالذات ولا
يقام بعضها مقام بعض ، فعلى المودع لديه أن يردها بذاتها والا عد
خائنا للأمانة ، أما الاشياء المثلية كالغلال والنقود فأمرها يتوقف على
ارادة المتعاقدين •

فقد يكون القصد أن ترد الى المودع نفس الاشياء المودعة ولو
أنها مثلية • ومنها الاسهم والسندات غير الاسمية • فكل ورقة لها رقم
خاص يميزها عن غيرها • فاذا تصرف المودع لديه فيها بالبيع أو الرهن
أو نحوه عد فعله خيانة أمانة •

وقد يصرح المودع للمودع لديه صراحة أو ضمنا بأن يتصرف في
الوديعة وتسمى الوديعة في هذه الحالة بالوديعة الناقصة ، ومثالها في
المصارف وصناديق التوفير •

وقد تقع الجريمة اذا كانت الوديعة قضائية أو قانونية ، ويقصد
بذلك الحارس الذى يعينه القضاء على منقولات محجوز عليها •
فالحارس القضائى الذى يختلس شيئا من الاموال التى فى أمانته يعتبر
خائنا للأمانة ، أما اذا كان الحارس هو المالك لها فلا تسرى عليه
المادة لأنه لا يمكن أن يختلس مال نفسه ، وانما بعد فعله جريمة خاصة
وضع لها المشرع نصا خاصا (المادة ٣٤٢) •

الأحكام

١ — لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل .

(١٩٧٦/١١/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٠ ص ٨٤٥) .

٢ — من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح بيد عليه ، وأن الشرط الاساسي في عقد الوديعة كما هو معروف به في الحائز يد امانة ثم يخون هذه لأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وإذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة .

(١٩٧٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١ ص ٩٧) .

٣ — متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوما ، وقد عهد الى المتهم بأمانة صندوقها ، الا أنه لم يقم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة بالآخرين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع ، فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى ببراءته تأسيسا على أن المال لم يسلم بمقتضى عقد من عقود الامانة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٩ ص ١٤٣٤) .

٤ — متى كان جهاز الزوجية من القيميات وليس من مزايايات التي يقوم بعضها مقام بعض ، فان اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك ، لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ما خلص اليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز الزوجية الذي سلم اليه بمقتضى قائمة ، ينطوى على جريمة خيانة أمانة صحيحا في القانون .

(٢٢/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩٦ ص ١٤٣٤) .

٥ — من المتفق عليه أن الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية ، والودائع التي يودعها النزلاء في الفنادق يجوز اثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الاشياء المودعة لوجود ممانع مادي من الحصول على دليل كتابي .

(١٤/٦/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٣١ ص ١١٣٦) .

٦ — الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معروف به في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع ، واذن فمتى كان الثابت في الحكم أن المتهم والمجنى عليه اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما وأن تسلم أولهما ساعة الثاني كان تنفيذ هذا الاتفاق فان التسليم على هذه الصورة يكون مبنيا على عقد معارضة وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات .

(٤/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٢ ص ٥٦٥) .

٧ — اذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد مبلغ سلم على سبيل الوديعة معتمدة في ذلك على ورقة ومعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة أمانة يردها له عند طلبه وعلى ماقرره المجنى عليه في هذا الصدد . فانها لا تكون قد أخطأت . ولا يؤثر

في ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين ما دام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قصد بالعقد اعطاء المودع لديه حق التصرف فيها .

(١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض س ١ ق ٧٣ ص ٢٠٨) .

٨ — الوارث الذي يتسلم النقود التي كانت مسلمة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ما دامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يـد أمانة تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها ، أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه ، ولا يقال في هذا النظر أنه لم يياشر مع المجنى عليه عقد وديعة ، وأن العقد الذي أنشأها إنما كان مع أبيه فينتهي بموته ، ذلك أن القانون في المادة ٣٤١ عقوبات أكتفى بعبارة عامة وهي أن يكون تسلم المال قد حصل على وجه الوديعة ، مما يستوى فيه بالبداهة ما يكون منشؤة التعاقد وما يكون مصدره القانون .

(١٩٤٣/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٥ ص ١٥١) .

٩ — إذا اشترط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجريه المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة ، فإذا هو تصرف معه فإنه يكون قد خان الأمانة .

(١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٢ ص ٢٧٥) .

١٠ — اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم طلب الى المجنى عليه أثناء سيرهما معا في الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فاجابة الى طلبه ، ولما وصلا الى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم بالتليفون فاطمأن اليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما يتس من حضوره عاد لمنزله وأبلغ الحادثة لأبيه ، فالوصف الصحيح لهذه الواقعة هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الوديعة ، وأن أخفلاسه لهما هو خيانة للامانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . ومن الخطأ اعتبار ما وقع من المتهم سرقة ، لأن ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السوارين الى داخل المحطة يتم به انتقال الحيازة لامتهم لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة .

(١٩ / ٢ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٥ ص ١١٢) .

١١ — اذا سلم شخص الى شخص آخر له به صلة عمل عند مبيتها معا في غرفة واحدة باحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه الى الصباح ، فأخذها المستلم فان فعله هذا يعتبر خيانة أمانة ، ومتى ثبت أن ايداع المجنى عليه نقوده لدى الجاني كان ايداعا اضطراريا أجأته اليه ظروف طارئة فمن الجائز اثبات حصوله بالبينة .

(٢٠ / ٥ / ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٨ ص ٤٨١) .

١٢ — التزام المودع . لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسى في وجود عقد الوديعة طبقا لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدنى ، فاذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة . فاذا سلم

قطن الحالج بموجب ايصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحملها طلب القطن
عينا ثم تصرف صاحب الحالج في القطن بدون اذن صاحبه فلا يعتبر
ذلك تبديدا معاقبا عليه .

(١٩٣٢/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٦ ص
٤٨٨) .

الفرع الثاني : الاجارة

تقع جريمة خيانة الامانة اذا كان الشيء موضوع الجريمة مسلما
على سبيل الاجارة ، وفي هذه الحالة لابد وأن يكون العقد القائم عقد
اجارة والايجار هو عقد ياتزم به المؤجر انتفاع المستأجر بمنافع الشيء
المؤجر وفق مدة بأجرة معنية والمرجع في تكييف نوع العقد الى
القانون المدني . ويلاحظ أن الاجرة ركن لازم في عقد الايجار .
واعتبار العقد من عقود التبرع . فاذا لم تحدد الاجرة ، فالقاضي هو
الذى يقوم بتحديدھا . وحكم أنه يرتكب خيانة أمانة من اختلس ماكينة
خياطة سلمت اليه على سبيل الاجارة في مقابل أجرة تحدد فيما بعد .
والاشياء التالية تكون محلا لجريمة التبديد هي المنقولات دون العقارات،
الا أنه اذا اختلس مستأجر العقار أو بدد شيئا من المنقولات الملحقه
أو المتصلة بالعقار فانه يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات فهذه الاشياء
منقولات بطبيعتها ، وبمجرد فصلها عن العقار تعود لها صفة
المنقول .

وعادة ما يكون موضوع الايجار شيئا ماديا الا أنه قد يكون أيضا
حقا معنويا كسندات أو أسهم يؤجرها مالكها لمدة مقابل مدة معين ، وفي
هذه الحالة الثانية تقع الجريمة على السند المثبت للحق والذي يسجل

للمستأجر بحكم عقد الايجار ويشترط رده عند انتهاء مدة الايجار .

والقانون الجنائي لا يعاقب المستأجر على كل اخلال بالتزاماته الناشئة عن عقد الايجار . فهو لا يعنى الا بالتزام برد الأعيان المؤجرة . فاذا لم يردّها المستأجر وكان سبب ذلك أنه أختلسها وتصرف فيها تصرف المالك فعندئذ تطبق المادة ٣٤١ ع . وعلى ذلك أحدث بها عيبا أو تلفا أو امتنع عن دفع الايجار أو انتفع بها مدة أطول من مدة الايجار فان فعله لا يعد خيانة أمانة .

والتبديد يجب أن يكون واقعا على نفس الشيء المؤجر أما الانتفاع بالثمار انتفاعا غير قانوني فلا يترتب عليه سوى مسؤولية مدنية .

الفرع الثالث : عارية الاستعمال

عرف القانون المدني عارية الاستعمال بان المعير يسلم الى المستعير شيئا يبيع له الانتفاع به ويلتزم المستعير برده بعد الميعاد المتفق عليه .

والذى يميز عارية الاستعمال عن عارية الاستهلاك هو أن المستعير فيها يلتزم برد الشيء ذاته بعكس الحال في عارية الاستهلاك فان المعير فيها ينقل الى المستعير ملكية شيء يلتزم بتعويضه بشيء آخر من عين نوعه ومقداره وصفته بعد الميعاد المتفق عليه .

.. وقد نصت المادة ٣٤١ عقوبات على عارية الاستعمال دون عارية بعضها لا يرجع الى طبيعة الاشياء المعارة أهي مثلية أم قيمية بل الى ارادة المتعاقدين .

وعارية الاستعمال يكون محلها عادة أشياء قيمة كأمتعة أو ملابس أو أدوات . ولكن من الممكن أن يكون محلها أشياء مثلية كتنقود أو غلال أو حبوب ، أو أسهم وسندات وأوراق تجارية . فمثلا يمكن أن تعار هذه الأوراق مساعدة للمستعير ليقدمها ضمانا لقرض مدة ما ، ويجب عند الرد أن يرد الأوراق بذاتها ، فان لم يفعل عد خائنا للامانة .

الفرع الرابع: الرهن

الرهن هو عقد به يضع المدين شيئا في حيازة دائئه أو حيازة من اتفق عليه العاقدان تأمينا لدين ، وهذا العقد يعطى للدائن حق حبس الشيء المرهون لحين الوفاء بالتمام وحق استيفاء دينه من ثمن المرهون مقدما بالامتياز على من عداه .

والشيء المرهون قد يكون منقولا وقد يكون عقارا ، ولكن لمادة ٣٤١ عقوبات لا تنطبق الا في حالة رهن المنقول ، أى الرهن الحيازي . اذ هي لا تعاقب الا على تبديد المتقولات .

والرهن عقد عيني لا يتم بتسليم العين المرهونة . فالجريمة لا تقع من الدائن المرتهن الا اذا كان الشيء المرهون قد سلم اليه وأصبح في حيازته ثم اختلسه بأن باعه مثلا أو عرضه للبيع ، أو رهنه باسمه لشخص ثالث .

أما المدين الراهن فانه اذا اتفق على الرهن ولكنه تصرف في الشيء المرهون قبل تسليمه للراهن فلا تنطبق عليه المادة ٣٤١ عقوبات ، لأن هذه المادة انما قصدت معاقبة الدائن المرتهن في حالة اختلاسه الشيء المرهون ، واذا كان الشيء المرهون قد سلم الى الدائن ثم اختلسه المدين يعتبر سارقا .

الأحكام

١ — ان التصرف في الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز الا من مالك هذا الشيء ، فليس اذن للدائن المرتهن لمنقول أن يرهنه باسمه ضمانا لدين عليه .

(١٩٣٩/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧١ ص ٥٠٩) .

٢ — أن الدائن الذي سلم اليه شيء على سبيل الرهن فرهنه باسمه لشخص ثالث يعد مرتكبا لجريمة التبديد المنصوص عنها في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

(١٩١٨/١١/٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢ ص ٢) .

٣ — اذا سلم الدائن المرتهن الاشياء التي في حيازته الى مدينة لاستعمالها في أمر معين فاستعملها هذا الاخير لمنفعته الشخصية اضرارا بدائنه اعتبر فعله هذا خيانة للامانة طبقا لأحكام المادة ٢٩٦ عقوبات .

(١٠١٤/٣/٧ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٦٧ ص ١٣٠) .

الفرع الخامس : الوكالة أو التوكيل

نصت المادة ٣٤١ عقوبات على عقاب من يختلس أشياء سلمت اليه بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا ،،،،، فيجب تطبيق المادة في هذه احالة أن يكون للجاني صفة الوكيل أي تربطه بالمجنى عليه علاقة وكالة . والمرجع في أحكام الوكالة وقيامها واثباتها ومدى حقوق والتزامات كل من الطرفين هو القانون المدني .

ولقد عرف القانون المدني الوكالة بأنها عقد يؤذن به الوكيل بعمل
مسمى باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم العقد الا بقبول الوكيل ، وقد
يتضح القبول من اجراء العمل الموكل فيه . وهذه المادة تتكلم عن
الوكالة التعاقدية ، الا أن الوكالة كما تكون تعاقدية قد تكون أيضا
قانونية مثل وكالة الشريك عند عدم تعيين المدير للشركة ، وقد تكون
قضائية مثل حالة تعيين وصي .

ومتى ثبتت صفة الوكيل سواء كان مصدر الوكالة التعاقد أو
القانون أو القضاء تطبق المادة ٣٠١ عقوبات .

ولا أهمية لكون الوكالة صريحة أو ضمنية ظاهرة أو مستترة خاصة
أو عامة فلفظ وكيل هو لفظ عام واسع الدلالة يشمل معنى اقامة شخص
مقام آخر في مباشرة مصالحه .

والذي تميز الوكالة عما سواها طبيعة العمل الذي يقوم به
الوكيل لحساب الموكل ، ولاوكالة الا اذا كان ذلك العمل تصرفا قانونيا
ولا بد تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات بناء على علاقة الوكالة أن يثبت أن
الاجانى كان وكىلا .

والوكيل حق تكليف شخص آخر بالقيام بأعمال الوكالة ، وفي هذه
الحالة يعد نائب الوكيل مخالفا ويقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات اذا
اختلس شيئا من الاموال التى بين يديه بحكم الوكالة .

وبالنسبة للشريك الذى يتولى ادارة الشركة تعتبر الاموال بين
يديه على سبيل الوكالة ، واذا اختلس شيئا منها عد خائنا للامانة
مغض النظر عن نوع الشركة هى شركة مساهمة أو توصية .

والجريمة تقع من الوكيل ولو كان عقد الشركة باطلا فهناك للشركة
وجود ، فعلى الأقل وان يكن مرفقا في نظر القانون ، على أن بطلان عقد

الامانة لا يمنع من قيام الجريمة •

واذا كان المال على الشيوع أى ملكيته مشتركة بين عدة أشخاص ، فان ذلك لا يمنع من معاقبة أحد الشركاء اذا اختلس المال كله أو جزءا منه ، وفعله قد يعد سرقة وذلك اذا لم يكن الشئ المختلس فى حيازته ، وقد يعد خيانة أمانة حائزا لذلك الشئ بقاء على عقد من عقود الامانة كعقد وديعة أو وكالة • ولا أهمية لسبب الملكية المشتركة أهو التعاقد أم القانون •

وفى حالة الفضالة وهى حالة الشخص الذى يقوم فيها بعمل ضرورى لفائدة لشخص آخر بغير اذن من ذلك الشخص ويسمى من يقوم بالعمل فضوليا • ومن يجرى العمل لفائدته رب العمل • والعمل الذى يقوم به الفضولى قد يكون عملا ماديا كترميم عقار لشخص آخر ، أو عملا قانونيا كعقد صفقة رابحة وقبض دين لحساب الدائن • وهذا الفضولى يتبر نائبا نيابة قانونية عن رب العمل • واذا اختلس يعاقب بالمادة ٣٤١ عقوبات •

أما الوكيل بالعمولة وهو الذى يعمل عملا بأسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل وعلى ذمته فى مقابل أجر أو عمولة ، وتوفى الاصل بلقرم شخصا قبل من يتعامل معه وانما علاقته بمن يمثله علاقة وكالة ، والعبرة بحقيقة الواقع لا بعبارة الاوراق وألفاظها • والمتفق عليه فقها وقضاء اعتباره خائنا للامانة اذا اختلس شيئا من الاموال أو البضائع التى أوتمن عليها بهذه الصفة لغاية معينة •

حالة انتهاء الوكالة : تنتهى الوكالة بأسباب عدة من أهمها موت الوكيل أو الموكل •

واذا استمرت الوكالة بعد انتهائها سواء كان ذلك بالاتفاق أو بناء

على حكم القانون ، فتنطبق المادة ٣٤١ عقوبات ، أما اذا لم يثبت استمرار الوكالة قد تصبح الحالة حالة فضالة .

ويعاقب الوكيل اذا اختلس الاشياء التي سلمت اليه بهذه الصفة أى بأعتباره وكيلًا ويده عليه يد أمين لا يقصد التملك ، وسيان أسقطها من الموكل وسواء كانت قيمة أو مثلية ، وعلى الوكيل أن يؤدي حساب عن سائر الاشياء التي سلمت اليه بهذه الصفة ولو كان تسليمها اليه يغير حق .

الاحكام

١ - حكم المادة ٣٤١ عقوبات لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معروف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني - الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذى يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشئ أو غيره ، يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة وكيل بما يقطع أن حكمها يشمل الاشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل قانونى أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل للاشياء المسلمة اليه لتصنيعها أو اصلاحها لمنفعة مالكها أو غير يكون مؤثما. فى حكم المادة ٣٤١ عقوبات .

(٥/١٠/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦١ ص ٨٣٥ ،

١/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ق ١١٣ ص ٥٣٣ ، ١١/١٠/١٩٧٦ س

٢٧ ق ١٦٦ ص ١٣٩) .

٢ — من المقرر أنه إذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة تركة بينهما للاتجار فيها وتسلم مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتر هذه البضاعة وإم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد مبدداً لان تسلمه المبلغ من شريكه انما كان بصفته وكيلًا عند لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه قيده تعتبر يد أمين ، فاذا تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة واطافة الى ملكه فهو مبدد خائن للامانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(١٩٧٦/٦/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٠ ص ٦٣٣) .

٣ — عزل الوصى من الوصايا لا ينفى مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال القاصر بوصفه أمينا عليها طالما أن الحساب لم يصف بينهما .

(١٩٧٤/١١/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٥٨ ص ٧٣١) .

٤ — اذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها أو يردّها غينا اذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يف بالتزامه وأختلس تلك المنقولات ، فان الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الامانة .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٧ ص ١٣٦٤) .

٥ — اذا كان المستفاد من أقوال شاهدي الاثبات أن المتهم حصل المبالغ الواردة بالفواتير نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها اليه ، فانه بذلك تتوافر أركان عقد الوكالة كما هي معروفة في القانون ، وهي من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات .

(١٩٦٧/١١/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢) .

٦ — الشريك الذى يأخذ شيئاً من مال الشركة المسام اليه بصفته هذه ليستخدمه فى شئونها ثم ينكره على شركائه ويأبى رده اليهم يعتبر مبدداً •

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨) •

٧ — أن تسليم المجنى عليهما أوراق النقد الى المتهم لابدالها بأوراق مالية بقيمتها ، انما هو تسليم بسيط لم ينقل اليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض وقتى هو ابدالها بأوراق مالية بقيمتها • وبقيت الحيازة بركنيها المادى والمعنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمه ويصبح المتهم فى هذه الحالة وكيلاً عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين انتقلت اليه الحيازة ناقصة ، فاذا ما أختلس المال المسلم اليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ عقوبات •

(١٢/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ٧١ ق ٢٢٨ ص ١٢٠٣) •

٨ — القانون حين عرف جريمة خيانة الامانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة — باعتبارها سبباً من الاسباب التى أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم — وليدة عقد ، بل اكتفى فى ذلك بعبارة عامة هى أن يكون تسليم المال قد حصل الى الوكيل بصفته كونه وكيلاً بأجرة أو مجاناً ، مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه اذا تعددت الاسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلاً ، فان تخلف أحدها لا ينهض لاسقاط الوكالة ما دام المال قد يقف تحت يده بموجب أى سند منها ، ومادام هو لم يقيم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة فى حقه بتسليم المال المعهود اليه •

(١١/١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٧ ص ١٠٥٢) •

٩ — ناظر الوقف الذي يتسلم أعيانه وغلته انما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذي عينه أو باذن القاضى الذى ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ويعتبر شرعا وكىلا عن الواقف فى حياته وفى منصب الوصى بعد موته • وفى الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذى يقبضه ، فاذا بدد ففعله خيانة يستوى أن يكون المال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر • وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكييف القانونى لنظارة الوقف بما نص عليه بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينا على مال الوقف ووكىلا عن المستحقين ، كما نص فى المادة ٥٦ منه على بىريان أحكامه — فيما عدا ما استثنى معها — على جميع الاوقاف الصادرة قبل العمل به ، وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناء الشارع •

(١٠/١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩ ص ٦٩) •

١٠ — عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها ، هو غير مال الشركاء والخارج عن تقدير حصصهم فيها ، فاذا أختلس الشريك مال الشركة المسلم اليه بصفته هذه ولم يصرفه فيما خصص له عد مرتكبها للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ عقوبات •

(٧/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٦ ص ٧٦٤ ، ٦/٢٩

/ ١٩٥٩ س ١٠ ق ١٥٧ ص ٧١١) •

١١ — اذا كانت الواقعة التى أثبتتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة جنيهاً للمتهم لاستعماله فى أمر لمصلحته ، اذ كلفه باحضار مقابلة ورقة صحيحة من مكان بعيد فذهب ولم يعد

وأختلس هذا المبلغ لنفسه ، فان هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الامانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

(٢٤/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٤ ص ١٠٣٥) .

١٢ — الاصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بحرفية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب أعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده .

(٢٢/١٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٤ ص ١٠٣٥) .

١٣ — اذا كانت الواقعة هي أن المتهم تسلم نقودا من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية فلم يفعل واستبقى المبلغ في ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه اليه فان هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١/٦/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٢ ص ٥١٥) .

١٤ — متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تتضمن أن المتهم تسلم الاسمدة من المدعى بالحق المدني بأعتباره وكيلا عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها اليه فباعها ودفع جزءا من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه لنفسه اضرارا به . فانها تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ عقوبات ، ولا يقدر في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل الصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف اذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حددها القانون .

(٤/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٨ ص ٦١٥) .

١٥ — من المقرر مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائنى الشركة ومديتها أن انتهاء الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتقظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهى التصفية وبذا تكون كل موجوداتها فى غضون هذه الفترة مملوكة للشركة لا ملكا شائعا بين الشركاء فلا يصح لاحدهم أن يتصرف فى شىء منها لا سبيل معه الى القول بوجود نوع من القسمة تجعل تصرف الشريك فى المال الشائع مرتبطا بنتائجها .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٥ ص ٨١١) .

١٦ — تعتبر الشركة مالكة للحصص والاهوال والمنقولات وليس لاي من الشركاء قيامها فى حال تصفيتها الا الحق فى الاستيلاء على الربح .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٥ ص ٨١١) .

١٧ — تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها الى المحامى لرفع دعوى استرداد اصلها يعد توكيلا منها له لاستعمالها فى أمر معين لمنفعتها فاختلاسها يعد خيانة أمانة .

(١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٨٦ ص ١٣١٢) .

١٨ — متى كان الحكم لم يعن باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما فانه يكون قاصرا .

(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٧ ص ٥٣٧) .

١٩ — يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل ، فهو مسئول على هذا الاعتبار اذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذى قامت

الشركة من أجله •

(١٢/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٦ ص ٦٢٠ ، ١٦/

١/١٩٥١ ق ١٩٤ ص ٥١٨) •

٢٠ — متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو شريك
المجنى عليه في مطحن كان يستولى على أجرة الطحن من بعض عملاء
المطحن ويصطنع أوراقا بالوزن والاجرة ذات أرقام مكررة ولا يثبت
المكرر منها بدفتر الحساب وتوصل بهذه الوسيلة الى اختلاس نصيب
شريكة في هذه الاجرة فهذه الواقعة تتوفر فيها أركان جريمة الاختلاس •

(٢٢/١١/١٩٤٦ أحكام النقض س ١ ق ٣٦ ص ١٠٢) •

٢١ — اذا كان الموظف المتهم باختلاس طوابع تمغة بأن كان يتسلمها
من أصحابها ويلصق بدلا منها على الاوراق طوابع أخرى مستعملة ،
غير مختص أصلا بتسلم هذه الطوابع ولصقها ، فانه في تسلمه أيادها
انما كان ينوب عن أصحابها لاستعمالها في أمر معين لمنفعتهم ، فهو
بهذا وكيل عنهم ، فيعاقب اذا ما اختلسها اضارا بهم •

(٢/٢/١٩٤٨ مجموعة بقواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٤ ص ٤٨٥)

٢٢ — الشريك الذي يختلس شيئا من مال الشركة المسلم اليه
بصفته ليستخدمه في شئونها يعاقب بحياته الامانة ، لان تسلمه مال
الشركة في هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلا بصفته وكيلا عن
شركائه ، والوكالة من عقود الائتمان •

(١٩/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٨ ص

٤٦٤ ، ٢٠/٥/١٩٤٠ ج ٥ ق ١١١ ص ٢١٤) •

٢٣ — اذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فان المحتال لا يملك بها المبلغ الذى حول به ، بل أنه يكون وكيلًا يسأل عن تبديد ما يتسلمه بصفته •

(٢٧/١١/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧ ص ٢٠)

٢٤ — اذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها المستحق الوفاء طبقا لشروط الاستخدام فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما يحصله من مالها بصفته وكيلًا عنها ، فان لم يفعل رغم مطالبته عد. مختلسا لما حصله وحق عليه العقاب طبقا للمادة ٣٩٦ عقوبات •

(١٤/٦/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٥ ص ٧٩) •

٢٥ — اذا تسلم أحد الورثة بأعتباره نائبا عن باقى الورثة سندًا بمبلغ ما حررا بأسمه لاستعماله فى أمر معين فرفع بهذا السند دعوى بأسمه هو شخصيا مدعيا أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة ، بل هو أنما تسلم صورة منه كانت بخزانة المتوفى فان هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقضة لهذا السند الى حيازة كاملة بنية التملك ويكون مختصا لهذا العقد •

(١٦/١٠/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٩٠ ص

٦١٨)

٢٨ — اذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس انما أرسله صاحبه الى المتهم بصفته وكيلًا لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله الى البنك العام فى مصر ، وكان المتهم وقت هذا الارسال قد خرج من خدمة البنك ، فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله اليه اعتقادا منه أنه لا زال فى خدمة البنك وأنه طلب اليه فعلا أن يستعمل المبلغ فى أمر معين هو ارساله للبنك بمصر • والمتهم فى ذلك كان فى

هذا الصدد وكيلا للمجنى عليه بلا أجر ، كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلا للبنك • لا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة •

(١٩٣٤/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٤ ص

• (٤٠٥

٢٧ — اذا توجه شخص الى آخر في دكان يشتغل به واعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له ، فخرج ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق ورد له ورقة بجنيه واحد على اعتبار أنها هي التي سلمت اليه فليس في هذه الواقعة معنى الاختلاس الذي أراده القانون في جريمة السرقة ، لأن المتسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهات في غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه كما أن تسليم الورقة اياه لم يكن تسليما اضطراريا جرت اليه ضرورة المعاملة • ولكن اذا كان المسلم أعطى الورقة للمستلم ليصرفها له ، وتركه يخرج للبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لابدالها بها ، فظاهر المفهوم من هذا أن المسلم أثمن المتسلم على الورقة ليجتهد له في الخارج عن مقابلها نقدا صغيرا ، على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها اليه ، فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانة اذا لم يقم المتهم بأحد الامرين وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم اليه بصفته وكيلا مجانا بقصد استعماله في أمر معين لمنفعة المالك •

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١ ص ١٩)

٢٨ — عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجاري وقد أجازت المادة ٢٣٤ من القانون المدني اثبات مثله بالبينة فلا يصح القول بعدم امكان اثبات هذا العقد الا بالكتابة عملا بالقواعد

• المدنية

(١٩٣١/٦/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٨ ص

٣٤٧) •

٢٩ — اذا تسلم وكيل المؤجر مبلغا بدون ايصال من أحد المستأجرين لخصمه من الايجار المطلوب منه لصاحب العين المؤجرة ، ثم اختلس هذا الوكيل لنفسه وكان عقد الايجار يقضى بعدم الدفع الا بمقتضى ايصال ، فان هذا الدفع لا يمكن اعتباره أنه حصل على أساس عقد الايجار لمخالفته اياه ، وانما يعتبر أنه حصل بناء على عقد استثمار بين الدافع والوكيل ولا يمكن أن يترتب عليه انشغال ذمة الوكيل لحساب المؤجر بصفته وكيلًا عنه الا بتسليم الايصال للدافع ، بل تبقى ذمته مشغولة بهذا المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود الذمة أو الامانة ، وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة أم عقد وديعة مؤقتة فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ عقوبات •

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٧ ص ٣٢٤)

الفرع السادس : القيام بعمل مادي

ذكرت المادة ٣٤١ عقوبات في نهاية عقود الامانة حالة من تسلم اليه أشياء لآخر للقيام بعمل مادي لمنفعة مالكا أو سواه •

فالقانون يدخل في عداد عقود الامانة التي تدعو لتطبيق المادة ٣٤١ عقوبات حالة من تسلم اليه أشياء ليقوم بعمل مادي يتعلق بها لمنفعة شخص آخر سواء كان هو المالك أو سواه • وقد يكون العمل مقابل أجر فيكون العقد عقد اجارة عمل أي استصناع كحالة التزوي

الذى تسلم اليه الملابس لحياتها ، وقد يكون العمل بدون تصديق يكلف بتوصيل شيء ما لشخص ما • وفى مثل هذه الحالة يكون العقد غير مسمى •

وفى كلتى الحالتين ، أى سواء كان العمل بأجر أو بغير أجر ، يقع العامل الاجير أو المتبرع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات اذا اختلس الشيء الذى أؤتمن عليه للقيام بعمل سواء اختلسه كله أو جزءا منه أو من أتعابه •

ولتطبيق المادة ٣٤١ عقوبات فى هذه الحالة لا بد من أمرين :

١ — أن الجريمة لا تقع الا اذا كان موضوع الاختلاس والتبديد الاشياء التى سلمت الى العامل ومن فى حكمه على سبيل الحيازة المؤقتة • أما الاشياء التى تسلم اليه بقصد نقل حيازتها كاملة أى على سبيل التملك ، فان التصرف فيها لا يعد تبديدا ولو لم يقم بالعمل الذى التزم به •

فالصانع الذى يأخذ أجره كاملا مقدما ولا يقوم بالعمل المتفق عليه لا يعد خائنا للامانة •

٢ — الاشياء التى لم تكن بين يدى العامل على سبيل اليد العارضة كحالة الخادم الذى يختلس شيئا من الاشياء المنزلية التى يستعملها فى القيام بمهام خدمته كالطاهى وأدوات المطبخ يعد سارقا •

العقود الاخرى :

العقود السابق بيانها فى المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر • وهى التى تشكل جريمة خيانة الامانة ، وما عداها من العقود لا يمكن أن تؤدى الى قيام جريمة خيانة الامانة مهما كانت مسئولية الشخص

جريمة من الوجهة المدنية ومهما ساءت نيته •

ومن أهم العقود التي تخرج عن نطاق المادة عقد عارية الاستهلاك
وعقد البيع وعقد المقايضة •

١ - عارية الاستهلاك :

في هذه العارية تسلم الأشياء الى المستعير بنية تملكها ، فهو
اذ يتصرف انما يتصرف في حال آلت ملكيته اليه فلا يمكن أن تمتد اليه
العقاب ولو لم يرد المقابل بل حتى ولو كان سوء النية •

ولا يعاقب المستعير على خيانة الامانة ولو اشترط في العقد أن
تستعمل الأشياء المعارة في غاية معينة • فاذا أقرض شخص آخر
نقودا واشترط أن يخصصها المعترض لغاية معينة كسداد دين وتخليص
عين مرهونة ولم يأبه المقرض بالشرط وبدد النقود في شئون أخرى
فان المقرض لا يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات •

٢ - عقد البيع :

يخرج عن نطاق المادة ٣٤١ ، متى كان العقد خالفا من الشروط ،
فالمشتري لا يعد خائنا للامانة اذا استلم المبيع ولم يدفع الثمن ، ومثله
البائع اذا استلم الثمن وبدده ولم يسلم المبيع ، ولا تنهض قبل أى
منهما سوى المسؤولية المدنية الناشئة عن التزام المشتري بالدفع أو
التزام البائع بالتسليم •

٣ - عقد المعارضة :

من أخذ من شخص شيئا على سبيل المعارضة ولم يرد اليه ما
يقابله لا يعد خائنا للامانة •

وفي حالة المعارضة تعتبر الجريمة سرقة ، اذ تعتبر الورقة المسلمة الى المتهم ليصرفها في حضرة من سلمها له أو النقود الصغيرة التي سلمت له ليناول بدلها ورقة بنكنوت أو قطعة نقود كبيرة تعتبر أنها سلمت اليه على سبيل الحيازة المعارضة •

واذا تبين أن المجنى عليه قد أثتمن المتهم على ورقة بنكنوت ، وتركه يغادر المكان لاحضار مقابلها فان فعل الجاني يعد خيانة أمانة لا سرقة •

تطبيقات عملية

الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقيا عليه الا اذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه أما اذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل الى الخادم أو العامل وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي مما يدخل في نطاق عمل المستلم باعتباره خادما أو عاملا كتنظيف الشيء أو نقله من مكان الى آخر فان الاختلاس الذي يقع من الخادم أو العامل في الشيء المسلم اليه يعد سرقة لا تبديدا والتزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة ، فاذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة • فاذا سلم قطن ملحج بموجب ايصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ثم تصرف صاحب الملحج في القطن بدون اذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديدا •

مسئولية الشريك عن التبديد •

والشريك الذي يأخذ نصيب شركائه في مال مع نصيبه ، ثم

ينكره عليهم ، ويأبى رده اليهم ، يعتبر مبددا ، ويحق عايه العقاب
واذا توجه شخص الى آخر فى دكان يشتغل به ، واعطاه ورقة
مائية بخمسة جنيهات ليصرفها له ، فخرج ، ثم عاد وأخبره أنه بحث عن
نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق ، ورد له مقاومة بجنيه واحد على
اعتبار أنها هى التى سلمت اليه ، فليس فى هذه الواقعة معنى الاختلاس
الذى أراده القانون فى جريمة السرقة ، لان المتسلم لم يأخذ الورقة
ذات الخمسة جنيهات فى غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه ، كما
أن تسليم الورقة أياه لم يكن تسليما اضطراريا جرت اليه ضرورة المعاملة
ولكن اذا كان المسلم أعطى الورقة للمستلم ليصرفها له ، وتركه يخرج
ليبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لابدالها بها ، فظاهر المفهوم من هذا
أن المسلم الثمن المتسلم على الورقة ليبحث له فى الخارج عن مقابلها
نقدا صغيرا على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها اليه .
فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الامانة اذا لم يقم المتهم بأحد
الامرين ، وذلك على اعتبار أنه اختلس ما لا سلم اليه بصفته وكىلا
مجانية بقصد استعماله فى أمر معين لمنفعة المالك .

ومن اتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما ، وتسلم منه
مبلغا من المال لهذا الغرض ، ولم يشتتر مواشى ولم يرد المبلغ الى
صاحبه عند طابعه ، عد مبددا لان تسلمه المبلغ من شريكه أنما كان
بوصفه وكىلا عنه لاستعماله فى الغرض الذى اتفق كلاهما عليه ، فيده
تعتبر يد أهين ، فاذا ما تصرف فى المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة و اضافه
الى ملكه فهو مبدد خائن للامانة .

واذا تسلم احد الورثة بآعتباره نائبا عن باقى الورثة سندا بمبلغ
ما محررا باسمه لاستعماله فى أمر معين فرفع بهذا السند دعوى باسمه
هو شخصا مدعيا أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه
نيابة عن الورثة بل هو انما تسام صورة منه كانت بخزانة المتوفى فان

هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند الى حيازة كاملة بنية التملك ويكون مختلسا لهذا العقد •

ان مناط العقاب في جريمة التبديد ليس الاخلال بتنفيذ العقد وانما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد • واذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المؤتمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاة • فاذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ، ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت الى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن باسمه لتتخذه هي لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الاجرة فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه مؤجرا للامانة • والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته مؤجرا لها هو قول خاطيء لان قبوله استئجار المسكن باسمه ، ومسئوليته قبل المالكة ، لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها يعمل نيابة عنها • واستئجاره المسكن باسمه في الظاهر لتسكنه المجنى عليها في الواقع إنما هو اعادة لاسمه ، واعارة الاسم نوع من الوكالة •

اذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها مستحق الوفاء طبقا لشروط الاستخدام فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما يحصله من مالها بصفته وكيلا عنها • فان لم يفعل رغم مطالبته عد مختلسا لما حصله وحق عليه العقاب •

والقانون في مادة خيانة الامانة لا يعاقب على الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وانما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فيبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم • واذن فاذا كانت نية الجاني وقت التسليم غير متفقة مع ما

قصد المجنى عليه من التسليم ، فلا تأثير لذلك في قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجاني اختلس الشيء الذي سلم له ولم يستعمله في الأمر المعين الذي اراده المجنى عليه بالتسليم •

وإذا كان المتهم مع آخر اتفقا على الحصول على سندان من المدعى بالحق المدني لاختلاسهما اضراراً بموكلته المحرر لصالحها هذان السندان والمدعية معه أيضاً بالحق المدني فادعى الشخص الآخر لدى الوكيل أن السندانين لازمان في إجراء صلح بين موكلته وأخرى ، وبذلك تساهمها منه ثم سلمهما بدوره إلى المتهم ، ولم يرادهما بعد ذلك فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة النصب لخلوها من الطرق الاحتيالية إذ الحصول على السندانين لم يكن بناء على طريقة من تلك الطرق بل كان نتيجة لجرد الكذب من الشخص الآخر ، وإنما هي تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة لأن المدعى المدني سلم السندانين للشخص الآخر ، لا يستعملهما لمصلحة موكلته في أمر معين فاختلسهما •

والعبرة فيما تشهد عليه الأوراق الصادرة من المتهمين في جريمة اختلاس هي بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق والفاظها • ولكن متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عايه كوكيل بالعمولة وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فمثل هذه الأوراق تعتبر أساساً لجريمة الاختلاس •

وإذا كان المتهم طلب إلى المجنى عليه أثناء سيرهما معاً في الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فاجابه إلى طلبه ولما وصلا إلى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم بالتليفون فاطمان اليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما يئس من حضوره عاد لمنزله وأبلغ الحادثة لأبيه ، فالوصف الصحيح

لهذه الواقعة هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الوديعة ،
وان اختلاسه لهما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون
العقوبات ومن الخطأ اعتبار ما وقع من المتهم سرقة لان ترك المجنى
عليه يذهب بمفرده ومع السواران الى داخل المحطة يتم به انتقال
الحيازة فيهما للمتهم لانقطاع صلة المجنى عليه بها من الناحيتين المادية
والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة .

الشريك اذا اختلس شيئاً من رأس مال الشركة أو من موجوداتها
المسلمة اليه بصفته يعتبر مختلساً لان مال الشركة انما سلم اليه بصفته
وكيلاً . والا يمنع من هذا أن الشركة وقت الاختلاس لم تكن قد اتخذت
بشأنها اجراءات التصفية . فاذا تسلم شخص من آخر ما لا ليشتري
بضائع للتجار فيها شركة بينهما فلم يشتري الا ببعض المال واختلس
الباقى فانه يكون طبقاً للمادة ٣٤١ ع مختلساً لنصيب شريكه .

واذا اشترط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى
يجربه المشتري فان وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة أنما
يكون على سبيل الوديعة . فاذا هو تصرف فيه فانه يكون قد خان
الأمانة ويحق عقابه بهقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

والخادم الذى يختلس مال مخدومه يعد مرتكباً لجريمة خيانة
الأمانة اذا كان المال قد سلم اليه على سبيل الأمانة أما اذا كانت يده
على المال لا تكون الا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها انتقال
الحيازة اليه فانه يكون مرتكباً لجريمة السرقة ، وأذن فاذا وصفت محكمة
الدرجة الاولى واقعة الدعوى بأنها خيانة امانة وخالفتها محكمة الدرجة
الثانية فاعتبرتها سرقة ولم يكن في الحكم ما يفيد أن حيازة المتهم للمال
المختلس لم تكن الا مجرد حيازة عارضة فهذا يكون قصوراً في الحكم
يعيبه ويبيطله .

وإذا كان المتهم يعلم أن الأشياء المحجوزة ليست ملكه وأنها سلمت إليه لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته بدعوى أنها سلوكه له ، فإن تصرفه فيها يعد خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات • ولا يمنع من ذلك أن الحجز كان سوريا بطريق التواطؤ بين الحاجزة وبينه ، وأن الحاجزة قد تخالست بدينها عليه وتنازلت له عن الحجز ، فإن ذلك وإن كان يرفع المسؤولية الجنائية عن جريمة الاعتداء على الحجز على أساس أن التصرف في المحجوز كان بعد انقضاء الحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يؤثر في جريمة خيانة الأمانة لتوافر جميع عناصرها القانونية • وخطأ الحكم في وصف الواقعة بأنها اعتداء على حجز مع أنها في حقيقتها خيانة أمانة لا تأثير في سلامته لأن العقوبة المحكوم بها تدخل في العقوبة المقررة لهذه الجريمة •

والوارث الذي يتسلم العقود التي كانت مسجلة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته ، وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ، ما دامت يده عليها ، بمقتضى حكم القانون ، يد أمانة تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها • أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه • ولا يقلل من صدق هذا النظر أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعة وإن العقد الذي انشأها إنما كان مع أبيه فينتهي بموته • وذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ ع لم ينص على أن تكون الوديعة ، باعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل التحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم ، وليدة عقد ، بل أكتفى في ذلك بعبارة عامة ، وهي أن يكون تسلم المال قد حصل على وجه الوديعة ، مما يستوى فيه بداهة ما يكون منشوء التعاقد وما يكون مصدره القانون •

وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المدعى بالحقوق المدنية
سام المتهم عند زفاف ابنته إليه منقولات مترايدة لتأثيث منزل الزوجية
فتصرف في بعضها بالبيع وأخفى بعضها في منزل آخر ، وقضت المحكمة
بتبرئته بمقولة أن هذه الواقعة لا جريمة فيها إذ المنقولات قد سملت
إليه (الزوج) والتسليم ينفي الاختلاس وهي لم تسلم على سبيل
الوديعة إذ هو القرم برد قيمتها إذا فقدت ويجب في الوديعة رد الشيء
بعينه ، وعقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم
على سبيل عارية الاستهلاك ، فهذا من المحكمة غير سديد إذ أن ما
استطردت إليه في شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها
جهاز الزوجية من المثلثات التي يقوم بعضها مقام بعض وأن العادية
فيه لا تكون إلا للاستهلاك ، والصحيح أن الجهاز من القيميات * وما
قالت به بصدد نفي الوديعة غير كاف ، لأن اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفي
وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على
رد القيمة يكون عند العقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عينا ما دام
الشيء موجودا ، وما ذكرته بصدد التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس
في السرقة غير كاف ، إذ هي لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها
إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه هو أصبح صاحب
اليده فعلا عليه .

وإذا كان ثمة عقد إيجار مشاركة بين اثنين فأضاف أحدهما
المحصول الناتج من الأرض المؤجرة بهذا العقد إلى ملكه وتصرف فيه
بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديدا
يعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

لأن يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل * فهو مسئول
على هذا الاعتبار إذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذي قامت
الشركة من أجله .

الشرط الاساس في عقد الوديعة — ما هيته •

والشرط الاساسى في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها لمودع • واذن فمتى كان الثابت في الحكم أن المتهم والمجنى عليه قد اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما وأن تسلم أولهما ساعة الثانى كان تنفيذًا لهذا الاتفاق فان التسليم على هذه الصورة يكون مبينيا على عقد معارضة ، وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ويكون الحكم اذ دان المتهم بجريمة التبيد قد خالف القانون •

وان الدفع بصورة عقد التسليم الذى اعتمدت عليه المحكمة في ادانة المتهم بالتبيد هو من الامور المتعلقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من اعتماد الحكم على هذا العقد كدليل اثبات في الدعوى ، الامر الذى يدل على أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد اطرحت هذا الدفع ولم تعول عليه •

ولمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد • فاذا كانت المحكمة قد انتهت الى أن العقد القائم بين المتهم والمجنى عليها عقد وديعة باستخلاص سائغ • فان قضاءها بادانة الطاعنة عن جريمة التبيد يكون صحيحا في القانون • ولا يجدى الطاعنة قولها أن العقد في حقيقته عقد شركة لا يلحق بعقود الامانة التى أوردتها المادة ٣٤١ عقوبات •

ومتى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها الا اذا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون

الحكم اذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئ القانون في الشيء •

ومتى كانت الواقعة كما اثبتتها الحكم تتضمن أن المتهم تسلم الاسمدة من المدعى بالحق المدني باعتباره وكيلًا عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها اليه فباعها ودفع جزءًا من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه لنفسه اضرارًا به ، فانها تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يقدر في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف اذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حددها القانون •

واذا كانت الواقعة — التي أورد الحكم أدلة ثبوتها في حق المتهم — هي أنه تسلم نقودًا من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية فلم يفعل واستبقى المبلغ في ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه اليه ، فان هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات • أما ما ذهب اليه المتهم من نفى صفة الوكالة عنه وقوله « أن أقصى ما يتصور في تكييف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص » فجدل بعيد عن حقيقة طبيعة العقد الذي تم بين الطرفين وعن تكييفه القانوني الصحيح الذي انتهى اليه الحكم •

ومن المقرر قانونًا أن ما يتعين الترام قواعد الاثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبديد هو عقد الأمانة في ذاته ، أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الاثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الاقرار •

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ١ س

واذا كانت المحكمة وهى فى صدد بحث تهمة التبديد المنسوبة للمتهم ، قد فسرت العقد المقدم فى الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فان ذلك منها يعتبر فصلا فى العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها ، وردا سائعا على ما ذهب اليه فى دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

ومن المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب انما هى بالواقع ، بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

والقانون حين عرف جريمة خيانة الامانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة - باعتبارها سببا من الاسباب التى أوردها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - وليدة عقد ، بل أكتفى فى ذلك بعبارة عامة هى أن يكون تسليم المال قد حصل الى الوكيل بصفة كونه وكىلا بأجرة أو مجانا ، مما يستوى فيه بالبداهة ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه اذا تعددت الاسانيد القانونية وجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكىلا ، فان تخلف أحدها لا ينهض لاسقاط الوكالة ما دام المال قد بقى تحت يده بموجب أى سند منها ، وما دام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة فى حقه بتسليم المال المعهود اليه .

وتسليم المجنى عليهما أوراق النقد الى المتهم لا بدالها بأوراق مالية بقيمتها ، إنما هو تسليم بسيط لم ينقل اليه حيازة تلك الاوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض وقتى هو ابدالها بأوراق مالية بقيمتها ،

فبقيت الحيازة بركنيها المادى والمعنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمه ، ويصبح المتهم فى هذه الحالة وكىلا عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين انتقلت اليه الحيازة ناقصة ، فاذا ما اختلس المال المسلم اليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات •

ولا تقوم جريمة خيانة الأمانة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات • والعبرة فى ثبوت قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع • ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأن العلاقة التى تربطه بمشروع حماية انتاج الثروة الحيوانية التابع للمحافظة هى علاقة مدنية على ما يبين من العقد المحرر بينهما ، وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانونى يتغير به وجه الفصل فى الدعوى لما ينبئ عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى باستظهار حقيقة الواقعة ونوع العقد الذى تم التسليم بمقتضاه وذلك بالرجوع الى أصل العقد المحرر بين الطرفين ، أما وهى لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد اطلاعها على العقد وتحققها من نوع الاتفاق المبرم بين المتعاقدين على الرغم من أن محضر التسليم - الذى استند اليه الحكم فى ادانة الطاعن - قد أحال فى بيان كنة العلاقة بين الطرفين الى ذلك العقد ، فان الحكم يكون معيبا •

واذا كان المستفاد من أقوال الشهود أن المتهم حصل المبالغ الواردة بالفواتير نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها اليه - فانه بذلك تتوافر أركان عقد الوكالة كما هى معرفة فى القانون وهى من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات •

ولا يلزم فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفى التسليم

الاعتبارى اذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل .

ومناطق العقاب في جريمة خيانة الامانة ليس الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وانما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد .

ولما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة ان يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكان المتهم على ما يبين من مدونات الحكم قد دفع التهمة بأن العلاقة بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية ، فان الحكم اذ لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصر البيان .

اذا كان الحكم الابتدائى الغيابى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها له أو يردّها عينا اذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يف بالتزامه واختلس تلك المنقولات ، وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الامانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فانه وان كانت محكمة الموضوع قد أخطأت اذ وصيفتها بأنها جريمة نصب ، الا أن الطاعن لا مصلحة له في الطعن ما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الامانة .

(الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/١ س ٢٠)

ص ١٣٦٤) .

ومتى كان الحكم قد استظهر استلام المتهم للمنقولات بمقتضى عقد ايجار وقائمة تخوله استعمالها مقابل الاجرة المتفق عليها فانه لا يؤثر في صحته أن يكون قد اعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الايجار لان كلا من هذين العقدين هو

من عقود الأمانة ويتوافر به ركن الائتمان •

ومن المقرر أنه لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة ، الا اذا أقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، في صدد توقيع العقاب ، انما هي بالواقع ، اذ لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو كتابته ، متى كان ذلك مخالفا للحقيقة •

وأثبتت عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يخضع لقواعد الاثبات العامة المنصوص عليها في القانون المدني التي تشترط في خصوصية الدعوى الدليل الكتابي عرض الى اعتصام الطاعنة بالمانعين المادى والادبى فناقش أقوال شهود واقعة تسليم النقود المدعى بتبديدها وهو أمر لازم للفصل في قيام الموديعة الاضطرابية وهى من الموانع المادية التي يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية ثم ابدى الحكم عدم اطمئنانه الى أقوال هؤلاء الشهود في شأن ما ذكره عن ظروف وملابسات هذه الواقعة • وتصدى لتلك الظروف وهذه الملابسات بافتراض صحتها ونفى أنها تؤدى الى الاضرار الذى كان من شأنه أن يحول دون الحصول على دليل كتابى ثم انتهى الى عدم قيام أى من المانعين المادى والادبى بأسباب سائغة في حدود سلطة المحكمة التقديرية ، واذا كان النهج الذى سلكه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا تتناقض فيه فان ما تنعاه الطاعنة عليه من دعوى التناقض في التسبيب لا يكون له محل •

ولا تقوم جريمة خيانة الأمانة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات • والعبرة في تحديد العقد هي بحقيقة الواقع • ولما

كان الثابت من الاوراق أن حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدنى علاقة مدنية بحت ، فان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة خيانة الامانة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما أسند اليه .

ولا تقوم جريمة خيانة الامانة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة فى ثبوت قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع .

من المقرر أن جريمة خيانة الامانة لا تقوم الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأنه مجرد ضامن وكفيل على تسلم المنقولات موضوع الاتهام ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن دفع الاتهام بأنه « سلم المنقولات الى المجنى عليها » . وأن هذا الدفاع يفيد أنه سبق أن تسلم تلك المنقولات من المجنى عليها لا يوفر قيام عقد من عقود الامانة فيما بينهما — وكان ثبوت صحة دفاع الطاعن القانونى المبني على أن العلاقة بينه وبين المجنى عليها هى علاقة مدنية بحت يتغير به وجه الفصل فى الدعوى لما ينبنى عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الامانة ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تعنى باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع الى قائمة الجهاز وتحقيق واقعة التسليم والاساس القانونى لها . أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معينا بالقصور فى التسبيب .

والعبرة فى القول بثبوت عقد من هذه العقود فى صدد توقيف العقاب انما هى بالواقع ، بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه هى

علاقة مدنية وليس مبناهما الايصال المقدم ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير به الرأي في الدعوى ، فان المحكمة اذا لم تفتن لفجواه وتقسيمه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، يكون حكمها معيبا .

والاصل في الاوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الأصل حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة . أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا .

ولا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري اذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبيل ، واذا كان ذلك ما استخلصته المحكمة على نحو ما سلف بيانه من أن العلاقة القائمة بين الطاعن والمجنى عليها يحكمها عقد الوديعة هو استخلاص سائع ويلتئم مع حقيقة الواقع في الدعوى فان قضاءها بادانة المتهم عن جريمة التبيد يكون صحيحا .

ومن المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قام الدليل على خلافه .

المبحث الثالث

اثبات العقد

القاعدة الأصلية في الإثبات في المواد الجنائية أن الأدلة أقناعية ،
أي أن الجريمة تثبت بأي طريق دون أن يتقيد القاضي الجنائي بنوع
معين من الأدلة ، فهو يحكم بناء على اقتناعه ، عن أي طريق جاء هذا
الاقتناع ، ومعنى ثبوت الجريمة ثبوت أركانها قبل الجاني .

وفي جريمة خيانة الأمانة يثبت ركن التيديد أو الاختلاس وركن
الضرر وركن القصد الجنائي بأية وسيلة كالبينة والقرائن والاعتراف
والقاضي يختص بنظر المسائل الفرعية التي تثور في الدعوى ولو أنها في
الأصل خارجة عن اختصاصه ، فيتعين عليه الفصل في توافر كل ركن من
أركان الجريمة ومن بينها ركن عقد الأمانة ، فاختصاصه شامل لكل نقطة
يثور حولها النزاع في سياق نظر الدعوى الجنائية ، وذلك ما لم يوجد
نص في القانون يقيد اختصاصه .

فالقاضي الجنائي يحيط ببيان طبيعة العلاقة بين المتهم والمجنى
عليه ، وهل هي عقد أمانة أم لا . وطبيعة هذا العقد . على أن القاضي
الجنائي وهو يفصل في النزاع القائم حول العقد أن يراعى أحكام
القانون المدني فهو يفصل في مسألة مدنية وقيام العقد ونوعه ، وقواعد
الإثبات .

١ - الكتابة والبينة :

إذا كانت قيمة العقد أكثر من عشرين جنيتها ، فلا يجوز إثباته
بالبينة أو بقرائن الأحوال ، بل الأصل أنه لا بد من دليل كتابي وذلك

فيما عدا بعض أحوال مستثناة •

غير أن هذه القاعدة ليست متعلقة بالنظام العام ، فيجوز الاثبات بالعينه اذا زاد المبلغ عن عشرين جنيها حتى تنازل المتهم عن حقه في هذا الدفع صراحة أو ضمننا بأن لم يعارض في اثبات الواقعة بشهادة الشهود •

٢ — مبدأ ثبوت الكتابة :

يشترط في هذا المبدأ شروط ثلاثة •

أ — أن تكون هناك ورقة مكتوبة •

ب — أن تكون صادرة من المتهم •

ج — أن يكون من شأن هذه الورقة أن تجعل دعوى قيام العقد قريبة للاحتمال •

ومما يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة الخطابات المرسلة من المتهم والايصالات الموقع عليها منه • وأقواله التي يدلى لها في التحقيقات • فهذه الأقوال اذا لم تكون اعترافا صريحا بأن كانت متضادة أو غامضة فانه يمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينة أو القرائن •

أ — وجود مانع من الحصول على الكتابة •

ان القانون يجيز الاثبات بالبينة وبالقرائن اذا وجد مانع من الحصول على كتابة •

ولم يبين المشرع هذه الموانع ، بل ترك ذلك لتقدير القاضي •

ومنحه في ذلك سلطة واسعة • والمسلم به أن الفعل في هذه المسألة من اختصاص قاضي الموضوع فهو الذي يرى • إذا كان هناك مانع بحكم العلاقة بين المتعاقدين أو العرف أو الظروف المادية ويقدر ذلك كله كما يترأى له •

وهذه الموانع اما موانع مادية أو موانع أدبية أو موانع بحكم العرف والعادة •

أ - الموانع المادية •

مثل اصابة المودع بشكل نصفي فجأة اضطر معه للتوجه للمستشفى لعلاجه كذلك في حالة الرديعة الاضرية ، أو كان عقد الامانة نتيجة اكراه • وإذا كان عقد الامانة مشوبا بالتدليس والغش فيجوز اثبات وقائع الغش والتدليس بالبيئة والقرائن •

ب - الموانع الادبية :

هي التي تمنع من الحصول على كتابة بحكم علاقة القرابة والزوجية وواجب الاحترام وما الى ذلك • والفصل في ذلك لقاضي الموضوع •

ج - الموانع بحكم العرف والمادة :

وهي ترجع الى عوامل أدبية ، والقاضي هو الذي يقدر ما اذا كانت العادة قد استقرت فأصبحت مانعا من الحصول على الدليل الكتابي • ومثالها السيد الذي لا يأخذ من خادمه دليلا كتابيا على ما يعهد به اليه من مال أو متاع •

الاقرار القضائي :

وهو عبارة عن اقرار شخص لآخر يواقعه تكتسبه حقا مع قصد المقر بأن يلزم نفسه بهذا الاقرار .

ولكى يؤخذ بهذا الاقرار على المتهم في قيام عقد الامانة يشترط فيه ما يلي :

أ — أن يكون صادرا من المتهم وأن يكون للمتهم الاهلية اللازمة ، فاذا كان المتهم غير أهل للتصرف ، فالاقرار الصادر فيه لا يقيده .

ب — أن يكون الاقرار قضائيا : ويكون كذلك اذا صدر في جلسة المحكمة التي يحاكم أمامها المتهم أو أثناء استجوابه أمام النيابة .

ولا يشترط أن يكون بشكل معين . فيجوز أن يكون شفويا أو كتابة . وحتى صدور الاقرار وتوافرت فيه الشروط فإنه يعتبر حجة على قيام العقد ولا يجوز العدول عنه الا اذا ثبت أنه حصل على أثر خطأ في الدفاع أو عن طريق اكراه .

ولا يجوز تجزئة الاقرار ، فلا يجوز أن يؤخذ بواقعة أقربها للمتهم وتترك واقعة أخرى ، فأما يؤخذ به كله أو أن يترك كله .

الاحكام

١ — من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضى بأن تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب انما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٦ ص ٤٩٧) .

٢ — لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والاقارات على الوجه الذى تراه مفهوما منها ، وبما لا يخرج عما تحتمله عباراتها ، ولا معقب عليها فى ذلك مادامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذى أخذت به .

(١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ : ٩٠ ص ٤٦٤ ، ١١/٢٣)

١٩٥٩/ س ١٠ ق ١٩٢ ص ٦٣٨ ، ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ق

١٠٥ ص ٣٥٣ ، ١٩٥٤/٥/١٧ س ٥ ق ٥١٣ ص ٦٣٣) .

٣ — أن العبرة فيما تشهد عليه الاوراق المصادرة من المتهمين فى جريمة اختلاس هى بحقيقة الواقع لا بعبارة الاوراق وألفاظها . ولكن متى كانت الاوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل العمولة وتأييدت هذه الحالة بقرائن الدعوى ، فمثل هذه الاوراق تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس .

(١٧٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨١ ص

٤ — لا نزاع في أن محكمة النقض سلطة مراقبة قاضي الموضوع في تفسيره للعقود وتكييفه لها ، حتى اذا رأت في الحكم الصادر منه انحرافا أو زيفا عن نصوص العقد موضوع الدعوى ، كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الامر الى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح .

(١١/٥/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣ ص

٣٣٢) .

٥ — أن التكييف القانوني للعقود لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء . فاذا اعتبر قاضي الموضوع عقدا من هذا القبيل عقد بيع ، مستهديا في ذلك بنصوص العقد ومستظهرا منها حقيقة قصد المتعاقدين وقت التعاقد ، بحيث لم يقع منه تحيف لاي نص من نصوصه ولا مسح لاحكم من أحكامه ، بل كان كل ما فعل انما هو تغليب لمعنى من المعانى الواردة به على معنى آخر ، فان محكمة النقض لا تستطيع سوى اقرار ما ذهب اليه .

(٢١/٥/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣ ص

٣٣٢) .

٦ — ان المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني .

(٤/٦/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٩٠ ص

٧٣٦) .

٧ — من المبادئ الثابتة لدى المحاكم أنه لا يجوز لمحكمة الجench

قبول الاثبات بالبينة عنه الاتفاق الذى يفرض سابقا لوجود الاختلاس
الا فى الحالة التى يصرح فيها القانون المدنى • فالودائع تريد قيمتها
عن ألف قرش لا يقبل اثباتها بالبينة فى دعوى تبديدها أو اختلاسها
منها أمام محكمة الجنح ، لانه لا يجوز اثباتها بالبينة أمام المحكمة
المدنية •

(١٢/٢/١٩٦٨ الحقوق س ١٣ ق ٨٠ ص ٢٤٢) •

٨ — يتعين الالتزام بقواعد الاثبات المقررة فى القانون المدنى
لاثبات عقد الامانة ، أما واقعة الاختلاس أى التصرف الذى يأتية
الجانى ويشهد أنه حول حيازته الى حيازة كاملة أو نفى هذا الاختلاس
ويدخل فيه الشئ موضوع عقد الامانة فانها واقعة مادية يجوز اثباتها
بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة رجوعا الى الاصل وهو مبدأ حرية
اقتناع القاضى الجنائى •

(١٨/١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥ ص ١٠١) •

٩ — الاصل أن مراعاة قواعد الاثبات فى المواد المدنية لا شأن
لها بالنظام العام ، فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعقبه
بذلك من اقامة الدليل عليه فانه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن
حقه فى التمسك بالاثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه
أى دليل سواه •

(١١/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٤ ص ٤١٠) •

١٠ — السكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل
ابتداء عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بعدئذ
العدول عن هذا التنازل •

(١٩/١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١ ص ٤٦) •

١١ — اذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الاثبات • ولم يتمسك قبل سماعهم بعد جواز اثبات عقد الائتمان بالبيينة فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوته على الاعتراض يعد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية والقواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام •

(١٨/١١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٩ ص ٩١٥ ص

٩١٥ ، ٢٠/٢/١٩٥٥ س ٧ ق ٦٢ ص ١٩٥) •

١٢ — ان حظر الاثبات بالبيينة فيما زادت قيمته على ألف قرش ليس من النظام العام ، فاذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع سقط الحق في التمسك به لدى محكمة النقض •

(٢٥/١١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٢ ص

٢٧٥) •

١٣ — اذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الاولى في جواز اثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت اليه على سبيل الوديعة بشهادة الشهود ، فان ذلك يعتبر منه قبولا لهذا الطريق في الاثبات وتنازلا عن طريق الاثبات الكتابي •

(٢١/١١/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨ ص

٢٥) •

١٤ — الاثبات في المواد التجارية وان كان مطلقا من كل قيد الا أن القانون التجاري تطلب الاثبات بالكتابة بالنسبة لعقود شركات المساهمة وشركات التضامن والتوصية التي أوجب تحرير عقودها بالكتابة •

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨) •

١٥ — ان المحكمة في جريمة خيانة الامة في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لان القانون لا يعتد بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الامة اذا زاد موضوعه على عشر جنيهاً احتياطاً لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسؤوليته وعقابه الا بناء على الدليل المعتبر في القانون ، ولا كذلك البراءة لانقضاء موجب تلك الحيلة واسلاماً لقصد الشارع في ألا يعاقب برى مهما توافر في حقه من ظواهر الادلة .

(١٩٦٦/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٢ ص ٤٣٣) .

١٦ — ان تقدير قيام المانع المادي والأدبي من الحصول على دليل كتابي في الاحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الامور التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب متى كان مبنياً على أسباب سائغة .

(١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢) .

١٧ — قيام المانع الادبي — الذي يجيز الاثبات بالبينة فيما كان يجب اثباته بالكتابة — أو عدم قيامه مما يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى أقام الحكم قضاءه بذلك على أسباب مؤدية اليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١ ،

١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ ق ١٤٥ ص ٦٥١ ، ١٩٥٠/١/٣٠ س

١ ق ٩١ ص ٢٧٩) .

١٨ — ان تقدير الظروف المانعة من الحصول على سند كتابي

• مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع •

(١٤/٦/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٣١ ص ١١٣٦) •

١٩ - أن تقدير المانع من الحصول على الكتابة من الامور الموضوعية التي تفصل فيها المحكمة وجودا وعدما تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في أسباب حكمها فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض •

(٨/٢/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٥ ص

١٥١ ١١/٢/١٩٤٢ ق ٢ ص ٢ ، ٢٧/٥/١٩٤٠ ج ٥ ق ١١٤

ص ٢١٩) •

٢٠ - أن المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح اثبات عقد الوديعة بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غريمه ، والمانع كما يكون ماديا يجوز أى يكون أدبيا ، وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضي الموضوع • فاذا رأى لعلاقة الاخوة بين المودع والمودع لديه ولاعتبارات أخرى أوردتها في حكمه قيام هذا المانع وقبل اثبات الوديعة بالبينة فلا معقب على رأيه في ذلك •

(٣/٦/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٣ ص

٤٨٧) •

٢١ - يجوز للمحكمة - في جريمة اختلاس الوديعة - قبول الاثبات بالبينة عند وجود سبب صحيح مانع عادة من الاستيثاق بالكتابة فاذا سلمت امرأة مصوغاتها من الضياع جاز لها اثبات التسليم بالبينة •

(٥/٢/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٩) •

٢٢ — متى وجد مانع قهري منع المودع من الحصول على كتابه
جاز اثبات الوديعة بالبينة وأن تجاوزت قيمتها ألف قرش • ويعد
مانعا قهريا يمنع من الحصول على كتابة أصاية المودع بشكك نصفاً
مجاثي اضطر معه للانتقال الى المستشفى •

• (١٩٢٨/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٩٣ ص ٢٢٥) •

٢٣ — اذا بدد الوكيل بلا أجر أشياء سلمها اليه الموكل وكانت
قيمتها تزيد على ألف قرش جاز للموكل أن يثبت تسليمها اليه بالبينة
لان مجانية الوكالة قد تكون مانعا أدبيا يحول دون الحصول على
دليل كتابي •

• (١٩١٧/١٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٥ ص ١٦) •

٢٤ — يقبل الاثبات بالبينة على ما زادت قيمته عن ألف قرش
في الاحوال التي لا يتسير فيها أخذ الكتابة • والواقعة المثبتة في الحكم
الآتي مثالا لذلك ، في امرأة ساكنة عند أخرى كانت معتادة أو تودع
عندها مصاغها مساء وتأخذ صياحا يوميا حتى أنكرته المودع عندها
صباح يوم ، فأجازت المحكمة للمودعة اثبات الايداع بالبينة •

• (١٨٩٧ /٣/١٣ الحقوق س ١٢ ق ٦٩ ص ٣٠٢) •

٢٥ — تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة
كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تعجله ،
هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في
ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاما على
أسباب تسوغه •

• (١٩٧٥/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٠ ص ٨٣) •

٢٦ — كل كتابة تصلح أن تكون مبدأً ثبوت بالكتابة أيا كان شكلها وأيا كان الغرض منها ما دام من شأنها أن تجعل الأمر المراد اثباته قريب الاحتمال ، وتقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأً ثبوت بالكتابة هو ما يستقل به قاضى الموضوع •

(١٨/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣) •

٢٧ — أنه وأن كانت المادة ٢٣٣ من القانون المدنى تنص على أن الاقرار لا يتجزأ فلا يؤخذ منه ما يضر بالمقر ويترك ما فيه صالحه ، وكان من المقرر أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر فى دعوى جنائية فى صدد اثبات التعاقد الذى تقوم عليه الجريمة ، الا أنه اذا كانت أقوال المتهم فى التحقيق — على أية صورة أبديت • تشعر فى ذاتها بأن الدين المذكور صار قريب الاحتمال فإن للقاضى أن يعدها مبدأً ثبوت بالكتابة ويكملها بشهادة الشهود والقرائن ، ولا يصح فى هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف •

(٢٦/١١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢ ص ١١)

٢٨ — يجوز فى مسائل خيانة الامانة اثبات العقد بالبينة ولو زادت قيمته على ألف قرش اذا وجد مبدأً ثبوت بالكتابة • وقد حكم بأن أقوال المتهم فى أثناء التحقيق يمكن أن تكون مبدأً ثبوت بالكتابة اذا احتوت على تناقض أو تباین يدل على سوء النية ولم تكن هذه الاقوال ظاهرة بحيث تكون اعترافا صريحا •

(١٥/١١/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٨ ص ٤٨) •

٢٩ — أراد المتهم أن يخفى اختلاسه لمبلغ ألفى قرش سلم اليه ليدفعه بدلا من الخدمة العسكرية فزور شهادة معافاة من تلك الخدمة

بالبدل النقدي • حكمت المحكمة أنه يجوز اثبات دفع المبلغ له بالبينة
لان الشهادة المزورة تعتبر مبدأ اثبات بالكتابة ضده •

(١٩١٥/١/٧ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٣ ص ٤) •

٣٠ — لا يجوز لاحد المتعاقدين اثبات صورية العقد الثابت كتابة
الا بالكتابة ما لم تتوافر القرائن على وجود تدليس واحتيال عند
صدور العقد ، فهذه صورية تدليسية يجوز اثباتها بالقرائن فيحق
كل من مسه التدليس ولو كان طرفا في العقد •

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨) •

٣١ — أن الدافع بصورية عقد التسليم الذي اعتمدت عليه المحكمة
في أدانة المتهم بالتبديد هو من الامور المتعلقة بالموضوع فلا يلزم له
رد صريح خاص ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من اعتماد
الحكم على هذا العمد كدليل اثبات في الدعوى ، الامر الذي يدل على
أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد أطاحت هذا الدفع
ولم تعول عليه •

(١٧٥٠/٥/٨ أحكام النقض س ١ ق ١٩٤ ص ٥٩٣) •

٣٢ — اذا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أن
هذا البيع كان صوريا ومن طريق التدليس ، فان هذه الصورية
التدليسية لا يقتضي اثباتها ضرورة وجود كتابة أو مبدأ ثبوت
بالكتابة ، بل يجوز لكل من مسه التدليس ولو كان طرفا في العقد أن
يثبتها بالقرائن •

(١٩٤٤/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٩ ص

تطبيقات عمالية

إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الاولى فى جواز اثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت اليه على سبيل الوديعة ، بتسهادة الشهود ، فان ذلك يعتبر قبولاً منه لهذا الطريق فى الاثبات ، وتتنازلا عن طريق الاثبات الكتابى ، وتلك القبول والتنازل جائزان لان الاثبات الكتابى فى مثل هذه الصورة ليس من الحكم الصادر لعدم ذكره السبب المانع للمجنى عليه من أخذ سند كتابى بهذه الوديعة • على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التى يجب ذكرها فى الحكم ، لانه لا يتعلق بواقعة من وقائع الدعوى • وانما هو خاص باجراء من اجراءات الاثبات ، وليس على المحكمة أن تعك اجراءات الدعوى فى الحكم الا اذا قام بشأنها نزاع بين الاخصام •

وجريمة الاختلاس فى حد ذاتها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما فى ذلك البينة والقرائن فللمحكمة أن تستند فى اثباتها الى ما ظهر من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها •

واذا سلم شخص الى شخص آخر به صلة عمل عند بيتهما معا فى غرفة واحدة باحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لسيده الى الصباح فأخذها المستلم وفر فعمله هذا يعتبر خيانة أمانة • ومتى ثبت أن ايداع المجنى عليه نقوده لدى الجانى كان ايداعاً اضطرارياً الجأت إليه ظروف طارئة فمن الجائز اثبات حصوله بالبينة •

ويجوز اثبات عقد الوديعة بالبينة ففى حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غريمه والمانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون أدبياً ، وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده

من شأن قاضى الموضوع فاذا رأى القاضى - لعلاقة الاخوة بين المودع والمودع لديه ولاعتبارات أخرى أوردتها بالحكم - قيام هذا المانع وقيام اثبات الوديعة بالبينة فلا معقب على رأيه فى ذلك .

و سكوت المتهم بالتبديد عن التمسك قبل البدء فى سماع شهادة الشهود بعدم جواز اثبات تسلمه المال المدعى تبديده بالبينة مسقط لحقه فى الدفع بذلك .

اذ الاصل أن المدعى عليه يحق مادام له أن يعترف بالحق المدعى به فيعفى المدعى من أن يقدم أى دليل عليه فانه يكون له أن يتنازل ولو ضمنا عن حقه فى مطالبة المدعى بالاثبات بالطريق المعين فى القانون أكتفاء بغيره ، ومراعاة قواعد الاثبات فى المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام . واذن فاذا كان المتهم لم يوجه أى اعتراض على سماع شهادة الشهود قبل البدء فى ادلائهم بالشهادة ، ولا حتى بعد الانتهاء من سماعهم ، فان ذلك منه يعد تنازلا عن حقه فى مطالبة المجنى عليه بالاثبات بالكتابة اذا كان الحق المطالب له مما يجب اثباته بالكتابة ، ويمنعه من أن يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فيما بعد .

والجرائم على اختلاف أنواعها الا ما استثنى منها بنص خاص كالحالة الواردة فى المادة ٢٣٨ ع جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الاحوال . فواقعة الاختلاس أو التبديد التى تتكون منها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٩٦ ع يجوز اثباتها دواما بكافة الطرق القانونية .

واذا كان عقد الائتمان الذى تفرعت عنه واقعة الاختلاس أو التبديد غير ثابت مبدئيا فلا يجوز بطبيعة الحال اثباته أمام المحكمة الجنائية الا بنفس الطريقة التى يجوز اثباته بها أمام المحكمة المدنية .

لان واقعة الائتمان هي في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلا عن أنها واقعة الائتمان هي في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلا عن أنها واقعة الاختلاس أو التبديد بل وسابقة عليها في الترتيب •

وان قيام المانع الادبي الذي من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها في الاثبات يجيز الاثبات بالبينة ، وقيام هذا المانع يدخل في نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض • واذن فاذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن علاقة القرابة بين الخصمين هي التي منعت احدهما من أخذ سند من الآخر بالوديعة التي ائتمنه عليها فأجازت له الاثبات فلا تصح مناقشتها في ذلك •

والدفع بخطأ المحكمة في أخذها بشهادة الشهود في اثبات ما تزيد قيمته عشرين جنيها ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض •

قواعد الاثبات لا تتعلق بالنظام العام • واذن فيصح اثبات العقود التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بالبينة بقبول المدعى عليه ذلك صراحة أو ضمنا • فاذا كانت المحكمة قد صارت في اثبات الدعوى بالشهود ، ولم يبد من المتهم اعتراض على ذلك الا بعد سماع شاهدين • ففي ذلك ما يفيد قبوله ابتداء الاثبات بالبينة ولا يجوز له بعده أن يحتج بعدم جواز ذلك •

ومتى ثبت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن اشتركوا في اختلاس المال المسلم ببناء عليه فذلك يكفي لأعتباره ثابتا في حق جميع من ساهموا معه في الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء اذ يعد وجود انعقد موضوع الجريمة لا يكون باقيا الا اثبات مساهمة كل متهم

في واقعة الاختلاس فقط •

اثبات العقود المدنية بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند كتابي ممن تعاقد معه • وهذا المانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون ادبيا ، وتقدير الظروف المانعة في جميع الاحوال يدخل في سلطة قاضي الموضوع •

واذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الاثبات ، ولم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام •

واذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الاثبات لم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام •

ولا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الامانة المدعى بتبديدها ، أذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي أن تستدل على حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى •

وللمحكمة — عملا بحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية — ان تثبت واقعة الاختلاس — وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها جريمة خيانة الامانة بكافة طرق الاثبات •

العبرة في الاثبات هي باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه واطمئنانه الى الادلة التى عول عليها • ما لم يقيد القانون بدليل معين — وجوب التزام القواعد المقررة فى القانون المدنى بالنسبة عقد الامانة •

الاصل فى المحاكمات الجنائية أن العبرة فى الاثبات هي باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه واطمئنانه الى الادلة التى خول عليها فى قضائه بادانة المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أية بينة أو قرينة يرتاح لها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة لاثبات عقد الامانة فى جريمة خيانة الامانة حيث يتعين التزام قواعد الاثبات المقررة فى القانون المدنى • أما واقعة الاختلاس أو نفي حصوله فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة رجوعا الى الاصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى •

الفصل الثاني

الركن المادى

الاختلاس والتبديد والاستعمال

الغرض فى حالة خيانة الامانة أن الشئ بين يدى الجانى بمقتضى عقد من عقود الامانة وأن له بناء على ذلك الحيازة الناقضة أو المؤقتة ، وتتقع الجريمة اذا غير الجانى عن سوء قصد حيازته الناقصة الى حيازة كاملة .

أما اذا كان التغيير قانونيا فلا جريمة . كحالة اذا اشترى المستأجر العين المؤجرة أو وهب المعير الشئ المستعير ، وانما تقع الجريمة اذا كان تغير صفة الحيازة عن سوء قصد .

فالركن المادى لخيانة الامانة هو الفعل الذى به يملك الجانى الشئ أو بعبارة أدق من الوجهة القانونية هو تصرف الأمين فى أمر بالتزامه برد الشئ الى مالكه عند انتهاء التعاقد قد تغيرت نظره لهذا الشئ فأصبح يعتبره ملكا له أى أصبح ينظر اليه نظرة المالك لا نظرة الحائز المؤقت كما كان قبلا ، وتبعاً لذلك لن يعنى بالتزامه بالرد .

والركن المادى يتكون من الاختلاس أو التبديد أو الاستعمال .

ويراد بالاختلاس هنا أن الجانى يأتى فعلاً يضيف به الشئ الى ملكه ولكن الشئ لا يخرج به من حيازته . فمن أؤتمن على كتاب فجلده ومحاً اسم صاحبه وكتب عليه اسمه . يعد مختلساً لانه غير

حيازته الناقصة الى كاملة وأصبحت نظرتة له نظرة مالك •

أما في حالة التبديد فالجاني فضلا عن اضافة الشيء الى ملكه أى تغيير نظرتة للشيء واعتبار نفسه كمالك يخرج الشيء من حيازته بأن يستهلكه كتنقود يصرفها أو أطمعة يأكلها أو يتصرف فيه بالبيع أو الهبة أو المقايضة أو الرهن •

والتبديد ما هو الا صورة خاصة من صور الاختلاس •

وقد عرضت محكمة النقض في حكم لها للتفرقة بين الاختلاس والتبديد فقالت « التبديد لا يتحقق الا باستهلاك الامانة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها • أما الاختلاس فانه يتحقق بكل ما دل به الامر على اعتباره الامانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك ، فهو يقع متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، كالمقصود بالاختلاس في السرقة • فاذا عرض شخص ما أتمن عليه للبيع فقد دل بذلك على أنه اعتبر الشيء الذي يعرضه ملكا له ، وهو بهذا الاعتبار مختلس للامانة » •

ولا أهمية في قيام الاختلاس أو التبديد أن تقع الجريمة على الشيء موضوع الامانة كله أو بعضه وأن يعود الفائدة على الجاني أو على سواه •

أما اذا أتلف الشيء المسلم على سبيل الامانة أو ترك عمدا • فالراجح هو أن الاتلاف أو الترك ما دام متعمدا فانه يكون خيانة أمانة لان الامين في هذه الحالة يتصرف كما لو كان مالكا تصرف تصرفا يتنافى مع واجب الالتزام بالرد الناشئ عن عقد الامانة •

ولا يعد من قبيل الاختلاس أو التبديد مجرد التأخير في الرد ولو

كان التأخير متعمداً ، ولا استعمال الشيء استعمالاً يخالف شروط التعاقد ما دام قصد الجاني لا يتصرف الى التملك .

فالمستأجر الذي يتأخر عن الميعاد المحدد لرد الشيء المستأجر أو يستعمله مدة أطول أو تشكل يختلف عما أُنفق عليه ، والمودع أو الدائن المرتهن الذي يستعمل الشيء المودع أو المرهون لديه ، كل هؤلاء لا يكون فعلهم جريمة خيانة الأمانة . فالجريمة لا تتكون الا اذا أغتال الأمين حق الملكية أي غير صفة حيازته الناقصة الى حيازة كاملة عن سوء قصد .

أما عن الاستعمال فيقصد به سوء الاستعمال المتعمد ، فيصبح بمثابة أتلاف ، وهذا يعد خيانة أمانة .

مثال : مدير شركة استعمال أموال الشركة في تصرفات خاسرة وكان ذلك عن سوء قصد . فيعتبر خائناً للأمانة طبقاً لنص المادة ٣٤١ عقوبات .

الاحكام

١ — تتحقق جريمة خيانة الامة بكل فعل يدل على أن الامين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك .

• (٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٢ — مناط العقاب في جريمة خيانة الامة ليس الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وانما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى انعقد .

• (١٨/٣/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

٣ — يتم الاختلاس في جريمة خيانة الامة متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .

• (١٨/٣/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

٤ — أن جريمة خيانة الامة تتحقق بكل فعل يدل على أن الامين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الامين بنسب على التصرف الذي أوقعه . فأمين شونة بنك التسليف الزراعي وخفيته اذا باعا شيئاً من الارز المودع بالشونة لحساب وزارة الزراعة الى شخص وتسلم منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله وضبط الارز قبل اتمام نقله من الشونة ، فان جريمة خيانة الامة تتحقق بالنسبة اليهما . وهذه الفعلة تتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين بالبيع في مال غير مملوك لهما ولهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري حسن النية على الثمن ، فان التصرف على هذا النحو تتحقق

به هذه الجريمة ولو لم يقترب بطرق احتيالية .

(١٩ / ٢ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠٦ ص

٦٥٠) .

٥ — يكفي لتمام اختلاس الاشياء المودعة أن يطرأ تغيير على نية الحيازة فنتحول الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازته وقتية لحساب الغير .

(٢٩ / ٥ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٩ ص

٤٩٦ ، ٢٠ / ٥ / ١٩٣٥ ج ٣ ق ٣٧٥ ص ٤٧٦) .

٦ — التبديد لا يتحقق الا باستهلاك الامانة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها ، أما اختلاس الامانة فانه يتحقق بكل ما دل به الامين على اعتباره الامانة ملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك ، فهو يقع متو، غير المحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . فالقصد بالاختلاس في باب خيانة الامانة هو غير المقصود باختلاس في باب السرقة . فاذا عرض شخص ما أو تمن عليه للبيع فقد دل بذلك على أنه اعتبر الشيء الذي يعرضه ملكا له ، وهو بهذا الاعتبار مختلس للامانة وتقع عقوبته تحت نص المادة ٢٩٦ ع .

(١٢ / ١٢ / ١٩٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٧ ص

٤٠٥) .

٧ — سلم شخص آخر ورقة بنكوت قيمتها خمسون جنيها لاستبدالها بورق أصغر قيمة فبددها ومحكمة النقض قضت أولا : بأن الواقعة خيانة أمانة منطبقة عليها المادة ٢٩٦ عقوبات لان ورقة البنكوت تسلمت للمتهم على سبيل الامانة بقصد استبدالها بورق صغير القيمة

فاختلسها • ثانيا بقبول الاثبات بالبينة في هذه الحالة لانه ليس من المعقول الزام المجنى عليه بالحصول على ايصال في حالة تسليم المتهم ورقة بنكnotes لاستبدالها بأوراق صغيرة •

(١٩٢١/٣/٢٨ المحاماه ٢ ص ٣) ١٠

تطبيقات عملية

إذا سلم الوكيل بالاجرة بالشئ الذى فى عهده للغير لبيعه وشراء شئ آخر بثمنه فهذا التصرف يعتبر بمنايا تصرف المالك فى ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس •

وأنه وأان صح أنه لا يترتب على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الاختلاس متى كان سبب الامتناع راجعا الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فمحل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لاثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة • أما اذا كان الثابت أن الحساب بين المتهم وبين المجنى عليه قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على أقساط ، فامتناع المتهم عن الرد يعتبر اختلاسا •

والاختلاس يتم متى أضاف المختلس الى ملكه الشئ الذى سلم اليه وتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له • ولا يمنع من تحقق جريمة الاختلاس أن يكون بعض الشئ المختلس قد ضبط فى الشارع قبل الوصول به الى منزل المتهم •

و عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء عمل الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج

عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدني • وبناء عليه فالشريك في شركة خاصة الذي يسلم اليه مال بصفته هذه لاداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات •

وتتحقق جريمة التبيد بحصول العبث بملكية الشيء المسلم الى الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت بأجر أو مجانا •

ولم يشترط القانون في اختلاس الاشياء المحجوزة أن يبيدها الحارس ، بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضارا بالدائن الحاجز • فاذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اختلاس أشياء محجوزة استنادا الى ما حلص له من أنه لم يقدم تلك الاشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ • فانه لا يكون قد خالف القانون •

ومن المقرر أن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة عليها لا يؤثر في قيامها •

ومن المقرر أنه لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يحرر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها •

ولا يكفي في جريمة التبيد مجرد التأخر في الوفاء بل يتعين أن يقترن ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضارا بصاحبه وهو ما قعد الحكم عن استجائله ومن ثم يكون

• معييا بالقصور

ومن المقرر قانونا أن جريمة تبديد المحجوزات تقع من الحارس متى قصد اخفاء المنقولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات اذا حكم له بأحقيتها •

وخطأ الحكم المطعون فيه في تحديد المبالغ ابددة لا أثر له في ثبوت جريمة خيانة الامانة ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين •

وتقع جريمة خيانة الامانة على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمته قلا أو كثر •

ويتم الاختلاس في جريمة خيانة الامانة متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك •

وهن المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الامانة قيام الطاعن بايداع قيمة المنقولات لانه ملزم اصلا بردها بعينها •

ويجب ألا يبنى الحكم الصادر بالادانة الا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين • ولما كان الحكم المطعون فيه قد أستدل على عدم صحة ايصال الامانة وتزويره على المتهم من عجز المدعى المدني الطاعن عن بيان مصدر النقود الذهبية موضوع الايصال المذكور وعدم مبادرته بإبلاغ الشرطة والنيابة بحصول الاختلاس وعدم تعليله ما يدعو المتهم وولديها الى اقتراف الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أياد بيضاء عليه في تربيته وتشنته وترسيخ قدمه في ميدان الأعمال ، ومن عدم تصور أن تقبل المتهم وابنها الوديعه مع ما قد يترتب عليها من مسئولية ضياعها أو سرقتها ، وكلفت

هذه المقرائن جميعها لا تصلح بذاتها أساسا تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم ، فانه يكون استدلالا فاسدا وتدليلا غير سائغ لاتسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعيبه . ولا يشترط في اثبات جريمة تبديد الاشياء المحجوزة عليها أن يحرر مندوب الخبز محضرا يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها . فمتى اثبتت على المتهم مقارفته جريمة التبديد وذكرت الادلة التي استخلصت منها ذلك وكانت أدلة سائغة تؤدي الى ما انتهت اليه ، كما هو الشأن في الدعوى الماثلة ، فان عدم تحرير محضر بالتبديد لا يجدى الطاعن ولا يقدر في سلامة الحكم .

ومن المقرر قانونا أن جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

ولما كان القانون لا يشترط في اختلاس الاشياء المحجوزة أن يبددها الحارس بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ أضرار بالدائن الحاجز فان الحكم المطعون فيه اذ خلص الى أن الطاعن لم يقدم الاشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ يكون قد خالف القانون .

ولا تدخل جريمة التبديد في عداد الجرائم المشار اليها في المادتين الثالثة والتاسعة في قانون الاجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها الا بناء على اذن أو شكوى من المجنى عليه ، ولم يرد في القانون نص يوجب في شأنها ذلك . ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده لمحاكمته عن تهمة التبديد طبقا للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فان الحكم المطعون فيه اذ ألغى الحكم المستأنف

الصادر بإدانة المطعون ضده وقضى عدم قبول الدعوى لتخلف المجنى عليها عن تقديم شكواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة يكون قد أوجب لرفع الدعوى الجنائية في جريمة التبديد شرطا لم يتطلبه القانون ، بما يعيبه بالخطأ في تأويل القانون خطأ حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى •

ومن المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ • ولا يكفي في اثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم الى اعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين • اذ أن مثل هذه الاعتبارات أن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر علم الطاعن باليوم الذي تأجل اليه البيع بما هو ثابت في محضر تأجيل البيع من أن مندوب الحجز تخاطب في محل المحجوزات مع عامل المحل بصفته تابعا للطاعن ، ومن اعتراف الأخير في المذكرة المقدمة بدفاعه بتبعية هذا العامل له ورتب على هذا الاعلان توافر علمه باليوم المحدد للبيع دون أن يدل على علم الطاعن علما يقينيا بهذا اليوم وذلك باستجلاء قيام مستلم الاعلان بأخبار الطاعن به • فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في البيان •

والحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لان القانون لا يقيدها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الأمانة •

إ) الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ١٤ ق • جلسة ١٩٧٤/٦/٩ س ٢٥
ص ٥٧٣ •

والمادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيوداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذها بالحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت يشاء ، واذ كانت الغاية من كل من هذا الحد وذاك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الاواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن يتبسط أثرهما الى جريمة التبديد — مثار الطعن — لوقوعها كالسرقة اضراراً بمال من ورد ذكرهم بذلك النص ، وكانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن ، وكان هذا النزول — الذي أثارته النيابة العامة — يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، وقد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر .

ولمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وان تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى ، وكان ما طلبه الدافع من المحكمة الاستئنافية من ضم الدفتر الخاص بالمجنى عليه ولا يتطلب من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً ما دام الواقع يدحضه ولا يسانده ذلك أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن القيد في دفتر المجنى عليه يتم نقلاً عما يثبته الطاعن في الدفتر الخاص به — وهو ما لا يمارى فيه الطاعن — وأن المبالغ التي استولى عليها الطاعن لنفسه لم يقم باثباتها في دفتره واكتفى بالتأشير على فواتير المدينين بما يفيد التخالص وبالتالي فلا محل لافتراض أن يرد بدفتر المجنى عليه ما لم يكن المتهم قد أثبت في دفتره ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

ولا يشترط في اثبات جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها أن يحرر مندوب الحجز محضرا يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفى — كما هو الحال في سائر الجرائم — أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها •

إن الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلا مماثلا للمسقة والاختلاس الواقع من المالك الحارس فعلا مماثلا لخيانة الامانة اذ لولا هذا الا تكفى المشرع بمادة واحدة تعاقب على جريمة اختلاس المحجوزات •

ولما كان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ، هو من الامور الداخلة في اختصاص قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وكان الاختلاس في جريمة خيانة الامانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان يغلب في هذه الجريمة حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان يغلب في هذه الجريمة أن يغير الحائزنية حيازته دون أن يكون هناك من الاعمال المادية أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الامانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخا لارتكاب الجريمة •

وأن جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبديد واذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت • واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا المجرمية محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق •

الفصل الرابع

ركن الضرر

نصت المادة ٣٤١ على أنه يجب أن يقع اختلاس الاشياء موضوع الامانة أو استعمالها أو تبديدها « أضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها » فالضرر بنص القانون ركن لازم لقيام الجريمة .

وانما لا يشترط تحقق الضرر فعلاً ، فالمتفق عليه أنه يكفي أن يكون الضرر محتملاً ، ولا يمنع رد الاشياء المختلسة من قيام الجريمة ، فالضرر كان محتملاً .

كذلك لا يشترط أن يكون الضرر مادياً بل تقع الجريمة ولو كان الضرر أدبياً ، كما هو الحال مثلاً في تبديد أوراق شخصية أو أشياء ليس لها الا قيمة تذكارية .

ماذا لم يكن هناك ضرر مطلقاً لا محقق ولا محتمل فلا جريمة .

ولا يشترط أن يلحق الضرر المالك نفسه ، بل يكفي أن يلحق الضرر حائزاً حيازة مؤقتة أو من كانت يده عليه يدا عارضة . وهذا هو المقصود بعبارة المادة « ... أضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها ... » .

ولا يشترط أن يكون المالك الذى يحقق به الضرر من جراء الاختلاس أو التبديد معنياً ، فالجريمة تقع ما دام الامين الخائن غير مالك الاشياء التى سلمت اليه على سبيل الامانة .

واذا بدد المالك شيئاً مملوكاً له أضراراً بحائِزة أو واضع اليد عليه لا تنطبق المادة عليه • رغم توافر ضرر للحائِز أو واضع اليد •
فالمضرر وحده لا يكفي لقيام الجريمة بل لا بد من توافر باقى أركانها
أى لا بد من فعل مادي يقصد به اغتيال الملكية •

الأحكام

١ — من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة أمانة وقوع الضرر فعلا للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ،

١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ق ١٥٤ ص ٦٩٤ ، ١٩٧٠/١١/١٦ .

س ٢١ ق ٢٦٤ ص ١٠٩١) .

٢ — أن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا لقاضي الموضوع ولا يدخل حكمه تحت رقابة محكمة النقض .

(١٩٧٠/١١/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦٤ ص ١٠٩١ ،

١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦) .

٣ — متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز في أكياس السماد التي سلمت الى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشونة ومساعدته في تبديد السماد فلا يجدي في دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر في الجريمة اذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، اذ هذا القول مردود بأنه يكفي لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر اليها أيضا .

(١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٥ ص ٤٣٦) .

٤ — لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع فعل

الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فان العقاب يكون واجبا •

(١٩٤٢/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤٨ ص

٦٩٦ ١٣/٥/١٩٤٠ ق ١٠٨ ص ١٩٧) •

تطبيقات عملية

لا يشترط في جريمة التبيد أن يكون قد وقع ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتملا • وتوافر هذا الركن هو والقصد الجنائي من المسائل التي تقدرها محكمة الموضوع في كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة أمامها • ولا يكون لمحكمة النقض شأن متى كانت الوقائع غير متعارضة مع ما رآته المحكمة فيها •

ولا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فاذا وقع الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فان العقاب يكون واجبا •

واذا كان الحكم قد بين بالادانة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أن العقد المدعى اختلاسه كان وقت أن أودع لدى المتهم موقعا عليه من جميع المتعاقدين بما فيهم مورث المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه لذلك يرتب حقوقا لهذا المورث فان اختلاسه يكون جريمة خيانة الأمانة بغض النظر عن حقيقة وصف هذا العقد بأنه بيع ، وعن الثمن الوارد فيه وعدم دفعه كله أو بعضه ، فان هذه الجريمة لا يشترط فيها أن تكون الكتابات التي يعاقب على اختلاسها خاصة بعقود دون عقود •

واذا كان الحكم قد أثبت وجود عجز في أكياس السماد التي سلمت الى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم ادان أمين الشؤنة ومساعدته في تبديد السماد فلا يجدى في دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر في الجريمة اذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقه ، اذ هذا القول مردود بأنه يكفي لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر اليها أيضا •

ويكفى لتكوين جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع ، ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض • ومن المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة وقوع الضرر فعلا للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع •

فيكفى لتوافر جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، وتنفيذ الوصية لا يدل بذاته على انتفاء الضرر المترتب على تبديد سند الايصاء لانه هو المثبت لاحقية المدعية بالحق المدنى لكامل تركة والدتها •

الفصل الخامس

القصد الجنائي

خيانة الامانة جريمة عمدية فلا بد فيها من قصد جنائي ، فالتبديد والاختلاس ، أو بعبارة عامة انتهاك الامين لحق الملكية لا يعاقب عليه الا اذا حصل عمداً •

وقيام القصد وعدم قيامه مسألة يقطع بالرأى فيها قاضى الموضوع • الا أن المحاكم عند فصلها فى الموضوع تستخلص من الوقائع توافره أو عدم توافره لتصل الى الحكم بالادانة أو البراءة كما يبدو لها دون أن تعنى بذكر القاعدة القانونية التى تطبقها فى تحديد القصد •

والقصد الجنائي يعتبر قائماً اذا تعدد الجاني اتيان الفعل الذى حرمه القانون مع علمه بتوافر كل الاركان التى يتطلبها لقيام الجريمة • ومعنى ذلك فى خيانة الامانة تعدد الجاني تغيير حيازته الناقصة الى حيازة كاملة • أى التصرف فى الامانة التى بين يديه كما لو كان مالكا مع علمه بأن حيازته لها حيازة مؤقتة بناء على ضرر محقق أو محتمل • أ - فيجب أن يكون الامين وقت تصرفه عالماً بأن حيازته للشئ الذى يتصرف فيه حيازة مؤقتة بناء على عقد من عقود الامانة ، فاذا كان يعتقد أنه مالك فلا جريمة •

ب - ويجب أن يقصد الامين من تصرفه تغيير الحيازة من ناقصة الى كاملة أى أن يتصرف فى الشئ كما لو كان مالكا • فالفعل المادى الذى أتاه الامين لا يكون اختلاساً أو تبديداً جنائياً الا اذا

أنصرفت الى ذلك نية الامين •

جـ — عام الامين بأن هذا التصرف يترتب عليه ضرر محقق أو محتمل • ولا يشترط أن تتصرف ارادته الى احداث الضرر بل يكفي أن يكون الضرر بطبيعته محتملا ولو لم يقصده به لولو لم يتوقعه فعلا اذا كان الواجب أن يتوقعه ويمتنع عما أقدم عليه • فقصد الاضرار غير لازم • فالضرر ينظر اليه من ناحية مادية أى من حيث كونه كنتيجة محتملة مما يجرى في سير الامور المعادى ، وعلى ذلك فالمفروض أن يتوقعه كل شيء •

اثبات القصد :

يثبت القصد الجنائي من أى طريق وبأى دليل طبقا للقاعدة

العامة للاثبات في المواد الجنائية فالادلة منها اقناعية • ولقاضي الموضوع القول الفصل في ذلك ومتى قرر أن القصد متوافر للاسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لحكمة النقض عليه الا اذا كان العقل لا يتصور امكان دلالة هذه الاسباب عليها •

وفي العمل كثيرا ما يدفع المتهم بوجود حساب بينه وبين المجنى عليه ومجرد وجود الحساب بينهما لا يكفي وحده لانعدام القصد الجنائي • فقد تكون نتيجة الحساب براءة ذمة المتهم بحكم المقاصة اذا توافرت شروطها • وفي هذه الحالة ينعدم القصد الجنائي • ولكن اذا تبين بعد الحساب أن ذمته لم تبرأ بعد • فتعد مديونيته دليلا على سوء القصد •

والمسألة مرجعها للوقائع ، فاذا كان الدفع بوجود حساب دفعا جديا بأن كانت مفردات الحساب محل أخذ ورد ويختلف النظر فيها

وكانت ظروف الحال تدل على حسن نية الامين فان القصد ينعدم
وبالتالى تنعدم الجريمة •

أما اذا كان الدفع بالحساب يقصد به المماطلة واكتساب الوقت
ولم يبادر الامين بدفع ما بقى لديه فان الظروف تدل على سوء قصده •
والرأى الفصل فى ذلك لقاضى الموضوع ، وعليه أن يفصل فى الدفع
والا كان حكمه معينا واكى يفصل فى الموضوع عليه أن يتبين نتيجة
الحساب أولا ولا يكفى مجرد وجوب حساب للقول بانعدام الجريمة •

الأحكام

١ - أن مجرد اخلال الطاعنة بما فرضه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظة على الانقراض التي تركت في حوزتها لحين الفصل في النزاع على الملكية لا يفيد بذاته ارتكابها جريمة التبديد ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفتها لهذا الامر قد أملاه عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليها .

(١٦/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥) .

٢ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معروف به في القانون من انصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراراً بمالكة ، وتوافر القصد الجنائي بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً أوراق الدعوى .

(١٠/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٥ ص ٣٩٣) .

٣ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبديد يتحقق بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، والبحث في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى .

(١٦/١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢ ص ٦٦) .

٤ — من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه أياء وحرمان صاحبه منه .

(١٩٧٥/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٦ ص ٤٥٤ ،

١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٦ ص ٦٣٢) .

٥ — القصد الجنائي في جريمة التبديد هو انصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، اقتصار الحكم الصادر بالادانة في جريمة التبديد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وأمتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها دون أن يثبت توافر القصد الجنائي لديه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد .

(١٩٧٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٠ ص ١٢٥٣) .

٦ — يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية اضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة الى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ،

١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣) .

٧ — لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن ينحدر عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة به — أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اضرارا

بـه •

(٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ٢٠/

١٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩ ، ١٩/١١/١٩٥٦ س

٧ ق ٢٣٢ ص ١١٦٤ ، ١٤/٣/١٩٥٠ س ١ ق ١٣٦ ص

٤٠٦) •

٨ — تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة
التبديد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأى عن
رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق
الدعوى •

(٢٠/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢) •

٩ — المقصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد
التأخير في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه ، بل يتعين
أن يفتن ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه
لنفسه اضرارا بصاحبه •

(١٨/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٣ ص ٩٨٥) •

١٠ — المقصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق الا اذا
ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم اليه كما لو كان مائكا له مع
تعمد ذلك التصرف ، وأن هذا التصرف قد حصل منه اضرارا بحقوق
المالك لهذا الشيء •

(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٦٦ ص ١٠٠٢ ، ١٨/

١٢/١٩٥٠ ق ١٣٩ ص ٣٧٤) •

تطبيقات عملية

تعتبر جريمة التبديد تامة بمجرد طرء التغير على نية الحيازة وتحولها الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير •

واحتفاظ المتهمين بآلات بحالها وعدم استعمالها لها لا يعفيهما من المسؤولية الجنائية اذا يكفى اتمام جريمة اختلاس الاشياء المودعة أن يطرأ تغير على نية الحيازة فتنحول الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازته وقتية لحساب الغير •

والقصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشئ المسلم اليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فسوق ذلك ثبوت نية تملكه أياه وحرمان صاحبه منه • فاذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الاساسى في حكمها فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه •

والقصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة لا يتحقق الا اذا ثبت أن الجاني تصرف في الشئ المسلم اليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه اضرارا بحقوق المالك لهذا الشئ فان القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة لا يتحقق الا اذا انصرفت نية الجاني الى التصرف في الشئ المسلم اليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما أو كان مالكا له اضرارا بالمجنى عليه •

والمحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة ما دام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفى

لاستظهاره كما هو معرف به في القانون •

وقيام المتهم بدفع ثمن الناقص من الاشياء التي بعهده بعد وقوع جريمة التبيد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي •

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق • جلسة ١٩٥٦/١١/١٩ س ٧ ص ١١٦٤) •

واذا كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضارا بملكه فانه يكون قاصر البيان •

ولا يكفي لاعتبار المتهم مبددا مجرد امتناعه عن رد المنقولات التي تسلمها لاصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الاجر وعدم الوفاء بياقيه ومع ما أبداه المتهم من استعداد لردها عند استلام ما يستحقه من الاجر ، بل لا بد من ثبوت سوء نيته بما ينتجه •

ومتى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعا الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة ، اذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الاختلاس •

وان مجرد تسليم الامين الشيء المؤتمن عليه الى غيره لا يكفي لاعتباره مبددا ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه •

والاصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بحرفية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب أعماله فيما يتمشى مع هذا

القصد وتخويل الوكيل كلفة السلطات التي تدخل في حدوده •

وإذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه السيارة ولم يردّها أضراراً به ، وبني على ذلك أدانته بجريمة التبديد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو أنصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هي معروفة به في القانون ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه •

والقصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه ، بل يتعين أن يقترن ذلك بأنصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه أضراراً بصاحبه •

ويتوافر أيضاً القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في القانون بتوفر تصرف الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية أضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده •

ولا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبيّنة به أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم أضراراً به •

ويبيح حق الحبس المقرر بمقتضى أحكام المادة ٢٤٦ من القانون المدني للمتهم الامتناع عن رد الشيء (المذياغ موضوع جريمة التبديد المنسوبة إليه) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر أصله وهو

ما من شأنه — أن صح وحسنت نية الطاعن — انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لاحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات • ومن ثم فان الحكم اذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد واجتزا في ادانته بمجرد القول بأنه تسلم المذياع لاصلاحه ثم لم يردده ، يكون قاصرا عن بيان أركان جريمة التبديد ، لان مجرد الامتناع عن رد المذياع أو التأخير في رده مع ما أبداه الطاعن تبريرا لذلك لا يكفي لاعتباره مبددا والقول بقيام القصد الجنائي لديه ، وهو أنصراف نيته الى اضافة المذياع الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بمالكته •

وتقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأتى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى •

ولا يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه أياه وحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فان الحكم اذ لم يستظهر هذا الركن الاساسي ولم يرد على دفاع المتهم بما يفنده ، يكون قاصرا قصورا بعينه •

ولا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستقادا — من ظروف الواقعة المبينة به — أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اضرارا به •

ويتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة بتصرف الجائر

في المال المسلم اليه على سبيل الامانة بنية اضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة الى ملكية كاملة مع بقاء عين ما نسلمه تحت يده .

ومجرد الامتناع عن رد المال المختلس ، لا تتحقق به جريمة الاختلاس ما دام أن سبب الامتناع راجع الى منازعة الطاعن في ملكية المتهم لبعض المنقولات، ولا يكفي في تلك الجريمة مجرد التأخير في الوفاء ، بل يجب أن يقترن ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضاراً بصاحبه .

ولا يعيب الحكم اتخاذه من أسلوب التداعي الذي لجأ اليه المتهم عن طريق رفع الاشكالات في التنفيذ ودعوى الاسترداد دليلاً على سوء القصد في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها بعد أن أورد من الوقائع ما يكفي لاستظهار القصد الجنائي في جريمة التبديد اذ لا يعدو أن يكون ذلك تزييداً أو تقريراً قانونياً خاطئاً .

ومتى كان الحكم قد اقتصر على القول بأن المتهم تسلم من المجنى عليه البقرة موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها ، وبنى على ذلك ادانته بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هي معروفة في القانون ، فانه يكون مشوباً بالقصور .

ولا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائي فيها أن يبيدها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة

التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز .

ويتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة التبييد متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية أخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين .

ومن المقرر أن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه أياه وحرمان صاحبه منه — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر في منطق سائق عدم انصراف نية المطعون ضده الى تملك الاجزاء المدعى بتبديدها من الماكينة وأنه إنما قام بفك تلك الاجزاء لتصليحها وعجز عن ذلك وأن جوهر النزاع يدور حول عدم قيام المطعون ضده بالتزامه المنصوص عليه في عقد الايجار باصلاح الاجزاء القالفة فان ما تثيره الطاعة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدالا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

والتأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبييد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه اذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجاني عن الرد وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه أياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطون فيه لم يستظهر هذا الركن الاساسي ولم يرد على دفاع الطاعن بها يفقده يكون قد قصر بيانه قصورا معيبا .

واذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن الطاعنين تسلما من المجنى عليه انبوية البوتاجاز لتوصيلها الى أحد المصانع فلم يفعلوا ، وبني على ذلك ادانتهم بجريمة التبييد ، لديهما وهو انصراف نيتهم الى اضافة

المال الذي تسلماه الى ملكيتهما ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي واختلاسه لنفسيهما ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون •

لما كان الحكم قد استظهر بالأدلة السائغة التي استند اليها وبما يتفق مع الثابت بالاوراق أن الطاعن قد تسلم كافة المستندات بصفته أميناً لصندوق الجمعية المذكورة مما يتحقق به تسليمها اليه على سبيل الوكالة عنها وأنه قد أودع بعضاً منها في القضية التي رفعها على المطعون ضدها فاستبعدها ولم يدنه الا عن الباقي من المستندات التي كان قد تسلمها بتلك الصفة ولا تتعلق بالنزاع المذكور ، وكان مفاد ذلك أن الطاعن وقد امتنع عن رد هذا الباقي دون وجه حق فانه يكون قد اضافه الى ملكه بنية اختلاسه وحرمان الجمعية المطعون ضدها منه وهو ما يتوافر به القصد الجنائي في جريمة التبيد على النحو الذي يتطلبه القانون لما كان ذلك فان منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في وزن عناصر الدعوى واستتباط محكمة الموضوع لمعتقداتها وهو ما لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض • ولا جدوى من بعد مما يثيره الطاعن بشأن سجل الجمعية وخاتمها ما دام قد ثبت في حقه تبديد تلك المستندات الاخرى التي تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه •

واذا كان المتهم تسلم المتقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه بنية تملكها اضراراً بالمجنى عليها ، فقد ظل الطاعن ممتنعاً عن تسليم تلك المتقولات الى المجنى عليها منذ طلاقها في ١٢/٧/١٩٧٠ والى ما بعد صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته ، واذ حضر بجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قرر بقيامه بالتسليم وقد اقترن ذلك بطلبه الطعن على الصفحة

الاولى من قائمة المنقولات بالتزوير . ومن تم فقد أفصحت مدونات الحكم عن أنه تسلم المنقولات المبينة بالقائمة كوديعة ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن ينهض له حق في احتباسها ، مما يكفى اتوافر سوء القصد في حقه وتتوافر به أركان جريمة خيانة الامانة على ما هي معرفة به قانونا ، ويكون النعى لذلك في غير محله .

الفصل السادس

في تمام الجريمة والعقاب عليها والحدّ الصادر فيها

متى توافرت الاركان السابقة وثبتت طبقا لما تقدم قامت الجريمة وأمكن عقاب الجاني عليها • ولا يؤثر على ذلك رد الامانة أو ما يقابلها بعد تمام الجريمة وانما قد يكون سببا في تخفيف المسؤولية الجنائية سواء حصل الرد قبل اتخاذ الاجراءات الجنائية أو بعد اتخاذها • وهذا المبدأ مقرر فقها وقضاء •

والقضاء مستقر فيما يتعلق بجريمة الاختلاس على أنه متى ثبت على المتهم عدم استعمال المبلغ المسلم اليه في الغرض المتفق عليه ولم يرد المبلغ الا بعد الشكوى في حقه وثبت كذلك قيام نية الاختلاس عنده فان تسديده المبلغ المختلس لا يرفع الجريمة عنه بل قد يكون سببا للتخفيف •

التقديم :

أن جريمة خيانة الامانة جريمة وقتية ، فلا هي مستمرة ولا متتابعة ، فهي تتم وتنتهي في فترة واحدة بمجرد تمام الركن المادى لها متى توافرت باقى أركانها ، ولا أهمية لاستمرار حبس الشئ بنية تملكه فهو تال لوقوع الجريمة • وعلى ذلك فالادة المسقطة للدعوى العمومية لفيها يبدأ سريانها من تاريخ وقوع الاختلاس أو التبديد •

وبعبارة أخرى من اليوم التالى لوقوعه • واذا تعددت أفعال الاختلاس وكانت مستقلة عن بعضها فان كلا منها يكون جريمة قائمة على حدة يبدأ تقديم الدعوى فيها من تاريخ اتيان ركنها المادى •

وتحديد تاريخ ارتكاب الجريمة مسألة موضوعية للرأى الفصل فيها لقاضى الموضوع فعليه أن يتبين من وقائع الدعوى وملابساتها من ذلك التاريخ •

العقوبة :

عقوبة الجريمة الحبس • ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى •

الشروع فى خيانة الامانة :

لا يعاقب على الشروع فى خيانة الامانة اذ لم ينص المشرع على العقاب عليه ، ولا عقاب على المشروع فى الجنح الا بنص • فضلا عن أن جريمة خيانة الامانة ليست من الجرائم التى يتصور فيها أماكن التمييز بين المشروع والجريمة ، التامة فان وجود الشئ فى حيازة المتهم من قبل يجعل البدء فى تنفيذها غير متوقف على وقوع أى فعل مادى من جانب المتهم • • ويكفى لوجود الجريمة أن يغير المتهم ثبته من حيازة الشئ على ذمة مالكه الى حيازته بنية تملكه ، وحتى تغيرت النية على هذا الوجه وجدت الجريمة تامة ، ومن أجل هذا لا يمكن أن تتصور لها حالة مشروع •

بيان الوقائع فى الحكم :

يجب أن يبين الحكم الصادر بالعقوبة فى جريمة لخيانة الامانة كما كن من الاركان القانونية البينة لها فان المحكمة عند تطبيقها القانون يجب عليها الفصل بوضوح وتفصيل فى كل أجزاء الجريمة وفى وجود أو عدم وجود الوقائع المسندة للاثم كما يجب وصف هذه الوقائع والا كان الحكم قابلا للنقض •

الأحكام

١ - من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ، ومعياد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشئء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه .

(١٩٧٩ / ٦ / ٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ ، ٩ /

١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨) .

٢ - أن جريمة «التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل التبديد ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت ، وأعتبار يوم ظهور التبديد تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق والدفع أمام محكمة الموضوع بأن جريمة التبديد قد وقعت في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت يوجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها .

(١٩٧٨ / ٤ / ٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧) .

٣ - لما كان الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يقيم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان يغلب في هذه الجريمة أن يغير الحائز نية حيازته دون أن تكون هناك من الاعمال المادية أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تشريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك

تاريخاً لارتكابه الجريمة •

• (١٩/١٢/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢)

٤ — إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد أطمأنت بالأدلة التي أوردتها الى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة •

• (٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٥ — ميعاد سقوط خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الامتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك ، الا اذا قام الدليل على خلافه ، اذ يغلب في جريمة التبديد أن يغير المتهم حيازته دون أن يكون هناك من الاعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك •

(٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ٣١/

١٠/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١ ، ٢٩/٦/١٩٥٩ س

١٠ ق ١٥٤ ص ٦٩٤) •

٦ — أن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده ، فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها في هذا الوقت •

(٨/٦/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٤ ص

٦٧٧) •

٧ — تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الامور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام أنه يبتلي بتقديره في هذا التعيين على

الواقع المفعلى الذى يثبت لديه بالبينة أو يستنتج من قرائن الدعوى وظروفها • أما اذا بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثة ليس بينها وبين الواقع فعلا أى اتصال فانه يعرض عمله لمراقبة محكمة النقض •

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص ٢٢)

٨ — لقاضى الموضوع مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص تاريخ وقوع جريمة خيانة الامانة كما يتحقق تاريخ حدوث الجرائم الأخرى ، ولا يرتبط فى ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجانى ، بحيث اذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك ، ومتى أقام الدليل عليه كان بمعزل عن كل رقابة •

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص

٢٢) •

٩ — اذا كانت الاشياء المودعة لدى المتهم بخيانة الامانة كثيرة ومتنوعة فقاضى الموضوع ليس مجبرا على أن يبحث فى تاريخ التصرف فى كل واحد منها على حدة ، بل له إذا ثبت أمامه حصول التصرف فى بعض هذه الاشياء فى تواريخ معينة أن يستنتج من قرائن الدعوى وظروفها وأدلتها أن المتصرف فى باقى الاشياء الأخرى حصل أيضا عند التصرف فى الاشياء التى أوصل التحقيق لمعرفة تاريخ التصرف فيها • واذا اعتقد أن هذا التصرف حصل فعلا من قبل الثلاث سنوات السابقة على أول اجراء متعلق بالتحقيق وقضى بسقوط الدعوى العمومية كان قضاؤه صوابا وبعيدا عن كل رقابة •

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص ٢٢)

١٠ — جريمة خيانة الأمانة هي من الجرائم الوقتية التي تتم وتنتقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده • فالיום التالي لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية • وعلى قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقعة الفعلية واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجاني بحيث إذا هذا البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك • ومتى أقام الدليل عليه فهو بمعزل عن كل رقابة •

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص

٣٧٠) •

١١ — أن التبريد لما كان في العادة معروفا للأمين خافيا على صاحب الشأن في المودعة كان تاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة وهو تاريخ ظهوره والعلم به معتبرا هبدئيا ويصفة مؤقتة تاريخا له أن يدعى الجاني أسبقية الأخذ مما يقوم عنده من دلائل الدعوى وصرفها •

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص

٣٧٠) •

١٢ — تاريخ الاختلاس هو تاريخ اليوم الذي يظهر فيه أعسار المتهم عن المدفع إلا إذا اتضح بطريقة قطعية أن الاختلاس ارتكب في وقت آخر ، فلا ينقض الحكم المذكور فيه تاريخ الواقعة على هذه الصفة •

(١٤/١١/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣ ص ١٣٩) •

السداد :

١٣ — السداد اللاحق على تمام جريمة التبتيد — يفرض حصوله — لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

(١٥/٦/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٠ ص ٦٧٦) .

١٤ — من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبتيد لا يؤثر في قيامها .

(٣٠/١١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٥ ص ٨٤٧ ،

٥/١٠/١٩٧٨ ق ١٢٩ ص ٦٦٩) .

١٥ — أن المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلاً لتقديم مذالصة من الدين موضوع الدعوى ، ما دام قد كان في استطاعته تقديمها ، هذا فضلاً عن أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبتيد — يفرض حصوله — لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

(٣٠/١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٢ ص ٦٢٣) .

١٦ — أن الموفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يدل بذاته على انتفاء المقصد الجنائي .

(٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ،

١٩/١١/١٩٥٦ س ٧ ق ٣٣٣ ص ١١٦٤) .

١٧ — لا يؤثر في وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات ، لأنه ملزم أصلاً بردها بعينها .

(٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦) .

١٨ — حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية .

(١٩٦٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٧ ص ١٩٧) .

١٩ — رد مقابل المبلغ المبدد لا يمحو في كل الأحوال جريمة التبديد ، بل يكون العقاب واجبا حتى حصول الرد اذا كان هذا الرد مسبوقا بسوء القصد ، انما يجوز اعتبار ايراد ظرفا مخففا للعقوبة ، ولكن المبادرة الى رد العجز الوقتي الذي يظهر في الحساب ستزيل جريمة التبديد ، اذ هذه المبادرة تعتبر دليلا على انعدام نية التبديد .

(١٩٣٠/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧ ص ٣١)

٢٠ — القضاء مستقر — فيما يتعلق بجريمة الاختلاس — على أنه متى ثبت على المتهم عدم استعماله للمبلغ المسلم اليه في الغرض المتفق عليه ولم يرد المبلغ الا بعد الشكوى في حقه وثبت كذلك قيام نية الاختلاس عنده فان تسديد المبلغ المختلس لا يدفع الجريمة منه ، بل قد يكون سببا للتخفيف .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٨ ص

٣٧٨) .

٢١ — تتم جريمة التبديد بمجرد طلب الاشياء المودعة من المودع عنده وعجزه عن تقديمها ، واذا دفع المتهم ثمن هذه الاشياء فلا يعفيه ذلك من العقاب .

(١٩٢٦/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١١١ ص ١٨٠) .

٢٢ — الوكيل المتهم بخيانة الأمانة لا يمكنه أن يدفع عنه التهمة بأن الموكل أعطاه مهلة لرد المبلغ المختلس ، فإن تأجيل رد تلك المبالغ لا يغير سبب الدين ولا يجعل المتهم في مركز مدين عادي .

(١٩٢٠/٤/٣ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١ ص ١) .

٢٣ — رد الشيء المختلس قبل صدور الحكم لا يفضي إلى براءة التهم لأن جنحة الاختلاس تتم بمجرد عجزه عن رده عند طلبه ، وحينئذ يجب رفض طلب النقض المبني على أن الواقعة ليست معاقبا عليها .

(١٩٠٣/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣ ص ١٣٩) .

٢٤ — جريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور الشكوى من الجنى عليه إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي لرفع الدعوى الجنائية من شأنها ، ومن ثم فلا تثريب على المدعى بالحق المدني ما هو قام بتحريكها بناء على تكليف التهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجench وفقا لنص المادة ٢٣٢ اجراءات .

(١٩٦٧/١١/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢) .

٢٥ — المحكمة من الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن يغتفر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على ماله البعض الآخر . وذلك حرصا على سمعة الأسرة واستبقاء لصلات الأود القائمة بين أفرادها . وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة . وحكمة الاعفاء واحدة في كل الأحوال فيجب أن يمتد حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة إلى هاتين

الجريهتين ، واذن فالتبديد الذى يقع من الابن على مال أبيه أضرارا بهذا الاخير لاعتقاب عليه .

(١٩٣٢/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٢ ص

٥٩٦) .

٢٦ — أن الاعفاء من العقوبة الذى نصت عليه المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات يسرى أيضا فى حالة خيانة الأمانة ، اذا أن خيانة الأمانة ما هى الا جريمة على المال كالسرقة .

(١٩١٦/٤/١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٧٤ ص ١٢٢) .

الاشتراك فى الجريمة :

٢٧ — الاشتراك فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق الا اذا كان الاتفاق والمساعدة المنسوبان الى المتهم به قد وقعا قبل تمام الجريمة .

(١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٢ ص ٩٤١) .

أسباب الحكم :

٢٨ — لا يلزم فى الادانة بجريمة خيانة الأمانة بيان مقدار المال المختلس ، ما دام الحكم قد أثبت بأدلة نتيجة واقعة التبديد فى حق الداعن ، فذلك حسب له يبرا من قتالة القصور اذ لا يعيبه عدم تحديد المبلغ محل الجريمة بالضبط .

(١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٢ ص ٩٤١) .

٢٩ — لما كان البين من الاطلاع على الاوراق ومدونات المحكم على ما سلف ذكره أن الطاعنة تقديم مستندات تمسكت بدلائلها على نفى مسئوليتها عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائى لديها ، وكان

الحكم قد التفتت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنة ، ولو أنه عني ببحثها ومحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فأنه يكون مشوباً — فضلاً عن قصوره بالاخلاق بحق الدفاع — ببطله ويوجب نقضه •

(١٦/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥) •

٣٠ — لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعنين تسلموا من المجنى عليه أنبوبة أللبوتا جاز لتوصيلها إلى أحد المصانع فلم يفعلوا ، وبنى على ذلك ادانتهم بجريمة التبديد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجبائى لديهما وهو انصراف نيتهم إلى اضافة المال الذى تسلماه إلى ملكيتها واختلاسه لنفسها ، فان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبديد •

(٢٥/٤/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١١ ص ٥٢٦) •

٣١ — متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجبائى لديه وهو انصراف نيته إلى اضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضراراً بمالكة فانه يكون قاصر البيان •

(٢٨/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢١ ص ٤٧) •

٣٢ — اذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب اليه تبديدها لم تدخل في ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل أن الامين كان أخاه الذى توفى فقام هو مقامه وأعطى على نفسه اقراراً بقبول سداد ما عساه يكون بذمة أخيه الذى توفى ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفيد فحكما يكون

مشوباً بالقصور متعينا نقضه *

• (١٩٥١/١٢/٤ أحكام التقض س ٣ ق ٨١ ص ٢٣٤) •

٢٣ — اشترطت المادة ٢٩٦ عقوبات لتوفر أركان الاختلاس أن يكون الشيء المختلس قد سلم للمتهم على سبيل الوديعة أو الإجازة أى على وجه من الوجوه التى ذكرتها هذه المادة على سبيل الحصر فاقترصار الحكم على وصف التهمة باختلاس مبلغ معين اضرارا بالمجنى عليه دون توفر شروط الجريمة يجعل الواقعة مترددين السرقة والاختلاس ومن ثم يجب نقض الحكم لعدم اشتماله على بيان واقعة الاختلاس بيانا كافيا •

• (١٩٢٨/٥/٣٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٩ ص ٢٥٨) •

الفصل السابع

تسبب الاحكام

اذا كانت المحكمة قد ندبت خيرا لتصفية حساب الجمعية التي انهم رئيسها بتبديد أموالها فأظهر الخير ما يفيد براءة المتهم مما أسند اليه فلا يكفي لادانته ان تستبعد المحكمة عملية الحساب التي تضمنها تقرير الخير بل يجب عليها أن تبين وجه الخطأ في تصفية الحساب الذي استبعدته ، وان تجرى هي الحساب • وتبين المبلغ الذي تعتبر لزمة المتهم مشغولة به ، والا كان حكمها لقاصر البيان متعينا نقضه •

واذا كانت المحكمة حين ادانت المتهم في جريمة التبديد المسندة اليه لم تقل في حكمها الا أنه ، تبين من الاطلاع على تقرير الخير الذي ندبته المحكمة الاداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن المتهم ببدد مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجور التصليحيات • وذلك أضرارا بالمجنى عليه الذى سلمه محله على أن تكون له عمولة مقدارها عشرة في المائة من ثمن الساعات التي يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف من صافي الايراد من تصليح الساعات ، فان حكمها هذا يكون قاصرا ، اذ أنها استندت الى تقرير الخير دون أن تتعرض للاسناد التي أقيم عليها هذا التقرير ، كما أنها لم تبين في حكمها الادلة التي اعتمدت عليها في القول بقيام العلاقة المدنية التي ذكرتها بين المجنى عليه والمتهم ، وأن تسليم الاشياء التي قالت بتبديدها كان حاصلا بناء على تلك العلاقة •

وان الاحكام الجنائية يجب أن تبني على الادلة التي تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضي بأدلة

المتهم أو إبراءه ، ولا يسمح بحال أن نقام على رأى لغير من يصدر الحكم ولو كان جهة قضائية ، لكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضى برأى الغير متى اقتنع هو به • الا أنه فى هذه الحالة يكون من المتعين عليه أن يبين لأسباب اقتناعه بهذا: الرأى باعتباره من الادلة المقدمة اليه فى الدعوى المطلوب منه الفصل فيها واذن فاذا كان الحكم الصادر بأدانة متهم فى جريمة تبديد قد بنى على مجرد قولة : « أن التهمة ثابتة قبله من قرار المجلس الحسبى الصادر فى كذا فى القضية رقم كذا بتكليفه بإيداع مبلغ كذا للقاصرة التى كان وصيا عليها ولم يفعل ، فان هذا يكون قصورا فى بيان الاسباب •

واذا كانت المحكمة ادانت المتهم فى جريمة خيانة الأمانة وقالت فى حكمها عن دفاعه بأن الماشية المنسوب اليه تبديدها قد سرقت منه أنه دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحته ، كان حكمها قاصر التسبيب واجبا نقضه ، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح ، والحكم بالادانة يجب أن يبنى على اليقين •

واذا كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها أن المدعى عليه تسلم من المدعى بالحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ على اعتبار أنها حصص فى شركة للاتجار فى الجوارب وأنه كلف القيام بعملية الشراء • فدفع هذه المبالغ الى آخر لتوريد الجوارب فلم يفعل وهرب ، فان ضياع هذه المبالغ خسارة أصابت الشركة على يد المكلف بالادارة فيها • فمسألقته عنها يجب أن تبحث على هذا الاساس ، ويكون على المحكمة قبل أن تقضى عليه بردها أن تبحث نوع الشركة ومصير حصص الشركاء فيها ودوره فى ادارتها والاساس القانونى لمسألقته عن الخسارة الحاصلة على يده اثناء قيامه بما عهد اليه فيها • فاذا هى مسألقته بناء على اقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على المشتريات التى تسلمها من أجلها ، فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه •

ومادام الحكم الصادر في جريمة خيانة الأمانة قد اثبتت بما أورده من الأدلة أن المتهم كان يقبض مبالغ الشركة التي هو موكل عنها تحصيلها من العملاء لحسابها ثم يهتلسها لنفسه اضراراً بالشركة فهذا يكون بياناً كافياً لعقد الائتمان الذي تسلم المبالغ بموجبه .

وأنه لكي تمكن مساعلة المتهم عن الغش أو التبتيد الذي يقع بصدد تنفيذ التعاقد الحاصل مع شركة يمثلها هذا المتهم يجب أن يبين الحكم صلة المتهم ذاته بفعل الغش أو التبتيد وأن يذكر الأدلة عليها . ولا يغنى من ذلك القول بأن المتهم كان في هذا التعاقد ممثلاً للشركة لان هذا لا يدل بذاته على أن له دخلاً في الفعل الذي وقع .

ولا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه في الحكم بعبارة صريحة مستقلة . بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني ارتكب الفعل المأكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان الجنى عليه من الشيء المسلم اضراراً به .

واذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي ادان الطاعن فيها « وهي تبتيد المتهم زراعة قصب محجوزة » واستخلص ثبوتها من أن المحضر ذهب في اليوم المعين للبيع الى محل المحجوز فلم يقدمه المتهم فبحث عنه فلم يجده وقرر ابن المتهم بمحضر التبتيد أن الزراعة المحجوزة قد كسرت ثم قرر المتهم في محضر البوليس أنه أخذ في سداد الدين المحجوز من أجله ، ثم دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ورد القصب المحجوز لشركة السكر ولم يكن في وسعه ان يتركه في الأرض ليوم البيع لان مرسوم العصير يكون قد انتهى مما ينتفى معه القصد الجنائي ، وقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي . لاسبابه فذلك لا يعيب حكمها ، اذ أن في اخذها بأسباب الحكم الابتدائي ما يغنى عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تر أنه يغير عقيدتها في ادانة المتهم .

ويشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بملادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فاذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب اليه تبديدها لم تدخل ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل أن الأمين كان أخاه الذي توفى فقام هو مقامه وأعطى على نفسه اقراراً بقبوله سداد ما عساه يكون بذمة أخيه الذي توفى ، ولكن المحكمة ادانته دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفنده فحكمها يكون مشوباً بالقصور .

ويشترط في الحكم الصادر بالادانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يكفي منه ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على ادانة المتهم . واذن فالحكم الذي انقصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدي الإثبات التي يستفاد منها تسلمه المبلغ (المتهم بتبديده) دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصراً متعيثاً نقضه .

واذا كان الحكم بادانة المتهم في جريمة تبديد راديو قد أقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو وسلم اليه لصلاحه وأنه رفض رده الى صاحبه ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدي اليه صاحبه أجر صلاحه ويعيد اليه الجهاز الذي كان قد تسلمه منه لاستعماله حتى يتم اصلاح جهازه إلا بقوله أنه لم يقم دليل على أن المجنى عليه قد تسلم منه جهازاً آخر لاستعماله ، فان هذا الحكم يكون قاصراً لان مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنة لا يكفي الاعتباره مبدداً إذ لا بد من ثبوت سوء نيته .

وإذا الحكم قد ادان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله لأن المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردّها ، ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم وهو انصراف نيته الى اضاغة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرار بصاحبه • فذلك قصور •

وإذا كان دفاع المتهم أمام المحكمة قام على أنه لم يتسلم المبلغ المدعى بتبديده على سبيل الامانة وأنه بصفته شريكا متضامنا مع المجنى عليه في الشركة المكونة بينهما له الحق في تسلم هذا المبلغ من ايراد الشركة الى أن يصفى الحساب بينهما — كما يقضى بذلك عقد تكوينها — وأنه بذلك تنفى عنه المسؤولية الجنائية ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن استنادا الى أقوال كاتب الشركة من أن الطاعن تسلم المبلغ موضوع التهمة من أموال الشركة على سبيل الوكالة كي يقوم بسداد قيمة رسوم التليفون ومقابل استهلاك النور فلم يفعل وبدد المبلغ • وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن وستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحا أو غير صحيح ، فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه •

ومتى كان الحكم قد أقام لقضائه بادانة المتهم بالتبديد على أن الصراف قد بحث عن الأشياء المحجوزة في محل الحجز فلم يجدها ، فانه لا يكون له جدوى مما يثيره في طعنه من أن المحكمة دانته رغم دفاعه بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، ما دام الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع وجود المحجوزات وكان الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة ما زالت موجودة وأنه لم يقصد عرقلة التنفيذ •

واذا كان الحكم اذ دان المتهم بجريمة التبتديد المسندة اليه قد اقتصر على قوله « أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والايصالات المقدمة منهم ومن أقوال المتهم نفسه اذ استلم من كل منهم مبالغ على سبيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ التقاضيهم بالعمل فاختلسها اضرارا بهم » • فان هذا الذي قاله الحكم لا يكفي في بيان القصد الجنائي في جريمة التبتديد كما هو معروف به في القانون ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه •

واذا أثبت الحكم على المتهم أنه بوصف كونه شريكا معهودا اليه بإدارة الشركة ووكيلا عن باقي الشركاء ، تصرف في العروض المملوكة للشركة وقبض ثمنها واطافه للكه اضرارا بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر ، فان الحكم يكون قد استظهر القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة كما هو معروف به في القانون •

وتحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبتديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالادلة التي أوردتها على حصول الاحداث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعترض من الطاعن بالجلسة •

ومتى دفع المتهم بتبتديد محجوزات أمام محكمة ثانية درجة بأن الحجز توقع ببلدة القصير وأنه تحدد للبيع بلدة القوصية مشيرا بذلك الى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات الى المكان الذي تحدد للبيع الامر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تعن المحكمة بتدقيق هذا الادعاء ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تمحيضه والرد عليه ، فان حكمها يكون قاصرا •

واذا تدسك المتهم بجريمة التبتديد أمام محكمة ثانية درجة بضم

دفاتر المجنى عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة وبتعيين خبير لقضية الحساب بينهما ، هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى أظهارا لوجه الحق فيها • فإذا أغفل المحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه فإنه يكون معيبا •

ومضى كان الحكم قد أسس قضاءه بأدانة المتهم في جريمة التبيد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحاصيل الزراعية المحجوز عليها الى السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الاشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه •

ومضى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبيد الاشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الاوراق التي تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما اذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدي الى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال •

ومضى كان الحكم قد أسس قضاءه بادانة المتهم في جريمة التبيد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحجوز الى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك — وقد خلا مما يثبت تصرف الحارس في الاشياء المحجوزة — فإنه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد . أن صح — لا يعدو أن يكون اخلافا باتفاق لا يوجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكوّنا لجريمة •

واذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد عدت العقد محل الدعوى قرضا لاشركة ، ثم اعتبرته المحكمة الاستئنافية شركة وادانت المتهم على أساس أنه وكيل عن المدعي بالحقوق المدنية في ادارة أموال

الشركة ، دون أن تذكر الاعتبارات التي استندت إليها في ذلك • فان حكمها يكون قاصرا •

واذا تناول الحكم ما عرض له المتهم في دفاعه بشأن حق حبس السيارة حتى يقبض أجرة اصلاحها ورد عليه في قوله : « أنه لا يقبل منه هذا الدفاع الا اذا كانت السيارة قد اصلحت فعلا ولم يبدد أى جزء منها » فانه بذلك يكون قد رد على دفاع المتهم بما يدحضه للأسباب السائغة التي أوردها •

والاصل هو عدم التوسع في تفسير الوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته بالأحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بدفعية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب أعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض ببيعه يقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذى كان يهدف اليه المدعى بالحق المادنى — وهو تسديد المطالب منه لبنك التسليف الزراعى والاموال الاميرية — لا يعد في صريح القانون تبديدا معاقبا عليه جنائبا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التبيد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقيامه برهن القطن باسمه دون أسم المدعى بالحق المادنى في مدحج يعيد عن مزرعته قاصرا عن التدلليل على ثبوت نية المتهم في الاستحواز على القطن المدعى تبديده وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحصول السداد للمبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية — فاذا كان الثابت من الاوراق أن المتهم قد أثار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية

الى مخالفة تقديمها موقع دليلها من المجنى عليه استلامه المبلغ موضوع
ايصال الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى الا أنها
لم تشر اليها في حكمها ، فان المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه
المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض
من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيبا بالقصور الذى
بيطله ♦

وحصول الاسداد للمبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد
من شأنه ان يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية — فاذا كان الثابت
من الاوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة الى المحكمة
الاستئنافية الى مخالصة تقديمها موقع عليها من المجنى عليه تفيد استلامه
المبلغ موضوع ائصال الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد
المسلى الا أنها لم تشر اليها في حكمها ، فان المحكمة الاستئنافية بعدم
تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين
محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيبا
بالقصور الذى يبطله ♦

ولقد أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل عن بيان
الواقعة الاستتوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التى وقعت
فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم
ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه الاستدلالها بها وسلامة مأخذها ،
والا كان لقاصرا ♦ فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في اثبات
وقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة الاسندة الى المتهم على القول
بأنها « ثابتة عن محضرى الجحز والتبديد ومن عدم تقديم المحجوزات
في اليوم المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ » دون أن يورد مؤدى
أقوال المصراف شاهد الواقعة وبغير أن يبين الادلة التى استخلص
منها ما نسبة الى المتهم من عدم تقديمه المحجوزات وان ذلك كان بقصد

عرقلة التنفيذ ، الأقدم يكون مشوباً بعيب القصور في التسبب .

ومتى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة
المتهم بالمجنى عليه لوكيل بلاجر وتأيدت هذه العلاقة بقرآن الدعوى
فإن مثل هذه العلاقة تعتبر أساساً للجريمة الاختلاس ولا يقدح
في ذلك قول المجنى عليه بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان عاملاً لديه
بالأجر لذلك فإن العبرة في هذا الصدد بحقيقة الواقع ومن ثم فإن من
يثيره الطاعن في هذا الطاعن في هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة في
موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة
النقض .

مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم — من إبداء
الثمن خزائنة المحكمة — لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد ، بل لا بد
أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملأه عليه سوء القصد ونجم عنه
ضرر بالمجنى عليه . فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءاً من
ثمن القصب المحجوز عليه في وجوه لا هفر منها وسدد لشريكي المجنى
عليه نصيبيهما وفقاً للحكم الإلحقية وأودع الباقي من الثمن خزائنة
المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضاً قانونياً ، وهو دفاع
جوهرى فلا يترتب عليه — أو صح — تغيير وجه الرأى في الدعوى ، مما
كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد
عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن
الاستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية واصطنعت لخدمة الدعوى
في حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون بعد تحقيق
مضمونها ، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع والأقصور .

ومن المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة
الدفاع الشفوى المبدئ بجلسة المرافعة ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها

ما شاء من أوجه الدفاع بل أن له — إذا لم يسبقها استيفاء دفاعه
الشفهي — أن يثير ما يعن به من طلبات التحقيق المتجه في الدعوى
والمعلقة بها ولا يعترض عليه عندئذ بأن المحكمة متى حجت الدعوى
للحكم لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة إذ محل هذا أن يكون المتهم قد
سبق له أن أبدى دفاعه شفهيا — وإذا كانت منازعة الطعن في صحة
التوقيع المسند إليه بعقد الاشتراك الخاص بتركيب عداد المياه — محل
جريمة خيانة الأمانة — الذي اتخذ منه الحكم ركازا للقضاء بادانته ،
واصراره على انقطاع صاته به يعد دفاعا جوهريا أساسه بالمسؤولية
الجنائية ، مما كان من المتعين معه على محكمة الموضوع أن تمحص
عناصر ذلك الدفاع وأن تستظهر مدى صلته وأن ترد عليه بما يدفعه
أن ارتأت الالتفات عنه أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون
مشوبا بالتقصير في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما
يعيب الحكم •

والدفع بعدم جواز نظر الدعوى عن جريمة التبديد المسندة إلى
المتهم — أو عدم قبولها — لرفعها قبل الاوان تأسيسا على أنه لا يلتزم
برد منقولات الشقة الا عند انتهاء الاجارة ، لا يعدو أن يكون دفاعا
قانونيا ظاهر البطلان لا يستأهل ردا من الحكم طالما أن المتهم لا يدعى
وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة •

وأن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد
الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد
الا عند الاداة في خصوص اثبات عقد الأمانة اذا زاد موضوعه على
عشرة جنيهات احتياطا لمصلحة المتهم حتى لا تنقصر مسؤوليته وعقابه
الا بناء على الدليل المعتبر في القانون ، ولا كذلك البراءة لانتفاء موجب
تلك الحيلة واسلاسا لمقصود الشارع في الا يعاقب ببراءة مهما توافر
في حقه من ظواهر الأدلة • ومتى كان الحكم المطعون فيه فضلا عن

ذلك قد أخذ في اثبات عقد الأمانة وفي التخالص كليهما بالدليل الكتابي ، وكان اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار من المعلومات العامة التي لا يحتاج في تقريرها الى سند ، فان استناد الحكم الى دلالة الخطاب الصادر من الطاعن يكون نافلة لا تؤثر في جوهر تسبيبه .

وان تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبتيد لا تأثير له في ثبوت واقعة ما دامت المحكمة قد أطمأنت بالأدلة التي أوردتها الى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة .

واذا كان الحكم ، لم يبين كيف انتهى الى أن حق الهيئة العامة للبريد في التعويض — المطالب به مؤقتا — والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها والتي لدين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التبتيد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة مما حجبها عن تمحيص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية . واذا كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبة ويستوجب نقضه والإحالة .

وبعد أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة لثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب والا كان الحكم قاصراً وباطلاً . فاذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان وإثبات وقوع جريمة التبتيد المسندة الى الطاعن

على القول : « وحيث أن النيابة أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم بالقيود والوصف المعروضين وطلبت عقابه طبقا لمواد الاتهام — وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من المتحقيقات فمن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام » •
دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو بورد مؤدى أقوال المجنى عليه شاهد الواقعة أو الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فان الحكم يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب والبطلان •

ومتى كان البين من المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن أن الجهة الحاجزة أرسلت خطابا رسميا للمحكمة تخطرها فيه ان محضر التبتيد المحرر ضد الطاعن قد أصبح منتهى المفعول حيث ثبت عدم وجود « قمينة طوب » باسم الطاعن ، وهى موضوع المبلغ المطلوب منه المحجوز به ، وترجو ايقاف الاجراءات المتخذة ضده نهائيا ، وكانت محكمة الموضوع قد التفتت كلية عن هذا المستند وما يحمله من دفاع جوهرى بحيث أن صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، واذا لم تفتن المحكمة الى شحواه وتنقصه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليه ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى الاسناد •

ومتى كان يبين من جلسات المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بمناقشة المجنى عليه وتقديم الايصال الدال على تسامه الاشياء المقتل بتبديدها ، وكان الدفاع اناسوق من الطاعن على هذا النحو — فى صورة الدعوى المادروحة — جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ، بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فيها لانهيار الركن المادى للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن الى طلب مناقشة المجنى عليه وتقديم الايصال للطعن فيه بالتزوير والاتفت كلية عن

المتعرض لهذا الدفاع ، مكتفيا بتأييد الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة لأسبابه ، الذى خلا دلية من التعرض أو الرد على هذا الدفاع ، فإنه يكون مخلا بحق الدفاع ، ذلك بأنه وأن كان الاصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وانما وتحكم على مقتضى الاوراق ، إلا أن حقها فى ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، لأن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد المقضاه تنديه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق ، ثم تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الادعوى والت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها ووازننت بينها • وانذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أغفلت ما تقدم ، فإنه يكون معيبا •

ومتى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن قرر أنه يطعن بالتزوير على محضر الحجز لان ما ثبت به من أنه كان موجودا وقت الحجز غير صحيح ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يتناول دفاع الطاعن المشار اليه • لما كان ما أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى ، اذ يقصد به نفي الركن المعنوى للجريمة التى دين بها ونفى صفته كدارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت الى هذا الدفاع فلم يحصله اثباتا له أو ردا عليه ، فإنه يكون مشوبا بنغيب المقصور والاخلال بحق الدفاع •

وان العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات هى الحبس وجوبا ويجوز أن يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه • ولما كان الحكم فيه قد عدل عقوبة الحبس المقضى بها فى الحكم الابتدائى الى

عقوبة الغرامة فأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

وإذا قام دفاع الطاعن على أن الآلة المسلمة اليه موجودة ولم تبعد وأنه طالب أولاً مهلة الاستكمال اصلاحها ثم أبدى بعد ذلك استعادة لتسليمها للشركة المجنى عليها بعد أن يتقاضى باقى أجره الملتحق عليه لاصلاحها ، وإذا كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشئ (الآلة موضوع الجريمة) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر اصلاحه وهو ما من شأنه — ان صح وحسنت نيته — انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لاحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فان المحكم المطعون فيه اذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وهو دفاع جوهر من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى — ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه واقتصر فى ادانته بمجرد القول بأنه تسلم الآلة لاصلاحها ثم لم يردّها ، يكون معيباً بالقصور بما يبطله •

ومن المقرر ن المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الامانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدنى ، ولما كان من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الائتمان الذى خلص الحكم الى أن المال قد سلم الى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانونى للاثبات بالبينة ، وقد دفع محامى الطاعن — قبل سماع الشهود — بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة ولم يعن أى من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه بإيراد وقد تساند الحكم الابتدائى الى أقوال الشهود فى اثبات عقد الائتمان الذى يجب فى الدعوى المطروحة نظرا لقيمته أن يثبت بالكتابة ما دام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة • لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وأن كان لا يتعلق بالنظام العام الا أنه من الدفع الجوهريّة التى يجب على محكمة

الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وأن عرض للدفع المشار إليه إلا أنه لم يعن بالرد عليه ، كما أغفل ذلك أيضا الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون •

والاصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة هي بأقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه وإطمئنانه إلى الأدلة التي عول عليها في قضائه بأدانة المتهم أو براءته • فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أية بينة وقرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة لاثبات وجود عقد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين الترام قواعد الاثبات المقررة في القانون الأدنى أما واقعة الاختلاس أي التصرف الذي يأتيه الجاني ويشهد على أنه حوال حيازته إلى حيازة كاملة و نفى هذا الاختلاس ويدخل فيه رد الشيء موضوع عقد الأمانة فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة رجوعا إلى الاصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضي الجنائي ، لما كان ذلك ، فانه لا محل لتعيب الحكم لتعويله في ادانة الطاعن على شهادة الشهود •

الفصل الثامن

تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة وتحريك الدعوى فيها

ان سن القاصر ازاء وصية اذا اخفلس ماله ليس لها أى تأثير فى التاريخ الذى تقع فيه جريمة الاختلاس اذ المناط فى تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل ، فاذا وجدت امارات تدل على حصول الاختلاس فان تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الامارات ، فان لم توجد فان الجريمة لا تعتبر لها وجود الا من اليوم الذى يمتنع فيه المتهم عن رد المال أو يثبت عجزه عن ذلك بعد تكليفه به بأية طريقة من الطرق . فاذا كان الثابت بالحكم أن القاصر بعد انتهاء الوصية قد يحاسب مع الوصى وحرر ورقة بذلك ، وتعهد الوصى بأن يؤدى القاصر فى تاريخ معين المبلغ الذى اظهره الحساب ثم لم يوف بتعهدده ، وحكمت المحكمة بالعقاب على أساس ما رآته من أن الدعوى لم يسقط الحق فى اقامتها لان المحاسبة وما تلاها ليس فيها ما يدل على عجز اللتهم عن الرد ، بل أن العجز إنما ظهر فى وقت المتناع المتهم عن الوفاء بتعهدده حتى قدمت الشكوى ضده مما يتعين معه اعتبار هذا الوقت مبدأ لحساب مدة السقوط ، فان هذا الحكم الا يقبل الطعن عليه من ناحية مبدأ سريان المدة .

وتضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيودا على حق النيابة فى تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه - واذا كان هذا القيد الوارد فى باب السرقة عنته المحافظة على كيان الاسرة ، فانه يكون من الواجب أن يمتد أثره الى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب

وخيانة الأمانة في غير اسراف في المتوسع — فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها المتهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملا بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر أن يقضى ببراعته من التهمة •

ويطلب في جريمة التبديد أن يغير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك من الاعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع « الوكيل » — وهو الطاعن — عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك ، تاريخا لارتكاب الجريمة •

وجريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور شكوى من المجنى عليه الى أن النيابة العامة أو الى أحد مأموري الضبط القضائي لرفع الدعوى الجنائية في شأنها ومن ثم فلا تثريب على المدعى بالحق المدني اذا هو قام بتحريكها بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجench وفقا لنص المادة ٢٣٢ اجراءات •

لم يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة الى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الاثبات بالبينة فيها بل أن الدفع يقيّد محكمة الموضوع فقط في اثبات تلك

الجريمة ومن ثم فان مناسبة ابداء هذا الدفع هي وقت نظر المدعى
الجنائية لدى المحكمة وليس لدى تحقيق النيابة العامة لتلك المدعى
ما دام أنه لا يقيّد حريتها في هذا الصدد ويكون الحكم المطعون فيه اذ
رفض الدفع بالسقوط لعدم ابدائه أمام النيابة العامة يكون قد طابق
صحيح القانون ويضحى النعى على الحكم في هذا الشأن غير سديد •

الفصل التاسع

سقوط الدعوى الجنائية

في جريمة التبديد

تطبيقات عملية

ان القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها • وليست جريمة خيانة الامانة مستثناء من هذه القاعدة • واذا ساغ القول بأن عجز الامين عن رد الامانة بعد مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع اليه الا اذا لم يقم دليل على حصول التبديد من قبل • فاذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الامانة حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها • أما أغفال تحقيق هذا الدفع بحجة أن المجنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد في ذلك التاريخ فموجب لنقض الحكم •

وان ميعاد سقوط جريمة خيانة الامانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشئء المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه من رده •

أو الامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، إلا اذا قام الدليل على خلاف ذلك •

واذ يغلب في جريمة التبديد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون

هناك من الاعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك • فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع المتهم عن رد عقدي الوديعة بعد مطالبته بهما تاريخا لارتكاب الجريمة •

ولا تثريب على المحكمة أن هي اعتبرت تاريخ اعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق مبدأ لسريان المدة المقررة في القانون لانقضاء الحق في اقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يتبت اسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضي من تلقاء نفسه هذه الاسبقية •

ومن المقرر أن اختلاس الاشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وأنه اذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما أظهر لها النتيجة التي تقتضيها •

الفصل العاشر

الجرائم الملحة بخيانة الامانة

المبحث الاول

اختلاس الاشياء المحجوز عليها

تنص المادة ٣٤٢ عقوبات •

« يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوزة عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها » •

هذه المادة قاصرة على حالة المالك الذى يعين حارسا ، أما غير المالك الذى يعين للحراسة فانه يعتبر مودعا لديه بحكم القانون أو بأمر السلطة العامة ، فاختلاسه للاشياء التى فى حراسته يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات •

أركان الجريمة :

أ — وجود أشياء محجوز عليها •

يشترط أن يكون هناك حجز ادارى أو قضائى احتياطيا كان أو تنفيذيا ، وسيان كان صحيحا أو باطلا ما دام لم يحكم ببطلانه بعد •
فكون الحجز قد وقع باطلا لعدم مراعاة الاوضاع القانونية الواجب اتباعها فيه لا يرفع المسؤولية الجنائية عن المختلس ، وانما يجب أن تكون الاجراءات التى حصلت عليها مظاهر الحجز الصحيح ، ولذلك اذا لم يعمل بالحجز محضير فلا حجز •

ب - الاختلاس •

الحجز وسيلة قانونية لتمكين الدائن من الحصول على دينه •
والحكمة من العقاب على الجريمة هو ضمان تحقيق الغاية من الحجز
أى ضمان التنفيذ فكل فعل متعمد يقصد به الحارس تعطيه التنفيذ
يكون الجريمة •

ويقصد بالاختلاس هنا تحويل الاشياء المحجوزة عن الغاية التى
خصت لها بأمر القضاء أو الادارة وتعطيل التنفيذ منعا لوصول
الدائن لا ستيفاء حقه •

ج - القصد الجنائى •

يراد بالقصد الجنائى فى اختلاس الاشياء المحجوز عليها أن الجانى
يُصد تعطيل التنفيذ أى عرقلته • وهذا يستلزم أن يكون الجانى عالما
بالحجز ، فاذا كان لا يعلم بأمره فلا يمكن أن يقال أنه يقصد تعطيل
التنفيذ • فقصد تعطيل التنفيذ هو ما يجب أن تتصرف اليه ارادة
الجانى • وعدم تقديم الاشياء للمحضر يوم البيع يعد قرينة مع سوء
قصد الحارس ، الا أنه يستطيع أن يدخل هذه القرينة ويثبت حسن
نيته وعندئذ تتقدم الجريمة • فاذا أثبت أنه نقل الاشياء من موضعها
للمحافظة عليها وذلك على سلامة نيته فلا عقاب ، كذلك لا عقاب اذا
تصرف فى الاشياء المحجوزة عليها بعد أن وفى ما عليه من الدين ، أو أودع
مبلغ الدين على ذمة الدائن فى خزانة المحكمة أو بناء على صحة أو اتفاقه
مع الدائن ، أو إذا اتفق مع الدائن على تأجيل البيع ، أو كان لا يعلم
بيوم البيع •

ومسألة توافر القصد الجنائى مسألة موضوعية الرأى فيها لقاضى
الموضوع ولا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه طرحه سوء نية مختلس

الاشياء المحجوز عليها بل يكفى أن يكون فى عبارته ما يدل على هذا المعنى •

تمام الجريمة :

متى توافرت الاركان السابقة تكونت جريمة الاختلاس قبل الحارس • وما دامت الجريمة قد تمت فلا يمحوها ولا يرفع المسؤولية الجنائية قيام الجانى بسداد الدين المحجوز من أجله أو استعداده لسداد أو اظهار الاشياء المحجوزة التى سبق وأخفاها •

ولمحكمة الموضوع سلطة تقدير الوقائع والقول بتوافر الادلة على قيام الاركان التى يتطلبها القانون ، ولكن يجب أن يشمل الحكم على بيان ما ثبت توافر هذه الاركان اذا أنتهت المحكمة الى القول بالادانة ، فيجب أن يبين به واقعة التبيد أو الاختلاس أو تاريخها ، وأن موضوع الجريمة كان أشياء محجوز عليها وما هى السلطة التى وأقعت الحجز وثبوت القصد الجنائى وكون الحارس هو المالك لتطبيق المادة ٣٤٢ عقوبات ويجب أن يكون البيان واضحا حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون والا كان الحكم معيبا ، واذا دفع المتهم بدفع جدى فعلى المحكمة أن تحققه • واذا لم تأخذ به فعليها أن تبين أسباب ذلك •

الاحكام

أولا - قواعد عامة :

١ - مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يجب لانعقاد الحجز تعيين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة الا اذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ولا يعتد برفضه أياها ، ومقتضى ذلك أن منطال الالتزام بالحراسة فى حالة رفضها أن يكون من نيطت به مدينا أو حائزا ، فان الدفع المبدى من الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة بانكار صفته كمدين أو حائز يغدو دفاعا جوهريا يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى بما كان ينبغى معه على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه أو الرد عليه بما يفنده ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعته الدعوى مما يتعين منه نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف فى ابداء دفاعه ذاك عند محكمة الدرجة الاولى ، لانه وقد أبته فى مذكر قدفاعه المقدمة لها فقد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه ، وأن لم يعاود المستأنف اثارته بحسابه مقصودا به نفى الركن المعنوى لجريمة تبديد المحجوزات التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع •

(٢٨ / ١ / ١٩٨١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤ ص ٢١٩) •

٢ - من المقرر أن الشارع أنما قصد من النصوص التى وضعها للعقاب على جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة عليها أن يجعل منها

جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت
الحجز قضائية كانت أم إدارية • والغرض من العقاب هو وجوب
احترام أوامر السلطة المذكورة •

١٩/١١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٣ ص ٧٩٣ •

٣ — من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل
منتجا لآثارة ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين
بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع
المخدرات ، إذ لا يبرر ذلك العمل على عرقلة التنفيذ •

١٠/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٠ ص ١٣٦ •

٤ — لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ
المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع
المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي
أوقعتها أو العمل على عرقلة التنفيذ •

١٩/١٢/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١ •

٥ — جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤثمة بالمادة ٣٤٢ من
قانون العقوبات ، هي من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات ، فالمصلحة
المعتدى عليها ليست ملكية الغير وإنما هي أوامر السلطات التي أمرت
بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال
وإنما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه •

١٢/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠ ص ٤٩ •

٦ — اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة وأحلال
غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذى وقع بأمر السلطة

القضائية — وأوامرها واجبة الاحترام — فيكون الحجز قائما قانونا لا ينهيه تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .

(١٦/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٨٦ ص ٤٤٩) •

٧ — كون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما وهمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة اجراءات التنفيذ على المحجوزات •

(٦/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٢ ص ٧٥٨) •

ثانيا — اثبات العلم بالحجز :

٨ — يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعتبر من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد •

(٧/٦/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٣٨ ص ٦٢٥) •

٩ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه غير لازم في القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت هذا العلم بأي طريقة كانت • ولما كان الحكم قد انتهى الى علم الطاعن بقيام الحجز مثبتا أنه حصل في مواجهته فإنه يكون قد ساق بذلك دليلا سائغا من شأنه أن يؤدي عقلا ومنطقا الى النتيجة التي انتهى اليها وله أصل ثابت في الاوراق ، ومن ثم فلا محل لما يدعيه الطاعن

من عدم العلم بالحجز •

((١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٣ ص ٥٠٧)) •

١٠ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لتوقيع العقاب في جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز ، غير أنه لا يتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل باعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق •

((١٩٦٧ /١٢/١١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦١ ص ١٢٣٧ ،

١٦٣٨/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧٩ ص

• (٣٥٢

١١ — استخلاص الحكم علم المتهم بالحجز من مجرد قوله بأن الحارس أبلغه به عند عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم أو أن يستجلى تاريخ وقوع التبديد وهل وقع قبل ابلاغه بالحجز أو بعده ، غير سائق ولا يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه •

((١٩٦٠/٥/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ٩٣ ص ٤٩٣)) •

١٢ — لا يشترط ذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بالعقوبة ما دام تاريخ التبديد مذكورا فيه • وما دام المتهم لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في القضاء بالادانة أو البراءة •

((١٩٥٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٩ ص ٣٥٧)) •

١٣ — غير لازم في القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت هذا العلم بأية طريقة

• من الطرق

• (١٩٥٥/٦/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٣ ص ١٠٦٦)

ثالثا : الحجز الباطل :

١٤ — لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات ، لأن ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ ، إذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ، ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه •

• (١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٣)

١٥ — الحجز قضائيا أو اداريا ما دام قد وقع فانه يكون مستحقا للاحترام ويظل منتجا لآثاره وليس لاحد الاعتداء عليه ولو كان مشوبا بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص •

• (١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦)

١٦ — من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ، ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، لأن الشارع انما قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة أن يجعل منها منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو ادارية والغرض من العقاب عليها هو وجوب احترام أوامر السلطة المذكورة •

• (١٩٧١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦١ ص ٦٦٢)

١٧ — الدفع بأن الحجز شكلى وصورى لا يبرر الاعتداء على الحجز ما دام لم يقض من جهة الاختصاص ببطلانه .

(١٢/١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٨ ص ٣٠) .

١٨ — أن الحجز التحفظى الذى توقع صحيحا واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن فى الميعاد القانونى ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

(١٧/١١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٩ ص ٩٣٧) .

رابعاً : اعتبار الحجز كأن لم يكن :

١٩ — لما كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وقد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقيعه الا اذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل بذلك على أنه اذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة — دون وقف مبرر — يعتبر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم بذلك ، فيزول الحجز وتزول الآثار التى تترتب على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقررا لمصلحة المدين فان عليه أن يتمسك به والا سقط الحق فيه ، ومن ثم فقد افترق الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها فى المادة السالفة الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع بوجوه البطلان التى تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع الحجزات التى لا مراء فى أنها تمس الاحترام الواجب للحجز ، ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص . واذا كان يبين من الحكم عندما أخذ بالدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن الذى تمسك به المطعون ضده ولا تمارى الطاعنة فى أن له ما خذه الصحيح من أوراق الدعوى ، قد التزم بهذا النظر

القانوني السليم فان النعى على الحكم قضاءه بالبراءة — المؤسس على ذلك — بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(١٩٨٠/٢/٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٥ ص ١٧٢) .

٢٠ — الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه من الدفع الجهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة لانه يتجبه الى نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة .

(١٩٧٣/٥/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٦١٤) .

٢١ — الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها بالمادة ٣٧٥ مرافعات من تاريخ توقيعه يفترق عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفته الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات والتي لا مشاحة في أنها تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص . الرد على الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن أعمالا لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات بأن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٦ ص ١١٠٤) .

٢٢ — من المقرر اعتبار الحجز كأن لم يكن طبقا للمادة ١/٣٧٥ مرافعات وأن كان يقع بقوة القانون الا أنه جزاء مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به اذا نزل عند صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه .

(١٩٧٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨٣) .

خامسا : العلم بيوم البيع :

٢٣ — من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ • لما كان ذلك وكان الحكم قد اقتصر في اطراح دفاع لطاعة بعدم علمها بيوم البيع على أن اعلانها به قد سلم لجهة الادارة لغلق مسكنها دون أن يجرى تحقيقا للتثبت من قيام الطاعة باستلام الاخطار الذي أرسله اليها المحضر بطريق البريد فإنه يكون مشوبا بالقصور سما يستوجب نقضه •

(١٦ / ٢ / ١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٢ ص ١٤٨) •

٢٤ — من المقرر أن يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولا يكفي في اثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم الى اعلان المتهم في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، اذا مثل هذه الاعتبارات اذا صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها •

(٣ / ٣ / ١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٤٧ ص ٢١١) •

٢٥ — المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبعد •

(١٣ / ٣ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٤) •

٢٦ — يشترط للعقاب في جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم

المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ويكون لزاما على المحكمة أن تعرض لهذا الركن الجوهري فيها وتورد الدليل على توافره أن هي قضت بالادانة ، فان هي استظهرت تخلف هذا العلم في حق المتهم ، فانه لا تثريب عليها أن هي قضت بالبراءة ، ما دام الدليل لم يقيم لديها على أن المتهم قد تصرف في المحجوزات •

• (١٨/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٣ ص ٣٣٧) •

٢٧ — الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع ويعدم الالتزام بنقل المحجوزات من الدفع الموضوعية التي تتطلب تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض •

• (٣١/١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢) •

٢٨ — دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفع التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع •

• (٢٨/١١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦١ ص ٦٦٢) •

٢٩ — لئن كان ذكر التاريخ المحدد لبيع الاشياء المحجوزة عليها من البيانات الجوهرية الا أنه متى كان الحكم قد أحال في شأنه الى أوراق الحجز والتبديد التي اشتملت فعلا عليه ، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، فلا يعيب الحكم أنه جاء خلوا من بيان هذا التاريخ •

• (١٩/١٢/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١) •

٣٠ — الاصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الاشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام

المحكمة التي أطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجودها ،
فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص •

(١٢/٢٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٨) •

٣١ — يعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية
الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ،
ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا ، ولا يكفي
في اثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم الى إعلان المتهم به في مواجهة
تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، اذ أن
مثل هذه الاعتبارات أن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية
فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها •

(٢٠/٥/٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٦ ص ٥٨٥ ، ٢١/

٥/١٩٦٢ س ١٣ ق ١٢٠ ص ٤٧٦) •

٣٢ — متى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم
بتبديد الاشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن
استلام الاوراق التي تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر ، دون أن تبحث
فيما اذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فان هذا الامتناع وحده لا يؤدي
الى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا أو مشوبا بفساد الاستدلال •

(١١/٢/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣٩ ص ١٣١) •

٣٣ — اذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة لم يدفع أمام محكمة
الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع
لأول مرة أمام محكمة النقض •

(١/١١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٧٤ ص ١٢٧٩) •

سادسا — الحارس :

٣٤ — توقيع الحجز من غير تعيين حارس على المحجوزات لا يوقع مالکها اذا ما تصرف فيها تحت طائلة العقاب •

((١٩٤١/٦/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٦ ص ٥٤٤ ، ١٩٤٠/١/٢٩ ق ٥٥ ص ٨٣)) •

٣٥ — أول شرط لقيام الحجز أن توضع الاشياء التي حجز عليها تحت يد حارس المحافظة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها ، ويستوى في الحارس أن يكون المالك للمحجوز عليه أو غير ذلك ، فان هذه الحراسة هي المظهر الخارجي للحجز ولا يعتبر له وجود بدونها • فاذا كان من أوقع الحجز لم يعين وقت الحجز حارسا على ما حجز عليه ولم يتخذ بعد الحجز الاجراء اللازم لاقامة الحارس ، فان هذه الاشياء طيلة بقائها من غير حارس تعتبر غير محجوزة ، وتصرف مالکها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب •

((١٩٤٠/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٦ ص ٦٧)) •

سابعا — تعدد الحجوزات :

٣٦ — من المقرر أن توقيع عدة حجوزات على شيء واحد يوجب تقديمه للمحضر لبيعه تنفيذا لأي حجز •

((١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٧)) •

٣٧ — يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري اللتين نظمتا الإجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد الحجوز

القضائية والادارية أن القانون فرض على الحارس في الحجز الاول اخطار المحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثانى بالحجز الاول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الاشياء المحجوزة كاملة ، ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز الثانى أن يجرد تلك الاشياء وأن يثبتها في محضره ويعين حارس الحجز الاول حارسا عليها وأن يعطى صورة من محضره لكل من الحارس الاول والمدين والحارس فيه اذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذى أوقعه ليكون هذا بمثابة معارضة في رفع الحجز الاول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيع الذى يتعين توحيد اجراءه وميعاده في الحجزين والذى يتم طبقا لاحكام القوانين التى تحكم الحجز الاول ، وبأنه في حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولا عنها حتى يقرر اعفاؤه أو حق يقرر رفع الحجز الآخر ويعلم به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارسا عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الاول تنحصر في اخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الاول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الاشياء المحجوزة التى يظل مكلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن تباع بمعرفة أيهما ، وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الاشياء المحجوزة لمندوب الحجز تنفيذاً لأى حجز من الحجوز الموقعة عليه ، بل أن واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ثم يتركه يتصرف بما يراه تحت مسئولية وحده .

لا ٢٨/١٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨٦ ص ١٩٧٩) .

٣٨ — تقضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالاجراءات المعتادة في الحجز وانما

يكون بجرد الاشياء السابق حجزها ، فهو بهذه المثابة طلب بايقاف الحجز الأول ليشتترك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون اعلان محضر الجرد الى الحارس معارضة في رفع الحجز وتثبيت حجز الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء ، ويمتنع عليه التصرف في المحجوزات لاي سبب من الاسباب بغير الطريق الذي رسمه القانون .

• (١٨/٣/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٠ ص ١٩١)

ثامنا — عدم الالتزام بنقل المحجوزات :

٣٩ — الحارس ملزم قانونا بتقديم الاشياء المحجوزة بمحل الحجز .

• (١٦/٥/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠١)

٤٠ — من المقرر أن الحارس على المحجوزات غير مكلف قانونا بنقل الأشياء المحجوزة الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها .

• (١٧/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥٥ ص ٢٤٣)

٤١ — أن الحارس غير مكلف قانونا أن ينقل المحجوز من محل الحجز الى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه . مما يلزم عنه أن يحرم عدم قيامه بالنقل لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا للركن المادى لجريمة الاختلاس .

• (٤/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٧ ص ٦٩٠)

٤٢ — أن نقل المحجوزات ولو كان بموجب أمر من المحكمة ، لا

يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة • ويكون على عاتق الحارس
أرشاد المحضر في يوم البيع الى مكان وجود المحجوزات اذا لم يستطع
احضارها الى المكان الذي توقع فيه الحجز عليها • وليس على المحضر أن
يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لان وقته لا يتسع لمثل ذلك •

(١٧/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨) •

٤٣ — متى كان الحكم قد أسس قضاءه بأدلة المتهم في جريمة
التبديد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحجوز الى السوق في اليوم
المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك • فانه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل
هذا التعهد — ان صح — لا يعدو أن يكون اخلافا باتفاق لا يوجب
فرضه القانون ، فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة •

(٣/٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٣٢ ص ١١٥ ، ٢٨/١/)

١٩٥٧ س ٨ ق ٢٠ ص ٧٢) •

٤٤ — أن الحارس غير ملزم قانونا بنقل المحجوز من محل الحجز
الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه ولا يقلل من هذا النظر أن
يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز فان مثل هذا التعهد لا يصح في
القانون اعتبار عدم احترامه مكونا لجريمة ، لأنه اخلاف باتفاق لا يوجب
فرضه القانون •

(٥/٤/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٥٤ ص ٢٢١)

٤٥ — أن دفع المتهم باختلاس أشياء محجوزة بأنه غير مكلف
بنقلها الى السوق التي حدد اجراء البيع فيها هو من الدفع الهامة التي
يتعين على المحكمة تمحصها وترد عليها ، فاذا هي لم تفعل فان حكمها
يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه •

(٢١/١٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ١١٢ ص ٣٤٤) •

تاسعا — تحقق الجريمة :

٤٦ — جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الارشاد عنها بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز • فجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة التى دين بها الطاعن يتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها أو وضع العوائق فى سبيل التنفيذ ولو كان ذلك فى شكل إجراء قضائى لم يتخذ المدين المحجوز عليه الا ليتستر وراء القانون فى اقتراح جريمته ، اذ استصدر الطاعن الامر على عريضة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات الى منزله وأعلن الدائن الحاجز بهذا العنوان ، وثبت من الاعلان الذى اجراه المحضر فى يوم ١٩٧٤/١٢/٤ بأن العنوان — الذى نقلت اليه المحجوزات — لا وجود له على الطبيعة فان تحليل الطاعن باتخاذ هذا الاجراء لم يكن الغرض منه الا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضياع حق الدائن الحاجز ويكون ما أثاره الطاعن بشأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير سديد •

(١٣/١٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٢ ص ٩٤٧) •

٤٧ — جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هى فى عهده الى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، لان هذا الامتناع ينطوى على الاضرار بالدائن الحاجز وعلى الاخلال بواجب الاحترام لأوامر السلطة التى أوقعته ، ولا يعفى الخارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفات للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، فان ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التى أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ ، اذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة

الاختصاص ببطلته .

• (١٩٧٩/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٥ ص ١٨٢) •

٤٨ — من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحلّ الحجز أو عدم الارشاد عنها بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .

• (١٩٧١/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦) •

عاشر — اثبات التبديد :

٤٩ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى .

• (١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٣ ص ٧٩٣) •

حادي عشر — القصد الجنائي :

٥٠ — يتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة التبديد متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية أخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين .

• (١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨ ، ١٦ /

٤/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٠ ص

• (٣٠٨) •

٥١ — لا يشترط في القانون لقيام جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائي فيها أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضراراً بالدائن الحاجز .

(١٩٧٣/٢/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦) .

٥٢ — المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها ما دام فيها أوردته من وقائع ما يكفي لاستظهاره كما هو معروف به في القانون .

(١٩٧٢/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧) .

٥٣ — من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه — وهو في خصوص الدعوى — خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم ، فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الغاء أمر الاداء الذي وقع الحجز نفاذاً له ، وهو دفاع جوهري ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٠/٣/١٥ أحكام النقض س ١١ ق ٥٣ ص ٢٧٠) .

٥٤ — ما دفع به المتهم من عدم مسؤوليته عن تبديد المحجوزات استناداً الى أن الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه أو رضى هو دفع — لو صح — لا يمتنع به القول بأن المتهم يقصد عرقلة التنفيذ .

(١٩٦٠/٣/٧ أحكام النقض س ١١ ق ٤٢ ص ٢١٠) .

٥٥ — متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالحجز ، فإن في ذلك ما يكفي لاثبات توافر نية التبيد دون حاجة بعد ذلك الى التحدث استقلا عن هذه النية .

(١٩٥٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ٥٥ ص ١٩٢) .

٥٦ — يتطلب القصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات فوق توفر العلم باليوم المحدد للبيع وقيام نية خاصة هي نية عرقلة التنفيذ .

(١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٧ ص ١٠١١) .

ثاني عشر — الضرر :

٥٧ — من المقرر أنه وان كان تحدث استقلا عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة تبديد المحجوزات ، ما دام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، الا أنه اذا كانت وقائع لدعوى كما أثبتها الحكم لا تقيد بذاتها توافر هذا الضرر ، فإنه يتعين على المحكمة أن تشير اليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره .

(١٩٦٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٧ ص ١٦٦) .

٥٨ — لا يجوز المتهم حكم عليه في تهمة تبديد أشياء محجوزة أن يطعن في الحكم بزعم عدم حصول ضرر للمجنى عليه لوجود الأشياء المحجوزة ، اذ الضرر قد يحصل من مجرد أخفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها يوم البيع ، بل أن عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل الحجز ثم التأخير الذي لا مبرر له والذي يترتب على عدم بيع الشيء المحجوز عليه وتحقيق قيمته نقدا ، كل هذا كاف بذاته لتكوين الضرر ،

ولا حاجة للنص صراحة في الحكم على توفر الضرر في مسائل التبييد
ما دامت وقائع الدعوى تدل عليه ضمنا *

(١٦/٥/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٩ ص ٣٠٦)

ثالث عشر - السداد اللاحق والسابق :

٥٩ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس
الاشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها ، ولا يدل
بذاته على انتفاء القصد الجنائي *

(٢٨/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٧ ص ١٣٩) *

٦٠ - أن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله ما دام لم يكن الا بعد
وقوع فعل الاختلاس ليس من شأنه أن ينفي توافر نية الاختلاس
لدى المتهم *

(١٦/١١/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨ ص ٢٠)

٦١ - أن تبديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الاشياء
المحجوز عليها نظير هذا الدين ، ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفي
نية التبييد الذى وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين ، ولا يخلو المتهم
من المسؤولية الجنائية التى توجب عليه أداء كامل الدين فى اليوم المحدد
للبيع *

(٢٤/٤/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٠٨ ص

رابع عشر — رفع الدعوى الجنائية :

٦٢ — رفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبيد الاشياء المحجوز عليها — التى كانت تحت حراسته — لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر .

(٩/١١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٤ ص ٨٦٢) .

٦٣ — لا يصح اعتبار مجرد تحديد يوم لبيع الاشياء المحجوزة تاريخا للحادثة ومبدأ لسريان مدة سقوطها . فانه ليس بمفهوم عقلا أن مجرد حلول هذا اليوم فى الدورة الزمنية يستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الاشياء المحجوزة عليها وعجز فعلى منه عن تقديمها ، بل أن هذا المعنى الذى تقوم به الجريمة هو معنى زائد على مجرد الحلول الزمنى ومنقطع عنه تمام الانقطاع ، فلا بد لتحقيقه فى الواقع وامكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه .

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص

٣٧٠) .

٦٤ — أن اختلاس الاشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ولو كان الحاجز لم يعلم بوقوع الاختلاس ، اذ علم المجنى عليه ليس شرطا فى تحقق الجرائم ووقوعها .

(٢٧/٣٣٣/١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ ق ٣٢٢ ص ٤٤٢) .

خامس عشر — العقاب :

٦٥ — أنه وأن كانت المادة ٣٤٢ عقوبات لم تنص على أن الاختلاس

الواقع من المالك المعين حارسا على أشيائه المحجوز عليها يعتبر في حكم خيانة الأمانة ، بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة ، إلا أن هذا لا ينفى أن هذا لا ينفى أن هذا الاختلاس جريمة مماثلة لخيانة الأمانة وذلك لأن ما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة ، وب نفس العقوبات المقررة لها بعد أن نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعىا في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمتين والعناصر التي يتميز بها كل منهما — ما جرى عليه القانون من ذلك يفيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نسبه اليها لاتفاق العناصر المكونة لها مع عناصرها ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تشدد عقوبة المختلس في حالة العود اذا كانت الاشياء المحجوزة في حيازة الغير ولا تشدد اذا كانت في حيازته هو ، لان الفعل وأن اختلف وضعه القانوني واحد في الحالتين .

(١٩٤٣/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٨ ص

٣٤٣) .

سادس عشر — الاشتراك :

٦٦ — أن مؤدى نص ١١٢ من ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة إلا اذا كان لمدين أو الحائز حاضرا كلف بالحراسة فلا يعتد برفضه أياها .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٤ ص ٤٢٤) .

٦٧ — عدم أخبار الطاعنة الاولى — وهي زوجة الطاعن الثاني — المحضر الذي زبنا عليها بأن ثمة حزين آخرين أوقعهما المدعى المدني

على الاشياء نفسها التي تناولها البيع لا يؤدي في ذاته الى أنها اتفقت مع الطاعن الثاني على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه في التواطؤ على تسخيرها لعاقة التنفيذ في شكل اجراءات صورية .

(١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٥ ص ١١٣٤) .

٦٨ — أن دفع المتهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤوليته عن فعله ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه .

(١٩٥٦/٣/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٨٥ ص ٢٨١) .

٦٩ — أن منازعة الطاعن في أصل الدين المحجوز من أجله لا تأثير لها في مسؤوليته المترتبة على توقيع الحجز الذين دين بالاشتراك مع الجارس في عرقلة تنفيذه .

(١٩٥٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢٠ ص ٨٨١) .

٧٠ — اذا أقيمت الدعوى على متهم باشتراكه مع آخر في جريمة اختلاس أشياء محجوزة فبرأت المحكمة الفاعل وهو الحارس وأدانت الشريك قائلة في ادانته أن التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الامر والنهي فيها والهيمنة عليها والحارس تابعة والحجز وقع بمنزله ، فهذا قصور في بيان ما صدر من هذا المتهم من الاعمال المكونة للاشتراك والمبينة في القانون على سبيل الحصر ، وبذا يكون الحكم معنيا واجبا نقضه .

(١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٥ ص ٤٢٢) .

(١٩٥٠/١١/٢٧ ق ٩١ ص ٢٣٨) .

سابع عشر - أسباب الحكم :

٧١ - اذ كان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة يضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر يضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضاً في اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التي قدمها والثابت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفي بالفقرات القطنية تسبب عنه شلل بالساقين ، وكان الثابت أيضاً من محضر التبتيد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه فان دفاع الطاعن سالف الذكر إنما هو دفاع جدي يشهد له الواقع أو يسانده في ظاهر دعواه ، بل هو دفاع جوهري ينبني عليه ان صح تغيير وجه الرأي في الدعوى لانتفاء قصد عرقلة التنفيذ ، وهو الركن المعنوي في الجريمة المسندة اليه ، مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً الى غاية الامر منه أو الرد عليه بما ينفيه . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطاعن المشار اليه ايراداً له وزداً عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(١٦/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤ ص ٨٦) .

٧٢ - اذا كان ما أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهري اذ يقصد به نفي الركن المعنوي للجريمة التي دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم قد أخذ بمحضر الحجز وما دون من بيانات ولم يلتفت الى هذا الدفاع فلم يحصله اثباتاً له ورداً عليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(٢٦/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٢ ص ١٩٣) .

٧٣ - التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلالتها على انتفاء مسؤوليته عن جريمة التبيد من أمر ينقل المحجوزات وأخطار الى الدائن بتوقيع حجز آخر وصورة محضر ايقاف بيع لوجود أمر نقل يجعله قاصرا .

(٢٢/٤/١٩٧٣ . أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٣ ص ٥٤٩) .

٧٤ - اذا كان المتهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات بل أن المستأجرين من الباطن هم لذين نقلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة ادانته دون أن يجيبه الى طلبه ، فهذا منها اخلال بحقه في الدفاع ، إذ أن هذا الدفاع هام من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مصير الدعوى ، ولا يغنى عن تحقيق دفاعه ما قالته المحكمة من أن الحارس اذا أهمل في رعاية المحجوز وترك الغير يستولى عليه يكون قد أخل بأول واجباته كحارس ، وأنه كان عليه أن يدرك مسؤوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن .

(١٨/١٢/١٩٥٠ . أحكام النقض س ٢ ق ٩٤٣ ص ٣٨٢) .

٧٥ - اذا كان المتهم في اختلاس محجوز عليه اداريا قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في يوم البيع مريضا بالقاهرة فلم تأبه المحكمة لهذا الدفاع واكتفت بتأييد الحكم بتأييد الحكم المستأنف المؤسس على أن الصراف لم يجد المحجوزات في اليوم المحدد للبيع ، فان حكمها يكون قاصر الاسباب متعينا نقضه ، إذ ذلك الدفاع مما يجب الرد عليه لكونه - لو صح - لترتب عليه عدم قيام أركان الجريمة .

(١٨/١٢/١٩٥٠ . أحكام النقض س ٢ ق ١٤٢ ص ٣٧٨ ، ١١/١١/١٩٥٠) .

(١٢/١٢/١٩٥٠ ق ١٣١١ ص ٣٥٦) .

ثامن عشر — رقابة محكمة النقض :

٧٦ — اذا كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانة أو بتعيينه حارسا أو بعدم انتقال مندوب الحجز لمعاينة المحجوزات ، وكانت هذه الامور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ اثاره الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٨٠/١/٢٨ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٧ ص ١٣٦ ، ٢٠/

١٩٨٧/١١ س ٢٩ ق ١٦٤ ص ٧٩٨ ، ١٩٧٨/١٠/٩ ق ١٣٣

ص ٦٨١) .

٧٧ — اذا لم يتمسك الطاعن أمام المحكمتين (الدرجتان الاولى والثانية) بعدم علمه بالحجز ، كما أنه لم ينازع في صحته ، فلا يجوز له المجادلة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٩/٢/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥) .

٧٨ — اذا كان لم يثبت أن الطاعن طلب من محكمة ثانية درجة ضم أوراق التنفيذ تحقيقا لدفاعه بعدم علمه بالحجز أو تعيينه حارسا ، فلا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه .

(١٩٨٧/٢/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥) .

تاسع عشر — الحجز الادارى :

٧٩ — لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمناعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة اجراءات الحجز ، أو باسترداد الاشياء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى أن يفصل نهائيا فى النزاع ، فان دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا .لأنه يتجه الى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، واذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الامر فيه وزعم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن وأغفلته .كلية فلم تعرض له ايراداً له أو رداً عليه بما يسوغ اطراحه ، فان حكمها ينطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه .بما يستوجب نقضه .»

(١٢/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٣ ص ١٠٥٦) .

٨٠ — أوجب الشارع لانعقاد الحجز الادارى عناصر أو شروطا مخصوصة منها وجوب أن يكون الحارس الذى ينصبه مندوب الحجز مدينا أى حائزا حتى لا يعتد برفضه قبول الحراسة وتسوغ بالتالى مساءلته جنائيا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز . واذا كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تعيين الطالب حارسا وترك المحجوزات لديه على الرغم من رفضه الحراسة وأنه ليس المدين دون أن يستتظر أنه عين حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات والادلة التى يستخلص منها ذلك ، ودون أن يمحص ما قالته محكمة أول درجة من أنها لا تطمئن الى سلامة اجراءات الحجز التى اتخذت فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه .»

(١٩٧٦/٤/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٦ ص ٤٠٠) .

٨١ — مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥
في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه
يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة ،
الا اذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف لحراسته ، ولا يعتد برفضه
اياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون
من نيبت به مدنيا أو حائزا .

(١٠/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥١ ص ٢٢٩) .

٨٢ — أن مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥
في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أن
القانون قد خول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحائز حارسا ،
واذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، فإن له أن يكلف أحدهما بها دون
الاعتداد برفضه اياها .

(١٠/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥١ ص ٢٢٩) .

المبحث الثاني

٢ — خيانة الائتمان على توقيع

يحدث أن يوقع شخص على ورقة بيضاء ويسلمها لآخر ليملا الفراغ الذى فوق التوقيع بما يريده صاحب التوقيع من تعاقداً أو اقراراً • فهذا التوقيع بمثابة التصديق مقدماً على موضوع الكفاية التى ستتكتب فوق التوقيع • فاذا فرضنا أن مستلم هذه الورقة لم يملأ الفراغ الذى فوق التوقيع بما اتفق عليه بل ملاه بكتابة تجعل من الورقة سنداً اثبات يلحق لصاحب التوقيع ضرراً مادياً أدبياً فهل يعاقب هذا الشخص أو لا يعاقب وما هى جريمته ؟

وقد نصت المادة ٣٤٠ عقوبات على أن « كل من أئتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والمتمسكات التى يترتب عليها حصول لنفس صاحب الامضاء أو الختم عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهها مصرياً ، وفى حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت فانه يعد مزوراً ويعاقب بعقوبة التزوير » •

أركان الجريمة :

١ — ائتمان الجانى على ورقة موقع عليها على بياض :

يشترط لقيام هذا الركن :

أ — أن تكون هناك ورقة موقع عليها من المجنى عليه ، سواء كان

ذلك بامضائه أو بختمه ، وأن يكون التوقيع على بياض • وهذا معناه التصديق مقدما على ما سيحرر فوق التوقيع مطابقا لما اتفق عليه صاحب التوقيع مع مستلم الورقة • كذلك تقع الجريمة ولو كان هناك توقيع على ورقة مشتملة على كتابة وانما ترك فيها فراغ للاء بيانات معينة وأتمن الجاني على هذه الورقة لملأ الفراغ وفقا لارادة صاحب التوقيع •

ب — يجب أن تكون الورقة البيضاء الموقع عليها قد سلمت الى الجاني على سبيل الامانة لامر ما سوء سلمها له صاحب التوقيع بنفسه أو بواسطة نائب عنه • وسيان كان التوقيع والتسليم على سبيل الامانة عن رضاء صحيح من جانب المجنى عليه ، أو كان ذلك نتيجة لتدليس لجأ اليه الجاني • المهم أن يكون تسليم الورقة الى الجاني على سبيل الامانة •

أما اذا لم يقصد صاحب التوقيع تسليم الورقة الموقع عليها على سبيل الامانة فان الجريمة لا تقع • فاذا وقع على ورقة بيضاء بقصد اعطاء اسمه وعنوانه فانتهز الجاني الفرصة وكتب في الورقة التي سلمت اليه فوق التوقيع أو الاسم التزما لصاحبه فان فعله لا يعد خيانة وانما يعد تزويرا في محرر •

٢ — فعل الخيانة :

الركن المادي :

يجب أن يملأ الجاني الفراغ الذي فوق التوقيع بكتابة تخالف ما عهد به اليه وترتب عليها ضرر مادي أو أولى • وهذا هو مظهر اخلال الجاني بالثقة التي أودعها فيه صاحب التوقيع • وعلى ذلك فاذا كانت البيانات التي سطرها مطابقة لما اتفق عليه أي لم تخرج عن حدود توكيله فلا جريمة ولا عقاب ولو ترتب عليها ضرر بصاحب التوقيع فقد رضى

بذلك مقـدما •

ولا يشترط أن تكون كل البيانات التي سطرها الجاني مخالفة الاتفاق بل يكفي أن يكون بعضها مخالفا ولو كان البعض الآخر صحيحا ما دامت هذه البيانات المخالفة متعمدة وتعود بالضرر على صاحب النوع •

٣ — الضرر :

يجب أن تكون الكتابة التي أنشأها الجاني فوق التوقيع ضارة به ، والضرر كما يلحق بهال الشخص قد يلحق في نفسه ، أى سيان أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا • ولا يشترط أن يتحقق الغرض بل يكفي أن يكون الضرر محتملا •

وعلى ذلك اذا كانت الكتابة التي سطرها الخائن لا يترتب عليها ضرر لا مادي ولا أدبي فلا جريمة • ومن هذا القبيل ما اذا حرر فوق التوقيع صيغة عقد باطل بطلانا مطلقا ، أما اذا كان البطلان نسبيا فالجريمة تقع اذ يصح الضرر محتملا •

٤ — القصد الجنائي :

جريمة خيانة الامانة جريمة عمومية فلا بد فيها من توافر القصد الجنائي • ويراد بالقصد الجنائي أن الجاني يحرر البيانات في الفراغ الذي فوق التوقيع وهو يعلم أنها مخالفة لما ألتفق عليه وما عهد اليه به وأنها ضارة بصاحب التوقيع • وعادة ثبوت فعل الخيانة ينطوى على ثبوت القصد الجنائي ، ويتأكد القصد الجنائي لدى الجاني باستعمال الورقة بعد ملء فراغها •

تمام الجريمة :

تتم الجريمة بمجرد توافر الاركان السابقة ولو لم تستعمل الورقة
فهذه الجريمة تقوم بغض النظر عن استعمالها أو عدم استعمالها •

الاحكام

١ — ان تسليم الورقة على بياض هو واقعة مادية تتقيد المحكمة في اثباتها بقواعد الاثبات في المواد المدنية • وتغيير الحقيقة في تلك الورقة ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ عقوبات ، ومن ثم يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات •

(٢٢ / ١٠ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٧٧٧) •

٢ — الأصل في الاوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، ويخرج عن هذا الأصل حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة ، أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري ، فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا •

(٢٥ / ١ / ١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢ ص ١٠٠) •

٣ — أن النص على جريمة خيانة أئتمن الامضاء المسلمة على بياض الوارد في الفقرة الاولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات مقتبس من قانون العقوبات الفرنسي في المادة ٤٠٧ منه ، ولما كان التزوير في المحررات عندهم معاقب عليه باعتباره جنائية بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فقد رأى الشارع في خصوص جريمة التزوير التي تقع ممن عهد اليه بالورقة الممضاة على بياض أو يهبط بها درجة في تدرج الجرائم وأن يهون عقوبتها فاعتبرها جنحة وعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة المقررين لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٤٠٥ من

قانون العقوبات الفرنسى وذلك لعله لاحظها هو أن صاحب التوقيع مفرط في حق نفسه بالقائه زمام أمره في يد من لا يصلح لحمل الامانة •

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣) •

٤ — أن خروج الشارع الفرنسى عن تقرير عقوبة التزوير المشددة لجريمة جنائية أئتمان الامضاء ليس من شأنه أن يقطع النسبة بين التزوير وبين انشاء محرر كاذب فوق الامضاء أو تغيير شيء من البيانات المتفق عليها ، ففعله الامين عندئذ هي تزوير في أصله ومبناه وما استغلال الامضاء في اصطناع محرر أو تغييره سوى التزوير بعينه •

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣) •

٥ — أن العلة التي قدرها الشارع الفرنسى لاستثناء الصورة الواردة بالمادة ٤٠٧ عقوبات فرنسى من أحكام التزوير منتفية بالنسبة لاحكام قانون العقوبات المصرى التي تفوق بين التزوير في محرر رسمى وهو جنائية وبين التزوير في محرر عرقى وهو جنحة ، ولذلك رد الشارع المصرى في الفقرة الاخيرة من المادة ٣٤٠ والشارع الفرنسى في المادة ٤٠٧ الفعل الى تكييفه الصحيح ، فنصت المادتان المذكورتان على أن الفعل يكون تزويرا اذا وقع من غير الامين ، وهذه العلة المتقدمة لو تنبه لها الشارع المصرى لما كان في حاجة الى اضافة نص الفقرة الاولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات اكتفاء بكفاية تطبيق الاحكام التي نص عليها في باب التزوير •

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣) •

٦. — أن تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا

تقتضى من صاحب الامضاء الا اعطاء أمضائه المكتوب على تلك الورقة الى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب فيه ابعد في تلك الورقة بحيث ينصرف اليه الامضاء ، وهذا الاتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الامضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة أنه قارعه .

(٣/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣ ، ١٦/

١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨) .

٧ — لا تتقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدنى ، الا اذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فاذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات اتفاق مدنى بين المتهم وصاحب الامضاء ، وانما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها افئتاتا على ما اجتمع اتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الامضاء بان يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زورا قولاً منه بأن السند المدعى تزويره تريد قيمته على عشرة جنيهاً . فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا اذ لازمه أن يترك الامر في الاثبات لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد الا نفى التهمة عن نفسه الامر الممتنع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الاثبات عن وضعها ١٥

(٣/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣) .

٨ — تدل المادة ٣٤٠ عقوبات بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع ، أو لما له أو يكون من شأنها الاضرار به كان ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا ، محققا أو محتملا فقط ، كما هي الحال تماما بالنسبة الى ركن الضرر في جريمة التزوير ، مع فارق واحد هو ضرر أو احتمال هنا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

(٢١/٦/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٤ ص

٢٩٩) .

٩ — لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة المضادة على بياض أن تكون خالية بالمرّة من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضا بهملء بعض الفراغ — بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع .

(١٥/٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٩ ص ٤٨)

مسائل متنوعة وتطبيقات عملية

ان المحكمة في الاعفاء المنصوص عليه في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن يغتفر ما يقع بين افراد الاسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصا على سمعة الاسرة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة ، وحكمه الاعفاء واحدة في كل الاحوال فيجب أن يمتد حكم الاعفاء المنصوص عنه في باب السرقة الى تلك الجريمتين (النصب وخيانة الامانة) واذن فالتبديد الذي يقع من الابن في مال أبيه اضارا بهذا الاخير لا عقاب عليه • ولا يمنع من ذلك أن يكون استلامه المال حاصلًا بناء على أمر من سلطة عامة مختصة كالمجلس الحسبي بأن كان الاب محجورا عليه مشمولا بقوامه ابنه الذي كان مسلما له مال أبيه بهذه الصفة ، اذ توسط تلك السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه له ولا علاقة النسب التي بين الابن وأبيه ولا يرتب ما للغير على هذا المال •

واستبدال الامانة لا يكون مانعا من تطبيق العقوبة الا اذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة • أما اذا لم يلجأ الامين الى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه وبقصد الهرب من المسؤولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال الا كطريقة لاثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التبديد فان الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية •

واذا استصدر الحارس أمرا من القاضي ببيع الشيء المحجوز وايداع ثمنه بخزانة المحكمة فان مجرد مخالفة هذا الامر من جهة ايداع الثمن بالخزانة لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد بل لا بد أن يثبت أن هذه المخالفة قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها الضرر بمستحق المبلغ فاذا تمسك الحارس بأنه صرف المبلغ في وجوه لا مفر منها فمن

منها فمن الواجب على المحكمة أن تحقق دفاعه لكي تستوثق من توفر سوء القصد عنده فاذا هي لم تفعل كان حكمها قاصر الاسباب وتعين نقضه •

وان مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتقاء جريمة التبديد ولا نية الاختلاس عند الوكيل • فيجب على المحكمة في هذه الصورة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة التبديد المرفوعة أمامها بالادانة أو بالبراءة لان قاضى الاصل هو قاضى الفرع أما أن تبرئ المتهم بالتبديد لجرد أن هناك حسابا بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما فهذا مخالف للقانون •

ولا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الامانة بالنسبة للورقة المضادة على بياض أن تكون خالية بالمرة من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضا بملء بعض الفراغ — الذى ترك قصدا للثغرة فيما بعد — بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع •

فاذا تسلم شخص سندا بمبلغ معين فيه اسم الدائن على بياض للبحث عن يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسداده لبنك معين حتى اذا وجد من يقبل الاقراض وضع اسمه فى الفراغ المتروك بالسنة ، فبدلا من أن يفعل الامين ذلك وضع اسمه هو فى الفراغ مع أنه لم يسدد الدين للبنك تنفيذا للاتفاق ، ثم طالب الموقعين بقيمة السند ، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الامانة •

وخيانة الامانة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد اختلاس المائ المسلم أو تبديده • فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها من هذا الوقت • ولئن ساغ القول بأن امتناع الامين عن رد الامانة بعد مطالبته بذلك يعد مبدء سقوط الدعوى العمومية فان هذا

لا يكون الا اذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يقيم عليه دليل ، أما اذا ثبت لدى القاضى من ظروف الدعوى وقرائنها ان الاختلاس قد وقع بالفعل من تاريخ معين فان الجريمة تكون قد وقعت فى هذا التاريخ ، ويجب اعتباره مبدأ لمدة السقوط بغض النظر عن المطالبة . واذن فاذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصى كشف الحساب الى المجلس الحسبى مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية فى جريمة تبديد أموال القصر المسندة اليه على أساس أن اسقاطه بعض المبالغ التى فى ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه اختلسها لنفسه فان هذا يكون صحيحاً ولا غبار عليه ، لان جريمة خيانة الأمانة تتم كلما أظهر الأمين نيته فى تملك الشئ المودع لديه .

والنص على أن « كل من أؤتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس الامضاء أو الختم أو لماله » يدل بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو نطاقه أو يكون من شأنها الاضرار به كائناً ما كان هذا الضرر مادياً أو أدبياً ، محققاً أو محتملاً فقط . كما هى الحال تماماً بالنسبة الى ركن الضرر فى جريمة التزوير ، مع فارق واحد هو ن الضرر أو احتمالاه هنا يجب أن يكون واقعاً على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

واذا كان المتهم مما أورده الحكم المطعون فيه أن دفاع المدعى عليه فى شأن الديون المطالب بها كان مداره أن الدائن حصل على دينه الثابت بالمستندات خصماً من الاموال التى حصلها بصفته وكيلاً عنه ، فرأت المحكمة أن هذا الدفاع مؤداه الادعاء بالوفاء بطريق المقاصة . وأن المقاصة غير جائزة لما تبينه نزاع فى حساب الوكالة ، وذلك بعد أن

ناقشت أدلة المدعى عليه التي تقدم بها في الدعوى ورأت أنها لا تصلح للدلالة القاطعة على الوفاء ، ثم حفظت لمدعى عليه الحق في محاسبة الوكيل عما دخل في ذمته من ماله مدة وكالته عنه ، فانها لا تكون قد أخطأت •

واذا كان صحيحا أنه لا تصح ادانة متهم بجناية خيانة الامانة الا اذا أقتنع القاضي أنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في النص الخاص بهذه لجريمة • وصحيح كذلك أن العبرة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالوقائع بحيث لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، الا أنه اذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة خيانة الامانة وبينت أن الوصل الذي تسلم بموجبه المبلغ الذي اختلسه لم يدون فيه ما يخالف الحقيقة ، وأن المتهم نفسه قد اعترف في التحقيق بصحة ما تضمنه هذا الوصل ، فان الحادثة في هذا الحكم لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الادانة فيها ، مما لا شأن لمحكمة النقض به •

ولمحكمة الموضوع وهي بصدد البحث في تمهة تبديد الاقطان المنسوبة الى المتهم سلطة تفسير العقود التي بموجبها سلمت هذه الاقطان للوصول الى مقصود المتعاقدين منها مستعينة في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها الى جانب نصوص تلك العقود ، فاذا هي فسرت هذه العقود بأنها لا تتدرج تحت عقد الرهن الوارد في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بل هي من عقود التمويل على القطن وكان استخلاصها لما انتهت اليه عن وصف العقود سائغا ، فان الطعن يكون غير مقبول •

متى كان الحكم قد انتهى الى صحة الاتفاق على اعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفها تابعها فانه يكون قد أخطأ في القانون •

ومنازعة المتهم بجريمة خيانة الامة فى شأن حقيقة العلاقة بينه
والجنى عليه هى من الامور الموضوعية التى تتطلب تحقيقا خاصا
تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض •

ولمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التبديد
وان تستدل على ذلك باى عنصر من عناصر الدعوى •

ومتى كان دفاع المتهم على ما يبين من الحكم المطعون فيه انما
يقوم على وجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعىات بالحقوق
المدنية وهو دفاع جدى تشهد به الاوراق ويظهره تقرير الخبير المنتدب
حسبما اورد الحكم ، وكان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس فى هذه
الحالة لا تتحقق به جريمة الاختلاس ما دام ان سبب الامتناع راجع
الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين ، اذ لا يكفى فى جريمة التبديد
مجرد التأخير فى الوفاء بل يجب ان يقترن ذلك بانصراف نية الجانى
الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ، مما كان
يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — ان تقوم هى بفحص
الحساب وتصفيته حتى تستطيع ان تحكم فى موضوع التهمة بالادانة
أو البراءة أو تعيد المأمورية للخبير وتكلفه بمباشرة تصفية الحساب
فى جميع سننى النزاع المتداخلة وتقديم تقرير لها يخضع رأيه لتقديرها ،
أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق
الدفاع •

وعزل الوصى من الوصاية لا ينفى مسؤوليته عما يكون تحت يده من
أموال القاصر بوصفه أمينا عليها طالما أن الحساب لم يصف بينهما •

(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق • جلسة ١١/١١/١٩٧٤ س ٢٥)

مسائل متنوعة في جريمة التبيد

إذا كان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضاً في اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التي قدمها والثابت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفي بالفقرات القطنية تسبب عنه شلل بالساقين ، وكان الثابت أيضاً من محضر التبيد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه فان دفاع الطاعن سالف الذكر إنما هو دفاع جدى يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهري ينبئ عليه أن صح تغيير وجه الرأي في الدعوى لانتفاء قصد عرقلة التنفيذ وهو الركن المعنوي في الجريمة المسندة اليه مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً الى غاية الامر فيه أو الرد عليه بما ينفيه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطاعن المشار اليه إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٦/١/١٩٨٠ — السنة ٣١ — ص ٦٨) .

من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز — عليها . بغرض حصوله . لا يؤثر في قيامها .

(نقض ٢٨/١/١٩٨٠ — السنة ٣١ — ص ١٣٩) .

لما كان نص اادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وقد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقيعه الا اذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل بذلك على أنه اذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة —

دون وقف مبرر * يعتبر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم به فيزول الحجز وتزول الآثار التي تترتب على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقرا لمصلحة المدين فان عليه أن يتمسك به والا سقط الحق فيه ، ومن ثم فقد افترق الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر من تاريخ توقيه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات التي لا مراة في أنها لا تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص واذا كان يبين من الحكم أنه عندما أخذ بالدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن الذي تمسك به المطعون ضده ولا تمارى الطاعة في أن له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى — قد ألترم بهذا النظر القانونى السليم فان النعى على الحكم قضاءه بالبراءة — المؤسس على ذلك — بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله * لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا *

(نقض ١٩٨٠/٢/٤ — السنة ٣١ — ص ١٧٢) *

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا زوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه * وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها * كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجانى في أى وقت شاء * وكانت هذه المادة تضع قييدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت شاء ، واذا كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الاواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجانى فلزم أن ينسبط أثرهما الى جريمة التهديد

مثار الطعن — لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص ،
ولما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد
منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف
تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا
النزول قد ترتب عليه أثر قانونى هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بحكم
المادة ٣١٢ السالفة الذكر فانه تعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء
الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

(نقض ١٢/٥/١٩٨٠ — السنة ٣١ — ص ٦١٦) .

حيث أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذ نصت على تجريم
اختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو
على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت فى نهاية عقود الامانة حالة
من. « كانت (الأشياء) سلمت له بصفته وكيلًا بأجرة
أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة
المالك لها أو غيره » فان مفاد هذه العبارة من النص أن
فى اادة ٦٦٩ من القانون المدنى — الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن
يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا
حكم هذه المادة لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة — حسبما هو معروف
حالة الشخص الذى يكلف بعمل مady لمنفعة مالك الشئ أو غيره ،
يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمه « عامل » بعد
كلمة وكيل بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل
مady لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فان اختلاس أو تبديد العامل
للأشياء المسلمة اليه لتصنيعها أو اصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون
مؤثما فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئه المطعون ضده من تهمة
تبديد الاخشاب التى سلمت اليه لتصنيعها لمنفعة مالكها — الطاعن —

ورفض الدعوى المدنية قبله استنادا الى أن العقد الذى تسلم بموجبه تلك الاخشاب لا يعد من عقود الامانة الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، خطأ حجبته عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه — فيما قضى به فى الدعوى المدنية — والاحالة •

(نقض ١٩٨٠/١٠/٥ — السنة ٣١ — ص ٨٣٥) •

متى كانت الواقعة على الصورة التى أثبتتها الحكم من أن المجنى عليه سلم المتهمة المجهولة السوارين لاستعمالها فى أمر لمصلحته اذ كلفها بوزنهما خارج محله فذهبت ولم تعد واختلستهما لنفسها ، فان اختلاسها لهما هو خيانة للامانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لان ترك المجنى عليه المتهمة تذهب بمفردها ومعها السوارن الى خارج محله لوزنهما يتم به انتقال الحيازة فيهما للمتهمة لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس فى معنى السرقة •

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٦ — السنة ٣١ — ص ١٠٣٧) •

لما كانت المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالانزاع فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة اجراءات الحجز ، أو باسترداد الاشياء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى أن يفصل نهائيا فى النزاع » • فان دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لانه يتجه الى نفى عنصر اساسى من عناصر الجريمة ، واذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الامر فيه ، ورغم جديته التى تشهد لهما

الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن وأغفلته كلية فلم تعرض له ايرادا له أو ردا عليه يسوغ اطراحه ، فان حكمها ينطوي على اخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذي يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٢/١/١٩٨٠ — السنة ٣١ — ص ١٠٥٦) .

ولا يقدح في سلامة الحكم التفاته عن دلالة البيان الذي حررته المطعون ضدها بما تسلمته وما أعادته من منقولات ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام ما دام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت اليه وفي اغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطمئن معه الى أدانة المتهم ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن قضائه ببراءة المطعون ضدها استنادا الى انذار عرض المنقولات المقدم من متهم آخر في الجنحة المنضمة لهذه الجنحة واعتبره دليلا على حسن النية في حين أن انذار العرض تتضمن بعض المنقولات المبددة دون باقيها مما يدل على نية اختلاس باقى المنقولات مردودا بأن الاصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن — ولما كان منعى الطاعن لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه اذ لم يكن مدعيا مدنيا في تلك الجنحة المضمومة ولم يثبت أن للطاعن صفة فيها ، فانه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الصدد .

(نقض ١٦/٢/١٩٨٢ — الطعن ٤٥٧٩ لسنة ٥١ ق) .

• واذ كانت المحكمة في جريمة خيانة الامانة في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لان القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الامانة ، فان ما ينعاه الطاعن

على الحكم بدعوى الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون يكون غير سديد • لما كان ذلك ، وكان الاصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يشترط أن يتضمن حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في اسناد التهمة الى المتهم (المطعون ضده) •

(نقض ١٨/٥/١٩٨٢ — الطعن ٤٨٩٧ لسنة ٥١ ق) •

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطون فيه من أن « ما قامت به 'المتهمة' هو مجرد التصرف بالبيع في نصيبها لآخرين قانونا دون مساس بحق المدعى بالحق المدني » — أنما ورد عطفًا واسترسالًا للعبارات التي سبقته مباشرة والتي أكد فيها الحكم أن الحفار لم يبدد وإنما تسلمه الحارس ، فان منعى الطعن بخطأ الحكم في تطبيق القانون لا يكون سديداً — وفضلا عن ذلك — فان من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة — بفرض ثبوته — لا يعيبه ما دام أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئة المطعون ضدهما على عدم ثبوت التهمة في حقهما بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطون ضدهما على دعامة مستمدة من أوراق الدعوى حاصلها أن الحفار محل الجريمة لم يبدد وهي دعامة تكفي وحدها لحمله فان تعيب الحكم في إحدى دعائمه بالخطأ في تطبيق القانون — بفرض صحته — يكون غير منتج ويكون النعي في هذا الشأن غير سديد • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام

• محكمة النقض •

(نقض ١٩٨٢/٦/١ — الطعن ٤٨٩٨ لسنة ٥١ ق) •

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على قوله أن الحكم المستأنف قد خالف صحيح القانون حيث قضى ببراءة المتهمه لأنه ثابت من الاوراق أن المتهمه هي التي تسلمت المبدد كما قرر بذلك المجنى عليه وشاهديه وانتهى الى الغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهمه شهرا واحدا مع الشغل دون أن يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة ودون أن يورد الاسباب التي أعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ، ويكون بذلك قد أغفل بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها كما أغفل ايراد مؤدى الادلة التي استخلص منها الادانة مخالفا في ذلك حكم لمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والاسباب التي بنى عليها • لما كان ذلك ، فإن الحكم المطون فيه ، يكون باطلا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطن •

(نقض ١٩٨٢/٦/١ — الطعن ١٦٩٠ لسنة ٥٣ ق) •

وحيث أنه لما كان منعى الطاعن ببطلان اجراءات الحجز والتبديد واردا على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الاستثنائى الذى قضى خضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه فى ذلك سليم ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لأنه حاز قوة الامر المقضى وبات انطعن عليه غير جائز • لما كان ذلك وكان السداد اللاحق — بفرض وقوعه — ولا يعفى من المسئولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة ،

وفي كل ذلك ما يفصح عن أن الطعن غير مقبول .

(نقض ١٩٨٢/٦/١ — الطعن ١٦٨٦ لسنة ٥٢ ق) .

من المتفق عليه أن الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية يجوز اثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الاشياء المودعة لوجود مانع مادي من الحصول على دليل كتابي . لما كان ذلك فان ما ينعاه الطاعن الاول في هذا الشأن يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٦/١٥ — الطعن ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق) .

لما كان الاصل أن مراعاة قواعد الاثبات في المواد المدنية لا شأن له بالنظام العام فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من اقامة الدليل عليه فانه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في التمسك بالاثبات بالطريق الذي رسمه القانون وقبل منه أى دليل سواء . لما كان ذلك وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن الطاعن الاول طلب سماع المجنى عليها والشهود بجلسة ١٩٧٧/١١/١٠ ثم عاد وصمم عليه بجلسة ٢٢/١٢/١٩٧٧ وبجلسة ١٩٧٨/٢/١٦ دفع بعدم جواز الاثبات بالبينة لزيادة قيمة المنقولات المسند اليه تبديدها على عشرين جنيتها وبجلسة ١٩٧٨/١٠/١١ تمسك بسماع شهود الاثبات وقد سمعتهم المحكمة في حضوره دون اعتراض منه على سماعهم ومن ثم فان سكوت الطاعن على سماع شهود الاثبات ، بل وطلبه سماع أولئك الشهود أمام المحكمة قبل أن يبدى ذلك الدفع إنما يفيد تنازله ابتداء عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بعدئذ العدول عن هذا التنازل هذا الى ما أورده الحكم الابتدائي ردا على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة لما انتهى اليه من توافر مبدأ الثبوت بالكتابة فضلا عن وجود مانع مادي حال بين المجنى عليهما وبين الحصول على الكتابة لاثبات

التصرف كما عني الحتم المأمون فيه بالرد على ذلك بأسباب سائغة مبررة تتفق وصحيح القانون وكان كافيا في حد ذاته لتبرير رفضه ذلك الدفع وكان تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفضل فيها المحكمة وجودا وعدما تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما يذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ١٥/٦/١٩٨٢ — الطعن ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق) .

من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا تبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أوتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قام الدليل على خلافه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم في قوله « فانه لما كان من المقرر عملا بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية في مواد الجنح تقتضي بهضى ثلاث سنوات وحيث أن المجنى عليهما قد قررا أن الواقعة قد حدثت خلال عام ١٩٧٣ . وحيث أن المتهمين قد أنكرا ما هو منسوب اليهما ونفيا حدوث الواقعة على الاطلاق . وحيث أن المدعيتين بالحق المدني قد تقدمتا ببلاغهما الاول الى الشرطة في ١٧/٦/١٩٧٥ وان المتهمين قد سئلا أمام النيابة العامة في ١٧/٨/١٩٧٥ ، ١٨/٨/١٩٧٥ ، ١١/١١/١٩٧٥ كما تمت اجراءات المعاينة في ١٠/٢/١٩٧٦ كما تم سؤال المتهمان بعد ذلك في تواريخ مختلفة كما أن النيابة العامة قد قامت بتقديم المتهمين للمحاكمة في سنة ١٩٧٧ وأعلن المتهمان بجلسة المحاكمة وهذه الاجراءات قاطعة للتقادم ومن ثم يعد هذا الدفع غير قائم على أساس صحيح وبالتالي واجب الرفض » ومن

ثم فلا تثريب على المحكمة أن هي اعتبرت أن تاريخ مطالبة المدعيتين بالحق المدني الطاعن بالمنقولات وقد انكشفت نيته في تبديد المنقولات المسلمة اليه في ذلك التاريخ ثم تعاقبت التحقيقات المحاكمة بعد ذلك خلال عام ١٩٧٥ ، سنة ١٩٧٦ ، سنة ١٩٧٧ واذ كان الطاعن لا يمارى في أن لا حصله الحكم عن توالى تلك الاجراءات بما لا تكتمل معه المدة المقررة للتقادم له أصله الثابت بالاوراق فان الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يكون قد أصاب دحيح القانون ويضحى منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد •

(نقض ١٥/٦/١٩٨٢ — الطعن ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق) •

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بأدلة التثبت التي عولت عليها في قضائها بالإدانة لما كان ذلك وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوع في وزن عناصر الدعوى واستتباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض • هذا الى أنه لا جدوى من بعد مما يثيره الطاعن بشأن بعض المنقولات المسند اليه تبديدها مادام قد ثبت في حقه تبديد تلك المنقولات الاخرى التي تكفى لحمل العقوبة المقضى بها عليه •

(نقض ١٥/٦/١٩٨٢ — الطعن ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق) •

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أن سداد الدين المحجوز من أجله — لو صح — كان سابقا على وقوع الجريمة ، وكان من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد لا يؤثر في

قيامها ولا يدل بذاته على أنتفاء القصد الجنائي ولا أثر له على قيام الجريمة • هذا فضلا عن أن ما يثيره من ذلك وارد على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه في ذلك سليم — فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لانه حاز قوة الشيء المقضى فيه وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يفصح عن أنه على غير أساس مقبول •

(نقض ١٦/١٠/١٩٨٣ — الطعن ١٢٨٦ لسنة ٥٣ ق) •

من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه الا اذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذي أوتمن عليه •

(نقض ٢٨/٢/١٩٨٤ — الطعن ٦٧٢٠ لسنة ٥٣ ق) •

لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه — بعد أن انتهى الى ثبوت ارتكاب المطعون ضده لجريمة خيانة الامانة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية ضده — قد عاقبه بغرامة قدرها خمسين جنيها • لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة خيانة الامانة — طبقا لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات — هي الحبس وجوبا ، ويجوز أن يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنية ، فان الحكم المطعون فيه — اذ قضى على المطعون ضده بعقوبة الغرامة رغم وجوب معاقبته بالحبس — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون • لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام ماديا الى المطعور

خسده فانه يتعين — اعمالا لنص المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها .

وحيث أن المحكمة ترى في ظروف الدعوى وماضى المتهم ما يثبت على الاعتقاد بأنه لن يعود مستقبلا الى مخالفة القانون ومن ثم تأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ — الطعن ٦٨٦٥ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار الى وصف التهمة التى نسبته النيابة العامة الى الطاعن ، والى طلبها معاقبته وفق نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله « وحيث أن الواقعة تخلص فيما أبلغت به وقررتة المجنى عليها من أن المتهم استولى على منقولاتها الزوجية وطردها من المنزل اضرارا بها على النحو المبين بالاوراق والقائمة — ومن حيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليها وقائمة المنقولات ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بايراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التبديد قد عول فى ذلك على قائمة المنقولات وأقوال المجنى عليها . دون أن يورد مضمون تلك القائمة ولم يبين وجه استدلاله بها على الجريمة التى دان الطاعن بها الامر

الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم ، ومن ثم فانه يكون معينا بما يوجب نقضه •

(نقض ١٣/٥/١٩٨٤ — الطعن ٧٢٥٩ لسنة ٥٣ ق) •

لما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن دفاع الطاعن قام على أن المدعية بالحق المدنى قد تسلمت منقولات الزوجية موضوع الدعوى وقدم تأييدا لذلك محضر صلح • لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع رغم أهميته — فى خصوصية الدعوى — لما قد يترتب عليه لو صح من انتفاء أحد أركان جريمة التبيد التى لا تقوم إلا اذا ثبت انصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، فان الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه •

(نقض ٢٢/٥/١٩٨٤ — الطعن ٦٨٩ لسنة ٥٤ ق) •

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « •• ومن حبث أن ما نسب الى المتهم ثابت قبله من محضرى الحجز والتبيد المرفقين بالاوراق ومن عدم دفعة للتهمة عن نفسه بثمة دفاع بنفيها ومن عدم مثوله بالجلسة الدفاع عن نفسه رغم اعلانه الامر الذى يتعين معه عقابه طبقا لمادتى الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤/٢ اجراءات جنائية » • لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه

استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يوضح الواقعة المستوجبة للعقوبة بطريقة وافية واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد دون أن يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى * لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى *

(نقض ٢٧/١١/١٩٨٤ — الطعن ٢٧٦٧ لسنة ٥٤ ق) *

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة التبديد * قد شابه قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع ذلك أنه دفع الاتهام أمام محكمة الموضوع بأن المدعية بالحق المدنى قد غادرت منزل الزوجية وفي حوزتها مصوغاتها وأيده في هذا شهوده وأضاف تأكيدا لدفاعه أنها قد استصدرت ضده قبيل رفع الدعوى أمرا بالحجز التحفظى على منقولاتها الواردة بقائمة أثاث منزل الزوجية دون أن تضمن طلب استصدار الامر شيئا عن تلك المصوغات المثبتة أيضا بالقائمة ومع أنه استدك على جدية هذا الدفاع الجوهري بتقديم أمر الحجز إلا أن الحكم التفت عنه ولم يرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه *

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد في مدوناته ما نصه : « هذا وبالرجوع الى مدونات الشكوى رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٨٠ ادارى ديرب نجم وتبدأ بشكوى من المدعية بالحق المدنى مؤرخ ١٦/١١/١٩٨٠ ضد المتهم يطلب فيها استلام منقولاتها الزوجية هذا ولقد قررت المدعية بذات أقوالها الواردة في

بلاغها وقرر المتهم أن المنقولات الزوجية طرفه وأنها خرجت وهو مريض ومعها المصاغ ويشهد بذلك ابراهيم ابراهيم نصر ومحمود عبد اللطيف الحسيني » • ثم جاء بالحكم قوله : « » واذ قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم وصرحت بمذكرات خلال أجل عينته قدم المتهم مذكرة طلب في ختامها البراءة ورفض الدعوى المدنية وأرفق بها صورة من طلب مقدم للسيد قاضي محكمة ديرب نجم لصدور أمر حجز تحفظي وحجز تحفظي موقع بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٩ » •

لما كان ذلك وكان هذا الدفاع الذي حصله الحكم الابتدائي قد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا بدوره على المحكمة الاستئنافية وهو من بعد دفاع جوهرى اذ أن مؤداه - لو صح - عدم توافر أركان الجريمة التى دين الطاعن بها • واذ كان من المقرر أن تحقيق هذا الدفاع وان كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل الا أن عليها وقد تمسك المتهم أمامها به ودل على جديقه بالمستندات التى أوددها الحكم فى مدوناته أن تنهض الى تحقيقه لوقوف على مدى صحته والتثبت مما اذا كانت المدعية بالحق المدنى قد حصلت على مصوغاتها من عدمه ، فان لم تفعل كان عليها أن تورد فى القليل أسبابا سائغة تبين عليها قضائها برفضه وتبرر بها اطراح تلك المستندات مع ما يبدو لها من دلالة على صحة ذلك الدفاع الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى واذ خلا الحكم من كل ذلك فانه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى •

(نقض ٤/١٢/١٩٨٤ - الطعن ٢٣٣٥ لسنة ٥٤ ق) •

فصل ختامى

بيان الواقعة الموجبة للادانة

في جرائم التبديد

١ — بيان عقد الامانة

يلزم ابتداء بيان نوع العقد الذى تم التسليم بمقتضاه حتى تمكن مراقبة ما اذا كان يدخل ضمن عقود الامانة التى ذكرها القانون على سبيل الحصر أم لا • أو على حد تعبير حكم من الاحكام يلزم أن يبين « على أى وجه أو صفة أو كيفية سلمت الاشياء المختلصة الى المتهم • ولذا حكم بأنه اذا دفع المتهم بتدبير مبلغ من المال بأن الواقعة لبست وكالة بل معاملة مدنية ، ولم يعن الحكم باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه •

واذا كان دفاع المتهم بخيانة الامانة يتطلب من المحكمة أن تطلع على عقد الامانة وتتعرف على نوعه ، ولكنها لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد اطلاعها على العقد وتحققها من نوع العقد المبرم بين المتعاقدين ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه •

واذا دفع المتهم بأن العلاقة بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية ، فان الحكم اذا لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصرا •

واذا كان عقد الامانة ثابتا بالكتابة فيها ، والا لزم بيان كيفية نبوته • فان كانت كانت المحكمة قد قبلت اثباته بالشهادة رغم أن قيمته تتجاوز نصاب الاثبات بالبينة وجب بيان مبررات ذلك ، وما اعتبرته المحكمة ما نعا ماديا أو أدبيا حال دون أخذ سند كتابي • كما حكم بأنه يجب بيان استمرار هذا المانع أو زواله بيانا كافيا ، ما دام كان ذلك محك نزاع بين الخصوم • أما اذا انتفى هذا النزاع فلا ضرورة لذكر

السبب المانع من أخذ سند كتابي باعتبار أن هذا البيان يتعلق بإجراءات
الاثبات لا بواقعة من وقائع الدعوى •

كما ينبغي أن تبين المحكمة ما أعتبرته مبدءاً للثبوت بالكتابة تجوز
تكملة بشهادة الشهود • وقد قضى بأنه لا يكفي القول بأن « أقوال
المتهم في التحقيق تعد اعترافاً ضمناً منه بصحة الواقعة مما يجوز
معه الاثبات بشهادة الشهود » ، بل كان يجب أن تبين المحكمة الاقوال
التي أنتزعت منها هذا الاعتراف ، حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة
ما إذا كان يصح اعتبارها اعترافاً ضمناً يجوز معه الاثبات بشهادة
الشهود أم لا ، واغفال ذلك يعد قصوراً موجباً لنقض الحكم •

وإذا تمسك المتهم بصورية العقد الذي كان أساساً لتوجيه تهمة
التبديد إليه ، فإن هذا الدفاع لتعلقة بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة
فيها لا يلزم له رد صريح خاص ، إذ أن الرد عليه مستفاد ضمناً من
اعتماد الحكم على هذا العقد كدليل اثبات في الدعوى مما مفاده أن
محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة التقدير ، إذ أطرحت هذا الدفاع •

٢ — بيان السلوك المادي

ويتعين أن يستبين من الحكم وقوع اختلاس للمال أو تبديد
له ، ولا يكفي قوله بأن المتهم قد تأخر في رده ، إذ أن التأخير وحده
لا يعد اختلاساً ، ما لم تثبت نية تملك المال وحرمان صاحبه منه وهو
ما ينبغي أن يستظهره الحكم في وضوح كاف •

ويراعى أن حصول السداد للبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد
التوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية • لذا قضى
بأنه إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة

الى المحكمة الاستئنافية الى مخالصة قدمها موقع عليها من المجنى عليه تفيد استلامه المبلغ موضوع ايصال الامانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى الا أنها لم تشر اليها في حكمها ، فان المحكمة الاستئنافية يعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ، ويكون الحكم معيبا بالقصور الذى يبطله •

ويلزم أن يعين الحكم محل الجريمة تعيينا كافيا • ويحسن بيان نوع الشيء المختلس ، أو مقدار المبلغ ولا يلزم تحديده بالضبط ، اذ قد يكون ذلك متعذرا بسبب وجود حساب تتبغى تصفيته بين الطرفين •

وعادة لا يحتاج ركن الضرر الى بيان خاص لانه نتيجة مترتبة على امتناع المتهم عن الرد أو عجزه عنه • الا أنه يحتاج الى هذا البيان في الاحوال التى يدفع فيها المتهم بانتفائه كلية • وتقدير امتناع المتهم عن الرد أو عجزه عنه أمر يفصل فيه قاضى الموضوع دون رقابة عليه من أحد •

٢ - بيان القصد

ويلزم أن يرد بالحكم ما يؤدي الى القول بتوافر القصد الجنائى ولا يشترط بيانه بعبارة صريحة ، بل يكفى أن يستبين من كيفية سرد الواقعة توافر نية تملك المالك وحرمان صاحبه منه •

وقد قضى بأنه يعد قاصرا فى بيان القصد الجنائى قول الحكم المطعون فيه ان المتهم « اختلس من المجنى عليه مبلغا معيناً من البنكوت استلمه على ذمة صرفه ذهباً » ، أو قوله ان المتهم تسلم الاشياء المبددة ثم لم يردّها « لان هذا القول لا يثبت انصراف نية الجاني

الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه » • أو قوله « أن المتهم بتبديد راديو قد امتنع عن رده الى صاحبه دون بيان سوء نيته » • أو قوله « ان المتهم بالتبديد قد تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها اضرارا به » أو قوله « أنها ثابتة من خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه ببيع محصول قطن المجنى عليه برهنه القطن باسمه دون اسم المجنى عليه في محالج بعيد عن مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التوكيل » •

— واذا دفع المتهم بخيانة الامانة بأن له حق الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر اصلاحه طبقا للمادة ٢٤٦ مدنى فان هذا الدفع جوهرى لانه من شأنه أن صح وحيست النية انعدام المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ ع ، واغفال الرد عليه بما يدفعه قصور في التسبيب •

كما قضى بأنه يعد قاصرا قول الحكم أن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديه ، لان هذا القول لا تتوافر به أركان جريمة التبديد •

ذلك حين لا يعد قاصرا في بيان ركن القصد الجنائى في حكم الادانة في هذه الجريمة متى كان مستفادا من ظروف الواقعة المبينة به أن الجانى قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اليه اضرارا بالمجنى عليه •

ومتى قرر الحكم المطعون فيه أن سوء القصد متوافر للأسباب التى بينها فلا رقابة عليه لمحكمة النقض لان تقدير ذلك أمر موضوعى •

ويجب أن يشتمل الحكم أيضا على البيانات الأخرى التي تتضمنها الأحكام بوجه عام مثل مكان وقوع الجريمة وتاريخها .

وإذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي الاشتراك في تبديد وجب أن ترد بالحكم وقائع الاشتراك ، وما يدل على علمه بالواقعة .

بيان الواقعة

في الاعتداء على الحجز

بيان الواقعة يتطلب أن يستفاد من الحكم توافر عناصر الجريمة ، وأولها فعل الاختلاس أو التبيد ، أو ما في حكمهما • ويكفى في بيانها أن يذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب الى المتهم وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود • حين لا يكفى قوله « أن التهمة ثابتة فيك المتهم من محضر التبيد المؤرخ ... » ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لنص مادة التبيد • كما قضى بأن ادانة المدين (غير الخارس بالاشتراك مع الخارس في اختلاس الشيء المحجوز عليه تأسيسا على أنهما لم يقدماه في يوم البيع ، وعلى أن المخضر فتش عنه بمنزل المدين فلم يجده فان ذلك يكون قصورا في بيان واقعة الاشتراك بالنسبة الى المدين وفي التدليل على ثبوتها في حقه •

كما قضى بأنه اذا دفع المتهم بأنه لا يعلم بالحجز أطلا فإنه لا يكون ردا سائغا على هذا الدفع قول الحكم « بأن أقواله في التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع » لان هذا الرد لا يكفى لتقنيده دفاعه وإثبات العلم ، فضلا عن أنه لم يبين مؤدى أقوال المتهم في التحقيقات التي يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع •

وبأنه اذا دفع المتهم بالسداد قبل التاريخ المحدد للبيع وبتنازل الجهة الحليزة عن الحجز كان هذا دفعا جوهريا لا يغنى في الرد عليه أن يقول الحكم بأن السداد اللاحق لا ينفى القصد الجنائي في الجريمة ، بل كان ينبغي أن يستظهر تاريخ التنازل ، وما اذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أم لاحقا له •

— وإذا كان المتهم قد أثار بجلسة المعارضة الاستثنائية دفاعاً مقتضاه أنه لم يعين حارساً في محضر الحجز الإداري لأنه لم يكن مديناً ولا منتفعاً من الإصلاح الزراعي ، بل كان مجرد مرافق لمدوب الحجز بصفته من رجال الإدارة وقد رفض التوقيع على محضر الحجز بصفته مديناً ... فان هذا يعد دفاعاً جوهرياً مما كان على المحكمة أن تقسطة حقه فتمحس عناصره ، وتستظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه ، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيباً بالقصور •

وتاريخ التبديد بيان جوهري في حكم الادانة به • أما خلوه من مكان الحجز ، أو من تاريخ توقيع الحجز فقد ضحى بأنه لا يطعن في صحته ، وان كان الاصول على أية حال أن يرد في الحكم • ويكون لذكر تاريخ الحجز أهمية خاصة اذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز أصلاً أو بتاريخ وقوعه • كما ذهب حكم آخر الى أن اغفال تاريخ الحجز لا اعتداد به ما دام تاريخ التبديد مذكوراً فيه ، وما دام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة الاستثنائية على ذلك ، ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في ادانته وعدمها • حين أن بعض الاحكام استلزم أن يكون الحكم شاملاً لبيان تاريخ حصول التبديد وتاريخ الحجز ، وكذا السلطة التي أوقعته ، والا كان باطلا •

وإذا دفع المتهم ببطلان محضر التبديد فالرد على ذلك غير لازم ، لان فعل الاختلاس يثبت حتى بلا محضر أصلاً •

أما الدفع ببطلان محضر الحجز ، أو بانعدامه ، أو باعتباره كأن لم يكن فهو دفع جوهري • ومثله الدفع بعدم قيام الحجز لمثل التخالص السابق • فإذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لاعفائه من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز

وعدم السير في اجراءات البيع ، ولكن المحكمة قضت بادانته دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه •

ومتى كان الثابت أن المحكمة قد دانت الطاعن في جريمة التبديد استنادا الى ما أثبتته المحضر في محضره من عدم وجود الاشياء المحجوزة عليها التي كان يراد تسليمها الى المتهم الاول رئيس مجلس ادارة الشركة الجديد والذي عين حارسا بدلا من الطاعن ، وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التي كان يديرها قبل تأميمها ، وتتشظهر ما اذا كان صحيحا أم غير صحيح ... فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه •

كما يشترط أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فان الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفعوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقسوم بدونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا •

وفي الجملة ينبغي أن يستفاد من حكم الادانة توافر القصد الجنائي بشطريه ولو ضمنا • فلذا ينبغي أن يثبت علم المتهم باليوم المحدد للبيع • وقد حكم بأنه يعد قصورا في اثبات هذا العلم الاعتماد على قول المحضر في محضر التبديد ان اجراءات البيع استوفيت قانونا •

ولا يلزم أن يذكر الحكم صراحة توافر القصد الخاص ، بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على معنى سوء نية مختلس الاشياء المحجوز عليها ، وذلك الا اذا كان سوء القصد محل شك في الواقعة المطروحة • ولذا حكم بأنه اذا كان الحارس قد ادعى أنه حفظ المحجوزات في محل مأمون وأنه يقدمها للبيع لتغيبه بمحل عمله فلم يبحث حكم الادانة

في أمر عدم تقديم المحجوزات ، وهل كان يسوء قصد أم للسبب الذي ادعاه ، كان ذلك قصورا في الحكم •

وكذلك اذا دفع بعدم مسؤوليته عن تبديد المحجوزات استنادا الى أن الدائرة التي يعمل بها قد استولت عليه بغير علم منه أو رضاء فان هذا الدفع لو صح لامتنع القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ ، وبالتالي ينبغي أن يرد حكم الادانة عليه ردا سائغا ، والا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه •

وفهم دعوى التبديد على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو الفاعل ، ومن هو الشريك في جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها قضائيا ، ومن المقصود بادانته من المتهمين لا يعد خطأ ماديا ، بل يعيب الحكم الصادر بالتناقض والتخاذل •

أهم المراجع

- ١ — شرح قانون العقوبات للاستاذ أحمد أمين •
- ٢ — قانون العقوبات للدكتور حسن أبو السعود •
- ٣ — جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال للدكتور رعوف عبيد •
- ٤ — المرصفاوى فى قانون العقوبات للدكتور حسن المرصفاوى •
- ٥ — القسم الخاص فى قانون العقوبات للدكتور رمسيس بهنام •
- ٦ — قانون العقوبات للدكتور نجيب حسنى •
- ٧ — قانون العقوبات للدكتور أحمد فتحي سرور •
- ٨ — قانون العقوبات للدكتور مأمون سلامة •
- ٩ — القانون الجنائي — جرائمه الخاصة للدكتور محمد محي الدين عوض
- ١٠ — القسم الخاص فى قانون العقوبات للدكتور عبد المهيمن بكر •
- ١١ — جرائم الاعتداء على الاشخاص للدكتور ابراهيم صالح عبيد •
- ١٢ — قانون العقوبات المقارن للدكتور محمد ابراهيم زيد •
- ١٣ — جرائم الاعتداء على الاشخاص للدكتور أحمد كامل سلامة •
- ١٤ — قانون العقوبات للدكتور عوض محمد •
- ١٥ — قانون العقوبات للدكتور — محمد زكى أبو عامر •
- ١٦ — جريمة التبيد للدكتور على عوض حسن •
- ١٧ — الموسوعة الذهبية لاحكام النقض للاستاذين حسن الفكهانى
وعبد المنعم حسنى •
- ١٨ — أحكام النقض للاستاذ عبد المنعم حسنى •

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد	٩
الفصل الاول : المال موضوع الجريمة	١١
الفصل الثاني : التسليم بعقد من عقود الامانة	١٧
المبحث الاول : التسليم السابق	١٧
المبحث الثاني : عقود الامانة	١٨
الفرع الاول : الوديعة	٢٧
الفرع الثاني : الاجارة :	٣٤
الفرع الثالث : عارية الاستعمال	٣٥
الفرع الرابع : الرهن	٣٦
الفرع الخامس : الوكالة	٣٧
الفرع السادس : القيام بعمل مادي	٤٩
المبحث الثالث : اثبات العقد	٦٧
الفصل الثالث : الركن المادي	٨٥
الفصل الرابع : ركن الضرر	٩٧
الفصل الخامس : القصد الجنائي	١٠٣
الفصل السادس : تمام الجريمة والعقاب عليها والحكم الصادر	
فنيها	١١٩

١٣١	الفصل السابع : تسبيب الاحكام
					الفصل الثامن : تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة وتحريك الدعوى
١٤٧	فيها
١٥١	...				الفصل التاسع : سقوط الدعوى الجنائية
١٥٣			الفصل العاشر : الجرائم الملحقة بخيانة الامانة
					فصل ختامي
٢١٣					بيان الواقعة الموجبة للادانة في جرائم التبديد

ظروف الجريمة المشادة والمخففة للعقاب

دكتور
عبد الحميد الشواربي
رئيس المحكمة

١٩٨٥

دار المطبوعات الجامعية
أمام كلية الحقوق - إسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما » •

« صدق الله العظيم »

بسم الله الرحمن الرحيم

« الحمد لله غافر الذنوب اذا عظمت ، كاشف الكرب ولو استحكمت ،
أحمده والحمد لله أوثق عرى الايمان ، وأشكره واشكر له سبب الامتنان ،
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
أرسله الى الناس رحمة شاملة وبركة كاملة ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
الذين هاجروا معه والذين نصره ، والذين اتبعوا ما أنزل اليه من ربه
فواذروه ووافدوه ، وعلى الذين اتبعوهم باحسان ، والذين جاءوا من بعدهم
يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان صلاة وسلاما
دائمين » •

تقديم

هذا الكتاب عن ظروف الجريمة ، وهى التى تواجه خطورة الجانى وترتب تشديد العقوبة أو تخفيفها حسب درجة هذه الخطورة .

وظروف الجريمة لها أهميتها البالغة فى التطبيق القضائى ، لذا كان لزاما علينا أن نعرض لها ولأحكامها وصورها وتقسيماتها المختلفة .

وقد حرصت أن أضيف الكثير من أحكام محكمة النقض ، حتى يكون هذا المؤلف مرجعا عمليا زائرا بهذه الثروة الهائلة من أحكام محكمتنا العليا .

وقد قسم هذا البحث الى ثلاثة أبواب :

الباب الأول : الأحكام العامة لظروف الجريمة .

الباب الثانى : الظروف المخففة .

الباب الثالث : الظروف المشددة .

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا فى اخراج هذا المؤلف ، ليحوز رضا وقبول القارىء .

والله ولى التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا أذكروا الله ذكرا كثيرا وسبحوه بكرة وأصيلا ، هو الذى يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات الى النور وكان بالمؤمنين رحيما » .

الباب الأول

الأحكام العامة لظروف الجريمة

الفصل الأول : تعريف ظروف الجريمة

الفصل الثانى : خصائص الظروف وتقسيماتها

المبحث الأول : خصائص الظروف

المبحث الثانى : تقسيم الظروف

الفصل الثالث : آثار الظروف

المبحث الأول : على وصف الجريمة

المبحث الثانى : على العقوبة الأصلية والتبعية

المبحث الثالث : على المساهمين فى الجريمة

الفصل الأول

تعريف ظروف الجريمة

١ - التفرقة بين الظرف والركن :

الظروف لا تعتبر من بين العناصر الأساسية المكونة للجريمة ، اذ تتميز عنها بكونها عناصر طارئة قد توجد أو لا توجد دون أن يؤثر ذلك في كيان الجريمة .

فالظروف عناصر اضافية تابعة تلحق أو تقترب بأحد العناصر المكونة للجريمة. وتضفي عليه وضعاً أو تحديداً يرتب أثراً مشدداً أو مخففاً لجسامة الجريمة (١) .

فالظروف هي عناصر ثانوية أو تبعية لا تدخل في التكوين القانوني للجريمة ، وإنما تؤثر فقط على جسامتها أو على مقدار العقوبة المقررة لها ، وكذلك فإن انتفاء الظرف لا يؤثر على الوجود القانوني للجريمة على عكس الحال بالنسبة لانتفاء الركن أو العنصر الداخلي في تكوينها .

فالظروف هي عناصر عارضة في الجريمة ، بينما الركن هو عنصر أساسي وثابت فيها .

ويترتب على ما تقدم ، أن تحديد ما اذا كنا بصدد عنصر عارض ، أي ظرف ، أو بصدد ركن في الجريمة ، لا يتوقف على الطبيعة الذاتية للظروف أو الركن وإنما على الوظيفة التي يباشرها في الوجود القانوني للجريمة . فإذا كانت الواقعة محل البحث تميز الجريمة عن الفعل المشروع أو عن جريمة

(١) راجع الرسالة القبة للأستاذ الدكتور عادل عارر - النظرية العامة في ظروف

أخرى ، فإنها تعتبر عنصرا أو ركنا فى الجريمة • أما اذا كانت تؤثر فقط على
جسامة الجريمة وتحدث أثرا فى العقوبة المقررة لها فإنها تعتبر ظرفا •

ومعنى ذلك أنه لا يمكن الحديث عن الظرف إلا اذا كانت هناك جريمة
موجودة فعلا ومكتملة الأركان • ولذلك فإن الظرف من شأنه أن يغير الجريمة
من بسيطة الى جريمة ذات ظروف •

والظروف قد تكون سابقة أو معاصرة أو لاحقة على السلوك الاجرامى
والنتيجة المترتبة عليه ، كما قد تكون راجعة فى وجودها الى سلوك للجاني
أو خارجة عن هذا السلوك (١) •

٢ - التمييز بين الظروف التى تغير وصف الجريمة والظروف التى تغير من العقوبة :

(١) الظروف التى تغير من وصف الجريمة :

الظروف التى تغير من وصف الجريمة هى عناصر تدخل فى تكوينها كى
تحدد وضعها القانونى بين مجموعة من الجرائم تحمل اسما واحدا •

فالقانون يقسم الجرائم الى مجموعات ، فهناك مجموعة من الجرائم تحمل
اسم السرقة (المواد ٣١٣ - ٣١٩ عقوبات) ، وهناك مجموعة من الجرائم
تحمل اسم القتل العمد (المواد ٢٣٠ - ٣٣٧ عقوبات) • وهكذا •

وتشترك الجرائم التى تحمل اسما واحدا فى أركانها الخاصة • فالسرقة
أو القتل العمد لها فى كل حالاتها عين الأركان الخاصة • واذا فقدت أحد
الأركان الخاصة للجريمة فقدت اسمها القانونى ، وقد يعنى ذلك أن تتحول
الى جريمة أخرى ، كما لو انتفى الاختلاس فى السرقة وحل محله التديليس
أو تتحول الجريمة الى نصب • أو اذا انتفى القصد الجنائى للسرقة فإنها تتحول
الى عمل مباح •

ويعبر المشرع عن ذلك بالظرف الذى يغير من وصف الجريمة ، وهذا
الظرف عنصر فى الجريمة ، شأنه فى ذلك شأن الركن الخاص ، ولكن يختلف

(١) قانون العقوبات - القسم العام - للأستاذ الدكتور مأمون سلامة - المرجع السابق -

عنه فى كونه لا شأن له باسمه القانونى ، وانما يقتصر دوره على تحديد وضعها من بين مجموعة من الجرائم تحمل نفس الاسم .

فالقتل العمد له صورة بسيطة تقوم بمجرد توافر أركانه الخاصة ، ولكن قد يتوافر له عنصر اضافى كسبق الاصرار أو الترصد ، أو يرتكب من طريق اسمه ، أو يكون الجانى زوجا فاجأ زوجته متلبسة بالزنا فقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها .

فتعد هنا العناصر ظروفًا للقتل تغير من وضعه .
واذا غير الظرف من وصف الجريمة كان لهذا التغيير مظهر يدل عليه ، هو خضوع الجريمة مقترنة بالظرف لنص قانونى تختلف عن النص الذى كانت تخضع له وهى متجردة من هذا الظرف .

(ب) الظروف التى تغير من العقوبة :

هذا النوع من الظروف يقتصر تأثيره على العقوبة مبقيا للجريمة على وصفها ومبقيا على خضوعها لنفس النص القانونى ، فهذه الظروف لا شأن بعناصر الجريمة ، وانما تتصل بمقدار جدارة الجانى بالعقاب ، وقد تكون متعلقة بماضيه الاجرامى كالعود ، أو بمقدار أهليته الجنائية كصغر السن ، أو تقدم على صفة تجعل مصلحة المجتمع تتحقق بعدم توقيع العقاب لا بتوقيعه ، ومنال ذلك صلة الزوجة والابوة أو البنوة فى اخفاء الفارين من وجه القضاء .

فالضابط فى هذا النوع من الظروف مستمد من نوع آثارها وكونها غير ذات صلة بعناصر الجريمة واقتصارها تبعاً لذلك على تحديد مقدار خطورة الشخصية الاجرامية للجانى ، سواء بصفة عامة أو بالنسبة لطائفة معينة . من الجرائم (١) .

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم العام -

الفصل الثاني

خصائص الظروف وتقسيماتها

المبحث الأول خصائص الظروف

تتميز الظروف بعدة خصائص :

أولاً : الظروف عناصر طارئة أو عارضة :

الظروف عناصر طارئة عارضة قلا تلحق بالجريمة وعندئذ يقتصر أثرها على أحداث تغير في جسامتها ، أو لا تقترن ظروف الجريمة ، فنبقى جسامتها وعقوبتها دون تغير .

ثانياً : الظروف عناصر إضافية :

الظروف تلحق بأحد عناصر الجريمة ، وتضفي عليه وضعا أو تحديدا يرتب أثرا مغيرا لجسامة الجريمة . لذلك فهي عناصر زائدة أو إضافية تلحق بالعناصر الأساسية المكونة للجريمة .

ثالثاً : الظروف تؤثر في جسامه الجريمة :

فالظروف تواجه خطورة الجاني وترتب تشديده العقاب أو تخفيفه حسب درجة خطورة الجاني .

المبحث الثانى

تقسيم الظروف

أولاً : تقسيم الظروف من حيث الأثر المترتب عليها :
الظروف المشددة والظروف المخففة :

تعتنق معظم التشريعات تقسيما للظروف يُفرق بينهما بسبب الأثر المترتب عليها . فتلك التى تؤدى الى تشديد العقوبة تسمى ظروفًا مشددة ، وتلك التى تؤدى الى تخفيفها يطلق عليها الظروف المخففة .

ولمعرفة أثر الظروف فى العقوبة، ينظر الى العقوبة القانونية المقررة للجريمة العادية مقارنة بالعقوبة التى تتقرر للجريمة اذا ما لحق بها الظروف ، عليها الاعذار القانونية المخففة .

الظروف القضائية واسباب التخفيف القضائية :

يقسم الفقه الظروف المخففة للعقاب الى ظروف قانونية مخففة وظروف قضائية مخففة . أما النوع الأول من الظروف فمنها الظروف المشددة ، ينص عليها القانون على سبيل الحصر ويرتب عليها تخفيف العقوبة ويطلق عليها الاعذار القانونية المخففة .

والنوع الثانى قد نص بعض القوانين على منح القضاء سلطة النزول بالعقوبة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجانى ، وقد أخذ القانون المصرى بهذا النظام ونص عليه فى المادة ١٧ عقوبات .

ثالثاً : نطاق تطبيق الظروف :

الظروف العامة والظروف الخاصة :

يسلك المشرع فى معالجته للظروف وفى تنظيمه للآثار المترتبة عليها أحد طريقين :

فهو إما أن يضع تنظيمًا عامًا للظروف التى تلحق بكل الجرائم أو لوطائف معينة منها .

وأما أن يقتصر النص على ظروف خاصة نلحق كل منها بجريمة معينة .
وقد يجمع التشريع بين النظامين فينص على بعض الظروف العامة الى جانب
الظروف الخاصة .

والتشريع المصرى لم يضع تنظيمات ملأئمة للظروف ، بل نص على
ظروف خاصة فى أجزاء متفرقة من التشريع .
رابعاً : تقسيم الظروف من حيث طبيعتها :

الظروف المادية والظروف الشخصية :

... تنقسم الظروف الى ظروف مادية أو موضوعية وظروف شخصية .

الظروف المادية : هى تلك التى تتعلق بالركن الموضوعى المكون للجريمة
وتؤدى الى التأثير فى جسامة الجريمة والعقوبة . كما يسأل جميع المساهمين
فى الجريمة « فاعلين كانوا أم شركاء » .

الظروف الشخصية : هى الأوصاف والشروط التى تتوافر فى شخص
الجانى والتى تتعلق به ويرتب عليها أثراً مغيراً لجسامة الجريمة والعقوبات (١)

(١) راجع فى هذا الموضوع - الأستاذ الدكتور عادل عازر - المرجع السابق - ص ١٢٩
وما بعدها .

الفصل الثالث

اثر الظروف

المبحث الأول

١ - على وصف الجريمة

يتصور التساؤل حول معرفة ما اذا كان نوع الجريمة يتحدد وفقا للعقوبة التي نطق بها القاضي أم وفقا للعقوبة التي يقررها القانون للجريمة أصلا ؟

فالمعروف أن قانون العقوبات اتخذ من جسامة العقوبة معيارا لتقسيم الجرائم الى ثلاثة أنواع . فنص في المادة العاشرة على أن الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية : الاعدام ، الاشغال الشاقة المؤبدة ، الاشغال الشاقة المؤقتة ، السجن .

ونص في المادة الحادية عشرة على أن الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية : الحبس الذي يزيد أقصى مدته .

ونص في المادة الثانية عشر أن المخالفات هي :

وتتحدد جسامة العقوبة وفقا لنوعها وحدها الأقصى . وقد اتخذ المشرع نوع العقوبة أساسا للتمييز بين الجنايات من جهة والجنح والمخالفات من جهة أخرى .

فالعقوبات المقررة للجنايات هي الاعدام والاشغال الشاقة بنوعيهما والسجن ، أما العقوبة المقررة للجنح والمخالفات هي الحبس والغرامة . وميز المشرع بين هذه الجرائم وفقا للحد الأقصى للعقوبة .

وقد أثار التطبيق العملي لتقسيم الجرائم - على النحو السابق بيانه - صعوبة بالغة اذا ما توافر في الجريمة ظرف أو مشدد تدعوا الى أن يحكم

القاضي بعقوبة تزيد أو تقل عما قرره القانون .

أولا : في حالة الحكم بعقوبة أخف مما يقرره القانون :

فاذا كان القانون يقرر للجريمة عقوبة جنائية ولكن القاضي لم يحكم الا بعقوبة جنحة ، فهل تعد العقوبة جنائية باعتبار العقوبة التي يقررها القانون لها أم تعد جنحة باعتبار العقوبة التي نطق بها القاضي ؟

يذهب رأى الفقه الى القول بأن الجريمة تتحول الى جنحة ، سواء أكان التخفيف لتوافر عذر قانوني أم لتوافر ظرف مخفف ، ودليلهم في ذلك أن القانون هو الذى يقرر الجريمة العقوبة المخففة التي نطق بها القاضي .

فاذا كان التخفيف لتوافر عذر فالقانون هو الذى نص على العذر وحدد العقوبة نحو توافره على نحو ملزم للقاضي .

أما اذا كان التخفيف لتوافر ظرف فالقانون هو الذى خول القاضي سلطة التخفيف ، اذ انه يحتد جسامة الجريمة على نحو مجرد ولم يكن في وسعه أن يحدد جسامتها في كل حالة على حدة فأنا القاضى نعتة في ذلك ، فما يقرره يعد صادرا عن القانون .

ويذهب رأى ثان الى القول بأن الجريمة تظل جنائية ، سواء أكان التخفيف لتوافر عذر قانوني أم لتوافر ظرف مخفف . ودليلهم في ذلك : إن العبرة في تحديد نوع الجريمة هي بخطورتها الموضوعية ، أي خطورة ماذيتها من فعل ونتيجة ، لا بخطورتها الشخصية التي ترجع الى ظروف أو صفات مرتكبها ، ذلك أن القانون في تحديده جسامة الجرائم على نحو مجرد لم يكن بعرف أشخاصا ولكن يعرف أفعالا ، ولما كانت الاعذار والظروف التي تقوم على اعتبارات شخصية وتتجرد من التأثير على ماديات الجريمة ، فمن المنطقي القول بأن يظل لها نوعها الذى يحدده القانون دون تعديل . وهذا هو الرأى السائد في القضاء (١) .

فقد عرضت محكمة النقض المصرية لهذا الموضوع ، بصدد تحديد نوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات التي تنص على أن من فاجأ

(١) الأسناذ الدكتور - محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٦٢

زوجته حل تلبسها بالزنا وقتلها في الحال ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ عقوبات .

وقضى بأن القانون جعل من جريمة القتل العمد أو جريمة الضرب المفضى الى موت في هذه الحالة - حالة مفاجأة الزوج لزوجته متلبسة بالزنا - جريمةً مُستقلة أقل جسامة منها معاقبا بالحبس عليها ، فهي جنحة لكن القانون لانه فرض لها الحبس كعقوبة أصلية . ولم يجعل للقاضي حق تخفيض العقوبة كما هو الشأن في الظروف المخففة القضائية وفي الاعذار القانونية التي تجيز للقاضي أن يحكم بعقوبة الجناية أو بعقوبة الجنحة ولا يحكم قياس هذه الحالة على عذر تجاوز حد الدفاع الشرعي . لأن العقوبة المقررة أصلا في حالة التجاوز هي عقوبة الجناية « (١) » .

“ وهذا القضاء تطبيق سليم للمبدأ الذي قرره القانون. وددته محكمة النقض بقولها « أن المقياس الوحيد لتوزيع الجرائم الى جنایات و جنحة انما يرجع فية الى الافعال المكونة لها و الى العقوبة التي قررها القانون لها ، الأفعال » .

ومع هذا صح القول بأن جريمة المادة ٢٣٧ من الجنح ، وأن تطبيق المادة ١٧ وتوقيع عقوبة الحبس لا يغير طبيعة الجناية ، لأن الحد الأقصى المقرر لها عقوبة الجناية (٢) .

ثانيا : حالة الحكم بعقوبة أشد مما يقرره القانون :

ان القانون يقرر للجريمة أصلا عقوبة الجنحة ، ولكن توافر لها ظرف قد ينطق به القاضي بعقوبة الجناية .

فهل تكون العبرة بالعقوبة المقررة لها في صورتها البسيطة فتظل جنحة أم تكون بالعقوبة المشددة التي نطق لها القاضي فتحول الى جناية ؟

فالسرقه البسيطة يقرر لها القانون عقوبة الجنحة (المادة ٣١٨ عقوبات) ولكن اذا اقترن بها الاكراه قرر القانون لها عقوبة الجناية (المادة ٣١٤ عقوبات) .

(١) نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٢٧٢ - ص ٣٥٠ .
(٢) الأستاذ الديكور - محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - ط ١٩٦٤ - ص ٤٣ .

وأسباب التشديد نوعان : وجوبية وجوازية •

فاذا كانت وجوبية يلتزم القاضى بالحكم بعقوبة الجناية ومثالها الاكراه
فى السرقة •

وان كانت جوازية فللقاضى الحيرة بين عقوبتى الجناية والجناية مثال ذلك
العود •

ويجمع الرأى على أن الجريمة تتحول الى جناية اذا كان سبب التشديد
وجوبيا ، أى لا يستطيع لقاضى أن يحكم بغير عقوبة الجناية بالاضافة الى أن
هذه الأسباب تزيد من جسامة الفعل وخطره الاجتماعى •

أما اذا كان سبب التشديد جوازيا ، فذهبت محكمة النقض الى أن هذا
السبب يجعل الجريمة جناية أو جنحة بحسب ما يحكم به القاضى • فالجريمة
قلقة النوع اذ هى تكون جناية أو جنحة تبعا لنوع العقوبة التى تقضى بها
المحكمة فيها ، (١) •

(١) نقض ١٩٣٢/٢/١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ رقم ٣١٧ - ص ٤٤٧ ،
الأمعان الدكتور - محمود نجيب حسن - المرجع السابق - ص ١٥ •

المبحث الثانى اثر الظروف على العقوبة الأصلية والتبعية

المطلب الأول الظروف المخففة

أولا : العقوبات الأصلية :

بالنسبة للجنايات حددت المادة ١٧ من قانون العقوبات حدود هذا التأثير فنصت على أنه :

« يجوز فى مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاء وتبدل العقوبة على لوجه الآتى :

- ١ - عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
- ٢ - عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .
- ٣ - عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بالسجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقضى عن ستة شهور .
- ٤ - عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقضى عن ثلاثة شهور .

وتقوم خطة الشارع على تخويل القاضى سلطة أن يهبط بالعقوبة درجة أو درجتين حسب تقديره ، الا اذا كانت عقوبة الجريمة السجن فلا يهبط بها الا درجة واحدة .

ولم يضع الشارع حدا أدنى للعقوبة التى يهبط القاضى اليها ، الا اذا كانت هذه العقوبة هى الحبس فقد وضع لها الحد الأدنى وهو ستة أشهر أو ثلاثة أشهر حسبما اذا كانت العقوبة المقررة للجريمة أصلا هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن .

وتقرير المحكمة تطبيق الظروف المخففة لا يعنى إلزامها بالحكم بالأدنى الذى تنص عليه المادة ١٧ عقوبات. ويحل يكون لها أن تقضى بأية عقوبة تدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى يخولها لها هذا النعى .

أما بالنسبة للجنح والمخالفات التى نصت عليها قوانين مستقلة ، فإن عقوبتها تخفف على الوحد التالى :

- إذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجريمة هى الحبس والغرامة معا جاز الحكم باحدى هاتين العقوبتين فقط .

٢ - وإذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجريمة هى الغرامة جاز للقاضى أن يهبط بمبلغها الى ما دون حددها الأدنى بشرط ألا يقل المبلغ الذى يحكم به عن خمسة قروش .

٣ - وإذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجريمة هى الحبس ، جاز للقاضى أن ينزل به دون حده الأدنى بشرط ألا تقل المدة التى يحكم بها عن أربع وعشرين ساعة (م ٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤) .

ثانيا : العقوبات التكميلية والتبعية :

من المقرر أن نطاق التخفيف ومداره تحكمه النصوص القانونية ، فلا تخفيض الا فى اطار ما حدده القانون ، وإذا كانت النصوص قد حصرت أثر التخفيف فى العقوبات الأصلية فان ذلك يعنى أنه لا تخفيف بالنسبة لما عدا ذلك من العقوبات .

ويجب التفرقة بين العقوبات التكميلية والعقوبات التبعية .

فاذا كانت العقوبة التكميلية جوازية ، فقد كانت للقاضى السلطة التقديرية فى الاعفاء منها على الرغم من عدم توافر ظرف مخفف ، فاذا ثبت نوافره كانت له هذه السلطة من باب أولى .

وإذا كانت العقوبة التكميلية وجوبية ، فليس للظرف المخفف تأثير عليها ، فيتعين على الرغم منه توفيقها ، ذلك أن العقوبات التكميلية مرتبطة بالجريمة وحدودا وعدما ، وليس لهذا الظرف تأثير على الجريمة . وقضت محكمة النقض بانه على ذلك بأنه اذا طبقت الظروف المخففة على

المتهم باختلاس الأموال الأميرية أو الرشوة ، فيجب على ذلك الحكم بالغرامة النسبية » .

أما بالنسبة للعقوبة التبعية :

تأثير الظرف المخفف عليها مرتفع بارتباط العقوبة التبعية بعقوبة أصلية معينة ، فإذا كان من شأن الظرف المخفف استعمال العقوبة الأصلية التي تستتبع عقوبة تبعية معينة استبعدت العقوبة التبعية كذلك .

أما إذا ألقى الظرف على العقوبة الأصلية أو استبدل بها عقوبة أخرى ترتبط بها بذات العقوبة التبعية فإنه لا يكون له تأثير عليها (١) .

المطلب الثاني الظروف المشددة

تختلف آثار الظروف المشددة على عقوبات الجرائم التي قد تقترن بها ، وتختلف من جريمة لأخرى ومن ظرف مشدد لآخر ، حيثما يتجه تقديره لأهمية وخطورة هذا الظرف أو ذلك على عقوبة الجريمة التي قد يقترن بها ، أى أنه لم يتجه إلى وضع نظام عقابي موحد لأن - الظرف المشددة على عقوبة الجرائم التي قد تقترن بها .

غير أن الشرع اتجه إلى وضع نظام عقابي موحد لظرف العود ، فنصت المادة ٥٠ عقوبات على أنه « يجوز للقاضي في حالة العود أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد ، ومع هذا لا يجوز في أى حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة » .

فظرف العود يجيز تشديد عقوبة الجريمة الأخيرة في صورة تجاوز الحد الأقصى الذي يقرره القانون ، وبذلك تتسع سلطة القانون التقديرية ، ولكن الشارع يقيد هذه السلطة ببنتين :

١ - ألا يتجاوز ضعف هذا الحد .

(١) الأستاذ الدكتور - محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٨٧٥ .

٢ - الا تزيد من الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة .
فأثر العود لا يكون الا فى حدها الأقصى بزيادته فى الحدود المتقدمة ،
وليس له أثر فى الحد الأدنى الذى يقرره القانون للعقوبة . ومع ذلك فانه
يترتب على جعل القانون تشديد العقوبة فى حالة العود اختياريا للقاضى أنه
يستطيع على الرغم من توافر كل شروط العود أن يمتنع عن تشديد العقاب
ويحكم بعقوبة مناسبة يختارها بين الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة البسيطة
التي يقررها القانون أصلا للجريمة (١) .

(١) النظرية العامة للظروف المشددة للأسناد الدكتور - هشام أبو العتوح - ط ١٩٨٢
ص ٢٦١ .

المبحث الثالث

« أثر الظروف على المساهمين في الجريمة » (١)

المطلب الأول

مدى تأثير الفاعل مع غيره بالظروف المختلفة

الظروف العينية :

يراد بالظروف العينية أو المادية تلك الظروف التي تتصل بدات الجريمة لا بشخص الفاعل أو بعض الفاعلين فيها .

ومن أمثلتها في جريمة السرقة ظرف التسور أو التسلق أو ظرف الكسر و ظرف الليل وحمل السلاح و ظرف الاكراه .

ويلاحظ أن اتصال مثل هذه الظروف بذات الجريمة يجعلها كجزء منها بمعنى أن الشارع يدخلها في تعريفه للجريمة وبيانها لعناصرها الخاصة . كل ذلك يساعد على اجزم بأن مما يتمشى مع القاعدة الأصلية في عقاب الفاعل عند تعدد الفاعلين .

ان الظروف العينية تؤثر في هذا الفاعل حتى ولو لم تتحقق بفعله هو بل نحقق بفعل غيره من الفاعلين معه .

فلو أن لصين توجهوا سويا لسرقة منزل ، وتولى أحدهما في كسر باب المنزل تمهيدا للوصول الى داخله وتنفيذ السرقة ، فانهما يعتبران معا فاعلين في جريمة السرقة بواسطة الكسر من الخارج المنصوص عليهما في المادة ٣١٧/٢ عقوبات .

وكذلك الأثر في الظروف المخففة ، ومثالها ظرف ضالة قيمة المال المسروق في جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٩ عقوبات ، والنبي

(١) راجع في هذا الموضوع تفصيل أوفى . للأساذ الدكتور على راشد - القانون الجنائي -

من عناصرها المميزة أن تقع السرقة على غلال أو محاصيل أخرى لسم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد على ٢٥ قرشا مصرياً .

الظروف الشخصية :

يراد بالظروف الشخصية تلك الظروف التي تتعلق بشخص الجاني لا بذات الجريمة ، وهي التي عبر الشارع عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ عقوبات بقوله « الأحوال الخاصة بأحد الفاعلين » .

وما دامت هذه الظروف شخصية ، فالقاعدة في عقاب الفاعل عند تعدد الفاعلين معه تقتضي أن لا يتأثر بمثل تلك الظروف إذا عرضت لغيره من هؤلاء الفاعلين .

وقد نص المشرع على ذلك بقوله « ومع ذلك فإذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها إلى غيره منهم ، وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها » .

وفقا لهذا النص فإن الظروف قد تقتضي تغيير وصف الجريمة وقد لا تقتضي ذلك .

(أ) ظروف تقتضي تغيير وصف الجريمة :

ويراد بها الظروف التي متى تحققت في شخص الجاني تجعل الجريمة بالنسبة إليه خاضعة لنص آخر من نصوص القانون غير النص الذي تخضع له ذات الجريمة فيما لو لم توجد مثل هذه الظروف وهي على نوعين :

١ - ظروف مرجعها إلى قيام صفات معينة في شخص الفاعل ، مما يترتب عليه تغيير وصف الجريمة بالنسبة إليه . ومثالها صفة الخادم في جريمة السرقة ، فإنها تجعل الخادم السارق يخضع لنص المادة ٢٦٧/٧ عقوبات بدلا من المادة ٣١٨ .

فالفاعل مع غيره لا يتأثر بهذه الصفات متى تحققت في شخص هذا الغير ، بل يبقى خاضعا لعقوبة الجريمة بحسب وضعها الأصلي .

٢- ظروف مرجعها الى قصد الفاعل من الجريمة أو الى كيفية علمه بها ، مما يترتب عليه في الحالتين تغيير وصف الجريمة بالتنسبة اليه .

ومنال الظروف التي ترجع الى قصد الفاعل من الجريمة الظرف المستند من وجود الاصرار السابق عند هذا الفاعل ، فان هذا الظرف يجعله خاضعا في جريمة القتل العمد للمادة ٢٣٠ بدلا من المادة ٢٣٤ ، على حين يبقى خاضعا لهذا النص الأخير الفاعل معه الذى لم يتحقق لديه ظرف سبق الاصرار .

أما الظروف التي ترجع الى كيفية علم الفاعل بالجريمة فمثالها في جريمة اخفاء الأشياء الظرف المستند من علم الفاعل في هذه الجريمة (أى المخفى) بأن الأشياء التي يخفيها تحصلت من جريمة عقوبتها أشد من العقوبة المقررة للاخفاء بصفة عامة في الفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكررة ، فانه يخضع في هذه الحالة للنص الخاص بالجريمة الأشد التي تحصلت منها الأشياء بدلا من نص الفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكررة سالف الذكر ، على حين لا يتأثر بهذا الظرف الفاعل الآخر معه في جريمة الاخفاء - ان وجد - بل يظل خاضعا لحكم هذا النص الأخير .

(ب) ظروف لا تقتضى الا تغيير العقوبة :

يراد بها الظروف التي متى تحققت في شخص الفاعل اقتضت بالنسبة له تغيير العقوبة فحسب دون تغيير وصف الجريمة ، وسواء أكان تغيير العقوبة في معنى التشديد كظرف العود (المادة ٤٩ وما بعدها) أو في معنى التخفيف كظرف صغر السن (المادة ١٦ ع) أو ظرف الزوج الذي يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فيقتلها هي ومن يزنى بها (المادة ٢٣٧ ع) أو الظروف القضائية المخففة عملا بالمادة ١٧ عقوبات .

فهذه الظروف جميعا وان كانت تقتضى تغيير العقوبة تشديدا أو تخفيفا عملا بنصوص جنائية غير النصوص التي تنص على الجريمة أصلا وتقرر لها عقوبتها ، الا أنها لا تقتضى تغيير وصف الجريمة ، وذلك لأن النصوص التي تسمح بتغيير العقوبة نصوص عامة تطبق بالاضافة الى النص الأصلي الخاص بالجريمة ، والذي تبقى هذه الجريمة منطبقة عليه ومن ثم محتفظة بوصفها دون تغيير . ومتى تحقق ظرف من هذه الظروف لفاعل أو أكثر في الجريمة ،

فان حكمه يقتصر عليهم ولا يتعداهم الى غيرهم من الفاعلين معهم الذين لم يتحقق لهم نفس هذا الظرف .

لا إثر لظروف الشريك على الفاعل :

قد تعرض للشريك ظروف خاصة به كالظروف الشخصية ، واذا كان الفاعل مع غيره لا يتأثر بالظروف الشخصية الخاصة بغيره من الفاعلين معه ، فانه لا يتأثر من باب أولى بالظروف الخاصة بالشريك .

فاذا شددت العقوبة على الشريك بسبب ظرف العود الخاص به ، أو بالعكس قد تخفف العقوبة عليه بسبب عذر قانوني أو ظرف قضائي مخفف، كل هذا دون أن يتأثر الفاعل بشيء من ذلك . ما دام لم تعرض له ظروف مماثلة خاصة به بحيث تؤثر في عقابه على وجه مشابه .

فلو ان زوجا فاجا ومعه صديق له زوجته وهي متلبسة بجريمة الزنا ولا يشأ أن يقتلها بنفسه هي ومن يزني بها ، ولكنه سلم الى صديقه مسدسا كان يحمله وحرضه على قتلها فقتل ، فلا يستفيد هذا الصديق القاتل من الضرر المخفف للزوج في مثل هذا الغرض بمقتضى المادة ٢٣٧ عقوبات .

المطلب الثاني

مدى تأثير الشريك بالظروف المختلفة

إذا كانت القاعدة في عقاب الشريك هي أنه يخضع للعقوبة المقررة قانونا للجريمة التي ارتكبها الفاعل ، فمعنى ذلك أنه يتأثر بكافة الظروف التي تساهم في تحديد وصف هذه الجريمة وتحديد عقوبتها القانونية بالتالي ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الظروف عينية أي لاصقة بذات الجريمة ، أو أن تكون شخصية أي خاصة بالفاعل ولكنها ممبا يؤثر في وصف الجريمة التي ارتكبها . وعلى العكس ، يترتب على ذات القاعدة أن الشريك لا يتأثر بالظروف التي لا شأن لها في تحديد وصف الجريمة ، وهذه الظروف منها ما يكون خاصا بالفاعل ولكنه لا يؤثر في وصف الجريمة ، وهذه الظروف منها ما يكون خاصا بالفاعل ولكنه لا يؤثر في وصف الجريمة التي يرتكبها ، ومنها ما يكون خاصا بالشريك ذاته ومن ثم فلا تأثير له كذلك في وصف هذه الجريمة .

ونعرض فيما يلي لتفصيل ذلك :

١ - الظروف التي تقتضى تغيير وصف الجريمة :

الظروف العينية : وهى تقتزن بذات الفعل السدى يرتكبه الفاعل ممتزج به وتصبح جزءا من الجريمة .

الظروف المشددة : منالها جريمة السرقة باكره او ظرف الليل او ظرف الكسر او حمل السلاح ، كل هذه الاحوال تتأثر بمسئولية الشريك بهذه الظروف المشددة ، كما تتأثر بها مسئولية الفاعل الذى اقتزن الظرف بفعاله ، ويستوى فى ذلك أن يكون الشريك عالما بهذه الظروف أم جاهلا لها .

الظروف المخففة : ومنالها الظرف المستمد من وقوع السرقة على غلال ضئيلة القيمة (المادة ٣١٩ عقوبات) .

فاذا ساهم الشريك فى هذه الجريمة ، فانه يستفيد من العقوبة المقررة للجريمة بوصفها المذكور .

وقد قضت محكمة النقض بأن « ظرف حمل السلاح ظرف مادي يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العقوبة بسببه ، ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله ، وإذا استعمل حامل السلاح سلاحه فى جرح أو قتل ، وجبت مؤاخذه جميع الشركاء بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها .

(ب) الظروف الخاصة بالفاعل :

نصت المادة ٤١ عقوبات على أنه « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالِم بتلك الأحوال » .

ظروف لا تقتضى تغيير وصف الجريمة :

ظروف خاصة بالفاعل :

من الظروف الشخصية الخاصة بالفاعل ما لا تأثير لها فى تحديد وصف الجريمة وان كان من شأنها تغيير العقوبة ، فهى ظروف شخصية لا يتأثر بها الشريك سواء كان عالما بها أم كان غير عالِم .

ومثال الظروف المشددة ظرف العود ، فانه متى توفّر بالنسبة إلى

الفاعل قد يؤدي الى تشديد العقوبة دون ان يتأثر به الشريك ، وكذلك الظروف المخففة .

الظروف الخاصة بالشريك :

قد نعرض للشريك نفسه ظروف خاصة به كالظروف التي تعرض للفاعل ، فهذه الظروف أيا كان نوعها سواء كانت تقتضى تغيير وصف الجريمة أم لا ، متى تعلقت بشخص الشريك فلا تأثير لها في تحديد وصف الجريمة التي ارتكبها الفاعل (١) .

(١) راجع فيما تقدم - الأستاذ الدكتور على راشد - المرجع السابق - ص ٢٤٧ -

الباب الثاني

الظروف المخففة للمعاقب

الفصل الأول : الأعذار القانونية المخففة

المبحث الأول : عذر الاستفزاز

المبحث الثاني : عذر تجاوز حد الدفاع الشرعي

المبحث الثالث : عذر صغر السن

الفصل الثاني : الظروف القضائية المخففة

الباب الثاني

الظروف المخففة للعقاب

الظروف المخففة هي عناصر أو وقائع ، عرضية تبعية تضعف من جسامه الجريمة ، وتكشف عن ضالة خطورة فاعلها ، وتستتبع تخفيف العقوبة الى أقل من حدها الأدنى ، أو الحكم بتدبير يناسب تلك الخطورة .

وتتميز الظروف المخففة بالخصائص الآتية :

- ١ - تتمثل في وقائع تتعلق بالنموذج الاجرامى ولا تدخل في تكوينه ، ومؤدى ذلك أنها لا تتمثل في اعتبارات الرأفة بالجاني ، أو في بواعث عاطفية تحدد القضاة للتخفيف .
- ٢ - انها ذات أثر معدل بناء من جسامه الجريمة ، ويقلل من خطورة الجاني .
- ٣ - ان القاضي هو الذى يستظهرها ، ويتمتع فى ذلك بسلطة تقديرية واسعة .
- ٤ - تسمح بالنزول الى ما دون الحد الأدنى المقرر للعقوبة .
- ٥ - لا مانع من امتداد نطاق الظروف المخففة الى مجال التدابير الاحترازية (١) .

(١) راجع تفصيل أوفى : الرسالة القيمة للأستاذ الدكتور حسن بن ابراهيم صالح عبيد - ط ١٩٧٠ - دار النهضة العربية - النظرية العامة للظروف المخففة .

الفصل الأول

الأعذار القانونية المخففة

الأعذار القانونية المخففة :

• الأعذار المخففة هي وقائع توجب تخفيف العقاب الى أقل من الحد الأدنى المقرر قانونا ، خطها الشارع بالنص الصريح ، وهي تختلف عن الظروف التي تركها المشرع لتقدير القاضي .

فالقانون يلزم القاضي بالتخفيف في حالة الاعذار المخففة ، بينما لا محل لمثل هذا الالتزام في صدد الظروف المخففة ، ولو كان منصوبا عليها على سبيل الحصر ، اذ أن مثل هذا النعي ، لا يعنى الزام القاضي بالأخذ بها عند توافرها ، وانما تعنى عدم استطاعة القول بغيرها .

نخلص من ذلك ان الظروف المخففة والاعذار المخففة يتحدان من حيث الطبيعة القانونية ، اذ أن كل منهما يعد من قبيل الظروف التي تسرع انقاص العقوبة الى أقل من الحد الأدنى المقرر ، وليس بينهما فارق الا نص المشرع على الأعذار دون الظروف ، مما يستتبع التزام القاضي بها عند تحققها .

وقد حصر المشرع المصرى الاعذار القانونية وحصرها فى ثلاثة هى :

- ١ - صغر السن .
- ٢ - مفاجأة الزوجة حال تلبسها بالزنا ، تجاوز حدود الدفاع الشرعى .

والاعذار القانونية تتميز بالخصائص الآتية :

- ١ - الشرعية : انفرد الشارع بالنص عليها صراحة .
- ٢ - الالتزام : فالقاضي يلتزم بها ، اذا ما تحقق من توافر شرائطها . ويستتبع ذلك التزام القاضي بتسبيب الحكم الذى يعدل على العذر القانونى .

- ٣ - الاقتصار على الجريمة : لا يترتب على العذر زوال الجريمة ، أو التغير من طبيعتها ، نتيجة لتوقيع عقوبة أخف ، حتى ولو ترتب عليه الاعفاء من العقوبة .
- ٤ - التأثير على العقوبة : يترتب عليه النزول بالعقوبة الى ما دون الحد الأدنى .

ونعرض فيما يلي للاعذار القانونية التي أوردها المشرع وهي :

- ١ - عذر الاستفزاز المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ عقوبات .
- ٢ - غدر تجاوز حدود الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة ٢٥١ عقوبات .
- ٣ - غدر صغر السن .

المبحث الأول عذر الاستفزاز^(١)

١ - مقدمة :

لم يجعل المشرع المصرى من الاستفزاز عذرا قانونيا مخففا الا فى حالة مفاجأة الزوجة متلبسة بجريمة الزنا .

فنصت المادة ٢٣٧ عقوبات على :

« من قاجأ زوجته حال تلبسها بالزنى وقتلها فى الحال هى ومن يرئى بها ، يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ عقوبات .

ويلاحظ :

١ - ان هذا العذر خاص لا يسرى الا على جرائم معينة وهى القتل العمد والضرب المفضى الى الموت .

٢ - هذا العذر لا ينطبق الا على الزوج فقط دون غيره من الأقارب .

٣ - هذا العذر لا ينطبق الا عند توافر شروط معينة .

٢ - حكمة العذر :

راعى المشرع فى هذا التخفيف الحالة النفسية التى تصيب الزوج الملتوم شرفه المعتدى على أعز ما يملك فى حياته وهو عرضه ، فقد رأته اذا فوجئ بهذا المشهد لابد خارج عن وعيه فيكون له العذر ان هو قتل زوجته هو ومن يزنى بها .

وقد كثر التحدث عن هذا العذر واختلفت فى تكييفه الآراء حتى طرأ البعض أن القتل بمقتضاه أصبح حقا للزوج ، وهذا فهم خاطيء ، فالقانون لم

(١) راجع فى هذا الموضوع . جريمة الرنى فى القانون المصرى المقارن للأستاذ الدكتور أحمد حافظ نور - ط ١٩٥٨ - ص ٣٦٩ - ٤٠٠ .

يعطى لأحد حق القتل ولا هو جعل القتل مباحا . انما جعله عذرا مخففا للعقوبة فقط .

وهذا العذر فى التشريع المصرى انما أعطى للزوج فقط دون الزوجة . وهذا الاستناد غير مقبول . فلماذا تحرم الزوجة من التمتع بهذا العذر اذا فاجأت زوجها يزنى بامرأة أجنبية ، وفى منزل الزوجية ؟

أليست هذه أكبر صدمة تصيبها فى حياتها ؟ وأليس هذا أكبر غدا ويصيب كرامتها وعرضها وعزة نفسها ؟ ثم أليست هى بعد ذلك بشرا من لحم ودم لها شعورها الذى جرح واحساسها الذى أهين وأمانة الزوجية ومقدساتها التى انتهكت حرماؤها ، فلماذا نحرمها من هذا العذر ؟ ليس لهذه التفرقة من سبب معقول الا أن تكون أثرا من بقايا التحيز الموروث من القوانين القديمة الى جانب الرجل .

٣ - شروط العذر :

من مراجعة نص المادة ١٣٧ عقوبات يتبين انه لابد من توافر شروط ثلاثة :

- (أ) صفة الجانى .
- (ب) مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنى .
- (ج) القتل فى الحال .

الشرط الأول : صفة الجانى :

يجب أن يكون الجانى زوجا للمجنى عليها ، وقد ذكرت المادة هذا الشرط صراحة بقولها « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنى الخ » .

فهذا عذر شخصى بحث لا يستفيد منه حسب نص المادة الا الزوج فلا يسرى على أحد سواه .

فلا يطبق على الخطيب ، ولا المطلق طلاقا بائنا . أما الطلاق الرجعى فهو لا ينهى الزوجية ملكا ولا حلا فهى قائمة حكما ، ولا يحرم الزوج فى هذه الفترة من حقه فى التمتع بالغدر المخفف اذا قتلها هو ومن يزنى بها . ويجب أن يكون هناك عقد زواج قانونى معترف به فى احدى الديانات السماوية ، فلا يختلف الحال ان كانا مسلمين أو مسيحيين أو هو مسلم وهى كتابية ، المهم أن يكون هناك زواج معترف به .

ولا يستفيد من هذا العذر أقارب الزوجة مثل الأب أو الأخ • وهذا محل انتقاد من الفقه •

فحرمان الأهل الأقربين من تطبيق هذا التخفيف عليهم ، ظلم فادح ، لأنهم ألصق بالمرأة من زوجها ، ثم أليس من الظلم أن تزنى بنات الناس وإخواتهم وأمهاتهم فيطالبوا بألا يغضبوا ! ، ولا نعذرهم إذا استحققتهم الغضب فأفقدتهم شعورهم وادراكهم فأقدموا على قتل من ألحقت العار بشرفهم ؟

وأن هذا الاثم من المرأة يكون أكثر حدة وأبعد غورا في نفس قريب الزوجة منها في نفس زوجها ، فحسب الزوج للخلاص من جريرة زوجته أن يطلقها بينما لا يوجد سبيل لمحو آثار هذه الجريرة بالنسبة لغير الزوج كآب الزانية أو أخيها •

الشرط الثاني :

مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنى •

يتكون هذا الركن من عنصرين أساسيين :

• المفاجأة •

• التلبس •

١ - المفاجأة :

لكي يستفيد الزوج بهذا العذر المخفف لابد من وجود عنصر المفاجأة ، والواقع ان هذا العنصر هو العلة الكبرى للتخفيف •

اذ المفاجأة هي التي تنير الغضب وتخرج الزوج عن وعيه وادراكه الطبيعي وتقديره السليم فيقدم على ارتكاب القتل ، فلا يكفي اذن مجرد كون الزوجية سيئة السلوك ولو باعترافها اذ ليس عنصر المفاجأة متوافرا في هذه الحالة •

والمفاجأة يقصد بها ألا يكون لدى الزوج أى توقع أو انتظار لان يرى زوجته تزنى ، لانه لم يكن يشك في سيرها ، فاذا شاهدها والحالة هذه تزنى مع رجل آخل فهذا على التحقيق مفاجأة له •

وعلى النقيض من ذلك اذا كان الزوج متأكدا من سوء سلوكها ويعلم بقينا انها مخالطة شخصا غيره مخالطة مشروعة ، فكمن لها لضبطها متلبسة معه وقتلها هي ومن يزني بها فلا يستفيد بالعدر ، وسبب ذلك انعدام عنصر المفاجأة عنده فيعاقب بعقوبة القتل العادية .

أما في حالة الشك الذي يريد الزوج أن يمحوها باليقين . أى ما حكم جريمة القتل التي يرتكبها ضد زوجته أو ضدها وشريكها وهو في حالة الشك هذه ؟

الرأى الراجع فقها وقضاء أن المادة ٢٣٧ عقوبات تنطبق في حالة الشك ويسنفيده الزوج بالعدر المخفف .

فمنلا اذا جرت الشائعات من حوله بأن زوجته تزني وسمع هذا من عدة مصادر ثم لاحظ عليها بعض تصرفات مريبة مما قوى الشك عنده ، فأراد أن يقطع باليقين فأوهمها بسفره وكمن لها حتى حضر عشيقها وفاجأها متلبسين ثم قتلها أو قتلها ، فانه يتحقق العذر المخفف ، حتى ولو كان لديه اصرار سابق ، ويستنتج من ذلك الى أن :

(أ) سبق الاصرار لا يمنع مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنى .

(ب) ان لفظ القتل ، هو لفظ عام يشمل القتل العادى والقتل المعلق على أمر أو شروط .

(ج) ان هذا العذر قرينة قانونية قاطعة دالة على هياج الزوج وانفعاله ، فطبيعته تدعو لهذا القول ، وما دام هذا الظرف ظرفا قانونيا فصفته ملزمة بعكس الظرف القضائي المتروك تقديره للقاضى .

ولمحكمة النقض حكم يؤيد هذا الاتجاه ، فقضت فيه بتطبيق المادة ٢٣٧ عقوبات على شخص أحس بوجود صلة غير شريفة بين المقتول وزوجته فأراد أن يقف على جلية الأمر فتظاهر بانه ذاهب الى السوق وكمن فى المنزل حتى حضر المقتول واختلى بالزوجة يراودها عن نفسها ويداعبها الى أن اعتلاها فعلا فبرز الزوج من مكمنه وانهاى عليه طعنا حتى قتله .

٢ - التلبس :

للتلبس فى جريمة الزنى معنى يختلف عن معناه العادى الوارد فى

المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تنص على :

« تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة ، وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تبع المجنى عليها مرتكبها ، أو تبعته العامة على الضياع أثر وقوعها ، أو اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها قريب حاملا آلات وأسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على انه فاعل أو شريك فيها ، أو اذا وجدت به في هذه الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » .

وليس هذا هو التلبس المطلوب في الزنى ، بل أنه في الزنى يتحقق بهذا الذى نصت عليه المادة ٣٠ أ ج ، ويتحقق أيضا اذا وجدت الزوجة أو الزوج في حالة لا تدع مجالا للشك عقلا في أن الفعل قد تم ارتكابه ، أو حتى اذا وجدت قرائن قوية تحمل الزوج على اعتقاد ذلك ولو لم يكن الفعل قد وقع أو مقدرا له أن يقع .

فلسنا مقيدين في تلبس الزنى بالقيود الواردة في المادة ٣٠ أ ج عن التلبس ، أو بمعنى آخر لا ضرورة أن يشاهد الزوج نفس العملية الجنسية ترتكب على زوجته أثناء ارتكابها أو بعد ارتكابها ببرهنة يسيرة بل يكفى أن يراهما في حالة تؤكد وتقطع بحصول الزنى .

وقد حكم بأنه اذا شاهد الزوج زوجته بغير سراويل وقد وضعت ملابسها الداخلية بجوار الملابس الداخلية لشريكها فلا شك عقلا أن الزنى قد وقع .

وحكم أيضا بأنه اذا كان النابت بالحكم أن المحكمة قد تبينت من شهادة الشهود أن زوج المتهم وهو مسلم قد حضر بمنزله في منتصف الساعة العاشرة ليلا ولما قرع الباب فتحت له زوجته وهى مضطربة مرتبكة وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت اليه أن يعود للسوق ليحضر لها حلوى فاستمهلها قليلا ولكنها ألحت عليه في هذا الطلب فاعتذر فعادت، وطلبت اليه أن يحضر لها أشياء أخرى فاشتبه في أمرها ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مختفيا تحت السرير وكان خالعا حذاءه وكانت الزوجة عند قدومه لا شيء يستترها غير حلاية النوم ، فهذه الحالة اذا اتخذت منها المحكمة دليلا على حالة التلبس بالزنى فهي على حق .

وينور البحث حول الشروع في الزنى :

اذ قد توجد حالات تقطع بحصول الزنى فيعترض البعض بأنها لا تعدو
أن تكون شروعا فى الزنى .

ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن تقدير الفعل هل هو زنى أم
شروع فيه أمر متروك لقاضى الموضوع . والزنى جنحة لا عقاب على الشروع
فيها ، اذ أنها ليست من الجنح التى نص القانون على عقاب الشروع فيهما
استثناء من القاعدة العامة « لا عقاب على الشروع فى الجنح ما لم يستثنى
بنص » .

كما أن القانون يجعل مجرد وجود شخص فى منزل مسلم فى المحل
المخصص للحريم دليلا على الزنى أى على الجريمة التامة لا على مجرد
الشروع .

فالتلبس فى الزنى هو وجود أحد الزوجين فى حالة لا تدع مجالا
للمشك فى أن الزنى قد وقع ، فاذا كان من غير المؤكد وقوع الزنى فلا تعتبر
حالة التلبس قائمة .

ولا أهمية لنوع الدليل الذى يقتنع به الزوج بتلبس زوجته ، اذ أن
الأدلة التى أوردتها المادة ٢٧٦ (١) على سبيل الحصر إنما وضعت لتقييد
القاضى فى بناء اعتقاده لقيام جريمة الزنى فلا تفيد الزوج فى نطاق عذر
الاستفزاز .

ولكن قد يعتقد الزوج قيام حالة التلبس بزنى لم يحدث فعلا ويسلك
على أساس هذا الاعتقاد مع زوجته ومع الشخص المزعوم أنه شريكها فى فعل
الخيانة فيعتدى عليهما أو على أحدهما ، ويعتذر بعد ذلك بأن هذا الاعتداء
الذى كان يقصد به القتل أو الذى أفضى الى القتل إنما يرجع الى تلك العقيدة
التي كونها على خلاف الواقع .

مصير هذا الزوج إنما يتوقف على مدى جدية اعتقاده بوقوع الزنى ،
فان كان اعتقاده المغاير للواقع مبنيا على أسباب معقولة تبرر تولد ذلك

(١) المادة ٢٧٦ بنص على : الأدلة التى يعبر ونكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه
حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجودة فى منزل
مسلم فى المحل المخصص للحريم .

الاعتقاد في نفس الرجل العادي لو وجد في مكانه استفاد من العذر المخفف رغم أن أسباب التخفيف لم تكن قائمة إلا في مخيلته فقط لا في الحقيقة والواقع ، وذلك بناء على نفس الحكم المتبع في صدد سبب الإباحة .

أما إذا كان اعتقاده بقيام حالة التلبس بالزنى مبنيا على أسباب غير معقولة أي حين يكون وليد رعونة وتسرع فانه يكون مسئولا لا عن قتل خطأ وقد تعمد الاعتداء وانما عن قتل عمد يجوز قضاء لا قانونا أن تخفف عنه بالعقوبة بالنظر الى باعته الخاص .

حرمان الزوج من هذا العذر :

إذا توافرت شروط هذا العذر ، فالزوج يحرم من هذا التخفيف إذا سبق له أن زنى في منزل الزوجية ، فالمادة ٢٧٣ عقوبات تقضى بأنه إذا زنى الزوج في منزل الزوجية لا تسمع دعواه على زوجته في الزنى السابق، وقوعه منها .

فعلى الزوج أن يكون قدوة حسنة لزوجته ، ومثالا يحتذى في حسن الخلق ، فإذا سبقها الى ارتكاب هذه الجريمة فلا يلومن الا نفسه .

الشرط الثالث : القتل في الحال :

يجب لكي يتوافر التخفيف في حق الزوج الذي يقتل زوجته متلبسة بالزنى أن يرتكب القتل فور مشاهدته للفعل في نفس الوقت الذي يشاهد فيه حالة التلبس .

ويجب أن يقع القتل عليها ، أو عليها هي ومن يزنى بها .

وهذا الركن يتمشى مع المحكمة التي راعاها المشرع عندما حصر هذا العذر بنص قانوني ، إذ أن المشرع يعذر الزوج لخروجه عن وعيه . وعدم استطاعته تحمل هول المفاجأة واقدامه على جريمة القتل بغير تبصر ولا روية فكيف يتأتى له التبصر وقد فقد أغلى وأثمن ما يحرص الإنسان على حمايته والدفاع عن عنه وهو شرفه وعرضه ، كل هذا لا يكون متصورا الا إذا أقدم على قتلها في الحال .

أما إذا مضت فترة من الزمن تفيد الهدوء والاستقرار والخروج عن حالة لغضب والهياج هنا ، فان لزوج يعتبر قد استرد اتزانه وحسن تقديره

للأمور فلا يغدر على جريمة اذا ارتكبها بعدئذ ، اذ تكون انتقاما مدبرا ذي روية .

وحكم بأن زوجا فاجأ زوجته وشريكها متلبسين بجريمة الزنى فهجم عليهما وسارع بقتل الشريك . أما الزوجة فقد هربت الى منزل أهلها الا أن الزوج بعد قتل الشريك الزانى تبع زوجته الى منزل أهلها فبلغه بعد ساعتين وهناك قبل الزوجة فقضت المحكمة بمعاقبته بعقوبة القتل العادى ولم تطبق عليه العذر المخفف .

ولكن اذا ما شاهد الزوج الجريمة وذهب الى غرفة مجاورة أو الى المطبخ لاحضار سكين أو شيء آخر وقتلها به ، فان العذر يتوافر فى هذه الحالة أيضا . فالزوج يدخل بيته خالى الذهن من أى شك حول زوجته ويقبل الى غرفة نومها فيفاجئها تزنى مع شخص آخر ، واذا لا يكون معه سلاح يجرى الى المطبخ يحضر منه شيئا يستعمله فى القتل .

العقوبة عند توافر هذا العذر :

اذا توافرت الأركان الثلاثة السابقة انقلبت جناية القتل الى جنحة ويعاقب الزوج القاتل بعقوبة الجنحة سواء قتل الزوجة وحدها أو قتلها وشريكها معا ، فتكون العقوبة هى الحبس بدلا من العقوبات المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ عقوبات .

تأثير العذر المخفف على وصف الجريمة :

يرى غالبية الشراح أن هذا العذر شخصى بحث ، ويعللون لرأيهم أنه ينشئ قرينة قانونية قاطعة لمصلحة الزوج المخدوع بأنه كان فى حالة من الانفعال الوقتى أثرت فى حريته فى الاختيار وهو اعتبار شخصى بحث وهو لا يمس موضوع الجريمة وأركانها فهى ما تزال جريمة قتل بكل أركانها وشروطها .

ولكن هل يغير من وصف الجريمة من جناية الى جنحة .

ذهب رأى من الفقه تأيده محكمة النقض الى أن هذا العذر المنصوص عليه فى المادة ٢٣٧ عقوبات ينشئ جريمة من نوع خاص عقوبتها طبقا للنص عقوبة جنحة لا جناية فالظرف بالرغم من كونه شخصيا بحثا يقتضى تغيير وصف الجناية الى الجنحة .

فما دامت المادة ٢٣٧ عقوبات لهذا العذر تنص على أن العقوبة
فى حالة توافره هى الحبس فالجريمة جنحة بلا جدال . ويترتب عليها الآثار
القانونية الآتية :

١ - اذا شرح الزوج فى قتل زوجته المتلبسة بالزنى فيجب عدم
معاقبته لانها تعد جنحة ولا يوجد نص يعاقب على الشروع فيها (المادة ٤٧
عقوبات) (١) .

٢ - يسرى هذا العذر المخفف على الزوج اذا كان فاعلا أصليا للجريمة
دون غيره من الفاعلين الأصليين ولو علموا به (المادة ٣/٣٩) . أما بالنسبة
للشركاء فيعتبر اشتراكهم فى جنحة لا جناية .

ولكن اذا لم يكن الزوج سوى مجرد شريك فى هذه الجريمة اما
بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة فلا يستفيد من هذا التخفيف لا هو ولا
الفاعل الأصلي .

٣ - ما دما قد اعتبرنا الجريمة جنحة فيجب اعتبارها كذلك من ناحية
سقوطها بالتقادم (٢) .

أثر العذر حالة تعدد المساهمين :

مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنى ظرف مady فى القتل الواقع من الزوج
يستفيد به الشريك أيضا اذ يستمد اجرامه من فعل الفاعل ، ولكنه لا يعد
كذلك بالنسبة لفاعل آخر على الزوج بالقتل اذ يحاسب كل فاعل عندئذ
بحسب قصده ويعد ظرفا شخصيا خاصا بالزوج ولا يمتد أثره الى الفاعل
الآخر معه .

استخدام هذا العذر يحق الدفاع الشرعى :

الغرض هنا ان الزوج الذى فاجأ زوجته متلبسة بجريمة الزنا فاراد

(١) المادة ٤٧ عقوبات تنص على : تعين قانونا الجنح التى يعاقب على الشروع فيها وكذلك
عقوبة هذا الشروع .

(٢) تنص المادة ١٥ أ ج على أن : تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات بمضى عشر
سنتين من يوم وقوع الجريمة ، وفى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وفى مواد المخالفات بمضى
سنة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

فإنها هي ومن يزني بها فذهب ليحضر آله ينفذ بها جريمته فتصادف ان كان شريك الزوجة حاملا سلاحا ، ولما عاد الزوج عاجله هذا الشريك برصاصة فقتله دفاعا عن حياته من فعل يتخوف منه الموت .

في هذه الحالة يكون الشريك في حالة دفاع عن النفس ويبرأ من تهمة القتل فتكون النتيجة انه قد زنى وقتل ثم تمتع أخيرا بحكم البراءة عن الزنى وعن القتل ، ذلك لأن القتل كان دفاعا عن النفس والزنى أصبح بعد قتل الزوج لا يستطيع أحد أن يحرك الدعوى العمومية قبله .

ومن جهة أخرى فالزوج المجنى عليه يكون قد اعتدى على عرضه فزنى رجل بامرأته ثم اعتدى بعد ذلك على حياته فقتل فضاع شرفه وضاعت حياته .

ويكون هذا الوضع شاذا . يستدعى تدخل المشرع بحل لها (١) .

(١) راجع في هذا الموضوع : جريمة الزنى في القانون المصرى - الأستاذ الدكتور أحمد حانقل نور - ط ١٩٥٨ - ص ٣٦٩ - ٤٠٠ .

(من تطبيقات محكمة النقض)

● لا عقاب على الشروع في هذه الجريمة لانها جريمة قائمة بذاتها
وتعتبر جنحة لا جناية وذلك عملا بالمادة ٤٧ عقوبات .

(نقض ١٩١٥/٤/١ مشار اليه بعماد المراجع للأستاذ عباس فضلى
ص ٤٥٠)

● الزوج الذى يقتل زوجته هي ومن يزنى بها بعد ترصده لهما ،
لا يعد معذورا في حالة حصول الترصد بعد تيقن الزوج من خيابة زوجته
تيقنا لا ريب فيه ، لأن الدافع للقتل في هذه الحالة هو التشفى ، وانما يعد
الزوج معذورا اذا قتلهما وكان الاختفاء نتيجة لشكوكه ورغبة منه في الوقوف
على الحقيقة لأن الدافع على القتل في هذه الحالة هو الانفعال الفجائي بما يضيع
معه الرشده .

(الطعن رقم ٤٢/١٥٣٠ ق جلسة ١٩٢٥/١١/٣ مشار اليه في عماد
المراجع للأستاذ عباس فضلى ص ٤٥١)

● ان القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذرا مخففا الا في حالة خاصة
هي حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزنى
بها . أما الغضب في سائر أحوال لاقتل والجرح والضرب فغير معتبر عذرا
وان كان يتنافى مع سبق الاصرار فالجاني الذى يقارف القتل مدفوعا بعامل
الغضب والانفعال يعد مرتكبا لجناية القتل عمدا من غير سبق اصرار بخلاف
ما اذا كان قد أقدم على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب
فانه يعد مرتكبا لجريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار .

(نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن ١٥٠٢ سنة ١٣ ق ، مجموعة الربع قرن
ص ٩٧٠ بند ١٤٦)

★ ان القانون اذ نص في المادة ٢٣٧ عقوبات على أن من فاجأ زوجته
حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا
من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، قد أفاد أنه أراد أن يجعل من
القتل في هذه الحالة جريمة خاصة أقل جسامة ثم انه لما كان قد عرف في
المادة ١٠ ع الجانيات انها هي المعاقب عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة

المؤبد أو المؤقتة أو السجن ، وفى المادة ١١ ع الجنج بأنها هى المعاقب عليها بالحبس الذى يزيد أقصى مدته على اسبوع أو الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى فان الجريمة المنصوص عليها فى تلك المادة تكون بحكم القانون جنحة لان عقوبتها الاصلية هى الحبس وجوبا ، لا جوازا ، كما هو الشأن فى الجنايات التى تلابسها الظروف المخففة القضائية أو الاعذار القانونية . واذن فان الحكم فيها يكون من اختصاص محكمة الجنج لا محكمة الجنايات . وذلك طبقا للمادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنايات التى تقتضى بأن يحكم قاضى الامور الجزئية فى الأفعال التى تعتبر جنحا بنص قانونى ، والمادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى تنص على أن الأفعال التى تعد جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم الجنايات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة . ولا يصح القول بأن تقدير قيام العذر يجب أن يترك الى محاكم الجنايات فان القانون لا يوجد فيه نص يقضى بذلك ، أو باخراج الوقائع التى تعتبر جنحا بما لا يسها من عذر قانونى مخفف من اختصاص محاكم الجنج . وخصوصا ان القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٥ قد نص فى مادته الأولى على أنه فى حالة ما يرى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وان الدلائل المقدمة كافية يحوز له ، بدلا من تقديم المتهم الى محكمة الجنايات . أن يصدر أمرا باحالة الدعوى الى القاضى الجزئى المختص اذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الاعذار المنصوص عليها فى المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات (٦٦ و ٢٥١ من القانون الحالى) أو ظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنج . الخ وهو وان لم يذكر ضمن الجنايات . التى يجوز لقاضى الاحالة تقديم مرتكبيها الى محكمة الجنج بدلا من محكمة الجنايات الأفعال التى يلابسها الظرف المنصوص عليه فى المادة ٢٣٧ ع الا أن عدم ذكرها اياها لا يمكن أن يحمل على أن الشارع أراد أن يكون لمحكمة الجنايات دون غيرها تقدير هذا الظرف الذى لا يختلف فى طبيعته عن العذر المنصوص عليه فى المادة ٢٥١ ع الا من جهة انه يجب على القاضى متى ثبت له قيامه ان يطبق عقوبة الجنحة ، على حين ترك له الخيار فى أن يطبق عقوبة الجناية أو الجنحة اذا ثبت له العذر المنصوص عليه فى المادة ٢٥١ ع ولو كان مراد الشارع أن تنفرد محاكم الجنايات بتقدير الاعذار القانونية اطلاقا لكان الأولى بذلك عذر المادة ٢٥١ ع ، لأن العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٧ هى عقوبة جنحة وانما السبب فى هذا الاغفال - على ما يظهر من روح التشريع ومن المذكرة الايضاحية المرفوعة عن مشروع القانون القاضى بجعل بعض الجنايات جنحا - هو أن المشرع يعتبر الجريمة المنصوص عليها فى المادة

٢٣٧ جنحة لا جناية ، ما دام العقاب المقرر لها هو الحبس ، ولذلك لم ير هناك من حاجة الى النص على جواز احوالها الى محكمة الجنح . فقد جاء بتلك المذكرة أن الغرض المقصود منه هو ايجاد طريقة . . لا تحول دون مقتضيات الزجر ولكنها تخول الفصل في القضايا التي لا تتجاوز العقوبة فيها عادة بسبب ظروف العقوبات المنصوص عليها في مواد الجنح . ثم جاء بها في موضع آخر ان المشرع رأى أن يسترسد في بيان الجنايات التي يجوز لقاضي الاحالة احوالها الى محكمة الجنح « بنوع العقوبة المنصوص عليها قانونا » . وهذا النظر لا يصح الاعتراض عليه بأن المادة الأولى من ذلك القانون نصت على الجريمة التي يلابسها العذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ ضمن الجرائم التي يجرز لقاضي الاحالة احوالها الى محكمة الجنح مما مفاده انه يجوز له أيضا أن يحبلها على محكمة الجنايات مع ان العقاب المقرر في تلك المادة هو الحبس فقط - لا يصح الاعتراض بذلك لان العذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ يتصل بشخص الجاني فقط ولا تأثر له في طبيعة الجريمة التي يرتكبها الصغير من حيث خطورتها وجسامتها الذاتية . اما الظروف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ فهو متصل بذات الجريمة يخفف من وقعها ويقلل من جسامتها .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٤٣ طعن رقم ١١ سنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ١٢٦)

● الاعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل الزوجة خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا فلا يكفي ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة مذكورة .

(نقض ٢١/١٢/١٩٤٨ طعن ٢١٣١ سنة ١٨ ق . مجموعة الربع قرن ص ٨٥٠ بند ٢٦ والسنة ٢٧ ص ٨١٧)

● لما كان مفاد ما أورده الحكم ان الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متلبسة بجريمة ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة ، فاذا كان الحكم قد أطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه بأعمال المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون . ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد ، لما هو مقرر من ان الاعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، فلا يكفي ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١/١١/١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ٨١٧)

المبحث الثانى « تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى »

تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى هو انتفاء التناسب بين جسامة فعل الدفاع والخطر الذى هدد المعتدى عليه ، وذلك على الرغم من توافر سائر شروط الدفاع الشرعى ، أى استعمال قدر من الوقت يزيد على ما كان كافيا لدرء الخطر .

حكم القواعد العامة :

إذا انتفى التناسب فقد انتفى شرط للدفاع الشرعى فلا يكون
وبذلك يعد فعل الدفاع غير مشروع .

فإذا كان الخروج فى صدد الدفاع الشرعى عمديا ، أى كان المدافع مدركا جسامة الخطر وفى وسعه رده بفعل متناسب معه ولكنه فضل اللجوء الى القوة تزيد على ذلك فهو مسئول مسئولية عمدية كاملة .

أما إذا كان خروجه على هذه الحدود ثمرة خطأ غير العمدى ، كان حدد جسامة الخطر أو جسامة فعل الدفاع على نحو غير صحيح فى حين كان فى وسعه التحديد الصحيح فهو مسئول مسئولية غير عمدية .

ولا يكون محل لمسئولية المدافع إذا ثبت تجرد فعله من العمد والخطأ كما لو كان التجاوز وليد الاضطراب ودقة الموقف اللذين بلغا حد أزال كل سيطرة لارادته عليها ، وتعليل انتفاء المسئولية هو انتفاء الركن العنصرى للجريمة .

موقف القانون المصرى فى التجاوز (١) :

نص قانون العقوبات المصرى فى المادة ٢٥١ عقوبات على انه :
« لا يعفى من العقاب كلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع

(١) أنظر بتفصيل أوفى فى هذا الموضوع : النظرية العامة لعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى - رسالة الأستاذ الدكتور محمد نعيم فرحات - طبعة ١٩٨١ - ص ٢٢ وما بعدها .

الشرعى أثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرب أشد مما يستلزمه هذا الدفاع .

ومع ذلك يجوز للقاضي اذا كان الفعل جنائية أن يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا ، وان يحكم بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون ، .

موقف الفقه من معنى تجاوز حدود حق الدفاع :

١ - المقارنة بين اضرار الدفاع وأضرار الاعتداء :

يذهب جانب من لفقه أن تحقق معنى التجاوز أمر لا تجرى فيه المقارنة بين الضرر الذى منع والضرر الذى حدث منعا له ، وانما يكون محل المقارنة منه هو النظر بعين الاعتبار الى الضرر الذى أحدثه المدافع فى سبيل الدفاع ، وما كان فى وسعه أن يحدثه من أضرار أخرى .

واستلزم البعض أن تكون القوة المادية المستخدمة دفاعا عن النفس أو المال متناسبة فى مداها مع جسامة الاعتداء ، فكلما زادت هذه الجسامة كلما زادت القوة المادية اللازمة لدفعه والعكس بالعكس .

فاذا أثبتت ان المدافع كان بوسعه رد الاعتداء أو خطره بضرر أخف من الذى تحقق بالفعل فهذا يعد اخلافا بمبدأ التناسب بين الضررين مما يتحقق معه معنى التجاوز لحدود حق الدفاع .

٢ - المقابلة بين وسائل الدفاع ووسائل الاعتداء :

يذهب جانب آخر من الفقه الى القول بأن معنى التجاوز لا يتحقق بالنظر الى التناسب بين الاعتداء والدفاع مجردا ، وانما توجه النظرة الى التناسب بين الوسيلة التى كانت فى متناول المعتدى عليه وبين الوسيلة التى وجدت فى متناول المدافع .

وينقضى الحديث عن التجاوز اذا ثبت أن الوسيلة المستعملة كانت فى ظروف استعمالها أنسب الوسائل لرد الاعتداء أو كانت هى الوسيلة الوحيدة التى وجدت فى متناول الدافع .

موقف الفقه والقضاء المصرى من طبيعة المادة ٢٥١ :

هناك اتجاهات ثلاثة اتخذها الفقه المصرى بصدد المادة ٢٥١ عقوبات .

الاتجاه الأول : حكم المادة ٢٥١ عقوبات ظرف قضائي :

يرى بعض الفقهاء ان حكم المادة السابقة لا يعدو ان يكون ظرفا قضائيا مخففا ، ذلك ان القانون في مثل هذه الظروف يترك تقدير طبيعتها وبالتالي توافرها من عدمه للقاضي الذي يملك في ذلك سلطة مطلقة . عملا بنص المادة ١٧ عقوبات والتي تمثل النص العام للظروف القضائية ، لا تقيد حرية القاضي في تقدير قيام تلك الظروف . فالقاضي حر في أن ينزل الى حدود التخفيف الذي أجازته له هذه المادة أو لا ينزل كما يترأى له .

الاتجاه الثاني : حكم المادة ٢٥١ عقوبات عذر قانوني :

يرى البعض ان حكم المادة ٢٥١ يقرر عذرا قانونيا ، فالمرجع باعتباره هو الذي يملك سلطة تحديد عقوبة لكل جريمة على حده ويوضح حديها الأقصى والأدنى ، فهو يملك أيضا تخفيف العقاب . والقاضي يكون له الخيار في تقدير مدى اعتبار المدافع معذورا أم غير معذور وهي مسألة موضوعية .

الاتجاه الثالث : حكم المادة ٢٥١ عقوبات ذو طبيعة خاصة :

ذهب هذا الرأي الى أن هذه المادة تقرر عذرا من نوع خاص جممع خصائص كل من العذر القانوني والظرف القضائي ، فهو يتفق مع الأول في أن الشارع قد خصه بالنص وقرره على حالة معينة وهي تجاوز المدافع لحدود حقه ، ويتفق مع الثاني في أن التقدير اختياري يرجع الى القاضي بحسب ظروف كل واحد على حده .

موقف محكمة النقض :

استقر قضاء النقض حديثا على أن لما كان القاضي الحق في أن يعتبر المتهم معذورا أو غير معذور الا أنه متى سلم بعذره فليس له الوصول الى الحد الأقصى الوارد في النص الأول .

فقررت « أنه لا يصح في القانون ان تكون العقوبة التي توقع لا تصل الى الحد الأقصى والوارد في النص الأصلي ، أو متى كانت بناء على مقتضى المادة ١٧ عقوبات دون والواردة في النص ، اذ أن المحكمة ليست ملزمة في هذه الحالة بأن تعتبر المتهم معذورا وتوقع عليه عقوبة الحبس بمقتضى المادة ٢٥١ ، الا اذا رأت من التجاوز أن المتهم يستحق على فعلته أقل من العقوبة التي ترى توقيعها بمقتضى المادة ١٧ عقوبات . فعندئذ توقع عليه

عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون ٢٤ ساعة وذلك بناء على المادة ٢٥١ المذكورة .

ملاحظات على نص المادة ٢٥١ :

١ - ركافة الصياغة ، ذلك أنه يفترض في الجاني أنه لم يقصد أحداث ضرر أشد مما يستلزمه الدفاع ، ثم يتصور - مع ذلك - أن الفعل الذي ارتكبه يمكن أن يوصف بوصف الجنائية ، رغم أن أقصى قدر من الضرر المتصور هو الموت لا يمكن أن يعتبر أحداثه دون قصد سوى جنحة وهي القتل الخطأ في المادة ٢٣٨ عقوبات (١) .

٢ - إذا كانت المادة ٢٥١ عقوبات تعالج التجاوز بحسن نية ، والذي يعتبر جريمة غير عمدية وفقا للقواعد العامة . فقد أجازت هذه المادة الحكم بالحبس بدلا من العقوبة الأصلية المقررة للجريمة ، مع أن هذه العقوبة قد تكون أخف من الحبس . مثل عقوبة القتل الخطأ قد تصل الى الغرامة (م ١/٢٣٨ عقوبات) .

وبذلك يكون المشرع قد خرج على القواعد العامة بنص خاص ، لأن مخالفة المدافع بحسن نية لشروط الاعتداء أو شروط اللزوم في الدفاع تؤدي الى مساءلته عن جريمة غير عمدية على أساس الغلط في الإباحة . فكان المعتقد خطأ في توافر حالة الدفاع الشرعي ابتداء أحسن حالا ممن توافرت لديه هذه الحالة فعلا ثم يخطئ في مجرد شرط التناسب (٢) .

عناصر التجاوز :

يقوم التجاوز قانونا على عنصرين :

١ - عنصر مادي : يتمثل في الأضرار بمصلحة للمعتدى بقدر يفوق الخطر الذي يتهدد المعتدى عليه بفعل الاعتداء .

ولذلك فالتجاوز هو خروج عن الحدود المقررة قانونا لجسامة الدفاع . ومن أجل ذلك كان غير مشروع من الناحية الموضوعية .

(١) الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائي - ط ١٩٧١ .

(٢) الأستاذ الدكتور أحمد فنجي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - ص ٣٧٩ .

٢ - عنصر نفسى : يتمثل فى حسن النية :

تقتضى النية السليمة فى عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى هو -
ألا يكون المدافع قد تعمد احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع على حد
تعبير المادة ٢٥١ . أى أن يكون المدافع معتقدا أنه لا يزال فى حدود الدفاع
الشرعى وأن فعله لا يزال متناسبا مع الضرر اللازم من القوة لدفع الاعتداء أو
خطر الاعتداء . وهذا مسألة موضوعية لا تثير صعوبة عملية .

ولا ينفى هذه النية السليمة توافر قصد ازهاق روح المعتدى لدى
المدافع ، فهذا القصد كما لا ينبغى بقيامه توافر حالة الدفاع الشرعى نانه
لا ينفى كذلك امكان الاستفادة من عذر تجاوز حدود هذه الحالة فى اذا كانت
جريمة المعتدى لا تسمح بدفعها عن طريق القتل العمد . أما اذا كانت الجريمة
الاخيرة من الجسامة بحيث تسمح بدفعها بالقتل العمد فان الإباحة التامة
تكون متوافرة (١) .

أما اذا كان الجانى يعلم بأن دفاعه يجاوز قدر التناسب المطلوب قانونا
ورغم ذلك فانه أراد تحقيقه فائنا لا نكون بصدد التجاوز فى استعمال حق
الدفاع الشرعى وانما بصدد جريمة عمدية غير مقترنة بعذر التجاوز (٢) .

وحسن القياس بالتحديد السابق يختلف عن حسن النية الناشئ من
الجهل بأحكام القانون المتعلقة بسبب الإباحة . فالذى يقتل من دخل الى بيت
مسكون ليلا دون مسوغ مستفاد من درجة خطورة الاعتداء معتقدا أن القانون
يبيح القتل فى هذه الحالة دون اشتراط التناسب لا يستفيد من عذر
التجاوز .

ويتعين أن يكون لهذا الاعتقاد مسوغ بين الظروف المحيطة بارتكاب
الفعل ، فان لم يكن له مسوغ وانما كان نتيجة وهم أصاب الجانى فى تقدير
جسامة الخطر ، فائنا نكون فى اطار التجاوز وان كان الجانى لا يستفيد من
العذر استفادة كاملة (٢) .

حكم التجاوز :

١ - اذا كان التجاوز بغير نية سليمة ، أى كان مقترنا بالعمد ،

(١) الأستاذ الدكتور دوف عبيد - قانون العقوبات - ص ٥٧٠ .

(٢) الأستاذ الدكتور مأمون سلامة - قانون العقوبات - ص ٢٣٢ .

فالقانون يترك حكمه للقواعد العامة • وهذه تقرر أن يسأل المدافع عن جريمته عمدا ويوقع عليه العقاب المقرر لها ، وللقاضي أن يخفف عنه العقاب إذا التمس له ظرفا مخففا •

٢ - وإذا كان التجاوز بنية سليمة ، فالقانون يقرر تخفيف عقاب المدافع ، فيجوز للقاضي أن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون •

والتخفيف الذي يقرره القانون جوازي : فإذا قدر القاضي أن المتهم غير جدير به فله أن يحكم بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، وإن رأى جدارته بالتخفيف فله أن يطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة ويهبط بالعقوبة في الحدود التي تقررها ، وإذا تبين للقاضي أن المتهم جدير بقدر من التخفيف لا تسمح به المادة ١٧ من قانون العقوبات فله أن يطبق المادة ٢٥١ منه الخاصة بالتجاوز المقترن بنية سليمة • وهذه تسمح له أن يحكم بالحبس الذي يجوز أن يهبط إلى حده الأدنى ، وهو أربع وعشرون ساعة •

والحكم الذي يقرره القانون لهذا النوع من التجاوز يتضمن خروجاً على القواعد العامة ، إذ كانت تقضى بأن يسأل المدافع عن تجاوزه مسئولية غير عمدية وتوقع عليه العقوبة المقررة لجريمته بوصفها غير عمدية إن كان القانون يعاقب عليها بهذا الوصف ، ولكن القانون يحقق العقاب دون تقييد بهذه القواعد ، بل ويجيز أن توقع عليه العقوبة المقررة لجريمته بوصفها عمدية (٢) •

وهذا العذر القانوني يسرى مع فعل المدافع دفاعاً شرعياً إذا كان جنائية ، ولا يسرى عليه إذا كان في ذاته يعد جنحة أو مخالفة لأن الجنح والمخالفات لا تعرف نظام الاعذار القانونية ، لانخفاض حدودها الدنيا •

أما الدفاع الشرعي كسبب إباحة فيسرى سواء أكان فعل المعتدى أو المدافع جنائية أو جنحة أو مخالفة (٣) •

(١) الأستاذ الدكتور مأمون سلامة - المرجع السابق - ص ٢٣٣ •
(٢) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٢٣٧ •
(٣) الأستاذ الدكتور رؤوف عبيد - المرجع السابق - ص ٥٦٨ •

وإذا كان التجاوز غير مقترن بعمد أو خطأ ، فلم ينص القانون عليه تاركاً حكمه للقواعد العامة ، وهذه تقضى بعد توقيع العقاب على المدافع ، إذا لم يتوافر لجريمته ركن معنوي • ولا يسوغ القول بأن هذا النوع يعد من قبيل « التجاوز نية سليمة » ، وأن العقاب المخفف يوقع من أجله ، إذ لا دليل على أن الشارع قد أراد بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات أن يخالف إحدى القواعد الأساسية في القانون ، لذا فإن هذه القاعدة تقيد مطلق النص (١) •

سلطة قاضي الموضوع بالقول بالتجاوز ورقابة محكمة النقض عليه :

القول بتجاوز المدافع حدود حق الدفاع الشرعي ، والقول بتوافر النية السليمة أو انتفاؤها ، وتحديد ما إذا كان المتجاوز ذو النية السليمة جديراً بالتخفيف الذي تقررته المادة ٢٥١ عقوبات أم يكفي بشأنه التخفيف الذي تقررته المادة ١٧ عقوبات « كل هذه الأمور من اختصاص قاضي الموضوع وفقاً لما تستخلصه من وقائع الدعوى •

ولكن لمحكمة النقض أن تراقب استنتاج قاضي الموضوع - وقد استقر قضاء النقض على أن على القاضي إذا لم ير محلاً لتطبيق المادة ٢٥١ عقوبات أن يطبق المادة ١٧ عقوبات الخاصة بالظروف القضائية المخففة متى سلم بنوافر جميع أركان الدفاع الشرعي في الواقعة وبحدوث مجرد تجاوز للقدرة اللازم لدفع الاعتداء •

وتطبيق المادة ٢٥١ عقوبات والحكم بعقوبة الجنحة عليها ، ينبغي القول بأن الواقعة تظل محتفظة بوصفها الأصلية كجناية ، وتعامل على هذا الأساس في شأن كافة الآثار الاجرائية والموضوعية التي قد تتوقف على نوع الواقعة جنائية كانت أم جنحة ، مثل تقادم الدعوى والعقوبة والاختصاص وإجراءات المحكمة وطرق الطعن في الأحكام (٢) •

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٢٢٧ •

(٢) الأستاذ الدكتور رءوف عبيد - المرجع السابق - ص ٥٧٤ •

(من تطبيقات محكمة النقض بشأن تجاوز حق الدفاع الشرعى)

✽ من الخطأ أن تعامل المحكمة المتهم بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات على اعتبار أنه تجاوز حق الدفاع الشرعى بعد قولها بانتفاء هذا الحق لا تجاوز حدود الحق لا ينصور مع انعدام ذات الحق .

(طعن رقم ٩٢٥ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٣)

✽ اذ كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن القتييل واثنين معه سرقوا ليلا قضباناً من الحديد ، وأن المتهم بوصفه خفيرا بالعزبة التى حصلت فيها السرقة فاجأهم عقب الحادثة على مقربة من مكانها يحملون المسروق للهرب به فأطلق عليهم مقدوفا ناريا من بندقيته الاميرية فأصاب القتييل ، فهذه الواقعة وان كانت بمقتضى القانون لا تبيح للمتهم أن يرتكب جناية القتل العمد ، اذ السرقة التى قصد الى منع المتهمين من الفرار على أثر وقوعها بما حصلوه منها ليست من السرقات التى يعدها القانون جناية ، الا أنه لا شك فى أنها باعتبارها مجرد جنحة تبيح له بمقتضى النص العام الذى جاءت به المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات أن يرتكب فى سبيل تحقيق الغرض الذى رمى اليه أى فعل من أفعال الضرب والجرح يكون أقل جسامة من فعل القتل ، واذن فان هذا المتهم حين ارتكب فعلته لا يصح عده معتديا لا بالقدر الذى تجاوز به حقه فى الدفاع بارتكابه فعلا من أفعال القوة أكثر مما كان له أن يفعل لرد الاعتداء . واذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن هذا المتهم انما كان حسن النية معتقدا أن القانون يخوله ارتكاب ما ارتكبه وان ما ارتكبه هو السبيل الوحيد لضبط اللصوص والحصول منها على المال المسروق فانه كان يصح أن يعده الحكم معذورا ويقضى عليه بالحبس مدة لا تنقص عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين بدلا من العقوبة المقررة للجناية وذلك طبقا للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات . ولكن بما أن المحكمة لم تعامله بمقتضى هذا النص لا بناء على أنها لم تر من ظروف الدعوى أن تعده معذورا مع توافر الشرائط القانونية فى حقه بل بناء على أساس خاطيء هو أنها لم تكن تعتبره أصلا فى حالة دفاع شرعى حتى كأن يقال انه تعداه فانه يكون من المتعين وضعه للامور فى نصابها الصحيح نقض هذا الحكم فى تلك الحدود وعده المتهم معذورا والحكم عليه طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة .

(طعن رقم ١١٥٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/١)

✳ إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يطلق المقذوف «الذرى الذى أصاب به المجنى عليه الا حين رآه عند الفجر فى زراعته يسرق منها ، فهذا ، متى كانت الاصابة غير مميتة مما يسوغ القول بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن المال . فاذا كان الحكم قد نفى هذه الحالة ولم يقل فى ذلك الا « أن شروط الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيح القتل غير متوفرة » فانه يكون قد أخطأ ، لان الفعل الذى وقع من المتهم على المجنى عليه لم ينسج عنه قتل ، ولأن من يكون فى حالة من حالات الدفاع الشرعى ثم يقتل المجنى المعتدى عليه حيث لا يكون القتل مباحا له لا يصح فى منطق القانون القول بأنه لم يكن أصلا فى حالة دفاع شرعى بل كان يمكن أن يوجه اليه هو تجاوز حدود حقه فى الدفاع ، ثم محاسبته على ذلك باعتبار انه كان معذورا فيما وقع منه أو غير معذور . فاذا كان الحكم لم يتعرض لذلك وهو يتحدث عن دفاع المتهم فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ٢٨٧ سنة ١٣ ق جلسة ١٨/١/١٩٤٣)

- عقوبة من يتجاوز حدود الدفاع الشرعى -

✳ إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ، ومع ذلك فانها أوقعت عليه - بناء على المادة ١٧ - عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الاشغال الشاقة وأ السجن المنصوص عليها فى المادة ٢٣٦ لجناية الضرب المفضى الى الموت التى وقعت منه ، فلا يصح من المتهم أن ينعى عايبا بأنها أخطأت فى حقه . فان كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التى وقعت . وفى حدود هذا الفيد يكون للمحكمة ان توقع العقوبة التى تراها لا يسهفها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بمناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت ان ذلك بالعقوبة الى ما دون هذا الحد فعندئذ ، وعندئذ فقط يكون عليها أن تعد معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة لا يجوز أن تكون أربعين ساعة .

(طعن رقم ٣٢١ سنة ١٥ ق جلسة ٥/٢/١٩٤٥)

✳ أن حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهم! كانت جسامته ، وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى ، فاذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب

حققت البراءة للمدافع ، وأن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزا حق الدفاع وحق عليه العقاب بالشروط الواردة في القانون ، فاذا كان كل ما قالته المحكمة في حكمها لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ، ما وقع من المتهم وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى ، فانه يكون قاصر البيان في الرد على ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى .

(طعن رقم ٦٩٨ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٤/٧)

* متى كان ما قالته المحكمة في تفنيده دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس من شأنه ان ينفي قيام تلك الحالة لديه فان ذلك لا يدع مجالا لما يثيره في طعنه على الحكم من جهة اعتباره متجاوزا حدود الدفاع ، اذ أن ذلك لا يكون له محل الا عند ثبوت قيام تلك الحالة .

(طعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٧)

* ان حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته . وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى فاذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حققت البراءة للمدافع ، وان زاد فعل الدفاع وحق عليه العقاب في الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزا حق الدفاع وحق عليه العقاب في الحدود المبينة في القانون . فاذا كان ما أورده الحكم لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ، ما وقع من الطاعن وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما يؤدى الى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى حسبما هي محددة فيما سبق بيانه فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٠٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤)

* ما دامت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون هناك وجه لما يشكو منه المتهم من عدم بحثها في أمر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى اذ التجاوز لا يكون له وجود الا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى الشرعى قد توافرت .

(طعن رقم ٧٦٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٥)

* اذا قال الحكم حين عرض لنية القتل « انها ثابتة قبل المتهم من استعماله في اقرار جريمته آلة من شأنها احداث الموت « بندقية » ، وقد

أطلقها من مسافة قريبة - ثلاثة أمتار - على مقتل من المجنى عليه هو رأسه مدفوعاً إلى ذلك بحنفه عليه لاعتداده أنه كان يسرق وهو سبب يكفى فى عرف بعض النفوس المستهترة المتهورة لازهاق الروح ، ثم قال الحكم رداً على دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى « أن الثابت من مجموع أقوال الخفيرين والمتهم نفسه أن المجنى عليه حين ضبط كان أعزلاً ولم يحاول الهرب بنفسه ولا بالمسروقات ولم يكن هناك ما يدعى المتهم للاعتقاد بوجود أى خطر حال على النفس والمال يجعله فى حالة دفاع شرعى ، فإن هذا الذى قاله الحكم رداً على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ليس فيه تعرض لنية القتل بما ينفى توافرها وتعارض لما أثبتته الحكم فى شأنها بما يؤدى إلى قيامها لدى المتهم .

(طعن رقم ١١٣١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ س ٩ ص ٩٦١)

✽ إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه إنما لجأ إلى القوة لرد المجنى عليه عن أرضه بعد أن دخلها عنوة لمنعه من الانففاع منها وقدم حكماً صادراً لصالح والده بأعادة وضع يده عليها ، فلا يكفى للرد على هذا الدفاع قول الحكم أن الطرفين يتنازعان وضع اليد على الأرض ، وكان لزاماً على المحكمة أن تبحث فيما له الحياة الفعلية على الأرض المتنازع عليها ، حتى

لها بالقوة فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، ويكون للمتهم الحق فى استعمال القوة اللازمة طبقاً للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات - فإذا هى لم تفعل ذلك يكون حكمها خاطئاً ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد صدر أمر من جهة البوليس للطرفين - قبيل الحادث - بعدم دخول الأرض ، لأن هذا الأمر ليس من شأنه أن يغير مركز الخصوم فى الدعوى ، ولأن العبرة فى المواد الجنائية هى بالحقائق النابتة فعلاً لا بالاحتمال والفروض .

(طعن رقم ١٩٩٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ص ١٩٨)

✽ متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً فى القانون .

(طعن رقم ٢٩٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٦ س ١٠ ص ٤١٥)

* لا يصح القول بتجاوز حدود حق الدفاع الشرعى الا اذا وجد الحق ذاته .

(طعن رقم ١١٥٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٥ س ١١ ص ١٧)

* اذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على المتهمه - والذى خول لها حق الدفاع الشرعى - وبين ما أتته هى فى سبيل هذا الدفاع ، فانه اذ دانها بتهمة احداث العاهة المستديمة واعتبرها متجاوزة حدود حق الدفاع الشرعى دون أنه يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها والنقارير الطبية ، فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٢٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٥ س ١٢ ص ٩٩٦)

* البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد أن ينشأ الحق فى ذاته .

(طعن رقم ٥٢٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٣ س ١٢ ص ٩٠٥)

* النعى على الحكم المطعون فيه بأنه خالف القانون اذا لم يلتزم بما ارتأته غرفة الاتهام - حين أحالت الدعوى الى محكمة الجنح - من قيام عذر تجاوز حق الدفاع الشرعى لديه ، مردود بأنه فضلا عن أن قرار الغرفة فى هذا الشأن لا يلزم محكمة الموضوع ، فانه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى هذا الخصوص طالما ان العقوبة التى أنزلها الحكم عليه - وهى الحبس - تدخل فى نطاق ما نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات فى صدد العقوبة المقررة لجناية العاهة المستديمة عند اقترافها بعذر تجاوز حق الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ١١٥٠ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٥ س ١٣ ص ٧٠٠)

* لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعذر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى - وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو الا تبلغ العقوبة الواقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها فى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يسعفها نظرا لما استبانته من ان التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون الحد فعندئذ فقط يكون عليها

أن تعد المنهم معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة بالحبس لمدة يجوز أن تصل الى الحد الأدنى . ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى وأعملت في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فإن ما تزايدت به من اضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلاً ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التى تنص عليها تلك المادة .

(طعن رقم ٨٠٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ص ٥٨٦)

✽ البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه .

(طعن رقم ١٩٧٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ س ٢٢ ص ٢٨٧)

✽ اذا كانت محكمة الموضوع - بما لها من سلطة فى تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها لتعلق ذلك بموضوع الدعوى - قد نفت قيام حالة الدافع الشرعى بأسباب كافية وسائغة ، وكان البحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد أن ينشأ الحق فى ذاته ، فلا على المحكمة ان هى التفتت عما اثاره الطاعن أمامها بشأن تجاوز هذا الحق .

(طعن رقم ٩٩٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ س ٢٣ ص ١٣٥٠)

✽ ان ما استطرده اليه الطاعن من اثاره تجاوزه حق الدفاع الشرعى مردود بأن البحث فى تجاوز حقوق حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يذكر ان عدوانا وقع على الطاعن فانه لا يكون قد قام حق له فى الدفاع يسوع البحث فى مدى مناسبة ضربه للمجنى عليه كرد على هذا العدوان .

(طعن رقم ٧٣٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ س ٢٨ ص ١٠٤٣)

✽ من المقرر ان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، لتقرير ما اذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعى فلا جريمة فيما أتاه طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم أنه تعدى حدوده - بنية سليمة - فباعتبار بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، انما هو من الامور الموضوعية البحنة لالتى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، ما دامت النتيجة التى انتهت اليها تتفق منطقياً مع المقدمات

والوقائع التي أثبتتها في حكمها . . واذ كان ما أثبتته الحكم من ان الطاعن طعن المجنى عليهما بالمدية في أكثر من موضع من شأنه أن يؤدي الى ما ارتآه الحكم من أن الوسيلة التي سلكها الطاعن لرد الاعتداء الواقع عليه من المجنى عليهما لم تكن لتتناسب مع هذا الاعتداء بل انها زادت من الحد الضروري والقدر اللازم لرده ، فان هذا حسب الحكم لاعتبار الطاعن قد تعدى - بنية سليمة - حدود حق الدفاع الشرعى ، ومن ثم فان ما يعيبه الطاعن على الحكم من قصور لا يعدو - فى حقيقته - أن يكون جدلا فى تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى فى حدود سلطتها التقديرية وفى ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو ما لا تقبل اثارته محكمة النقض .

(طعن رقم ٧٧٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨ س ٢٨ ص ١٠٦٣)

المبحث الثالث صغر السن (١)

يعتبر صغر السن من بين الاعذار القانونية المخففة للمسئولية ، وهذا العذر القانوني له أهمية خاصة ، اذ أنه يتعلق بفئة صغار السن الذين يبحثون عن السبيل القويم في سن مبكرة .
ونعرض للأحكام المتعلقة بمسئولية الأحداث .

صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وقد تضمن هذا القانون أربعة أبواب ، تضمن الباب الأول (المواد ١ - ٦) الأحكام العامة وتشمل تعريف الحدث ، وتحديد حالات خطورته الاجرامية . وتضمن الباب الثاني (المواد من ٧ - ٢٣) التدابير والعقوبات التي توقع على الأحداث . أما الباب الثالث من (٢٤ - ٥٠) قد خصص للإجراءات ثم وردت أحكام ختامية في الباب الرابع (المواد ٥١ - ٥٤) .

١ - الأحكام الخاصة بمسئولية الأحداث الجانحين :

تنقسم مسئولية الأحداث الى مرحلتين :

المرحلة الأولى : عدم تجاوز سن الخامسة عشرة :

لم يحدد القانون بدء هذه المرحلة ، ولكنه حدد نهايتها وهو عدم تجاوز سن الخامسة عشرة ، أى أن هذه المرحلة تبدأ منذ ميلاد الطفل وحتى سن الخامسة عشرة ، وحكم هذه المرحلة هو عدم جواز تطبيق أى عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات (فيما عدا عقوبتي المصادرة وغلق المحل) والاكتفاء بتوقيع التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة من قانون الأحداث وهي : التوبيخ ، التسليم ، الالحاق بالتدريب المهني ، الالتزام بواجبات معينة ، والاختبار القضائي ، والايذاء في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، والايذاء في احدى المستشفيات المتخصصة .

(١) الأسس العامة لقانون العقوبات للأستاذ الدكتور سمير الجزوري - ط ١٩٧٧

وعلى ذلك فالحدث الذى تقل سنة عن السابعة اذا ارتكب فعلا يعد جناية أو جنحة يعتبر انه قد توافرت لديه حالة من حالات التعرض للانحراف مما يجيز توقيع التدابير عليه . وفى هذه الحالة تمنع تماما على القاضى توقيع العقوبات العادية على الحدث الذى يرتكب جريمة ، انما توقع فقط التدابير المنصوص عليها فى قانون الأحداث .

ويؤول التساؤل : حول نظرة القانون الى الحدث فى هذه المرحلة ، وهل يعتبر مسئولاً مسئولية جنائية أم غير مسئول ؟

يذهب الرأى الراجع فى الفقه الى أن الحدث لا يعتبر مسئولاً فى هذه المرحلة وان التدابير التى توقع عليه هى من قبيل وسائل التربية وليست من قبيل العقوبات ، وان التدابير هو رد فعل المجتمع الذى لا ينطوى على ألم ومن ثم يطبق على شخص مسئول ، ولذا فمتى قرر القانون عدم تطبيق العقوبة . فمعنى ذلك أن مرتكب الفعل المكون للجريمة غير مسئول .

أحكام خاصة بالأحداث فى هذه المرحلة :

١ - تنص المادة ١٦ من القانون على أنه « اذا ارتكب الحدث دون الخامسة عشرة جريمتين أو أكثر وجب الحكم عليه بتدبير واحد مناسب ، وحتى اذا كانت هذه الجرائم غير مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة . »
٢ - تنص المادة ١٧ من القانون على أنه « لا تسرى أحكام العود الواردة فى قانون العقوبات على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة . »

٣ - لا يجوز وقف تنفيذ التدابير المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون .

المرحلة الثانية : من الخامسة عشرة الى الثامنة عشرة :

فى هذه المرحلة يجعل القانون للقاضى الخيار بين تطبيق تدبير تقويى وبين تطبيق عقوبة الجريمة المخففة (م ١٥) .

١ - فاذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانية عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، الحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، واذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن .

٢ - اذا كانت الجريمة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ،
تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وان كانت
عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن تزيد العقوبة على ثلثي الحد الأقصى
المقرر للجريمة .

٣ - يجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى العقوبات السابقة
أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة .

٤ - اذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فالمحكمة أن
تحكم بالعقوبة المقررة للجريمة ، أو أن تحكم عليه بالاختبار القضائي أو
بالإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

الأحكام الخاصة بالاحداث المعرضين للانحراف :

• تنص المادة الأولى من القانون على أنه يقصد بالحدث في حكم هذا
القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة
أو من وجدوه في إحدى حالات التعرض للانحراف .

وتنص المادة الثانية من القانون على أن الخطورة الاجتماعية للحدث تتوافر
عند حالة من الحالات الآتية :

١ - اذا وجد متسولا ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات
نافهة أو القيام بالعباب بهلوانية أو غير ذلك من مما يصلح موردا جديدا
للعيش .

٢ - اذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو
المهمات .

٣ - اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بإفساد الأخلاق أو
القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها .

٤ - اذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات
أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت فيها .

٥ - اذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر
عنهم سوء السيرة .

٦ - اذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب .

٧ - اذا كان سييء السلوك مارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيته أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الحدث ولو كان من إجراءات الاستدلالات إلا بناء على اذن من أبيه أو وليه أو وصيته أو أمه حسب الأحوال .

٨ - اذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل مؤتمن .

واذا وجد الحدث في حالة من حالات التعرض للانحراف .

فان القانون ينص على اجرائين :

الأول : اذار متولى أمر الحدث :

تنص المادة الخامسة من قانون الأحداث على أنه اذا ضبط الحدث في احدى حالات التعرض للانحراف المنصوص عليها في البنود من ٦ - ٨ من المادة الثانية من القانون ، وجهت النيابة (نيابة الأحداث) الى متولى أمر الحدث اذارا مكتوبا لمراقبة حسن سير الحدث وسلوكه في المستقبل .

ويجوز لمتولى الأمر الاعتراض على هذا الأذار أمام محكمة الأحداث المختصة خلال عشرة أيام من تسلمه . ويتبع بشأنه الاجراءات المقررة للمعارضة في الأوامر الجنائية ويكون الحكم نهائيا .

واذا أهمل من وجه اليه الانذار طبقا للمادة الخامسة من القانون مما ترتب عليه تعرض الحدث للانحراف مرة أخرى ، فانه يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه .

ثانيا : توقيع تدبير تقويمي على الحدث :

تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة على أنه اذا وجد الحدث في احدى حالات التعرض للانحراف ، بعد صيرورة الانذار الموجه الى متولى الحدث نهائيا فانه يتخذ في مواجهة الحدث التدابير المنصوص عليها في القانون .

تقدير سن الحدث :

تنص المادة الاولى من هذا القانون على أنه يقصد بالحدث في حكم القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة أو عند وجوده في احدى حالات التعرض للانحراف .

والعبرة فى تقدير سن الحدث بوقت ارتكاب الجريمة أو الوجود فى
أحدى حالات التعرض للانحراف .

والتقويم الذى يتبع فى هذا الشأن هو التقويم الميلادى .

والأصل فى تقدير سن الحدث يكون بناء على وثائق رسمية كشهادة
الميلاد أو مستخرج رسمى من دفتر المواليد ، أو يستعين القضاة بخبير
لتحديد سنه (المادة ٣٢) .

وإذا حكم على متهم باعتباره حدثاً ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز
الثامنة عشرة ، فيجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر الى المحكمة التى أصدرت
الحكم لاعادة النظر منه .

أما إذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار ان سنه جاوزت الخامسة عشرة
ثبتت بأوراق رسمية انه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الى المحكمة التى
أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه .

وإذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار ان سنه جاوزت الثانية عشرة ثم
ثبتت بأوراق رسمية انه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الامر الى المحكمة
التي أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه ، والقضاء بالغاء حكمها وإحالة الأوراق
الى النيابة العامة للتصرف فيها . (م ٤١) .

وفى الحالتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم
عليه (م ٢٦) .

التدابير التى توقع على الحدث

جاء القانون فى المادة السابعة منه بمجموعة من التدابير التى يمكن توقيعها على الاحداث ، وهذه التدابير لها صفة التقويم والاصلاح أكثر من صفة العقوبة والجزاء . يراعى فيها القاضى صحة الحدث ومدى خطورته ومدى مناسبة التدابير لمواجهة انحرافه أو خطورته الاجتماعية .

وتوقيع التدبير قد يكون بالتخير مع عقوبة مادية ، وذلك اذا ارتكب الحدث جناية أو جنحة وكان سنه بين الخامسة عشرة والثانية عشرة .

أما اذا كانت سنه لم يتجاوز الخامسة عشرة فقد وجب توقيع التدبير دون العقوبة العادية .

كذلك فان التدابير هى وحدها التى توقع على الاحداث المعرضين للانحراف حتى سن الثامنة عشرة .

وهذه التدابير بيانها كالاتى :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - التسليم .
- ٣ - اللاحق بالتدريب المهني .
- ٤ - الالتزام بواجبات معينة .
- ٥ - الاختبار القضائي .
- ٦ - الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- ٧ - الايداع فى احدى المستشفيات المتخصصة .

انتهاء التدابير :

تنص المادة ١٩ من القانون على أن التدابير المحكوم بها تنتهى حتما ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين .

ومع ذلك يجوز للمحكمة فى مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة ، وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى الحكم بوضع المحكوم عليه تحت

الاختبار القضائي ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، أما اذا كانت حالة المحكوم عليه بإيداعه احدى المستشفيات المتخصصة تستدعى استمرار علاجه ، فانه ينقل الى احدى المستشفيات المخصصة لعلاج الكبار .

الطبيعة القانونية للتدابير التقويمية الاحداث :

قضت محكمة النقض « أنه رغم عدم النص عليها في الباب الخاص بالعقوبات ، الا انها في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى لصنف خاص من الجناة هم الأحداث ، وان كانت الاحكام الصادرة بها هي أحكام بعقوبات أضفى بها قانون الأحداث ، لما رآه من انها أكثر ملاءمة لحوالهم وأعظم أثرا في تقويمهم ، واذا كان القانون لم ينص على هذه الأحكام في باب العود ولم يعتبرها من السوابق التي تجيز تشديد العقوبة فإن ذلك لا يفقدها صفة العقوبات ، بل أن كل ما أراده من ذلك هو ألا تكون عقبة في مستقبل هؤلاء الاحداث ومع هذا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة بالتدابير بالاستئناف والنقض .

اجراءات محاكمة الأحداث

تختص محكمة الأحداث بمحاكمة الأحداث ، ويقضى بنظرها أحد القضاة ، يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء ، ويكون حضورهما اجراءات المحاكمة وجوبيا . (المادة ٢٨) .
ويتبع أمام محكمة الأحداث القواعد والاجراءات المقررة في مواد الجنح ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ويجب على المحكمة أن تنتدب محاميا للحدث في مواد الجنائيات يدافع عنه . ويجوز لها أن تندب له المحكمة محاميا في مواد الجنح اذا جاوز سنه الخامسة عشرة . (م ٣١ ، ٣٢) .

ومحاكمة الأحداث تتم في غير علانية وذلك خشية التأثير على نفسية الحدث ، ولا يجوز أن يحضر محاكمة الحدث الا أقاربه والشهود والمحامون وراقبون الاجتماعيون ، ومن تجيز لهم المحكمة الحضور باذن خاص . (م ١/٣٤) .

ويجوز للمحكمة اعفاء الحدث من حضور المحكمة بنفسه اذا رأت أن مصلحته تقتضى ذلك ، ويكتفى بحضور وليه أو وصية نيابة عنه ، ويعتبر الحكم حضوريا . (م ٢/٣٤) .

ويجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي مواد الجنائيات والجنح وقبل الفصل في أمر الحدث أن تستمع الى أقوال المراقب الاجتماعي بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التي رفعت الحدث للانحراف أو التعرض له ومقترحات اصلاحه . ويجب عليه أن يقدم تقريراً بذلك .

أحكام اجرائية خاصة بالأحداث :

١ - عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة الحدث أمام محكمة الأحداث . (م ٣٧) .

٢ - لا يجوز حبس الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة احتياطياً ، واذا كانت الظروف تستدعي التحفظ عليه ، جاز الأمر بإيداعه

احدى دور الملاحظة وتقديمه عند كل طلب ، على ألا تزيد مدة الأمر بالايذاع الصادر عن النيابة العامة على اسبوع ، ما لم تأمر المحكمة بملها .

ويجوز بدلا من الاجراء السابق ، الأمر بتسليم الحدث الى أحد والديه أو لمن له اولاية عليه للمحافظة عليه ، وتقديمه عند كل طلب (م ٢٦) .

٣ - اعادة النظر فى الأحكام . فالمحكمة أن تأمر بانتهاء التدبير أو تعديل نظامه أو بابداله وهذا الاستثناء قاصر على التدابير التقويمية المنصوص عليها فى القانون دون العقوبات العادية التقدم بها على الحدث .

٤ - يجوز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث ، عدا الأحكام الصادرة بالتوبيخ أو بتسليم الحدث لوالديه ، فلا يجوز استئنافها الا خطأ فى تطبيق القانون .

٥ - الحكم الصادر على الحدث بالتدبير يكون واجب التنفيذ فورا وبو كان قابلا للاستئناف .

٦ - لا ينفذ أى تدبير أغفل تنفيذه سنة كاملة من يوم النطق به ، الا بقرار يصدر من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى .

٧ - لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى على الاحداث .

٨ - تنفذ العقوبات السابقة للحرية فى مؤسسات عقابية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

٩ - يختص قاضى محكمة الاحداث بالفصل فى اشكالات بتنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة الاحداث .

١٠ - تخصيص ملف تنفيذ للحدث يتضمن جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه ووجوب عرض هذا الملف على رئيس المحكمة قبل اتخاذ أى اجراء من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٢ من القانون(١) .

(١) تنص المادة ٤٢ من القانون على أن : يختص قاضى محكمة الاحداث بالنظر فى التنفيذ

١١ - يختص قاضى محكمة الاحداث بالاشراف على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة على (١) الحدث فله أو من يندبه من خبرى المحكمة زيارة المؤسسات الاجتماعية للاحداث .

فى دائرتها دون غيره ، بالفصل فى جميع المنازعات واصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة على الحدث على أن يتقيد فى الفصل فى الاشكال فى التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية .

راجع فى كل ما تقدم وبفصل أوفى : الأستاذ الدكتور سمير الجنزورى - المرجع السابق -

ص ٥٩٨ - ٦٥٠ .

(من تطبيقات محكمة النقض)

١ - لما كانت المادة ٣/٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، وكان قانون الأحداث الجديد رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم فى حكم هذه المادة إذ أنه ينشئ للمحكوم عليه وضعاً أصلح له من النصوص الملغاة فيكون هو دون غيره الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك بأنه بعد أن كان القانون الذى وقع الفعل فى ظله يحظر توقيع عقوبة الاعدام على من يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . فانه بصدور القانون الجديد أصبح هذا الحظر ممتدا الى من لم يحاوز سنه ثمانى عشرة سنة ، اذ كان ذلك فان تحديد السن فى هذه الحال يكون ذا أثر فى تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها ، ويكون من المتعين ابتغاء الوقوف على هذه السن الركون فى الأصل الى الأوراق الرسمية قبل سواها أخذاً بما كانت تنص عليه المادة ٣٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية والتي أتت المادة ٣٢ من قانون الأحداث الجديد بمؤداها ، لأن صحة الحكم بعقوبة الاعدام كان رهنا وفق القانون القديم ببلوغ المتهم سبع عشرة سنة ، وصار رهنا وفق القانون الجديد الأصلح بمجاوزة المتهم ثمانى عشرة سنة ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار السن فى هذه الحال .

(نقض جلسة ١٩٧٤/٦/٣ - السنة ٢٥ - ص ٥٢٩) .

٢ - تنص المادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة » . والعبرة فى سن المتهم هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة .

ومن المقرر ان مؤدى قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ، ويجوز اثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم .

(نقض ١٩٧٣/٦/٢٥ - السنة ١٤ - ص ٧٩٠)

٣ - تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ على أنه : « لا يعد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتد في تقدير سن المنهمة واعبرها حدثا الى ما تضمنه اشهاد طلاقها من أنها من مواليد سنة ١٩٤٧ دون تحديد لميلادها على وجه الدقة ودون أن يثبت أنه اعد في هذا التقدير بوثيقة رسمية أو بخبير عند عدم وجودها يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٧٦/٧/٢٣ - السنة ٢٧ - ص ٥١٦) .

٤ - لما كانت البطاقة الشخصية تعبر دليلا على صحة البيانات الواردة فيها طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية فهي تعد من قبيل الوثيقة الرسمية الى يعد بها في تقدير سن الحدث طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(نقض ١٩٧٧/٤/٣ - السنة ٢٨ ص ٤٤٦)

احكام عامة
تطبيقات مختلفة
في
الاعذار القانونية

ان القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذرا مخففا الا فى حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هى ومن يزنى بها . أما الغضب فى سائر احوال القتل والجرح والضرب فغير معتبر عذرا وان كان يتنافى مع سبق الاصرار . افلجاني الذى يقارف القتل مدفوعا بعامل الغضب والانفعال يعد مرتكبا لجناية القتل عمدا من غير سبق اصرار بخلاف ما اذا كان قد أقدم على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب فانه يعد مرتكبا لجريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ - طعن رقم ١٥٠٢ سنة ٣ اق)

الاستفزاز ليس من الاعذار القانونية التى يجب على القاضى أن يتحدث عنها عند التمسك بها . أو أن يرعى مقتضاها عند ثبوت قيامها فى حق المتهم .

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢١ - طعن رقم ٩٧٠ سنة ١٦ ق)

الاعذار القانونية استثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج فى قتل الزوجة خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، فلا يوفى ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة مذكورة .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ - طعن رقم ٢١٣١ سنة ١٨ ق)

متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن المتهم مما قدم اليها من أوراق - أو مما رآته هى نفسها ، فان قضاءها يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ س ٨

ص ١٥٠)

متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز اعادة النظر في حكمها السابق والصادر بحبس المتهمه قد أسست قضاءها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز اعادة النظر (أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبه من العقوبات الخاصة بالاحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية المقررة للاحداث والتي لا يقضى بها على سواهم) فانها تكون قد أولت عبارة (العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث) الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الاجراءات تأويلا صحيحا يتفقا مع مقصود الشارع ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٤ س ٩ ص ٢٢٦)

لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعدر القانوني المنعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ من ألا تبلغ العقوبة الواقعة الحد الاقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القدر يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يسعفها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد ، فعندئذ فقط يكون عليها أن تعده معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة .

(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ س ٩ ص ٢٦٢)

لا يجوز عملا بالمادتين ١٥٨ ، ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الاتهام أمر بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية الا اذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجنب ، فاذا كانت عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجنائية المنسوبة للمتهم لا يمكن النزول بها تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن اذا اقترنت الواقعة بظروف مخففة فإن الأمر اذ قضى بإحالة الدعوى الى محكمة الجنب للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ س ٩
ص ٣١٥)

لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون
العقوبات - الا اذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد
تقدير موجبات الرأفة أن وجدت هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو
المؤقتة .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ س ١١
ص ٥٦٤)

من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية
وتنعدم به المسؤولية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور
والادراك أما سائر الأمراض والاحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره
وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بندب
خبير فني في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية
الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها ، اذ أن
تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور
الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان الحكم المطعون
فيه قد انتهى - في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون الى أن نوع المرض
الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وصحة
ادراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، فان النعي
على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الطاعن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ س ٢٢
ص ٢٥٤)

اذا كان المستفاد من دفاع المتهم أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من
حالات الاثارة والاستفزاز تملكته فالجأت الى فعلته دون أن يكون متمالكا
ادراكه ، فان ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به
الجنون أو العاهة في العقل ، وهما مانظ الاعفاء من المسؤولية ، ولا يعد
دفاعه هذا في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب بل هو دفاع لا يعدو
أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في اعماله
أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩
ص ٣٥١)

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته ، باعتبارها كأن لم تكن ، أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فان الحكم يكون غير صحيح ، لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٦ س ٢٢ ص ٤٣٢)

ان محل نظر العذر القهري المانع من حضور المعارض وتقديره ، يكونه عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٦ س ٢٢ ص ٤٣٢)

العذر القهري هو الذي يقوم على غير انتظار ويفاجئ صاحبه بما لم يكن في الحسبان كالمرض الذي يعجز صاحبه عن الحركة ومباشرة أعماله ، أما اذا كان من شأن ذلك المرض ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصالحه وأعماله كالمعتاد فلا يعتبر من الاعذار القهرية وبالتالي فان مجرد توجيه المطعون ضده الى المستشفى في فترة محدودة لتلقى علاج معين وعودته الى محله في ذات اليوم لا يعتبر من قبيل الاعذار القهرية وبالتالي فان مجرد توجه المطعون ضده الى المستشفى في فترة محدودة لتلقى علاج معين وعودته الى محله في ذات اليوم لا يعتبر من قبيل الاعذار القهرية التي تعفيه من مسئولية الاشراف على مقهاه .

(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٦ س ٢٣ ص ٧٢)

متى كان البين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه أمام المحكمة الاستئنافية يرجع لصابته بالمرض الثابت بشهادة الطبيب أمام محكمة الأشكال والتي تطمئن اليها هذه المحكمة (محكمة النقض) وتثق في صحتها فانه يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته

باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣٠ س ٢٣ ص ١١٠٩)

إذا كانت الشهادة الطبية المقدمة قد جاءت خلوا مما يدعيه الطاعن من أنه كان ملازما الفراش بالوحدة الصحية في تاريخ صدور الحكم في معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن وكان مجرد ترده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه في ذلك التاريخ بالذات كان موجودا بها لأمر يتصل بعلاجه من مرضه فإن دعوى الطاعن بأن عذرا قهريا منعه من حضور تلك الجلسة تكون مفتقرة الى الدليل المثبت لها .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٣ ص ١٢٧٢)

إذا كان الحكم بعد أن أورد مؤدى الشهادتين الطبيتين المقدمتين من الطاعن برد فضائه برفضهما بقوله : (انه تأسيسا على ما تقدم وكانت المحكمة لا نظمن الى الشهادة الطبية التي قدمها المتهم في بيان العذر المانع من الحضور بجلسته ١٩٦٨/١٢/٢٦ ، اذ البات بالشهادة التي قدمها الحاضر عنه وهي صادرة من ذات الطبيب المعالج عن ذات الفترة أنه كان مريضا يروماتيزم حاد بالمفاصل مما نستنبط منه المحكمة أن هاتين الشهادتين اصطنعتا لخدمة المتهم) ، واذا كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة المدعى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة فلا نريب عليها ان هي أطرحتها لما ارتأت من عدم جديتها للأسباب السائغة التي أوردتها ، فإن النعى على الحكم المقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٣ ص ١٢٩٣)

متى كان الطاعن قد تقدم عند نظر الاشكال في تنفيذ عقوبة الحبس الملقى بها عليه بحافظة تضمنت كتابا من الاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة الدقهلية يفيد أنه قد هطلت أمطار غزيرة بالبلدة التي يقيم بها الطاعن في اليوم المحدد لنظر المعارضة تسبب عنها انقطاع المواصلات ، كما قدم أصل برقية مرسلة من الطاعن الى رئيس المحكمة الاستئنافية بالمنصورة في هذا اليوم أبدى فيها عذره لتخلفه عن الحضور لهذا السبب ، وقد أعيدت البرقية

لمصدرها لتعذر الاستدلال على الجهة المرسلة اليها . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المقدمة - التي تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن اليها - قد أثبتت قيام العذر المانع للطاعن من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته الاستثنائية ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن - مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون منول الطاعن أمام المحكمة - يكون قد حرّمه من استعمال حقه فى الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لان الطاعن - وقد استحال عليه الحضور أمامها - لم يكن فى مقدوره ابداءه لها الا بالبرقية التى أرسلها التى لم تصل الى المحكمة لظرف خارج عن ارادته .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧ س ٣٤ ص ٦٢١)

لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متلبسة بجريمة الزنا ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة فاذا ما كان الحكم قد أطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه بأعمال المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد لما هو مقرر من أن الاعذار القانونية استثناء لا يقاسر عليه وعذر الزوج فى قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا فلا يكفى ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ص ٨١٧)

الفصل الثاني

الظروف القضائية المخففة

الظروف المخففة هي أسباب للتخفيف تخول القاضي - في نطاقه قواعد حدها القانون الحكم بعقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة .

ولم يحدد الشارع الظروف المخففة ولم يضع ضوابط تعين القاضي على استخلاصها ، بل ترك ذلك كله لفطنته وحسن تقديره ، ومن ثم كانت غير محددة عددا وغير معروفة مضمونا .

ولقد وضع الشارع في القضاء ثقة كبيرة عن طريق نظام « الظروف المخففة » فخوله أن يستظهرها من أي عنصر للدعوى ، وقرر له مجال تخفيفه منسج جدا ، ولم يلزمه بتعليل قراره بمنح هذه الأسباب .

ولكن ذلك لا يعنى اطلاق سلطة القضاء في غير حدود ، فهو لا يستطيع أن يجاوز في التخفيف حدودا يرسمها المشرع .

وعلى الرغم من اعتراف الشارع للقاضي بسلطة تقديرية واسعة في تحديد العقوبة وتقريره عذرا قانونية متنوعة ، فقد لمس عدم كفاية ذلك لتمكين القاضي من الملاءمة بين قواعد القانون المجردة والظروف الواقعية المتنوعة التي ترتكب فيها الجرائم ، فارتأى استكمال البيان القانوني عن طريق الظروف المخففة .

فتمة عقوبات ثابتة ، أي غير متراوحة بين حد أدنى وحد أقصى ، كالأعدام والأشغال الشاقة المؤبدة ، ولا سبيل للقاضي حيالها لتخفيفها غير تقرير توافر هذه الظروف .

واذا كان الشارع قد نص على اعذار مخففة ، منصوصة في هذا الشأن غير كافية ، اذ قد تعرض للقاضي اعتبارات تستوجب التخفيف لسم

ينوقعها الشارع فلم يدرجها بين هذه الأعذار ، فنكون الوسيلة الى التحفيف بناء عليها هي الظروف المخففة ، ولهذه الاسباب دور قانوني هام : هو تمكين القاضى من تطوير القانون وفقا للمشاعر الاجتماعية أو النظريات العلمية اذا أضحت تقدر شدة العقوبة المقررة لبعض الجرائم ، فيستطيع القاضى الاسنجابة لها مع الابقاء فى الوقت ذاته على العقوبة الشديدة المقررة فى القانون تحقيقا للردع العام .

نطاق الظروف المخففة :

يقتصر نطاق الظروف المخففة على الجنايات فلا محل لها فى الجنح والمخالفات . وتبرير ذلك عدم جدواها بالنسبة لهذه الأخيرة ، وذلك أن القانون لا ينص على حد أدنى لعقاب كل جنحة أو مخالفة على حدة مكتفيا بالحد الأدنى العام لعقوبتى الحبس والغرامة ، وهو حد منخفض بذاته ، فيستطيع القاضى أن ينزل اليه دون تذرع بالظروف المخففة ، أما الجنايات فقد نص الشارع على حد أدنى لعقوبة كل منها على حدة ، ومن ثم كان القاضى فى حاجة الى الظروف المخففة حين تقتضى الظروف الدعوى الهبوط بها دون هذا الحد ، وقد يستبعد الشارع بعض الجنايات من نطاق الظروف المخففة مثال ذلك جناية احراز المواد المخدرة أو ولاتجار فيها (المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٢) (١) .

سلطة المحكمة فى تقدير الظروف :

لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية فى اثبات توافر الظروف المخففة ومتى أحست المحكمة بتوافر هذه الظروف أعملت آثارها ، وهى غير مكلفة قانونا ببيان هذه الظروف ، ويكفى القول بقيام الشعور بتوافر الظروف المخففة فى وجدان المحكمة وهى غير مكلفة بعد ذلك بتقديم الدليل ، وهى غير ملزمة بالإشارة فى حكمها الى المادة ١٧ عقوبات طالما أن العقوبة التى وقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون ، وهى غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرافة (٢) .

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٨٧٢ .

(٢) الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور - الوسط فى قانون العقوبات - ط ١٩٨١ -

ونعرض لهذه المسألة بالتفصيل :

سلطة القضاء فى تقدير الظروف وتخفيف العقوبة

تهدف السياسة العقابية الحديثة الى تفريد العقاب ، بغية توقيع العقوبة المناسبة لجسامة الجريمة ولشخصية مرتكبها .

ويحدد القانون نطاق سلطة القضاء التقديرية ، فى مجال قانون العقوبات يتمتع القضاء بسلطة تقديرية للعقوبة وسلطة ايقاف تنفيذها ،

والسلطة التقديرية التى يتمتع بها القضاء هى عبارة عن عملية تطبيق النصوص القانونية المجردة فى مجال يترك فيه المشرع للقضاء حرية التقدير فى حدود التنظيم القانونى .

والسلطة التقديرية تعتبر جزءا أو وسيلة من الوسائل التى تدخل فى ممارسة الدولة لسلطة توقيع العقاب .

فمجال التقدير لا يكون الا استعمالا لسلطة ، وذلك عندما يرخص القانون للسلطة بحرية التقدير .

وتنظيم السلطة التقديرية يختلف حسب القيود التى يضعها المشرع والمجال الذى يتركه لعمال السلطة التقديرية .

فقد يترك المشرع للسلطة حرية التصرف مع تقييدها بقيود وشروط تتعلق بكيفية ممارسة السلطة . مثال ذلك المادة ١٧ عقوبات .

وقد تكون السلطة التقديرية محدودة بقيود موضوعية دقيقة يضعها المشرع بحيث لا يترك مجالا كبيرا للتقدير . وأبرز الأمثلة لها ما يقرره القانون للقضاء من سلطة تقديرية فى تطبيق العقوبة بين حدين أقصى وأدنى .

وقد يرى المشرع تقييد السلطة التقديرية بقيود شكلية علاوة على القيود الموضوعية .

ومتالها ما يقرره بعض قوانين العقوبات من منح القضاء سلطة تخفيف

العقاب بنسب أو بقدر معين مع تحديد معيار يلجأ اليه القاضى فى ممارسة سلطته التقديرية .

وقد أخذ المشرع المصرى بمبدأ الاقتناع الشخصى ، فذهب الى أن تقدير الواقعة وما يقترن بها من ملابسات ، تدخل فى سلطة القاضى التقديرية وسلطته فى ذلك عليا . وله فى ذلك تخفيف العقاب الى ما دون الحد الأدنى .

فقضت محكمة النقض :

بأن تقدير ظروف الرأفة انما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التى تثبت لدى المحكمة وقوعها ، لا بالنسبة الى موضعها القانونى ، ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضى منها النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منها من ذلك اعتبارها الطاعنين جميعا فاعلين أصليين ، فهى اذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التى نصت بها مع الواقعة التى أثبتتها فى الحكم .

فالمادة ١٧ تمنح القضاء سلطة تقديرية فى النزول بالعقوبة الى أقل من الحد الأدنى ، وذلك متى رأى بتقديره للواقعة وشخص مرتكبها ، وبمنظرة شاملة متكاملة — أنه يتعين النزول بالعقوبة الى أقل من الحد الأدنى المقرر للجريمة .

والهدف من ذلك أن المشرع أراد أن يمنح القضاء سلطة أوسع فى تقدير الواقعة المرتكبة والعقوبة المناسبة لجسامتها ، ولشخص مرتكبها تحقيقا لأكبر قسط من تفريد العقاب .

وفى مجال تطبيق المادة ١٧ يستعين القضاء فى ممارسة هذه السلطة بالحقائق والقيم القانونية والاجتماعية السائدة .

وتجيز المادة ١٧ من القانون المصرى النزول بالعقوبة درجة أو درجتين ، فتنفذ المحكمة بأحكام هذه المادة وتجرى تخفيف العقوبة على النحو المبين بها (١) .

وعلى هذا فتقدير الظروف متروك لتقدير المحكمة وهى غير مقيدة

(١) النظرية العامة لظروف الجريمة للأسناد الدكتور عادل عازر — المرجع السابق .

بطلبات المتهم أو النيابة العامة .

ولا يعيب الحكم أن تنزل المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها ، ما دامت العقوبة التي أوقعها تدخل في الحدود التي رسمها القانون .

وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، فإذا كانت العقوبة التي أنزلها الحكم الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته (١) .

ويكفي للمحكمة أن تقول في حكمها أن هناك ظروفًا مخففة وأن تشير إلى النص الذي تستند إليه في تقدير العقوبة وهو المادة ١٧ عقوبات (٢) .

أما إذا رأت المحكمة أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ، فيتعين عليها ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة (٣) .

(١) نقض ١٩٦٤/١٠/٥ - س ١٥ ق ١١٠ - ص ٥٥٩ .

(٢) نقض ١٩٣٤/١/١٨ - مج ٣ ق ١٨١ ص ٣٢٥ .

(٣) نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ - مج ٥ ق ١٢٩ ص ٢٥١ .

من تطبيقات محكمة النقض

يصح للقاضي أن يتخذ من صغر سن المتهم ظرفا قضائيا مخففا ولو كانت تلك السن قد جاوزت الحد الذي يعتبر القانون فيه صغر السن عذرا قانونيا .

(جلسة ١٩٣٣/١/٨ - طعن رقم ١٩١ سنة ٤ ق)

ان طلب الرأفة لا يصلح أن يكون أساسا للطعن بطريق النقض اذ هذا الطلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها المحكمة الموضوع وحدها حق اجابته اذا رأت له محلا .

(جلسة ١٩٣٤/٢/١٢ - طعن رقم ٥٥٤ سنة ٤ ق)

ان القانون اذ اجاز للقضاة الرأفة بالمتهمين وتخفيف العقوبة الواردة بالنص اذا اقتضت ذلك احوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى قد ترك الأمر في ذلك للقضاة يقدرونه على حسب ما يرون من ظروف الدعوى وملابساتها . ومن ثم لا يكون للمتهم أن يثير جدلا حول ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٧/٣/١٧ - طعن رقم ٦٠٧ سنة ١٧ ق)

ان تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ طعن رقم ١٥٧٦ سنة ١٩ ق)

اذا كانت المحكمة قد طبقت في حق المتهم المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات لاشتراكه في قتل عمد مع سبق الاصرار وشروع فيه ، وساءلته عن الجريمة الأشد وهي الاشتراك في القتل العمد ثم أخذته بالرأفة تطبيقا للمادة ١٧ المشار اليها وعاقبته بالاشتغال الشاقة المؤبدة ، فقد دلت بذلك على أن العقوبة التي أنزلتها بالمتهم هي العقوبة التي ارتأتها مناسبة للواقعة الجنائية التي قارفها بما أحاط بها من ملابسات .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٥٤ طعن رقم ١٠٥٥ سنة ٢٤ ق)

لا جدوى للطاعن مما ينيره من جدل حول ما يدعيه من خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار ما دامت عقوبة الأشغل الشاقة المؤبدة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة الى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضى منها النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك اعتبارها الطاعن فاعلا أصليا فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها الحكم .

(جلسة ١٧/٥/١٩٥٥ - طعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق)

ان نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وإن كان يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي أباح هذا النص النزول اليها جوازا إلا أنه يتعين على المحكمة اذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ، ألا توقع العقوبة الا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة ، فاذا أدانت المحكمة المتهم في جناية الاختلاس وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ ع ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجناية بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . فانها تكون قد أخطأت إذ كان عليها أن تنزل - تطبيقا للمادة ١٧ ع بعقوبة السجن الى الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور ، وللمحكمة النقض في هذه الصورة أن تصلح هذا الخطأ وتحكم بعقوبة الحبس المدة التي تقررها .

(جلسة ٢١/١٠/١٩٤٠ - طعن رقم ١٤٥٤ سنة ١٠ ق)

اذا كانت المحكمة قد ظنت خطأ أنها عاملت المتهمين بالسرافة حسبما تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقا في تخفيض العقوبة اعمالا لهذه المادة وفي حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال في حرج من النزول بالعقوبة عن القدر الذي قضت به على كل من

المتهمين وتكون العقوبة المقضى بها هي التي رأتها مناسبة للواقعة وهي حرة من أى قيد .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥ - طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٤ ق)

انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الاشارة اليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير العقوبة هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ - طعن رقم ٥٧٤ سنة ٢٥ ق)

إذا أراد القاضى استعمال الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا الى درجة أخف فهو لا يكون ملزما ببيان موجب ذلك بل كل ما يطلب منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظروفًا مخففة والاشارة الى النص الذى يستند اليه فى تقدير العقوبة . ذلك بأن الرأفة شعور باطنى تثيره فى نفس القاضى علل مختلفة لا يستطيع أحيانا أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو باللسان . ولهذا لم يكلف القانون القاضى وما كان لىستطيع تكليفه ببيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور فى نفسه ولا يسأل عليه دليلا .

(جلسة ١٩٣٣/١/٨ - طع رقم ١٩١ سنة ٤ ق)

ان طلب استعمال الرأفة لا يقتضى من المحكمة ردا .
(جلسة ١٩٥١/١/١٥ - طعن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٠ ق)

ان محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرأفة .
(جلسة ١٩٥٤/٤/٢٠ - طعن رقم ٢٥٧ سنة ٢٤ ق)

يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التى تدخل الواقعة فى متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضى حتما أن تقدر محكمة النقض العقوبة اللازمة ، فان ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ س ٧

ص ١٢٠٣)

ان انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حق المتهم دون الاشارة اليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى رآته .

(الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ص ١٩٠)

(والطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٤ س ٩ ص ٣٦)

متى كان الحكم قد دان المتهم فى جناية الشروع فى القتل العمد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها فى المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بها تدخل فى حدود العقوبة التى نص عليها بعد تطبيق المواد السالفة الذكر ، فان الحكم حين أنزل العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا محل للنعى بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضى النزول بالعقوبة الى السجن أو الى الحبس .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٦٥)

إذا كان الواضح من الحكم ان المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها انما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى ، فان تقدير العقوبة بالقدر الذى قضت به المحكمة ودون تمحيص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليما من ناحية القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨١٣)

إذا كان الحكم فيما أشار اليه فى صدد المادة (١٧) من قانون العقوبات لم يقصد الا توقيع العقوبة فى الحدود المنصوص عليها ، ولا يفهم

منه أنه أراد تخفيض العقوبة بانزالها الى الحد الأدنى - اذ كان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت به - أن تنزل الى الحبس لمدة سنة شهور - وما دامت هي لم تفعل فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي فضت بها فعلا مع الوقائع التي ثبتت لديها .

(الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ص ٧٠١)

تقدير ظروف الرأفة من محكمة الموضوع انما يكون بالنسبة للواقعة الجنائية التي ثبتت لديها قبل المتهم - فاذا اعتبرت المحكمة المتهمين الساني والثالث شريكين في جريمة القتل مع سبق الاصرار عاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقعت عليهما عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة - فهذا مفاده أنها أخذت في اعتبارها الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات وهي الاعدام ثم نزلت بها الى العقوبة التي أباح لها هذا النص النزول اليها جوازيا ، وكان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه أن تنزل الى الأشغال الشاقة المؤقتة وفاق للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت لم تفعل ذلك فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها .

(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ س ١١ ص ٢٤٢)

يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح النص - أن يكون الفعل في الأصل جنحة أي من السرقات العادية التي ينطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما اذا كان الفعل يكون جناية فلا يمكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف .

(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٩ س ١٠ ص ٥١)

لمحكمة النقض وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات -

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٧ س ١٢ ص ٨٩٥)

معاملة المتهم بالرفقة ومعاقبته بالحبس عن جريمتي التزوير والاختلاس يتعين معه على المحكمة أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه بما ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عملا بالمادة ٢٧ عقوبات . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحبس الطاعن لمدة سنة وبعزله من وظيفته دون توقيت لمدة العزل فانه يتعين على محكمة النقض أن تعمل حكم المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وتصححه بتوقيت مدة العزل .

(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ س ١٣
ص ٣٨٠)

تقدير قيام موجبات الرفقة أو عدم قيامها موكول لقاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك . فاذا كانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى دانه من أجلها ، وكان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وهى غير ملزمة ببيان الاسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآه . فان نعى الطاعن على الحكم بالقصور فى التسبيب لانه لم يعن بالرد على دفاعه بأنه ارتكب الجريمة فى ظروف استفزازية تعتبر عذرا مخففا يوجب أخذه بالرفقة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ س ١٥
ص ٥٥٩)

اذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجناية الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرفقة وقضى عليه بالحبس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التى تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ س ١٦
ص ٦٧٢)

تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرفقة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى رآه . وليس فى القانون ما يلزمها

بأن تتقيد بالحد الأدنى الذى يستتبعه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ان هى أعملتها .

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٠ س ١٧ ص ٨٥٢)

تقدير قيام موجبات الرأفة من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان دواعيها أو الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته أو عدم نزولها بها الى الحد الأدنى .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ص ٩١٨)

ان الالتجاء الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس اعفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها - وصدر العفو عن العقوبة أيا ما كان قدر المعفو منها يخرج الأمر من يد القضاء ، لما هو مقرر من أن العفو عن العقوبة فى معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من أعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه فيما صدر العفو عنه .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ص ٣٣٤)

متى كان التابت أن الحكم المطعون فيه عامل المحكوم عليهم بالرأفة وحكم عليهم بالحبس فقد كان من المتعين عليه أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٢ ص ٤٧٦)

ان تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجانى لا الوصف القانونى الذى تسبغه المحكمة عليها ، وهى اذ تعمل حقها الاختيارى فى استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فانما تقدر العقوبة التى تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٣٢ ص ٧٤٨)

لا جدوى من النعى على الحكم فى شأن عدم تحقق جريمة الضرب المفضى الى الموت فى حق المتهم باعتبار أن القدر المتيقن فى حقه هو جنحة الضرب البسيط ، ما دامت العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حق المتهم ، ذلك بأن المحكمة انما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ص ١١٨١)

إذا كان الثابت من ورقة التوكيل الصادر من الطاعنة الى محاميها أنها انتقلت الى مكتب الشهر العاقرى فى فترة المرض المتبته بالشهادة المرضية اقدمة منها ، فان لمحة النقض ألا تطمئن الى صحة عذر الطاعنة المثبت بالشهادة المرضية ، ويكون نعى الطاعنة على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله .

(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤ س ٢ ص ١٢١٦)

ان تقدير ظروف الرأفة من محكمة الموضوع ، انما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التى تثبت لديها قبل المتهم ، لا بالنسبة للوصف القانونى الذى تصفها به ، فاذا وصفت المحكمة المتهم فى جنائية قتل عمد اقترن بظرف قانونى مشدد ، بأنه فاعل أصلى فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الاعدام المقررة لهذه الجناية ، وكان عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الاعدام المقررة لهذه الجناية ، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائى الذى وقع منه ، هو مجرد الاشتراك فى هذه الجناية المعاقب عليها قانونا بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب نقض الحكم بمقولة أن المحكمة اذا قضت بالعقوبة التى أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائى الذى ارتأته ، وأن

ذلك يستدعى إعادة النظر فى تقدير العقوبة على أساس الوصف القانونى الصحيح ، ذلك لأن المحكمة كان فى وسعها ، لو أرادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه ، أن تنزل الى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسولة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . وما دامت هى لم تفعل ، فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها فعلا مع الواقعة التى نسبت لديها ، بصرف النظر عما وصفها القانونى ، أما اذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة الى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول اليه ، ففى هذه الحالة وحدها ، يصبح القول بإمكان قيام الشك فى وجود الخطأ فى تقدير العقوبة ، وتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه فى التمسك بخطأ الحكم فى وصف الواقعة التى قارنها .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ص ١٤٥١)

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات المحكمة دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شمولها لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير فى الحدود المقررة قانونا من سلطة محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ س ٢١ ص ٣٨٢)

يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التى تدخل الواقعة فى متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضى حتما أن تقدر المحكمة العقوبة اللازمة ، فإن ذلك يستطيع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بموجبات الرأفة المنصوص عليها فى القانون . لما كان ذلك فانه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بمعاينة المطعون ضدها بالحبس مع الشغل لمدة شهر مع إيقاف تنفيذ العقوبة طبقا للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنظر الى أن المحكمة ترى من الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة وماضى المهمة ما يبعث على الاعتقاد بأنها لن تعود الى مخالفة القانون .

(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ص ٦٠٨)

لما كان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا الى ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها - وكان الاستفادة من مدونات الحكم أن الطاعن كان في حالة من حالات الاثارة أو الاسنفزاز تملكه فألجأته الى فعلته عندما سمع بحمل أختل سمحا مما لا يتحقق به الجنون والعاهة في العقل - وهي مناط الاعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب بل يعتبر عذرا قضائيا مخففا يرجع مطلق الأمر في أعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض وهو ما يبدو أن الحكم قد التفت اليه فان ما ينيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ص ٥٦)

متى كانت المحكمة قد دانت المطعون ضده بجريمة القتل بالسم وذكرت حكمها أنها رأت أخذه بالرافة ثم قضت في منطوق حكمها بحبسه سنة مع الشغل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون اذ ما كان لها أن تنزل بالعقوبة عن الأشغال الشاقة المؤبدة وأ المؤقتة ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه مخالفا لمنطوقه من أن المحكمة رأت معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة ، اذ العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به الملقى في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام ماديا الى المطعون ضده فانه يتعين نقض الحكم نقضا حزبيا وتصحيحه وفقا للقانون ، وذلك اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ س ٢٦ ص ٥٧٨)

ان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ٣٧ سالفه الذكر ، بالاضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المقيدة

للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها - اذ اقتضت الأحوال رأفة القضاة .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ص ٣١٧)

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها من اطلاقات محكمة الموضوع ودون معقب دون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، لما كان ذلك وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها فإن ما يثيره الطاعن في أن المحكمة لم تأعمله بالرأفة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ س ٢٨ ص ٣٤٠)

ان ما يثيره الطاعن في أسباب الطعن من تصالحه مع المجرم عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه ابتغاء أخذه بالرأفة ، مردود بأنه أمر لاحق لصدور الحكم ولا يمسّه .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨ س ٢٨ ص ٩٩٨)

ان تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك .
(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨ س ٢٨ ص ٩٩٨)

تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، واذا كانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دين بها وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له وجه .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ ص ٩٦٩)

لما كان الحكم المطعون فيه اذ ارتأى تخفيف العقوبة المقررة بالمقضى بها على الطاعن بالحكم المستأنف قد قضى بتعديل هذا الحكم وأوقع على الطاعن العقوبة التي قدرها مما مؤداه الغاء الحكم المستأنف ضمنا فيما قضى به من عقوبة أشد . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦ س ٢٩ ص ١٨٢)

انعدام مصلحة الطاعن من نفي مسدوليته عن الوافاة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه وهى الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل - تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنها انما قدرت مبررات الرافاة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانونى ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - فى الظروف التى وقعت فيها - تقتضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ص ٢٦٠)

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرافاة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالفدر الذى ارتأته ، فإن مما يشير اللاطعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلبه استبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المقررة بها عليه فى غير محله . لما كان ما تقدم ، أفن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤ س ٣٠ ص ٨٥١)

بسم الله الرحمن الرحيم

« الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالأخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون »

« صدق الله العظيم »

الباب الثالث

الظروف المشددة للعقاب

الفصل الأول : الظروف العامة المشددة

الفصل الثاني : الظروف الخاصة المشددة

المبحث الأول : الظروف المادية الشخصية

المطلب الأول : الظروف المادية المتعلقة بالعمل الاجرامى

المطلب الثانى : الظروف المادية المتصلة بالنتيجة الاجرامية

المبحث الثانى : الظروف الشخصية المشددة

المطلب الأول : الارادة الجنائية للجانى

المطلب الثانى : صفة معينة فى الجانى

المطلب الثالث : البواعث

المطلب الرابع : العلاقة بالجانى

المطلب الخامس : تعدد الفاعلين

المطلب السادس : سن المجنى عليه

الباب الثالث الظروف المشددة

اتجهت التشريعات الى تنظيم الظروف المشددة في نصوصها التشريعية،
وسلكت في ذلك أحد اتجاهين :

١ - النص على الظروف المشددة في القسم العام من قانون العقوبات
بحيث يسرى فصولها بالتشديد على كل جريمة تلحق بها أو على طائفة معينة
من الجرائم ، وتسمى بالظروف المشددة العامة .

٢ - النص على ظروف خاصة مشددة في مواضع متفرقة من القسم
الخاص من قانون العقوبات تلحق كل منها بجريمة معينة وتسمى بالظروف
المشددة الخاصة .

وتنقسم كل من الظروف العامة والخاصة من حيث طبيعتها الى ظروف
موضوعية أو مادية وظروف شخصية (١) .

وعلى هذا يقسم هذا البحث الى الموضوعات الآتية :

- ١ - الظروف العامة المشددة .
- ٢ - الظروف الخاصة المشددة .
- ٣ - الظروف المادية المشددة .
- ٤ - الظروف الشخصية المشددة .

(١) راجع الرسالة القيمة للأسناد الدكتور هشام أبو الفنوح : الظروف المشددة - طبعة
١٩٨٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

الفصل الأول

الظروف العامة المشددة

الظروف العامة هي تلك الظروف التي يوردها الشارع ضمن أحكام القسم العام من قانون العقوبات بحيث يسرى حكمها على كافة الجرائم أو على طائفة منها معنية .

لم ينص المشرع المصري على نظرية عامة للظروف المشددة في القسم العام من قانون العقوبات ، وإن كان قد أتى بحالة عامة أجاز بموجبها للقاضي تشديد العقوبة وهي حالة العود .

بالظروف المشددة كلها واردة في القسم الخاص ضمن نصوص الجرائم الخاصة ، وعلى ذلك لم يتضمن قانون العقوبات ظروفا مشددة عامة نسوى ظرف العود الذي يعد ظرفا مشددا عاما في الجنايات والجناح . وهو ما نعرض له تفصيلا :

أحكام العود في التشريع الجنائي المصري (١).

١ - تعريف العود :

هو العودة الى الاجرام أى أن يرتكب الشخص جريمة بعد الحكم عليه نهائيا في جريمة سابقة .

(١) راجع في عرض هذه الفكرة : أستاذنا الدكتور رمسيس بهنام - النظرية العامة للعانون الجنائي - طبعة ١٩٧١ - ص ١١٥١ .

- الأستاذ الدكتور رؤوف عبيد - أصول علمي الاحرام والعقاب - ط ١٩٧٤ - ص ٣٤٧ .

- الأستاذ الدكتور على راشد - القانون الجنائي - طبعة ١٩٥١ - ص ٥٦٠ .

- الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - ط ١٩٧٩ - ص ٨٧٨ .

- الأستاذين محمد وفيق البسطويسى ، أنور طلبية - قانون العقوبات - في ضوء أحكام النقض .

ويحظى المتهم العائد بعناية خاصة من علمى الاجرام والعقاب ، لأن حالته تمثل فشل العقوبة التى سبق توقيعها عليه بقدر ما تمثل نزعة الى الجريمة قد تكون متأصلة لديه .

ولذا فان تشديد العقوبة عليه يرجع الى اعتبارين هامين :

١ - أن المجرم العائد سبق أن تلقى انذاراً من الهيئة الاجتماعية بالألا يعود الى جريمته ممثلاً فى حكم الادانة ، فلم يأبه به وأسقطه من حسابه .

٢ - أن مصلحة الهيئة الاجتماعية هى فى أن تكون العقوبة سديدة بقدر ما يكشف تصرف الجانى من نزعة خطيرة لديه .

وقد عالج المشرع الجنائى العود فى المواد من ٤٩ - ٥٤ عقوبات .

٢ - شروط الحكم الذى يحتسب سابقة فى العود :

يقتضى توافر الشروط الآتية فى الحكم القديم حتى يحتسب سابقة فى العود .

- ١ - أن يكون صادراً من محكمة مصرية .
- ٢ - أن يكون بالادانة فى دعوى جنائية ، صادراً من محكمة عادية أو محكمة استئنافية لها ولاية الفصل فى جرائم القانون العام .
- ٣ - أن يكون بعقوبة جنائية ، فلا يعتد بالتدابير التقويمية .
- ٤ - أن تكون العقوبة أصلية ، فلا يعتد فى العود بالعقوبات التكميلية مثل الغرامة النسبية والمصادرة .

٥ - أن يكون فى جناية أو جنحة ، فلا يعتد بالاحكام الصادرة فى المخالفات ، الا فى مخالفات قليلة وردت فى قوانين خاصة (مثل المادة ٢٠ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ بشأن مقاومة انتشار الملاريا) .

٦ - أن يكون الحكم حائزاً حجية الشئ المحكوم فيه نهائياً . اما باستنفاد طرق الطعن الثلاثة وهى المعارضة والاستئناف والنقض ، وأما بفوات ميعادها .

٧ - أن يكون الحكم السابق قائماً لـ تنقضى آثاره بعد بمثل العفو الشامل أو « الاعتبار القانونى أو القضائى ، أو بصدور قانون لاحق يجعل الفعل مباحاً .

٣ - صور العود وآثاره :

لعود فى التشريع المصرى صور متعددة ترجع كلها الى أحد نوعين رئيسيين : بسيط ومتكرر .

أ - العود البسيط :

يتطلب العود البسيط الرجوع الى ميدان الجريمة بعد سبق الحكم على المتهم نهائيا بالادانة ولو مرة واحدة فحسب وللعود البسيط ثلاث صور واردة بالمادة ٤٩ عقوبات .

الصورة الأولى : يعتبر عائدا من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه جنائية أو جنحة (م ١/٤٩) فهذه الصورة تتطلب أن يكون الحكم السابق بعقوبة جنائية ، أما بالنسبة للجريمة الجديدة فلا يلزم فيها أى شرط سوى أن تكون جنائية أو جنحة ، من أى نوع ، وفى أى تاريخ وقعت ما لم يرد اعتباره .

الصورة الثانية : « يعتبر عائدا من حكم عليه بالحبس لمدة سنة أو أكثر ، وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من سقوطها بمضى المدة (م ٢/٤٩) » .

وهذه الصورة تتطلب أن يكون الحكم السابق بالحبس لمدة سنة أو أكثر ، ويستوى أن يكون صادرا فى جنحة ، أم فى جنائية وتوافر لها من الاعذار القانونية أو الظروف القضائية المحققة ما يسمح للمحكمة أن نفض فيها بعقوبة جنحة بدلا من جنائية .

كما تتطلب أن تكون الجريمة الجديدة جنحة وقعت قبيل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة اذا كانت قد نفذت ، أى من تاريخ انتهائها الفعلى ، وتحتسب مدة الخمس سنوات من تاريخ تقادم العقوبة السابقة ، اذا لم تكن قد نفذت لمثل هرب المتهم . ولا يلزم أى تماثل أو تشابه بين نوع الجريمة الجديدة ، ونوع الجريمة التى كانت موضوع الحكم السابق .

الصورة الثالثة : « يعتبر عائدا من حكم عليه بجنائية أو جنحة بالحبس لمدة أقل من سنة واحدة ، أو بالغرامة ، وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور (م ٣/٤٩) » .

وهذه الصورة تتطلب أن يكون الحكم السابق لمدة أقل من سنة سواء في جناية أو جنحة ، أو أن يكون بالغرامة أيا كان مقدارها ، كما يتطلب أيضا أن تكون الجريمة الجديدة جنحة وقعت قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم السابق ، وأن تكون هذه الجنحة مماثلة للجريمة الأولى ، أى من نفس فصيلتها أو نوعها .

وإذا تحققت إحدى صور العود البسيط الواردة في المادة ٤٩ جاز للقاضي أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة . بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد .

والتشديد جوازي للمحكمة ، فلها إذا شئت أن تتجاوز عن ظروف العود وتحكم بعقوبة مناسبة تختارها بين الحد الأدنى والأقصى للعقوبة الأصلية . ولها أيضا أن تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة الأصلية بشرط عدم تجاوز صفة في الجرح ، أو عشرين سنة في الجنايات . ويلاحظ أن الأحكام الصادرة بالحبس على متهم عائد تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استثنائها ، إلا إذا قدم المتهم كفالة يعينها القاضي وجوبا في حكمه (م ٤٦٣ / ١ ج) .

ب - العود المتكرر :

تضمنت المادتان ١ ٥ ، ٥٤ أحكام العود المتكرر الذي يتطلب اجتماع أربعة شروط .

١ - توافر إحدى صور العود البسيط .

٢ - توافر عدد معين من السوابق ، يتمثل في عقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل ، أو في ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة .

٣ - أن تكون السوابق في جرائم معينة .

وهي (أ) جرائم السرقة أو إخفاء الأشياء المسروقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو الشروع في هذه الجرائم جنحا كانت أو جنبايات (م ١٥) .

(ب) جنح قتل الحيوانات بغير مقتضى (م ٣٥٥ ع) وجنايات ارتكاب هذه الجرائم . (م ٥٤ ع) .

٤ - أن تكون الجريمة الجديدة من نفس النوع .

وإذا تحققت ضرورة العود المتكررة المبينة بالمادة ٥١ ، ٥٤ فللقاضى أن يحكم على المتهم بالاشغال الشاقة من سنتين الى خمس سنين ، بدلا من الحكم بالعقوبات العادية .

ويجوز للمحكمة « اذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة ، أن تأمر بإيداعه احدى مؤسسات العمل لمدة لا تجاوز ست سنوات (م ٥٢ ع) أو عشر سنوات (م ٥٣ ع) .

٤ - أثر التشديد على طبيعة الجريمة :

اذا كان المشرع يخير للقاضى أن يستعيض عن العقوبة المقررة للجريمة أصلا ، وهى عقوبة جنحة (الحبس) بعقوبة من نوع آخر هى عقوبة جناية (الأشغال الشاقة) . وحينئذ يصح التساؤل لمعرفة ما اذا كانت طبيعة هذه الجريمة تتغير فتتقلب من جنحة الى جناية لمجرد احتمال الحكم فيها بعقوبة جنائية ، وأهمية هذا البحث تبدو بصفة خاصة فيما يتعلق بمدة التقادم ، أى المدة المستقطبة للدعوى أو للعقوبة ، وهى تختلف باختلاف ما اذا كانت الجريمة جناية أم جنحة .

أما عن الاختصاص فلا جدال فى أن المحكمة المختصة بنظر الجريمة الجديدة (الجنحة) التى يحاكم من أجلها العائد طبقا للمواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ع هى محكمة الجنايات لا القاضى الجزئى ، على اعتبار أن الأولى هى وخطها التى تملك الحكم بعقوبة جنائية ، كما تملك توقيع عقوبة الجنحة . ومع ذلك فإن توقيع عقوبة الجناية لن تحقق حالة العود المتكرر لا يغير من طبيعة الجريمة التى صدر بشأنها هذا الحكم ، وهى فى ذاتها جنحة فمعيار التفرقة بين الجناية والجنحة يجب أن يستند الى العقوبة التى يقررها القانون أصلا لكل منهما ، لا الى العقوبة التى يطبقها القاضى مستعملا سلطته التى خولها له القانون على سبيل التحيز للتشديد فى بعض الظروف .

٥ - اثبات ظروف العود :

العود فى أية حالة من حالاته التى مسرت ليس الا ظرفا شخصيا يؤدى الى تشديد العقاب اذا قدر القاضى ضرورة ذلك ، ولا يتحقق الا بتوافر ركنين أساسيين هما الحكم أو الأحكام النهائية السابقة (السوابق) ، والجريمة الجديدة اللاحقة .

فيتعين اثبات قيام هذين الركنين على السواء . ويقع بحث اثباتها على سلطة الاتهام ولاثبات سوابق المجرم تلجأ النيابة العامة الى استخراج صحيفة بسوابقه تقدمها للمحكمة ، ومع ذلك فليست لهذه الصحيفة قوة قانونية ملزمة ، فاذا أنكر المتهم ما ورد بها فلا مناص من اتباع وسائل أخرى في الالابات ، ويكون ذلك باستخراج صور من أصل الأحكام السابق صدورها ضد المتهم ، وهي أحكام يسهل التعرف عليها عن طريق البيانات الخاصة بكل منها والمدونة في حكم السوابق ، أما اذا بنى المتهم انكاره لما هو وارد بصحيفة السوابق على الخطأ في شخصيته ، فعندئذ يمكن للمحكمة الاستفسار من ادارة تحقيق الشخصية (طريقة مضاهاة بصمات الأصابع) .

١

٦ - مدى خضوع العود لرقابة النقض :

تقدير توافر سابقة للمتهم أو أكثر ، مما قد يسمح بتطبيق أحكام العود عليه ، فصل في مسألة موضوعية ، فلا يخضع لرقابة النقض الا في الحدود العامة التي تراقب فيها هذه الاخيرة كافة المسائل الموضوعية ، وبوجه خاص سلامة التدليل على ثبوت السوابق واستنتاج هذا الثبوت بأدلة منطقية سائغة تؤدي اليه سواء أكانت مستمدة من صحيفة سوابق المتهم أم من صور الأحكام السابقة المرافقة بالأوراق ، أم من اعترافه بهذه السوابق أما تطبيق القانون على حالة المتهم ، بما يقتضى اعتباره عائدا أم غير عائد ، فهو بطبيعة الحال فصل في مسألة قانونية مما يخضع لرقابة النقض .

من تطبيقات المحكمة بالنقض

* اذا كانت المحكمة حين تحدثت عن سبق الحكم على المتهم فى جريمة مماثلة لم تعده عائدا ولم تعامله بمقتضى احكام العود . كما هو معرف به فى القانون بل قالت فقط انها تأخذ به شىء من الشدة فى حدود العقوبة المقررة للجريمة التى وقعت منه والموكل اليها هى تقديرها بالنسبة اليه ، فهذا منها سليم ولو كان المتهم قد سبق رد اعتباره اليه .

(طعن رقم ١١٤١ سنة ١٥ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٥)

* يجب فى العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائيا قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . فاذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم فى الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة ان تعتبر المتهم عائدا وتقضى بدعم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس ان الواقعة يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنائية .

ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يفصل فى موضوعها بعد ما دام هذا الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم لان الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة للجنائية فيها من اختصاص محكمة الجناح وجدها .

(طعن رقم ٩١ سنة ١٦ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٤٥)

* يجب لسلامة الحكم القاضى بمعاينة المتهم على أساس انه عائد أن يبين الاحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها لكى تتمكن محكمة النقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون ، افاذا كان الحكم قد غلظ العقاب على المتهم على أساس انه عائد دون أن يشير الى شىء مما ذكر، فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ٧٥٧ سنة ١٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٤٦)

* اذا كانت المحكمة قد قضت بوضع المتهم الذى أدانته فى جريمة اخفاء أشياء مسروقة تحت مراقبة البوليس اعتبارا بأنه عائد على أساس انه ظاهر من تذكيرة سوابقه أنه سبق الحكم عليه من مدة طويلة بالأشغال

الشاقة لارتكابه جناية سرقة وقتل ، وذلك دون أن تسأله عن هذه السابقة او تبين بجلاء الدليل المقتنع أو الرسمي على انها له ، في حين أن نسبتها اليه لا تلتئم مع التقدير الذي قدرت به المحكمة سنة في الحكم ولا مع شهادة ميلاده الدالة على أنه كان وقت وقوع تلك السابقة في العاشرة من عمره ، فهذا يكون قصورا في التسبب يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٩٢١ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤)

* ان المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها ، بل هي تجعل ذلك جازيا لها ان شاءت حكمت بها وان شاءت حكمت بعقوبة الجنحة .

(طعن رقم ٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/١٣)

* اذا كانت صحيفة السوابق التي قدمتها النيابة في الدعوى يبين منها ان الحكم الذي تستند اليه في اعتبار المتهم عائدا حكم غير نهائي ، ولم تقدم لنيابة الى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فان المحكمة لا تكون قد خالفت القانون اذا هي لم تعتبر المتهم عائدا بناء على الأوراق الموجودة في الدعوى .

(طعن رقم ٣٩٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٥)

* اذا كان يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم انه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وبغرامة لاحراز مخدر ثم قبل مضي خمس سنوات على انقضاء هذه العقوبة وقعت منه جنحة شروع في سرقة فانه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، واذا كان هذا المتهم قد سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيهما احداها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فهذا يتحقق به الشرط الثاني لانطباق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٧)

* المادة ٥١ من قانون العقوبات اذا اوردت جريمة التزوير في عداد الجرائم المماثلة التي عدتها جاء نصها في ذلك غاما لا تخصيص فيه ، ولغظ التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذي سوى في الحكم والعقوبة بينها

وبين نزوير المحررات ، واذن فاذا كان الحكم قضا قضى بعدم اعتبار جريمة تقليد الأختام من الجرائم عددها المادة ٥١ سالفه الذكر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .

(طعن رقم ٦٧٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٥٥)

* متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائيا ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم الغيابي ، فان قضاءها فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد خالف القانون فى شيء .

(طعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٤٧)

* متى كان الحكم قد أفصح فى مدوناته على ان الجريمة التى قارفها المتهم بجريمة العودة للاشتباه والمتخذ أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر فى المتهم أو تكشف عن ميله الى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا الى ذلك فان ما قرره الحكم المطلعون فيه يكون صحيحا فى القانون .

(طعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١/١٩٥٨ س ٩ ص ٣٢)

* ان مواد العود وشروط رد الاعتبار انما تتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هى عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التى من أجلها حصل توقيع العقاب .

(طعن رقم ٥٠٩ سنة ٢٨ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٦٦١)

* يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه ان يقع من المشتبه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فى خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم اذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة اذا كان لسنة فأكثر ، فاذا كانت جريمة العود للاشتباه التى توافرت فى حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للجدادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التى ارتكبها المتهم وقضى عليه بالادانة فيها قد وقعت منه بعد انقضاء خمس

بسنوات من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه فان جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة .

(طعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ س ٩ ص ١١٣٠)

* يشترط لاعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات - أولاً - أن يكون عائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون - ثانياً - أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر ، وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الاحكام - ثالثاً - ان يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها .

(طعن رقم ١٦٥١ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ١٧)

* ان المماثلة بين الجريمة الأولى التي صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٦٥١ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ١٨)

* اذا كان الثابت من الأوراق ان وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة اثبت بصدر هذه الاشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعود وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات وانه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوفرها في حقه ، وكانت المحكمة لم تعن ببحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها - مع ما يحتمل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفضل في الدعوى - ولم تشر بشيء الى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب اطراحها له ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين لذلك نقضه .

(طعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ س ١٠ ص ٥٥٥)

✳ جريمة العود للاشتباه بجريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجرائم .

(طعن رقم ١٥٣٨ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٥ س ١١ ص ٣٢٥)

✳ مجرد شك المحكمة في صحيفه الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء - بالصورة التي أوردها الحكم - لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة أن تتحقق من كون اسابقة للمتهمه أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها ادارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

(طعن رقم ١٥٣١ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ س ١١ ص ٥٣٢)

✳ يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طالبت المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي يعتبر عائدا على أساسها وبين الحكم عليها فيها .

(طعن رقم ١٢٤٤ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ س ١١ ص ٧٤٥)

✳ ما تنيره النيابة من ان ردود الحكم في صحيفه الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطه للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدءا لها يعد قرينة على نهائيتها - والا كانت النيابة قد أخطرت ادارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملا بقرار بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فانه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيتها ما دام وروده قد يرد الى الاهمال .

(طعن رقم ١٣٧٧ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ص ٨٤٥)

(طعن رقم ٧٥٤ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ س ٨ ص ٤٢٥)

(طعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ س ٧ ص ١١٤٧)

(طعن رقم ٣٩٣ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٥ س ٣ ص ١٠٤٥)

* متى كان الحكم الوارد بورقة الفيش - الصادر من المحكمة العسكرية، والذي تستند اليه الطاعنة (النيابة) في اعتبار الواقعة جنائية - لم يسرد بصحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده ، ولم تقدم النيابة العامة الى المحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائيا بالتصديق عليه ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب النيابة العسكرية المثبت لحصول التصديق على الحكم لم يرد الا بعد أن صدر الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى ، فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لقضائه في الواقعة على أساس أنها جنحة - يكون في غير محله متعين الرفض موضوعا .

(طعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ س ٢٢ ص ١٢٧)

* نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على أنه : « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيهاات عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاعف التعويض في حالة العود » . وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لاحكام القانون .

(طعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٣٩٣)

* يشترط لإعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وان يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية ككلاهما لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في احدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ في سرقات أو في احدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ سالفه الذكر .

(طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣ س ٢٠ ص ١١٩٨)

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعد اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى باعتبارها جنائية على أساس أنه سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحبس سنة في الجنحة رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين وان هذه الأحكام نهائية ، وكان الواضح من مطالعة

صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ومذكرة النيابة المختصة المرفقة بالمفردات المضمومة ان الحكم فى الجنحة سالفة الذكر لم يصبح نهائيا الا فى ١٩٦٧/٤/٢٦ أى بعد وقوع الجريمة - التى تجرى محاكمة المتهم عنها - فى ١٩٦٧/١/٢٤ ، فان المحكمة تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣ س ٢٠ ص ١١٩٨)

* جرى قضاء محكمة النقض فى جرائم الاعتياد ، على وجوب الاعتداد فى توافر ركن الاعتياد بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والى تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى أو رفعها ، مدة ثلاث سنوات .

(طعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ص ١١٠)

* لما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده ارتكب واقعة السرقة موضوع الدعوى المطروحة فى ١٩٧١/٢/٨ وأن آخر سابقة صدر الحكم فيها فى ١٩٦٧/١١/٨ بالأشغال الشاقة لمدة سنتين لسرقة بعود - من شأنه أن يثير الشبهة فى قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٧٠ والتى توجب الحكم على العائد - اذا ما توافرت شروطها - بإيداعه احدى مؤسسات العمل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة سنتين طبقا للمادة ٥١ من قانون العقوبات دون أن تعنى المحكمة ببحث قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من هذا القانون أو عدم قيامها وبغير أن تبين سبب التفاتها عن اعمال حكمها فى حق المطعون ضده على الرغم من ان الواقعة بظروفها المشددة - كما رفعت بها الدعوى - كانت مطروحة عليها ، ولم تتغير فان حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٨ س ٢٠٤ ص ٣٣٠)

* لما كان يشترط لاعتبار المتهم عائدا فى حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين

للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل المذكورة على سبيل الحصر وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالفة الذكر . وكان يبين من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها - المرفقة بالمفردات المضمومة - انها عائدة سبق الحكم عليها باكر من ثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها في ١٩٦٥/١/٢٠ بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لشروع في سرقة (في قضية الجنائية رقم ١٧٤٥ سنة ١٩٦٤ شبين الكوم) وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المطعون ضدها انها ارتكبت واقعة الشروع في السرقة - موضوع الدعوى المطروحة - بعد سبق الحكم عليها بالعقوبات السابقة ، فان الواقعة تكون جناية تخرج عن نطاق اختصاص محكمة الجناح .

(طعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)

الفصل الثاني

الظروف الخاصة المشددة

الظروف الخاصة المشددة هي تلك الظروف المنصوص عليها في مواضع متفرقة من القسم الخاص من قانون العقوبات بحيث تلحق كلا منها بجريمة واحدة بذاتها حددها القانون أو عدد محدود من الجرائم ، فلا يتعدى حكمها هذه الجريمة أو تلك الجرائم .

والتشريع المصرى يأخذ بذلك النظام فى تنظيمه للظروف المشددة فى قانون العقوبات ، حيث ينص على ظروف عديدة ومتنوعة فى مواضع متفرقة من القسم الخاص من قانون العقوبات عند معالجة الجرائم المختلفة .

فهناك ظروف شديدة فى جرائم القتل العمد والضرب والجرح والسرقة والاخلاق ... الخ .

وتنقسم الظروف الخاصة المشددة الى :

• ظروف مادية

• ظروف شخصية

المبحث الأول

الظروف المادية المشددة

الظرف المادى المشدد هو ما كان خارجاً عن شخص الجانى ومتعلقاً بالجانب المادى للجريمة فيجعله أشد خطراً مما هو لو تجرد من هذا الظرف حيث يفترض فى ازدياد خطورته .

وقوام هذا الجانب هو الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينها . ويترتب على ذلك أن الظرف المادى قد يتصل بالفعل ويفترض تغييراً فى مقدار خطورته على نحو يجعله أكثر خطورة . وقد يرجع ذلك الى استعمال وسيلة معينة تزيد من جسامته ، وقد يرد الى ارتكابه فى مكان معين ، أو الى وقوعه فى زمان معين .

وقد يتصل الظرف المادى بالنتيجة فيفترض ازدياد جسامه الأذى الذى أحدثه الفعل .

وعلى هذا فالظروف المادية قد تتعلق بالفعل الإجرامى ، وقد تتصل بالنتيجة الإجرامية المترتبة على الجريمة .

المطلب الأول

أ - الظروف المادية المتعلقة بالفعل الإجرامى

هذه الظروف قد تكون وسيلة معينة ، أو مكان معين ، أو زمان معين .

الفرع الأول

الوسيلة

الوسيلة هي كل ما يمكن أن يلجأ اليه الجانى ويستعمله لتحقيق ارادته الجنائية .

ونجد فى قانون العقوبات نصوصاً عديدة اعتبرت وسيلة لارتكاب النشاط ظرفاً مشدداً خاصاً تلحق أو تقترب ببعض الجرائم .

١ - القتل بالسم

المادة ٢٣٣ عقوبات التى تنص على :

« من قتل أحدا عمدا بجواهر تسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قَتَلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام .

جعل المشرع من هذه الوسيلة ظرفا مشددا للجريمة ، وحكمة ذلك أن القتل بالتسمم يتم عن غدر وخيانة لا متيل لهما فى صور القتل الأخرى ، فلا يترك للمجنى عليه مجالا للدفاع عن نفسه ، ولا سيما اذا كان التسميم حاصلًا بيد من لا يحمل له المجنى عليه ضغنا ولا يرى وجهها للمحاذرة معه . هذا الى ما تمتاز به جريمة التسميم من سهولة التنفيذ وصعوبة الاثبات . فضلا عن أن القتل بالتسميم يفيد فى أكثر الأحوال سبق الاصرار على ارتكاب الجريمة .

وبتطبيق المادة ٢٣٣ يجب توافر شرطين :

الشرط الأول : لا تعتبر جريمة التسميم تامة الا اذا تسبب عنها الموت فعلا ، أما اذا لم يمت المجنى عليه فالحادثة شروع فى تسميم ، وهنا يصعب التمييز بين ما يعتبر اعمالا تحضيرية فقط وما يعتبر شروعا معاقبا عليه ، الا أن من المسلم به أن شراء الجواهر السامة أو صنعها لا يخرج عن كونه عملا تحضيريا ، وكذلك مزج السم بالطعام أو الشراب الذى يراد تقديمه للمجنى عليه . ولا يبدأ الشروع المعاقب عليه الا بتقديم الطعام المسموم الى المجنى عليه أو بوضعه تحت تصرفه .

وعدول الجانى عن اتمام الجريمة بارادته يرفع عنه المسئولية والعقاب ، سواء أكان العدول منل تقديم السم أم بعد تناول المجنى عليه اياه ، فمن أعطى آخر سما ، ثم ندم على ذلك فتداركه بترياق أضاع أثر السم لا يعاقب .

ويجب أن يكون التسميم مقترنا بالقصد الجنائى ، أى بنية إحداث الموت ، فاذا انعدمت هذه النية لم يبين محل لتطبيق هذه المادة . ولكن يعاقب على الفعل على أنه قتل خطأ اذا وقع الموت بسبب عدم احتياط الجانى . كما لو أخطأ الصيدلى فى تجهيز دواء فوضع فيه مادة سامة بدل أخرى غير سامة .

وقد يقع القتل بالسم قضاء وفدرا ، كما لو ناولت أم طفلها الصغير جرعة من حامض الفنيك على اعتقاد انه الدواء الذي أمر له به الطبيب ، انما يجب ألا لا يكون ذلك ناشئا عن عدم احتياط الأم ، والا لا كانت الحادثة قتيلا خطأ .

حالة خاصة :

وقد عنى المشرع بالنص على حالة خاصة بالمادة ٢٦٥ عقوبات ، وهي حالة من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل ، وجعل عقابه منطقيا على أحكام المواد ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ بحسب الأحوال المبينة بها .

الشرط الثانى : يجب أن يكون القتل قد حصل بجواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا . وليس فى عبارة القانون وصف للجواهر بأنها سامة ، ولكن هذا مستفاد من قوله بعد ذلك « يعد قاتلا بالسم » .

فالذى يعطى آخر كمية كبيرة من الحمر قاصدا قتله فيموت لا يعد قاتلا بالسم . والذى يضع زجاجا مسحوقا فى طعام لآخر فيتناوله ويموت بفعل الزجاج فى أحشائه لا يعد قاتلا بالسم .

والسموم على أنواع ، فمنها الحيوانية ، ومنها النباتية ، ومنها المعدنية . وكلها داخلية فى حكم المادة ٢٣٣ عقوبات .

وعلى القاضى أن يبين فى الحكم ما اذا كانت المادة سامة أو غير سامة ، يجوز أن يكون الموت قد حصل بعارض آخر ، وله أن يستعين على معرفة ذلك بأهل الخبرة .

فاذا كانت المادة غير سامة وقدمها المتهم الى المجنى عليه على أنها سامة فلا عقاب لاستحالة الجريمة . ولكن لا يقاس بهذا اعطاء كمية صغيرة من السم لا تكفى للقتل ، لانها تعتبر جريمة خائبة ، وحكمها حكم الشروع ما دامت نية القتل متوفرة عند الجانى .

ويعد الجانى قاتلا بالسم أيا كانت طريقة استعمال للجواهر السامة ، فيستوى فى ذلك أن يضعها فى طعام أو شراب ، أو أن يناولها للمجنى عليه بطريق الاستنشاق ، أو أن يعطيه اياها جرعات صغيرة متعاقبة (١) .

(١) شرح قانون العقوبات للأستاذ أحمد أمين - ط ١٩٢٤ - ص ٣٢٨ - ٣٣٥ .

من تطبيقات محكمة النقض

* متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة المبتغاه فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة استحيلة . لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون فى الامكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التى ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التى استخدمت لارتكابها . أما كون هذه المادة (هى فى القضية مادة سلفات النحاس) لا تحدث التسمم الا اذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها فى حالات التسمم الجنائى لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وانما هى ظروف خارجة عن ارادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة فى شراب ويقدمه عن ارادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة فى شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - اذا ثبت اقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لاجداث الجريمة المبتغاه قد خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ ع . فاذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوى القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا عالما بضررها فأحدث فى صحة المجنى عليه اضطرابا ولو وقتيا اعتبر هذا الفعل جريمة اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ ع . فاذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك انعدمت فى هذا الفعل الجريمة بكافة صورها .

(طعن رقم ١٧٠٥ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/٢٣)

* ان جريمة القتل بالتسميم هى كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجانى كان فى عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه فاذا سككت الحكم عن ابراز هذه النية كان مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٢٠ سنة ٦ ، - جلسة ١٩٣٦/١/٢٠)

* وضع الزئبق فى أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسسم ما دامت تلك المادة المستعملة تؤدى فى بعض الصور الى النتيجة المقصودة منها كصورة ما اذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها السسم الى داخل الجسم فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا فى قتل لم يتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل وجب العقاب على ذلك لأن وجود الجروح فى

الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه . ولا محل للقول باستحالة الجريمة ما دام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

(طعن رقم ٨١٦ سنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/٨)

* ليس من المحتم أن يذكر في حكم الادانة نوع العقاقير والجواهر التي اعطاها المتهم للمجنى عليه ، بل يكفي أن يثبت ان الذي أعطى سم .

(نقض ١٨٩٩/٥/٦ مشار اليه في عماد المراجع للاستاذ عباس فضلي ص ١١/٤٣١)

* يعتبر فاعلا أصليا من يضع السم في طعام ويعطيه لشخص لتسليمه للمجنى عليه ، سواء أكان الواسطة يعلم بوجود السم أو لا يعلم .

(نقض ١٩١٢/١٠/٢١ ، ١٩١٦/١١/٢٤ المرجع السابق ص ٤٣١ بند ١٠)

* لا يشترط في جريمة القتل بالسم وجود سبق اصرار لان تحضير السم بقصد القتل في ذاته دال على الاصرار :

(نقض ١٩١٢/١٠/٢١ المرجع السابق ص ٧/٤٣١)

* اذا كان مقدار المادة السامة غير كاف اعتبر العمل شروعا في هذه الجريمة .

(نقض ١٩١٣/١٢/١٣ المرجع السابق ص ٨/٣١)

* ليس من الضروري أن يبين الحكم في جريمة القتل بالسم أنه كان لدى الفاعل سبق اصرار ، لأن اعطاء السم في ذاته وتجهيزه يدل بذاته على وجود سبق الاصرار .

(نقض ١٩٢١/١٠/٢١ عماد المراجع للاستاذ عباس فضلي ص ٥/٤٣١)

* يكفي في جريمة القتل بالسم أن تكون المواد المستعملة في الجريمة من الجواهر السامة ومن شأنها احداث الموت .

(نقض ١٩٢٨/٥/٢٢ المرجع السابق ص ٦/٤٣١)

* يجب لتطبيق المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات على من دس السم لأحد أن تثبت نية القتل لديه .

(نقض ١٩٢٨/١٢/١٣ مشار اليه في عماد المراجع للأستاذ عباس
فضلي ص ١/٤٢٩) .

* التسمم وان كان صورة من صور القتل العمد الا أن الشارع المصرى قد ميزها عن الصورة العادية الأخرى بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لاجداث الموت ظراف مشددا للجريمة لما ينم عن غدر وخيانة لا مثيل لهما فى صور القتل الأخرى . ولذلك أفرد التسمم بالذكر فى المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقب عليها باعدام ولو لم يقترب فيه العمد بسبق الاصرار .

(نقض ١٩٣٠/٦/١٢ المرجع السابق ص ٢/٤٣٠)

* متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة المبتغاه ، فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة ، لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون فى الامكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التى ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التى استخدمت لارتكابها .

أما كون هذه مادة (سلفات النحاس) لا تحدث التسمم الا اذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها فى حالات التسمم الجنائى لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وانما هى ظروف خارجة عن ارادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة فى شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - اذا ثبت اقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لاجداث الجريمة المبتغاه قد خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ من قانون العقوبات . فاذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوى القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا علما بضررها فأحدث فى صحة المجنى عليه اضطرابا ولو وقتيا اعتبر هذا الفعل جريمة اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ عقوبات افذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك انعدمت فى هذا الفعل الجريمة بكافة صورها .

(الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة الربع
قرن ص ١١٤/٩٦٥)

* وضع الزئبق فى اذن الشخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم ، ما دامت تلك المادة تؤدى فى بعض الصور الى النتيجة

المقصودة. منها كصورة، ما اذا كان بالاذن جروح يمكن أن ينفذ منها السم الى داخل الجسم فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم. لسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك لأن وجود الجروح في الاذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه . ولا محل للقول باستحالة مادام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/٨ مجموعة الربع قرن ص ١١٥/٩٦٥)

* ان جريمة القتل بالتسليم هي كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجاني كان في عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه . فاذا سكت عن إبراز هذه الدنيا. كان مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٢٠ مجموعة الربع قرن ص ١١٦/٩٦٩)

* عقوبة القتل بالسم هي الاعدام مادة ٢٣٣ ع . تطبيق م ١٧ ع .
يجوز النزول بها الى الأشغال المؤبدة أو المؤقتة .

ادانة المطعون ضده بالقتل بالسم وأخذه بالرافة وقضاء بحبسه سنة مع الشغل والايقاف خطأ في القانون .

لا يمنع هذا الخطأ أن يكون الحكم قد جاء بأسبابه أن المحكمة انتهت الى معاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة اذ العبرة بالمنطوق ولا يرجع الى الأسباب الا بالقدر اللازم لتدعيمه .

وجوب بالنصحیح بتوقيع عقوبة الأشغال المؤقتة ما دام أن الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي .
(نقض ١٩١٣/٦/٢٣ المرجع السابق ص ٨/٣١)

٢ - « السرقة بالكسر أو بالتسور أو باستعمال مفتاح مصطنع » :

نعاقب المادة ٣١٧/٢ عقوبات « على السرقات التي تحصل في مكان مسور بحائط ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة » .

١ - **الكسر** : عد القانون الكسر ظرفا مشددا ، وهذه الوسيلة لا تحصل الا فى منزل مسكون أو مكان مسور ، ويجب أن تكون قد استخدمت كوسيلة لدخول ذلك المنزل أو المكان .

ولا يتحقق الكسر الا باجتماع أمرين :

١ - أن يكون الجاني قد استعمل العنف فى فتح سبيل يدخل منه الى المنزل ، كباب أو شباك . وذلك اما بالكسر أو القطع أو الحلق أو الهدم وما أشبه ذلك أو أن يكون على الأقل قد استعمل وسيلة غير عادية فى فتح ذلك السبيل ، كاستعمال طفاشة أو أداة أخرى مما يستعمله اللصوص لفتح الأبواب . أما اذا استعمل المفتاح العادى فلا يعد ذلك كسرا .

٢ - أن يكون الكسر من الخارج : فيجب أن يكون الكسر واسطة الدخول . وهو ما لا يتصور الا فى الكسر الخارجى .

أما الكسر الداخلى وهو الذى يحصل بعد دخول السارق فى المنزل ككسر دواليب أو خزائن فلا عبرة به هنا ، ولا يعد ظرفا مشددا للسرقة . كذلك فإن الكسر الذى يحصل عند الخروج ليتمكن السارق من الفرار بما سرق لا يعد ظرفا مشددا .

٢ - **التسور** : لا يقع الا باجتماع أمرين :

١ - أن يكون السارق قد توصل الى دخول المكان بغير الطرق التى تستعمل للدخول عادة ، كأن يكون قد استعان بسلم أو بحبل أو تسلق جدار أو شجرة ، فلا يعد تسورا دخول المنزل من باب عادى مفتوح أو من فتحة فى جدار أو من جزء متهدم فى سور .

٢ - أن يكون السارق قد استخدم التسور للدخول فى منزل مسكون أو فى مكان مسور ، وبني على هذا أن التسور لا يكون ظرفا مشددا الا فى هاتين الحالتين فقط ، وبشرط أن يكون قد استعمل من الخارج بقصد الوصول الى الداخل ، أما التسور من الداخل الى الخارج فلا يعد ظرفا مشددا .

٣ - **استعمال مفاتيح مصطنعة** :

المفتاح المصطنع هو المفتاح المقلد أو المغير ، ويدخل فى حكمه أيضا كفة الآلات التى تستخدم لفتح الأقفال ، ويدخل فى ذلك أيضا المفتاح الصحيح

الذى يستعمل فى غير موضعه .

* ولا بد لاعتبار استعمال المفاتيح المصطنعة ظرفا مشددا أن تستعمل بقصد الدخول فى المنزل أو المكان المسبور ، أما استعمال مفاتيح مصطنعة داخل المنزل للوصول من غرفة الى أخرى فلا يعد ظرفا مشددا .

من تطبيقات محكمة النقض

* الكسر المعتبر ظرفا مشددا للسرقة يتحقق باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق . فاذا كان الحكم قد أثبت أن السارقين قد استعملوا العنف فى فتح باب مخزن ليلا باستخدام مسطرة فى نزاع « الجمع » دون مساس بالحتم واعادته عقب السرقة فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(جلسة ١٨/٥/١٩٥٣ طعن رقم ٦٠٤ سنة ٢٣ ق)

* التسلق هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته ، يستوى فى ذلك استعمال سلم أو امصعود على الجدار أو الوثب الى الداخل من نافذة أو الهبوط اليه من أية ناحية .

(جلسة ١٥/٥/١٩٣٩ طعن رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق)

* التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

حمل السلاح :

كلمة اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا يفيد أن حامله ينوى استعماله عند الحاجة ، وفى هذا من الخطر ما لا يخفى على أن التشديد متعتم ولو لسم يستعمل السلاح فعلا ، لأن علة التشديد هنا مجرد الحمل لا الاستعمال ، فاذا استعمل السلاح فعلا أصبحت الجريمة سرقة باكراه .

ويقسم السلاح الى قسمين : الأول يشمل الأسلحة التى ليس لها استعمال آخر ، ولا تحمل فى الأحوال العادية ، وهذه تعد أسلحة فى كل الأحوال ، والثانى يشمل الأسلحة التى تحمل لأغراض أخرى ، كالمبراه والمقص والعصا البسيطة ، وهذه لا تأخذ حكم السلاح فى نظر القانون الا اذا استعملت للقتل أو الجرح أو الضرب .

وهذا التقسيم يصدق على حالة حمل السلاح أثناء السرقة ، فإذا ارتكب السارق الجريمة وهو حامل السلاح من النوع الأول - اعتبرت البرقة مقترنة بظرف مشدد ، ولو لم يستعمل السلاح قط ، لأن مجرد حمله قرينة على نية استعماله . أما إذا كان يحمل أثناء السرقة سلاحا من النوع الثاني ، فلا تعد السرقة مقترنة بظرف مشدد إلا إذا هدد باستعماله أو استعماله فعلا ، وفي الصورة الأولى تكون الجريمة سرقة مصحوبة بالتهديد باستعمال السلاح وفي الثانية سرقة باكراه . ويستثنى من نظر القاضين أن يكون الشخص حاملا سلاحا ظاهرا أو مختفيا ، لأن نية الجاني واحدة في الحالتين . وهي الاستعانة به عند الحاجة .

وقد اختلف في حالة السارق الذي يكون وقت ارتكاب السرقة حاملا سلاحا بمقتضى وظيفته أو صناعته ، وهل يعد حمله للسلاح على هذا الظرف مشددا أو لا ؟

فقضت محكمة النقض بأنه لا محل للفرقة بين ما إذا كان حمل السلاح متبعثا عن وظيفة المتهم ككونه غفيرا ، أو عن صناعته ككونه جزارا ، أو عن اعتبار حمله كما لو كان بدويا أو عن سبب آخر كما لو كان قد حصله خصيصا وقت السرقة لاستعماله عند الطوارئ ، إذ أن علة تشديد العقاب في كل هذه الأحوال واحدة وهي الارهاب واحتمال استخفافه عند اللزوم . ولكن يجب أن يكون هناك ارتباط بين السرقة وحمل السلاح . ما إذا كان المتهم وقت ارتكاب الجريمة يحمل سلاحا بمقتضى صناعته يجب على المحكمة أن تبحث عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة ، فإذا لم يوجد ثمة ارتباط بينهما كانت جريمته جنحة فقط .

وفي حالة التهديد باستعمال السلاح ، يعتبر الظرف المشدد موجودا سواء أكان السلاح المهدد باستعماله من نوع الأسلحة التي تعد كذلك بطبيعتها أم من الآلات التي لا تعد أسلحة إلا باستعمالها بهذا الوصف (١) .

(١) الأستاذ أحمد أمين - المرجع السابق - ص ٦٧٠ .

من تطبيقات محكمة النقض

* ان جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانوناً بالنسبة الى طرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملاً سلاحاً ظاهراً كان أو مخبئاً ، ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعاً الى سبب برئ لا اتصال له بالجريمة كالعمل الرسمي الذي يتطلب حمل السلاح وقت القيام به . لان العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة اذا كان مرتكبها وقت مقارفتها يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً ، هي أن مجرد حمل السلاح من شأنه أن يشد أزر الجاني ويلقى الرعب في قلوب المجنى عليهم اذا ما وقع بصرهم ، ولو مصادفة ، على السلاح ، وأن ييسر للجاني فضلاً عن السرقة التي قصد الى ارتكابها سبيل الاعتداء به اذا ما أراد ، على كل من يهم بضبطه أو يعمل على حيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده مما لا يهم معه أن يكون السلاح ملحوظاً في حمله ارتكاب السرقة أو غير ملحوظ .

(جلسة ١٩٤٥/٣/٢٦ طعن رقم ٧٠٦ سنة ١٥ ق)

* ان مجرد حمل السلاح ظاهراً أو مخبئاً وقت السرقة يعد بمقتضى القانون طرفاً مشدداً للجريمة ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لأي سبب من الأسباب أو غرض من الأغراض المشروعة الجائزة ، أي ولو كان لم يقصد من حملة الاستعانة به واستخدامه في الجريمة .

(جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ طعن رقم ٩٢٥ سنة ١٧ ق)

* يكفي في القانون لمعاقبة المتهمين في جناية السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد ابشر عملاً من الأعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعاً ، اذ كان هو وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق فانه يكون في هذه الحالة فاعلاً معهم في السرقة على أساس أن العمل الذي قام به هو من الأعمال التي اتفقوا بها على اتمام السرقة ، ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذي كان معه السلاح لم يحصل بالمسروق بل كان واقفاً ينتظر زملاءه .

(جلسة ١٩٤٨/١/١٩ طعن رقم ٢٤٠٧ سنة ١٧ ق)

* حمل السلاح فى السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل
الاجرامى يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أم شريكا ولو لم
يعلم به .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧ طعن رقم ٦٥٧ سنة ٢٥ ق)

* يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد فى جريمة السرقة ما دام الجانى
يحمل سلاحا بطبيعته « بندقية » وقت ارتكاب السرقة ليلا أيا كان سبب
حملة لهذا السلاح وسواء أكان الجانى يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أم
عمدا بقصد السرقة .

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ س ٧
ص ٧٤٣)

* ان ما قرره الحكم من اعتبار السكين التى ضبطت مع أحد المتهمين
وقت السرقة الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بحمله الظرف المشدد فى جناية
السرقة اذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل
جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر فى صحة هذا التأويل أن يكون
الشارع فى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهى التى كانت تعاقب على حمل
واحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون
ولشتمل على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء فى صحة التأويل
المذكور ، لانه وقع على احراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل
أو الاحراز فى غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقيق
وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب فى حملها أو احرازها ، أما اذا كان
على ايقاعها ، استعمال السلاح ، أو لم يستعمل فانه يعد سلاحا يتوافر به
الظرف المشدد الذى نص عليه القانون فى المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩
ص ٨٢١)

* ان المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هى كغيرها من المواد الواردة فى
باب السرقة التى جعلت من حمل السلاح مطلقا ظراف مشددا دون تحديده
لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فاذا
كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميله ارتكبا السرقة ليلا ، وكان أولهما يحمل

السكين في يده أفن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجنائية السرقة
المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٢١)

* العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة اذا كان
مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته انما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو
كان الجاني لم يقصد من حملة الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما
يلقيه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان
السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٨ س ١١ ص ١٥٣)

* العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦
من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل واحراز السلاح وانما
تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ
لا يفسر حمله إلا بأن كان لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات
التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وان لم تكن معدة له
بحسب الأصل ومنهها كالمطواة لا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا
استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة
السرقة .

(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢ س ١١ ص ٤٠٢)

* حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل
الأجرامي ويسرى حكمه على من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم
يعلم به .

(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢ س ١١ ص ٤٠٢)

* حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الاجرامي يشترى
حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٦)

* استقر قضاء محكمة النقض على أن جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة الى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ أي كن سبب حمله لهذا السلاح ، وسواء كن الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ س ١٧ ص ١٠٨٩)

* لم ينص القانون في المادة ٢١٤ عقوبات على نوع معين من أنواع الاكراه - فتعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨٤٦)

* لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن اقترف جريمة مع آخرين حالة كون أحدهم يحمل سلاحا وكان حمل السلاح في السرقة مثل ظرف الاكراه عما من الظروف المادية العينية المتصلة بالفعل الاجرامي ويسرى حكمها على كل من قارف الجريمة وأسهم فيها فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم بهذين الطرفين ولو كان وقوعهما من بعضهم دون الباقيين أفن ما ينيره الطاعن من حالة القصور في بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢ س ٢٦ ص ٣١)

* ان العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الاسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالسكين وأ المطواة - فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٥ س ٣٠ ص ٣٤٦)

« الاكراه »

عد الشارع الاكراه ظرفا مشددا على انفراده فى المادة ٣١٤ ، وجعله وحده كافيا لتحويل الجريمة الى جناية عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة ، فاذا ترك الاكراه أثر جروح فنكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ويشترط القيام ظرف الاكراه :

١ - أن يكون الاكراه ماديا لا معنويا .

فلا بد أن يقع اكراه مادى ، أى اعتداء أو عنف يقع على المجنى عليه أو غيره من الناس ، فالمادة ننص مع أنه اذا ترك الاكراه أثر جروح كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وأ المؤقتة بدلا من الأشغال الشاقة المؤقتة .

ويراد بالاكراه المادى وسائل العنف المادية ، أى السرقة التى تقع بالقوة باستعمال وسيلة موجهة مباشرة الى جسم المجنى عليه أو جسم غيره تخفف من مقاومته وتمكن الجانى من تنفيذ سرقة أو اتمامها .

وقد عرفتة محكمة النقض بأنه يشمل الأمور القسرية التى تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم وذلك للوصول الى الغاية وهى السرقة .

ولا يشترط أن يهدد الاكراه الانسان فى حياته أو يلحق بجسمه اذى بليغا ، فأى درجة من العنف تكفى .

وعلى ذلك يعتبر اكراها دفع المجنى عليه أو سواء بقصد الدخول من الباب والقائه على الأرض ، والامساك به حتى يتمكن الفاعل الآخر من اتمام السرقة ، وكم فمه حتى لا يستغيث ، والقبض على رقبة المجنى عليه وأخذ ما بيده عنوه ، ونزع قرط من اذن فتاة يقضى بقطع طرف أذنها ، والقاء غطاء على رأس المجنى عليه حتى لا يميز اللص ، والقاء تراب فى عينيه لهذه الغاية ، وأخذ المفتاح منه عنوة .

كذلك يعتبر اكراها ماديا احراق بخور أو مواد أخرى تخدر المجنى عليه ومناولته موادا من هذا القبيل .

ولكن لا يعتبر اختلاس مال الغير أثناء نومه سرقة باكراه لأنه لم يفع من الجاني أى اعتداء على جسم المجنى عليه • كذلك لا يعد اكراها مجرد اختطاف المسروق من المجنى عليه •

أما الاكراه المعتدى ، مهما كانت جسامته لا يعتبر اكراها فى باب السرقة • أما التهديد باستعمال السلاح يكفى لقيام الاكراه •

٢ - يجب أن يقع الاكراه على انسان سواه كان هو مالك الشيء أو حائزه أو أى شخص آخر له علاقة بالمجنى عليه أو أى أجنبى عنه • ولا يعتبر اكراها أعمال العنف التى تقع على حيوان كقتل كلب للتمكن من السرقة ، ولا يعبر اكراها كسر الامتعة أو الاحراز •

٣ - يجب أن يقع الاكراه بقصد السرقة : فيجب أن تكون هناك سرقة ، وأن تكون هناك رابطة بين السرقة وبين الاكراه ، أى أن يكون الاكراه وسيلة للبدء فى السرقة أو لاتمامها • وعلى ذلك اذا ارتكب أحد اللصوص اكراها أثناء التنفيذ • ولم تكن له علاقة بتسهيل الجريمة أو اتمامها بل كان لنزاع بينه وبين زميله على المسروقات أو الاعتداء على عرض مثلا ، اذا حدث ذلك فانه لا يغير من طبيعة السرقة ولا يعتبر ظرفا مشددا لها •

أما الاكراه الذى يقع عقب السرقة مباشرة • فالقضاء مستقر على أنه لا يشترط أن يقع الاكراه وقت تنفيذ السرقة بل يكفى أن يقع عقب ارتكابها مباشرة ما دام الجاني متلبسا بالجريمة ولجأ الى الاكراه ليتمكن من الفرار بالمسروقات •

ومع ذلك اذا حاول المجنى عليه أو أحد رجال الحفظ أو غيرهم أن يضبطه عقب ارتكاب الجريمة مباشرة فاعتدى عليه ليفر بما سرق فان فعلته يقع تحت نص المادة ٣١٤ عقوبات •

وبالعكس لا يتوافر ظرف الاكراه فى سرقة اذا لم يكن الغرض منه الفرار بالمسروق •

فقضت محكمة النقض بأن الاكراه يعتبر ظرفا مشددا للسرقة اذا حصل بقصد الاستعانة به على السرقة أو النجاة بالشيء المسروق عقب وقسوع الجريمة ، أما اذا حصل بقصد فرار السارق والنجاة بنفسه بعد ترك الشيء

المسروق فلا يعتبر ظرفا مشددا وانما يكون جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها بما يقضى به القانون(١) .

* ان القانون لم ينص فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نسوع معين من أنواع الاكراه ولما كان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسد المجنى عليه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، فانه اذا كان الجانى قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه فى ارتكاب جريمة السرقة فان الاكراه الذى يتطلبه القانون فى تلك المادة يكون متحققا .
(جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٢ طعن رقم ٨٦٠ سنة ٢٢ ق)

* اذا كان الحكم قد أثبت أن جذب المتهم للحقيقة من يد المجنى عليها بعنف هو الذى أوقع اجنى عليها من الترام فأصيبت بجروح ، وأصيبت أثناء علاجها منها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج ، وانتهى بوفاتها - فان ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به ظرف الاكراه فى جناية السرقة كما جعل المتهم مسئولا عن جناية احداث جرح عمدى أفضى الى موت المجنى عليها .
(جلسة ٨/٦/١٩٥٣ طعن رقم ٨١١ سنة ٢٣ ق)

* ان ظرف الاكراه فى السرقة ظرف عيني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ومن المقرر ان الظروف العينية لاصقة بنفس الفعل ، ولذلك فهى تسرى على كل من ساهموا فى الجريمة المقترنة بها سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء ، وليس لاحد منهم أن يتنصل من المسئولية عن النتائج المترتبة عليها .
(جلسة ١/٣/١٩٥٤ طعن رقم ٢٢ سنة ٢٤ ق)

* اذا كان الحكم فى جناية السرقة باكراه لم يبين قيام الارتباط بين الاعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليهم وبين جريمة السرقة التى ارتكبت أو الفرار بالمسروق ، فإن الحكم يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

* اذا كان الحكم قد قال « ان المجنى عليها ذكرت انها تمكنت من الامساك بالمتهم الذى اعتدى عليها وقاومها فترك بجسمها تلك الآثار المادية التى ثبتت فى التقرير الطبى فحال بينها وبين الامساك بزملائه فى السرقة ،

فممكنهم من سلب النقود والمصاغ والفرار بها ، ومصادقا لهذا شهد سائر الشهود بانهم وجدوا المجنى عليها وزوجها يستغيثان ويمسكان بالمتهم الذي كان يستعمل العنف مع المجنى عليها محاولا الفرار بما سرقه وزملاؤه » -
افن هذا الذي قاله الحكم يتحقق به ركن الاكراه فى جريمة السرقة بالاكراه المنصوص عليها فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/٤ طعن رقم ٩٦٨ سنة ٣٤ ق)

* ظرف الاكراه فى السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة ، فهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار فى حق كل من ساهموا فيه .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٩ س ٨ ص ٩٢١)

* لا يشترط فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة باكراه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل انه كفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاسة بالشئ المختلس وكل من ساهم فى هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين « السرقة والاعتداء » فهو عامل فى الجريمة الاصلية الناتجة من ارتباطهما .

(انطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ س ٦ ص ١٧٧)

* متى كان الحكم قد انتهى الى أن المتهم قد طعن المجنى عليه بمطواة عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ظرف الاكراه فى السرقة وقيام الصلة بين العنف الذى استخدمه المتهم وبين السرقة التى شرع فى ارتكابها .

(الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س ٩ ص ٢١٧)

* خطأ الحكم فى تحديد مكان احدى اصابات المجنى عليه وهى فى الساق اليمنى أو اليسرى لا يعيب الحكم ما دام أن ذلك ليس له من أثر

فى قيام الجريمة التى دان المتهمين بها اذ المعول عليه فى جناية السرقة باكره المنطبقة على المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وأن يترك الاكره أثر جروح - وهو ما أثبتته الحكم فى حق المتهمين .
(الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ س ١١ ص ١٨١)

* ظرف الاكره فى السرقة من الظروف العينية التى تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المتهمين فى فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة السرقة باكره يعتبر افعلا أصليا فى هذه الجريمة .
(لطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ س ١١ ص ١٨١)

* خطأ الحكم فى تحديد مكان احدى اصابات المجنى عليه وهل هى فى الساق اليمنى وأ اليسرى لا يعيب الحكم ما دام أن ذلك ليس له من أثر فى قيام الجريمة التى دان المتهمين بها اذ المعول عليه فى جناية السرقة باكره المنطبقة على المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وأن يترك الاكره أثر جروح - وهو ما أثبتته الحكم فى حق المتهمين .
(لطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ س ١١ ص ١٨١)

* لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكره فى السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .
(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٨٠٧)

* الاكره فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهالا للسرقة . فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه ، اذنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكره فى السرقة استقلالا ، ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٢ ص ٧٧٠)

* من المقرر أن ظرف الاكراه فى السرقة ظرف عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ س ١٥ ص ٨٤٨)

* من المقرر أنه لا يشترط فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة باكراه أن يكون الاكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل أنه يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس ، وكل من ساهم فى هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين - السرقة والاعتداء - يعتبر فاعلا فى الجريمة الاصلية الناتجة عن ارتباطهما .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ س ١٦ ص ٢٨١)

* لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ س ١٦ ص ٢٨١)

* لا يلزم فى الاعتداء الذى تتوافر به جناية السرقة باكراه أن تكون الاكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل انه يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس ، متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس ، سواء وقع على المجنى عليه نفسه أو على غيره لمنعه من ملاحقة السارق واسترداد ما سرقه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطعان نشل حافظة النقود من المجنى عليها وسلمها لآخر فلما لاحقه ابنها اعترض الطاعن سبيله وضربه بالعصا على ذراعيه حتى يمكن السارق معه من الفرار بما سرقه ، وتم له ما أراد ، فان ما أثبتته من ذلك تتوافر به جنجاية السرقة بالاكراه كما هى معرفة فى المادة ٢١٤ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨
ص ١٢٧٧)

* من المقرر أن ظرف الاكراه فى السرقة عينى متعلق بالأركان المادية
المكونة للجريمة لذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به ولو
كان وقوعه من أحدهم فقط دون الغائبين .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨
ص ٨٤٦)

* لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين فى جناية السرقة باكراه
أن يقع من كل فعل الاكراه وفعل الاختلاس - بل يكفى فى عددهم كذلك أن
ريتكب كل منهم أى الفعلين متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق
عليها بينهم جميعا .

* لم ينص القانون فى المادة ٣١٤ عقوبات على نوع معين من أنواع
الاكراه . فالاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص
لنعطيل قوة المقاومة واعلمها عندهم تسهيلات للسرقة ، سواء كانت تؤدى
الى تلك النتيجة بذاتها أم بعد اعداد وعلى نحو معين ، فاذا كان الحكم
المطعون فيه قد استخلص من التقرير الطبى ان السكران هو نبات غشى
بالأتروبين وانه يستعمل فى التخدير بقصد السرقة ، وإن مفعوله يؤدى الى
تخدير الجهاز العصبى وان التأثير الهام الذى يحدثه هو شلل أطراف
الأعصاب ، وان المتهم وضع تلك المادة وهو عالم بتأثيرها فى شراب تناولته
المجنى عليها وأنه هدف من ذلك الى تعطيل مقاومتها حتى يتمكن من ارتكاب
السرقة ، فان الاكراه الذى يتطلبه القانون فى المادة ٣١٤ عقوبات يكون
متحققا .

(الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٤ س ١٨
ص ١٢١٨)

* اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه من الموضوع الذى يستقل به
قاضية بغير معقب ، ما دام قد استخلصه مما ينتجه .

(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨
ص ١٢٧٧)

* الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص
لنعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة .

(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩
ص ١٥٨)

* لا يقدح فى سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات
التي استعملت فى الاكراه . ذلك لانه ما دام أن الحكم قد اقتنع من الأدلة
السائغة التي أوردها بأن الطاعنين كانا يحملان أسلحة وأدوات استعملها
فى الاكراه وهو ما يكفى للتدليل على توافر ظرف الاكراه فى حقهما ولو لم
تضبط تلك الأشياء .

(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩
ص ١٥٨)

* انه وان كان القانون لم ينص فى المادة ٣١٤ عقوبات على التهديد
باستعمال السلاح وعلى عده بمنزلة الاكراه كما فعل فى بعض المواد الأخرى،
الا أنه ما دام التهديد باستعمال السلاح هو فى ذاته ضرب من ضروب الاكراه
لان شأنه شأن الاكراه تماما من حيث اضعاف المقاومة وتسهيل السرقة وما
دام القانون لم يخصه بالذكر فى المواد التي ذكره فيها مع الاكراه الا لمناسبة
ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجانين كظرف مشدد ولم
يقصد التفريق بينه وبين الاكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما فى الحكم
وهو ما أفصح عنه المشرع فى المادة ٤٣٧ من مشروع قانون العقوبات الجديد،
فان مفاد ذلك أن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل
المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد
باستعمال السلاح ، وفى اشارة المادة ٣١٤ عقوبات الى الاكراه اطلاقا ما يكفى
لان يندمج فى الاكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن
المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجانى عن المقارفة جريمته ، ويستوى فى
الأداة المهدد بها أن تكون سلاحا بطبيعته أو بالتخصيص متى ثبت أن الجانى
قد حملها عمدا لمناسبة السرقة ليشد بها أزره وليتخذ منها وسيلة لتعطيل
مقاومة المجنى عليه فى ارتكاب السرقة وهو ما يستخلصه قاضى الموضوع
من أى دليل أو قرينة فى الدعوى فى حدود سلطته التقديرية .

(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩
ص ١١٧ ، ١١٨)

* ان مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الاعمال المكونة لها مما يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات - وهو مظاهرته وباقي المتهمين للمتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبته بالنقود - يجعله كما انتهى اليه الحكم فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه التي دين بها .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢٢ ص ٣٨٨)

* لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الاكراه في جريمة السرقة ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا ظرف . واذا كان ذلك ، وكانت العقوبة المحكوم بها ، وهي الحبس مع الشغل مدة سنتين تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سرقة الأوراق المنطبق عليها نص الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات ، فانه لا جدوى من اثاره ذلك النعي لان مصلحة الطاعن منتفية .

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ص ١٣٩٦)

* لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أثبت في حق الطاعن مساهمته بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها دفعه المجنى عليه بدراجه وانتزاعه حافظة نقوده وبها مبلغ خمسة وعشرون جنبها فانه يكون قد بين ظرف الاكراه والرابطة بينه وبين فعل السرقة .

(الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢ س ٢٦ ص ٢١)

* من المقرر انه لا يشترط في الاعتداء الذي تتوارف به جريمة السرقة جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون باكراه أن يكون الاكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس ، متى كان قد تلاه مباشرة ، وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢ س ٢٦ ص ٢٠١)

* لما كان لا يلزم في الاعتداء الذي نوافر به جريمة الشروع في السرقة باكرهه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . وكان النابت من مدونات الحكم أن الطاعن أخذ يدفع المجنى عليها بيديه بقوة وأطبق على عنقها يريد القاءها على الأرض حتى يتمكن من الفرار بالمندبل وما به من نقود سرقها من جيب المجنى عليها فإن ما أورده الحكم في هذا الشأن مما يتوافر به ظرف الاكرهه في جريمة الشروع في السرقة كما هو معروف قانونا .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣ س ٢٨ ص ٤٤٦) .

* لما كان ما أورده الحكم له معينة من الأوراق فلا يؤثر في صحته أنه قد نسب الى الطاعن قيامه بوضع يده على فم المجنى عليها بعد أن أمسك بها طالما ان الطاعن أقر بالتحقيقات بأنه أمسك بالمجنى عليها بقصد تقييد حركتها وهو ما تتحقق به المساهمة في الجريمة التي دين بها . وليس بدى بال أن تكون المساهمة بتقييد حركة المجنى عليها أو بتكميم فمها .

(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٨٧/٥/٨ س ٢٨ ص ٥٤٧) .

٥ - جريمة هتك العرض بالقوة

نصت المادة ٢٦٨ عقوبات :

على أن كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع .

وعلى ذلك فان القانون قد جعل القوة والتهديد مناط اعتبار الجريمة من الجنائيات .

ويتطلب القانون في الركن المادى لهذه الجريمة أن يقع هتك عرض بناء على استعمال القوة أو التهديد مع المجنى عليه . وهو ما يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه .

ويتحقق عدم رضاء المجنى عليها اذا لم تتجه ارادتها الى قبول الاتصال الجنسي ، وذلك باستعمال الاكرهه معها أو بسبب عوامل أخرى في حكم

الاكراه تسلب ارادتها • وبشرط أن تتوافر علاقة السببية بعد هذا الاكراه وما فى حكمه وبين الواقعة •

والاكراه فانه قد يكون ماديا أو أدبيا • ويتحقق الاكراه المادى بارتكاب فعل معين من أفعال القوة والعنف على جسم المرأة مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الارادة ويفقدها عن المقاومة • ولا يشترط فى القوة أن تصل الى حد معين من الجسامة أو نترك جروحا فى المجنى عليها • اذ العبرة بالقدر اللازم لشل مقاومة المجنى عليها • وهو أمر يتوقف على ظروفها الشخصية ومدى احتمالها الصحى •

أما الاكراه الأدبى فيقع بطريق التهديد بالحاق شر مستطير بجسم المجنى عليها أو مالها أو سمعتها أو بشخص عزيز عليها مما من شأنه أن يشل ارادتها ويخضعها لرغبة الجانى •

وعدة عوامل أخرى تعتبر فى حكم الاكراه منها المباغثة والحداع ، وانتهاز فرصة فقد المجنى عليها شعولها أثناء النوم أو الاغماء أو خضوعها لتنويم مغناطيسى أو عدم الشعور بسبب السكر أو الجنون •

فقد استقر قضاء النقض على أن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يستعمل الجانى الاكراه المادى مع المجنى عليه بل يكفى أن يكون الفعل قد حصل بكل وسيلة قسرية تقس على الشخص بقصد تعطيل قوى المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا لارتكاب الجريمة •

وقد ساوى المشرع فى العقوبة بين الجريمة التامة والشروع (١) •

(١) الأسناذ الدكتور أحمد دحي سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - ط ١٩٨٠ - ص ٦١٩

(من تطبيقات محكمة النقض .)

* متى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذي استتال الى موضع العفة منها وخدش حيائها ، فإن هذا مما تتحقق به جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ص ٦٢٧) .

* من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض وركز الاكراه في جريمتي اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فانه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٣٩) .

من المقرر أن ركن القوة في جناية هتك العرض لا يقصر على القوة المادية ، بل ان الشارع جعل من التهديد ركنا مماثلا للقوة وقرنه بها في النص ، وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جناية كلما ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فتتدرج تحت معنى القوة أو التهديد - المباغلة لأنه بها ينعدم الرضاء الصحيح .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ س ١٤ ص ٢٥٤)

* ركن القوة أو التهديد هو الذي يميز جناية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنبحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون . وركن القوة أو التهديد في تلك الجناية لا يقتصر على استعمال القوة المادية بل يتحقق بكافة صور انعدام

الرضا لدى المجنى عليه فيندرج بينها عاهة العقل التي تعدم الرضا
الصحيح .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧
ص ٦٧٤) .

* لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية
بل يكفي انيان الفعل الماس أو الحادس للحياء العرضي للمجنى عليه بغير
رضائه .

(الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩
ص ١١٣٠) .

* يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل
قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضائه .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ص ٨٥٣)

* متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هتك العرض
بالقوة بركنيها المادى والمعنوى بما أورده من اجترائهم على اخراج المجنى
عليه عنوه من الماء الذى كان يسبح فيه عاريا وعدم تمكينه من ارتداء ثيابه
واقتياده وهو عار بالطريق العام وبذلك استطالوا الى جسمه بأن كشفوا
على الرغم منه عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة مما يندرج
تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، فان الحكم يكون قد أصاب
صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ص ٨٥٣)

* ان مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضاها في جريمة هتك
عرضها ، مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس
لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما ان الأدلة والاعتبارات
التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم . واذ كان ذلك ،
وكان ما أثبتته المحكمة من مباغطة المتهم للمجنى عليها يتوافق به ركن القوة
في هذه الجريمة ، وكانت الأدلة التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها
أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، فان ما يثيره المتهم في هذا الشأن يكون غير
سديد .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣ س ٢٠)

ص ١٢٠٥) .

✳ ان لكل من جريمة هتك العرض بالقوة وجريمة النصب ، أركانها المستقلة تماما عن الأخرى ، ومن ثم فإن القول بأن انتفاء احدهما يحول دون قيام الأخرى ، يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ص ٣٨) .

✳ مسألة رضا المجنى عليه أو عدم رضائه في جريمة هتك عرض مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم . واذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن خلو الواقعة من عنصر الاكراه وأطرحة في قوله « جاءت أقوال المجنى عليه مؤكدة وقوع الفعل من المتهم كرها عنه فقد القى به على الأرض وأمسك بيديه وجثم فوقه وكم فاه لينحسر صوته فشل بذلك مقاومة وتمكن بهذا القدر الهائل من الاكراه من هتك عرضه ، وقد بادر بإبلاغ والدته عن المتهم لما رأت حله مما لا يسوغ معه القول بوقوع ذلك الفعل برضائه ، ولا ينال من صحة هذه الأقوال عوم وجود إصابات بالمجنى عليه في موضع آخر من جسمه اذ العنف الذي أتاه المتهم معه لم يكن من شأنه أن يترك به آثار جروح أو إصابات وان شل مقاومته ، فدل على المجنى عليه غض العود واهن البنية مما يتوافر معه عنصر الاكراه اللازم توافره في حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فيما سلف بيانه يتوفر به ركن القوة في هذه الجريمة وكانت الأدلة التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ص ١٥٨) .

١- من المقرر انه لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفي اتيان الفعل الماس أو الحادش للحياء للمجنى عليه بغير رضائه . ولما كان للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه مع المجنى عليه ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن أدخل المجنى عليها بالقوة الى مسكنه وأغلق بابه ثم كم فاه ببيده

وهددها بذبحها ان استغاثت ثم خلع عنها سروالها ورقد فوقها وحك قضيبه بين فخديها حتى أمنى ، فان هذا الذى أثبتته الحكم يكفى لاثبات توافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض - ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ص ٤٣٦) .

لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور فى صدد التدليل على توافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافره .

(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ص ١١٩١) .

* لا يشترط فى جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفى اثبات الفعل الحادش للحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضائه . واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أخذاً من أقوال شهود الاثبات التى اطمأن اليها ان الطاعن وهو مدير المدرسة التى يلتحق بها المجنى عليه قد استدعاه الى غرفة نومه الملحفة بمكتبه بالمدرسة وخلع عنه سرواله وأرقده ثم هتك عرضه فخرج بعد ذلك باكياً وبادر بإبلاغ بعض زملائه رخاله ، فان هذا الذى أورده الحكم كاف لاثبات توافر ركن القوة .

(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ص ١١٩١) .

* يكفى لتوافر ركن القوة فى هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضائه . وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه على المجنى عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً بأقوال شهود الاثبات التى اطمأن اليها والتقرير الطبى الشرعى أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع أصبعه فيه فأحدث بها سحبات بالفخذ الأيمن وجرحاً سطحياً بلفرج فان هذا الذى أورده الحكم كاف لاثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة . ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان ما أورده من وقائع وظروف

ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ ص ٢٨
ص ١٠٢) .

من المقرر ان ركن القوة أو التهديد - الذى يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على استعمال القوة المادية فحسب ، بل انه يتحقق كذلك بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومن بين هذه الصور عاهة العقل التى تعدم بمرض عقلي خلقى - قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره فى ارادة المجنى عليه ، توصلا للكشف عن توافر رضاه الصحيح - الذى يجب تحققه لانتفاء ركن القوى أو التهديد الذى استبعده الحكم - أو عدم توافره . لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١ ص ٢٩
ص ٥٢٤) .

استقر القضاء على أن ركن القوة فى جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها من الماقومة وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه ، ومتى أثبت الحكم أخذاً بأقوال المجنى عليها التى اطمأنت اليها أنها لم تقبل واقعة الطاعن لها الا تحت التهديد بعدم تمكينها من مغادرة المسكن الا بعد أن يقوم بمواقعتها ، افن هذا الذى أورده الحكم كاف لاثبات توافر جريمة واقعة أننى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧ ص ٣٠ ص ٥٢٨)

الفرع الثانى المكان

لا يهتم القانون فى الواقع بمكان ارتكاب الجريمة بحيث لا يعده من عناصر السلوك الاجرامى النى تخضع للعقاب بحسب الأصل .

غير أن المشرع قد يدخل فى اعتباره مكان ارتكاب السلوك الاجرامى فيجعل منه عنصرا فى الجريمة . أو يجعله ظرفا مشددا .

وقد اعتبر قانون العقوبات مكان ارتكاب النشاط ظرفا مشددا خاصا ملحق أو يقترن ببعض الجرائم منال ذلك المادة ٣١٧/١ ع . التى تعاقب بالحبس مع الشغل السرقات التى تحصل فى مكان مسكون أو معد للسكنى أو فى ملحقاته أو فى أحد المحلات المعدة للعبادة .

المكان المسكون : الحكمة من جعله ظرفا مشددا للسرقة ظاهرة لأنه فضلا عن اغتيال مال الغير ينطوى فعل الجانى على انتهاك لحرمة المسكن . ومسكن الانسان هو مأواه الذى يطمئن فيه ويلوذ به من عناء العمل وكذلك يتشدد المشرع دائما فى حماية حرمة .

والظرف المشدد يعتبر متوافرا متى وقعت السرقة فى أى مكان بشرط أن يكون هذا المكان :

- ١ - مسكونا .
- ٢ - أو معدا للسكنى .

١ - ويراد بالمكان المسكون :

أولا : الأماكن المخصصة بطبيعتها للسكنى أى للإقامة فيها ليلا ونهارا لمدة طويلة أو قصيرة كالمنازل أو الفنادق والمستشفيات والسجون .

ثانيا : الأماكن التى ولو أنها غير مخصصة بطبيعتها للسكنى الا أنها مسكونة فعلا أى يقيم فيها شخص أو أكثر .
فمحال الأعمال التجارية والمصانع والمدارس والمسارح ودور المحاكم

نما اليها ليست بطبيعتها مخصصة للسكنى وانما اذا كان يقيم فيها شخص
أو أكثر كحارس ينام بها ليلا فانها تعتبر مسكونة .

ومظهر السكنى أن الانسان يحيا فى المكان كما لو كان فى منزله فيعمل
ويأكل ويستريح وينام فيه ، ولا يشترط توافر كل هذه الأفعال ، وأهم شيء
يميز السكنى هو مظهر التقدم ، أما اذا كان المكان مخصصا للعمل فقط
دون النهار وليس له من حارس يأوى اليه ليلا فالراجح أن المكان لا يعتبر
مسكونا .

ولا يشترط فى المنزل المسكون أن يكون من نوع معين ، فقد يكون
منزلا ، وقد يكون عوامة أو مركبا أو كوخا أو خيمة أو عربة .

٢ - المكان المعد للسكنى : المراد به هو المكان المسكون فعلا ولكن
لا يقيم به ساكنوه مؤقتا كمنزل فى مصيف لا يقيم به صاحبه وقت الشتاء.
أو كمنزله الأصلي اذا كان قد أغلقه وغادره الى المصيف .

اذن فما لم يكن المكان مسكونا فعلا أو معدا للسكنى فانه لا يكفى
لتوافر الظرف المشدد ، وعلى ذلك لا يكفى لتطبيق المادة ١/٣١٧ ع حصول
السرقه فى احدى عربات السكك الحديدية أو عربات الترام أو فى سيارة
عامة أو فى سوق عام ، اذ أن هذه الامكنة ليست بمسكونة ولا بمعدة
للسكنى .

ويلاحظ أن مجرد وقوع السرقة فى المكان المسكون أو المعد للسكنى
أو فى ملحقا به يكفى لتطبيق المادة ١/٣١٧ بصرف النظر عما اذا كان المتهم
أجنبيا عن المنزل دخل فيه خلسة أو بسبب مشروع كضيف منلا أو كان من
الساكنين فى المنزل أو كان هو صاحب المنزل .

٣ - ملحقات المنزل : لا يشترط أن تقع السرقة فى نفس المسكن ، بل
يكفى أن تقع فى احدى ملحقاته . ويراد بذلك الامكنة المتصلة بالمكان المسكون
أو المعد للسكنى أو المخصصة لمنفعة أيا كان نوعها ، سواء كانت فوق سطح
المنزل أو تحت أرضه أو بجواره . ويدخل فيها غرفة الغسيل وعشة الطيور
والجراج والاصطبل والحديقة بشرط أن تكون هذه الملحقات متصلة مباشرة
بداخل المنزل أو يحيط بها وبه سور واحد .

٤ - المحلات المعدة للعبادة : لتلك الأماكن حرمة دينية خاصة ، فمن يرتكب فيها سرقة ولا يحفل بتلك الحرمة يكون جرمه مضاعفا وخليقا بتشديد العقاب .

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْمَوَاقِعُ الْمَسَاجِدُ وَالزَّوَايَا وَالْكُنَائِسُ ، وَلَا مَحَلٌّ لِقَصْرِ النَّصْرِ عَلَى مَحَلَّاتِ الْعِبَادَةِ الْمَفْتُوحَةِ لِلْجُمْهُورِ ، فَالْحُكْمَةُ قَائِمَةٌ سَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ الْمَحَالُّ عَامَةً أَوْ خَاصَّةً . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ مَعْدًا لِلْعِبَادَةِ فَعَلَا أَى تَقَامُ فِيهِ الشَّعَائِرُ الدِّينِيَّةُ فَإِذَا أَصْبَحَ مَجْرَدُ أَثَرِ كَمْعَبِدٍ قَدِيمٍ لَمْ تُعَدَّ لَهُ حُرْمَةٌ خَاصَّةٌ وَلَا تَكْفَى لِقِيَامِ الظَّرْفِ الْمَشْدَدِ .

وَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مِنْ أَدَوَاتِ مَحَلِّ الْعِبَادَةِ ، فَمَنْ يَسْرِقُ ثِيَابَ أَحَدِ الْمُصَلِّينَ فِي الْمَسْجِدِ تَطْبُقُ عَلَيْهِ الْمَادَّةُ ١٣٧ / . وَلَا أَهْمِيَّةٌ لِدِيَانَةِ السَّارِقِ أَوْ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ، فَسَيَانُ كَانَ يَدِينُ بِدِينِ ذَلِكَ الْمَعْبَدِ أَوْ لَا .

السَّرْقَةُ فِي مَكَانٍ مَسُورٍ : (الْمَادَّةُ ٣٦٧ / ٢) .

نَصَّتِ الْمَادَّةُ ٣١٧ / ٢ عَقُوبَاتٍ « عَلَى السَّرَقَاتِ الَّتِي تَحْصُلُ فِي مَكَانٍ مَسُورٍ بِحَائِطٍ أَوْ بِسِيَاجٍ مِنْ شَجَرٍ أَخْضَرٍ أَوْ حَطَبٍ يَابِسٍ أَوْ بِخُنَادِقٍ .

وَيَشْتَرُطُ لِتَطْبِيقِ الظَّرْفِ الْمَشْدَدِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ :

أَنْ يَكُونَ الْمَكَانُ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ السَّرْقَةُ مَسُورًا ، وَالْفَرْقُ أَنْ ذَلِكَ الْمَكَانُ لَيْسَ بِمَسْكُونٍ أَوْ مَعْدٍ لِلْمَسْكَنِ وَلَا مُلْحَقًا بِمَسْكَنٍ .

وَقَدْ أَحَاطَ الْمَشْرِعُ الْمَكَانَ الْمَسُورَ بِرِعَايَةٍ أَكْثَرَ مِنْ سَوَاءٍ لِأَنَّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ قَدْ اتَّخَذَ حِيطَةً . وَلَا يُعْتَبَرُ الْمَكَانُ مَسُورًا إِلَّا إِذَا كَانَ السُّورُ يُحِيطُ بِهِ وَيُمْكِنُ إِغْلَاقُهُ بِأَيِّ شَكْلِ كَانَ ، وَلَا أَهْمِيَّةٌ لِلْمَوَادِّ الَّتِي يُصْنَعُ مِنْهَا السُّورُ أَكَانَتْ مِنَ الْحَجَرِ أَوْ الْخَشَبِ أَوْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ أَوْ الْحَطَبِ أَوْ الْحَدِيدِ أَوْ الْأَسْلَاقِ .

كَمَا لَا عِبْرَةَ بِمَتَانَةِ السُّورِ أَوْ ارْتِفَاعِهِ أَوْ بِأَحْكَامِ غَلْقِ بَابِهِ ، فَالْمَادَّةُ تَسْرِي وَلَوْ كَانَ السُّورُ وَاهِيًا أَوْ مُتَهَدِّمًا قَلِيلًا أَوْ قَلِيلَ الارتفاعِ أَوْ كَانَ بَابُهُ مَفْتُوحًا (١) .

(١) رَاجِعْ فِي كُلِّ مَا نَقَدِمَ . شَرْحُ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ لِلدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ مُصْطَفَى الْقَلْبِي -

السرقه فى الطرق العمومية : (المادة ٣١٥ عقوبات) .

فيشترط أن تقع السرقه فى طريق عمومى ، وأن تتوافر ظروف حالة من الاحوال الثلاثة المنصوص عليها . الطريق العمومى : يراد به الطرق الكائنة خارج المساكن وتصل بين البلاد وبعضها ، والحكمة من تشديد العقاب على السرقات فى الطرق العامة هى ضرورة تأمين المواصلات والضرب على أيدي المجرمين وعلى الأخص قطاع الطرق الذين ينتهزون فرصة البعد عن العمران ويعتدون على المارة والمسافرين فى تلك الاماكن الحالية حيث يسهل ارتكاب السرقات اذ لا عون ولا نجدة .

ويعتبر الطريق عموميا متى كان سير الناس فيه مباحا سيان كان داخلا فى الاملاك العامة أو كان مملوكا لأحد الأفراد ولا أهمية لشكله أو اتساعه ، فجسر الترعة وأ المصرف يعتبر أيضا طريقا عموميا ما دام معد لسير الناس (٢) .

من تطبيقات محكمة النقض

* من المتفق عليه أن الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه فى كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرض مملوكة للحكومة أم للأفراد . فوقوع سرقه ، على جسر ترعة مباح المرور عليه يقع تحت متناول المادة ٢٧٢ عقوبات سواء أكانت هذه الترعة عمومية مملوكة جسرهما للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح .

(جلسة ١٩٣١/١٢/١٤ طعن رقم ٨٩٧ سنة ٢ ق)

* ان القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التى تقع فى المنازل أن يكون المنزل مسكونا فعلا بل يكفى أن يكون معدا للسكنى فقط .

(جلسة ١٩٢٥/٢/١١ طعن رقم ٤٣٠ سنة ٥ ق)

* اذا كان الحكم قد أثبت وقوع السرقه فى الطريق العام من المتهمين وهم ثلاثة ، بطريق الاكراه ففى هذا ما يكفى لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٣٩/١/١٦ طعن رقم ١٠٣ سنة ٩ ق)

الفرع الثالث

الزمان

يدخل الشارع فى اعتباره زمان ارتكاب السلوك الاجرامى ويجعل منه ظرفا مشددا بما له من دلالة كاشفة على خطورة الفاعل وميله للاجرام ، فضلا عن جسامة الفعل الاجرامى المرتكب .

ومثالها : المادة ٣١٧/ع : التى تعاقب بالحبس مع الشغل على السرقات التى تحصل ليلا .

اعتبر القانون ظرفا مشددا لعقوبة السرقة وعلة ذلك أنه يجعل السرقة أشد خطرا سواء بالنظر الى السهولة التى يستمدتها الجانى من هذا الظرف وتهيبه له سبيل ارتكاب السرقة ، أو بالنظر الى الصعوبة التى يلقاها المجنى عليه فى حماية نفسه .

لم يرد فى القانون المصرى تعريفا لليل ، ولكن جرت أحكام القضاء على أن قانون العقوبات اذ نص على الليل ظرفا مشددا للسرقة دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد أنه إنما قصد به ماتعارف الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها .

وقضت بأنه اذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أى قبل شروق الشمس ، وبناء على ذلك عد الحادث شروعا فى جناية سرقة على أساس توافر ظرف الليل ، فانه لا يكون قد أخطأ .
وقضت فى حكم آخر بانه اذا كان الحادث قد وقع عقب الفجر بقليل ، أى قبل شروق الشمس ، فان لمحكمة الموضوع لا تكون قد أخطأت فى اعتبار الواقعة متوافرا فيها ظرف الليل .

وقضت أيضا أن ظرف الليل من المسائل المتعلقة بالموضوع التى تفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع خصوصا وأنه لا يوجد تعريف قانونى لليل (١) .

(١) الأستاذ الدكتور محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - ط ١٩٥٣ - ص ٣٩٤ .

من تطبيقات محكمة النقض

✳ ان قانون العقوبات اذ نص على الليل ظرفا مشددا للسرقة (المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧) ولقتل الحيوان والاضرار به « المادة ٣٦٥ » ولاتلاف الزراعة « المادة ٢٧٢ » الخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد انه قصد به ما تواضع الناس عليه من انه الفترة بين غروب الشمس وشروقها . ١. ولو كان الشارع قد قصد معنى آخر لافصح عنه ، كما فعل في المادة ٢١ من قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الاجنبية مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهى قبل شروقها بساعة . ومما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيه والمرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبر الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق ، وأن الشارع قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير عن القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . ومع ذلك افن التفرقة بين ما يقع على أثر الغروب وقبيل الشروق وبين ما يقع في باقى الفترة التي تتخللها ليس لها فى الواقع وحقيقة الامر ما يبررها . واذن اذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أى قبل شروق الشمس ، وبناء على ذلك عد الحادث شروعا فى جاذية سرقة على أساس توافر ظرف الليل . فانه لا يكون قد أخطأ .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٤ طعن رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ ق)

✳ ان قانون العقوبات اذا نص على الليل كظرف مشدد للسرقة « المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ » ولقتل الحيوان والاضرار به « المادة ٣٥٦ » ولاتلاف الزراعة « المادة ٣٨٦ » ولانتهاك حرمة ملك الغير « المادة ٣٧٢ » الخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد أنه انما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . فاذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل ، أى قبل شروق الشمس ، فانه لا يكون قد أخطأ فى اعتبار الواقعة متوافرا فيها ظرف الليل . ١٠

(جلسة ١٩٤٨/١/٦ طعن رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ ق)

✳ اذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن السرقة لم تقع فى طريق عمومى مستندا فى ذلك الى المعاينة التى أجريت فى التحقيق الابتدائى ، ومع

ذلك ادانة الحكم فى جناية لسرقة فى لطريق لعام دون أن يرد على ما تمسك به من ذلك ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .
(جلسة ١١/١٠/١٩٤٨ رقم ١٥٩٢ سنة ١٨ ق)

* ان توافر ظرف الليل فى جريمة السرقة مسألة موضوعية .
(جلسة ٣٠/١/١٩٥٠ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق)

المطلب الثانى

ب - الظروف المادية المتصلة بالنتيجة الاجرامية المرتبة على الجريمة

اذا نعلق الظرف المادى المشدد ابلنتيجة الاجرامية فانه يفترض ازدياد جسامة الاذى الذى أحدثه الفعل ، كما أنه قد يكون لموضوع النتيجة الاجرامية قيمة فى ذاته بحيث لا يستوى فى نتيجة تحققت فيه وأخرى تحققت فى غيره . فيقضى المشرع على اعتباره ظرفا مشددا .

مثال ذلك المادة ٢٤٠ عقوبات التى تنص على :

كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد مناعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد احدى العينين أو نشأت عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس .
ومنال ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣٦ عقوبات .
كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن .

الفرع الأول

١ - جناية الضرب المفضى الى موت :

يشتزط لقيام هذه الجريمة توافر الأركان الآتية :

أولا : ضرب أو جرح :

يقع على انسان حى مع قصد الايذاء المباشر .

والضرب المقصود هو الضرب بمعناه الواسع الذى يشمل مجرد الضغط على الأعضاء وأجزاء الجسم والجذب والدفع ، فمن يضغط على جزء من جسم

الانسان بقصد الايذاء دون أن يكون لديه نية القتل وينتج عن ذلك الموت .
ومن يجذب آخر من ذراعه جذبة شديدة تجعله يرتطم بجسم صلب . وكان
ذلك بقصد الايذاء ونتج عن ذلك الموت . يعتبر كل منهم مرتكباً جنسية
الضرب المفضى الى موت .

وقصد الايذاء المباشر هو قصد الضرب أى قصد المساس بسلامة جسم
المجنى عليه . وهو قصد عام ، أما اذا كانت لدى الجانى نية القتل فتكون
الجريمة قتلاً عمداً .

ثانياً : الوفاة :

يجب أن يؤدى الضرب أو الجرح الى وفاة المجنى عليه فان لم يمت
لا تنطبق المادة ٢٣٦ عقوبات وانما تنطبق مواد الضرب أو الجرح الأخرى على
حسب النتيجة .

ولا يتصور الشروع فى هذه النتيجة ، لأن الوفاة غير مقصودة من الجانى
لم يهدف اليها ابتداءً لانه لو كان قد هدف اليها لكانت الجريمة قتلاً عمداً أو
شروعاً فى قتل اذا لم تقع الوفاة .

وقد حمل الشارع الجانى المسئولية فى جريمة الضرب المفضى الى موت
على انها نتيجة محتملة لفعله ان حصلت . فان لم تحصل سئل عن جريمة
ضرب أو جرح بسيط طبقاً للمادة ٢٤٢ عقوبات ، أو ضرب أفضى الى مرض
أو عجز من الأشغال أكثر من عشرين يوماً طبقاً للمادة ٢٤٢ عقوبات ، أو ضرب
أفضى الى عاهة مستديمة طبقاً للمادة ٢٤٠ عقوبات ولكن لا يمكن أن نسأله عن
الشروع .

ثالثاً : علاقة السببية بين الضرب أو الجرح والوفاة .

يجب لقيام هذه الجريمة أن يكون الضرب أو الجرح قد أفضى الى الموت
أى يجب أن يكون الموت بسبب الضرب أو الجرح بمعنى أن يكون أحد
العوامل التى ساهمت فى احداثه وأن يكون الموت من النتائج المحتملة تبعاً
للظروف والملابسات العادية ، فاذا كان الموت سببه عامل آخر مستقل عن
الضرب والجرح كمرض طرأ على المصاب بعد اصابته وليس بسببها فلا
تكون علاقة السببية قائمة بين الضرب أو الجرح والموت .

ولا يهم حدوث الموت عقب الضرب أو الجرح مباشرة ، بل يصح أن تفصل بين الفعل والنية مدة طويلة بشرط أن تكون هناك علاقة سببية متصلة بينهما فإذا تدخلت عوامل عادية للامور فإن علاقة السببية لا تنقطع، كما همال يسر من المجنى عليه ، أما إذا كانت العوامل المتداخلة شاذة غير عادية فإنها تقطع العلاقة .

وإذا حدثت وقدمت النيابة العامة المتهم الى المحاكمة بتهمة الضرب البسيط ثم مات المجنى عليه فعلى المحكمة أن تحكم بعدم اختصاصها وأن الواقعة أصبحت جناية وتعيد الأوراق للنياية .

ولا تهم الدوافع والغايات ولا تأثير لها على قيام الجريمة فيسأل الجاني سواء كانت الدوافع والغايات من الضرب شريفة أو خسيصة .

ولذلك قضى بأنه إذا ضرب المتهم المجنى عليه على ظهره بناء على طلبه لانه كانت عنده « شرقة أو زغطة » فأفضت الضربة الى الوفاة فإنه يعد مسئولاً عن ضرب أفضى الى موت .

ويشترط لمساءلة الجاني بصفته فاعلاً في جريمة ضرب أفضى الى موت أن يكون هو محدث الضربة التي أدت الى الوفاة .

فإذا ضرب عدة أشخاص المجنى عليه وأحدثوا به اصابات مختلفة ساهمت جميعاً في الوفاة ، فإنهم جميعاً يسألون عن جريمة الضرب المفضى الى موت لأن كل منهم قد ساهم في النتيجة بضربه .

أما إذا ثبت ان المجنى عليه أصيب بعدة ضربات ، وأن المتهم هو حدث إحدى هذه الاصابات ، فإن المتهم يكون مسئولاً عن جناية الضرب المفضى الى الموت إذا ما استبان من تقرير الصفة التشريحية من أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته .

من تطبيقات محكمة النقض

* إذا كان مفاد ما أورده الحكم أنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية - مما لا ينازع الطاعنان في صحة اسناد الحكم بشأنه - أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابات المجتمعة التي أوقعها به الطاعنان وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في احداث الوفاة فإن ما انتهى اليه من مساءلتهم معا عن جناية الضرب المفضى الى الموت يكون قد أصاب محجة الصواب في تقدير مسئوليتهم وأثبت بما فيه الكفاية العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت وهي موت المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ س ٢٣ ص ٦٣٦) .

* متى كان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الضرب المفضى الى الموت والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم على نحو ما سلف من أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة النانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن ذلك أكان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المسندة الى امطاعن .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ص ٨٥٥) .

* لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت التي دّين المطعون ضده بها هي الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حق المطعون ضده تبيح النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور ، وانه وان كان النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة

الى العفوية التي أباح النزول اليها جوازيًا. الا أنه ينبغي على المحكمة اذا ما رأت أخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العفوية الا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . واذ كانت المحكمة قد دانت المطعون ضده في جريمة الضرب المفضي الى الموت وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخييريتين المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون اذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٢ ص ١١٥٩) .

* اذا كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعنين هما اللذان اعنديا على المجنى عليه وأحدثا جميع اصاباته ولم يشترك أحد غيرهما في ضربه وأن تلك الاصابات كلها قد ساهمت في احداث الوفاة ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك يكفي ويسوغ به ما انتهى اليه في قضائه من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضي الى الموت واطراح دفاعهما بشأن مسئولية كل منهما فقط عما أحدثته من اصابات ولا ينال من سلامة الحكم أن يكون تقرير الصفة التشريحية قد خصص اصابات البطن والصدر والعنق بأنها كانت أشد من غيرها جسامة ، ما دام الثابت - وهو ما لا ينازع الطاعنان فيه - أن اصابات المجنى عليه كلها قد تسببت في حصول النزيف والصدمة العصبية ثم الوفاة .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ص ٢٨٩)

* لما كان الحكم قد أسند الى الشاهد الأول قوله أن الطاعن والمجنى عليه تماسكا سويا وأنه بعد أن تم الفصل بينهما وجلس كل منهما على أريكة استمر التشاحن بينهما بطريق القول وأثناء ذلك التقط الطاعن زجاجة فارغة وقذف بها المجنى عليه فتهشمت وأحدثت به جرحا برأسه نزف منه الدم وأصيب على أثره المجنى عليه باغماءة نقل بعدها الى المستشفى حيث توفي ونقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أنه وجد بأنسجة الجسدية اليمنى برأس المجنى عليه انسكابا دمويا ونزيفا على الفحص الايمن للمخ وأن هذه الاصابة هي التي أحدثت الوفاة فان أقوال الشاهد لا تتعارض مع

ما أورده الحكم من مؤدى تقرير الصفة التشريحية بل تتواءم معها .

(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٥ س ٢٦ ص ١٥) .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد انصب على اصابة بعينها نسب الى الطاعن على سبيل الانفراد احداثها - وهى اصابة المجنى عليه بالجدارية اليمنى التى أثبت التقرير الطبى وجودها واطمأنت المحكمة الى أن الطاعن هو محدثها فلا يضير الحكم التفاته عن باقى الاصابات هذا الى أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعية والرد عليها ما دام الرد مستفادا من قضائها بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردتها .

(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٥ س ٢٦ ص ١٥) .

* لما كان الحكم قد عنى فى معرض بيانه لواقعة الدعوى باثبات أن قذف الطاعن للمجنى عليه بالزجاجة هو الذى أحدث بالآخر اصابته بالجدارية اليمنى وأن تلك الاصابة هى التى أحدثت الوفاة فان سرده بعد ذلك للاصابات تقرير الصفة التشريحية أنها طفيفة ولا دخل لها فى الوفاة لا يعدو أن يكون الأخرى التى لحقت بالمجنى عليه نتيجة تماسكه مع الطاعن والتى ثبت من استطرادا لا يعيبه طالما أنه لا أثر له فى النتيجة التى انتهى اليها ومن ثم تكون دعوى التناقض فى التسبيب غير مقبولة .

(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٥ س ٢٦ ص ١٥) .

* خطأ الحكم فى تقدير زايخ اصابة برأس المجنى عليه - بفرض وقوع هذا الخطأ لا ينال من صحته - طالما أن الطاعنين لم يدعوا أن تلك الاصابة قد أدت الى وفاة المجنى عليه أو ساهمت فى احداثها ، ولم ينازعوا فى صحة ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتجت عن اصابات أخرى غير اصابة الرأس . فان ما يتيره الطاعنون فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥١٠) .

* من المقرر أن تقدير قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت أو انتفائها هو من الامور الموضوعية التى

نستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ س ٢٨ ص ٥٩٦) .

* لما كان الحكم وان عرض لاصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبى الموقع عليه ، الا أنه حين دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى - دليل فنى مما يصفه بالقصور . ولا يقدح فى ذلك ما أورده المحكمة فى ختام حكمها من أن الضرب أدى الى وفاة المجنى عليه ذلك أن الحكم أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبى الشرعى صلة الوفاة بالاصابة التى أشار اليها من واقع الدليل الفنى وهو الكشف الطبى ، مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا تستطيع معه هذه المحكمة أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل الطاعن والنتيجة التى أخذ بها .

(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ ص ٦٣٩) .

* لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن التقى بالمجنى عليه بساحة المولد وصحبها الى مكان بعيد عن جمهور المحتفلين وبعد أن راودها عن نفسها خلعت ملابسها وأخذ يرتكب الفحشاء معها احتكاكا من خارج قبلها ثم ما لبث أن جمعت به الشهوى وابتغى اتيانها ايلاجا وما أن هم بذلك حتى استغاثت وتاومتها ولكنه جسم بيديه على قمها وأنفها ليحول دون استغاثتها ومقاومتها وتمكن بذلك من بلوغ وفاتها بأسفسيكيا كتم النفس - ثم خلص الحكم من ذلك الى أن ما وقع من غايته وترتب على ذلك تمزق بكارتها ومهيلها ونجم عن ضغطه على قمها وأنفها الطاعن بضغطه بيديه على قم وأنف المجنى عليها فعل عمدي لم يقصد منه قتل المجنى عليها ولكنه أدى لوفاتها وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم تشوافر به أركان جناية الضرب المفضى الى الموت ما دام قد ثبت تعمد الفعل ذاته وهو كتم قم وأنف المجنى عليها كان بقصد منعها من الاسترسال فى الاستغاثة ذلك لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصر من عناصرها .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ص ٦٩٥) .

* لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة المبني على أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الاصابة وانما نتيجة الاهمال في العلاج وأطرح في منطق سائغ هذا الدفاع على أساس أن المتهم مسئول عن جميع النتائج المحتمل حدوثها عن الاصابة التي أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية وهو ما لم يدفع به الدفاع . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم سديدا في القانون ويستقيم به اطراح دفاع الطاعنة ، ذلك بأنه من المقرر أن علاقة السببية في المراد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أذاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى الموضوع بتقديرها فمتى فصل في شأنهما اثباتا أو نفيا فلا رقابة للمحكمة اليه . وكان الحكم اعتمادا على الأدلة السائغة التي أوردها والتي لا تمارى الطاعنة أن لها معينها الصحيح من الأوراق قد خلص الى حدث لطاعنة جروحا عمدية بالمجنى عليها بقيامها بالقاء المادة الكاوية عليه ، ودل على توافر رابطة السببية بين هذه الاصابات والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة وفنده وأطرحه بأسباب سائغة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح ، فان الطاعنة تكون مسئولة عن جناية الضرب المفضي الى الموت التي أثبت الحكم مقارفتها اياها . ولا يجدى الطاعنة ما تثيره عن الاهمال في علاج المجنى عليه أو التراخي فيه ، لافه فضلا عن أنه لا يعدو القول المرسل الذي سيق مرسله بغير دليل ، فانه - بفرض صحتة - لا يقطع ، كما قال الحكم بحق ، رابطة السببية ، لان المتهم في جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق مباشر كالتراخي في العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية وهو ما لم تقل به الطاعنة ولا سند له من الأوراق ، ومن ثم افن النعى على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ ص ٢٨)
ص (١٠٢٣) .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها ، كما أن حق

الدفاع الشرعى لهم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان ،
واذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة
الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه - أن
تماسكا وقع بين الطاعن والمجنى عليه وقام شاهدا الاثبات بفضه وبعد أن
سار كل من الطاعن والمجنى عليه تجاه بلدته فى اتجاهين مختلفين ، عماد
الطاعن ولحق بالمجنى عليه وبإداره بالطعن بالمدية فأحدث اصابته التى أودت
بحياته دون أن يبدر من المجنى عليه أية بادرة اعتداء على الطاعن ، فان
ما قارفه الطاعن من تعد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتفى به حالة
الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ، لما كان ذلك ، وكان
لا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله التحدث عن الاصابات التى بالطاعن - فانه
على فرض صحة وجودها به فان مرجعها هو التشاجر السابق على فض
الاشتباك وسير كل منهما فى اتجاه مغاير للآخر - والتى ما كانت تجيز له
العودة واللاحاق بالمجنى عليه للانتقام منه - فان معنى الطاعن يكون غير
سديد .

(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨ س ٢٨

ص ١٠٥٩) .

* لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم - نقلا عن تقرير
الصفة التشريحية له معينه الصحيح من هذا التقرير ، وكان مؤداه أن اصابة
المجنى عليها - على بساطتها وما صاحبها أثناء الشجار من انفعال نفسانى
ومجهود جسمانى ، كل ذلك قد أدى الى تنبيه العصب السمبتاوى مما ألقى
عبئا جسيما على حالة القلب والدورة الدموية والتى كانت متأثرة أصلا
بحالة مرضية متقدمة بالقلب مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب
السريع التى انتهت بالوفاة ، وأن الشجار وما صاحبه من اصابة على بساطتها
- لا يمكن اخلاء مسئوليته من المساهمة فى التعجيل بحدوث النوبة القلبية
التي انتهت بوفاة المجنى عليها ، اذن فى ذلك ما يقطع بتواشر رابطة السببية
بين الفعل المسند الى الطاعن وبين الوفاة ويحقق بالتالى مسئوليته عن هذه
النتيجة التى كان من واجبه أن يتوقع حصولها ، لما هو مقرر من أن الجانى
فى جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا - يكون مسئولا عن جميع النتائج
المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر
كتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين
النتيجة ، ومن أن مرضى المجنى عليه انما هو من الامور الثانوية التى لا تقطع

هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ص ٢٦٠) .

* من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى فصلت فى شأنها - اثباتا أو نفيا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهت اليه .

(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/١٠ س ٢٩ ص ٦٠٧) .

* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، ومن ثم فإنه لا يقدر فى استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعى لم يجزم بسبب الوفاة ، حسبما يقول الطاعن ، ما دام هو لا يماهى فى أن اصابات المجنى عليه قد انحصرت فى كسر الضلع العاشر الأيمن - الذى أثبت الحكم فى حقه احداثه - وفى اصابة الرأس التى لا دخل لها فى احداث الوفاة ، وان الانسكاب البلورى الذى نتج عن كسر ذلك الضلع يمكن أنه يحدث الوفاة ، طالما انه لا يدعى أن ثمة سببا آخر قد كشفت الوقائع عن أنه هو الذى أودى بحياة المجنى عليه .

(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ س ٢٩ ص ٧٠٦) .

* متى كان الحكم المطعون فيه وان أورد فى سياقه سرد ماديات الدعوى مختلطة بأدبياتها الا أن ذلك لم يفقده وضوحه وكفايته لتفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وحسبه فى ذلك أن ذكر اسم الطاعن فى صدد استخلاصه للواقعة ثم أشار اليه والى الطاعنين الثالث والرابع والخامس بعد ذلك جملة بعبارة « الشرطة السرية » تدليلا على الأفعال التى قاموا بها مجتمعين دون تحديد لما ارتكبه كل منهم على حدة طالما أنه رتب مسئوليتهم جميعا عن جريمة ضرب أفضى الى موت والتى وقعت بناء على اتفاقهم لما هو مقرر من أن الجانى يسأل بصفته فاعلا فى

جريمة الضرب المفضى الى الموت ، اذ كان هوا لىذى احدث الضربة او الضربات التى افضت الى الوفاة او ساهمت فى ذلك ، او أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها .

(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩ من ٣٠ ص ٤٦١) .

الفرع الثاني

جريمة الضرب المفضى الى عاهة مستديمة

تقضى المادة ٢٤٠ عقوبات على أن :

« كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤاها يعاقب » .

لم يورد المشرع تعريفا للعاهة . ويمكن تعريفها بأنها تتناول كل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد أجزاء الجسم أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . ولم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الواجب توفره لتكوين العاهة بل ترك بحث مدى انطباق هذا التعريف لقاضى الموضوع يفصل فيه كما يرى غير خاضع لرقابة محكمة النقض .

ويتحقق وجود العاهة بالأمنلة الواردة بالنص وبما يقع من حالات ينطبق عليها التعريف المتقدم .

وعلى ذلك يعتبر من قبيل العاهة قطع العضو واستئصاله أو انفصاله بحيث يستحيل اعادته الى ما كان عليه قبلا ، أو فقد منفعة أى تتسبب الاصابة فى جعله عضوا شلا غير قادر على أداء وظيفته كليا أو جزئيا .

وأعضاء الانسان هى أطرافه وأجهزة حواسه وجسمه كالفم والأنف والاذن والأيدي والارجل والرأس ... الخ .

ولا يعد من قبيل العاهة المستديمة :

١ - فقد جزء ضئيل من عظام الجمجمة اذ أن عملية التربة لا ينتج عنها دائما عاهة مستديمة فقد يكون العظم المستخرج صغيرا بحيث يتكون بدله نسيجا يحمى المخ من الطوارئ الجوية وغيرها فلا تتخلف عنه عاهة مستديمة .

٢ - فقد الاسنان لانها ليست من الأعضاء كما أنها لا تقلل من منفعة

الفم بطريقة دائمة إذ يمكن الاستعاضة عنها بأسنان صناعية تؤدي وظيفتها بل تكون أفيد منها من الناحية الصحية.

[illegible]

وهذا الرأي محل نظر . لأن هذا التشويه من شأنه التأثير في حياة المجنس عليه أو مستقبله أو كسبه ، فلتسلا بيمين قميبتسلا قه لعا *

[illegible]

٢١ م ٨٥٢١ / ١ / ٨ قسب - رة ٧٦ قنسا ٣٧٢١ مقة، نعلما ١.
(٣٧ م) .

عائدا راسد بصحة اع قميلتسا قه لعلما سفيعة ن علقا رفة عي ها *

قلثلا ولسه همت راد رجب مة رفقنا قملمه ولسخه نا لا لها قلثها رغب
الخدأ ملأ طقة رمة تليقعا ن عالة زه 37 . قللا وهفوه رفة قه لعلما نا راد
ن كة ثلانيو قميلتسه قمصا لوليلقا ع متعننه طقة ع اناجا ملأ ع وسبلا
هته لقه قرة رايلقا وانجا ملأ ع الخدأ ملأ طقف له رجب وقصتي قه لعلما
قميلها .

٢١ - ٨٣٢١ / ١١ / ١١ - قسمة - رة ٨٣ قنسا ٥٠٧١ - مكة (نعلما)
(١) القانون الجنائي - جرائمه الخاصة - الأستاذ الدكتور محمد محسن الدين توفيق -

من تطبيقات محكمة النقض

* إذا كان ما ذهب إليه الحكم في تعريف العاهة المستديمة يخالف تعريفها كما هو مستفاد من نص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ولا سند له من اجماع ، وهو يعد رأيا فنيا بحثا مما لا تملك المحكمة البت فيه بنفسها ، فقد كان عليها أن تحققه عن طريق المختص فنيا ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون واجب النقض .

(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٣٤) .

* العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعة أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الاذن تشويه لا يؤدي الى فقد وظيفتها كلا أو بعضا وبالتالي لا يعد عاهة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل القنى من واقع الأمر من أن هذا الفقد قد قلل من وظيفة الاذن فى تجميع وترليز التموجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية فى اتجاهات مختلفة ، وفى حماية الاذن الخارجية وطبقتها من الاتربة مما يقدر بحوالى ٥٪ ، وكانت الاحكام الجنائية انما تبنى على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التى لا تصدق حتما فى كل حال ، فإن الحكم يكون معيبا مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٣٤) .

* لم يرد فى القانون تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد بعض أمثلة لها الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية .

(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ص ٩٤٥) .

* لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوين العاهة المستديمة بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع بيت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم فانه لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن الفتق الجرافى لا يعد عاهة ما دام أن ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما يستند الى رأى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه الى أن اصابة المجنى عليه بهذه الفتق فى منطقة السرة يجعل أحناء البطن أكثر تعرضا للصدمات البسيطة ولمضاعفات الاختناق والاحتباس المعوى وأنه حتى اذا أجريت له عملية جراحية فلا بد أن ينخلف لديه قدر من العاهة نتيجة ضعف فى البطن والجلد الذى من وظيفته حماية الأحناء .

(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٤٦) .

* متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه دان الطاعن عن ذات الواقعة التى اسندت اليه غير أنه نزل بنسبة العاهة الى القدر المتيقن فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحة وتحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب الشرعى ، وليس فى ذلك ما يستوجب لفت نظر الدفاع ، فان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة اذ نزلت بنسبة العاهة من ١٠٪ الى ٥٪ تكون قد عاقبتة عما كان يحتمل أن يتخلف من عاهة بالمجنى عليه اذا أجريت له عملية جراحية لازالة الفتق وبذلك تكون قد عاقبتة على عاهة غير التى رفعت بها الدعوى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٤٦) .

* لا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيانه لدى العاهة ، ما دامت ثابتة فى كلا التقريرين الطبيين ، خصوصا اذا كان الطاعن لا ينزاع فى أن عين المجنى عليه كانت قبل الحادث مبصرة لم يصب عدستها انخلاع أو اعتام .

(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٢ ص ٦٠٥) .

* من المقرر أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعتة أو تقلييلها بصفة مستديمة وبذلك أفن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء

أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . ولما كان الحكم قد أثبت من واقع التقرير الطبي أن إحدى إصابتي المجنى عليه الأول قد خلفت له فقداً بالعظم الجداري الأيسر لقبضة الرأس نتيجة عملية التربنة التي اقتضتها حالة إصابته ، فإنه لا على الحكم أن لم يبين مدى تأثير هذه العاهة على مقدرة المجنى عليه على العمل .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٠ س ٢٦ ص ٧٢) .

* من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة . ولما كان يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة ، وكانت المحكمة قد اطأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي إلى أن إصابة المجنى عليه في عينه اليسرى قد خلفت له عاهة مستديمة هي اتساع الحدقة والعتامة السطحية بغلاف العدسة فإن النعي على الحكم لعدم تحديده قوة إبصار العين قبل الإصابة يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ س ٢٦ ص ٩٤) .

* لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الخصوص (في شأن ادانته بجناية العاهة المستديمة دون تحديد قوة إبصار العين قبل الإصابة) طالما أن العقوبة المقررة بها عليه مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ س ٢٦ ص ٩٤) .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعتهم أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . ومن ثم فإن المحكمة

حين عنبرت فقد جزء من عظم قبوة لجمجمة عاهة مستديمة تكون قد طبقت لقانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٣٣) .

* من المقرر أن يسأل المتهم بصفته فاعلا أصليا في جريمة: حرقه، أو حرقه، عاهة مستديمة اذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه، ثم يباشره معه الضرب تنفيذا لهذا الغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه، ولو لم يكن معه هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت العاهة بل كان غيرهم من المجرمين، فحينئذ لا يمكن أن يكون هو الذى أحدثها ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أننى وإن لم أكن نفى توافق ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعنين إلا أن ما ساقه من ثبوت بطلان اقتحامها سويا مكتب المجنى عليه يحمل أولهما آلة حديدية والثانى ساطورا انهالا بهما ضربا عليه - وذلك بسبب تجدد الآراء فى تقدير عاهة بين الطرفين على ملكية المدافعة - مما يقطع بتوافر اتفاقهما على التعدي على المجنى عليه بما يتعين معه مساءلة كل منهما عن جريمة احداث عاهة مستديمة بصرف النظر عن ابشر منهما الضربة التى نجمت عنها العاهة - فيكون منعاهما على الحكم فى صدد اعتبارهما اذغطين اصلحين فى الجريمة غير سديد ، فضلا عن عدم جدواه ما دامت العقوبة المقررة لكسريين طبقا للمادة ٤٣ من قانون العقوبات هى نفس عقوبة الباعث الاصل على رجلين يفتان

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٢ ص ١١٥) .

* متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى من أن الطاعن ركل المجنى عليه بقدمه فى بطنه فأحدث اصابته التى تخلف عنها عاهة مستديمة هى استئصال الطحال، أو ردا على ثبوت الواقعة على ما هو عليه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الاصابات ومن التقريرين الطبيين الشرعيين الذى نقل عنه أن اصابة المجنى عليه وما رجع عنها من تهتك الطحال ووضعية وجائزة الحدوث وفق تصويره وقد استلزم العلاج باستئصال الطحال وتحتوي لدية من جراء ذلك وزغم اصابة الطحال بالمرض عاهة مستديمة هى تفتت هذا العضو وبالتالي فقد منفعته للجسم، وبذلك يكون الحكم قد بين واقعة الدعوى وأقام الدليل على توافر السبب بين خطأ الطاعن وحصول العاهة المستديمة من واقع الدليل الفنى ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن شىء لا

غير محله .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ ص ٢٥
ص ١٠٣) .

* أنه وإن كان القانون لم يرد فيه تعريف العاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفته أو تقليلها أو تقليل قوّة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب .

(الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ ص ٢٦
ص ٧٥١) .

* أن نص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات اذ أردف عبارة « عاهة مستديمة » بعبارة « يستحيل برؤها » فقد أكد - فحسب - معنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى ، ومن ثم فلا يحول دون تطبيق هذا النص اقتضار التقرير الطبي الشرعي على وصف العاهة بأنها مستديمة وسكوته عن الإفصاح باستحالة برئها طالما أن هذه الاستحالة - ولو لم تذكر - صفة ملازمة ونتيجة حتمية لاستدامة العاهة .

(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ ص ٢٧
ص ٨٩٢) .

* أن تزيد الحكم فيما استورد اليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه خطؤه في بيان مكان العاهة التي أحدثها ذو الطاعن بالمجنى عليه - من قبل والتي كاثت محك لدعوى مطروحة على القضاء ورفض المجنى عليه الصلح بشأنها وهو ما أثار حفيظة الطاعن واصراره على قتله ، ذلك بأن الخطأ في تحديد موضوع في مكان هذه العاهة الرأس بدلا من الذراع - بفرض حصوله لم يكن بذى أثر في معتقد المحكمة وقضائها في شأن سبب الحادث والاصرار عليه ، بل ان جذف لفظ مكان العاهة - الرأس - من

المساق الذي ورد فيه من مدونات الحكم لا ينال من صواب استدلاله له على ما هو بصدده .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦ س ٢٩ ص ٥٩) .

* لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة العاهة طالما أن العقوبة المقررة بها عليه - وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ولجريمة الضرب العمد الأخرى المرتبطة التي دين الطاعن بها ولم تنصب عليها أسباب طعنه .

(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ص ٦٠٢) .

* يتحقق وجود العاهة - في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات - بفقد أحد الأعضاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . لما كان ذلك وكان الطاعن الثاني لا يمارى - بدوره - في أن إصابة الرأس قد اقتضت اجراء عملية تربنة ورفع العظام ، فإن الحكم اذ ساءله ، بعد ما أثبت في حقه احداث هذه الاصابة ، عن نشوء عاهة مستديمة من جرائمها لدى المجنى عليه ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ س ٢٩ ص ٧٠٦) .

* من المقرر أن اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضي الموضوع فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده ثم تانول عصا وانهاى بها ضربا عليه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبط بتخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه هي فقد في السمع بالاذن اليسرى ونقص بالسمع بالاذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجبهة اليسرى ارتباطا بالسبب بالمسبب لانه لولا هذا الضرب بقبضة اليد والعصا لما حدثت تلك الاصابة - فيكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ص ٤٣٤) .

رأى ما طاعتنا بأمره من ماله لا يملكه من غيره من رعايا رعايا رعايا
الفرع الثالث

الفرع الثالث

٢٦ م ٨٧٥١ / ٢١ / قسج - رة ٧٣ قنسا ٢٣٢ (ق ن عطا)
الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ عقوبات. (م م م)

[illegible]

٢٦ م (ب) وأنكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ٧٣ شهرا أو ٣٥٢/١ سنة أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا :

[illegible]

٢٦ م. ١٨٧٤، كان / متعلق بـ مسيكون / ٨٥ مخدرا ٢٤٤ / ارتكابه الخطا الذي نجم عنه .
(٢٠٧ م)

[illegible]

مسيلة منجمها بغيره في ذلك الحان بانها في حالة له في الاعم ثلاث في الاسر لا
 (ب) او تكون العقوبة الحبس اذا نشأ عن الجريمة اصابه اكثر من ثلاث
 في السنة لا، في ثلث في مسيلة له في الحبس في الظروف الواردة في الفقرة السابقة
 في في الحبس مدة لا تقل عن سنة في مسيلة في الحبس في الحبس في الحبس
 تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة في مسيلة في الحبس في الحبس
 منجمها في مسيلة في مسيلة في مسيلة في مسيلة في مسيلة في مسيلة في مسيلة

وہ نہ میا نہ لالہ و مسالہ حقہ و مسیا نہ لالہ و مسالہ و ملکہ و

لا مِسْلا مِنْ كَا بِيْمِسْلَا بِيْمِسْلَا لِيْلِيْا رَحْمِيْا قُوْبِلَا طَبِيْعَا تَكْلِيْعَا

رحمته نيكية - قوله لا تلك تملك له ليعام عليها فمخيق ب

• ملایکے پروردگار انشا اللہ رب العالمین

٠٦ ر. ٧٧٩١/٣/٥ قسما - ر. ٨٣ قسما ٢٠٠٧ هـ، ق. ١٤٢٨

الفرع الرابع

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٧ عقوبات

« وفي جميع الأحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف الذكر موت شخص أو أكثر كان موجودا في الأماكن المحترقة وقت اشعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالاعدام » (١) .

اعتد المشرع أيضا بجسامة النتيجة باعتبارها ظرفا مشددا .

هذه المادة تنص على ظرف مشدد للجرائم المنصوص عليها في المواد من ٢٥٢ - ٢٥٩ ع ، وهو أن ينشأ عن الحريق عمدا موت شخص أو أكثر ، ففي هذه الحالة يعاقب القانون مرتكب الحادث بالاعدام آيا كانت العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الحريق .

والقانون يأخذ في هذه الحالة بنظرية القصد الاحتمالي ، فمحدث الحريق مسئول عن الموت الذي ينشأ عن ذلك الحريق باعتبار أنه كان يجب

فلا يشترط لنطبق المادة أن يكون الجاني قد تعمد قتل شخص أو عليه أن يتوقع هذه النتيجة ولو لم يتوقعها بالفعل .

(١) وردت هذه المادة في الباب الثاني من الكتاب الثاني في قانون العقوبات تحت عنوان « الجريمة عمدا » وعرض لهذه النصوص :

م/٢٥٢ : كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أي محل مسكون أو يعد للسكن سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجريمة أم لا يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك .

م/٢٥٢ مكررا : كل من وضع نارا عمدا في إحدى وسائل الانتاج أو في أموال ثابتة أو منقولة لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ونكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ترتب على ذلك الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها أو اذا ارتكبت في زمن حرب .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقها .

أكثر ، ولا أن يكون قد علم بوجود أشخاص فى المكان الذى ارتكب فيه جريمة الحريق ، ولا يقبل منه الاعتذار بأنه لم يكن يعلم بوجود أحد فى المكان الذى وقع فيه الحريق .

شروط تطبيق المادة :

(أ) أن يكون قد وقع حريق معاقب عليه بإحدى المواد السابقة ، لأن ظرف الموت المذكور فى المادة إنما هو ظرف مشدد ، فيجب لتطبيق حكم هذه المادة أن يكون ذلك الظرف المشدد مصطحبا بجناية حريق مستوفية الشروط والأركان .

١ - فلا تنطبق المادة على المالك الذى يحرق بناء مملوك له غير مسكون ولا معد للسكنى ، ولم يكن قصده من إحراقه الأضرار بالغير ، ولو نشأ عن هذا الحريق موت شخص أو أكثر .

٢ - ولا على من يحرق شيئا مما لا يدخل فى عداد الأشياء المذكورة فى المواد ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ولو كان هذا الحريق معاقبا عليه بعقوبة من عقوبات الاتلاف .

٣ - ولا على من يتسبب باهماله فى أحداث حريق .

كل هذا لا يمنع من تطبيق عقوبات القتل عمدا أو القتل خطأ فى مثل هذه الأحوال ، إذا توافرت الأركان المطلوبة فى كل من الحالتين .

(ب) أن يكون قد نشأ من الحريق سالف ذكره موت شخص أو أكثر ، فلا يكفي أن يكون قد نشأ من الحريق جروح أو إصابات غير محققة .

ولا يشترط فى أن يكون الموت قد حصل فى مكان الحريق ، بل يعاقب ولو لم يمت المصاب إلا بعد نقله إلى المستشفى أو إلى منزله أو أى مكان آخر . ولا عبء بالزمن الذى يمضى بين حدوث الحريق وحصول الموت ، متى ثبت أن الموت كان مسببا عن الحريق .

(ج) أن يكون المجنى عليه ممن كانوا فى الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار ، فلا ينطبق نص المادة إذا كان الذى مات بسبب الحريق شخصا جلا بعد اشتعال النار لمكافحتها كأحد عمال المطافئ (١) .

(١) الأستاذ أحمد أمين - المرجع السابق - ص ٤٢٦ .

من تطبيقات محكمة النقض

✳ إذا كانت الواقعة النية أثبتتها الحكم هي أن المتهم اشعل اسار في لفافة وضعها باحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب . فتكليف هذه الواقعة انها وضع النار عمدا بالواسطة ، الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات . وإذا كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب لتمام الجريمة المنصوص عليها فيها أن يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذي وضعها فيه إلى الشيء المراد احراقه وأن تصل النار بالفعل إلى هذا الشيء ، فإنه إذا لم يتوافر هذا القصد فلا تتحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل . وإذا توافر ولكن لم تصل النار ، فإن الواقعة لا تكون جناية تامة ، وإنما تكون شروعا فقط ، بحيث إذا عدل المتهم بارادته فلا تصح معاقبته . وإذا كان تلك الواقعة النابتة بالحكم لا تكون معاقبا عليها .

(جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٣٢٠ سنة ١٥ ق)

✳ لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ان يكون الجاني قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر بل ان النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقيما وحده في المكان الذي وضع النار فيه .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٧ س ٩ ص ٣٥٥)

✳ إذا كان الثابت ان المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكينة طحن الغلال وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها ، فيكون بذلك قد أتى فعلا من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتبساط السبب بالمسبب ، ويعتد هذا الفعل شروعا لا مجرد أعمال تحضيرية .

(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٣٠ س ١٠ ص ٣٦٠)

✳ العمد في معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات ، هو توجه الارادة خنيارا إلى وضع النار أيا كان الباعث عليه - أي سواء أكان الغرض من

ذلك هو احراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر .

(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٧٦) .

* متى كان الظاهر من الوقائع التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه ان المتهم الأول تعمد وضع النار في المخزن المملوك للشركة المجنى عليها - بأن أشعل قطعة من القماش ووضعها داخل ذلك المخزن ، فانه يكون مسئولا جنائيا وفقاً للمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات مهما يكون من قصده الأول في وضع اللتر عمدا ، هذا فضلا عن وجوب مؤاخذته بقصده الاحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله .

(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٧٧) .

* لئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمناבעة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، الا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح انها فطنت إليها ووازنت بينها ، أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع المتهمين « بأن الاتهام ملفق والدليل على ذلك ما شهد به ضابط ادارة الدفاع المدني والحريق في تحقيق النيابة من انه لم يلاحظ أى آثار لسائل مشتعل ، كما قدمت ادارة المطافىء تقريرا بغير ذلك انتهى الى أن الحادث يرجع الى احتمال ترك أو القاء جسم مشتعل صغير كعقب سيجارة أو عود ثقاب » وأسقطه جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها أطلعت عليه وأقسطته حقه ، فان حكمها يكون قاصرا .

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ص ١٨٣٣) .

* لما كان معنى الطاعن أن المدافع عنه آثار في مرافعة ان المكان الذى شب فيه الحريق ليس مسكونا أو معدا للسكنى الأمر الذى كان يتعين معه اعتبار الواقعة جنحة وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن المعاينة التى أجريت بمحل الحادث أثبتت أن الحريق شب فى منزل رقم ٠٠٠ وفى حجرة مسقوفة فان لحكم اذ انتهى الى اعتبار محل الحريق معدا للسكنى وأنزل على الواقعة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ومن ثم فلا يعيبه

التفاته عما أثاره الطاعن من أن الواقعة جنحة .

(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣
ص ١٢٠١) .

* القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع
« قديم » يتحقق بمجرد وضع الجاني للنار عمدا المكان المسكون أو المصد
للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به فمتى ثبت للقاضي أن وضع النار
كان على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة والعمد هنا معناه مجرد توجه
الارادة اختيارا الى وضع النار في المكان أيا كانت نتيجته أو الباعث عليه
أى سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد احراق المكان ذاته أم كان
وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أى قصد آخر . على أنه إذا صح أن
رجلا يريد اعدام منقول له فيحتاط لذلك ويتخذ له من - طرق الوقاية
ما يقضى به العقل كأن يحرق خرقة أو متاعا باليا في دكانه أو في منزله
محتاطا لذلك الاحتياط الواجب إذا صح أن مثل هذا الفعل قد لا يعاقب
عليه مطلقا أو قد يعاقب عليه على اعتبار أنه جنحة احراق بالاهمال فيما لو
امتدت نتائج الفعل وحدثت حريقا في بقية الدكان إلا أنه إذا كان الثابت
هو أن الجاني وضع النار لاحراق المنقول وهو موقن أن النار لا بد متصلة
بباقي البناء فايقانه هذا هو دليل الاختيار الذى ينحصر فيه معنى العمد في
جناية الحريق وبه يتحقق القصد الجنائي .

(جلسة ١٩٣٣/١١/٢٧ طعن رقم ١٦ سنة ٤ ق)

* ان القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع
« قديم » يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمدا في المكان المكون أو المصد
للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به . فمتى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد
وضع النار أيا كان الباعث عليه أى سواء أكان الغرض من ذلك هو مجرد
احراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر كالحصول
على قيمة الأشياء المؤمن عليها ، على أنه مهما يكن قصد الجاني الأول من
وضع النار في المكان المسكون فهو مأخوذ أيضا في هذه الجريمة بقصد
الاحتمالى ومستثول عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله لأنه كان
يجب أن يتوقع حصولها .

(جلسة ١٩٣٥/٢/٢١ طعن رقم ٩ سنة ٥ ق)

* القصد الجنائي في جريمة الاجراق يتحقق متى تعمد الجاني وضع النار في الشيء وكان عالما أن هذا الشيء مملوك لغيره بقطع النظر عما يكون لديه من باعث ، اذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

(جلسة ١٩٥٢/١/١ طعن رقم ٤٨٧ سنة ٢١ ق)

* القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات يتحقق متى وضع الجاني النار في شيء من الأشياء المذكورة بهذه المادة وكان عالما بأن هذا الشيء مملوك لغيره - بقطع النظر عما يكون لديه من باعث - اذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٧٦) .

الفرع الخامس

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٣ مكرر عقوبات

« اذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الأثمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية جاز الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة » .

هذه المادة تنص على ظرف مشدد للجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ عقوبات ، وهو أن ينشأ عن مخالفتها هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الأثمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية (١) ، وهو ظرف مشدد جوازي ، وحكمته واضحة من الناحية النظرية ، ولكن يثير صعوبة عملية ضخمة وهي تعذر إثبات صلة السببية بين ارتكاب أي فعل من الأفعال الواردة في المادة ٢٠٢ أو المادة ٢٠٣ ، لأن هبوط سعر العملة أو زعزعة الأثمان أو يرجع الى اعتبارات متنوعة خاصة بالميزان الحسابي للدولة ، وهي مسألة موضوعية تخضع لتقدير القاضي (١) .

(١) تنص المادة ٢٠٢ عقوبات على :

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلّد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة فانونا في مصر أو في الخارج ، وتعتبر تزيفاً انتقاص شيء من معدن العملة أو طلاؤها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة .

ويعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانوناً .

وتنص المادة ٢٠٣ عقوبات على :

يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من أدخل نفسه أو بواسطة غيره في مصر أو أخرج منها عملة مفلسة أو مزيفة أو مزورة ، وكذلك كل من روجها أو حازها بقصد الترويج أو التعامل بها .

(٢) جرائم التزييف والتزوير للأستاذ الدكتور رؤوف عبيد - ط ١٩٧٨ - ص ٢٦ .

الفرع السادس

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ عقوبات

« ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة - الشهادة المزورة - الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن » .

أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه يحكم بالاعدام أيضا على من شهد عليه زورا » .

الشهادة اخبار شفوى مسبق باليمين يؤديه الشاهد في مجلس القضاء في دعوى تتعلق بالغير .

فلا يدخل في حكم هذه المدة الأموال التي تصدر عن المتهم نفسه في مجلس القضاء ولو كان فيها ما يخالف الحقيقة .

ويجب أن تكون الشهادة مسبقة بيمين ، لان اليمين هي التي ترفع الشهادة الى المصاف التي يعود عليها القانون في اثبات الحق .

ولا تكون الشهادة شهادة زور ولا يعاقب عليها القانون الا اذا تضمنت ما يفاير الحقيقة ، اما بانكار الحق ، واما بتأييد الباطل .

ومسألة مخالفة الشهادة للحقيقة مسألة تتعلق بالواقع ، وتقديرها موكل للقاضي يستخلصه من مجموع أقوال الشهود والظروف المحيطة بالقضية ، أو من تناقض الشاهد في أقواله .

والعقاب في هذه الجريمة لا يتوقف على درجة أهمية الواقعة المكذوبة في ذاتها ، وإنما يتوقف على مبلغ هذه الواقعة على مركز المتهم .

وقد تكون الواقعة التي قررها شاهد الزور أجنبية عن موضوع الدعوى ، ولكن لها تأثير على مركز المتهم ، وعندئذ يكون العقاب واجبا أيضا .

فاذا قرر شاهد في جناية الواقعة أنثى بغير رضاها أنه لا يعلم شيئا

عن التهمة المنسوبة الى التهم ، ولكنه يعلم أن المتهم سبق له أن واقع أننى بغير رضاها ، وكان الشاهد كاذبا فى هذه العبارة الأخيرة ، وجب عقابه على شهادة الزور ، لأن هذه العبارة قد تؤثر على مركز المتهم فى القضية المرفوعة عليه .

وكما تقع شهادة الزور بطريقة ايجابية ، أى باثبات وقائع ونسبتها الى المتهم ، يجوز أن تقع بطريقة سلبية ، كما لو شهد بأن المتهم لم يضرب أو لم يسرق أو لم يكن فى محل الواقعة ، ولكن العقاب فى هذه الأحوال يتوقف على معرفة ما اذا كان الشاهد قد أنكر هذه الوقائع وهو يعلم بصحتها ، أو أن هذه الوقائع لم يحط بها علمه فى الواقع .

كذلك يعاقب بعقوبة شهادة الزور الشاهد الذى يقتضب عمدا من شهادته أمورا ذات شأن فى جوهر الشهادة ، أو يسكت عنها عمدا وهو يعلم أن سكوته عنها يؤثر على مركز المتهم . أما اذا سكت الشاهد عن شيء لا أهمية له فى الشهادة ولا تأثير له على مركز المتهم فلا محل للعقاب .

وقد يكون تناقض الشاهد فى أقواله دليلا على كذب شهادته ، ولكنه دليل غير قاطع ، فقد يكون تناقضه ناشئا من ضعف ذاكرته ، أو سوء أصابته ، ولا يكون منبععا عن قصد التضليل وإخفاء الحقيقة .

والعبرة بأقوال الشاهد النهائية أمام المحكمة . ولا يعد الشاهد شاهدا زورا بمجرد كونه أبدى أمام المحكمة أقوالا غير التى قررها بمحاضر التحقيق أمام النيابة ، فاذا طلبت منه المحكمة رفع هذا التناقض ، فأصر على قول منها واتضح أنه القول المزور ، جاز عقابه على شهادة الزور .

ويشترط للعقاب على شهادة الزور أن يكون من شأنها أن تسبب ضررا ، وهو عقاب البريء أو تبرئة المجرم .

ولا يشترط أن يكون الضرر قد تحقق بالفعل ، بل يكفى للعقاب أن يكون الضرر محتملا .

واستقر الرأى على عدم مؤاخنة الشاهد على شهادته المذكورة اذا عدل عنها قبل اتمام المرافعة ، أما اذا عدل الشاهد بعد ذلك فان عدوله لا يمحو أثر الجريمة .

وجريمة شهادة الزور من الجرائم العمدية التي لا يعاقب القانون عليها إلا عند توافر القصد الجنائي . فلا يكفي للعقاب أن يكون كذب الشاهد ناشئا عن عدم احتياط أو عن تسرع في القاء قول بغير تدبر ، وأبعد من هذا عن العقاب الشاهد الذي يخطئ في شهادته بسبب ضعف ذاكرته ، أو ضعف ادراكه ، أو سوء تصوره وتقديره للوقائع ، أو ميله الى المبالغة عن حسن قصد .

ويعتبر القصد الجنائي متوافرا متى كذب الشاهد في شهادته بقصد تضليل القضاء ، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث ، فقد يكون مدفوعا الى ذلك بعامل الانتقام من المتهم ، أو بالرغبة في تخليص قريب أو صديق له من عقاب .

والظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٩٤ عقوبات يشترط لتوافره اجتماع شرطين :

- ١ - أن يكون المتهم قد حكم عليه .
- ٢ - أن يكون الشاهد قد شهد على المتهم .

وهذا الشرط الثاني مستفاد من قول المادة ٢٩٤ عقوبات (اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم) . ولا يكون الحكم مترتبا على الشهادة الا اذا كانت الشهادة ضد المتهم .

فاذا كان الشاهد قد شهد زورا لصالح المتهم وحكم على المتهم رغم ذلك ، فلا يكون ثمة محل لمعاقبة الشاهد بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ عقوبات ايا كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم .

ويستخلص مما تقدم أن العقوبة لا تطبق على شاهد الزور الا في حالتين :

- ١ - اذا حكم ببراءة المتهم سواء أكان شاهد الزور قد شهد للمتهم أم عليه .
 - ٢ - اذا حكم على المتهم بعقوبة وكان الشاهد قد شهد لصالحه .
- أما العقوبات المشددة فيحكم بها في إحدى حالتين :
- ١ - اذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة غير الاعدام ، وفي

هذه الحالة يحكم على شاهد الزور بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، أيا كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم .

٢ - إذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة الاعدام ونفذت أن تكون عقوبة الاعدام قد نفذت على المتهم فعلا ، أما إذا كانت قد استبدلت عليه ، وفي هذه الحالة يحكم بالاعدام أيضا على شاهد الزور ، وإنما يشترط بعقوبة أخرى بعد نقض الحكم الأول ، أو صدر عفو عن المتهم ، وأبدلت عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، ففي هذه الحالة يطبق الشرط الأول من المادة ٢٤٩ عقوبات على شاهد الزور(١) .

(١) الأستاذ أحمد أمين - المرجع السابق - ص ٤٩٠ وما بعدها .

من تطبيقات محكمة النقض

* لا تتحقق جريمة شهادة الزور الا اذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية بحيث اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى اعتبرت هذه الأقوال كأن لم تكن . ولما كانت المحكمة قد قضت بادانة الطاعن بجريمة شهادة الزور قبل انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية التي أدبت فيها تلك الشهادة وقبل أن تتوافر أركان هذه الجريمة ، فان حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ص ١١٧٢) .

* ان ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور ، هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة ، بقصد تضليل القضاء . واذ كان ذلك ، وكان التابت أن الشهادة المسندة الى المطعون ضده لم تحصل أمام القضاء ، وانما أدلى بها في تحقيقات النيابة، فإن الواقعة لا تتوافر بأهم العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢ س ٢٢ ص ٣٨٤) .

* لا يلزم لاعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكذوبة من أولها الى آخرها بل يكفي لاعتبارها كذلك أن يتعمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة وبهذا التغير الجزئي تتحقق محاباته للمتهم وهذه المحاباة امارة سوء القصد .

(جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٢ طعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤ ق)

* الأصل أن الشاهدة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ولا يمكن تمحيصها والتحقق من صحتها من جهة أخرى أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد التسامع والشهرة فلا تعد شهادة على المعنى المقصود في القانون لاستحالة التحقق من صحتها ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع

من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ويرفعه الى مرتبة الشهادة التي قصد القانون العقاب على الكذب فيها . واذن فاذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهد ليست الا أنباء بما يدعى أنه اتصل الى علمه بالتسامع فالكذب فيها غير معاقب عليه .

(جلسة ١٢/٢/١٩٤٠ طعن رقم ١٩٣ سنة ١٠ ق)

* انه وان كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها الى آخرها بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة، الا أنه يشترط أن يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها ، مدنية كانت أو جنائية . فاذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى « وليس من شأنها أن تقيد أحدا أو تضره ، فلا عقاب . واذن فاذا كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها ان جنسية المتوفى المدعى تغيير الحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع الدعوى الشرعية التي أدلت فيها الشهادة . فانها تكون على حق اذا هي اعتبرت أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليها كشهادة زور .

(جلسة ٢١/٥/١٩٤٥ طعن رقم ١٢٤٨ سنة ١٥ ق)

* لا يصح تكذيب الشاهد في احدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لأن كلتا الروایتين مصدرهما واحد له اعتبار ذاتي واحد . ولأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة انما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . واذا كان مؤول الشاهد أمام هيئة المحكمة في جلسة المحاكمة بين رهبة الموقف وجلالة وقدسية المكان محوطا بالضمانات العديدة المعلومة التي وضعها القانون للحصول منه على الحقيقة الخالصة ذلك فيه ما من شأنه أن يشعره بعظم مسئوليته فيما يدلى به في آخر فرصة تسمع فيها أقواله مما يصح معه في العقل أن يفترض أنه وهر في هذه الحال يكون أدنى الى أن تغلب عليه النزعة الى الحق فيؤثره ولا يتمادى في الحنث بيمينه اذا كان قد حلفها من قبل - اذ كان ذلك كذلك فان اعتبار روايته الأولى - عنه اختلاف روايته - هي الصحيحة لا شيء الا لكونها هي الأولى لا يكون له ما يقتضيه

بل لعل شهادته أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا الاعتبار . واذن فإن ادانة الشاهد في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي اليها . وخصوصا أنه يجب في سبيل تحقيق يعتد بأقواله الأولى التي سبق له ابدائها في التحقيقات الى حد تعريضه العدالة على الوجه الأكمل أن يفسح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق والا للعقوبة الجنائية اذا هو عدل عنها وذلك حتى لا ينغلق في وجهه الباب اذا ما عاوده ضميره الى الرجوع الى الحق والاقلاع عما كان عليه من باطل - الأمر الذي دعاه القانون نفسه اذ لم يعاقب على شهادة الزو اذا عدل الشاهد عن الباطل وقرر الحق في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى تمام نظرها أمام المحكمة .

(جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٣٧١ سنة ١٥ ق)

* يكفي لادانة المتهم في شهادة الزور أن تثبت المحكمة أنه كذب ولو في واقعة واحدة مما شهد به .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٥١ طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢١ ق)

* لا يلزم أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها الى آخرها ، بل يكفي أن يتعمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٦/٥/١٩٥٩ س ١٠

ص ٥٨٣) .

المبحث الثانى

الظروف الشخصية المشددة

الظروف الشخصية المشددة هى : تلك الظروف التى تتعلق بمرتكب الجريمة شخصيا ، ولا شأن لها بالفعل المادى المكون للجريمة •

ولها أربع صور :

- ١ - الإرادة الجنائية للجانى •
- ٢ - صفة معينة فى الجانى •
- ٣ - البواعث •
- ٤ - العلاقة التى تربط الجانى بالمجنى عليه •
- ٥ - تعدد الفاعلين •
- ٦ - سن المجنى عليهم •

المطلب الأول

١- الإرادة الجنائية للجانى

هى النشاط النفسى الذى يصدر عن وعى وادراك يتجه الى تحقيق غرض عن طريقة وسيلة معينة •

الفرع الأول

سبق الاصرار

من يصمم على الجريمة وينفذها بعد أن فكر فيها تفكيرا هادئا أتاح له أن يقدل ما يترتب عليها من اضرار ومخاطر سواء بالنسبة له أو بالنسبة للمجنى عليه انما تكشف جريمته عن شخصيته فى حالتها الطبيعية ومن مقدار ما تنطوى عليه من خطورة مما يعنى ذلك ازديادا فى خطورته الاجرامية •

(١) الأستاذ الدكتور هشام أبو العتوح - المرجع السابق - ص ١٥٦ •

وقد اعتبر سبق الاصرار كمظهرا لخطورة الارادة الجنائية للجاني
مشددا للعقاب (١) . وكذلك التردد .

تنص المادة ٢٣٠ عقوبات على :

« الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لا لتكاييفه بوجهة
أو جنائية يكون غرض الضرر فيها إيذاء شخص معين أو شخص غير معين
وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلفا على حدوث أمر أو موقوفا على
شرط » .

من هذا النص يتضح أن سبق الإصرار هو ظرف متعلق بالقصد
ووصف من أوصافه . ويمكن تعريفه بأنه تروى الجاني وتدبره قبل إقدامه
على ارتكاب الجريمة ، وتفكيره فيها تفكيراً هادئاً لا يشوبه اضطراب .
للجريمة صفة هادئة - 3

ولم يجعل المشرع سبق الاصرار ظرفاً مشدداً إلا في الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الأرواح والأجسام كجناية القتل (م ٢٣٠) وجناية الضرب المفضي الى الموت (م ٢٣٦ ع) ، والعاهة المستديمة (م ٢٤٠ عقوبات) وجرائم الضرب البسيط (المادتان ٢٤١ ، ٢٤٢) ، واعطاء مواد ضارة ينشأ عنها مرض أو عجز وقتي عن العمل (م ٢٦٥) كجناية التسميم.

« سبق » ، ومعنى هدوء التفكير والتروى وهو التمعن والتحصيل في العلم والدراسة

ويلاحظ أن العبرة في سبق القتل بالزمن السابق على ارتكاب الجريمة طال أو قصر ، ان الجريمة تكون الجاني في مكان قبل ارتكاب جريمته هادئ البال ، غير مضطرب النفس ، يفكر فيها وهو بعيد عن الهياج والانزعاج ، تلك هي الحالة العقلية المعتدلة التي لا يرد معها

ها قبسنا له وابعد له اخوه اخا له لويلد بيتي له اعلق نأ
 لان المضر أشد اخرا ما من غير المضر الذي تشور نفسه ثور فحاشا
 فلا يستطيع ضبطها فتجرع حرارة غضبه الى ارتكاب القتل لويلد نأ ولحقه له الحق

ومضى وقت ما بين التفكير وبين تنفيذ الجريمة ليس له من الأهمية
ما للهدوء الذى يسود التفكير ولو قبل التنفيذ بوقت قصير حيث يكون
الجانى استعرض أخطار الجريمة وفداحة وقعها وعواقبها . وهو فى كل ذلك
مطمئن النفس هادئ البال بعيد عما يزعجه . فذلك معنى قول الشارع

« القصد المصمم عليه » أى أن يؤول التفكير الى وضع خطة الجريمة وضعا يتناول كيفية ارتكابها ومكانها واعداد وسائل تنفيذها اعدادا يطرح به الجاني كل تردد .

وقد يتعذر اثبات وجود سبق الاصرار أحيانا ، لان الاصرار أمر نفساني متصل بالقصد يستعان فى التدليل على وجوده بالقرائن وما يستفاد من الوقائع والظروف .

فشراء السلاح الذى استخدم فى القتل وتعبئته بالرصاص ، وشحن السكين استعدادا لتنفيذ الجريمة . كل هذه أعمال تحضيرية لا عقاب عليها اذا لم تقع الجريمة .

وقد يتوفر سبق الاصرار اذا راح ضحية القتل شخص معين أو غير معين لا يعرفه الجاني من قبل ولم يقصد قتله بذاته .

فالشخص الذى يقف على قارعة الطريق بسلاحه فيقتل أول عابر بمدينة هو قاتل غمدا على سبق الإصرار ، ولو كان المجنى عليه غير معروف له من قبل .

وقد أضاف نص المادة ٢٣١ أيضا ، حالة تعليق القتل على حدوث أمر أو على تحقق شرط ، كما لو انتوى شخص قتل آخر وأجمع رأيه على ذلك لو حدث أمر معين ، مثل حضور المجنى عليه ادارة أو اذا طالبه بدين عليه ، فاذا قتله كان مصرا على القتل ما دام قد فكر فيه ذلك التفكير الهادى .

واذا وقع خطأ فى شخص المجنى عليه أو فى شخصيته وكان الجاني مصرا من قبل على القتل فلا يعفيه خطؤه فى الحالتين من عقوبة القتل مع سبق الاصرار ، لأن القتل وقع تنفيذا لارادة اجرامية وقصد جنائى مقترن بالتدبر للقتل ، وهذا القتل المصمم عليه لا يؤثر فيه كون القتل الذى وقع على فرد آخر غير الذى أراد الجاني ازهاق روحه ، لالك أن القانون يجعل من سبق الاصرار ظلما معنويا متصلا بالقصد الجنائى فلم تستلزم المادة ٢٣١ عقوبات أن يكون المجنى عليه شخصا معنيا ، بل قد يقع القتل المصمم عليه على شخص غير معين كذلك .

ولكن لا يتوافر سبق الاصرار على الجاني الذي اعتزم قتل عدوه
بوتسلح لهذا الغرض ، وفي طريقه تنازع مع آخر منازعة اثارته فعمد الى
سلاحه فقتل به منازعة . فيعاقب طبقا للمادة ٢٣٤/١ لا طبقا للمادة ٢٣٠
حقايب .

وسبق الاصرار مسألة موضوعية يدخل تقديرها في سلطة قاضي
الموضوع ، وبما أنه من المسائل النفسية التي قد لا يظهر لها أثر مادي في
الخارج يدل عليها مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج مما يظهر له من ظروف
الدعوى وقرائنها . ومتى قال بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض على قوله ،
اللهم الا كانت تلك الظروف والقرائن لا تصلح عقلا لهذا الاستنتاج أو
لا تكفي بذاتها للقول بثبوت سبق الاصرار . فان تذكر محكمة الموضوع أن
سبق الاصرار ثابت من الضغائن بين عائلة المجنى عليه والمتهم مقتصرة
على ذلك .

تذلك لا يصح أن يشهد الشهود على قيام الاصرار ولا أن تعتمد
المحكمة على هذه الشهادة في اثبات توفره ، لأن استخلاص هذا الظرف هو
من عمل المحكمة مسترشدة بالوقائع والقرائن التي تدل عليه (١) .

(١) شرح قانون العقوبات - الأستاذ محمد إبراهيم اسماعيل - ط ١٩٥٠ - ص ٢٩ .

من تطبيقات محكمة النقض

* لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فلكل مقوماته - فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الاصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص - واذا كان ما قاله الحكم المطعون فيه في نفى سبق الاصرار لا ينفي نية القتل - ولا شأن له بالعقوبة التي أوقعها على الطاعن طالما أنها مقرررة في القانون للجريمة التي دين بها فان قاله التناقض تنحصر عن الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ص ٤١٦) .

* لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص قصد القتل وظرف سبق الاصرار من وقائع الدعوى والظروف المحيطة بها والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا ، وأن يكون دليلا فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى ، واذا كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من اصرار الطاعن على قتل المجنى عليه وازهاق روحه انتقاما لسرقة بضاعته ، وعقده لعزم على اقرار جريمته في روية وتفكير وهدوء نفس وبعد تقليب الرأي لا يرتد الى أصول ثابتة في التحقيقات ولا تسانده أقوال الشهود والأدلة التي عول عليها فيما خلص اليه في هذا الخصوص ، فان الحكم اذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وحاد بالأدلة التي أوردها على ثبوت توافر قصد القتل وظرف سبق الاصرار عن نص ما أنبأت به وفحواها ، يكون باطلا لا يثبت عليه أساس فاسد .

(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ س ٢٥ ص ٨٥٥) .

* سبق الاصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني تستفاد من الواقع والظروف التي يستخلص منها توافره والبحث في وجوده أو عدم وجوده من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر مع ذلك الاستنتاج .

(الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ص ١٢٨) .

* المصلحة شرط لازم في كل طعن فاذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا - وعلى ذلك متى كان استبعاد سبق الاصرار من التهمة أمرا يستفيد منه الطاعن فلا يصح أن يكون سببا لطعنه في الحكم الصادر عليه استنادا الى أنه لم ينبه الى هذا التعديل قبل اجرائه ما دام لم يحكم عليه بعقوبة أشد من المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجهة اليه .

(الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢ س ٢٧ ص ١٦٢) .

* سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٩ س ٢٧ ص ١٩١) .

* سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ س ٢٧ ص ٤٤٣) .

* لما كان حكم ظرف سبق الاصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف التردد واثبات توافر احدهما يغني عن اثبات توافر الآخر ، افنه لا يكون للطاعنين مصلحة فيما أناره من تخلف ظرف التردد .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ س ٢٧ ص ٤٤٣) .

* ليست العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار بمضي الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة وقوعها - اطل هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، فما دام الجاني انتهى بتفكيره الى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الاصرار

متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥١٠) .

* كفاية الاستدلال على سبق الاصرار من استظهار الحكم أن المشاجرة السابقة التي نشبت بين المجنى عليه والطاعن الاول ولدت في نفس الطاعنين أثر دفعهم الى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فان استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥١٠) .

* لا ينال من صحح استخلاص المحكمة لتوافر سبق الاصرار الخطأ في تاريخ المشاجرة السابقة على وقوع الحادث ، والباعثة على ارتكابه .
(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥١٠) .

* لما كان الحكم قد عرض لظرف سبق الاصرار واستظهر توافره في حق الطاعنة في قوله « وبما أن سبق الاصرار متوافر في حق المتهم من حقدتها على المجنى عليه لرفضه الزواج منها وهي في سن ذلك كما هو ثابت من كتاب قسم المواليد بمنطقة وسط القاهرة المؤرخ ١٩٧٦/٣/٢ واعدادها مادة كاوية تحدث جروحا ألفتها عليه بمجرد أن وقع بصرها عليه لتشويهه انتقاما منه على ما فعلته واشفاء لغيلها » وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم سائغا ويتحقق بظرف سبق الاصرار ، كما هو معرف به في القانون ، ذلك بأن ظرف سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يننافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - ومن ثم كان النعى على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال في هذا الشأن غير سديد على أنه لا جدوى للطاعنة من المنازعة في توافر هذا الظرف في حقها لأن العقوبة التي أنزلها الحكم بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات بعد استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت المجردة مو توافر ظرف سبق الاصرار - وفقا للفقرة الاولى من المادة ١/٣٢٦ من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ص ١٢٣) .

* من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على ايقاعها وأ التحيل لارتكابها انقضى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال أو الاسلاس له واعمال الخطة فى انفاذه ، لهذا ولان الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام بل لك الاعتداء - وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب ، ومن ثم افن ما يثيره الطاعنون بدعوى فساد استدلال الحكم فى خصوص انتفاء حقهم فى الدفاع الشرعى يكون فى غير محله ويتعين رفضه .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦ س ٢٩ ص ١٣٦) .

* من المقرر أن مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصريين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ س ٢٩ ص ٢٧٥) .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن بقوله « وحيث ان ظرف سبق الاصرار قائم فى حق المتهم مما سبق بيانه عند استعراض الواقعة وأقوال الشهود من أن المنهم أعلن داخل السينما أنه سيقوم بإيذاء المجنى عليه وصحبه خارج السينما ثم سببهم الى الطريق العام وانتظرهم فى مكان الحادث وانقضت مدة كافية للتروى والتصميم بهدوء على مقارفة الجريمة التى نفذها فعلا بمجرد أن شاهد المجنى عليه وفريقه لدى خروجهم من السينما . . . » وهو تدليل سائغ وكاف - فان منعى الطاعن يضحى غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٩ س ٢٩ ص ٢٩٥) .

* من المقرر أن البحث فى توافر ظرفي سبق الاصرار والتدصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ص ٤٩٢) .

* لما كان لا تلازم بين ظرف سبق الاصرار وتوفر العذر القضائي المخفف للعقاب وكان الحكم قد انتهى فى مجال تقدير العقوبة الى النزول فيها الى الأشغال الشاقة المؤقتة - هو ما لم يخطئ الحكم فيه - لظروف الدعوى وملاستها فان ما يبره الطاعنون فى دعوى التناقض فى التسبب يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ص ٤٩٢) .

* متى توافر ظرف سبق الاصرار فان القتل يعتبر مقرونا به وملازما له ولو أخطأ الجانى الهدف فأصاب آخر - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الاصرار فى حق الطاعنين بالنسبة لواقعة قتل فان هذين العنصرين يعتبران قائمين فى حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين اقترنتا بها زمنا ومكانا وهما قتل .. والشروع فى قتل .. ولو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلا بفعل القتل الذى انتوى الطاعنان ارتكابه وعقدا عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف ، الأمر الذى يرتب فى صحيح القانون تضامنا بينهما فى المسئولية الجنائية فيكون كل منهما مسئولاً عن جرائم القتل والشروع فيه التى وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقة لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الإصابة التى أدت الى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ س ٣٠ ص ٢٤٣) .

* ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وانما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ومن ثم فان منعى الطاعنين فى خصوص توافر سبق الاصرار ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ س ٣٠ ص ٢٩٤) .

الفرع الثاني

الترصد

اعتد القانون بظرف آخر (وهو الترصد) وجعل من توافره سببا لتشديد العقوبة وقد عرفته المادة ٢٣٢ عقوبات بقولها « الترصد هو ترصد الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى ايدائه بالضرب ونحوه » .

والحكمة التي دعت الى تشديد العقاب في حالة الترصد وفقا لرأى غالبية الشراخ هي أن توفر هذا الظرف ينبىء عن خطورة في الجاني ، فهو يعد وسيلة لارتكاب الجريمة ثم يفاجئ المجنى عليه بعدوانه الذي لا يستطيع له دفعا ، فهو وسيلة تدل على نذالة الجاني وامعانه في ضمان نجاح فعلته ، وتثير الاضطراب في الأنفس يأتيها الهلاك من حيث لا تشعر .

ويعتبر كل من سبق الاصرار والترصد ظرفين مستقلين بمعنى أن وجود أحدهما يكفي لتطبيق العقوبة المشددة حتى ولو لم يوجد الآخر . كما أن توافر أحد الظرفين لا تعنى بالضرورة قيام الآخر وان لم يوجد مانع من اجتماعهما معا .

وقد أفاد القانون أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الاصرار مع الظرف الثاني وهو الترصد ، بل يكفي في نظره ثبوت مجرد الترصد ماديا .

فاذا كان في الوقائع النابئة بالحكم ما يدل على أن المتهمين ارتكبوا الجريمة التي اقترفوها مع الترصد ، فإن استبعاد الظروف الدالة على سبق الاصرار من ذلك الحكم لا يؤثر في سلامته .

وغالبا ما يتضمن الترصد سبق الاصرار اذ يأتي بعد عقد العزم في روية وهدوء على ارتكاب الجريمة واعداد العدة لتنفيذها . في حين أن الترصد قد لا يتضمن ظرف سبق الاصرار ، اذا كان تفكير المتهم في ارتكاب الجريمة لا يقوم على أساس من الاضطراب النفسي .

وحتى يتوافر ظرف الترصد يتعين على الجاني أن يعد عدته لمقارفة العدوان قبل غريمه بمجرد أن تسنح الفرصة لذلك ، فينتظره في أى موضع - أو في عديد من الأمكنة - يتيسر له امكان الظفر به وارتكاب جريمته .

ويستوى فى هذا المكان أن يكون المجنى عليه قد اعتاد المرور به أو يتوقع الجاني ذلك المرور ، بل يجوز أن يكون ذلك المكان خاصا بالجاني نفسه وينتظر به لاغتيال المجنى عليه أو ايذائه .

ولا يفيد الترصد اختفاء الجاني عن أعين المجنى عليه ثم مباغتته من خلفه ، بل قد يلقاه فى مواجهته مباشرة فى المكان الذى ينتظر فيه ، ولا أهمية كذلك لفترة الزمن الذى تمضى فى التربص ، فقد تطول توقعسا وصول المجنى عليه ، وقد تقصر الى درجة كبيرة اذا أمكن تحديد وقت وجوده فى مكان معين بشكل دقيق فينتظره الجاني به لحظة وصوله ويباشر عدوانه عليه .

ولا يمنع من قيام ظرف الترصد عدم تحديد المجنى عليه سلفا ، اذ من المنصور أن يتربص الجاني فى مكان معين من أرضه معدا عدته للاعتداء على كل من يمر به .

ولا ينفى قيام هذا الظرف الخطأ فى الشخص أو الغلط فى الشخصية، لان هذا أو ذاك لا يغير من الحالة المادية التى كان عليها الجاني وقت أن قارف جريمته .

وظرف الترصد يعتبر ظرفا عينيا يسرى على المساهمين فى الجريمة جميعا من علم به ومن لم يعلم به .

والدليل على قيام الترصد يستدل عليه من مختلف الظروف والملابسات المحيطة بالواقعة ، كشهادة الشهود والمعاينات .

وإثبات توافر الترصد من إطلاقات القاضى ، على أن تكون الأسباب التى بنى عليها حكمه تتفق مع العقل والمنطق ولا تتناقض مع ما انتهت اليه (١) .

(١) المرحم فاوى فى قانون العقوبات الخاص - لأستاذنا الدكتور حسن المرصاوى - ط ١٩٧٥

(نقض ١٩٦٣/٣/٢٦ طعن ٢١٩٢ سنة ٣٢ ق - السنة ١٤ ص ٢٤٥) .

* خطأ الحكم فى بيان أوصاف المكان الذى اتخذته المتهم مكمنا لمرقب
المجنى عليه . لا يقدح فى سلامته - طالما انه غير مؤثر فى منطقته أو النتيجة
التي انتهت اليها .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ السنة ١٥ ص ٧٢١) .

* حكم ظرف الترصد فى تشديد العقوبة كحكم كظرف سبق الاصرار
وإثبات توفر أولهما يغنى عن اثبات توافر ثانيهما .

(نقض ١٩٦٤/١٢/٢٣ طعن ٧٢١ سنة ٣٤ ق السنة ١٥ ص ٧٢١ ،
والطعن ١٩ لسنة ١٩ ص ٨١ والسنة ٢٢ ص ٥٩٠ رقم ٥٩٠ رقم ٥٦١
لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة الربع قرن ص ١٠/٣٢٩
والسنة ٢٧ ص ٤٤٣) .

* الترصد ظرف عينى مشدد وصفته لا صفة بذات الفعل المادى
المكون للجريمة .

(نقض ١٩٦٥/١١/٩ سنة ٨٧٥ سنة ٣٥ ق السنة ١٦ ص ٨٣٣)

* يكفى لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة
من الزمن اطلت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى
مفاجأته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر فى ذلك أن يكون الترصد بغير
استخفاء .

(نقض ١٩٦٤/١١/٢٣ طعن ٧٢١ سنة ٣٤ ق والسنة ١٥ ص ٧٢١ ،
١٩٧٢/٤/٩ ص ٢٣ ، والطعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٣ ق جلسة
١٩٤٣/٥/١٠ مجموعة الربع قرن ص ١٢/٣٢٩ ، والطعن رقم ٨٢٩ لسنة
٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٦/١٥ مجموعة الربع قرن ص ٢/٣٢٨ ، وط ٢٤٦٤
لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٩ مجموعة الربع قرن ص ٣/٣٢٨ ، والطعن
رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ السنة ٢٨ ص ٧١٣ ، والسنة
٢٣ ص ٥٥٩ ، والسنة ١٨ ص ٥٤٤) .

* تنعدم مصلحة الطاعن في المجادلة في توافر الترخيص ما دامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود المقررة للقفل العميد مجردة من أي ظرف مشدد .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٨ السنة ٢٩ ص ٥٩ و ص ٤٩٢) .

* لا يعيب الحكم ابقاؤه لظرف سبق الاصرار واستبعاد الترخيص .
(مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ٧٣٨) .

المطلب الثاني

صفة الجاني

اعتبر المشرع صفة الجاني مجرد ظرف مشدد خاص تلحق ببعض الجرائم .

مثال ذلك المادة ٧/٣١٧ عقوبات والتي تشدد السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة اضرارا بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو جوانب من استخدموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة فتعاقب عليها بالحبس مع الشغل .

حكمة التشديد في حالة السرقة التي تقع من الخدم أو الصناع ومن اليهم ترجع الى أن فعل الجاني يتم عن الحيانة ونكران الجميل ولذلك نجد التشديد في كثير من التشريعات .

وهذه الفقرة تتكلم عن طائفتين لكل منهما حكم خاص :

١ - الخدم بالأجرة : ويقصد بهؤلاء من يعملون في خدمة شخص ويقومون بلوازمه ولوازم عائلته الخاصة لقاء أجر معين ، سواء كان الأجر مقدرا شهريا أو سنويا وسواء كان ذلك الأجر مبلغا معيناً من المال أو عينيّاً كالأكل والملبس والسكن . المهم أن تكون هناك علاقة خدمة وأن يكون العمل مقابل أجر .

فيدخل في هذه الطائفة الطاهي والسفرجي والبواب وسائق العربة والبستاني والسائس ومربية الأطفال والمراضع . . . الخ .

ولا يدخل فيها القريب الفقير الذى ينزل ضيفاً عند قريبه الغنى ويساعد فى أعمال الخدمة ولا التابع أو النديم الذى يعيش فى كنف شخص وذلك لأن العلاقة التى بين المتهم والمجنى عليه ليست بعلاقة خدمة • كذلك لا تنطبق المادة اذا كان المتهم لا يتقاضى على خدمته أجراً •

ولا بد أن يكون المتهم منقطعاً لخدمة المجنى عليه فاذا كان يقوم بخدمة أشخاص متعددين فلا تسرى عليهم المادة • مثال ذلك الغسالة التى تقوم بالعمل يوماً فى الاسبوع •

ويشترط لتشديد العقاب فى هذه الحالة أن تقع السرقة من الحادم اضراراً بالمجنى عليه ، أى أن السرقة على مال مملوك للمجنى عليه ولا بد أن يعلم الجانى بأن المال المسروق مملوك لسيدة والا انعدمت حكمة التشديد •

٢ - المستخدمون والصناع والصبيان : يدخل فى هذه الطائفة من يعملون لدى شخص آخر ولكنهم بحكم عملهم لا يعتبرون خدماً • ومن هؤلاء الكاتب والسكرتير والعمال فى المصانع أو المحال التجارية • سواء كانوا يعملون لدى شخص آخر أو لدى شخص معنوى •

ويشترط للتشديد فى هذه الحالة ان تقع السرقة فى مكان العمل وسيان بعد ذلك أكان المسروق مملوكاً لصاحب العمل أو لشخص أجنبى أو لأحد من العمال الآخرين •

ومع ذلك اذا سرق الصناع شيئاً مملوكاً لصاحب المصنع وانما خارج المصنع فلا تنطبق المادة •

تسرى العقوبة المشددة المنصوص عليها فى المادة ٣١٧ « على السرقات التى تحصل من المحترفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو على ذواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم اذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بصفته السابقة » •

« الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨/٣١٧ عقوبات »

هذه الفقرة خاصة بمن يتكلفون بنقل الأشياء وأيا كانت الوسيلة التي يستعملونها أهي دواب أو عربات أو سيارات الخ . ولا يشترط أن يكون الجاني محترفا للنقل بل يكفي أن يتعهد بالنقل والو كان في الأصل يحترف مهنة أخرى .

انما يجب أن يكون التعهد بأجر فيدخل في حكم المادة الحمالون وأصحاب عربات وسيارات النقل والحمار والجمالة والمراكبية وأتباعهم وعمال السكك الحديدية المكلفون بالاشراف على البضائع .

ويجب أن تكون الأشياء المسروقة قد سلمت الى المتهمين بهذه الصفة أي باعتباره مكلفا بنقلها ، فقائد العربة الذي يسرق شيئا مما كلف بنقله ، وعامل القطار المكلف بالاشراف على البضائع المشحونة تسرى عليهم المادة ٨/٣١٧ .

وبالعكس لا تسرى المادة في حالة عامل السكة الحديدية الذي لا شأن له بالاشراف على النقل ، أو عامل القطار الذي يسرق شيئا من البضائع التي وضعت بالقطار خلصة لنقلها بدون أجر أو سائق عربة الركوب الذي يسرق شيئا من الأمتعة التي استبقاها معه الراكب . الخ (١) .

من تطبيقات محكمة النقض

* انه وان كان التسليم الحاصل الى المحترفين بنقل الأشياء من العربات أو المراكب أو على دواب الحمل انما يقع بناء على عقد لمن عَقْدَ السَّوْدِ الائتمان يتم بين صاحب الشيء ومتعهد نقله سواء آكان لعقد شفويا أم كتابيا وكان من مقتضى ذلك أن تنتقل حيازة لشيء الى مستلمه الا أنه اذا اختلس هذا المحترف الشيء المسلم اليه فانه يعد سارقا بحكم الفقرة النانية من المادة ٢٧٤ ع « قديم » . وقد يعترض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للسرقة اذ لم يعتد بالتسليم الحاصل فى هذه الحالة والذي من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم الى مستلمه فاذا اختلسه عد خائنا للامانة لا سارقاً - قد يعترض بهذا غير أنه لا محل للاجتهاد فى مقام النص الصريح .

(جلسة ١٩٣١/١٢/٢١ طعن رقم ٥٣٠ سنة ٢ ق)

* انه وان كان صحيحا أن اختلاس الشيء بعد تسلمه بمقتضى عقيد ائتمان يكون جريمة خيانة الامانة لا سرقة الا أن القانون قد خالف ذلك فأدخل بنص صريح (المادة ٣١٧/٨ ع) فى جريمة السرقة فعل الاختلاس الذى يقع من المحترفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو من أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباع هؤلاء اذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بصفتهن لسابقة . وهذا يقتضى اعتبار اختلاس الاختلاس الذى يقع من هؤلاء سرقة ولكن فى حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط .

(جلسة ١٩٣٩/٥/٢٢ طعن رقم ١٢١٢ سنة ٩ ق)

* ان الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات صريحة فى عد الاختلاسات التى تحصل من « المحترفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم اذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بصفتهن السابقة » من قبيل السرقة واعطائها حكمها على الرغم من وجود المال المختلس فى يده من اختلسه عند وقوع فعل الاختلاس منه .

(جلسة ١٩٤٦/٣/٢٥ طعن رقم ٦٨٥ سنة ١٦ ق)

* متى كانت واقعة لدعوى هى أن المتهم بوصفه قائد سيارة نفس استلم من المجنى عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة لتوصيلها الى آخر فلم يسلم منها الا ٤٥ شيكارة ، فان الحكم اذ انهى الى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ فى شيء .
(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٥٢) .

المطلب الثالث الباعث

وهو العامل النفسى الذى يحمل الشخص على توجيه ارادته الاجرامية الى تحقيق نتيجة فهو مثل القوة المكونة للادارة ثم القوة الدافعة لها حتى حتى تتحقق النتيجة ، ولا علاقة له بتكوين القصد الجنائى الذى يقوم على ادارة تحقق الواقعة بغض النظر عن البواعث المحركة للسلوك ، كما أنه لا أثر له على تكوين الجريمة قانونا . انما ينتظر اليه عند تقدير العقاب فقط فقط بمقتضى سلطة القاضى التقديرية حيث يشدد العقوبة ويرفعها الى حدها الأقصى عندما يتبين له من الباعث على ارتكاب الجريمة كان ذميما او رتبيا او شريرا (١) .

مثال ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣٤ عقوبات .
« من قتل نفس عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » .

ومع ذلك يحكم على فاعل الجريمة بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جازية أخرى وما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فهذا النص يشمل اقتران القتل بجناية ، وارتباط القتل بجنحة ونعرض لهما فيما يلى :

الفرع الأول اقتران القتل بجناية

ظاهر من مطالعة النص أن شروط تطبيقه :

- ١ - أن يقع قتل عمد مستوف أركانه .
- ٢ - مرتبط برابطة الزمنية .
- ٣ - بجناية أخرى .

١ - المصاحبة الزمنية :

معنى الاقتران : النص صريح فى أنه لا أهمية للترتيب الذى وقعت به الجنايتان ، فهو ينطبق اذا وقعتا فى وقت واحد : شخص يطلق عيارين من بندقية فيقتل شخصين ، أو اذا وقع القتل أولا ثم تلتها الجناية الأخرى ، أو حدث العكس فسبقت الجناية الأخرى جناية القتل .

ويذهب رأى فى الفقه الى ضرورة أن تقع الجريمتان فى مكان وزمان واحد .

واستراط الوحدة الزمنية معقول ، يؤيده ظاهر النقض ، أما اشتراط وحدة المكان فذلك شرط جديد لم يأت به النص . وكل ما يمكن قوله أن وحدة المكان تدل عادة على الاقتران - اذا توافر شرط المدة . ولكنها ليست شرطا اذا تخلف امتنع تطبيق النص .

والرأى هو أن تحديد المدة مسألة موضوعية تفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع على ضوء الحكمة من تقرير هذا الظرف المشدد ، وهى تغليظ العقاب على الجانى الذى لا يبالى أن يرتكب جنایات متعددة - احداها القتل العمد - واحدة اثر الأخرى ، فيدل بذلك على نفسية إجرامية خطيرة تقتضى جعل العقوبة الاعدام لردع الناس ، وللتخلص ممن لا يرتدع .

والاقتران هو المصاحبة الزمنية ، أى ارتكاب القتل والجناية الأخرى فى أوقات متفاربة أما اذا ارتكبت الجريمتان فى أوقات متباعدة دون أن تكون بينهما مصاحبة زمنية فلا يمكن القول بأنهما مقترنتان .

٢ - وقوع جناية أخرى .

ويرى بعض الشراح أنه يشترط فى الجناية الأخرى التى تصاحب القتل أن تكون جناية من نوع آخر ، أى لا تكون قتلا آخر ولا شروعا فيه .

وهذا رأى غير سليم لانه يأتى بشرط غير وارد فى النص ، فكل ما يشترط المشرع هو أن يقترن القتل بجناية أخرى ، وهذا التعبير واسع

يشمل كل ما يسمى قانونا جنائية ، سواء أكانت جنائية قبل أو شروع فيه أم جنائية أخرى من نوع آخر .

وعلى ذلك يسرى الظرف المشدد على القتل العمد الذى يقترب به قتل عمد آخر أو جنائية ضرب أفضى الى موت أو عاهة مستديمة أو سرقة باكره أو اغتصاب .

لأن العبرة فى تحديد معنى كلمة جنائية هى بالضابط العام الذى تصفه المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ع ، وطبقا لهذا يعتبر الشروع فى الجنائية جنائية .

ولا يصح التشديد للاقترب اذا اقترن القتل العمد بجنحة (مهما كانت عقوبتها) ، ولا اذا ما اقترن بقتل تنطبق عليه المادة ٢٣٧ عقوبات (الخاصة بحالة مفاجأة الزوج لزوجته متلبسة بجريمة الزنا فيقتلها من ومن يزنى بها) لأنه يعتبر قانونا جنحة لا جنائية .

الفرع الثانى

ارتباط القتل بجنحة

يفترض الشق التالى من المادة ٢/٢٣٤ عقوبات أن يقع قتل عمد تتوافر بكل أركانه ، ثم أن يكون هذا القتل وسيلة الى غاية من الغايات التى حددها النص وهى التأهب لفعل جنحة ٠٠٠ الح ، أى أن يكون القتل مرتبطا بها .

أولا - الغاية من القتل :

يتحدث النص عن التأهب لفعل « جنحة » أو تسهيلها ٠٠٠ الخ أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة .

وقد استقر الرأى على أن النص ينطبق أيضا على حالة الجنائيات قياسا من باب أولى :

١ - التأهب لفعل جنحة :

استقر الفقه والقضاء على أنه لا محل للتشديد الا اذا وقع فعل معاقب

عليه ، فالقانون لا يمين أن يعترف بوجود (جنحة) إلا اذا كانت قد تمت أو شرع فيها على الأقل .

وينبنى على هذا أن النعى لا ينطبق اذا وقع القتل وشرع الجاني فى جنحة لا عقاب على الشروع فيها .

٢ - تسهيل ارتكاب جنحة :

تفترض هذه الحالة أن جنحة ترتكب ويريد الجاني أن يسهلها فيقتل مثلا لكى يتم السرقة التى بدأها ، ولكى يتم الاغتصاب .

ولا يشترط أن يكون القاتل هو نفسه مرتكب الجريمة الأخرى ، بل ينطبق النص ولو كان قصده تسهيل جريمة يرتكبها غيره .

٣ - مساعدة الجناة على الهرب :

يرتكب الجاني القتل لكى يتمكن من الهرب بعد أن ارتكب بنفسه جنحة أو جناية أو بعد أن ارتكب شروعا معاقبا عليه .

أو أن يقتل لكى يفلت من العقوبة ، كأن يقتل شاهد الاثبات الوحيد ضده ، أو أن يقتل حارسه بعد الحكم لكى يفر من التنفيذ .

والنص ينطبق سواء أكان القاتل هو الجاني نفسه أم كان شخصا آخر قصد مساعدة الجناة ، فاعلم كانوا أم شركاء ، على الهرب أو على التخلص من العقوبة .

ولا يشترط أن يكون قد صدر حكم على الجاني لكى يطبق عليه النعى ، فيكفى الاتهام : فمن قتل ليتمكن متهما بالقتل من الهرب من حارسه يؤخذ بالشق الثانى من المادة ٢٣٤ عقوبات ، ولو حكم فيما بعد ببراءة ذلك المتهم .

ثانيا - الارتباط :

الارتباط ، هو أن يكون القصد من القتل تحقيق غاية من الغايات السابقة ، أن تكون احدى هذه الغايات سببا ، وأن يكون القتل نتيجة ، فالارتباط اذن معناه وجود رابطة سببية بين الغاية من القتل والقتل .

ومعنى هذا أن الارتباط ظرف متعلق بقصد الجانى ، أى الباعث على القتل ، فهو اذن ظرف شخصى خاص بشخص الجانى ، وليس ظرفا عينيا كالاقتران الذى يتعلق بماديات الجريمة .

فظرف الارتباط لا يتوافر الا اذا كان القتل وسيلة لاحدى الغايات السابقة ، فاذا حدث العكس فلا ينطبق النص .

فمن يشتري سلاحا غير مرخص له يحمله لكى يفتل ثم يشرع فى القتل بهذا السلاح ، لا يرتكب قتلا مرتبطا بجنحة ، ولكن لذى يقتل لكى يسرق سلاحا للغير يسرى عليه الظرف المشدد ، لأن العبرة هى أن القتل هو الوسيلة للجنحة أو الجناية ، أو العكس فلا يؤدى الى التشديد .

والظرف المشدد يتوافر بغض النظر عن ارتكب الجريمة الأخرى ، أو لمن قصدت مساعدته ، وبغض النظر عن وحدة الزمان والمكان .

فمن يقتل اليوم تأهبا لجنحة أو جناية يرتكبها بعد شهر مثلا يرتكب قتلا مرتبطا ، أو أن القتل وقع فى مدينة والجريمة الأخرى وقعت فى مدينة أخرى (١) .

(١) قانون العقوبات - القسم الخاص - للأسباز حسن أبو السعود - ط ١٩٥١ - ص ١٤٣ .

من تطبيقات محكمة النقض

✽ ان الشق الأول من الفقرة النانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصه على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد اذا « تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى » يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني ، علاوة على الفعل المكون لجناية القتل ، أى فعل آخر مستقل عنه متميز منه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان يرتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه الآخر . وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته ، اذ العبرة في ذلك ليست الا بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منها جناية مستقلة ، وبوقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها - لتقارب الأوقات التي وقعت فيها - مرتبط بعضها ببعض من جهة الظرف الزمني . فاذا كان النابت بالحكم أن جناية الشروع في السرقة وقعت أولا ثم أعقبتها على الفور جناية الشروع في القتل ، فان معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة . اذ لا يهتم في هذا الخصوص - ما دام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور - أن يكون فعل القتل لم يقع الا بعد فعل الجناية الأخرى أو أن يكون الثاني ل يقع الا بعد أن تم الفعل الأول .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٣/١٩)

✽ ان القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جناية القتل اذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى قد قدر ان الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة اليه فقرر لهما معا عقوبة واحدة مغلظة ينطوى فيها عقابه عن الجريمتين . ومقتضى ذلك أنه اذا كانت الجناية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فان التغليظ لا يكون له من مبرر . واذن اذا قتل الابن اباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه . اذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة في حين أن القانون لا يعاقب عليها .

(طعن رقم ٧٤٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٥/٢١)

✽ اذا كان الظاهر مما أورده الحكم انه اعتمد في ادانة المتهمين بجناية القتل بالسهم على ما أنضى به المجنى عليه قبل وفاته الى زوجه والى معاونه

البوليس من انهما كانا ينتظرانه مع أخيهما الذى أدين أيضا فى هذه الجريمة أمام منزلهم ، وانهما كانا يتصنعان معه الأكل من الحلوى التى قدمهما أخوهما اليه ، دون أن يبين أن وجود المتهمين عند منزلهما وقت الحادث انما كان فى انتظار حضور المجنى عليه لقتله ، ودون أن يذكر شيئا عما قيل من أن المتهم أفضى به الى معاون البوليس . بل كان الذى ذكره فى معرض بيان الأدلة هو أن معاون البوليس أثبت فى محضره أن المجنى عليه قرر أمامه أنه عقب جلوسه مع المتهمين أمام منزلهم دخل فلان (تهم) وأحضر قطعة من الحلوى وأكلوا منها جميعا . فهذا الحكم يكون مشوبا بالقصور وبالتناقض واجبا نقضه .

(طعن رقم ٦٨١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٣/٢٥)

* ان رفع الدعوى بجناية الشروع فى القتل لعمد المقترون بجناية الشروع فى السرقة يتضمن حتما رفعها بجناية الشروع فى السرقة . فاذا لم تثبت جناية الشروع فى القتل كان للمحكمة ان تدين فى حكمها المتهم بجناية الشروع فى السرقة .

(طعن رقم ١٦٥٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٩)

* ما دام الحكم قد عاقب المتهم على الاشتراك فى الشروع فى القتل على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التى وقعت فيها ، لا على أساس الاتفاق على القتل مباشرة، فلا يقبل النعى عليه أنه لم يقم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل .

(طعن رقم ٣٧٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٤/٦)

* انه لما كان مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد اذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى أن تكون الجنايات قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن ، وكان تقدير ذلك من شأن قاضى الموضوع ، فان الحكم متى تضمن توافر رابطة الزمنية هذه فلا تجوز اثاره الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١١/٣)

* ان المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لاحد المقاصد المبينة بها ، وهى التأهب

لفعل جنحة أو سهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، واذن فاذا كان يبين من الحكم الذى طبق هذه المادة أن المحكمة استخلصت من عبارة التهديد التى صدرت من المتهم أنه حقد على زوج المجنى عليها وانتوى الحاق الأذى به بالكيفية التى يراها ، وأنه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها ، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصودا لذاته ، وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها ، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذى انتوى المنهم الحاقه بزواج المجنى عليها ، فهذا الحكم يكون قاصرا لعدم بيان أن جريمة القتل التى أوقع من أجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك المادة قد ارتكبت لأحد المقاصد المبنية فيها . ولا يغير من هذا ما قالت المحكمة من أن المتهم وزميله بيتا النية على سرقة المجنى عليها ولما ذهبا لتنفيذ ما انتوياه اعترضتهما المجنى عليها فقتلها خنقا - فان ذلك لا يفيد حتما أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية إذ يحتمل أن يكون اعتراض المجنى عليها لهما هو الذى هيا لهما الفرصة لتنفيذ وعيد المتهم .

(طعن رقم ٨٧٤ سنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/١١/٢٩)

✽ اذا كان الحكم حين أدان المتهم بالقتل المقترن بالسرقة وطبق عليه المادة ٢/٢٣٤ ع قد حدد الأشياء التى أسند الى المتهم سرقتها بأنها نقود المصروف الشهري ومصوغات ، وكان قد أخذ فى بيان هذه المصوغات يكشف مقدم من ابن المجنى عليها الذى قرر أنه هو نفسه لا يعرف شيئا عنها وأحاله فى بيانها الى سقبقاته اللاتى لم يسمع لهن قول لا فى التحقيقات ولا بالجلسة ولم يبين الحكم سبب اغفال سماعهن ، وكان ما أورده من أقوال لباقى الشهود فى صدد الاستدلال على حصول السرقة الا خاصا بما قيل عن سرقة النقود والقليل التافه من المصوغات ، ولم يكن بالحكم ما يبين أن تلك المصوغات لم تكن توجد فى الخزانة الحديدية ولا فى غيرها من أماكن الحفظ التى أثبت وجودها فى غرفة المجنى عليها وذكر أنها كانت تحمل مفتاحها ، وكانت شهادة ابن المجنى عليها التى اعتمد عليها فى السرقة منقولة عن الغير ، ومع استمسك الدافع بسماع من نقلت عنه هذه الشهادة فان المحكمة لم تسمعه وكان سماعه ممكنا - اذا كان ذلك وكان الحكم قد قطع بأن المتهم لم يترك دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة حين القضر عليه وأن شخصا آخر غبره لم يدخلها ، كما أثبت أن جميع معالم القتل قد كشف أمرها بإرشاد الخادم لآخر المرافق له والذى كان شاهد الرؤية الوحيد عليه وأن هذا الخادم لم يذكر شيئا عن السرقة ، وأن شيئا من

المسروقات لم يضبط ، ومع ذلك لم يبين كيف كان من الميسور للمتهم أن يخفى ما سرقه ، وكان رده على دفاع المتهم في هذا الخصوص مبنيا على فروض وتقديرات لا تصلح سنداً في مقام الادانة ، فهذا الحكم يكون فيما قرره عن السرقة ، وبما أغفله من الرد على دفاع للمتهم له صلته بالواقعة المطروحة على المحكمة قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .
(طعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/١/٢)

* ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الاصرار عليه لتسهيل السرقة واذن فلا مانع من اعتبار المتهم شريكاً مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الاصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه في ذات الوقت على أساس أنه وباقي من أدانتهم المحكمة قارفوا جريمة القتل مع سبق الاصرار لتسهيل السرقة . واذا كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الاعدام هي الواجبة التطبيق في واقعة الدعوى على هذا المتهم أيضاً فلا معقب عليها في ذلك . اذ أن عقوبة الاعدام جائز توقيعها على الشريك سواء في جريمة القتل العمد المقترن بسبق الاصرار أو في جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة .

(طعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤)

المطلب الرابع علاقة الجاني بالمجنى عليه

ان من يسأل عن جريمة معينة قد تزداد خطورته على المجتمع أو تفل بتوافر علاقة معينة تربط بينه وبين المجنى عليه تفترض اخلايا بواجب التزم به وحده ، أو خيانة لنقة وضعت فيه ومن سواء ، أو اساءة لسلطة خولت له وحده أو تنكره لاقدرس وشائج القربى وأواصر الدم أو انتفائها ، فيدخل المشرع واضعا فى الاعتبار أهمية تلك العلاقة ، جاعلا منها ظرفا مشددا للجريمة يترتب عليها تشديد العقوبة المقررة لها (١) .

منال ذلك المادة ٢٦٧ عقوبات فى فقرتها النانية تنص على جريمة هتك العرض بالقوة بقولها :

« اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة » .

أصول المجنى عليها هنا هم من تناسلت منهم المجنى عليها تناسلا حقيقيا ، فلا يدخل فى ذلك الأب بالتبنى ، أما المتولون تربيتها أو ملاحظتها فهم من وكل اليهم أمر الاشراف عليها ، سواء أكانوا من أقاربها أم من غيرهم ، وسواء كان ذلك الاشراف أداء لواجب شرعى ، كإشراف الوصى المعين من الجهة المختصة ، أم كان صادرا عن تطوع واختيار ، كإشراف زوج الأخت أو زوج الأم ... الخ ممن يندبوا لذلك شرعا .

والعبرة هنا بالواقع لا بالصفة القانونية ، اذ الغرض من تشديد العقوبة هنا زجر من لهم بالمجنى عليه صلة خاصة لتهون عليهم ارتكاب الجريمة أيا كان سبب هذه الصلة .

وكذلك الحكم بشأن من لهم سلطة عليها ، فلا يقتصر الأمر على من يستمدون السلطة من صفتهم القانونية ، بل يتناول الحكم أيضا من لهم على المجنى عليه سلطة فعلية .

مثال ذلك الوصى والقيم ، والعم ، وزوج الأم ، وزوج لأخت ، والأخ . وابن العم ، ومنال ذلك أيضا سلطة السيد على خادمته ، وسلطة صاحب المصنع على عاملاته .

لان سبب التشديد فى كل هذه الأحوال راجع الى ما لهؤلاء الأشخاص من قوة التأثير الأدبية على المجنى عليها .

أما الخادم بالأجرة فيراد به كل من يقدم للمجنى عليه بعمل يتناول عنه أجرا ، ويكون اتصاله بالمجنى عليه لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة (١) .

من تطبيقات محكمة النقض

* انه لما كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فانه يكفي عند تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض على أساس أن المنهم له سلطة المجنى عليه باعتباره خادما عنده أن يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المنهم والمجنى عليه دون حاجة الى بيان الظروف والوقائع التي لا يستلزم الجريمة للتدليل على أن المخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لان القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .
(الطعن رقم ٥٥٢ سنة ١٠ ق - جلسة ١١/٣/١٩٤٠)

* إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض اذ وقعت ممن نص عليهم في لفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أى اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذى لا يرعى سلطة مخدمه فيقارف جريمته على خادم يكون هو الآخر مشمولا برعاية نفس المخدم وحمايته .

(الطعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٤٠)

* ان مجرد كون المتهم بجريمة هتك العرض من المتولين تربية المجنى عليه يكفي لتشديد العقاب . ولا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم عامة . فيكفى أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

(لطن رقم ٧٤٨ سنة ١٨ ق - جلسة ٤/١٠/١٩٤٨)

(١) الأسناد الدكتور هشام أبو الفتوح - المرجع السابق - ص ٢١٤ .

(٢) الأسناد أحمد أمين - المرجع السابق - ص ٤٤٩ .

* لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم ، بل يكفي أن تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٣ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٥٣)

* متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فانه يطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٥٧ س ٨

ص ٢٦٣) .

* لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا . وسيان أن يكون في عمله محترفا أو في مرحلة التمرين ما دامت له ولاية التربية بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .

(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٤/١١/١٩٥٧ س ٨

ص ٨٥٩) .

* لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كانت في مكان خاص ، ولا يشترط كذلك أن يكون الجاني محترفا مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد عهد اليه من أبوي المجنى عليه اعطاءه دروسا خاصة والاشراف عليه في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٥٨ س ٩

ص ٥٤٦) .

* تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ص ٢٢٦) .

* تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بتغليظ العقاب فى جريمة هتك العرض اذا وقعت ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ « حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليهم أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم » . وهذا النص يدخل فى متناوله الخادم بالأجرة الذى يقارف جريمته على من يتولى مخدمه تربيته أو ملاحظته .

(لطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٣ ص ٨٣٩) .

المطلب الخامس التعدد

جعل القانون التعدد ظرفا مشددا في عدة مواضع ، فنص عليه على
أفراد في المادة ٣١٧ عقوبات .

« يعاقب بالحبس مع الشغل . . .
خامسا - على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر .
وشدد العقاب لسببه وحده ، مع بقاء الفعل جنحة .

ونص عليه منضمًا الى غيره في المادة ٣٦٣/٢ ، وفي المادة ٣١٥/١ ، ٢ ،
وفي المادة ٣١٦ عقوبات . وفي كل هذه الأصول تكون السرقة جنائية .
وعلة اعتباره ظرفا مشددا أنه يسهل ارتكاب الجريمة ويجعلها أشد خطورة .

ويراد بالتعدد في هذه الأحوال ارتكاب الجريمة بواسطة شخصين
فأكثر ، ويكون هذا التعدد موجودا كلما ارتكبت سرقة من شخصان على
الأقل بصفة فاعلين أصليين . وكذلك يوجد التعدد متى كان مع الفاعل
الأصلي شريك واحد على الأقل اشترك معه وساعده عند تنفيذ الجريمة ، كما
لو وقف متربصا عند مكان الجريمة ليدراً عنه خطر القبض ، أو ليحمل معه
المتاع المسروق .

أما إذا كان فعل الشريك قاصرا على التحريض أو الاتفاق ، أو إمداد
الفاعل الأصلي بالأسلحة أو الأدوات اللازمة ، أو مساعدته بأية طريقة أخرى
في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكاب الجريمة ، فلا يعتبر ظرف التعدد
موجودا عندئذ ، ولا محل لتشديد العقاب لان التنفيذ تم على يد شخص
واحد (١) .

المطلب السادس من المجنى عليه

تنص المادة ٢٦٨ عقوبات على أن :

« كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع فى ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى أربع . »

فاذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .

وحكمة تشديد العقاب لصغر السن ترجع الى رغبة المشرع فى حماية ضعف المجنى عليه . لانه متى كان دون السادسة عشرة فانما يسهل للجانى ارتكاب جريمته عليه وانتهاك عرضه بأى قدر من القوة أو التهديد أو الخداع وما اليه .

وصغر السن من شأنه أن يضعف مقاومة المجنى عليه ، وأن يجعله فريسة لينة لنزوات الجانى .

والمعول عليه فى تقدير السن ، وفقا للسائد فى قضاء محكمة النقض ، هو السن الحقيقية التى تنطق بها شهادة الميلاد أو التى تقتنع بها المحكمة من تقدير فنى عند عدم وجود هذه الشهادة . ولا يقبل من المتهم تعلله بجهله هذه لسن الحقيقة ، لما كانت عليه المجنى عليها من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون ، ذلك لأن من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحدى بكل الوسائل الممكنة حقيقة الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته ، فاذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة

(١) القسم الخاص فى قانون العقوبات - للأستاذ الدكتور عبد المهنن بكر - ط ١٩٧٧ -

التي تتكون منها ، ما لم يقدّم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحسب أن يقف على الحقيقة (١) .

مهما كان من مظهر المجنى عليه وحال نموه الجسمي والعقلي مدعاة للغلط في هذا السن .

من تطبيقات محكمة النقض

* ان السن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة . ولا يقبل من المتهم الدفع بجهله هذه السن الا اذا اعتذر من ذلك بظروف قهرية أو استثنائية . وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه ما دام مبنيا على ما يسوغه من الأدلة .

(الطعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٤٠)

* العبرة في السن في جريمة هتك العرض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أي سبب آخر . والقانون يفترض في الجاني أنه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة في القانون يعلم بسنه الحقيقية ما لم يكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينتفى معها هذا الافتراض .

(الطعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٤٠)

* ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الدليل الفني أن سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثماني عشرة سنة كاملة فلا يجدي المتهم قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة . ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقدّم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة .

(الطعن رقم ١٣٧٨ سنة ١٣ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٤٣)

✽ اذا كان المتهم بهتك عرض صبية تقل سنّها عن ثمانى عشرة سنة قد طلب الى محكمة أول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فأجابته الى هذا الطلب وكلفته ايداع الأمانة التى قدرتها ثم عادت فكلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى ، ولما لم يتم ذلك قضت فى الدعوى بإدانتها على أساس أنه هو الذى عمل على تعطيل الفصل فى الدعوى بعدم ايداعه الأمانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا الطلب - فإن حكمها يكون قاصرا اذ أن تحقيقه أمر جوهري له أثره فى تكوين الجريمة المسندة الى المتهم (١) .

« تم بحمد الله »

(١) احكام النقص الواردة فى هذا المؤلف من مجموعه احكام النقص فى خمسين عاما
للأستاذ حسن الفكهانى .

فهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد وتقسيم	٧
الباب الأول : الأحكام العامة لظروف الجريمة	٩
الفصل الأول : تعريف ظروف الجريمة	١١
الفصل الثاني : خصائص الظروف وتقسيماتها	١٤
المبحث الأول : خصائص الظروف	١٤
المبحث الثاني : تقسيم الظروف	١٥
الفصل الثالث : آثار الظروف	١٧
المبحث الأول : على وصف الجريمة	١٧
المبحث الثاني : على العقوبة الأصلية والتبعية	٢١
المبحث الثالث : على المساهمين فى الجريمة	٢٥
الباب الثاني : الظروف المخففة للعقاب	٣٣
الفصل الأول : الاعذار القانونية المخففة	٣٤
المبحث الأول : عذر الاستفزاز	٣٦
المبحث الثاني : عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى	٤٩
المبحث الثالث : عذر صغر السن	٦٣
الفصل الثاني : الظروف القضائية المخففة	٨١
الباب الثالث : الظروف المشددة للعقاب	٩٩
الفصل الأول : الظروف العامة المشددة	١٠٢
ظروف العود	١٠٣
الفصل الثاني : الظروف الخاصة المشددة	١١٦

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول : الظروف المادية الشخصية	١١٧
المطلب الأول : الظروف المادية المتعلقة بالفعل	
الاجرامى	١١٧
المطلب الثانى : الظروف المادية المتعلقة بالنتيجة	
الاجرامية	١٥٣
المبحث الثانى : الظروف الشخصية المشددة	١٨٧
المطلب الأول : الادارة الجنائية للجانى	١٨٧
المطلب الثانى : صفة معينة فى الجانى	٢٠١
المطلب الثالث : البواعث	٢٠٥
المطلب الرابع : العلاقة بالجانى	٢١٤
المطلب الخامس : تعدد الفاعلين	٢١٩
المطلب السادس : سن المجنى عليه .	٢٢٠

رقم الايداع ١٩٨٥/٣٦٤٠
الترقيم الدولى ٦ - ١٩٩ - ١٠٣ - ٩٧٧

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

الحكم الجنائي

في ضوء

القضاء والفقه

وصف الحكم - وضعه وتوقيعه وإصداره - بياناته
تسببيه - بطلانه - إنعدامه - تصحيحه - تفسيره
حجته - تقادمه - الاستشكال فيه - الطعن عليه

دكتور

عبد الحميد الشوربجي

رئيس محكمة

١٩٨٨

دار الفكر الجامعي
٣. شارع موتير - الأزاريطة



« يا داود انا جعلناك خليفة في الارض ، فاحكم بين الناس
بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن
سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » •

(صدق الله العظيم)

تمهيد وتقسيم

الحكم الجنائي هو الرأي الذى تنتهى اليه المحكمة فى المعروض عليها،
وذلك بعد النطق بالحكم بعد المداولة وخروج الدعوى من حوزتها .

وفىما يتعلق بالحكم الجنائي تثار العديد من المشاكل والاختلافات التى
يقع فيها البعض خاصة فيما يتعلق بالبطلان أو الانعدام أو تسبب
الاحكام الخ .

ولهذا فقد راودتني فكرة اخراج مؤلفا عن الحكم الجنائي يتضمن
نظرية عامة تتضمن كل ما يتعلق به .

وهي محاولة أردت أن اسهم بها فى هذا المجال ، لعل راجيا فى العلم
ان يجد فيها فائدة ، أو لعل من لديه المزيد من العلم أن يقيم معوجها ،
أو أن يزيد عليها فتكتمل الفائدة بذلك . وعسى أن تكون اضافة أرجو أن
تكون نافعة انشاء الله . والله الحمد أولا وآخرا ، وبه التوفيق .

وقد قسم البحث الفصول الآتية :

الفصل الاول : وصف الحكم

الفصل الثانى : وضع الحكم وتوقيعه .

الفصل الثالث : بيانات الحكم .

الفصل الرابع : تسبب الحكم .

الفصل الخامس : بطلان الحكم .

الفصل السادس : انعدام الحكم .

الفصل السابع : تصحيح الحكم .

الفصل الثامن : تفسير الحكم .

الفصل التاسع : حجية الحكم .

الفصل العاشر : تقادم الحكم .

الفصل الحادى عشر : الاستشكال فى الحكم .

الفصل الأول

وصف الحكم

قد يصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي أو حضوري اعتباري ،
وقد يوصف الحكم بأنه ابتدائي أو نهائي أو بات ، وقد يوصف الحكم
بأنه صادرا في الموضوع أو سابقا على الفصل فيه .

المبحث الأول

الاحكام الحضرية والعقابية

تنقسم الاحكام من حيث الحضور والغياب الى ثلاثة أنواع .

- ١ - الحكم الحضوري .
- ٢ - الحكم الغيابي .
- ٣ - الحكم الحضوري الاعتباري .

ويلاحظ أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي ، أو
حضوري اعتباري هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .

فقد قضى بأنه متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بأدانة
المتهم في جريمة قد وصف بأنه حضوري ، وهو في حقيقة غيابي ، فإن
الظن في هذا الحكم لا يكون جائزا . لان وصف الحكم من حيث الحضور
والغياب يرد الى حكم القانون لا الى وصف المحكمة له .

المطلب الأول

الحكم الحضوري

يكون الحكم حضوريا اذا حضر المتهم جميع الجلسات التي تمت فيها
المرافعة ، ولو تغيب يوم النطق بالحكم ، مادامت لم تجر مرافعة في هذا
اليوم .

فالمعبرة اذن هي بحضور المتهم للجلسات التى تمت فيها المرافعة ، سواء صدر فيها الحكم أو صدر فى جلسة أخرى •

والمقصود بجلسات المرافعة فى هذا الصدد هي الجلسات التى يتم فيها أى اجراء عن اجراءات التحقيق النهائية كسماع الشهود أو اجراء معاينة أو اطلاق على بعض الاوراق أو سماع مرافعة الخصوم •

والاصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه فى جلسات المرافعة ، الا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيله فى غير الاحوال التى يجوز فيها الحكم بالحبس اذ يتحتم فيها حضوره بنفسه ، وحتى فى الاحوال التى يجوز له فيها توكيل من ينوب عنه الحضور ، فانه اذا امرت المحكمة بحضوره شخصيا تعين حضوره •

فتنص المادة ٢٣٧ اجراءات على أنه :

يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه •

اما فى الجنح الاخرى وفى المخالفات ، فيجوز أن ينب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق فى أن تأمر بحضوره شخصيا •

واذا كان يتعين حضور المتهم شخصيا ، فان حضور وكيله عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا ، لان مهمة الوكيل فى هذه الحالة ليست هي المرافعة وانما تقتصر على مجرد تقديم عذر مبرر لغياب المتهم • وحتى اذا توافق الوكيل خطأ ، فان هذه المرافعة تقع باطلا ، ولا تغير من اعتبار الحكم غيابيا •

واذا حضر المتهم بعض جلسات المرافعة ، ولم يحضر بقية الجلسات دون عذر قبول ، فان الحكم الصادر منها لا يكون حضوريا •

ويلاحظ أن حضور النيابة العامة فى الجلسة أمر وجوبى بدونه يصبح تشكيل المحكمة غير صحيح مما يبطل الاجراءات ، ولذلك فان الحكم يكون حضوريا دائما بالنسبة الى النيابة العامة •

واذا غاب الخصم بعض الجلسات المرافعة ، ولما حضر الاخير أعادت المحكمة حضوره ماتم من اجراءات فى غيابة فان الحكم يكون حضوريا

تطبيقات وأمثلة :

١ - إذا تمت المحاكمة بحضور المتهم وصدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته أيضا فيكون الحكم الصادر في الدعوى حضوريا ولولم يحضر المتهم النطق به ، لان واجبه يقضى عليه تتبّع الاجال التي يؤجل اليها الحكم من جلسة الى أخرى دون حاجة الى اعلانه بكل تأجيل .

٢ - أن الممول عليه في اعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هو ، بصريح نص القانون ، حضور الخصم أو عدم حضوره المحاكمة بغض النظر عن مسلكه في ابداء دفاعه . فالقول باعتبار الشخص غائبا اذا لم يقدم طلباته غير معروف في القانون .

٣ - اذا أبعدت المحكمة المتهم عن قاعة الجلسة بسبب ما يقع منه من التشويش الذي لا يمكنهما من السير في الدعوى . تكون جميع الاجراءات في هذه الحالة حضورية في حقه .

٤ - ان العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .

٥ - المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الاحوال التي يجوز فيها ذلك ولولم يدافع عن نفسه الا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري أن يكون المتهم نفسه قد شهد الجلسة التي حصل فيها المحاكمة وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصورا على النطق بالحكم .

٦ - اذا تمت محاكمة المتهم أمام محكمة أول درجة بحضوره جلسة معينة ، أبدى فيهما دفاعا . ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته ، فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا ولولم

يحضر المتهم جلسة النطق به ، ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ اجراءات جنائية . لان واجب المتهم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها .

٧ - اذا سقطت إحدى جلسات المحاكمة فانه يكون لازما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت نظر الدعوى .

المطلب الثانى

الحكم الغيابى

هو ذلك الذى يصدر فى الدعوى بدون أن يحضر الخصم جميع جلسات المرافعة ، ولو حضر جلسة النطق بالحكم طالما أنه لم تجر مرافعة فى هذه الجلسة .

وتنص المادة ٢٣٨ / ١ اجراءات .

» اذا لم يحضر المكلف بالحضور حسب القانون فى اليوم المبين بورقة التكليف ولم يرسل وكيل عنه فى الاحوال التى يسوغ فيها ذلك ، يجوز الحكم فى غيبته بعد الاطلاع على الاوراق ، .

واذا حضر المتهم بعض الجلسات دون البعض الآخر ، وفى هذه الحالة يكون الحكم غيابيا اذا كان المتهم قد قدم للمحكمة قبولا لغيابه . أما اذا لم يقدم هذا العذر ، فان الحكم يكون حاضريا اعتباريا .

واذا كان الحكم الجنائى غيابيا بالنسبة الى المتهم ، فانه يعتبر كذلك بالنسبة الى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية .

واذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم فى غيبته ، وجب اعادة نظر الدعوى فى حضوره (م ٢٤٢ اجراءات) وفى هذه الحالة يصبح الحكم الغيابى كأن لم يكن بقوة القانون بمجرد حضور المتهم قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم . ويتعين على المحكمة اعادة المحاكمة من جديد سواء فى نفس الجلسة أو فى جلسة أخرى .

غياب المتهم في محكمة الجنايات :

إذا أعلن المتهم إعلاناً قانونياً بالحضور أمام محكمة الجنايات ولم يحضر في الجلسة المحددة بأمر الإحالة فإن المحكمة إما أن تحكم في غيبته أو تؤجل الدعوى وتأمر بإعادة تكليفه بالحضور ، ثم تسير الإجراءات بعد هذا الطريق المرسوم لها وتفصل في الدعوى ، ولا يجوز أن يحضر أحد للدفاع عن المتهم الغائب أو ينوب عنه ، إنما يجوز فقط أن يحضر من يبدي عذره أن وجد ، وكيله أو أحد أقاربه أو أصهاره ، وللمحكمة حرة في قبول العذر من عدمه . فإن قبلته عينت موعداً للحضور أمامها .

وإذا حضر المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبات أو التضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة من جديد .

وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها ، وإذا توفى من حكم عليه في غيبته فإنه يعاد الحكم بالتضمينات في مواجهة الورثة .

وإذا قضى غيابياً ببراءة المتهم فإنه يترتب على هذا خروج الدعوى من حوزة المحكمة ، فلا يجوز إعادة نظرها ، وإذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام المحكمة الجزئية (الجنح) ، ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة ، فإذا كانت الدعوى مرفوعة بوصف الجناية وتبين للمحكمة أن الوصف الصحيح للواقعة هو جنحة طبقت القواعد الخاصة بالجنايات والعبرة فيما يتعلق بالضوابط التي يضعها قانون الإجراءات للمحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى ، وليس بما تقضى المحكمة في موضوعها .

تطبيقات وأمثلة :

١ - الحكم الغيابي لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصبح حكماً نهائياً فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى الجنائية

على المتهم ، ولا يبقى بعد ذلك محل لتابعة السير فى الاجراءات فى نظر معارضة أو استئناف أو غيرهما •

٢ - تعجيل الدعوى من النيابة دون اعلان المتهم • عدم حضور المتهم الاجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى وعدم علمه بها • الحكم الذى يصدر منها لا يعتبر حضوريا •

٣ - المعارضة جائزة فى الحكم الاستئنافى المعتبر حضوريا اذا كان فى حقيقة حكما غيابيا اعتبرته المحكمة خطأ حضوريا ، اذا العبرة فى الاحكام هى بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلافه •

٤ - الحكم الصادر من محكمة الجنايات غيابيا والموصوف خطأ بأنه حضورى ، الطعن فيه بطريق النقض غير جائز •

٥ - يترتب بطلان الحكم الصادر فى غيبته المتهم - فى مواد الجنايات - واعتباره كان لم يكن اذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة • فاذا انقضت تلك المدة ولم يحضر أصبح ذلك الحكم نهائيا • فاذا حضر المحكوم عليه أو قبض قبل القضاء تلك المدة فان الحكم يبطل والدعوى العمومية ترفع أمام المحكمة الصادر منها الحكم الغيابي • واذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة ، فلا مضى لسقوط الحكم الاول ولا لاصدار حكم جديد عليه ، بل الواجب أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الاول واستمراره قائما •

٦ - للمحكوم عليه غيابيا النزول عن حقه فى رفع المعارضة واتخاذ سبيله الى التقرير بالاستئناف فى الحال •

المطلب الثالث

الحكم الحضورى الاعتبارى

يعتبر الحكم حضوريا رغم غياب المتهم فى جلسات المرافعة كلها أو بعضها •

فاذا لم يحضر المكلف بالحضور حسب القانون فى اليوم المعين بورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكلاء فى الاحوال التى يسوغ فيها ذلك

يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع ، الا اذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر لعدم حضوره فيعتبر الحكم حضوريا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم الغيابي أن تؤجل الدعوى الى جلسة تالية وتأمّر باعادة اعلان الخصم في موطنه ، مع تنبيهه الى أنه اذا تخلف عن الحضور في هذه الجلسة يعتبر الحكم الذي يصدر حضوريا ، فاذا لم يحضر وتبين للمحكمة ألا مبرر لعدم حضوره يعتبر الحكم حضوريا (م ٢٣٨ اجراءات) .

ويعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف الحضور في الجلسة التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم غدرا مقبولا (م ٢٣٩ اجراءات) .

واذا رفعت الدعوى على عدة اشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون ، فعلى المحكمة أن تؤجل الدعوى الى جلسة تالية وتأمّر باعادة اعلان من تخلف في موطنه مع تنبيههم الى أنهم اذا تخلفوا عن الحضور في هذا الجلسة يعتبر الحكم الذي يصدر حضوريا ، فاذا لم يحضروا وتبين للمحكمة الا مبرر لعدم حضورهم يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لهم .

تطبيقات وأمثلة :

١ - ان المادة ٢٣٩ اجراءات تنص على أن الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عنه النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم غدرا مقبولا .

٢ - ان الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ اجراءات توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخص الخصم ولم يقدم غدرا يبرر غيابه . فاذا كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتا

بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر ، فإن الحكم الصادر هنا يكون غيابيا ، ويكون له أن يقرر بالطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ حذره .

٣ - نصت المادة ٢٤١ إجراءات على أن المعارضة في الحكم الصادر حضوريا لا تقبل الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطيع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز . فاذا كان المتهم قد حضر في بعض جلسات محكمة أول درجة وتخلف عن الحضور في البعض الآخر دون أن يقدم للمحكمة عذرا يبرر تخلفه ، وكان الحكم الصادر في غيبته والمعتبر في نظر القانون حضوريا غير قابل للمعارضة وجائز الاستئناف فانه يكون صحيحا القضاء بعدم قبول المعارضة .

٤ - لم يأخذ المشرع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم للحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالاحكام التي لم تصدر من محكمة الجنايات ، كما فعل بالنسبة للجرح والمخالفات .

٥ - اذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيابي فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقة حكم حضوري اعتباري بقوة القانون فلا يغني على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم في الطعن بطريق المعارضة لان منطوقات الاحكام ترد الى حكم القانون ، وكذلك الخصومه الناشئة عن تلك الاحكام .

٦ - تقدم المتهم بلسان محاميه بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبوله ، اعتبار المحكمة حكمها في الدعوى حضوريا وقضاءها في المعارضة بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها - صحيح .

٧ - شرط قبول المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري :

(أ) اثبات المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(ب) ان يكون استئنافه غير جائز .

ويستلزم توافر الشرطين معا لقبول المعارضة .

٨ - مجال تطبيق المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على أن ميعاد والاستئناف لا يبدأ بالنسبة للمتهم الا من تاريخ اعلانه بالحكم هو الاحكام الصادرة فى غيبته المتهم والمعتبرة حضورية نصوص المواد ٢٣٨ ، ٢٤١ اجراءات وليس الاحكام الصادرة فى المعارضة اذ أن هذه الاحكام ينطبق عليها نص المادة ٤٠٦ اجراءات .

٩ - الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من محكمة ثانى درجة ، جواز الطعن فيه بالمعارضة - لان هذا الحكم غير قابل للاستئناف بطبيعته بالتطبيق للمادة ٤١٨ اجراءات .

اهمية التمييز بين الاحكام الحضورية والغيبية والحضورية الاعتبارية :

١ - يجوز الطعن بالمعارضة فى الحكم الغيابى .

٢ - الحكم الحضورى الاعتبارى ، تكون المعارضة فيه جائزة يتوافر شروط ثلاثة :

(أ) قيام عذر يمنع المتهم من الحضور .

(ب) عدم قدرته على تقديم هذا العذر قبل الحكم .

(ج) أن يكون استئناف هذا الحكم غير جائز . فاذا كان استئنافه جائزا فعليه أن يطعن بالاستئناف ، فاذا كان لا يجوز الاستئناف قانونا جاز له المعارضة فى حكم .

٣ - اذا كان الحكم حضوريا اعتباريا فانه يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، هذا بخلاف الحكم أن تقضى به بعد الاطلاع على الاوراق .

المبحث الثانى

الاحكام الابتدائية والنهائية والباقية

١ - تنقسم الاحكام الى ابتدائية ونهائية ، وبالنظر الى قابليتها للطعن بالاستئناف . فالحكم الصادر من المحكمة الجزئية يكون ابتدائيا طالما كان استئنافه جائزا ، وكان ميعاد استئنافه محدد .

أما إذا كان الاستئناف جائزا أو انقضى ميعاده فإن الحكم يصبح نهائيا . والحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية أو من محكمة الجنايات يعتبر نهائيا نظرا لان استئنافه غير جائز . ويلاحظ أن الحكم النهائي قد يصدر غيابيا ولكن قابليته للمعارضة لا تحول اكتساب هذا الوصف .

٢ - تعيين التمييز بين الحكم النهائي والحكم البات .

فبينما يعتبر الحكم النهائي غير جائز الطعن عليه بالاستئناف ، فإن الحكم البات لا يجوز الطعن فيه كافة طرق الطعن المقررة قانونا عدا طلب إعادة النظر . وفي هذه الحالة يتمتع الحكم البات بقوة الامر المقضى .

ويلاحظ :

(أ) ان الاحكام النهائية وحدها هي التي يجوز تنفيذها ، ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك .

(ب) لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة .

أما إذا كان الحكم ابتدائيا ، فإنه أمام المحكمة الاستئنافية يمكن الاستناد الى ما ظهر من أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو الى تغيير الوصف القانوني للجريمة ، وتفصل المحكمة الاستئنافية في الاستئناف في حدود سلطاتها المقررة بالقانون .

(ج) ان الاحكام الباتة وحدها هي التي تعتبر سابقة في العود ، وهي التي يترتب عليها انقضاء الدعوى الجنائية ، كما أنها تكتسب الحجية أمام الحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، وذلك فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها .

المبحث الثالث

الاحكام الفاصلة في الموضوع والسابقة على الفصل فيه

تنقسم الاحكام الى فاصلة في الموضوع أو سابقة على الفصل فيه

بالنظر الى مدى فصلها فى موضوع الدعوى الجنائية • فاذا فصل الحكم فى النزاع حول حق الدولة فى العقاب كان فاصلا فى الموضوع ، وفى هذه الحالة قد يصدر الحكم بالادانة أو بالبراءة • أما اذا لم يتناول الحكم هذا الحق ، بل انصب على مسائل أخرى سابقة على الفصل فى النزاع ، فانه يكون سابقا على الفصل فى الموضوع •

ويعتبر صادرا فى الموضوع الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية سواء بالعمو الشامل أو الحكم البات أو التقادم والتنازل عن الشكوى أو الطلب •

والاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع تنقسم الى قسمين :

١ - احكام متعلقة بيسير التحقيق النهائى :

وهى اما أن تكون قطعية أو غير قطعية :

فتكون قطعية باحدى المسائل الاجرائية التى يتوقف فيها نظر الموضوع ، وقد تكون اما وقتية ، كالحكم الصادر بحبس المتهم احتياطيا أو الافراج عنه مؤقتا ، واما أن تكون تحضيرية ، كالحكم الصادر بطلب سماع شاهد أو اجراء معاينة •

وتكون قطعية ، وهى التى تحسم النزاع فى شق من موضوع الدعوى ، كالحكم بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل فى مسألة فرعية منظورة أمام محكمة أخرى • والحكم فى الدفع ببطلان التفتيش أو برفضه •

وتتميز الاحكام القطعية عن غير القطعية ، فى أن الاولى لا يجوز العدول عنها ، خلافا للثانية التى يجوز للمحكمة العدول عنها •

(ب) احكام متعلقة بدخول الدعوى فى حوزة المحكمة :

وهى اما احكام منهيّة للخصومة ، لانه يترتب عليها منع السير فى الدعوى ، سواء أمام ذات المحكمة أو غيرها • واما احكام غير منهيّة للخصومة ، لانه يترتب عليها امكان رفع الدعوى أمامها مرة أخرى أو أمام محكمة غيرها • والاحكام الفاصلة فى الموضوع ، هى وحدها التى يجوز

استثنائها والطعن عليها بالنقض . أما الاحكام الصادرة قبل الفصل
فى الموضوع فانه لا يجوز فيها الطعن عدا استثناءات معينة . سنعرض
لها فيما بعد .

احكام النقض

العبارة فى وصف الحكم بأنه ضرورى اعتبارى انما هى بحقيقة
الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .

(نقض ١٩٨١/٤/٥ - الطعن ٢٥٥٧ لسنة ٥٠ ق)

لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية انه
بجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ حضر الطاعن وأبدى دفاعه ثم قررت
المحكمة حجز الدعوى لاصدار حكمها فيها لجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩
ثم مد أجل الحكم لجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ثم لجلسة ٨ يناير
سنة ١٩٨٠ حيث أصدرت حكمها ضروريا بقبول الاستئناف شكلا وفى
الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .
لما كان ذلك ، وكان واجب الخصم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة
الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها ، وكان الثابت ان الدعوى نظرت فى
حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة فى مواجهته
فان الحكم الصادر فى الدعوى يكون ضروريا حتى ولو يحضر الطاعن بجلسة
النطق به ، ويسرى ميعاد الطعن فيه بطريق وايداع الاسباب التى يبني
عليها من تاريخ صدوره عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(نقض ١٩٨٢/٥/٤ - الطعن ١٢٤٩ لسنة ٥٢ ق)

الفصل الثاني

وضع الحكم وتوقيعه واصداره

تنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أن :

« يحزر الحكم باسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في اصداره ، واذا كان الحكم صادرا من المستشار الفرد أو من المحكمة المحكمة الجزئية وكان القاضي الذي أصدره قد وضع اسبابه ، يجوز لرئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية حسب الاحوال أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الاصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الاسباب ، فاذا لم يكن القاضي قد كتب الاسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الاسباب » .

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية الايام المقررة الا لاسباب قوية وعلى كل حال يبطل الحكم اذ مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع مالم يكن صادرا بالبراءة ، وعلى قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه شهادة بعدم توقيع الحكم في الميعاد المذكور ، » .

المبحث الاول

اثبات الحكم

يجرى العمل على اثبات منطوق الحكم مرتين ، الاولى في محضر الجلسة والاخرى بورقة الحكم ذاتها ، وتحرر عادة مستقلة عن محضر الجلسة ، يبد أنه ليس بشروط أن يكون اثبات الحكم في ورقة منفصلة عن محضر الجلسة ، بل يحزر في ظهره أو في نهايته » .

والاثبات الحكم محررا أمر واجب ، دلت على ذلك المادة ٣٠٢/أ ج في نهاية فقرتها : الاولى بنصها على أنه :

« يجب اثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه رئيس المحكمة والكاتب ، والمادة ٣١٢ اجراءات جنائية نصت على أنه » .

« يجب أن يحزر الحكم باسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ويوقع عليه من رئيس المحكمة وكاتبها ، » .

ولم ينص القانون صراحة على وجوب قيام كاتب الجلسة بتحرير الحكم ، إلا أن هذا أمر مستفاد من اشتراط توقيعه عليه • بيد أنه لا مانع من أن يحرر القاضى منطوق الحكم واسبابه بخطه ، وليس فى الاجراء مخالفة تستوجب البطلان ، لان كلمة تحرير محضر الجلسة بمعرفة الكاتب هى أن يتفرغ القاضى للناحية الفنية فى الدعوى منتفياً فى هذه الحالة •

فالحكم باسبابه يحرر فى الغالب بعد النطق به ، وفضلا عن هذا فان عدم توقيع الكاتب على الحكم لا يترتب عليه بطلانه •

واذا وقعت فى الحكم بعض الاخطاء المادية عقد تحريره فانها لا تعيبه والعبرة فى الحكم هى بنسخته الاصلية التى يوقع عليها القاضى لا مسودته •

البحث الثانى

التوقيع على الحكم

يفرق بصدد التوقيع على الحكم بين حالتين :

الاولى : اذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية :

الثانية : اذا صدر من محكمة مشكلة من ثلاثة قضاة ، أى من دائرة بالملكة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية ، أو الجنائيات •

(أ) فاذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية ، وجب على القاضى أن يوقع بنفسه عليه ، فان حصل له مانع قبل التوقيع ، كما اذا انتقل الى وظيفة أخرى أو أحيل الى المعاش أو توفى ، فانه إما أن يكون قد كتب اسباب الحكم بخطه ، وعندئذ يجوز أن يوقع رئيس المحكمة على الحكم بنفسه أو يندب أحد قضاة المحكمة للتوقيع على نسخة تلك الحكم الاصلية بناء على تلك الاسباب • وإما أن يكون القاضى قد كتب اسباب الحكم ، فيعتبر حكما باطلا لانه بغير أسباب •

واشتراط المشرع أن تكون اسباب الحكم محررة بخط القاضى مرجعه الاطمئنان الى أنه صادرة منه ، وأن الحكم قد صدر فى الدعوى بعد دراسته لها واضمئنانه الى رأى الذى استقر عليه •

(ب) وإذا كان الحكم صادرا من دائرة الجنح المستأنفة أو الجنائيات فيوقع عليه رئيس الدائرة ، فان حصل له مانع قام بتوقيعه أى قاضى ممن أشتركوا فى اصدار الحكم . وإذا قام مانع للقضاة الثلاثة الذين اشتركوا فى الحكم فيعمل بالقاعدة السابقة .

ويلاحظ الآتى :

١ - لا يشترط توقيع بقية الهيئة التى أصدرت الحكم ، ولكن متى كان أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى لم يشترك فى الهيئة التى نطقت بالحكم ، ومع ذلك لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم ، فان الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

٢ - التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل ، فيكفى فيه أن يكون من أى ممن حضروا المداولة ، وليس النص مع اختصاص الرئيس بالتوقيع الا بقصد تنظيم العمل وتوحيده ، اذ الرئيس كزملائه فى ذلك .

المبحث الثالث

ميعاد تحرير الاسباب

القاعدة هى وجوب التوقيع على الحكم فى ميعاد وثمانية أيام من تاريخ صدوره ، يستوى فى هذا صدور الحكم فى نهاية جلسة المرافعة أو فى جلسة تالية أجلت اليها القضية للنطق بالحكم ، فلم يأخذ المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية بالقواعد الواردة فى قانون مرافعات المدنية والتجارية من وجوب ايداع اسباب الحكم مع منطوقه ان صدر فى غير جلسة المرافعة .

ولا يترتب على فوات الايام الثمانية بطلان الحكم ، فقد جاء بنص المادة عبارة « أن يكون بقدر الامكان » فهذا الميعاد المشار اليه قد أوحى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يترتب البطلان على عدم مراعاته ، وكل ما رتب على ذلك من أثر هو أن يكون المحكوم عليه ، اذا حصل على شهادة من حكم الكتاب بعدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور ،

أن يقرر بالظن ويقدم اسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بايداعه قلم الكتاب .

على أنه يتعين التوقيع على الحكم في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ النطق به والا كان باطلا . واثبات عدم التوقيع على الحكم في الميعاد والمذكور يكون بشهادة من قلم الكتاب تثبت أن الطالب قد توجه الى القلم المذكور قلم يجد الحكم .

ويحسب الميعاد سالف الذكر من تاريخ اليوم الثانى لليوم الذى صدر فيه الحكم ، والعبرة فى ذلك هى بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ أو فى محضر الجلسة . فاعتبار الحكم غيابيا أو حضوريا هى بحقيقة للواقع لا بما ذكر عنه بالحكم .

والمواعيد التى ضربها المشرع من القواعد السابقة هى للتوقيع على أصل الحكم فلا يكفى أن تكتب اسبابه وتوقع مسودته فى خلال تلك المواعيد .

ولقد استثنى المشرع من القواعد السابقة الاحكام الصادرة فى دعوى القذف بطرق النشر فى احدى الصحف أو غيرها من المطبوعات فى حق موظف علم أو من فى حكمه ، فأوجب أن ينطق بالحكم مشفوعا باسبابه .

تطبيقات وأمثلة :

١ - لا يبطل الحكم أن يكون محررا بأسلوب ملتو معقد مادام أنه عند التأمل فيه يرى أن أطلته فى ذاتها مفهومة موصلة الى النتيجة التى خلص اليها .

٢ - عدم التوقيع على الحكم الصادر من محكمة الجنايات قبل اقفال دور الانعقاد لا يبطله .

٣ - أن خلو الحكم الابتدائى من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله فى حكم المعلوم فاذا أيد هذا الحكم استئنافيا لاسبابه دون زيادة عليه كان الحكم الاستئنافى باطلا يستند على أسباب لا وجود لها قانونا .

٤ - تأجيل النطق بالحكم الى ما يجاوز المدة المنصوص عليها قانونا لا يبطله .

٥ - عدم توقيع القاضى الذى سمع المرافعة على مسودة الحكم الذى أشترك فى اصداره ولم يحضره النطق به لا يستوجب البطلان .

٦ - جواز توقيع أحد الاعضاء على الحكم اذا ، عرض للرئيس مانع قهرى منعه من توقيعه .

٧ - تحرير الحكم الاستئنافى على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد أيد الحكم الابتدائى أخذاً بأسبابه .

٨ - العبرة فى الاحكام بالصورة التى يحررها الكاتب ويوقعها هو رئيس الجلسة .

٩ - وجوب اصدار الحكم من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى .

١٠ - عدم جواز توقيع القاضى على الحكم بعد زوال صفته .

١١ - عدم التزام القاضى بالتوقيع على الورقة التى يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الاصلية

١٢ - عدم التزام القاضى الجنائى حدوداً شكلية فى تحرير الاحكام . بل كل ما يتطلبه هو أن يبين الحكم بالادانة واقعة الدعوى بيانياً كافياً وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بوجبه .

١٣ - أهمل كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانهما ، بل انهما يكون لهما قوامهما القانونى بتوقيع رئيس الجلسة عليها .

١٤ - أوصى المشرع بالتوقيع على الحكم فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يترتب البطلان على عدم مراعاته ، وترتب البطلان اذا لم يوقع عليه بعد مضى ثلاثين يوماً من اصداره . أى اليوم الثالثى للتاريخ الذى صدر فيه للحكم . يستثنى من ذلك حكم البرائة .

١٥ - العبرة فى التاريخ الذى نطق فيه الحكم هى بحقيقة الواقع لا يذكر عنه خطأ فيه أو فى محضر الجلسة .

١٦ - يترتب البطلان اذا ثبت أن القاضى الذى أشترك فى المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة فى الدعوى .

١٧ - ينظم التوقيع على الحكم وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين فى هذا الشأن المرجع فيه الى قانون الاجراءات الجنائية ، والرجوع الى قانون المرافعات محله . لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى ذلك القانون .

١٨ - ان التأشير على طلب الطاعن بما يفيد ايداع الحكم ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصوره لا يجدى فى نفي حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى . اذ العبرة فى ذلك بالشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، رغم أنقضاء ذلك المياد .

١٩ - الخطأ المادى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته لا يؤثر فى سلامته .

٢٠ - بطلان حكم أول درجة لعدم التوقيع عليه فى الميعاد عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢١ - اغفال القاضى التوقيع على محاضر الجلسات ، لا أثر له على صحة الحكم .

٢٢ - العبرة فى الاحكام هى بالصورة التى يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لا بالمسودة التى لا تعدو أن تكون ورقة تحضير للحكم .

احكام النقض

حيث ان المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة مالم تكن صادرة بالبراءة ، وأنه وان كان الممول عليه فى اثبات

عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، الا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم وينبني عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع . لما كان ذلك ، وكان للثابت من الاوراق والمفردات المضمومة ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يودع حتى الان ملف الدعوى موقعا عليه من القاضي الذي أصدره رغم مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها ، ومن ثم فانه يكون مشوبا بالبطلان ، وكان هذا البطلان منبسطا حتما الى كافة أجزاء الحكم المذكور بما في ذلك منطوقه ، ولما كان الحكم المطعون فيه أيد هذا الحكم رغم بطلانه فان البطلان يستطيل اليه بحوره مما يستوجب نقضه . (نقض ١٩٨١/٢/٨ - الطعن ١٤٠٩ لسنة ٥٠ ق) .

من المقرر انه اذا كانت المحكمة الاستئنائية قد رأت تأييد الحكم المستأنف لاسباب التي التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الاسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل اليها ، اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قداعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . (نقض ١٩٨١/٥/١٧ - الطعن ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق)

لما كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اجراءات المحاكمة ، وكان للثابت من الحكم المطعون فيه أنه صدر علنا ، وكان الاصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان الاجراءات قد روعيت ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها في الحكم الا بالطعن بالتزوير فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من أن الحكم المطعون فيه لم ينطق به في جلسة علنية

مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم في هذا الخصوص ، لا كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس .
(نقض ١٤ / ٦ / ١٩٨٣ - الطعن ١١٠٨ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٨٢/٦/٣ ، وحتى يوم ١٩٨٢/٧/٤ لم يكن قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته - على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة مخبرات القاهرة المقدمة من الطاعن - فانه يكون باطلا سقوجيا نقضه .

(نقض ٤ / ١٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٢١٥٧ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ اوجب ان يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه ، وان يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والاجراءات التي تمت ، وان يتلى هذا التقرير - فقد حلت بذلك دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعا بالكتابة ، وانه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملحقها ، فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيرا في اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغنى عن هذا التقرير ان يقرأ أحد الاعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي ، فان هذا عمل غير جدي لا يغنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح ان يعول عليه القاضيان الاخران في تفهم الدعوى ، ومادامت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن بالنقض قولا بأن الحكم مادام ثابتا فيه ان هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لجحده الا

بالطعن بالتزوير مادام ان ورقة التقوير غير موجودة فعلا . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة القودات - بعد ضمها - ان أوراق - الدعوى - قد خلت من تقرير التلخيص فقد وجب القول بأن المحكمة الاستئنائية قد قصرت في اتخاذ اجراء من الاجراءات الجوهرية ، مما يعيب حكمها بما يبطله ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(نقض ١٧/١/١٩٨٤ - الطعن ٢٧٠٥ لسنة ٥٣ ق) .

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة ، فان الحكم سالف الذكر يكون قد لحق به البطلان واذا كان كل من الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية والحكم المطعون فيه قد أبد ذلك الحكم واعتنق أسبابه رغم بطلانه يستطيل اليه بدوره ، الامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٧/٤/١٩٨٤ - الطعن ٧٠٠٢ لسنة ٥٣ ق)

لما كان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الاثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت ، وأوجب تلاوقه بالجلسة قبل أي اجراء اخر ، حتى يلم القضاة بما هو مهون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الاوراق قبل اصدار الحكم ، والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا .

(نقض ١٧/١/١٩٨٤ - الطعن ٢٤٥١ لسنة ٥٣ ق) .

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي القاضي بإدانة الطاعن أنه قد خلا حتى الآن من توقيع القاضي الذي أصدره . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية تستوجب وضع الاحكام الجنائية

وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، وما لم تكن صادرة ببراءة ، فان الحكم سالف الذكر يكون باطلا . واذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد ذلك الحكم وأعتنق أسبابه رغم بطلانه فان البطلان يستطيل اليه بحوره ، الامر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .
(نقض ١٩٨٤/٥/٨ - الطعن ٢٤٥ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه - وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى فى الثامن والعشرين من مايو سنة ١٩٨١ بادانة المتهم (الطاعن) وحتى السابع من يولييه سنة ١٩٨١ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة بنها الكلية المقدنة من الطاعن فانه يكون باطلا .

(نقض ١٩٨٤/٥/٨ - الطعن ٦٢٣٦ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان القانون على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة وكان التعديل الذى جرى على الفترة الثانية من المادة ٣١٢ سالف الذكر - بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى أحكام ابراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك أن مؤدى علة التعديل - وهى على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه فى الميعاد المحدد قانونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحسار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل

إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . لما كان ما تقدم
فان الحكم يكون باطلا .

(نقض ١٩٨٤/٥/٨ - الطعن ٥٩٤٠ لسنة ٥٣ ق)

وحيث ان المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية توجب وضع
الاحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به
والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ، ولئن كان المعول عليه في
اثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر
بعد انتفائه متضمنة عدم ايداع الحكم ملف الدعوى - وقت تحريرها ،
الا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل اثبات يغنى عنه بقاء الحكم
حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة
الاوراق أن الحكم الابتدائي الصادر بجلسة ١٩٨١/٣/٣ . والمؤيد
لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد دان الطاعن بجريمة الضرب البسيط
ولم يوقع حتى الان من القاضى الذى أصدره على الرغم من مضى مدة الثلاثين
يوما التى أوجب القانون توقيع الحكم قبل انتقضائها ، فانه يكون قد
اعتراه البطلان ، واذا أيده الحكم المطعون فيه فى منطوقه وأخذ بأسبابه
فان البطلان يكون قد استتال اليه مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة ١٠
كان ذلك ، وكان الوجه الذى بنى عليه النقض متصلا بالمحكوم عليهما
الاخرين اللذين كانا ممثلين فى الخصومة الاستثنائية فانه يتعين نقض
الحكم بالنسبة لهما أيضا - وان لم يقررا بالطعن - وذلك اعمالا للمادة
٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(نقض ١٩٨٤/١٠/٢٣ - الطعن ٦٦٣ لسنة ٥٤ ق) .

وحيث أنه لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد
أوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق
بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ، وكان من المقرر أنه ولئن
كان المعول عليه فى اثبات عدم التوقيع على الحكم فى هذا الميعاد هو

بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، الا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل اثبات يغنى عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع ، ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه لم يوقع حتى الان من القاضي الذي أصدره على الرغم من مضي مدة الثلاثين يوما التي أوجب القانون توقيع الحكم خلالها ، فانه يكون قد دان عليه البطلان ، واذا أيده الحكم المطعون فيه في منطقته وأخذ بأسبابه فان البطلان يكون قد استطال اليه مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن من أوجه الطعن .

(نقض ١٣/١٩/١٩٨٤ - الطعن ٩٩٦ لسنة ٥٤ ق)

العبرة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصسورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن . وان ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والاسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

(نقض ١٦ / ٤ / ١٩٨٥ - الطعن ٤١٩ لسنة ٥٥ ق)

الفصل الثالث

بيانات الحكم

الحكم الجنائي فى تحريره ينقسم الى ثلاثة أجزاء الديباجة -
الاسباب - المنطوق *

المبحث الاول

ديباجة الحكم

يقصد بديباجة الحكم ذلك الجزء أو الاجراء الذى يأتى فى مقدمة الحكم بين فيه بيانات تتعلق باسم الذى صدر به وأسماء أعضاء المحكمة وباقى الهيئة الداخلة فى التشكيل وتاريخ اصدار الحكم ، ثم البيانات المتطقة بشخص وباقى الخصوم فى الدعوى *

١ - اسم الشعب :

ان خلو الحكم يفيد صدوره باسم الشعب يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا * وهذا البطلان من النظام العام وللمحكمة النقض أن تفضى به من تلقاء نفسها *

ونصت المادة ٧٣ من الدستور المصرى على أن « تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب ، كما نصت المادة ٢٠ من قانون السلطة القضائية على أن الاحكام تصدر وتنفذ باسم الشعب »

وخلو الحكم الابتدائى من هذا البيان يبطل الحكم الاستئنافى الصادر بتأييده ولاسبابه حتى ولو كان قد أكمل هذا النقض ما دام أنه لم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة ، ويكون لمحكمة النقض نقضه من تلقاء نفسها ولو لم يثره الطاعن *

وذهب رأى فى الفقة - وهو جدير بالتأييد - الى أن صدور الاحكام باسم الشعب أمر مفترض ، وان اغفال هذا البيان ، هو محض خطأ مادى يجب أن يتم تصحيحه باجراءات تصحيح الاخطاء المادية *

وقد أخذت بهذا رأى الهيئة العلة للمواد الجنائية والمدنية ، فقضت الهيئتان بأن ايراد بيان صدور الاحكام باسم الشعب فى ورقة

الحكم أثناء تحريره ليس الا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الامر المفترض .
وأن خلو الحكم من هذا البيان لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

٢ - اسم المحكمة التي أصدرت الحكم :

نصت المادة ١٧٨ على وجوب ذكر المحكمة التي أصدرت الحكم باعتبار ذلك من البيانات الجوهرية واغفال ذلك يترتب عليه بطلان الحكم نظرا لان تجهيل المحكمة يؤدي الى تجهيل القواعد التي روعيت في اختصاصها بنظر الدعوى وهو أمر يتعلق بالنظام العام .

٣ - تاريخ اصدار الحكم :

ان ضرورة بيان تاريخ اصدار الحكم انما يرجع الى كون الحكم من الاوراق الرسمية ، ولا شك أن الاوراق الرسمية اذا فقدت تاريخها فانها تفقد المقومات اللازمة لوجودها .

وتأسيسا على ذلك قضى بأن ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدتها عنصر مقومات وجودها ولا يرفع البطلان اشتغال محضر الجلسة بتاريخ اصدار الحكم . فتاريخ صدور الحكم يجب بيانه في ذات ورقة الحكم . لان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة عدا التاريخ .

٤ - اسم القضاة وهيئة المحكمة :

يجب أن يشتمل الحكم على اسماء جميع من اشتركوا في تشكيل المحكمة . فيجب أن يبين بالحكم اسماء القضاة الذين حضروا المرافعة واشتركوا في الحكم وكذلك عضو النيابة وكاتب الجلسة .

ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته مادام أن ذلك مفهوما ما أثبتته الحكم في صدوره ، ولم يدع أحدا أنهم لم يتداولوا فعلا ولم يمشوا على مسودة الحكم .

٥ - البيانات المتعلقة بالمتهم وبياتى الخصوم .

يجب أن يذكر بديباجة الحكم أسماء المتهمين وباقى الخصوم فى الدعوى ، كالمجنى عليه والمدعى المدنى والمستول عن الحقوق المدنية وبيان القابهم وصفاتهم وموطن كل منهم .

ويكفى أن يذكر بالديباجة هذه البيانات ،ولذلك فان عدم ذكر اسم المتهم الذى حكم عليه فى المنطوق لا يؤثر فى سلامة الحكم مادام أنه غير مجهل . ولا يبطل الحكم اغفاله فى الديباجة لمواد القانون التى طلبت النيابة العامة تطبيقها .

٦ - الآثار المترتبة على اغفال بيانات الديباجة :

ان البيانات السابقة هى التى يجب أن تتضمنها ديباجة الحكم، غير أن ورود هذه البيانات فى الديباجة ليس شرطاً لصحته طالما أنها وردت فى أى من اجزائه ، فالحكم فى اجزائه المختلفة يعتبر كلمة لبعضها .

الا أن الاغفال الكلى لاحدى البيانات السابقة يترتب عليه بطلان الحكم . لان هذه البيانات تعتبر جوهرية يترتب على تخلفها بطلان الحكم .

غير أن البطلان لا يقوم الا حيث يكون هناك اغفال للبيان ، ويأخذ حكم الاغفال الخطأ الجسيم المتعلق بالبيان والذى يؤدى الى تجهيله ، وسواء تعلق هذا الخطأ الجسيم باسم أعضاء المحكمة أو بمثل النيابة أو الكاتب أو الجلسة أو باقى الخصوم .

أما الاخطاء التى ترد على بيانات الديباجة والتى لا تؤدى فى الوقت ذاته الى التجهيل فلا يترتب عليها بطلان الحكم ، وانما تصحح وفقاً لقواعد التصحيح للخطأ المادى .

وتأسيساً على ذلك قضى بأنه اذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته تاريخ الجلسة التى صدر فيها وأسماء المتهمين ووصف التهمة

المسندة اليهم منها فانه يكون باطلا لا وجود له ويكون الحكم الذي ايدى لاسبابه باطلا كذلك لاستناده الى حكم لا ووجد له قانونا .

والخطأ فى سن المتهم لا يترتب عليه بطلان طالما أن المتهم لم يطعن بانعدام أهليته أو نقصاتها . كما أن الخطأ فى أسم وكيل النيابة لا تأثير له مادام أنه الثابت أن النيابة العامة كانت تمثله فى الجلسة . والخطأ فى اسم المتهم أو المجنى عليه لا يترتب عليه بطلان مادامت شخصيته أى منهما لم تكن موضع شك . وعموما فإن الخطأ أو السهو فى بيانات لا يترتب عليه بطلان طالما يمكن تصحيحه وكان غير متعلق بالنتائج التى رتبته المحكمة حكمها .

وتأسيسا على ذلك قضى بأنه اذا تبين من مراجعة الحكم ومحاضر الجلسات أنه قضى للمدعى بالتعويض دون أو يبين اسمه ولا علاقته بالمجنى عليه أو صفته فى المطالبة به ، على أن هذا البيان هو من الامور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها .

المبحث الثانى

شروط صحة الحكم

اولا : المداولة :

تدخل القضية فى دور المداولة بمجرد انتهاء المرافعة فيها ، وتجب المداولة اذا كان القضاة المشكلة منهم المحكمة متعددين ، ويجوز أن يحصل أثناء انقضاء الجلسة ، كما يصح أن ينسحب القضاة بعد قفل باب المرافعة الى غرفة المشورة ، وبعد تمام المداولة يعودون الى قاعة الجلسة فينطق رئيسهم بالحكم . أما اذا كانت المحكمة مكونة من قاض واحد ، فإنه يدرس القضية منفردا ويحكم فيها من غير مداولة على أحد سواء .

ولا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا ، فاذا تغير أحد القضاة الذين حصلت أمامهم المرافعة، بسبب مثل الوفاة أو النقل أو الاحالة على المعاش ، وجب فتح باب المرافعة وإعادة الاجراءات أمام الهيئة الجديدة ، ولا يجوز للمحكمة أثناء المداولة

أن تسمع أحد الخصوم أو تقبل منه ورقة أو مذكرة ، فإن رأت استيفاء تحقيق وجب فتح باب المرافعة من جديد وتحصل المداولة سرا بين القضاة مجتمعين . والحكمة من ذلك أن القضاة يكونون أكثر من اعطاء ارائهم اذا تداولوا فيما بينهم سرا مما لو تداولوا جهارا على مسمع من الجمهور . فضلا عن اطلاق الجمهور على الخلاف فى رأى مما يحط من كرامة هيئة المحكمة ويضعف قوة حكمها فى النفوس ، وهذه القاعدة أساسية يبنى على مخالفتها بطلان الحكم .

وليست المداولة مقيدة بيماد أو باوضاع خاصة ، فمتى كان القضاة قد سمعوا الدعوى وفقا للاوضاع المقررة فى القانون ، فلا يصح اذا ما خلوا الى أنفسهم ليصدروا حكمهم فيها أن يحاسبو عما يجرونه فى هذه الخطوة ، وعما اذا كانت قد اتسعت للتروى فى الحكم قبل النطق به أو ضاقت عن ذلك ، فان مرد ذلك جميعا هو ضمير القاضى وحده لاحساب عنه لاحد ولا رقيب عليه فيه .

وتصدر الاحكام باغلبية الراء ، ولكن لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم بالبراءة الا باجماع الراء . لو كان الاستئناف مرفوعا عن النيابة . واشترط ذلك يرجع الى أنه اذا كان أحد القضاة فى الاستئناف من رأى القاضى المطعون فى حكمة ، فانه يكون هناك رأيان بعد ذلك متساو ، فيرجح الرأى الذى أخذ به القاضى الجزئى - لانه أولا أصلح للمتهم ، وثانيا لانه الرأى الذى بنى على تحقيق الدعوى لا الاختصار على الفصل فيها من واقع الاوراق .

ثانيا : علنية الحكم :

يجب أن تجرى المحاكمة فى جلسة علنية ، غير أن مراعاة للنظام العام والاداب يجوز أن تنتظر الدعوى فى جلسة سرية . غير أنه بالنسبة لاصدار الحكم ، فيجب صدوره فى جلسة علنية حتى يحقق الردع اثره فى النفوس ، باعلان توقيع العقوبة على كل من سولت له نفسه الخروج على أحكام القانون .

ولذا نصت المادة ٣٠٣ ١ • ج على أن •

« يصدر الحكم فى الجلسة العلنية ولو نظرت الدعوى فى جلسة سرية » ، والاخلاق بقاعدة علنية الحكم • يعد ماسا بالنظام العام موجبا لبطلانه ، ويجوز الطعن به أمام محكمة النقض الا اذا اطلب الامر تحقيقا موضوعيا •

وتأسيسا على ذلك فقد قضى بأنه متى كان المدعى بالحق المدنى قد تنازل أمام محكمة الموضوع عن الدفع ببطلان الحكم الابتدائى لما شابه من بطلان فى الاجراءات لعدم النطق به فى جلسة علنية ، فلا يسوغ له التمسك به أمام محكمة النقض لانه دفاع يتطلب بحثا موضوعيا لا تختص هذه المحكمة ويجرى العمل أحيانا على حجز الدعوى لاصدار حكم فى نهاية الجلسة ثم يحرر القاضى أو رئيس الجلسة منطوقه ويتركه للكاتب لتتولى النيابة العامة الاشراف على تنفيذه ، وهو اجراء مخالف للقانون مبطل للحكم •

ولما كان الاصل فى الاجراءات الصحة ، وأنها قد روعيت فانه اذا أثبت فى محضر الجلسة أو ورقة الحكم أنه قد نطق به علنا ، فان سبيل اثبات العكس هو الطعن بالتزوير •

ثالثا النطق بالحكم :

لا يعتبر الحكم قد صدر بانتهاء المداولة ، بل يلزم النطق به لى يصير حقا للخصم الذى يصدر لمصلحته ، وينبنى على هذا أن لكل قاضى أن يعجل عن رأيه ويطلب إعادة المناقشة مع زملائه فى أية لحظة قبل النطق بالحكم ، وأنه اذا توفى أحد القضاة أو زالت صفته ولو بعد اتمام المداولة وجب فتح باب المراقبة وإعادة الاجراءات أمام هيئة جديدة •

والنطق بالحكم هو تلاوته شفويا ، ويكون ذلك فى الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية • وهذا قاعدة أساسية يترتب على

مخالفتها بطلان الحكم ، ويجب اثبات الحكم فى محضر الجلسة وهذه قاعدة اساسية يترتب على مخالفتها بطلان الحكم ، ويجب اثبات الحكم فى محضر الجلسة ، ويوقع عليه رئيس المحكمة والكاتب •

والاصل أنه يجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا فى المداولة حاضرين تلاوة الحكم • ولكن ايجاب الحضور لا يقصد به الا مجرد اثبات أن الحكم صدر ممن سمع الدعوى • فاذا لم يحضر القاضى النطق بالحكم فلا بطلان ، مالم يثبت أن هذا القاضى لم يشترك بالفعل فى اصدار الحكم ، ويكفى للدلالة على هذا الاشتراك أن يكون قد وقع على نسخة الحكم الاصلية أو مسودة الحكم ، بل لا يكون الحكم باطلا ولو خلت النسخة الاصلية أو المسودة من توقيع القاضى اذا اثبت اشتراكه فى الحكم مهما كانت طريقة الثبوت •

ويجوز للمحكمة عقب انتهاء المرافعة أن تنطق بالحكم فى الجلسة ، ويجوز لها تأجيل اصداره الى جلسة أخرى قريبة تحدها •

ولا يترتب بطلان على تأخير النطق بالحكم زيادة عن الجلسة التالية فقد يكون من مصلحة الخصوم ومن مصلحة العدالة ذاتها تأخير صدور الحكم لزيادة البحث والتروى •

وينطق بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه على اسبابه ، فلم يحتم القانون تلاوة الاسباب مع المنطوق ، ولكن يلاحظ أن فى كتابة الاسباب قبل النطق بالحكم ضمان لاستقامته • فكتابة رأى قبل الجهر به تسمح بتقريره والتروى فيه ، وقد تؤدى الى العدول عنه أو تعديله •

ومتى نطق بالحكم فان الدعوى تخرج من سلطة المحكمة ويصبح الحكم حقا للخصوم ، فلا يمكن العدول عنه أو تعديله الا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة ، أو بناء على طريقة تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه قانونا •

رابعاً : منطوق الحكم :

هو نص ما قضت به المحكمة فى الطلبات المطروحة عليها ، وحصلت تلاوته فى الجلسة ، بهذا الجزء من الحكم تتعين حقوق الخصوم فيها رقت به الدعوى • ولذلك فانه هو الجزء الذى يجوز حجية الشيء المحكوم فيه ، والجزء الذى يصلح التظلم فيه بطرق الطعن المختلفة •

ويكتب المنطوق فى نهاية الحكم بعد عبارة فلهذه الاسباب ...
حكمت المحكمة ، •

وكل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفضل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبئ عليه ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية •

فعمدئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف •

ومن المسلم به أن الحكم يكون باطلا اذا أغفل الفصل فى طلب قدم للمحكمة بالطريق القانونى ، تعلق بالدعوى الجنائية أو بالدعوى المدنية •

واذا تعددت التهم الموجهة الى المتهم وجب الفصل فى كل تهمة • ومع ذلك لا يكون الحكم باطلا الا اذا كان منطوق الحكم يفهم منه ضمننا وبطريق اللزوم العقلى قرار المحكمة فى الطلب ، وكان فى اسباب الحكم ما يسد هذا النقض •

كان نسبت تهمتان الى شخص فقضت المحكمة بمعاقبته عن احدهما فقط وظهر من الاسباب أنها لا ترى وجها لمعاقبته عن الاخرى •

وكذلك يبطل الحكم اذا ما جاء منطوقه مخالفا لما حصل النطق به شفويا •

خامساً : بيان الواقعة والنص القانونى فى المنطوق :

كل حكم بالادانة يجب أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة

للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، والغرض من هذا هو أن يكون اللوائح على بينه من أمره عند تطبيق القانون على الوقائع المطروحة أمامه . وأن يعطى المتهم على وجه الدقة بالافعال التي يؤاخذ عليها ونصوص القانون المنطبقة عليها ، وأن يكون في مكنة محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الوقائع .

والمقصود بالواقعة المستوجبة للعقوبة الافعال التي صدرت من المتهم والتي تتوافر بها أركان الجريمة ، فلا يكفي أن تصف المحكمة التهمة بوصفها القانوني فليس في هذا ايضاحا لاركانها القانونية ، وانما يجوز لها أن تحيل في بيان التهمة على ورقة التكليف بالحضور أو أمر الاحالة اذا لم يحصل تعديل فيها ، كما يكفي بيان الواقعة في أسباب الحكم . وللمحكمة الاستئنافية أن تحيل على الحكم الابتدائي في بيان الواقعة .

وغنى عن البيان أن البواعث على ارتكاب الجرائم لا تدخل في اركانها فاذا لم يتوخ الحكم الدقة في بيان البواعث أو لم يذكرها أصلا بذلك لا يعيبه . كذلك لا يعيب الحكم الاغفال والخطأ في ذكر الأدلة التي استعملت الجريمة فهي لا تعد من اركانها .

ويجب أن يشير الحكم الى النص الذي حكم بموجبه والا كان باطلا . والمقصود بهذا ذكر رقم المادة أو المواد التي تشتمل على العقوبة المحكوم بها ، فلا يشترط أن تشير المحكمة الى المواد التي تشتملها على تعريف الجريمة أو المجرم أو الظروف المشتركة أو سبق الاصرار .

كما لا يشترط أن تذكر المحكمة رقم الفقرة اذا كان النص المنطبق يشتمل على أكثر من فقرة ، وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى فقرة معينة .

ويكفي في بيان النص القانوني أن تحيل المحكمة على النص المقترح تطبيقه في أمر الاحالة أو التكليف بالحضور مادامت ترى الاخذ به . ويستوى بالاغفال الخطأ في ذكر النص .

للك قضي بأنه اذا كان الحكم قد بين الواقعة الجنائية المكونة لجريمة السب العلنى ، وأورد الادلة على وقوعها من المتهم ، ثم انتهى الى ادانته قائلًا أنها تقع تحت نص المادة ١٧١ عقوبات ، فإنه يكون متعينًا نقضه ، لان المادة المذكورة لم ترد بها عقوبة مقيدة لاية جريمة من الجرائم ، ثم أنها لا تتصل بجريمة السب التى أدين المتهم فيها الا من جهة ما تضمنه من بيان لطرق العلانية فقط .

والقانون لا يتحتم بيان الواقعة والنص المنطبق الا فى حالة الحكم بالادانة ، فلا يشترط ذلك البيان اذا حكم بالبراءة أو اذا لم تقضى الا بالحقوق المدنية .

لذلك قضي بأنه يكفى لصحة الاحكام الصادرة بالبراءة أن يبين فيها سبب البراءة ، فاذا كان السبب هو عدم توافر ركن من أركان الجريمة فان التحدث عن سائر الاركان لا يكون له محل . فاذا كان الحكم قد قضي بالبراءة لعدم توافر ركن الكذب فى البلاغ من المتهم . فهذا يكفى ولا تكون ثمة حاجة للتعرض لباقي أركان الجريمة .

احكام النقض

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصر من مقومات وجودها قانونا . واذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به بناء على الاسباب التى اقبح عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه . واذا كان الحكم الاستئنافى المطعون فيه قد أخذ بأسباب ذلك الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك لاستناده الى أسباب حكم باطل . ولا يرفع هذا العور أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ اصدار الحكم المستأنف الباطل لانه اذا كان

الاصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب ، أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها الطعن . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ٢٢٠٣ لسنة ٥٠ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدانها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذ كان هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على النحو الذى صدر به وبناء على الاسباب التى أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه ، ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون باطلا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد بدوره فى منطوقه الحكم الاخير الباتل واعتنق اسبابه ولم ينشئ لقضائه اسبابا مستقلة ، فانه يكون قد صدر باطلا ، ولا يرفع هذا الطعن أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ اصدار الحكم المستأنف الباطل، لانه اذا كان الاصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة ، الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه ، أو بأى طريق من طرق الاثبات .

(نقض ١٩٨١/٥/٣١ - الطعن ١١٢ لسنة ٥١ ق) .

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه اسبابه أنه قد خلا من بيان تاريخ صدوره ، واذ كان قضاء هذه المحكمة

قد يستقر على أن ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره ، والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .
ولما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبنائه على الاسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه .
(نقض ١٩٨٢/٢/٢ - الطعن ٤٣٦٨ لسنة ٥١ ق) .

حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضرية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وخلا من بيان تاريخ اصداره . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي الى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي أقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ولا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى اصدار الحكم لانه اذا اكان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدعاية الا أنه من المستقر عليه أن للحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صخته .
ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بل دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التي بنى عليها .

(نقض ١٩٨٢/٢/٩ - الطعن ٤٤٣١ لسنة ٥١ ق)

لما كان يبين من الاوراق أن الحكم المستأنف الصادر فى المعارضة قد خلا من بيان تاريخ اصداره وكان خلو الحكم من هذا لبيان الجوهرى يؤدي الى بطلانه باعتباره أن ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي

يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى أقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الغياى الاستئناف ، وان استوفيت بياناته - قد صدر باطلا لانه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه وأخذ بأسبابه ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها ، كما لا يرفع هذا البطلان أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ إصدار الحكم المستأنف الباطل لانه من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ ، وكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها ، لا كان كذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ١٨٩٦ لسنة ٥٣ ق)

من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص سائر بيانات الديباجة عدا لتاريخ ، وكان البين من مطالعة الاوراق أن الحكم المطعون فيه يحمل بيانا بتاريخ صدوره ، وان محضر الجلسة التى صدر فى ختامها ذلك الحكم قد استوى باقى بيانات الديباجة فان منعى الطاعنين فى هذا الشأن يكون غير صحيح .

(نقض ١٩٨٣/١٠/١٨ - الطعن ١٣٩٣ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا واذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى شهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به بناء على الاسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة أسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه ، واذا كان الحكم الابتدائى الغياى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البين الجوهرى ، اذ

كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أيد هذا الحكم لأسبابه فقد انصرف أثره الى باطل وما بنى على باطل فهو باطل ، مما يؤدي الى استتالة البطلان الى الحكم المطعون فيه ذاته ، ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار لحكم لانه اذا كان الاصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه ان الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التي بنى عليها الطعن .
(نقض ١٩٨٣/١٢/١٩ - الطعن ٢٢٢٢ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بفائه على الاسباب التي اقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه ، مثبت لأسبابه ومنطوقه .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وان استوفيت بياناته - الا أنه لم ينشئ لقضائه أسبابا ، بل اقتصر على اعتناق أسبا الحكم الابتدائي الباطل قانونا ، فانه يكون بدوره باطلا لاستناده الى اسباب حكم باطل بما يستوجب نقضه والاحالة دون ما حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .
(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧ ٢٦٤٧ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على ان ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي أقيم عليها ، فاذا بطلت بطل الحكم ذاته . ومن ثم فان

الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ، ويكون الحكم المطعون فيه ،
اذ أيد فى منطوقه الحكم الابتدائى الباطل واعتنق أسبابه ، قد صدر
باطلا بما يوجب نقضه .

نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٦٦٧٨ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه أن ديباجة كل منهما قد خلت من بيان
الحكمة التى صدر فيها مما يؤدى الى الجهالة بها ويجعلها كأن لا وجود
لها وذلك بعد أن يتضح من محاضر جلسات المحكمة الابتدائية والاستئنافية
أنها لم تستوفى بيان المحكمة التى صدر فيها الحكم ومن ثم يكون الحكم
المطعون فيه قد تعيب فى ذاته بالبطلان فضلا عن البطلان الذى أتمد اليه
بتأييده واعتناقه أسباب الحكم الابتدائى الباطل مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٤/٩ - الطعن ٧٥٢٩ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان يبين من الاوراق ان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ
اصداره ثم صدر الحكم المطعون فيه بتأييده فيما قضى به لاسبابه - لما
كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء محكمة النقض ان خلو الحكم من بيان
تاريخ اصداره يؤدى الى بطلانه باعتبار ان ورقة الحكم هى من الاوراق
الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا
من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم
بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم
عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون
قد لحق به البطلان ويكون الحكم الاستئنافى وان استوفيت بياناته -
قد صدر باطلا لانه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه واخذ بأسبابه ولم
ينشئ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها ، كما لا يرفع هذا العوار ان
يكون محضر الجلسة قد أستوفى تاريخ اصدار الحكم المستأنف الباطل ،
لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة بكمل الحكم فى خصوص بيانات
الديباجة الا أنه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان يكون مستكملا بذاته.

شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ، ولكل ذى شأن ان يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها - لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٧/٤/١٩٨٤ - الطعن ٧١٧٠ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابى المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يودى الى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هى من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى أقيم عليها فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الغيابى الاستئنافى وان استوفيت بياناته - قد صدر باطلا لانه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه وأخذ بأسبابه ولم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها .

(نقض ٨/٥/١٩٨٤ - الطعن ٧٢٤٦ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . واذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به بناء على الاسباب التى اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسباب ومنطوقه .

(نقض ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٧٣٦٤ لسنة ٥٣ ق) .

الاصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة
الا أنه من المستقر عليه أنه لا يكمله فى التاريخ - ذلك أن الحكم يجب أن
يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما
نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق
من طرق الاثبات ، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة
النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها الطعن .
(نقض ١٩٨٤/٦/١٢ - الطعن ٧٤٦٤ لسنة ٥٣ ق) .

يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه واعتنق
أسبابه أنه قد خلا من بيان تاريخ اصداره . لما كان ذلك ، وكان خلو
الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم
هى من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت
لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد
بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب
التى أقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم
المستأنف يكون قد صدر باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه - وإن اسوفيت
بياناته قد لحق به البطلان لانه أيدى الحكم المستأنف الباطل فى منطوقه
واعتنق أسبابه ولم ينشئ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها .
ولا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة التى صدر بها الحكم المستأنف
الباطل قد استوفى تاريخ اصداره ، لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة
يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة الا انه من المستقر عليه أن
الحكم يجب ان يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا
يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه
أو بأى طريق من طرق الاثبات لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه .

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٨ - الطعن ٩٩٢ لسنة ٥٤ ق)

وحيث ان البين من الاطلاع على الاوراق ان الحكم الابتدائى الصادر
بإدائه الطاعن قد خلا من بيان تاريخ اصداره وقد أيدى الحكم المطعون

فيه لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند يشهد بوجود الحكم بأكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته . ومن فان الحكم الابتدائى يكون قد لحق به البطلان . واذ كان الحكم الاستئنافى المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسباب جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك لاستناده الى أسباب حكم باطل ومن ثم يتعين نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٤/١٢/٤ - الطعن ٤١٢٨ لسنة ٥٤ ق) .

وحيث أنه يبين من الاوراق ان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره ثم مصدر الحكم الاستئنافى بتأييده فيما قضى به اخذا بأسبابه بصدد بيان الواقعة فطعن المحكوم عليها بالنقض فى هذا الحكم الاخير . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره ولا عبرة للتاريخ المؤشر به عليه مادام أنه جاء مجهلا اذ اقتصر على اليوم والشهر دون السنة ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار ان ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الاستئنافى وان استوفيت بياناته قد صدر باطلا لانه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه وأخذ بأسبابه بشأن بيان الواقعة ، كما لا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ اصدار الحكم المستأنف الباطل لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان يكون مستكملا بذاته

شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن ان يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

(نقض ١٨/١٢/١٩٨٤ - الطعن ١٢١٨ لسنة ٥٤ ق) .

الفصل الرابع

تسبيب الاحكام

مقدمة عامة :

١ - يجب أن يبين القاضى الجنائى الادلة التى اعتمد عليها ، وكانت مصدرا لاقتناعه . فاذا كان تقدير القاضى للادلة لا يخضع لرقابة محكمة النقض ، اذ ليس لها أن تراقبة فى تقريره ، الا أن لها أن تراعى صحة الاسباب التى استدل بها على هذا الاقتناع . وقد اوضحت محكمة النقض المصرية هذا القيد بقولها :

« ان اساس الاحكام الجنائية هو حرية قاضى الموضوع فى تقدير الادلة القائمة فى الدعوى ، الا أنه يرد على ذلك قيود منها أن يدلل القاضى على صحة عقيته فى اسباب حكمه بأدلة تؤدى الى ما رتبها عليها لا يشوبها خطأ فى الاستدلال أو تناقض أو تخاؤل .

ومن هنا كان التزام القاضى بأن يسبب كل ما يصدره من أحكام .
فالتسبيب أمر تمليّة طبيعة عمل القاضى ذاته .

ويقصد بالاسباب ما يستند اليه الحكم فى التدليل على النتائج التى وصل اليها فى منطوقه . وفى تعبير اخر مجموعة الحجج الواقعية والقانونية التى استخلص منها للحكم منطوقه . وهذا يعنى أن يتضمن الحكم كافة الاسباب المتعلقة بالواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . بالاضافة الى الاشارة الى النص القانونى الذى حكم بموجبه وأسباب الرد على الدفع والطلبات . وأن تكون كل تلك الاسباب قائمة على التوصل الى ذات النتيجة التى انهى اليها الحكم فى منطوقه .

٢ - وقد استقر الفقه والقضاء على أن اسباب الحكم يجب أن تتضمن بيان أدلة الثبوت ، فضلا عن العناصر المكونة للجريمة والمستوجبة للعقاب . ويبدو هذا النص واضحا فى قول محكمة النقض أن الاسباب هى « تحرير الاسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

وقد جاء بتقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ :

« تسأل بعض الاعضاء عن المقصود بعبارة الاسباب وقال انه اذا كان المقصود بها بيان الادلة التى تبني عليها المحكمة اعتقادها ثبوت التهمة فان ذلك يخالف المبدأ العام الذى يقضى بأن القاضى انما يحكم فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته ، ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض » .

ومكذا يتضح أن لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ قد سايرت قضاء النقض فى هذا الموضوع من حيث وجوب اشتمال الحكم الجنائى على اسبابه الموضوعية أيضا . ويوجه خاص الادلة على ثبوت التهمة .

ولقد استقر قضاء النقض على ضرورة مراعاة ضوابط معينة عند تسبب الاحكام الجنائية ، والاستعانة بها فى سرد الادلة والاستدلال بها سواء تعلقت ببيان الواقعة وظروفها أم تعلقت باثبات التهمة أم بغيرها وسواء تعلقت أيضا بالرد على الدفوع القانونية الصرف ، أم بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية وطلبات التحقيق المعينة المتعلقة بهذه أو تلك . ويمكن اجمال تلك الضوابط فى ستة على النحو التالى :

- ١ - أن يبين الحكم مؤدى الادلة عما ثبت من وقائع الدعوى وظروفها .
- ٢ - أن يكون البيان ، ومناقشة أوجه الثبوت والنفى والدفاع ، والدفوع ، بأدلة لها مأخذ صحيح من الاوراق .
- ٣ - أن تكون الادلة وليدة اجراءات صحيحة .
- ٤ - ألا يقع فى حيثيات الحكم غموض ولا أبهام .
- ٥ - ألا يقع فيها تضارب أو تناقض .
- ٦ - أن تصلح لان تكون للوقائع المختلفة عناصر اثبات أو نفى سائغة .

وهذه الضوابط الستة كما تسرى على أحكام الادانة تسرى بنفس المقدار على أحكام الادانة . ذلك لان من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في ثبوت الاتهام ، وهو ما عبرت عنه المادة ٣٠٤ اجراءات بقولها أنه « اذا كانت الواقعة غير ثابتة ، أو كان القانون يعاقب عليها تحكم المحكمة ببراءة المتهم ، وذلك بشرط أن تكون المحكمة قد أحاطت بظروف الدعوى عن بصر أو بصيرة ، وخلا حكمها من الخطأ في تطبيق القانون وعيوب التسبيب » .

وهذه الضوابط السابقة يمكن تقسيمها الى نوعين .

اولهما : خاص بالتدليل أى مقصور على بيان الادلة في حكم الموضوع ووجه استدلاله بها ، وهى الضوابط الثلاثة الاولى .

ثانيهما : عام على جميع اجزاء الحكم سواء تعلقت بسرد الادلة على ثبوت واقعة ، بما في ذلك توافر أركان لجريمة وظروفها ، أم تعلقت بالصفات الاخرى التى تلزم الاشارة اليها مثل تاريخ الواقعة ومكانها بقدر اتصال هذا أو ذاك بحكم القانون فيها ، أم تعلقت بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية والدفع القانونية بكافة أنواعها ، متى وجب على الحكم هذا الرد . وهذه الضوابط العامة هى الثلاثة الاخيرة منها . ففى كل هذه البيانات تراقب المحكمة العليا ايرادها في الحكم خالية من شوائب الغموض أو الابهام والتضارب أو التناقض ، كما تراقب فيها سلامة الاستنتاج .

تنص المادة ٣١٠ اجراءات على أن :

« يجب أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها وكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه » .

فقد أوجبت المادة ٣١٠ اجراءات اشتمال الحكم على ثلاثة أمور :

- ١ - بيان الواقعة المستوجب للعقوبة .
- ٢ - الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه .
- ٣ - الاسباب التى بنى عليها .

المبحث الاول

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة أو البراءة

يجب أن يشتمل الحكم بالادانة على توفر جميع الاركان والظروف التي يتطلبها القانون لتكوين الجريمة واستحقاق العقوبة التي صار تطبيقها • وبعبارة أخرى يجب النص على توفر الاركان المكونة للجريمة والظروف القانونية المشددة أو المخففة والمبررة للعقوبة التي صار توقيعها •

ولكل جريمة أركانها وظروفها الخاصة ، ولكن هناك شروطا عامة يجب توفرها في شخص الجاني أيا كانت الجريمة لتحمل المسؤولية أو لتقديرها كالسن والعود والشروع والاشتراك واسباب الاباحة وموانع العقاب ، وهذه كلها يجب بيانها •

وليس من الاركان المكونة للجريمة الباعث على ارتكابها ، فلا يبطل اذا لم يشمل على السبب الذي حمل المتهم مثلا على الضرب الذي أفضى الى الموت •

وبيان الواقعة في الحكم أمر جوهري ويترتب على عدم بيانها بطلان الحكم وقابليته للنقض والغرض من وجوب اشتمال الحكم على هذه البيانات هو تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيقه على الوقائع • ولما لم يكن من وظيفتها إعادة النظر في الموضوع فيجب أن تجد أمامها في الحكم كل ما يتوقف عليه توقيع العقاب وتقديره ولا يكتفى أن يقتصر الحكم على مجرد وصف التهمة بوصفها القانوني ، بل يجب بيان الافعال الصادرة عن المتهم والمكونة للجريمة التي اعتبرت المحكمة أن هذا الوصف ينطق عليهما ، لان قاض الموضوع لا يفصل نهائيا في وصف التهمة وفي التطبيق القانوني ، بل أن حكمه في ذلك خاضع لمراقبة محكمة النقض • ولذلك يجب أن يبين في حكمه الوقائع والظروف التي رأى فيها أنها ينطبق عليها النص الذي يطبقه ليتمكن لمحكمة النقض مراقبة هذا التطبيق

فينقض الحكم الذى يكتفى بالقول بأن المتهمين أدخلوا فى ذمتهم أموالا أميرية ولم يذكر الاعمال التى صدرت منهم ، أو أن المتهم استعمل طرق النصب والاحتيال على المجنى عليه حتى تحصل منه على مبالغ دون إيضاح الاعمال التى أعدتها محكمة الموضوع مكونا لجريمة النصب . كذلك فى حالة تشديد العقوبة لوجود ظرف مشدد يجب بيان هذا الظرف .

ولكن مع ذلك ليس من الضرورى أن يذكر فى الحكم كل شئ ، صراحة بالفاظ مخصوصة ، بل المول عليه أن يفهم من عبارة الحكم ما يلزم ذكره فيكون الحكم صحيحا .

ففى جريمة القتل يكفى أن يفهم دلالة من الظروف التى أثبتتها الحكم وجؤود العمد أو سبق الاصرر ، أو أن أثر الجريمة قد خاب لاسباب خارجة عن ارادة الجانى فى جريمة الشروع .

ولاجل معرفة بيان الواقعة يجب المقارنة بين الحكم ذاته وبين بيان القهمة فى مقدمة الحكم التى تعتبر جزءا منه ، فاذا اتضح من الجمع بين هذين الركنين أن الوقائع المكونة للجريمة مبينه بيانا كافيا كان الحكم صحيحا .

وفى الجرائم التى تقع بواسطة الكلام والكتابة والمطبوعات كالقذف والنشر تكفى الاحالة على اعلان الدعوى أو على اعداد الجريمة المتضمنة عبارات القذف ، أو على الالفاظ الواردة بشهادة الشهود كما هى مدونة بمحضر الجلسة ، كما تكفى الاحالة فى الضرب على الكشف الطبى لوصف الاصابات .

فقضى بأن عدم اشتمال الحكم ومحضر الجلسة على الواقعة المبنية فى أمر الاحالة لا يوجب بطلان الحكم الجنائى القاضى بالعقوبة لانه مادام أن أمر الاحالة أعلن للمتهم وعلم بما جاء فيه ولم يثبت مطلقا بأن المحاكمة

أمام محكمة الجنايات كانت على تهمة غير التي كانت مدونة في مآر الاحالة المذكور ولكن يجب أن يحيل الحكم صراحة في هذه المسألة على أمر الاحالة المتضمنة لبيان التهمة .

وكذلك حكم بأنه يجب بيان سن المتهم في الحكم ولا يمكن الرجوع الى محضر الجلسة المدون فيه السن ، لان الرجوع على هذا المحضر لا يكون الا فيما يتعلق بالشكل مثل علانية الجلسة وغير ذلك لا فيما يتعلق باساس التطبيق القانوني .

ولكن يجوز مع ذلك الرجوع الى محضر الجلسة اذا حال عليه الحكم صراحة . ولكن الافضل في جميع الاحوال أن تذكر التهمة في نفس الحكم حتى يكون وافيا في حد ذاته بدون لزوم لمراجعة أوراق أخرى لمعرفة الوقائع التي أوجبت الحكم بالعقوبة .

وقضى بأن الحكم يجب أن يكون مظهرا للواقعة التي عاقب عليها والا كان باطلا .

كما قضى بأن الحكم الذي يعتبر بالمتهم عائدا دون أن يبين سوابقة بل اكتفى بالاحالة على ورقة للسوابق هو حكم باطل .

كما لا يجوز الاحالة على حكم صادر في الدعوى أخرى بين خصوم آخرين ، أو بين نفس الخصوم مهما تشابهت الدعويان .

ومن المسلم به أنه لا يكون الحكم الاستثنائي باطلا لخلوه من بيان الواقعة اذا كان قد أحال على الحكم الابتدائي المتضمن له . أما اذا لم يحل الحكم الاستثنائي على اسباب الحكم الابتدائي ولم ينص على الاخذ بها أو ببعضهما ، ولم ترد أية إشارة فيه الى هذه المسألة بحيث لا يمكن الجزم ان كان الحكم الاستثنائي قد أيد هذه الاسباب أو أغفلها وجب الاعتماد على اسباب الحكم الاستثنائي بمعرفة لبيان الوقائع المكونة لاركان التهمة .

بيان الواقعة فى أحكام البراءة :

ان الغرض من بيان الواقع فى الحكم هو تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون والتحقيق من ان القاضى لم يوقع العقوبة الا بعد التأكد من توفر جميع الاركان والشروط اللازمة كتوقيها فى حالة الحكم بالادانة كما انه لم يقض بالبراءة الا بعد التثبت من عدم توفر هذه الاركان قبل الحكم بالبراءة فيجب أن تتمكن محكمة النقض من مراقبة الحكم فى الحالتين •

فلهذه المحكمة نقض الحكم اذا كان مبنيا على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله •

وقضى بانه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد خاليا من بيان الواقعة ، بمعنى أن المحكمة لم تبين ما هية العملية الجراحية التى اجراها المتهم فى عين المجنى عليه ، ونوع الجرح والمدة التى استغرقها علاج المجنى عليه •

الغت حكما صادرا بالبراءة تهمة نصب اكتفت بالقول بأن عمل المتهم يعتبر مجرد كذب غير معاقب عليه بدون بيان الواقعة وما صدر فيه من قول أوفضل ، لان هذا القصور يفوت على محكمة النقض حقها فى مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فى الحكم •

وعند الحكم بالعقوبة يجب بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة ، أى يجب اثبات توافر جميع الاركان التى يتطلب القانون توفرها الاستحقاق العقاب •

أما اذا حكمت بالبراءة لعدم توفر ركن من أركان الجريمة فيكفى بيان عدم توفر هذا الركن ولا تكون هناك حاجة للكلام عن باقى أركان الجريمة •

نخلص من كل ما تقدم أن الغرض من وجوب بيان الواقعة فى الحكم هو التأكد من صحة تطبيق العقوبة ، غير أن هذا البيان ليس ضروريا فى

الحكم فيما ينص بالدعوى المدينة ، لان أركان العقاب ليست هي بذاتها أركان التعويض ، ويمكن مع الحكم ببراءة المتهم ، لان الفعل لا يعاقب عليه القانون ، الحكم عليه بالتعويض لانه ترتب عليه ضرر للمدعى المدنى أن يطعن فى الحكم لخلوه من بيان سنة ، كما لا يقبل من المدعى المدنى الطعن بقاء على أن الحكم لم يذكر به تاريخ الواقعة ، أو لم يشتمل على الفاظ السبب •

أحكام النقض

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، والا كان حكمها قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المسندة الى الطاعن المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا ، واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ، ولم يورد مضمونه ، ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها كافة ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن امال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم • لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

(نقض ١٩٨١/٥/٣١ - الطعن ٧٢٥ لسنة ٥٠ ق)

من المقرر أن البيان الممول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه ما أورده فى ديباجة من وصف للمتهمين المقضى ببراءتهما فى المحاكمة السابقة بأنهما محكوم عليهما لان هذا الوصف - بفرض عدم دقته فى التعبير عن النتيجة التى انتهت اليها

محاكمة المتهمين المذكورين - خارج عن دائرة اسندلال الحكم المطعون فيه ولم يكن له أثر فى منطوقه أو فى النتيجة التى انتهى اليها .
(نقض ١٩٨١/١٠/٢٧ - الطعن ١٤١٨ لسنة ٥١ ق) .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، وكان الثابت ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فانه يكون باطلا . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد ورد بجيباجة الحكمين (الابتدائي والاستئنافي والمطعون فيه) الاشارة الى رقم القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بمواده ، طالما ان كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى ، ولا يكفى فى بيان ذلك أن يكون الحكم الابتدائي قد أثبت بعجزه أنه يتعين معاقبة الطاعن بمواد الاتهام مادام أنه لم يفصح عن تلك المواد التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢ - الطعن ٥٦٩٢ لسنة ٥١ ق) .

لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أثبت فى مدوناته لواقعة الدعوى ما حصله أن محرر المحضر انتقل الى محل الطاعن وطلب منه قدر من الاسمنت فأخبره بأنه لا يوجد لديه شيء منه كما نفى ان لديه مخزنا أو محلا اخر وعندها انتقل معه الى محله الاخر المأذون له بتفتيشه وجد لديه كميات كبيرة من الاسمنت العسادي الذى يصرف بنظام الحصص . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الاركان القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها فإن ذلك يحقق حسم القانون إذ لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها • بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، ويكون تعيب الحكم بالقصور في التسبيب في غير محله •
(نقض ١٩٨٢/٦/٨ - الطعن ١٧٧٢ لسنة ٥٢ ق) •

الاصل طبقا للمادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض اعتبار ان الاجراءات روعيت ولا يعيب الحكم من بعد اغفاله الاشارة الى صور ذلك القرار مادام المعنى المفهوم من محاضر جلسات المحاكمة وسياق الحكم لا يستقيم الاعلى أساس صدور هذا القرار • كما ان خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الاحالة لا يبطله اذ لا يوجد في قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم • كما لا يعيب الحكم اغفال سن المتهم مادام هو لا يدعى أنه كان في سن تؤثر في مسئوليته أو عقابه ، كما ان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المطلوب محاكمته فاذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات الواردة بديباجة الحكم كما هو الحال في الدعوى المطروحة فلا يكون اغفال البيانات الاخرى سببا لبطلان الحكم • لما كان كل ذلك ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد غير سديد •
(نقض ١٩٨٢/٦/١٥ - الطعن ٢٠٨٦ لسنة ٥٢ ق) •

من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الاجازات فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه - وهو ما لم يطلبه ايهما من المحكمة - ومن ثم فلا على المحكمة ان هي أغفلت اثبات تلاوة أقوال الرائد خيرى موسى محمود عثمان بمحضر الجلسة اذ لا يعدو ذلك

أن يكون سهوا لا يؤثر على سلامة الحكم ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بدعوى مخالفة الثابت بالأوراق لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم أنه لم يستند فى الادانة الى دليل مستمد من القبض والتفتيش ، وإنما أقام قضاءه على الدليل المستند من أقوال المجنى عليه والشاهدين ، فإنه لا يجدى الطاعنين النعى على الحكم الالتفات عن الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، لما كان ذلك ، وكان التناقض فى أقوال المجنى عليه - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدلة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى هذه الدعوى - فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن يكون فى غير محله ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعنين برمتها يكونان على غير أساس متعينا رفضها موضوعا .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٠ - الطعن ٢٣٣٥ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان القانون قد أوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا - لما كان ذلك وكان الحكم الطعون فيه قد اكتفى بالإشارة الى أقوال الشاهدين المقدم سعد حسن الجبار والرئيس محمد أيمن عباس دون أن يورد مضمون أقوالهما فإنه يكون قد خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من شهادتهما مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧ - الطعن ٢٦٥١ لسنة ٥٣ ق) .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان

الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه اسباباً جديدة ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف وقد أغفل ذكر نص القانون الذى حكم بموجبه فانه يكون ولا يصح من عيب هذا البطلان انه قد أشار فى أسبابه الى وجوب عقاب الطاعن بمادة الاتهام مادام انه لم يورد هذه المادة ويفصح عن أخذه بها فى حق الطاعن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .
(نقض ١٩٨٣/١٢/١٩ - الطعن ٢٦٨٢ لسنة ٥٣ ق) .

وحيث ان القانون أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة بثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وان يشير الحكم الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب والا كان الحكم قاصراً وباطلاً . فاذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان وإثبات وقوع جريمة السرقة المسندة الى الطاعن على القول : « وحيث أن التهمة الثابتة فى حق المتهم ثبوتاً كافياً تطمئن اليه المحكمة وذلك مما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتحقيقات الشرطة والنيابة من أقوال المتهم وشهود الواقعة ومن عدم دفع المتهم التهمة عن نفسه بدفاع مقبول أو معقول ومن ثم تعين عقابه عملاً بالمادة ٣٠٤ أ ج ، دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد أقوال المتهم وشهود الواقعة التى استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن . وكان لا يكفى فى بيان ذلك أن يكون الحكم الابتدائى قد أشار الى مواد الاتهام مادام انه لم يفصح عن أخذه بها . فان الحكم يكون مشوباً بيب القصور فى التسبيب والبطلان .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٢٦٨٥ لسنة ٥٣ ق) .

المبحث الثانى

الإشارة فى الحكم الى نص القانون الذى حكم بهموجب

تتضى المادة ٣١٠ اجراءات بأن « كل حكم بعقوبة ٠٠٠ ، يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بهموجب » .

وذلك لأجل أن تتمم محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فى الحكم ، .

وظاهر أن ما تجب الإشارة اليه هو نص القانون الذى حكم بهموجب، أى نص قانون العقوبات الذى صار تطبيقه وتوقيع العقاب بهموجب . أما نصوص قانون الاجراءات الجنائية فلا ضرورة للإشارة إليها .

— فلا يبطل الحكم فى الحالات الآتية :

١ — الحكم الاستثنائى القاضى بالعقوبة لعدم الإشارة الى المادة ٤٠٦ اجراءات المتعلقة بميعاد الاستئناف .

٢ — أو فى المادة ٣٩٨ اجراءات الخاصة بقبول المعارضة فى حالة عدم قبولها .

٣ — أو الى المادة ٣٠٤ اجراءات فى حالة الحكم بالبراءة .

٤ — أو الى المادة التى تتضى بارسال الاوراق الى المفتى قبل الحكم بالاعدام .

وتكفى الإشارة الى المادة المحكوم بموجبها ولا ضرورة لذكر الفقرة المنطبقة من هذه المادة اذا احتوت على جملة فقرات .

وإذا كانت المادة التى تقرر العقوبة تستلزم توفر شروط ذكرت فى مادة أخرى ، فليس من التهم ذكر هذه المادة الأخرى متى كانت الشروط المذكورة مبنية فى الحكم .

وعليه فالمادة ٣٠٥ المتعلقة بالبلاغ الكاذب تخيل الى المادة ٣٠٣

عقوبات ، وهى التى تنص على العقوبة الواجبة التطبيق • وفى هذه الحالة فان وان كان من المستحسن أن يشير الحكم الى المادتين معا الا أن ذكر المادة ٣٠٣ عقوبات وحدها كاف •

كذلك فانه لا يتحتم ذكر المادة ٤١ عقوبات فى الحكم على الشريك لانها تشتمل على القاعدة العامة التى تقضى بأن عقوبة الشريك هى عقوبة الفاعل الاصلى فيكفى ذكر ذلك المادة ٤٠ التى تبين نوع الاشتراك والمادة التى تنص على عقوبة الجريمة الاصلية •

واذا عرف القانون الجريمة فى مادة ثم قرر لا عقوبة فى مادة أخرى • فلا يبطل الحكم اذ خلا من ذكر المادة التى تعرف الجريمة • ذلك لان المادة ٣١٠ اجراءات أوجبت أن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، ولكنها لم توجب ذكر المادة التى تحدد هذه الواقعة ، بل فقط أوجبت الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه •

فاذا كان القانون يبين الواقعة فى مادة والعقوبة فى مادة أخرى ، فانه مع بيان الواقعة فى الحكم يكفى ذكر المادة التى تحدد العقوبة فان ذلك كاف تمكين محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثانية فى الحكم ، وكل نقص فى الحكم لا يؤدي الى بطلانه الا اذا أدى الى عدم تمكين محكمة النقض من مراقبة التطبيق •

واذا كانت المادة التى صار تطبيقها قد عدلت فليس من الضرورى عذد ذكرها القول بأنها معدلة لانه لا وجود للمادة الاصلية القديمة بعد التدليل ولا توجد الا المادة الجديدة التى حلت محلها •

كذلك لا يتحتم ذكر المواد التى تقضى باحكام تبعية كنتيجة لازمة للعقوبة الاصلية ، فلا يبطل الحكم اذا لم يشر الى المواد الخاصة بالحكم بالمصاريف • أو الى المواد الخاصة بالعقوبات التبعية أو المتعلقة بخصم الحبس الاحتياطى من العقوبة المحكوم بها أو بالاكراه البدنى لتحصيل الغرامة والمصاريف والتعويضات المستحقة للحكومة •

وظاهر أن المادة ٣١٧ اجراءات قاصرة على « كل حكم بالادانة » وتوجب أن يشير هذا الحكم الى نص القانون الذى حكم بموجبه •

فلا ينطبق على الحكم فيما يتعلق بالحقوق المدنية ، فلا يقبل من المدعى المدني الطعن بطريق النقض بناء على أن المحكمة رفضت دعواه المدنية بدون ذكر النص القانوني الذي بنيت عليه رفض هذه الدعوى .

والحكم الاستثنائي لا يكون خاليا من النص القاضي بالعقاب اذا جاء مؤيدا للحكم الابتدائي المشتمل على النص .

ما يترتب على عدم الإشارة الى النص القانوني :

نصت المادة ٣١٠ اجراءات على أن كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بتوجيه ولم يتضمن النص ثمة جزاء على مخالفة ذلك . فلا يترتب على مخالفتها البطلان . فاذا كان القاضي قد أخطأ وطبق نصا اخر غيره مشتملا على عقوبة أخرى كان الحكم قابلا للنقض لهذا الخطأ في التطبيق (م ٤٢٠ اجراءات) ولكن في هذه الحالة لا تحكم محكمة النقض ببطلان الحكم لهذا السبب واحالة الدعوى الى محكمة الموضوع للحكم فيها من جديد ، بل تصحيح هذا الخطأ وتطبيق المادة الصحيحة ، أي توقع العقوبة الواردة بهذه المادة .

وبعبارة المادة ٤٣٢ اجراءات « تحكم بمقتضى القانون ، أي أنها تطبق المادة التي ترى أنها منطبقة على الواقعة المبنية في الحكم . مع أنه بالغاء المادة التي صار تطبيقها خطأ يكون الحكم في حقيقته خاليا من بيان المادة التي كان يلزم تطبيقها ولا تغني عنها الاستناد الى مادة أخرى غير منطبقة . فالعبرة هي في الحقيقة بالواقعة التي صار بيانها في الحكم وبالعقوبة التي صار توقيعها ، » .

فاذا كانت هذه العقوبة هي المقررة في القانون لتلك الواقعة فلا أهمية لاهمال الإشارة بنفس المادة التي تقرر هذه العقوبة ، لان محكمة النقض يمكنها أن تعلمها من نفسها وتصنيفها الى الحكم تستكمل ما به من نقص . والبلاغات التي تقدم للنيابة عند وقوع جرائم لا يذكر فيها الا الفعل الذي ارتكبه المتهم بدون اشارة الى نص القانون الذي يقضى بالعقوبة

ولكن النيباية بمجرد العلم بالواقعة تعرف أن كانت يعاقب عليها الفانون أولا وفي الحالة الاولى تعلم الذى القانون المنطبق عليها وتسير فى اجراءات الدعوة الجنائية .

وحكم بأن الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون سببا للنقص اذا كانت العقوبة المحكوم بها فعلا لا تتجاوز العقوبة المقررة للفعل بحسب المادة الصحيحة ، حيث لا يكون المحكوم عليه قد ناله ضرر من هذا الخطأ ، ولا تكون المحكمة فى الحقيقة وأخطاء فى توقيع العقوبة الصحيحة ، وانما تكون اخطاء فقط فى الاشارة الى المادة التى تنص على تلك العقوبة أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها تجاوز العقوبة المقررة . فى المادة الواجب تطبيقها أو تقل عنها فان الحكم يكون قابلا للنقض . وكل ما يكون لمحكمة النقض فى هذه الحالة أن تصحح الخطأ وتخفف العقوبة أو تشدها على حسب الاحوال .

واذا كان الخطأ الحقيقى فى التطبيق لا يؤدي الى بطلان الحكم اذا ذكر فى آخره خطأ أن الحادثة تنطبق على المادة ١٧٧ جنايات اذا جاء فى اسبابه أنها تنطبق على المادة ١٨٣ عقوبات ، لان ذكر المادة ١٧٧ جنايات فى آخر الحكم ظاهر بوضوح تام أنه نتيجة خطأ مادي محض . كذلك حكم بأنه اذا حدث خطأ مادي فى ذكر المادة المنطبقة لم يكن هذا سببا لنقض الحكم .

المبحث الثالث

أسباب الحكم

يجب أن تكون الاحكام مشتملة على الاسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة .

هذه هى القاعدة فى قانون المرافعات .

وقد نصت المادة ٣١٠ اجراءات جنائية على أنه « يجب أن يشمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها »

معنى الاسباب فى الفقه والقضاء :

بالرجوع الى أحكام النقض نجد أنها صريحة فى وجوب تسبیب الاحكام .

فقد قضى بان « لا يكفى أن يقول القاضى فى حكمه ، ان التهمة ثابتة عن التحقيقات ومن شهادة الشهود والكشف الطبى والتحليل الكيماوى ، فان مثل هذا الحكم يعتبر خاليا من الاسباب ويجب نقضه .

وانما الواجب على المحكمة أن تذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الادلة التى اعتمدت عليها فى حكمها ، ثم عادت وأوضحت بيان أكثر علة عدم كفاية تلك العبارة فقالت: أنها « قصيرة وخالية من ذكر الاسباب القفصيلية للحكم ولا يمكن اعتبارها أسبابا له تقنع المحكوم عليه بان المحكمة لم تحكم عليه الا لما قام لها من الادلة الظاهرة ، وتمكن محكمة النقض من مراقبة اتباع المحكمة التى أصدرت الحكم للقانون فى مهمتها القضائية ولان تسبیب الاحكام من أعظم الضمانات التى فرضها للقانون على القضاء ، اذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وامعان النظر لتعرف الحقيقة التى يعطونها بما يفصلون فيه من الاقضية ، وبه وحده يسلمون من فطنة التحكم ، ويرقعون ما قد يورد على الاذهان من السكوك والريب فيدعون الجميع الى عدلهم مطمئنين .

ولا تصلح الاسباب اذا كانت عباراتها لا تقنع أحدا ولا تجد محكمة النقض فيها مجالا لتتبين صحة الحكم من فسادة .

فلو اتهم أحد الأشخاص بغش أغذية ، وأدانته المحكمة واقتضرت فى الحكم على قولها « ان التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات ونتيجة التحايل » بدون أن تبين ما هى التحقيقات ، أهى تحقيقات الشرطة أم تحقيقات النيابة أم المحكمة . وما هو ذلك التحليل ومن الذى أجراه ، وصفة هذا الذى أجراه ، وما هى نتيجة ، وما هو وجه الاستدلال بنتيجة

على التهمة • فاذا لم تبين المحكمة ذلك ولو بالايجاز كان حكمها غير
مسبب ويتعين نقضه •

واذا حكمت المحكمة بادانة المتهم واقتصرت على قولها :

من أن التهمة ثابتة من التحقيقات والكشف الطبى ، فان هذا الحكم
يكون غير مقنع ويتعين نقضه • لان هذه العبارة ان كان لا معنى عند
واضى الحكم ، فان هذا المعنى مستور فى ضمائرهم لا يدركه غيرهم ،
ولو كان الفرض من تسبب الاحكام أن يعلم من حكم لماذا حكم ، لكان
ايجاب التسبب ضربا من العبث • ولكن الغرض من التسبب أن يعلم
من له حق المراقبة على أحكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة نقض
ما هى مسوغات الحكم ، وهذا العلم لابد لحصوله من بيان مفصل ، ولو الى
أقل قدر تطمئن معه النفس والعقل الى أن القاضى ظاهر العذر فى ايقاع
حكمه على الوجه الذى ذهب اليه •

وظاهر من ذلك أن المقصود بالاسباب التى يجب أن يشتمل عليها
الاسباب الموضوعية الخاصة بالادلة التى بنى عليها الحكم وتقديرها •

ولكن كيف يمكن التوفيق بين واجب تسبب الاحكام وحرية القاضى
القاضى فى تقرير الادلة ؟

هل يطلب من القاضى أن يبين أسباب عقيدته ؟

ان المشرع لم ينظم تسبب الاحكام القضائية ، فان كل حكم يفصل فى
مسالتين • مسألة الادانة ، وفى حالة مسألة تطبيق القانون • فيجب اذا
لاجل أن يسبب القاضى حكمه أن يثبت من حيث الوقائع وجود جميع
الظروف اللازمة لتكوين الجنحة ، ومن حيث القانون أن يصف هذه الظروف
من جهة القانون الذى يطبقها وهذه هى الاسباب اللازمة •

ولكن هل يلزم القاضى أن يبين بطريق التفصيل والتحليل عناصر
الاثبات التى سمحت له باثبات الجريمة وتكوين عقيدته ؟

ان القضاء لم يفرض أبدا هذا الواجب على المحاكم ، فلاجل الحكم بالادانة أو بالبراءة يعلن القاضي عقيده أو الاثر الذى ولدت فى نفسه الادلة المقدمة فى التحقيق والرافعة أن المتهم ارتكب الفعل المؤثم الذى يكون جريمة ما .

وبالاختصار اذا كان من الواجب على القاضي أن يبين كل الظروف التى تتكون منها الجريمة والا كان حكمه باطلا لخلوه من الاسباب ، فانه ليس ملزما ببيان وتفصيل طرق الاثبات التى بنى اعتقاده بوجود هذه الظروف .

وتتطلب محكمة النقض بيان الاسباب الموضوعية والادلة التى بنى القاضي عليها عقيده فى الموضوع لاقتناع الخصوم والجمهور ومحكمة النقض بصحة الحكم فى الموضوع .

وجاء فى تقرير لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ فى تعليقها على المادة ٣١٠ اجراءات . « هذه المادة تقابل المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات المعمول به وهى التى تفض بأن كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة التى يعاقب عليها القانون وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه والا كان باطلا .

ومن المقرر أن بيان الواقعة فى الحكم هو تمكين محكمة النقض من مراقبة أن الجريمة قد استكملت كل عناصرها التى يشترطها القانون وأنها تقع حقيقة تحت النص الذى طبقته . ولكن المادة ٣٦٤ من مشروع الحكومة المعروض قد استوجب أيضا اشتمال الحكم على الاسباب وعلى بيان الواقعة . وقد تساءل بعض الاعضاء عن المقصود بعبارة الاسباب ، وقال أنه اذا كان المقصود بها بيان الادلة التى تبنى عليها المحكمة اعتقادها بثبوت التهمة فان ذلك يخالف المبدأ العام الذى يقتضى بأن القاضي انما يحكم فى الدعوى الجنائية حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض . وقد نصت المادة

٣٠٦ والتي أصبحت المادة ٣٠٢. على هذا المبدأ صراحة ولا محل اذن لوجوب بيان هذه الاسباب فى الحكم واعتبارة باطلا اذا خلا من بيانها مع أنه ليس لاي جهة أخرى أى اشراف على تقديرها . وطلب هذا الفريق من الاعضاء حذف عبارة الاسباب من أجل ذلك وبقاء هذه العبارة كما هي قانون تحقيق الجنايات الحالى . ولكن أغلبية اللجنة رأت وجوب بقاء هذه العبارة كما هي فى المادة ٣١٤ من المشروع ، لان القاضى يجب عليه أن يبرر حكمه من جميع الوجوه سواء من حيث ثبوت التهمة أو من حيث تطبيق القانون .

ويبين من ذلك أن اللجنة رأت أن المقصود بالاسباب هي الاسباب الموضوعية الخاصة ببيان الأدلة وتقديرها تمشيا مع ما قرره محكمة النقض فى هذا الموضوع ، وان عبارة وجوب اشتغال الحكم على الاسباب قد زيدت فى المادة ٣١٠ اجراءات ، وليس فى المذكرة الايضاحية أية اشارة الى هذه الزيادة. وبالتالي الى المعنى المقصود بها .

رقابة محكمة النقض على الاسباب :

ان القول بوجوب اشتغال الحكم على الاسباب الموضوعية يستتبع حتما أن تكون هذه الاسباب كما هي وارده فى الحكم على الاقل خاضعة لرقابة محكمة النقض والا كان ايجابها عبثا . ولكن ذلك يضع قاضى الموضوع تحت رقابة محكمة النقض من حيث استعمال سلطته المطلقة فى تقدير الوقائع ، ويجعل محكمة النقض فى الواقع درجة ثالثة للتقاضى فى الجنح ، ودرجة ثانية فى الجنايات بدل أن تكون سلطة عليا لمجرد الاشراف على تطبيق القانون ، كما أن رفض هذه النتيجة والقول بعدم خضوع تلك الاسباب لرقابة محكمة النقض يجعل ايجاب بيانها فى الحكم عبثا .

والمتبع لاحكام محكمة النقض يجدها متميزة بين هذا وذاك . غير أنها استقرت على من أوجب بيان الاسباب الموضوعية فى الحكم مع

تمسكها به ، يصبح عدم الفائدة ، عادت تحت تأثير المنطق القاسى الى اعطاء هذا المبدأ نتيجةه الطبيعية ، فقررت أن المحكمة الموضوع أن تقدر التحقيقات وشهاده الشهود وأن تستخلص منها الوقائع التى تعتقد بثبوتها وتبنى عليها حكمها بالادانة أو البراءة ، وانما يشترط أن تكون هذه الوقائع متمشية مع تلك التحقيقات وشهادة الشهود كلها أو بعضها، بحيث اذا كان لا أثر لها فى شىء منها فان عمل القاضى فى هذه الصورة يعتبر ابتداء للوقائع وانتزاعا لها من الخيال ، وهو ما لا يسوغ لها اثباته وأن استدلال المحكمة على مسألة جوهرية بشىء لا وجود له فى التحقيقات ولا محاضر الجلسات يبطل الحكم ويوجب نقضه .

كذلك قضت بأن استنتاج الوقائع من الادلة المقدمة أمر موضوعى تملكه محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ، مادامت الادلة المقنعة تنتج عقلا ما رآته المحكمة ، . أو اذا كان الفعل لا يتصور امكان دلالة هذه الاسباب أو « الا اذا كان فيما استنتجته المحكمة فى هذا الشأن من وقائع الدعوى أو ظروفها شطط أو مجافاه لتلك الوقائع . . أو « اذا كانت الادلة التى أوردها الحكم ليس من شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، .

وهذا صريح فى ان لمحكمة النقض أن تراقب الموضوع فى وزن الادلة وفى استنتاج الوقائع منها ومطابقة هذا الاستنتاج للعقل وتمشيه مع وقائع الدعوى وظروفها ، ولكن ماذابقى بعد ذلك لقاضى الموضوع ؟

أليس الفصل فى هذه المسائل هو الموضوع بعينه ، أليس معنى ذلك أن الاحكام تكون خاضعة لرقابة محكمة النقض سواء فيما يتعلق بالوقائع فيما يتعلق بالقانون على السواء وتحت أى وجه من أوجه النقض يمكن أن يدخل الطعن فى هذه الحالة ، وتلك الاوجه انما وردت على سبيل الحصر وكلها دائرة حول الخطأ فى القانون .

فأقول بضرورة بيان الاسباب الموضوعية فى الحكم يودى دائما الى حرج ، فعدم خضوع تلك الاسباب لرقابة محكمة النقض يجعل تحتم

بيانها عبثا وخضوعها يجر محكمة النقض الى التدخل فى الموضوع ويجعلها درجة ثالثة للتقاضى .

وجوب الفصل فى كل التهم وكل الطلبات والدفع :

يجب أن تفصل المحكمة فى قرار مسبب من الوجهة القانونية فى كل تهمة وكل طلبات التحقيق أو الدفع المقدمة من الخصوم .

وبناء على ذلك يبطل الحكم اذا أغفل الفصل فى الدفع المقدم بعدم الاختصاص ، أو بعدم صحة الاستئناف أو بسقوط الدعوى بمضى المدة أو بسبق الحكم فى الدعوى ، أو باعتبار الواقعة دفاعا شرعيا أو بملكية المتهم للشئ المدعى اقلافه .

وكذلك يبطل الحكم اذا أغفل الفصل فى طلب من طلبات التحقيق أو اذا رفضت بدون بيان الاسباب القانونية ، كرفض طلب النيابة اجراء تحقيق تكميلى ، أو رفض تقديم الدليل المعروف من المتهم ، كسماع شهادة شاهد ، وكذلك يبطل الحكم الاستئنافى باعتبار المعارضة كأن لم تكن اذا لم يرد على عذر المرض الذى قدمه وكيل المتهم .

وعلى وجه العموم فان القاضى يجب أن يسبب حكمه من الوجهة القانونية فيما يتعلق برفض طلبات التحقيق وتقديم الادلة . ولكنه اذا لم يعول على الدليل لا يكون مطالب ببيان الاسباب التى من أجلها لم يعول عليه ، لان تقدير الادلة هو من المسائل الموضوعية الخاصة به ولا يدخل تحت رقابة محكمة انقض .

واذا كان القاضى غير مطالب ببيان الادلة التى أعتمد عليها فهو كذلك غير مطالب بالرد على الادلة التى لم يعول عليها ، وبناء على ذلك لا يكون من أوجه النقص عدم تكلم المحكمة على ما اشهدته شهود النفى بوجود المتهم فى جهة يستحيل معها أن يكون هو المرتكب للجريمة ، وعلى وجه العموم ليست المحكمة مطالبة بالرد على جميع الادلة المقدمة من المتهم وأقوال شهوده .

ولكن مع ذلك فان محكمة النقض تبعا لما قررت من وجوب اشتمال الحكم على الاسباب الموضوعية التي تؤيد التهمة قررت أيضا أن المحكمة يجب أن ترد على كل دفاع جوهري في الموضوع ينبني عليه اذا صح هدم التهمة .

فيبطل الحكم اذا لم يرد على دفاع المتهم بأنه كان مرانبا ولا يخرج عن بلدته وقدم دفترا رسميا يثبت أنه لم يخرج فعلا في ليلة الحادث التي وقعت في بلدة أخرى ، أو اذا لم يتكلم عن عقد قدمه المتهم بثبت عدم توفر ركن الضرر في جريمة التزوير أو عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي في تهمة قتل بالسم لمناقشته في مبدأ ظهور وأعراض السم على المجنى عليه لبيان ماذا كان الطعام الذي تناوله من يد المتهم هو سبب التسمم أم هو ما تناوله قبل ذلك من الطعام . أو عن دفاع سائق سيارة في تهمة باصابة خطأ بأن المعاينة دلت على أن المتهم هو المتسبب في اصابة نفسه بانحرافه بدراجته الى مؤخر العجلة للسيارة . أو أن دفاع المتهم في تهمة احراز مواد مخدرة بأن هذه المادة دست له بحون علمه ، أو عن دفاعه بأن الكشف الطبي يؤيد ما قرره من أن اصابة المجنى عليه تسببت من غير ما نسب اليه المجنى عليه وشهود الاثبات .

وعلى وجه العموم فانه لا تطالب المحاكم أن تناقش في أحكامها الا الطلبات المحددة التي تقدم لها بوضوح ويصر عليها مقدمها ، وهي ليست مكلفة بأن تقف عليها من تلقاء نفسها وتفصل فيها .

اذا كانت المحاكم مطالبة بالرد على طلبات الخصوم ودفاعهم فانها ليست ملزمة بالرد على حججهم وأدلتهم الاستنتاجية ، فيكفي أن تحكم بقبول أو برفض الطلبات والدفع مع بيان الاسباب القانونية ولا تحكم مناقشة كل دليل تقدم بشأنها .

الاسباب الضمنية :

ولا يلزم أن تكون الاسباب صريحة ، بل يجوز أن تكون ضمنية . والاسباب الضمنية هي التي يكون موضوعها الفصل في طلب من الطلبات

ولكنها تبرر الفصل في طلب آخر أو التي تفتوى تحت عبارة عامة أو التي تنتج من الفصل في التهمة .

وبناء على ذلك حكم بوجه عام بأن الفصل في التهمة يبرر ضمنا للفصل في طرق الدفاع المقدمة من المتهم ، كطلب احتياطي لتعيين خبير أو بايقاف الدعوى ، كما يبرر ضمنا الحكم في المصاريف .

كذلك فان اسباب الحكم بالادانة تعتبر اسبابا للحكم بالتعويض ، كما أن اسباب الحكم بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة تعتبر اسبابا لرفض التعويض بدون احتياج لبدء اسباب خاصة في الحالتين ، بخلاف ما اذا كان الحكم بالادانة لان الفعل لا يعاقب عليه القانون ، فان ذلك لا يمنع من أن يحدث ضررا بالمدعى المدنى ويجب لرفض دعواه النص على عدم حصول ضرر ، كما أنه لا يبطل الحكم الصادر ببراءة المتهم والزام المدعى المدنى بالمصاريف بناء على أنه لم ينص صراحة على رفض التعويض ، لان ذلك يدخل ضمنا في حكم الراءه والزامه بالمصاريف .

كذلك فان الحكم في الموضوع يفيد أن المحكمة استنارت ووجدت أدلة الادانة كافية ، ويعتبر رفضا ضمنيا لطلب المتهم سماع أقوال الطبيب الشرعى من باب الاحتياط ، أو بطلب ندب طبيب اخصائى لسماع أقواله في العاهة المستديمة أو بطلب تعيين للمضاهاة أو تعيين خبير آخر .

ويجب أن تقرر المحكمة في اسباب حكمها بالعقوبة أو في منطوفه ادانة المتهم على سبيل الجزم ، فلا يكفى أن تقول في حكمها « أن التهمة يمكن أن تستنتج ضد المتهم من التحقيق ، أو أنه يظهر أن المتهم ارتكب الجريمة » .

لان هذه العبارات وأمثالها تفيد احتمال بثبوت التهمة فقط ، مع أن الواجب هو عدم توقيع العقاب الا بعد ثبوت التهمة وثبوت مسئولية المتهم بطريق الجزم .

غرض الاسباب :

لا تعتبر الاسباب الا اذا كانت واضحة جلية ، فيبطل الحكم اذا كان اسبابه غامضة وغير كافية بحيث لا تظهر معها فكرة القاضى ، كما اذا لم يتضح من حكم البراءة اذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن الفعل غير ثابت . أو رأت أنه لا ياقب عليه القانون ، لانه فى الحالة الاولى تخرج عن مراقبة محكمة النقض بخلاف الحالة الثانية .

وقد حكمت محكمة النقض بأنه ينقض الحكم بالنسبة للمدعى المدنى اذا كانت المحكمة بعد أن قررت أن الواقعة مدنية أى لا عقاب عليها . آتت فى النهاية وقررت أنها غير ثابتة ، وقضت بناء على ذلك برفض الدوى المدنية والبراءة ، لان عدم العقاب لا يمنع من الحكم بالتعويض بخلاف عدم الثبوت فانه يمنعه .

تناقض الاسباب :

اذا كانت الاسباب متناقضة فانها يلغى بعضها بعضا ويكون الحكم خاليا من الاسباب ، وكذلك فان منطق الحكم هو نتيجة اسبابه ويترتب عليهما فهم حقيقة معناه وتحديد مرماه، والاثنان يرتبطان أحدهما بالاول ويكونان مجموعا غير قابل للتجزئة .

فالتناقض بين الاسباب والنطق يعتبر بمثابة عدم وجود اسباب ، فيبطل الحكم الذى يصدر بالبراءة لعدم ثبوت التهمة اذا كانت الاسباب تؤيد ثبوتها . كذلك أن كان هناك تناقض بين الوقائع التى أثبتتها قاضى الموضوع والنتيجة التى استنتجتها من تلك الوقائع فيما يتعلق بوجود القصد الجنائى ، ولحكمة النقض الفصل فى هذا التناقض .

— كما اذا ظهر أن القاضى قد خلط بين القصد الجنائى والباعث على الجريمة .

— أو اذا حكمت المحكمة الاستئنافية بعدم جواز قبول الدعوى المدنية المدفوعة مباشرة وكانت الاسباب التى ذكرتها فى الحكم تؤدي الى قبولها بلا نزاع .

فى هذه الحالات يكون الحكم مشتملا على تناقض واضح لا يمكن معه تمييز ما أرادته المحكمة فى الحقيقة ، ومثل هذا التناقض يعتبر بطلانا حواليا فى الحكم .

ولكن مع ذلك فان التناقض بين الاسباب والمنطوق لا يكون سببا للبطلان اذا كان ناشئا عن خطأ مادي .

الخطأ فى بعض الاسباب اذا لم يؤثر على الحكم :

الخطأ فى الاسباب لا يكون فى ذاته سببا للبطلان الا اذا أدى الى الخطأ فى النتيجة التى وصل اليها القاضى فى منطوق الحكم . فانه لا يجوز الطعن بالنقض فى أسباب الحكم ، بل الطعن يكون فى نفس الحكم ، فلا عبرة بالخطأ فى بعض الاسباب اذا بقى الحكم صحيحا بناء على باقى الاسباب .

وبناء عليه اذا رفضت المحكمة سماع بعض شهود النفى لاسباب تتعلق بالموضوع وأيضا بناء على قوة الثبوت الموجودة فى المحاضر ، وفى هذه الحالة يفرض أن هذا السبب الاخير خطأ ، فليس منه ما يستوجب تعديل نص الحكم الذى يبقى دائما صحيحا للسبب الاول . وكذلك لا يبطل الحكم اذا لم يعتبر الاعتراف الصادر من متهم فى تهمة تعذيب ، اذا ثبت عن طريق اخر أن الاعتراف لم يكن نتيجة القسوة .

أسباب تقدير العقوبة :

وفىما يتعلق بالعقوبة فلا يتحتم سوى ذكر المادة التى قضى بها، ولا يلزم ذكر الاسباب المتعلقة بتجديد مقدارها ما دامت لم تخرج عن الحدود المبنية فى المادة المنطبقة المذكورة .

واذا استعملت المحكمة الرأفة مع المتهم وجب أن تذكر ذلك فى الحكم لتبرير تخفيض العقوبة عن الحد المقرر فى المادة المنطبقة ، وقد تكفى لذلك لاشارة الى المادة ١٧ عقوبات التى تجيز استعمال الرأفة . ولما كان

استعمال الرأفة هو أمر متروك لتقدير المحكمة ولها استعمالهما من تلقاء نفسها بدون أن يطلب المتهم منها ذلك ، فهي غير مكلفة سواء استعمالتها أم لم تستعملها بأن تبين الاسباب التي حملتها على ذلك .

أسباب الاحكام الاستثنائية :

الاحكام الاستثنائية كسائر الاحكام يجب أن تشتمل على الاسباب التي بنيت عليها .

١ - الاحكام الصادرة بالتأييد :

إذا رأت المحكمة الاستثنائية تأييد الحكم الابتدائي وكانت أسبابه وافية فيكفي أن تستند اليها بطريق الاحالة عليها بدون ضرورة لاعادة ذكرها أو اضافة شيء اليها كان تقول « حيث أن الحكم الابتدائي في محله للاسباب الواردة به » .

وقد اعترض رأى في الفقه على هذا بقوله « انه وإن كان أكثر سهولة وأقل عناء في تحرير الاحكام ، الا انه يساعد على تراخي قضاة الاستئناف ويخفي اهمالهم حيث يسارعون الى اقتباس حكم جاهز بدل تحمل مشاق عمل حكم جديد ، وليس في ذلك ما يدل على عمل شخصي لقاضي الاستئناف » .

حقيقة قد يكون الحكم الابتدائي وافيا لدرجة أن قاضي الاستئناف لا يمكنه أن يزيد عليه ، ولكنه حتى في هذه الحالة يجب عليه أن يثبت للخصوم أنه بحث الدعوى بحثا جديا . وقاضي الاستئناف كالقاضي الابتدائي ملزم ببيان الاسباب التي حملته شخصيا على اصدار حكمه .

ولكن القضاء ثبت على جواز الاكتفاء بالاحالة على أسباب الحكم الابتدائي ، وقرر بطريقة عامة بأنه يعتبر الحكم الاستثنائي مبنيا على أسباب اذا جاء مؤيدا للحكم الابتدائي المشتمل على الاسباب مع الاحالة على أسبابه .

وبناء عليه يبطل الحكم الاستثنائي الذي يكتفى بتأييد الحكم الابتدائي من غير أن يشتمل على اسباب أو يحيل على اسباب الحكم الابتدائي الذي أيده .

ولكن يجب أن يظهر جليا من الحكم الاستثنائي أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده ولا يكفي أن يذكر فقط أن الحكم الابتدائي قد بنى على أسباب معينة حتى ولو ذكرها كما هي ، بل يجب أن يذكر ولو ضمنا أنه أخذ بتلك الاسباب .

وبناء عليه ينقض الحكم الاستثنائي الذي يشمل في سياق بيان الواقع على منطوق الحكم الابتدائي أو اسبابه اذا لم يقرر أنه أخذ بتلك الاسباب .

أو الذي يكتفى بالقول بأن الاستئناف في غير محله ، لأن هذه العبارة ليس فيها إحالة على اسباب الحكم الابتدائي . أو الذي يقتصر بالقول بأن الحكم الابتدائي قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع التي اعتبرها ثابتة ، لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية ليست قاصرة على مراقبة صحة تطبيق القانون بل يجب أن تحقق أيضا وجود الواقعة التي هي أساس الدعوى .

وغنى عن البيان أنه لا يجوز الاكتفاء بالإحالة على الحكم الابتدائي الا اذا كان مشتملا على أسباب كافية ، فيبطل الحكم الاستثنائي لخلو، من الاسباب اذا اكتفى بالإحالة على اسباب الحكم الابتدائي وكان هذا خاليا منها ، أو كان مشتملا على اسباب غير كافية ، بل يجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تذكر الاسباب أو تكمل أسباب الحكم الابتدائي مع الإحالة عليها - كأن تقول « فلهذه الاسباب والاسباب الواردة بالحكم الابتدائي » .

كذلك يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحل بعض أسباب الحكم ، الابتدائي وتستبدل غيرها بغيرها ، ثم تحيل على باقى الاسباب التي لا تتعارض مع الحكم الابتدائي .

وليس من الضروري أن تكون الاحالة بصريح اللفظ بل يكفي أن يستفاد عن عبارة الحكم الاستثنائي أن المحكمة الاستثنائية أخذت ضمناً بأسباب الحكم الابتدائي .

وقد قضى بأن يقوم مقام الاحالة الصريحة القول بأن المحكمة الابتدائية قدرت الوقائع تقديرًا صحيحًا وطبقت العقوبة في حدودها القانونية ، أو أن المحكمة الابتدائية قدرت الوقائع تقديرًا صحيحًا وكذلك ظروفها .

أو أن « المحكمة الابتدائية قد قررت بحق ادانة المتهم في واقعة القذف المبينة في التكاليف بالحضور وأنها طبقت القاتون تطبيقًا صحيحًا .

ولكن لا تكفى في حالة تأييد الحكم الابتدائي الاحالة على اسبابه اذ كانت تقدمت أمام المحكمة الاستثنائية بطلبات أو دفعات جديدة لم يسبق تقديمها للمحكمة الابتدائية ، فان مثل هذه الطلبات يجب الرد عليها والحكم الابتدائي لم يتعرض لها . حقيقة أن تأييد الحكم الابتدائي يفيد ضمناً رفض الطلبات الجديدة ولكن القانون لا يكتفى بمجرد الرفض بل يسلم أيضاً بيان الأسباب التي دعت لهذا الرفض وإذا أصدرت المحكمة الاستثنائية حكماً غيابياً بتأييد الحكم الابتدائي بناءً على أسبابه، فالحكم الذي يصدر منها في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي لأسبابه يكون مبنياً على أسباب كافية .

ولكن يكون الحكم القاضي بتأييد الحكم الغيابي باطلاً إذا لم يحل على أسباب الحكم الغيابي ، أو أحال عليها ، ولكن الحكم الغيابي المذكور لم يحل على أسباب الحكم الابتدائي .

(ب) أسباب الأحكام الاستثنائية الصادرة بالالغاء أو التعديل :

إذا ألغت المحكمة الاستثنائية حكم محكمة أول درجة ، وجب عليها أن تذكر الأسباب التي دعت لذلك ، وتبين ان كان الالغاء هو لأسباب موضوعية أو لأسباب القانونية .

وقضت محكمة النقض بأنه إذا ألغت المحكمة الاستثنائية حكم محكمة أول درجة لم يحز أن تستند على أسباب الحكم الملغى والا كان حكمها باطلاً .

فإنقض الحكم الاستثنائي الذي يحكم بالغاء الحكم الابتدائي أو القاضي بالعقوبة ثم يستند أسباب الحكم الملغى لأن ذلك يعد خطأ في التطبيق .

كما أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تحيل على أسباب الحكم الغيابي السابق صدوره منها ، لأن الحكم الغيابي يبطل حتما بالقبض على المتهم أو حضوره ، حتى أنه لا يمكن تأييده وتكون المحكمة قد استندت على شيء لم يبق له وجود قنوني ، ويعتبر حكماً صادراً بغير أسباب .

وإذا حكمت محكمة أول درجة ببراءة المتهم . ولكن المحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم بناء على استئناف النيابة وحكمت بالعقوبة ، وجب عليها في هذه الحالة أن ترد على أسباب الحكم الابتدائي ومناقشتها وتبين تفصيلاً الأسباب التي دعتها إلى مخالفة رأي محكمة أول درجة لكي يقتنع المحكوم عليه بالأسباب التي حكم بمقتضاها ، ولا يجوز أن تكتفي بقولها بعبارة عامة « التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات أو من شهادة الشهود وقرائن الدعوى » فإن الحكم في هذه الحالة يجب اعتباره ليس فقط مبنياً على أسباب غير كافية بل خالية كلية من الأسباب ويجب نقضه .

غير أن محكمة النقض قضت بأنه في حالة الغاء الحكم الابتدائي ، ليست المحكمة الاستئنافية ملزمة بأن تناقش أسباب الحكم الملغى ، بل يكفي أن يكون حكمها مبنياً على أسباب تؤدي نتيجتها إلى الغاء الحكم الابتدائي ، وهي مقيدة إلا بالرد على الطلبات والدفع الفرعية .

ولا يكون من أوجه النقض أن المحكمة الاستئنافية طبقت مادة على الواقعة بدون أن تبين وجه خطأ المحكمة الابتدائية في تطبيق مادة أخرى لأنه ليس من الواجب على المحكمة الاستئنافية عندما تخالف محكمة أول درجة في اعتبارتها أن تبين وجه خطأ محكمة أول درجة في اعتبارها .

أسباب الدعوى المدنية :

إن أسباب الحكم تكون مجموعاً غير قابل للتجزئة يفسر ويكمل بعضها بعضاً ، وعليه يصح أن تكون الأسباب أسباباً للحكم بالإدانة ولو أنها تتعلق بنوع خاص بالدعوى المدنية . كذلك فإن الحكم بالتعويض

متفرع عن الحكم بالادانة ، وتكون الاسباب التى يوردها الحكم لثبوت الجريمة هى نفسها أسبابا للحكم بالتعويض المترتب على ثبوت هذه الجريمة . كما أن الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة سببا للحكم برفض التعويض .

ومع ذلك اذا كان ثبوت الجريمة هو أساس التعويض ، فان استحقاق هذا التعويض قد يتطلب شروطا أخرى ويجب أن يشير الحكم الى توفرها والا كان باطلا ، فيجب أن يثبت الحكم حصول ضرر للمدعى المدنى . ولكن ليس من الضروري بيان ذلك باسباب مخصوصة وقد يستفاد ضمنا من نوع الجريمة .

فالقذف يحدث دائما ضررا أدبيا ، والضرب اذا نشأ عنه عجز عن الاشغال الشخصية ، أو اذا استلزم علاج المجنى عليه يحدث دائما ضررا ماديا . وحينئذ فيكفى مجرد اثبات الجريمة ولا يتحتم النص صراحة على أن هذه الجريمة قد أحدثت ضررا بالمدعى المدنى .

واذا كان الفعل لا يعاقب عليه القانون ، فان ذلك لا يمنع من أن يحدث ضررا ، ولذلك ينقض الحكم الذى يقضى ببراءة المتهم من تهمة بلاغ كاذب لعدم توفر سوء القصد مع رفض طلب التعويض بدون بيان الاسباب التى أدت الى هذا الرفض ، أو مع الحكم بالتعويض دون بيان سبب ذلك التعويض .

أحكام النقض

ضوابط التسبب

من المقرر أنه اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الاسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل اليها اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها ، كما أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه لا يعيبه طالما أن الطاعن لا ينازع فى استيفائه البيانات الجوهرية

التي نص عليها القانون ومادامت الاسباب التي أحال اليها قد سلمت من عيوب التسبيب ، ومن ثم فلا يكون محل للنعي الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

(نقض ١٩٨١/٢/٨ - الطعن ٢١١٨ لسنة ٥٠ ق) .

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذ ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القاتون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرائها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأنه اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه يكون في غير محله .

(نقض ٨١/٦/١٤ - الطعن ٢٣١ لسنة ٥١ ق) .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى أورد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه ، وقرر في الوقت ذاته يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكملة له - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٢ - الطعن ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق) .

قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، وأنه كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم أن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له، أما إذا وجد خلاف بين أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان شخص منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٩ - الطعن ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق) .

من المقرر انه لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند اليه للحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه منه ، بل لها أن تركز فى تكوين عقيدتها عن الصورة للصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية للتصلة بها الى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكناات العقلية ، مادام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - وهو مالم يخطئ - الحكم فى تقريره - وليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٣ - الطعن ٢٥٨٨ لسنة ٥٣ ق)

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

(نقض ٤/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق)

محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالادانة ، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التى صحت التحية على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ، ولا ليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه أطرحها .

(نقض ٢٥/٦/١٩٨٤ - الطعن ٢٨٩٤ لسنة ٥٣ ق)

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاؤها وفى عدم تعرضها لأقوال من سئلوا فى التحقيقات ما يفيد أطرحها لها أطمئنانا منها للدلة التى بينها الحكم وكان التناقض فى أقوال الشهود - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم مادام استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سليما لا يتناقض فيه وكانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الضباط الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما أدى اليه اقتناعها فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جنل موضوعي * يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، ومتى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها وان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير محله .

(نقض ١٩٨٤/١/٣ - الطعن ٥٦٠٠ لسنة ٣ ق) .

من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٨٤/١/١٧ - الطعن ٥٦٤٤ لسنة ٥٣ ق) .

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الاصل أن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تثق فيه من تلك الاقوال اذ المرجع في هذا الشأن الى اقتناعها هي وحدها ، أما ما يثيره الطاعن في شأن الخلاف في مستوى اطلاق العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه المذكور فمردود بما تضمنه التقرير الطبي الشرعي الخاص به من انه من الممكن حدوث اصابته وفقا للتصوير الوارد على لسانه بالتحقيقات والمشار اليه بذات التقرير من وقوف الضارب والمضروب كل في مواجهة الآخر وعلى أرض مستوية الامر الذي تكون معه قالة التعارض بين الدليلين القولي والفني لا أساس لها ، وكان مفاد ما أورده الحكم فيها تقدم ان المحكمة قد فطنت الى ما أثاره الدفاع في هذا الشأن ومحصلته بعد أن استعرضت أقوال المجنى عليه المذكور وما جاء بالتقرير الطبي الشرعي

فلم تر بين هذين الدليلين القولى والفنى تناقضا ما ومن ثم فان دعوى
الاخلال بحق الدفاع فى هذا الصدد تكون فى غير محلها .

(١٩٨٤/١/٢٤ - الطعن ٢٨٩٣ لسنة ٥٣ ق) .

من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر
المطروحة على بساط البحث وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام
استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها
فى الاوراق .

(نقض ١٩٨ / ٢ / ٢٨ - الطعن ٥٨٠٠ لسنة ٥٣ ق) .

قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب « فى المادة ٣١٠ منه ان يشتمل
ك ل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان ، تحقق
به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها
المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى أدلة الثبوت التى
استندت اليها فى الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها
من الاوراق ، والا كان الحكم قاصرا .

(نقض ١٩٨٤/٣/٦ - الطعن ٦٧٨٦ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية
ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد
بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى
له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الرض منه يجب
ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما
قضى به ، أما افراغ الحكم فى عبارات عامة مجهلة أو وضعه فى صورة
مجهلة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب
الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة
كما صار اثباتها بالحكم .

(نقض ١٩٨٤/٣/٦ - الطعن ٦٧٨٢ لسنة ٥٣ ق) .

المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان يلتزم بإيراد مضمون كل دليل من الادلة التي استندت اليها المحكمة في الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من الاوراق ، والا كان الحكم قاصرا . والمراد بالتسبيب للمعتبر في تطبيق تلك المادة - هو تحرير الاسانيد والحجج المبني عليها الحكم بالمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع مذ ايجاب تسبيب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابة على صحة تطبيق لقانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

(نقض ١٣/٣/١٩٨٤ - الطعن ٦٥٧٨ لسنة ٥٣ ق) .

من المقرر ان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الامرين قصده المحكمة .

(نقض ٢٧/٣/١٩٨٤ - الطعن ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق) .

المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها محكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

(نقض ٣/٤/١٩٨٤ - الطعن ٧٢٣٠ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم بالادانة يجب أن يبين مضمونة كل دليل من أدلة الثبوت بذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان وإثبات وقوع جريمة البيع بما يجاوز السعر المحدد للى الطاعن على القول وحيث أن الدعوى تخلص فيما هو مبين بمحضر الضبط ، ومن حيث أن المتهم حضر بجلسة المحاكمة وحضر محامية ولم يدفع إيهما بأى دفاع مقبول فتكون التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً يستوجب عقابه طبقاً لمواد الاتهام ، وذلك دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد أقوال الشهود أو الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة فإن الحكم يكون مشوياً بيب القصور في التسبيب ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٩٨٤/٤/٩ - الطعن ٦٣١٩ لسنة ٥٣ ق)

من المقرر أنه يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة أدلت المأما صحيحاً بمبنى الأدلة القائمة فيها ، ما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة ، فإنه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسبيب الأحكام ، ويعجز محكمة النقض عن واقعية صحة تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٤/٤/١٧ - الطعن ٤١٤ لسنة ٥٤ ق)

من المقرر أن ليس على المحكمة الاستئنافية متى كونت عقبتها ببراءة المتهم بعد الحكم الابتدائياً بإدانته أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام مادام قضاؤه قد بنى على أساس سليم .

(نقض ١٩٨٤/٤/٢٤ - الطعن ٦٩٨٨ لسنة ٥٣ ق)

لما كانت مواد القانون التي ذكرها الحكم المستأنف ودان الطاعن بموجبها تختلف كلية عن تلك التي ذكرت في ديباجة الحكم الاستثنائي الذي لم يقيم قضاءه بتأييد الحكم المستأنف الا على عبارة « ان الحكم المستأنف في محله » وفي ذلك ما يجعله من جهة خاليا من بيان الاسباب المستوجبة للعقوبة وبوقوع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الافعال التي عاقبت المحكمة المطعون ضده عليها الامر الذي يصمه بالغموض المعجز للمحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة والادلاء برأى فيما تثيره الطاعنة بوجه الطعن مما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٤/٢٤ - الطعن ٥٥٣٨ لسنة ٥٣ ق) .

المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٢ - الطعن ٦٩٠٢ لسنة ٥٣ ق) .

من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها .

(نقض ١٩٨٥/٤/٢ - الطعن ٧٠٥٨ لسنة ٥٤ ق) .

من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين الادلة التي استندت اليها المحكمة ، وأن يورد كلا منها في بيان جلي مفصل ، فلا تكفي مجرد الاشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مي تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقي الادلة .

(نقض ١٩٨٥/٤/٢ - الطعن ٦٠٢ لسنة ٥٥ ق)

لما كان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس من القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها .
واذ كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أحال في أسبابه على أسباب الحكم المستأنف على خلاف ما يقول به الطاعن فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير صائب .

(نقض ١٩٨٤/١١/٦ - الطعن ٣٩٤٠ لسنة ٥٤ ق) .

التسبيب المعيب

من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت .
غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلها الريبة في صحة عناصر الإثبات .
واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده لم يعرض للدليل المستفاد من المعاينة حسبما هو ثابت بالمفردات المضمومة ولم تدل المحكمة برأيها فيه بما يكشف عن أنها عندما فصلت في الدعوى لم تكن ملمة به اماما شاملا ولم تقم بما ينبغي عليها من وجوب تمحيص الأدلة المعروضة عليها ، فإن الحكم المطون فيه يكون ميبا بالقصور مما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٩٨١/٢/٨ - الطعن ٢٠٣٨ لسنة ٥٠ ق) .

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وخلص الى ثبوت جريمة التبديد في حق الطاعن استترط بقول « وحيث ان المتهم حضر بالجلسة وقرر انه قام بالسداد وقدم ما يفيد ذلك وطلب استعمال الرأفة فان المحكمة تأمر بأيقاف التنفيذ عملا بنص المادتين ٥٦ و ٥٥ عقوبات ثم جرى منطوق الحكم بالاتي » حكمت

المحكمة غيابيا بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ جنيه لوقف التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه على ما تقدم بيانه انه بعد ما انتهى اليه من وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن طبقا لما صرح به الحكم في اسبابه قد عاد فقضى بعكس ذلك في المنطوق فان للحكم يكون معيبا بالتخاذل مما يوجب نقضه .

(نقض ١٧/٥/١٩٨١ - الطعن ٣٦٠٩ لسنة ٥٠ ق) .

من المقرر ان الاحكام يجب ان تبني على أسس صحيحة من أدلة الدعوى وعناصرها ، فاذا استند الحكم الى رواية او واقعة لا أصل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية او الواقعة هي عماد الحكم ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن المجني عليه حدد بأقواله محدث كل من اصابته مقرر ان المطعون ضده أحدث به اصابات الرأس ، بينما أحدث والده اصابة بيده ، مما يفصح عن أن ما أسنده الحكم اليه وعول عليه في براءة المطعون ضده قد انطوى على خطأ التحصيل أسلس بالتالى الى فساد التليل ، ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من انه يكفي أن يشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقتضى للمتهم بالبراءة ، لان حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة والم بأدلتها وخلا حكمه من عيوب التسبيب ، وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه ، مما يتعين معه نقضه .

(نقض ٣١/٥/١٩٨١ - الطعن ٢٤١٣ لسنة ٥٠ ق) .

لما كان يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه - على النحو المتقدم - عند مناقشته للأدلة التي أقام عليها قضاة بالادانة أنه أورد ما لا يتفق مع ما سطره عند تحصيله لأقوال الشاهدين محمد خميس درويش وعبد الرحمن محمد علي ، الامر الذي يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة للاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة ..

(نقض ٣١/٥/١٩٨١ - الطعن ٣٥٤٩ لسنة ٥٠ ق) .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في الادانة - ضمن ما استند الى شهادة فتحى مسعود السودانى وشهادة أحمد يوسف على وبين الحكم مؤدى شهادة الاول بأنه « فوجىء بالمتهم ينهال طعنا بمطواة على المجنى عليه مرددا عبارة أنا خلخلى عليك خالص » وأضاف الشاهد أنه تمكن والشاهد الثانى من الامساك بالمتهم وتسليمه المطواه الى قسم الشرطة ثم اكتفى الحكم فى بيان مؤدى أقوال الشاهد الثانى بأنه شهد بمضمون ما شهد به الشاهد السابق . ولما كان يبين من الاطلاع على المقررات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن ان الشاهد الثانى أحمد يوسف على شهد بأنه بعد حضور المجنى عليه والمتهم الى مكان الحادث انصرف لاحضار مشروب لهما من الثلاجة على بعد حوالى عشرين أوخمسة وعشرين مترا ولما وصل الى الثلاجة سمع صراخا فى مكان الحادث فعاد مسرعا وهنالك وجد المجنى عليه مصابا ورأى الشاهد الاول فتحى السودانى يضرب المتهم الذى كان ملقى على الارض وبيده مطواه وتمكن مع الشاهد الاول من ضبطه واقتياده الى قسم الشرطة . لما كان ذلك ، وكان الشاهد الثانى لم ير واقعة اعتداء المتهم على المجنى عليه بطعنه وهى الواقعة التى اتخذ منها الحكم أساسا لادانة الطاعن بجناية القتل ، ومن ثم فان الحكم للمطعون فيه اذ أحال فى بيان ما شهد به الشاهد الثانى الى مضمون ما شهد به الشاهد الاول مع اختلاف شهادتهما فى شأن هذه الواقعة الجوهرية التى استند منها الحكم قضاءه ، فان الحكم يكون فوق قصوره منطويا على الخطأ فى الاسناد مما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١١/٥/١٩٨٢ - الطعن ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق) .

لما كان يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة ان ما أورده الحكم عن تناقض أقوال شاهدى الإثبات غير صحيح ، فقد أثبت ضابط الواقعة أنه بتفتيش ملابس المطعون ضده لم يعثر على شئ يفيد التحقيق واتسقت أقوالهما على ان النباتات المخدرة ضبطت داخل الجوال الذى كان يحمله المطعون ضده . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع

ان تزن أقوال الشهود وتقدرها التقدير الذى تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، الا انها متى أفصحت عن الاسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد تعين عليها ان تلتزم الوقائع الثابتة فى الدعوى وان يكون لما تستخلصه أصل ثابت فى الاوراق . ولما كان الحكم قد أسس قضاءه بالبراءة على الشك فى أقوال الشاهدين بناء على أمور لاسند لها فى التحقيقات فانه يكون قد انطوى على خطأ فى الاسناد سلسلة الى فساد فى الاستدلال . ولا يقدر فى ذلك ما هو مقرر من أنه يكفى ان يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة لان حد ذلك أن يكون قد أحاط بظروف الواقعة وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن يكون قد التزم الحقائق الثابتة بالاوراق وخلا حكمة من عيوب التسبيب . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٨ - الطعن ١٨٣٦ لسنة ٥١ ق) .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكان من المقرر أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فيها أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل ثابت فى الاوراق ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالادانة على أسباب تنصرف كلها الى المتهم الاول ولم يبين عنصر الخطأ الذى وقع من الطاعن وكيف اسهم هذا الخطأ فى وقوع الحادث فانه يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣ - الطعن ١٥٠٩ لسنة ٥٣ ق) .

الفصل الخامس

بطلان الحكم

المبحث الاول

نظرية البطلان بوجه عام

يكفل القضاء حماية المشروعية الاجرائية وذلك عن طريق الرقابة على الاجراءات الجنائية للتأكد من أن هذه الاجراءات تعمل وفقا لقواعد قانونية معنية . ووسيلة القضاء في ذلك تتمثل في منع العمل الذي اتخذ بالمخالفة للقانون من ترتيب اثاره . أى بطلان العمل المخالف للقانون . فالبطلان جزاء اجرائى يترتب على عدم توافر العناصر اللازمة لصحة العمل القانونى . أو هو الجزء الذى يقع اجراء معين فيبطله كليا أو جزئيا . اما بسبب اغفال عنصر يتطلب القانون توفره فى الاجراء ، واما أن الاجراء قد بوشر بطريقة غير سليمة .

وبالبطلان يترتب أما اذا نص عليه القانون صراحة ، أو اذا وقع نتيجة مخالفة قاعدة معينة جوهرية فى مفهوم القانون ولولم يقرر المشرع جزاء على مخالفتها .

وفى كل الحالات فان الاجراء يجب أن ينظر اليه باعتباره صحيحا لجميع اثاره حتى يتقرر بطلانه من الهيئة القضائية المختصة وعندئذ فقط تزول كل قيمة له ويعتبر كأن لم يكن .

اولا : مذاهب البطلان :

ان البطلان قد يكون قانونيا . أى أن المشرع هو الذى يتولى بنفسه تحديد حالات البطلان بحيث لا يجوز للقاضى أن يقرر البطلان فى غير هذه الحالات ، ويطلق على هذا المذهب « البطلان القانونى » .

وهناك حالات تقتضى تقرير نفس الجزاء عن مخالفتها وذلك بهدف سد النقص الذى قد يوجد فى النصوص القانونية وهذا هو مذهب البطلان الذاتى .

(أ) مذهب البطلان القانوني :

يعنى مذهب البطلان القانوني أن المشرع هو الذى يتولى بنفسه تحديد حالات البطلان بحيث لا يجوز للقاضى أن يقرر البطلان فى غير هذه الحالات ويترتب على ذلك أمرين :

أولها • أنه لا يكفى النص على اتباع اجراء معين حتى ينتج البطلان على أغفاله • بل لابد أن يكون المشرع قد فرض هذا الجزاء فى حالة الخروج عليه • فلا يجوز الحكم دون نص صريح يقرر هذا البطلان •

ثانيهما : أن القاضى لا يملك أية سلطة تقديرية فى هذا الشأن • فلا يملك أن يقضى بالبطلان مادام المشرع لم ينص عليه • كما لا يملك عدم القضاء به عند النص •

(ب) مذهب البطلان الذاتى :

ومقتضى هذا أنه ليس من الضروري أن ينص المشرع صراحة على البطلان بوصفه جزاء مخالفة اجراء معين ، بل للقاضى يستخلص الاجراء الجوهرى ويترتب البطلان على عدم مراعاة القواعد المتعلقة به من تلقاء ذلك ولولم يقرر المشرع البطلان جزاء له •

وعلة هذا المبدأ أنه لا يمكن حصر جميع حالات البطلان فى قواعد تشريعية محددة ، لذلك يترك الامر لتقدير القضاة بالنسبة للاجراءات الجوهرية التى يجازى فيها بالبطلان •

وبالنسبة للوضع فى التشريع المصرى نجد أن المشرع قد وضع نظرية للبطلان فى المواد ٣٣١ - ٣٣٧ من أخذ فيها بالبطلان الذاتى عن مخالفة القواعد الاساسية أو الجوهرية •

ولم يحدد الشارع للقصود بالقواعد الاساسية أو الجوهرية وانما ترك هذا التحديد لاجتهاد الفقه والقضاء يستنبطها مستهديا فى ذلك بالحكمة التى تقف وراء كل قاعدة تقرر اجراء معين • فعلى ضوء هذه الحكمة يمكن استخلاص ما اذا كان الاجراء جوهريا من عدمه •

ولقد وضع الفقه بعض الضوابط التي يمكن الاستهداء بها بشأن معرفة ما اذا كان الاجراء جوهريا يجازى عليه بالبطلان أم أنه مجرد اجراء تنظيمي لا يترتب مثل هذا الاثر .

ومن هذه الضوابط ، المصلحة العامة في حسن سير الجهاز القضائي ، كالقواعد الخاصة بتشكيل المحاكم واختصاصها ونطاق ولايتها . كذلك مصلحة الخصوم كاجراءات التحقيق والاعلان بالحضور كذلك القواعد المتعلقة بحقوق الدفاع . وأخيرا يجب الاخذ في الاعتبار الغاية من الاجراء ذاته .

ويلاحظ أن مخالفة القواعد المنصوص عليها للاجراء الجوهري ليست جميعها على درجة واحدة من حيث ترتيب البطلان على مخالفتها . ولذلك فان البطلان لا يترتب الا اذا كانت القاعدة جوهرية وليست مجرد قاعدة توجيه .

ثانيا : أنواع البطلان :

يقسم البطلان الى بطلان متعلق بالنظام العام أي مطلق ، وبطلان متعلق بمصلحة الخصوم أي نسبي .

ويتميز البطلان المطلق بالامور الاتية :

١ - من حيث الوقت الذي يجوز فيه التمسك بالبطلان ، يجوز التمسك به في اية مرحلة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة للنقض .

٢ - من حيث سلطة المحكمة في تقرير البطلان ، فالمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها دون حاجة الى طلب من الخصوم .

٣ - من حيث صاحب الحق في التمسك بالبطلان ، فلكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا النوع من البطلان .

٤ - من حيث القابلية للتنازل والتصحيح ، فلا يجوز التنازل عن التمسك به ، ولا يصححه رضاء الخصم الصريح والضمني .

أما البطلان النسبى ، وهو المتعلق بمصلحة الخصوم ، فإن مخالفتها يترتب عليه بطلان نسبي وليس مطلقا . ذلك لان هذا النوع من البطلان بنشأ من جزاء عدم مراعاة أحكام الاجراءات الغير متعلقة بالنظام العام .

ويجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، كما يجب الدفع به والتمسك به أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل اثارته لأول مرة محكمة النقض ، اذ يعتبر اغفال الاحتجاج به أمام محكمة الموضوع صورة من النزول الضمنى عنه . كذلك لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى بهذا النوع من البطلان من تلقاء نفسها ، بل يتعين أن يطالب به صاحب المصلحة المباشرة فيه .

وقد أشارت المادة ٣٣٣ اجراءات الى حكم البطلان النسبى .

ثالثا : اثار البطلان :

نص المادة ٣٣٣ اجراءات على أنه « اذا تقرر بطلان أى اجراء فانه يتناول جميع الاثار التى يترتب عليه مباشرة ولزم اعادته متى أمكن ذلك .

ومؤدى ذلك أن البطلان لا يتقرر بقوة القانون وانما يتعين أن يقرره القاضى ، وأنه فى حالة تقرير البطلان ، فالقاعدة أن الاجراء الباطل لا يمكن ان يترتب عليه أدنى أثر ، ويستوى أن يكون متعلما بالنظام العام أى مطلق ، أو بالنسبة لمصلحة أحد الخصوم .

كذلك يمتد هذا البطلان الى جميع الاثار التى تترتب عليه مباشرة . لان مابنى على الباطل فهو باطل ، وعلى ذلك قد يتعين اهدار الدليل المستمد منه .

(أ) أثر بطلان الاجراء على الاجراءات السابقة :

القاعدة هى أن الاجراء الباطل لا يمتد بطلانه الى الاجراءات السابقة ، فهى مستقلة عنه ، وبالتالي تبقى منتجة جميع أثارها ، الا أن هذه الاجراءات رغم كونها سابقة أو معاصرة قد يمتد اليها البطلان اذا توافر نوع من الارتباط بينها وبين الاجراء الباطل . مثال ذلك اذا كان الاجراء الباطل يعتبر تكملة ضرورية أو جزاء لا ينفصم عن الاجراءات السابقة عليه .

(ب) أثر البطلان على الاجراءات اللاحقة :

القاعدة هي أن الاجراء الباطل يمتد بطلانه الى الاجراءات اللاحقة اذا كانت هذه الاجراءات ترتب عليه مباشرة . فبطلان الاجراء يتناول جميع الاثار التي تترتب عليه مباشرة ، والمعيار السائد أن العمل اللاحق يعتبر مرتبطا بالعمل السابق اذا كان هذا الاخير مقفمة ضرورية شرعية لصحة العمل اللاحق . وذلك على أساس أن القانون هو الذى يبين أهمية الاجراء الباطل بالنسبة لما تلاه من اجراءات .

اعادة الاجراء الباطل :

يترتب على التقرير بالبطلان أن تلتزم المحكمة باعادة الاجراء الباطل كلما أمكن ذلك . وهذه الاعادة مقيدة بقيدين .

أولهما : امكانية الاعادة ، وذلك بأن تكون الظروف الخاصة بمباشرة الاجراء ما زالت قائمة .

ثانيهما : ضرورة الاعادة ، بحيث اذا لم تكن ضرورة بأن كانت النتيجة المرجو تحقيقها من اجراء قد تحققت من اجراء اخر أو لم يعد لها فائدة فى الدعوى فلا تلتزم المحكمة باعادة الاجراء الباطل .

ويأزم اعادة الاجراء الباطل وجميع الاجراءات التى أمتد اليها البطلان سواء كانت سابقة أم لاحقة أم معاصرة له .

تصحيح البطلان :

اجازت المادة ٣٣٥ اجراءات للقاضى أن يصحح ، ولو من تلقاء نفسه كل اجراء يتبين له بطلانه ، وتصحيح الاجراء الباطل يكون باعادته مع تلافى العيب لذى كان قد شابه وأدى الى بطلانه ، ولا يكون له أثر رجعى ، وبالتالي فان الاجراء الجديد لا ينتج أثره الا من تاريخ اتخاذه . وعلة تخويل القاضى أو المحقق هذه السلطة هي الحد من أثار البطلان . خاصة حيث يستتبع بطلان الاجراء بطلان اجراءات تالية عليه مباشرة ، فيستبدل القاضى بالاجراء الباطل اجراء صحيحا ويستقيم بذلك سير الدعوى، ويستعمل القاضى هذه السلطة سواء كان البطلان مطلقا أو نسبيا .

تحول الاجراء الباطل :

بقصد بتحول الاجراء الباطل ، الاعتداد بالقيمة القانونية للعناصر التي تتواجد في الاجراء الباطل والتي تصلح في تكوين احراء اخر . بشرط أن تتوافر في الاجزاء الباطل الشروط الشكلية والموضوعية التي يتطلبها القانون لاحداث أثر معين يختص به اجراء اخر .

* وقد تبنت محكمة النقض المصرية هذه النظرية في العديد من أحكامها ومن ذلك قولها : انه اذا أنقضت من محضر التحقيق بعض شروط صحته، كحضور كاتب أو تطيف شهود مترتب على ذلك، بطلانه ، فان ذلك لا يحول دون اعتباره محضر استدلال صحيح . اذ أن شروط صحة هذا المحضر متوافرة .

(نقض ١٤/١١/١٩٥٢ س ٤ ق ١٤٦) .

البحث الثاني

تطبيقات وأمثلة :

١ - اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الاجراءات او في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على الغاء الحكم واعادة القضية الى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد، بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . المادة ٤١٩ / ١ ج) .

٢ - عدم اعلان المعارض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعمله بالجلسة وتعهد به باخطاره ، لا يغني عن الاعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبارها المعارضة كأن لم تكن باطل .

٣ - تعجيل القضية من النيابة بعد انقطاع السير فيها دون اعلان المتهم بتكليف صحيح بطلان الحكم .

٤ - أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي دون أن ينشئ أسباباً لقضائه ، خلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية يرتب بطلان الحكم الاستئنافي .

٥ - وجوب الاشارة الى نص القانون التى حكم على المتهم بموجبها،
خلو الحكم من هذا البيان يؤدى الى البطلان .

٦ - سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم ، النطق بالحكم يكون من
الهيئة التى سمعت المرافعة ، أو أن يكون اعضاءها جميعا قد وقعوا
على مسودة الحكم . عدم مراعاة ذلك ، أثره بطلان الحكم .

٧ - خلو الحكم من تاريخ صدوره يبطله قانونا ولو كان محضر
الجلسة قد استوفى هذا البيان .

٨ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الشعب يجعله باطلا
مطلقا ، لانه يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا .
وهذا البطلان من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

٩ - عدم افصاح الحكم الاستئنافية عن أخذه باسباب الحكم
المستأنف ، وانشائه لنفسه اسبابا جديدة ، اغفاله الاشارة الى النص
الذى حكم بموجبه يؤدى الى بطلانه ، حتى لو أشار فى ديباجته الى المواد
التى طلبت النيابة العامة تطبيقها . مادام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد .

١٠ - التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل
متهاكما متساقطا لا شىء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح
الاعتماد عليها والاخذ بها .

١١ - وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم
حصول مانع لاحدهم ، وجوب توقيعه على مسودة الحكم والا صدر
مشوبا بالبطلان .

١٢ - الخطأ فى رقم المادة المطبقة - لا يترتب عليه بطلان الحكم
مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة
الواجبة التطبيق .

١٣ - بطلان الحكم اذا قضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه،
عدم مراعاة ميعاد ثمانية الايام المنصوص عليها فى المادة ٣١٢ اجراءات
لا يترتب عليه بطلان الحكم .

١٤ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام
قد استوفى أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية .

١٥ - لا يترتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على
محضرها .

١٦ - وجوب اشتغال الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان
باطلا .

١٧ - المقرر أنه يجب على المحكمة الا تبني حكمها الا على العناصر
والادلة المستمدة من وراق اوراق الدعوى المطروحة امامها . ان اعتمدت على
دليل استتته من اوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنتظرها
للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر الخصوم،
فان حكمها يكون باطلا .

١٨ - عدم وضع تقرير تلخيص فى محكمة الجنح المستأنفة يتضمن
وقائع الدعوى وظروفها وأدلتها وجميع المسائل الفرعية . يكون تقصيرا فى
اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله .

١٩ - التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين
اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى من
الامرين قصدته المحكمة .

٢٠ - خلو الحكم من بيان المحكمة التى أصدرته يؤدى الى الجهالة
بها ويجعلها كان لوجود لهما وبالتالي الى بطلانه .

٢١ - تأسيس المحكمة قضاءها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان
سماعهم ممكنا ودون اجراء تحقيق فى الدعوى ، اكتفاء الدفاع بتلاوة أقوال
الشهود الغائبين يؤدى الى بطلان الحكم .

٢٢ - ادانته المتهم بناء على ما أثبتته مفتش الاغذية المعمل فى
محضره دون سماعه فى درجتى التقاضى ودون بيان سبب ذلك يترتب
بطلان الحكم .

٢٣ - استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اعترافه في درجتى التقاضى أو سماع شاهد الاثبات غى الدعوى يشوب الحكم بالبطلان .

٢٤ - بطلان الحكم عند القضاء فى الدعوى قبل الفصل فى طلب الرد

٢٥ - بطلان اجراءات المحاكمة والحكم عند محاكمة غير من اتخذت اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى هذه (المادة ٣٠٧ اجراءات) .

٢٦ - وقف تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب الجمركى أو مباشرة اجراءات فيها على صدور الطلب بذاك من الجهة التى ناطها القانون به . أثر مخالفة الخطر بطلان اجراءات بدء تسييد الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم . وهذا البطلان متعلق بالنظا العام . ويرتب بطلان الحكم المترتب على الاجراءات الباطلة .

احكام النقض

لما كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج التى انبنى عليها الحكم والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ويجب - كى يحقق الغرض منه - أن يذكر فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، وذلك من مقتضاه أن تكون أسباب الحكم مقروءة ، أما تحرير الاسباب بخط يستحيل قراءته فانه لا يحقق قصد الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بادانة الطاعن قد استحال قراءه أسبابه فانه يعد فى حكم الخالى من الاسباب مما يبطله وهو بطلان ينبسط حتما على كافة أجزائه بما فيها المنطوق ، واذا أيدى الحكم المطعون فيه فان البطلان يكون قد استطال اليه ، ولا يعصمه من ذلك أن يكون قد أنشأ لقضائه أسبابا

خاصة مادام أنه أحال على منطوق حكم باطل مما يؤدي الى امتداد البطلان اليه ويعيبه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ١٩١٩ لسنة ٥٠ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي المعارض فيه ، وكانت المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ووجب اجماع قضاة المحكمة عند صدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة، وكان الشارع اذ استوجب انعقاد هذا الاجماع معاصرا لصدور الحكم انما دل على اتجاه مراده الى أن يكون الاجماع معاصرا لصدور الحكم وليس تاليا له لان ذلك ما يتحقق به حكمة تشريعه ومن ثم فان النص على اجماع الراء قرين بالحكم بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة هو شرط لازم لصحته ولما كان منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلوا مما يفيد صدوره بالاجماع فانه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته .

(نقض ١٩٨١/٥/١٧ - الطعن ٣٦٠٧ لسنة ٥٠ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه وان استوفيت بياناته الا أنه لم ينشئ لقضائه أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانونا ، لخلوه من تاريخ صدوره ، فانه يكون بدوره باطلا ويتعين لذلك نقض الحكم والاحالة دون ما حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى . ولما كان نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة الى الطاعن يقتضي نقضه أيضا بالنسبة للمحكوم عليه الاخرى الذي لم يقرر بالطعن لان هذا النقض يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة مما مقتضاة اعادة بحثها من جميع نواحيها بالنسبة لكل من اتهم فيها .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢ - الطعن ٤٣٦٨ لسنة ٥١ ق) .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لغقدها عنصرا من

مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به بناء على الاسباب التى اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه ، واذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من اترينخ اصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى ، ولا يقدر فى هذا ان يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب ان يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية باى دليل غير مستمد منه أو باى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن ان يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ابداء الاسباب التى بنى عليها الطعن . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٠/٥/١٩٨٣ - الطعن ١٥٦٤ لسنة ٥٣ ق)

من المقرر أن تعيب التحقيق الذى تجسره النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم فان ما يتعاه الطاعن فى شأن تقصير النيابة بعدم سؤالها الجنى عليه قبل وفاته لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق)

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ اوجبت أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه ، وأن يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وأن يتلى هذا التقرير ، فقد دلت بذلك دلالة واضحة على وجوب أن يكون هذا التقرير مكتوبا ، وانه ورقة من

أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعدم وضع هذا التقرير بالكتاب يكون تقصيرا فى اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله . ولا يغنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الاعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائى فان هذا المحل غير جدى لا يغنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح أن يعول عليه القاضيان الاخران فى تفهم الدعوى، ومادامت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا يصح فى هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن بالنقض قولا بأن الحكم مادام ثابت فيه أن هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لجده الا بالطعن بالتزوير مادام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلا . لما كن ذلك ، وكن البين من مطالعة المفردات المضمومة أن أوراق الدعوى خلت من تقرير التلخيص فقد وجب القول بأن المحكمة الاستئنافية قصرت فى اتخاذ اجراء من الاجراءات الجوهرية بما يعيب حكمها بما يبطله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ٨٩٥ لسنة ٥٣ ق) .

حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى - الذى أحال اليه الحكم المطعون فيه - أن أغلب أسبابه غير مقروءة وأن عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام فى غير اتصال يؤدى الى معنى مفهوم كما أنه محرر بخط يستحيل قراءته - لما كان ذلك وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه فى عبارات عامة معماه أوضعه فى صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة

تطبيق القانون لى الواقعة كما صار اثباتيا بالحكم وأن تفول كلمتها فيما يثيره الطاعنان بأوجه الدعى - لما كان ذلك وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت أوراق الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا واذ كانت هذه الورقة هى السند للوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه - ولما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١١/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق)

لما كان يبين من المفردات المصمومة ان القاضى عبد الوهاب نصر كان عضوا بالهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وقررت حجزها للحكم ، غير انه لم يشترك فى الهيئة التى نطقت بالحكم ، وانما حل محله قاض آخر ، هو القاضى السيد محمود سمير ، ومع ذلك فان للقاضى الاول لم يوقع مسودة الحكم . لما كانت المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يحضر القضاء الذين اشتركوا فى المداولة ، تلاوة الحكم ، فاذا حصل مانع لاحدهم وجب أن يوقع مسودته ، وكان القاضى عبد الوهاب نصر الذى سمع المرافعة لم يوقع مسودة الحكم ، فان الحكم يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة ، بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الاخر (داود العيسوى) الذى كان طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، لاتصال وجه الطعن به ، عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(نقض ١٤/١٢/١٩٨٣ - الطعن ٢٣٩٣ لسنة ٥٣ ق)

لما كان الحكم المسأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره وكان خلو

الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدما عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بموجود الحكم بكامل اجرائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم عليها . فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الاستئنافى وان - استوفيت بياناته - قد صدر باطلا لانه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه وأخذ بأسبابه ولم ينشئ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . كما لا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة أقد استوفى تاريخ اصدار الحكم المستأنف الباطل لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة الا انه من المستقر عليه ان الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان امام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها .

(.نقض ١٩٨٤/١/٢٤ - الطعن ٢٧٤٩ لسنة ٥٣ ق) .

الفصل السادس

انعدام الحكم

انعدام الحكم يعنى عدم وجود العمل القانونى ذاته • والانعدام أبعد مدى وأشد عمقا من البطلان •

لان الاجراء الباطل له وجود وان كان مشوبا بالبطلان • أما الاجراء المنعدم فهو مجرد من الوجود القانونى •

ومن أمثلة الاجراء المنعدم أن قاضيا للاحوال الشخصية مثلا يكتشف فى أوراق الدعوى جريمة ارتكبتها خصم على آخر ، فيحكم على مرتكب الجريمة بالعقوبة المقررة لها • فيعتبر الحكم منعما لانه يعتبر كما لو كان صادرا من غير قاضى • ولو استنفذ طرق الطعن ، فان هذا الحكم يظل منعما ويجوز الاستشكال فى تنفيذه •

والانعدام القانونى للاجراء يرجع الى سببين :

١ - اما أن يكون راجعا الى انعدام الانبئة الاجرائية بين متخذ الاجراء وبين ما أتخذ الاجراء فى مواجهته كالمثال السابق •

٢ - واما التى كون الاجراء ذاته يعتبر جريمة معاقب عليها فى القانون الجنائى الموضوعى •

مثال ذلك : ما نصت عليه المادة ١٣٦ عقوبات « أن كل موظف عام أمر بتعذيب متهم أو قتل ذلك بنفسه محملة على الاعتراف يعاقب ... » فإذا حدث أن أفضى التعذيب الى اعتراف ، فلا يتحقق القصد الجنائى ، وبالتالي يعتبر التعذيب كاجراء منعما الوجود القانونى •

وسيلة التمسك بالانعدام •

١ - الطعن فى الحكم •

٢ - تجاهل صدور الحكم المنعدم •

٣ - الاشكال فى التنفيذ •

الفرق بين الانعدام والبطالان :

- الاختلاف بينهما مصدره التباين بين عدم الوجود وعدم الصحة .
- فمظهر عدم الوجود هو الانعدام ، وجزء عدم الصحة هو البطالان .

وهكذا يتضح أن العمل المنعدم يختلف عن العمل الباطل ، فهما وإن تلاقيا في تعطيل آثار العمل القانوني ، إلا أنهما يختلفان في سبب هذا التعطيل . فالانعدام يعنى بحكم طبيعة أن العمل غير موجود وبالتالي فلا أثر له . أما البطالان فإنه يعنى بحكم تقريره أن العمل يجب أن يتجرد من آثاره القانونية .

ولقد عرض القانون لنظرية انعدام الأعمال القانونية ، ومنه انتقلت الفكرة الى سائر فروع القانون الأخرى . ولم تلق هذه النظرية كثيرا من الاهتمام في مجال الإجراءات الجنائية .

أحكام النقض

حيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم المطعون فيه الصادر في معارضة الطاعن الاستئنافية برفضها وتأييد الحكم المستأنف - أنها خلت من توقيع رئيس المحكمة الذي أصدر الحكم المطعون فيه ، وإذا كان خلو الحكم من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المردود وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(نقض ١٣/٤/١٩٨٢ - الطعن ٩٢٥ لسنة ٥٢ ق) .

لما كان يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع القاضي الذي أصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله في حكم المردود وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإن بطلانه يستطيل الى الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٣/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٢٦٣ لسنة ٥٣ ق) .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع القاضي الذي أصدر الحكم . لما كان ذلك وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله في حكم المعلوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا واذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٥/١١/١٩٨٣ - الطعن ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق) .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع القاضي الذي أصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله في حكم المعلوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . واذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(نقض ٢٧/١١/١٩٨٤ ٣٥٩٠ لسنة ٥٤ ق) .

خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله في حكم المعلوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا ، وهو ما يستطيل الى الحكم الابتدائي المندمج في الحكم المذكور . واذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ٢٨/١١/١٩٨٤ - الطعن ٢٢٦٢ لسنة ٥٤ ق) .

الفصل السابع

تصحيح الحكم

نصت المادة ٣٣٧ اجراءات جنائية على أنه « اذا وقع خطأ مادي في الحكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام ، ولو لم يكن يترتب عليه بطلان ، تقبولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الامر تصحيح الخطأ المادي من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وذلك بعدم تكليف الخصوم بالحضور وتقض بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ، وبؤشر بالامر الذي يصدر على هامش الحكم أو الامر ، ويستتبع هذا الاجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبة . ويقصد بالخطأ المادي ذلك الخطأ الذي يترتب عليه أى أثر قانونى ، فلا يؤدي الى البطلان ولا الى الخطأ فى القانون ، وبالتالي فهو خطأ تعبيري لا يترتب على صحيحه أى تغيير فى المعنى المقصود بما هو معبر عنه ، ومن ثم يجوز تصحيحه فى أى وقت ولو بعد أن يصبح الحكم حائرا لقوة الشيء المقضى به .

١ - ويشترط لاعتبار الخطأ ماديا ، الا يكون من شأنه أن يؤدي الى بطلان أو خطأ فى القانون . وهذا ما حرصت المذكرة الايضاحية على تأكيده، حيث قررت «رؤى تخويل جهات الحكم والتحقيق الحق فى تصحيح الخطأ المادي الذى يقع فى الحكم أو فى الامر ولو لم يكن يترتب عليه البطلان، وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم .

٢ - الا يؤثر على حقيقة ما تم فى العمل الاجرائى ، أى يمكن تصحيحه دون أن يترتب على ذلك تعديل فى مضمون هذا العمل .

وهناك فروق أساسية بين إعادة الاجراء الباطل وتصحيح الخطأ المادي فى اجراء صحيح .

١ - الاعادة لا تكون مباشرة الاجراء من جديد ، أما التصحيح فيكون بالتأشير بالامر الصادر بالتصحيح على هامش الورقة التى أثبت فيها الاجراء .

٢ - ينتج الاجراء المعاد اثره من وقت اعادته ، أما الاجراء الذى صحح خطؤه المادى فترجع اثاره الى وقت مباشرته اول الامر .

٣ - يختص بتصحيح الخطأ المادى السلطة التى صدر عنها العمل المشوب بهذا الخطأ ، ولها أن تصححه من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، ويصدر القرار بالتصحيح فى غرفة المشورة .

ويلاحظ أن الخطأ المادى فى اسم المتهم ولقبه ، لا يتوافر الا حيث لا يكون هناك خطأ فى شخصه ، لان الخطأ فى الشخص يعتبر بالنسبة لما تم من اجراءات فى مواجهة غير المقصود بها سبب انعدام لا مجرد سبب للبطلان .

فالمتهم الذى يصحح اسمه ، لا يوجد خلاف على أنه هو المقصود فيما صدر من حكم أو من أمر .

ومن قبيل الخطأ المادى كذلك ، الخطأ فى اسم القاضى وعضو النيابة أو أحد الخصوم فى تاريخ الجلسة أو فى تاريخ الواقعة ، أو فى رقم المادة التى جرت المرافعة على أساس الوصف الوارد بهما ، أو فى اليد الذى تخلف بها العاهة وذكر أنها اليمنى فى حين أنها اليسرى .

أحكام النقض

ان ما أثبت فى ديباجة الحكم بشأن نظر الدعوى بالجلسة التى أصدر فيها رغم انها نظرت فى عدة جلسات سابقة لا يبطله ، لانه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا مما لا يؤثر فى سلامة الحكم ، ولان الخطأ فى ديباجة الحكم لا يعيبه اذ هو خارج عن مواضع استدلاله .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٥ - الطعن ٨١٧ لسنة ٥٢ ق) .

لما كان لا شبهة فى أن الحكم المطعون فيه هو الصادر ضد الطاعن ، أما الحكم المرفقة صورته بأسباب الطعن فهو صادر فى قضية أخرى وضد محكوم عليه آخر ، وفى تاريخ مغاير لتاريخ صدور الحكم المطعون فيه - وهو ما لا ينافى فيه الطاعن - فان اثبات منطوق ذلك الحكم الاخر بمحضر

جلسة المحاكمة بدلا من الحكم المطعون فيه لا يبدو أن يكون خطأ ماديا واضحا جاء وليد سهو من كاتب الجلسة مما لا يمس الحكم ولا يؤثر في سلامته .
(نقض ١٩٨٣/٦/١٤ - الطعن ١١٠٨ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليهما والجار سليمان غنيم درويش وأقرار المتهم ومن التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن أورد بعد تحصيلها واقعة الدعوى بالصورة التي استخلصها أدلة الثبوت السالف الإشارة إليها إلا أنه عند إيراد مضمون شهادتهم أوضح أقوال المجنى عليها وأقوال أبوزيد حجاج قناوى - باعتباره جار محل الحادث - وكان الظاهر من سياق الحكم وتسلسل الوقائع الثابتة من أنه أخطأ في اسم الشاهد سليمان غنيم درويش عند ذكر أقواله - التي تساند إليها - وإن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر في حقيقة الشخص المقصود الذي حصل الحكم مضمون أقواله بالتحقيقات ، وإذا كان البين من مطالعة المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال هذا الشاهد له أصل في الأوراق فإن خطأ الحكم في ذكر اسم لا يؤثر في سلامته ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٦٠٠٩ لسنة ٥٣ ق) .

لما كانت المحكمة قد دانت المطعون ضده في جريمة احراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي ذات العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فإنها أما أن تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس ، أو أن يكون لفظ السجن ورد سهوا في منطوق

الحكم وان المحكمة كانت تقصد الحبس مع الشغل لمدة سنة وفي كلا الحالتين بتعيين تصحيح الحكم المطعون فيه بجعل العقوبة المقيدة للحرية المنقضى بها على المطعون ضده الحبس سنة واحدة مع الشغل . ولا يمنع من ذلك كون النيابة العامة هي الطاعن وان ما قضت به هذه المحكمة - محكمة النقض - يعتبر تحقيقاً للعقوبة المنقضى بها لى خلاف ما قصده النيابة العامة من طعنها مما لا يتعارض بل يتفق وما نصت عليه المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن مام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه الامر الذي تنحصر معه القاعدة المنصوص عليها في هذه المادة وفق صريحها - عن النيابة العامة مادامت هي الطاعنة .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ - الطعن ٨٠٣ لسنة ٥٤ ق) .

من المقرر ان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض أى الامرين قصده المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه وأن ذكر في ديباجته - نقلاً عن وصف النيابة العامة للتهمة - تاريخاً للواقعة هو ١٩٨٣/٨/١٠ الا أنه عاد وذكر التاريخ الصحيح لها وهو مساء يوم ١٩٨٣/٨/٩ لدى تحصيله للواقعة ، فان ما ورد من خطأ في ديباجته لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته واحاطته بالواقع بما ينتفى به دعوى التناقض ويكون النعى عليه في هذا الصدد غير ذي وجوه .

(نقض ١٩٨٤/١١/٨ - الطعن ٢٠٧٦ لسنة ٥٤ ق) .

الفصل الثامن

تفسير الحكم

يجوز للخصوم أن يطلبوا تفسير الحكم من المحكمة التي أصدرته في حالة غموضه وعدم وضوح حقيقة المقصود منه .

ويجب لهذا الغرض أن يقدم طالب التفسير عريضة لرئيس المحكمة التي أصدرت الحكم ، وهو يحدد جلسة لذلك ، ويعطى إليها الخصوم وبعد سماع أقوالهم تصدر المحكمة حكماً تفسيرياً .

ولكن لا يقبل طلب التفسير إلا بالنسبة لمنطوق الحكم إذا نشأ عنه إشكال حقيقى فيما يتعلق بتنفيذه ، فلا يقبل هذا الطلب بالنسبة لسبب من أسباب الحكم إذا كان لا يوجد إشكال فى التنفيذ .

ولكن يجب ألا يتخذ التصحيح أو التفسير وسيلة للرجوع فى الحكم وإصدار حكم جديد ، فإن خطأ القاضى فى رأى لا يجوز تصحيحه إلا بواسطة الطعن فى الحكم بالطرق القانونية ، فلا يجوز للقاضى العدول عن الحكم بحجه أن ماراه وحكم به قصداً كان خطأ ، ولكنه يجوز أن يعدل فقط عما حكم به بغير قصد من قبيل الخطأ المادى . وكذلك الغرض من تفسير الحكم هو إيضاح ما أبهم فيه فلا يصح أن يكون وسيلة لتقرير غير ما حكم به .

الفصل التاسع

حجية الحكم الجنائي

تمهيد :

تقتضى العدالة ألا يحاكم الانسان عن تهمة واحدة أكثر من مرة ، فاذا حكم على انسان بالادانة أو قضى له بالبراءة ونفذت وسائل الطعن التي شرعها القاتون حاز الحكم قوة الشيء المقضى بالنسبة للفعل الذى حوكم من أجله ، لان من حق الفرد الطبيعى فى علاقته بالمجتمع ألا يقتص منه أو يسأل عن عمل واحد أكثر من مرة .

وكذلك كون الفرد معلقا بين انتهاء الخصومة وبقائها حائرا بين الطمأنينة والتهديد بالدعوى من جديد فأمر ضد الانسانية .

فاذا استنفذ الحكم جميع طرق الطعن المقررة أو كان غير قابل للطعن فيه فإنه يصر عنوانا للحقيقة . وإذا كان الحكم قد اكتسب تلك الصفة فلا يجوز إعادة طرح موضوع الخصومة الجنائية من جديد أمام أى محكمة باعتبار أن الحكم بذلك قد عبر عن الحقيقة فيما قضى به ومن ثم فلا يجوز مناقشة تلك الحقيقة مرة أخرى . وهذا ما يعبر عنه بقوة الشيء المقضى به والتي تنقضى بها الدعوى الجنائية .

خصائص مبدأ الحجية :

أولا : تعلقة بالنظام العام :

يترتب على الاساس الذى يتركز عليه مبدأ الحجية نتيجة هامة هى تعلقه بالنظام العام ، ولذلك يجوز الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، وعلى المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

ثانيا : نسبية قوة الامر المقضى :

اذ يتقيد بالخصوم وبوحدة الجريمة التى صدر بشأنها الحكم .

المبحث الاول

شروط صحة الدفع بقوة الشيء المقضى به

المطلب الاول

حكم جنائى بات

١ - أن يكون الحكم قد صدر من هيئة قضائية :

أى أن يكون قد صدر من محكمة جنائية ، فيستبعد أوامر التحقيق والاحالة من النيابة العامة ، وكذلك تستبعد الاحكام الصادرة من المحكمة التأديبية ، كذلك الاوامر الجنائية الصادرة من النيابة العامة .

٢ - أن يكون قد صدر من محكمة لها ولاية الفصل فى الدعوى :

سواء كانت محكمة عادية أو محكمة خاصة ، كالمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة .

٣ - أن يكون فاصلا فى الموضوع :

فالاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع كالحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحكام التمهيدية أو التحضيرية أو الواقعية وبعدم القبول والدفع الفرعية لا تحوز حجية .

٤ - أن يكون متمتعا بوجوده القانونى :

فلا قوة للاحكام المنعدمة . أما الاحكام الباطلة فانها متى حازت قوة الامر المقضى أصبحت عنوانا للصحة .

٥ - أن يكون الحكم قد فصل الواقعة فى منطوقه :

يجب أن يكون الفصل فى موضوع الدعوى قد ورد بمنطوق الحكم غير أنه لا يمنع من أن يكون الفصل فى الموضوع قد ورد بالاسباب بشرط أن يكون جوهريا بالنسبة للمنطوق .

٦ - أن يكون باتا :

الحكم الجنائى البات هو ذلك الحكم الذى أصبح من غير الممكن طرق باب القضاء لاعادة النظر فيه ، اما لان كافة طرق الطعن فى الاحكام قد

استنفذت قبل صدوره ، واما لانه بعد صدوره فاتت مواعيد الطعن فيه
فصار غير قابل للتعديل أو الالغاء .

والحكم البات لا يخرج عن الصور الآتية :

(أ) اما حكم صادر من محكمة الجنح المستأنفة ورفضت محكمة النقض
الطعن الذى قدم ضده .

(ب) اما حكم صادر من محكمة الجنائيات فى جناية ورفضت محكمة
النقض الطعن الذى قدم ضده .

(ج) اما حكم صادر من محكمة الجنح المستأنفة بناء على احالة اليها
من محكمة النقض فى أعقاب نقضها لحكم هذه المحكمة المطعون فيه بالنقض
متى بقى ذلك الحكم دون طعن منه بالنقض من جديد .

(د) اما حكم صادر من محكمة الجنائيات فى جناية بناء على احالة
اليها من محكمة النقض فى أعقاب نقضها لحكم هذه المحكمة المطعون
فيه بالنقض متى بقى ذلك الحكم دون طعن فيه بالنقض من جديد .

(هـ) اما حكم حضورى صادر من محكمة الجنح الجزئية فات ميعاد
الطعن بالاستئناف دون تقديم هذا الطعن .

(و) اما حكم حضورى من محكمة الجنح المستأنفة فات ميعاد الطعن
فيه بالنقض دون تقديم هذا الطعن .

(ز) اما حكم حضورى صادر من محكمة الجنائيات وفات ميعاد الطعن
فيه بالنقض دون أن يقدم ضده هذا الطعن .

المطلب الثانى

وحدة الخصوم

١ - الخصم فى الدعوى هو الهيئة الاجتماعية التى تمثلها النيابة
العامة . فالخصم واحد لا يتغير ، فالنيابة العامة هى وحدها صاحبة

الدعوى العمومية ، حتى فى حالة ما اذا طرحت الدعوى أمام المحكمة باجراءات المدعى بالحق المدنى . لان المدعى المدنى لا يرفع الدعوى انما يحركها واذ ذاك تصبح النيابة صاحبة الدعوى ، فهو يمهّد لرفعها . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للنّياية العامة أن ترفع الدعوى الجنائية من جديد اذا كانت الدعوى الاولى الصائر بشأنها الحكم قد رفعت من قبل المضرور بطريق الادعاء المباشر أو رفعت من أية جهة أخرى خلاف النيابة العامة .

٢ - والمتهم ، هو ذلك الشخص الذى تطلب النيابة العامة من القضاء توقيع العقوبة عليه سواء باعتباره فاعلا للجريمة أو شريكا فيها . والمتهم يختلف وصفة باختلاف الاتهام والوقائع :

فالحكم بادانة متهم عن واقعة جائية تكون حجة مانعة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة ولا يكون كذلك بالنسبة الى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة .

فاذا أقيمت الدعوى ضد متهم من أجل جريمة لم يرتكبها غير شخص واحد ففضى بادانته وصار هذا الحكم باتا ، فليس ما يحول دون أن تقام دعوى ثانية من أجل نفس الجريمة ضد شخص ثان ، وللقاضى أن يحكم فى هذه الدعوى بادانة المتهم منها مقررا أنه ارتكب الجريمة وحده .

وهذا التناقض بين الحكمين يجوز رفعه عن طريق اعادة النظر طبقا لنص المادة ٤٤١ اجراءات جنائية . ويكون للقاضى فى الدعوى الثانية حرية كاملة فلا يتقيد بالحكم السابق ، وكذلك يتاح للمتهم فرصة الدفاع كاملا فلا يجابه بما تتضمنه حكم صادر بناء على اجراءات لم تتخذ فى حقه .

وكذلك اذا صدر الحكم ببراءة شخص معين وصار الحكم باتا . جائز أن تقام الدعوى من أجل نفس الجريمة ضد شخص ثان ، ولو نفى الحكم الاول ارتكاب الجريمة أو استبق خضوعها لنص تجريم أو اعتراف بتوافر سبب الاباحة . بحيث كانت الادانة فى الدعوى الثانية تتناقض أسباب البراءة التى اعتمد عليها الحكم الصادر فى الدعوى الاولى .

٣ - إذا تهم جملة أشخاص على التعاقب باشتراكهم فى ارتكاب جريمة معينة فإن الحكم الذى يصدر ضد أحدهم لا يجوز حجية ضد الآخرين وقد يدان أحدهم ويبرأ الآخر لأن لكل دفاعاً خاصاً به حتى ولو صدر الحكم نافياً حصول الواقعة .

٤ - لو حوكم الفاعل الاصلى بوصف معين ، وقضى ببراءته ، ثم رفعت الدعوى على الشريك بوصف مغاير . فيجب التفرقة بين ما اذا كانت البراءة مبنية على عدم وجود الجريمة فى الفعل المنسوب له استناداً لفاعل آخر أو الشريك وكان لهما التمسك بحجية الحكم الاول لأن السبب نفسه انتهى بحكم ، فأى اتهام بارتكابه لا عقاب ليه . لأنه من الاجحاف الصارخ أن يصدر حكم بالبراءة بالنسبة لأحد الشريكين فلا يستفيد منه الآخر الذى حوكم من بعده مع أن سبب البراءة سبب مشترك بينهما .

أما اذا كانت براءة أحد الشريكين مبنية على أسباب شخصية بالفاعل الاصلى فلا يمكن للشريك أن يستفيد من حكم البراءة متمسكاً بحجيته .

مثال : اذا كان أساس البراءة الاعفاء من العقاب . كحالة اعفاء الفرع أو الاصل أو الزوجين فى جريمة السرقة من العقاب .

فالشريك الذى ليس زوجاً فرعاً أو اصلاً لا يمكنه أن يتمسك بحكم البراءة الصادر لشريكه الذى أعفى من العقاب لأنه أصل أو فرع أو زوجة للمجنى عليه .

استثناء : ويستثنى من هذه القاعدة أن الشريك يستفيد من حكم البراءة الصادر لشريكه ، تلك الحالة هى حالة الشريكين فى الزنا ، فإن براءة أحدهما تفيد الآخر حتماً ذلك لأن الفعل لا يمكن أن يأتى إلا من اثنين يشتركان فى اتيانه ولا سبيل لوقوع الزنا من واحد فإن انتفى عن أحدهما فى واقعة معينة أنتفى حتماً عن الآخر فى نفس الواقعة .

رئيس للزوج أن يطلب رفع الدعوى الجنائية على زوجته دون الشريك وأنه اذا عفا الزوج عن زوجته استفاد شريكه من هذا العفو ان صدر قبل التنفيذ عليهما .

أما اذا كان الحكم صادرا بالادانة على أحد الشريكين فليس ما يمنع من محاكمة الشريك الثانى ، فلكل فرد دفاع خاص به ، وما يثبت فى حق أحد الشريكين قد لا يثبت فى حق الآخر .

موقف القضاء المصرى :

استقر القضاء المصرى على الاعتراف للحكم الصادر ببراءة أحد المساهمين فى الجريمة استنادا الى سبب موضوعى بقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لكل من يساهم فى الجريمة ، فاعلا كان أم شريكا .

فقضت بأن أحكام البراءة المبنية على الاسباب غير الشخصية بالنسبة للمحكوم لهم تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان فى ذلك مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر لهم فى القانون . فالحكم النهائى الذى ينفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا ، ويبنى على ذلك براءة متهم فيها ، يجب قائلونا أن يستفيد فيه كل ما يتهمون فى ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء أو قدموا للمحاكمة معا أم قدموا على التعاقب بإجراءات مستقلة . وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية أو ارتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى اليه المساهمة فيها فاعلا أصليا أو شريكا ارتباطا لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة صوالهم متحدة اتحادا يقتضى أن يستفيد كل منهم من كل دفاع مشترك .

نقد المبدأ الذى اعتنقته محكمة النقض :

كان رأى محكمة النقض محلا للنقد . ذلك بناء على استقلال كل من الخصومتين عن الأخرى . فيما يتعلق بأحد المساهمين لا يمكن الاستناد اليه بالنسبة الى المساهم الآخر ولا يجوز الدفع بحجية الحكم الجنائى عند عدم توافر وحدة الخصوم . وإذا كان من غير الممكن التمسك بحجية الحكم باداته أحد المساهمين ضد مساهم آخر فلماذا يحتج قبيله بحجية حكم بالبراءة لسبب موضوعى مع أن فكرة الحجية واحدة لا تتغير .

مع أن المبدأ الذى أقرته محكمة النقض تسفده قرينة الأصل فى المتهم البراءة ، ولذلك لا يجوز تطبيقه فى حالة الادانة .

٥ - إذا حكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على الاصيل أو الشريك لم يجز الحكم الصادر لاحدهما بقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للآخر ، لأنه يجوز أن تكون الاجراءات التي لم تتخذ بالنسبة لاحدهما طول المدة المسقطه قد اتخذت بالنسبة للآخر كما لو كان أحدهما غائبا والآخر حاضرا ، فاتخذت اجراءات ضدهما ولكن لم ترفع الدعوى الجنائية الا بعد مرور المدة المسقطه فمدفع النائب بسقوط الحق في اقامة الدعوى فحكم بقول دفعه ، هذا الحكم لا محل لان يتمسك بحجيته المتهم الآخر .

٦ - أن الحكم الجنائي الذي فصل مسألة فرعية تكون الحجية له أمام المحكمة الجنائية رغم عدم توافر وحدة الخصوم .

مثال ذلك : براءة المتهم من تهمة السرقة فانه يجوز الحجية أمام المحكمة عندما تنظر دعوى البلاغ الكاذب بالسرقة رغم عدم توافر وحدة الخصوم .

وأساس هذا النظر أن المادة ٢٢٢ اجراءات جنائية قد أوجبت وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى . وهذا الايقاف الوجوبى يكشف عن مبدأ حجية الحكم الصادر في المسائل الفرعية .

المطلب الثالث

وحدة الواقعة

يشترط للدفع بقوة الشيء المحكوم به أن تكون الواقعة التي فصل فيها الحكم البات هي ذات الواقعة التي فصلت فيها صراحة أو ضمنا .

فاذا اختلف الواقعتان في أى عنصر من عناصرها تخلف الشرط وجاز رفع الدعوى الجنائية عن الواقعة التي لم يفصل فيها .

ونصت المادة ٤٥٤ اجراءات جنائية « الدعوى الجنائية تنقضى بالنسبة للمتهم المرغوة عليه والوقائع السندة اليه » .

وتنطبق هذه القاعدة سواء كانت الجريمة سبب الدعوى الثانية لاحقة أو معاصرة أو سابقة للواقعة الثانية :

(أ) حالة كون الجريمة الثانية لاحقة للواقعة سبب الدعوى الاولى :

إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد يوضعه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين .

كذلك إذا حكم على متهم من أجل جريمة اقامة البناء بغير ترخيص ثم ثبت أن المتهم قد عاد واستأنف البناء بعد ذلك ، وهو فعل جديد ، فإنه لا يجوز قانونا ادماج هذا الفعل فيما سبقه وإن تحقق التماثل بينهما ، فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالادانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

إذا قضى بالبراءة تهمة التبديد لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنهما أو يكذبه ، ولهذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروح أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .

وإذا أصدر المتهم عدة شيكات بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر لها فإنه يعتبر نشاطا إجراميا لا يتجزأ . ويجوز الحكم الصادر فيه قوة الأمر المقضى مما لا يجوز معه نظر الدعوة الجنائية من أى شيك فيها .

ولا تعاض بين سبق الحكم ببراءة المتهم من تهمة اختزانة مواد سامه بدون ترخيص والحكم بادانته لمزاولة مهنة الصيدلة بأن جهز أدوية بدون ترخيص في مخزنه الخاص .

وواقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذا الدعوى ، إذ لكل منهما ذاتيته وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدويين .

في الصور المتقدمة كانت الجريمة سبب الدعوى الثانية لاحقة للواقعة سبب الدعوى الاولى .

(ب) حالة كون الجريمة سبب الدعوى الثانية معاصرة للواقعة سبب الدعوى الاولى :

إذا كان المتهم بعد أن حوكم عن تهمة ذبح بمحل خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه ، وبيع لحم طازج في يوم منع فيه بيع اللحم ، قد قدم الى المحاكمة عن تهمة القتل والاصابة غير العمدتين لبيعه لحوما فاسدة أكل منها المجرى عليهم فلا تثريب على المحكمة اذ هي في الدعوى الاخيرة رفضت الدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

كما أن تبرعته المتهم من تهمة اخفاء سلاح ناري مع علمه بأنه متحصل من جناية قتل عمد مقترن بجناية احراز سلاح ونخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادانته بتهمة احراز السلاح لاستقلال كل من الجريمتين عن الاخرى .

(ج) حالة كون الجريمة سبب الدعوى الثانية سابقة على الجريمة سبب الدعوى الاولى :

إذا تحدث الوقائع المسندة الى المتهم ونماثل وصفها القانوني ، فان صدور حكم بات في احداها لا يحول دون محاكمة المتهم من أجل الوقائع الاخرى طالما كانت متميزة عنها في مادياتها .

وقد أكدت محكمة النقض المصرية هذه القاعدة بقولها لا يكفي ، للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية نوع الواقعة الاولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني .

الباب الثاني

المشكلات العملية في الحجية

اولا : حالة ارتباط جريمة بأخرى :

ان ارتباط جريمة بأخرى لا يحوى دون اتخاذ الاجراءات القانونية عن احدى الجريمتين بعد صدور الحكم في الجريمة الاخرى .

ويكون هناك ارتباط اذا ارتكبت احدى الجريمتين للحصول على الوسائل التي تمكن من ارتكاب الجريمة الاخرى أو التسهيل ارتكابها ، ولتنفيذها أو ليكون بمنجاة من العقاب .

والجريمتان رغم الارتباط الوثيق الموجود بينهما لا تحولان دون اتخاذ الاجراءات القانونية مرتين متعاقبتين ولا يمكن الاحتجاج بقوة الشيء المحكوم فيه لانه يشترط للتمسك بهذه القاعدة أن تكون الواقعة هي بذاتها .

لما في حالة مرتبطين فالحال غير ما تقدم الا أن تكون الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات منطبقة على تلك الحالات .

وهذه الفقرة تنص على أنه ، اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم .

وعلى هذا اذا اتهم شخص بجريمة القتل مع سبق الاصرار وسبق جريمة السرقة وحكم ببراءته فان هذا لا يمنع من اعادة محاكمته عن جريمة اخفاء الاشياء المسروقة في السرقة التي حوكم فيها بالبراءة مع جريمة القتل دون أن يكون هناك احتجاج بقاعدة قوة الشيء المحكوم فيه .

وتعليل ذلك أن جريمة اخفاء الاشياء المسروقة قائمة بذاتها وهي منفصلة عن جريمة السرقة ، وجريمة اخفاء الاشياء المسروقة لا تتم الا بعد وقوع السرقة .

ولكن اذا كانت الجريمة مكونة من أكثر من عمل واحد وكانت كلها متصلة ببعضها اتصالا لا يقبل التجزئة أو الانقسام فان الحكم الصادر فيها يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا يسوغ اعادة رفع الدعوى الجنائية على جزء من اجزائها خشية التناقض في الاحكام . وتنص المادة ١/٣٢ عقوبات . . . اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

فهذا النص يحول دون رفع جملة دعاوى عن فعل واحد ولو تعددت الجرائم التي نتجت عنه .

ثانيا : فى حالة عدم القابلية للتجزئة :

يكون هناك قابلية للتجزئة اذا كانت الاعمال المكونة للجريمة او الجرائم مرتبطة ببعضها البعض الى حد بعدم القول بوجود احد هذه الاعمال يتعارض مع القول بوجود الاخر . وأن نفى أحد هذه الاعمال ينفى الباقي .

فاذا تهم شخص بأنه نصب على اخر بطريقة استمال ورقة عرفية زورها فحكم ببراءته من جريمة النصب ، هذا المتهم البرىء من تهمة النصب هذه لا يمكن محاكمته عن جريمة التزوير لارتباط التزوير والنصب ارتباطا يؤدي الى نفى جريمة النصب وينفى قيام التزوير . هذا اذا كان أساس التهمة الاولى هو قيام الثانية أى أنها مبنية على التزوير ، فاذا نفى النصب أدى هذا الى أن التغيير أو الاصطناع الموجود فى الورقة غير معتبر تزويرا لعدم وجود ركن الضرر الواجب توافره فى التزوير .

ثالثا : ظروف الجريمة :

مثال الظروف المشدد : السرقة باكراه ، اذ نزع ظرف الاكراه تغيير نوع الجريمة من سرقة باكراه الى سرقة عادية . فاذا قضى بالبراءة أو الادانة من السرقة لم يجز رفع الدعوى على نفس المتهم عن الاكراه على حدة ، لان الاكراه دخل فى عنصر الجريمة الاولى التى قضى فيها .

واذا سكت الحكم عن ذكر الظرف المشدد ، فلا يمكن رفع الدعوى عن شىء فيها ، لان الحكم الاول يحول بما طرحه من قوة الشىء المحكوم فيه دون اقامة دعوى جديدة . وذلك لان الحكم كان عن مجموعة الاعمال المكونة للجريمة . فاذا صدر حكم بالبراءة منها كان الحكم عن الجميع ، ولان هذه الظروف المشددة هى ركن من اركان الجريمة لا يمكن أن تنزع بعد الحكم عن الاصل وتكون جريمة مستقلة يمكن محاكمة المتهم عنها مرة أخرى .

رابعاً : الاعمال المتكررة :

سرقة عدة اشياء من محل واحد فى وقت واحد بواسطة فرد معين،
أى تكرار العمل الجنائى فى وقت واحد ومكان واحد . فحكم البراءة عن
هذه الجريمة يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لكل سرقة فى مجموع
تلك الوقائع .

كذلك لا يجوز عند رفع الدعوى عن هذه السرقة أن ترفع دعوى عن
كل متاع مسروق على حدة لان جميع الاعمال مرتبطة ارتباطاً لا يقبل
التجزئة .

خامساً : جرائم العادة :

هناك نوع من الجرائم لا يعاقب عليه الا اذا توافرت عادة المتهم
على مقارفته كجريمة التحريض على الفسق والفجور أو الربا الفاحش .

يمنع الحكم البات فيها من اعادة رفع الدعوى لسبب أى عمل من
الاعمال المتكررة السابقة على الحكم ولولم تشمل الدعوى . ولكنه لا يحول
دون رفع دعوى جديدة عند عودة الجانى بعد الحكم الى ارتكاب فعل
جديد ولو كان مماثلاً للفعل السابق ويتحقق به العادة .

سادساً : الجرائم المستمرة :

وهى المكونة من أفعال واحدة متكررة كحبس شخص دون وجه
حق عدة أيام ، واشغال الطريق العام ، واقامة بناء بدون ترخيص .
فالمخالفة واقعة كل يوم وباستمرار طالما الاشغال مستمرة .

هذه الاعمال المستمرة تكون جريمة واحدة وتحتويها دعوى واحدة
ولا يمكن رفع الدعوى الا عما يقع بعد الدعوى الاولى .

وتفسير ذلك أن هناك عدم قابلية للتجزئة لان الفعل واحد وكل
ما فى الامر أن مدته تطول وتقتصر والعبرة بالفعل لا بالوقت ، أما بعد
الحكم فقد حصل فصل تام بين الماضى وما يقع بعد الحكم .

والضابط الذى يحدد ما هية الجريمة المستمرة هو استغراق تحقق عناصرها زمنا طويلا . ويراد بعناصر الجريمة كل ما يفصل فى كيان ركنيها المادى والمعنوى . ويعنى ذلك أن الجريمة لا تعد مستمرة الا اذا امتد ركنها خلال وقت طويل فكانت ترتكب فى مادياتها أثناء هذا الوقت وكانت ارادة الجانى تتدخل خلاله مسيطرة على هذه الماديات . ومقتضى ذلك أن استغراق ماديات الجريمة دون معنوياتها وقتا طويلا غير كاف لقيام جريمة مستمرة .

وقد عبرت محكمة النقض عن ذلك بقولها أن « العبرة فى الاستمرار هى بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعا متجددا .

والتكرار يعنى أن تتوافر فى كل مراته أماكن الجريمة .

ولذلك كانت جريمة البناء خارج التنظيم ولصق الاعلانات فى أماكن محظورة جريمتين وقتيتين ، وإن امتدت مادياتها خلال وقت طويل ذلك أن معنوياتها لا تمتد كذلك ، وإنما تتدخل ارادة الجانى أثناء أفعال البناء واللصق ثم يقف دورها عند ذلك . فلا يكون لها دور خلال الوقت الذى يستمر فيه البناء قائما أو الاعلانات ملصقة .

سابعا : المساهمة الجنائية :

إذا حوكم شخصا باعتباره فاعلا أصليا وقضى ببراءته يجوز محاكمة على أنه شريك . ذلك أن الوقائع التى تكون الاشتراك تختلف عن تلك التى تتكون منها الجريمة . فإذا كانت الدعوى الاولى لم تتناول مسألة الاشتراك ، أو مسألة أن المهم كان فاعلا أصليا فليس هناك ما يمنع من رفع الدعوى على المتهم بالوصف الآخر .

غير أنه إذا وقعت الدعوى على شخص باعتباره شريكا فى جريمة وقضى فيها سواء بالبراءة أو الادانة ، فلا يمكن إعادة رفع الدعوى على أنه شريك بطريقة أخرى من طرق الاشتراك غير التى قدم لها .

ومثال ذلك إذا تقدم فى الدعوى الاولى بأنه شريك بالتحريض فقضى ببراءته لا يمكن رفع الدعوى عليه من جديد بتهمة أنه أشترك بالاتفاق

أو بالمساعدة لان الاشتراك واحد واختلاف الطرق لا يغير من أن الجريمة واحدة .

ثانيا : تعديل الوصف :

هى يمكن اعادة رفع الدعوى مع تغيير الوصف ؟

اذا كانت الوقائع واحدة فلا محل لدعوى ثانية ، لان الوقائع حقيقة بالذات طرحت أمام المحكمة وناقشها الحكم ثم قضى ، ويكون لقضائه قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا عبء بتقصير سلطة الاتهام أو عدم دقتها فى اعطاء الوصف الحقيقى المنطبق على الافعال المنسوبة للمتهم ، تلك الاعمال التى لم تتغير فى الحالتين .

أما اذا اختلفت الوقائع وكان الوصف الجديد مبنيا على وقائع مغايرة للأولى فليس هناك ما يمنع من رفع دعوى جديدة على هذه الوقائع بالوصف الجديد .

مثال : اتهم شخص بقتل آخر عمدا ، فبرىء من تهمة القتل الخطأ، ثم ثبت أن القتل كان بغير عمد بل عن اهمال وعدم احتياط .

فواقعة القتل العمد لها ظروفها وأركانها وطريقة ارتكابها تخالف جريمة القتل الخطأ ، فهى واقعة الاولى والحكم فى الدعوى الاولى لم يستقر فى القتل الخطأ ولم يفصل فيه ، فما الذى يحول دون رفع الدعوى الجديدة بالوصف الجديد ؟

واذا اتهم شخص بأنه واقع أنثى بغير رضاها وحكمت عليه محكمة الجنائيات بالبراءة ، فليس هناك ما يمنع من محاكمته أمام محكمة الجناح اذا كان الفعل الذى ارتكبه المتهم ينطبق عليه النص الخاص بجريمة الفعل الفاضح العكسى العبرة فى كل ما تقدم باتحاد الفعل لا اتحاد الوصف أو الاتهام ، لان الفعل هو سبب الدعوى ، أما الوصف فلا شأن له وليس سببا .

فالمعول عليه هو ما قد وقع فعلا لا ما قد يعطى لما وقع وصف أو بيان . غير أن المشرع نص على خلاف ما تقدم فى المادة ٤٥٥ اجراءات

جنائية ، اذ قرر بأنه « لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة » ويسرى هذا النص على جميع الاحكام الجنائية ، سواء صدرت بالبراءة أو الادانة ، وسواء صدرت في جناية أو جنحة أو مخالفة .

وقضى بأنه اذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة ، فلا يجوز بعد ذلك اعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد .

وقضى أيضا بأنه اذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يمتنع بعد الحكم النهائي الصادر منها اعادة النظر حتى ولو تغير الوصف القانوني طبقا لاحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة

تاسعا : اختلاف الاختصاص :

اذا رفعت الدعوى على شخص امام محكمة الجنح ، وحكمت المحكمة بعقوبة الجنحة وصار الحكم نهائيا ثم اتضح أن تلك الواقعة جنائية وان محكمة الجنح لم تكن مختصة بالفصل فيها ، فإن الحكم رغم هذا يكون حائزا الحجية ولا يمكن اعادة الاجراءات ضد المتهم بتهمة الجناية .

وكذلك اذا كان الحكم صادرا بالبراءة لعدم العقاب أو لعدم الجريمة .

أما البراءة لعدم كفاية الادلة وعدم الصحة فالامر فيها مختلف مادام أن الوصف الجديد يشمل أركاناً وحالة غير التي حوكم المتهم من أجلها . وقضى ببراءته ، ذلك لان سبب الدعوى الجديدة غير السبب في الدعوى الاولى .

فاذا اتهم شخص بقتل زوجته خنقا بكتم نفسها ، وقضت المحكمة ببراءته لعدم قيام الدليل على القتل العمد ، ثم تبينيت النيابة أن القتل كان باهمال المتهم الذي ترك غاز الاستصباح مثلاً مفتوحاً في الحمام سهواً منه . فيجوز محاكمته عن جريمة قتل خطأ ، فالسبب في كل من الدعويين مختلف .

عاشرا : ظروف الدعوى وادلتها :

إذا حوكم شخص بتهمة احترافه الطب بدون رخصة ، فتقدم للمحكمة برخصة قضت بمقتضاها بالبراءة . فإذا قدم هذا المتهم مرة أخرى بتهمة مزاوله مهنة الطب بدون رخصة ، فهل تكون المحكمة ممنوعة من إعادة البحث في هذه الرخصة ، وعلى فرض أن هذه الرخصة كانت مزورة أو لم تكن صادرة من الجهة المختصة ؟

الراجع أن للمحكمة كامل السلطة في بحث هذه الرخصة واعتمادها أو عدم اعتمادها ، ذلك لأن اثبات البراءة أو الإدانة هو من الأدلة ، والدليل دائما نسبي فهو عند البعض مقنع وعند البعض الآخر غير كاف .

كذلك الحال فيما إذا كان أمام المحكمة نقطة يجب الفصل فيها أولا قبل الفصل في موضوع التهمة .

فإذا اتهم شخص بأنه واقع أنثى بغير رضاها حالة كونه وصيا عليها في تاريخ سابق ورات المحكمة في الدعوى الاولى أنه لم يكن وصيا ، فإن للمحكمة في الدعوى الثانية كامل الحرية في تقديرها هذا وفي اعتباره وصيا أو غير وصى .

أحكام النقض

تدل المادة ٤٥٤ إجراءات على أن تعيب الأحكام لا يكون الا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون . وإذا توافر سبيل الطعن وضيعة صاحب الشأن فلا يلومن الا نفسه ويعتبر الحكم عنوانا للحقيقة وحجة على الكافة . ولا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية الى غير مدى . قصد الشارع أن يجعل طرق الطعن المذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف عنده ضمانا لحسن سير العدالة واستقرارها للأوضاع النهائية التي انتهت اليها كلمة القضاء .

نقض ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ - ٦٩ - ٢٩٦ - طعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤١ قضائية .

نصت المادة ٤٥٤ على أنه : تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة

للمتهم المرفوعة عليه الدعوى والوقائع المسندة فيها اليه بصدر حكم نهائى فيها بالبراءة أو الادانة • واذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون ، ولما كان القانون قديبين طرق الطعن فى الاحكام الجنائية ورسم احوال واجراءات كل منها فان الطعن فى تلك الاحكام بالبطلان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز فى القانون مما يقتضى للحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها •

نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ س ١١ - ٧٧ - ٣٨٠ - طعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ قضائية

مفاد نص المادة ٤٥٤ اجراءات - على استقرت عليه احكام محكمة النقض - أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى (أولا) أن يكون هناك حكم جنائى سبق صدوره من محاكمة جنائية مينة ، وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التى يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد فى الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين (ثانيا) أن يكون الحكم صادرا فى موضوع الدعوى سواء قضى بالادانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها •

نقض ١٩٧٣/٦/١١ س ٢٤ - ١٥٢ - ٧٣٢ - طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ قضائية •

الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه لعدم فصله فى موضوع التهمة بالبراءة أو بالادانة مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ فى تطبيق القانون •

نقض ١٩٧٣/٦/١١ - س ٢٤ - ١٥٢ - ٧٣٢ - طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ قضائية •

الأصل أن الاحكام تحوز حجية الامر المقضى الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم ودون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا •

نقض ١٩٧٤/٣/١٠ - س ٢٥ - ٥٤ - ٢٣٦ طعن رقم ٢٤٤ لسنة
٤٤ قضائية .

حجية الاحكام مناطها وحدة الخصوم والموضوع والسبب ورودها
على المنطوق ومالا يقوم الا به من الاسباب .

مدير الدليل في دعوى لا يجوز قوة الامر المقضى في دعوى أخرى .

نقض ١٩٧٤/١١/١٠ - س ٢٥ - ١٥٥ - ٧١٥ - طعن رقم ٨١٢
لسنة ٤٤ قضائية .

نقض ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ - ١٥١ - ٧٢٧ - طعن رقم ٢٢٣ لسنة
٤٧ قضائية .

مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون
له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن لم تستنفذ بعد .
« مثال في حالة فقد نسخة الحكم الاصلية » .

نقض ١٩٧٥/٤/٢٠ س ٢٦ - ٧٨ - ٣٣٥ - طعن رقم ٢١٥ لسنة
٤٥ قضائية .

اندماج الحكم في الموضوع في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم
تكن . عدم جواز النعي على هذا الحكم الاستثنائي بدعوى سابقة المحاكمة
عن هذه الواقعة لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه الا
اذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل والا انعطف الطعن على الحكم
الابتدائي الذي قضى في الموضوع وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن
تعرض لما يشوبه او ينقضه بعد أن حاز قوة الامر المقضى .

نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ س ٢٨ - ١٣٩ - ٦٥٨ - طعن رقم ١٣٠
لسنة ٤٧٧ قضائية .

خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض
الى غير الطاعن مفادة اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الاعادة على هذا
الطاعن وحده . قضاء محكمة الاعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير
الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها صحيح .

نقض ١٦/٤/١٩٧٢ - س ٢٢ - ١٢٤ - ٥٦٨ - طعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ قضائية •

اصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ وان تعددت تواريخ استحقاقها •
الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدر حكم نهائى واحد بالادانة أو بالبراءة في اصدار أى شيك منها •

نقض ٣٠/٤/١٩٧٢ - س ٢٣ - ١٤٠ - ٦٢٧ - طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ قضائية •

نقض ١٧/٥/١٩٧٦ - س ٢٧ - ١١١ - ٤٩٧ - طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ قضائية •

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام •
جواز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى • قصور الحكم فى ايراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة • وجوب نقض الحكم والاحالة •

نقض ٣٠/٤/١٩٧٢ - س ٢٣ - ١٤٠ - ٦٢٧ - طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ قضائية •

قضاء الحكم الاستئنافى المطعون فيه - بحق - بعدم قبول الاستئناف شكلا • أثره - حيازة الحكم الابتدائى قوة الامر المقضى • تعرض محكمة النقض لما يشوبه من عيوب غير جائز •

نقض ٢٨/٢/١٩٧٢ س ٢٣ - ٥٩ - ٢٤٦ - طعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ قضائية •

نقض ٢/٥/١٩٧٧ س ٢٨ - ١١٤ - ٥٣٨ - طعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ قضائية •

نقض ٢١/١/١٩٧٣ س ٢٤ - ٢٠ - ٨٤ - طعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٢ قضائية •

كون الطعن بالنقض قد أنصب على الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز المعارضة فلا يقبل من الطاعن تعرضه للحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى والحكم المستأنف .

نقض ١٩٧٢/٤/٣ - ٢٣ - ١١٤ - ٥١٨ - طعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ قضائية .

تقدير الدليل فى دعوى لا يفسحب أثره الى دعوى أخرى لان قوة الامر المقضى هى للحكم فى منطوقه دون الادله المحققة فى الدعوى ولانتفاء الحجية بين حكيمين فى دعويين مختلفتين موضوعا وسبباً .

نقض ١٩٧٢/١٠/٥ - س ٢٣ - ٢٣٥ - ١٠٥٢ - طعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ قضائية .

حجية الشيء المحكوم فيه مقصورة على منطوق الحكم ودون أسبابه .
الا ما كان منها مكملاً للمنطوق .

قضاء الحكم فى منطوقه بالادانة بالمخالفة لاسبابه المؤدية الى البراءة يعيب الحكم بالتناقض والتخاؤل الموجب للنقض والاحالة .

اشارة الحكم فى أسبابه الى أن ما ورد فى منطوقه من القضاء بالادانة هو خطأ مادي . لا يغنى من ذلك .

نقض ١٩٧٤/٣/١١ - س ٢٥ - ٥٧ - ٢٥٥ - طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ قضائية .

التقرير بعدم وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية قائماً ولم يلغ قانوناً .

نقض ١٩٧٤/٤/٧ - س ٢٥ - ٨٠ - ٣٧١ - طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ قضائية .

الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبني على اسباب عينية تمتد حجيته كأحكام البراءة الى كافة المساهمين فى الجريمة ؟

ابتناء الامر على احوال خاصة بأحد المساهمين دون الاخرين اتقصار
حجيته على من صدر لصالحه دون غيره .

نقض ١٩٧٥/٥/١٨ - س ٢٦ - ١٠٠ - ٤٣١ - طعن رقم ٦٩٣
لسنة ٤٥ قضائية .

قوة الامر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون الا
للاحكام النهائية بعد صيرورتها بأنه متى توافرت شرائطها القانونية .

الامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى
فى الجريمة المبلغ عنها لاحجية له أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ
الكايب عن هذه الجريمة .

نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ - س ٢٤ - ١٣٤ - ٦٥٣ - طعن رقم ٢٨٩
لسنة ٤٣ قضائية .

ان الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها -
لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة
الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة
المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هى بينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ .
فاذا كانت النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائى رأت استبعاد
شبهة جريمة السرقة وأقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعنين بوصفهما
مرتكبين لجريمة احدث العاهة ، واذا كانت لكل من واقعتى السرقة
والضرب المحدث عاهة مستديمة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق
بها المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل ، فلا يكون لهذا
الدفع محل .

نقض ١٩٧٣/١٢/٤ - س ٢٤ - ٢٣٥ - ١١٥٠ - طعن رقم ٧٦٧
لسنة ٤٣ قضائية .

انقضاء الدعوى الجنائية بالحكم النهائى ولو كان باطلا . على
المحكمة الاستئنافية - وقد عرض عليها الاستئناف الذى رفع من المتهم
عن الحكم المعارض فيه - أن تضح الامور فى نصابها وتقضى بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها اذا كان قد سبق لها الفصل فى المعارضة .

قضاء المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وتبرئة المتهم مما أسند اليه رغم صدور حكم نهائى سابق بإدانته انتهت به الدعوى الجنائية خطأ فى تطبيق القانون •

نقض ١٩٧٥/٦/٢٣ - س ٢٦ - ١٢٦ - ٥٦٤ - طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٥ قضائية •

الجريمة مستمرة هي التي تستمر فيها حالة الجنائية فترة من الزمن نتيجة تدخل ارادة الجانى فى الفعل المماقب عليه تدخل متتابع متجددا • لا عبرة بالزمن الذى يسبق ذلك فى التمهيد لارتكاب الفعل الجنائى أو بالزمن الذى يليه وتستمر اثاره الجنائية فيه •

جريمة اقامة محل صناعى بدون ترخيص على خلاف أحكام القانون ٤٥٣ لسنة جريمة وقتية • عدم الترخيص باقامة المحل شرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المادى المكون لها •

جريمة ادارة المحل بدون ترخيص مستمرة استمرارا متتابع متجددا •

محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الافعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها دون مايلى ذلك •

نقض ١٩٧٥/١١/٢ - س ٢٦ - ١٤٥ - ٦٦٧ - طعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٥ قضائية •

انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم والوقائع المنسوبة اليه بصدور حكم نهائى فيها •

القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها تكييف قانونى يخضع لرقابة محكمة النقض •

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم من عدمه • موضوعى • متى كان سائغا •

صحة الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها للارتباط
رهن بتحقيق المحكمة من هذا الارتباط ونهائية الحكم الاول • اغفال ذلك
قصور •

نقض ١٩٧٥/١١/١٦ - س ٦ ٢ - ١٥٣ - ٦٩٦ - طعن رقم ١٢٨٢
لسنة ٤٥ قضائية •

رفع دعوى جديدة عن واقعة سبق القضاء فيها موضوعيا غير
جائز ولو كان ذلك بوصف جديد •

أحكام البراءة المبنية على انتفاء الواقعة ماديا عنوان للحقيقة لكل
متهم في ذات الواقعة •

دفع المتهمة بالزنا يسبق محاكمتها عنه بوصف الدعارة دفاع
جوهرى لما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فى الدعوى •

نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ - س ٢٧ - ٧٧ - ٣٦٢ - طعن رقم ١٩٧٧
لسنة ٤٥ قضائية •

طلب المتهم بجريمة اصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر
الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك يفيد دفعه
بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها •

ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا وان حكما نهائيا
صدر بالادانة فى احدهما وحاز قوة الامر المقضى قبل الفصل فى الاخرى •
وجوب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها • مخالفة
ذلك خطأ فى تطبيق القانون •

نقض ١٩٧٣/١/٢٩ - س ٢٤ - ٢٦ - ١٠٨ - طعن رقم ١٤٢٥
تبرئة المتهم من تهمة التجديد لتشكك فى الدليل لا يقيد انحرافا عند
نظر تهمة البلاغ الكاذب •

نقض ١٩٧٥/٢/٣ - س ٢٦ - ٢٩ - ١٠٩ - طعن رقم ١٤٢٥
لسنة ٤٤ قضائية •

استقلال حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية عن حق النيابة العامة والمتهم .

واجب المحكمة بناء على استئناف ذلك المدعى بحث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها بصرف النظر عن كون حكمها فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الامر المقضى ، والا لعطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولعطلت وظيفة محكمة الجناح المستأنفة فى شأنه اذا ما نظر استئنافه على استقلال فى جلسة لاحقة لتلك التى سبق أن فصل فيها فى استئناف النيابة العامة .

نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ - س ٢٦ - ٦٥ - ٢٨٠ - طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ قضائية .

نقض ١٩٧٧/٥/٢٩ - س ٢٨ - ١٣٧ - ٦٥١ - طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ قضائية .

ان الحاجة بقوة الامر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية لا تكون وفق المادة ٤٥٦ اجراءات الا لدى المحاكم المدنية ، وليس لدى المحاكم المدنية ، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .
نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ - س ٢٦ - ٦٥ - ٢٨٠ - طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ قضائية .

اختلاف دعوى التعويض الناشئة عن تزوير السند سببا وموضوعا عن دعوى صحة هذا السند . القضاء بقبول الدعوى المدنية المقامة من المدعى بالحقوق المدنية تبعا للدعوى الجنائية . صحيح .

نقض ١٩٧٥/٣/٣٠ - س ٢٦ - ٦٦ - ٢٨٥ - طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ قضائية .

قبول الدفع بقوة الامر المقضى به رهن بوحدة الخصوم والموضوع والسبب .

اختلاف جريمة اصدار شيك بدون رصيد عن جريمة تزويره

واستعماله • القضاء بالبراءة في التهمة الاولى لتزوير الشيك لا يجوز
قوة الامر المقضى بالنسبة للثانية •

نقض ١٩٧٦/٥/٣٠ - س ٢٧ - ١٢٤ - ٥٥٨ - طعن رقم ٢٤٠
لسنة ٤٦ قضائية •

استنفاد المحكمة ولايتها بالحكم في الموضوع • اثر ذلك عدم
جواز اعادة نظر الدعوى الا بالطعن في الحكم وفقا للقانون • حكم
انقضاء عنوان للحقيقة • اقوى من الحقيقة ذاتها •

مقتضى ذلك عدم جواز طرح ذات الدعوى المحكوم فيها وعن ذات
الفعل وضد ذات المتهم •

نقض ١٩٧٦/٦/١٦ - س ٢٧ - ١٣١ - ٥٩٢ - طعن رقم ١٨٠
لسنة ٤٦ قضائية •

من المقرر أن مناط حجية الاحكام هي وحدة الخصوم والموضوع
والسبب •

ويجب القول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها
هي بعينها التي كانت محلا للحكم السابق • ولا يكفي القول بوحدة
السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الاولى
أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما
حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لغرض واحد اذا كان لكل
واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة
التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منها •

معاقبة المطعون صده عن جريمة تبديد محجوزات لا تمنع من محاكمته
عن واقعة تبديد محجوزات من ذات نوع الاولى والتي توقع الحجز عليها
بعد تمام الجريمة الاولى •

نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ - س ٢٧ - ٢٢٢ - ٩٨٧ - طعن رقم ٨٧٦
لسنة ٤٦ قضائية •

وفاة الطاعن بالنقض بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا بعدم
التقرير بالطعن أو عدم ايداع الاسباب في الميعاد لا يحول دون الحكم بعدم
قبول الطعن شكلا لان حجية الحكم النهائي لا تتأثر بوفاة المحكوم عليه .
نقض ١٩٧٧/٤/١٠ - س ٢٨ - ١٠٠ - ٤٨١ - طعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ قضائية .

اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن عند ايقاف التنفيذ رهن
بصيرورته وأن تكون مدة الايقاف قد انقضت . نقض الحكم يعيد الدعوى
الى حالتها الاولى ويهدر الحكم المنقوض . بدء حساب مدة الايقاف من
تاريخ الحكم الصادر من محكمة الاعادة .

نقض ١٩٧٧/١٢/٢٦ - س ٢٨ - ٢٢١ - ١٠٨٥ - طعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ قضائية .

القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل
فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا . مؤدى ذلك أن القضاء بعدم
توافر الخطأ في حق المحكوم عليه من المحكمة الجنائية لا يقيد المحكمة
المدنية ولا يمنعها من القضاء ضده بالتعويض بناء على اسباب قانونية أخرى
متى توافرت عناصره .

نقض ١٩٧٤/٢/٣ - س ٢٥ - ١٩ - ٨٠ - طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ قضائية .

نقض ١٩٧٤/٣/١٠ - س ٢٥ - ٥٤ - ٢٢٦ - طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ قضائية .

الحكم برفض الادعاء بتزوير المخالصة لا حجية له في الدعوى المدنية
امام المحكمة المدنية ، مادام الفصل فيه لم يكن لازما للفصل في وقوع
الفعل المكون لجريمة اصدار الشيك بدون رصيد أو في وصفه القانوني
وفي نسبته الى المتهم . أثر ذلك : انتفاء مصلحة الطاعن في الطعن
بالنقض في الحكم الفرعي .

نقض ١٩٧٤/٥/١٣ - س ٢٥ - ١٠٠ - ٤٧٠ - طعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ قضائية .

عدم تقييد القاضى الجنائى بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية ولو كان نهائيا • صدور حكم من المحكمة المدنية بصحة سند لا يمنع القاضى الجنائى عند نظر دعوى تزوير هذا السند أن يبحث بكامل الحرية صحته أو بطلانه •

نقض ١٩٧٥/٣/٣٠ - س ٢٦ - ٦٦ - ٢٨٥ - طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ قضائية •

الحكم فى الدعوى المدنية ليس له قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية • المادتان ٤٥٧ ، ٢٢١ اجراءات • أساس ذلك : انعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع وما تقتضيه وظيفة المحاكم الجنائية من أن لا تكون مقيدة فى اداء وظيفتها بأى قيد • تطبيق الحكم قضاءه فى الدعوى الجنائية على الفصل نهائيا فى موضوع الدعوى المدنية خطأ فى تطبيق القانون •

نقض ١٩٧٢/٣/٢٠ - س ٢٣ - ٩٤ - ٤٣٢ - طعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ قضائية •

الحكم المدنى لا يقيد القاضى الجنائى • حق القاضى الجنائى فى الفصل فى الدعوى الجنائية دون انتظار للفصل فى نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة •

قواعد حجية المحررات واثبات صحتها الواردة فى قانون الاثبات خاصة بالمواد المدنية والتجارية • عدم التزام القاضى الجنائى باتباع الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية •

نقض ١٩٧٧/٦/١٢ - س ٢٨ - ١٥٤ - ٧٣٧ - طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ قضائية •

الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها مادة ٤٥٧ اجراءات •

اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك • مادة ٢٢١ إجراءات •

مطالبة المدعى بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن أمام المحاكم المدنية لا يحول دون حقه في مقاضاته بعد ذلك بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية لطلب التعويض عن تبديدها • اختلاف الدعويين سببا وموضوعا ومن ثم فلا محل للدفع بعدم قبول الدعوى المماثلة استنادا الى سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي لسبق اختياره الطريق المدني ، أو الى عدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها •

نقض ١٩٧٧/١٠/٩ - س ٢٨ - ١٧٠ - ٨١٨ - طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ قضائية •

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها • من النظام العام • جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • متى كانت مدونات الحكم تظايره •

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ ص ٧٤٨) •

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ س ٢٧ ص ٧٠٩) •

(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٠ س ٢٨ ص ٥٢)

(الطعن رقم ٢٨٠٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/٣٠)

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

متى كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق

الفصل فيها كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ س ٢٧ ص ٢٧١) .

(الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٠)

(الطعن رقم ٤٢١٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١)

(الطعن رقم ٧٦٣٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

العبرة بما يختص بما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو بالتاريخ الذى قام فيه بعملية (التشطيب) - موضوع الدعوى الراهنة - للمباني التى كانت محلا للدعوى السابقة المشار اليها وهل كانت عملية (التشطيب) قبل الحكم نهائيا فى تلك الدعوى أو بعده .

(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣ س ٢٩ ص ٧١٨) .

من المقرر أن الامر بأن لاوجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها و يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو وحده الذى يمنع دون رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا فى الدعوى أو تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة فى بادئ الامر على محضر جمع الاستدلالات يقيده برقم عوارض لا يستفاد منها استنتاجا الامر بعدم وجود وجه . اذ لا يقرب على هذه التأشيرة حتما - بطريق

اللزوم العقلي - ذلك الامر . ومن ثم فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ص ٧٩) .

متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم نظر الدعوى لسبق صدور امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة لم يلغ ، وهو ما يلتقى فى نتيجته مع القضاء بعد قبول الدعويين الجنائية والمدنية فانه يكون قد اقترن بالصواب .

(للطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٥ س ٣١ ص ٩٦٠) .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق) .

لما كانت قوة الشيء المقضى به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع - والسبب فى الدعويين ، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع الجنبعة رقم ٣٠٨٠ لسنة ١٩٧٠ مركز بنها تختلف موضوعا وسببا عن جريمة تزوير واستمال الاقرار موضوع الدعوى الراهنة فان الحكم الصادر فى الاولى لا يجوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة للثانية ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن من أن الحكم الصادر فى الدعوى السابقة قد أسس قضاءه بادانة المدعى بالحقوق المدنية بجريمة القتل الخطأ على صحة الاقرار موضوع جريمة التزوير والاستعمال فى الدعوى الحالية لانه بفرض صحة ما يقوله الطاعن فى هذا الشأن فان تقدير الطيل فى دعوى معينة لا يجوز قوة الشيء المقضى به فى دعوى أخرى اذ أن للمحكمة الجنائية وهى تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها ان تقصدى الى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها فى خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة امامها دون أن يكون قولها ملزما للمحكمة التى ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواقعة ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على

الحكم المطعون فيه بشأن رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه . أو فى محل لقامته ، وكان يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة ان المعارضة الاستئنافية قد تأجل نظرها فى جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ حيث لم يحضر فيها المعارض الى جلسة ١٩٨٠/٢/١٦ لاعلانه ، الا أن الحكم صدر فى تلك الجلسة الاخيرة دون أن يكون قد تم اعلانه بها لشخصه أو فى محل لقامته ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ صدر قاضيا بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابى يكون قد بنى على اجراءات باطلة من شأنها حرمان المعارض من حقه فى الدفاع ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٤/٦ - الطعن ٥٥١٩ لسنة ٥١ ق) .

من المقرر أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم بات سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة يتحد موضوعها وسببها وأشخاصها مع المحاكمة التالية ، واذا كان يبين من المفردات المضمومة أن اللجنة رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٨١ مينا البصل محل الدفع - المقدم شهادة رسمية بمضمونها - عن واقعة ضرب تختلف فى تاريخها عن تاريخ الواقعة المماثلة ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه ان اعرض عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لتخلف أحد شروط أعماله وهو اتحاد الموضوع بين الدعويين .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣ - الطعن ٦٥٩١ لسنة ٥٢ ق) .

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن آثاره لاول مرة أمام محكمة النقض مشروطة بأن تكون مقوماته واتصحة من الحكم ذاته أو ان تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة محكمة

النقض ، اذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظاهر هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضى تحقيقا موضوعيا فانه لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٥٨٠٩ لسنة ٥٣ ق) .

من الجائز أن تتضمن أسباب الحكم قضاء قطعيا فى امر كان مثار نزاع بشرط أن يكون ما ورد فى الاسباب وثيق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للاخير قائمة بدونه .

(نقض ١٩٨٤/٦/١٣ - الطعن ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق) .

المبحث الثانى

حجية الاحكام الجنائية أمام المحاكم المبينة

تنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات على أن :

« لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوفائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، » .

وحجية الاحكام الجنائية تنطوى على معنى الاطلاق من ناحية ، ومعنى الاقتصار من ناحية أخرى .

فهى مطلقة ، بمعنى أن ما تقضى به المحاكم الجنائية يكون ملزما للطاقة ، وهى قاصرة ، بمعنى أن نطاق الزامها لايجاوز ما قضى به فعلا ، أى ما فصل فيه الحكم . ففى حالة عدم الحكم بعقوبة ، يجوز للقاضى فى المدنى أن يحكم على المتهم بالتعويض دون أن ينطوى حكمه على تعارض مع الحكم الجنائى .

والواقع أن عدم القضاء بالعقوبة قد يرجع الى انقضاء الدعوى العمومية بموت المتهم أو بالتقادم أو العفو الشامل ، وازاء ذلك لا يحكم القاضى بالعقوبة توافر هذا السبب أو ذاك دون أن يفصل فى الواقعة التى أسست عليها الدعوى الجنائية ، مادام القاضى الجنائى قد اقتصر

على الفصل فى الواقعة المنسوبة الى المتهم تمنع توقيع عقوبة بشأنها ،
فللقاضى المدنى أن يقضى بالتعويض دون أن يعارض بذلك ما قضى به
جنائيا وأن يؤسس قضاءه على الواقعة نفسها بوصفها تقصيرا مدنيا وقع
من المتهم •

ثم أن الحكم بالبراءة قد لا ينفى قيام تقصير مدنى أيضا ، اذ ليس
ثمة تلازم بين المسئولية الجنائية والمسئولية المدنية • فيجوز أن يقتصر
نطاق الدعوى العمومية على فعل معين لا يستتبع مسئولية جنائية ،
ولكنه يستتبع مسئولية مدنية ، وفى هذه الحالة تفصل المحكمة الجنائية
فى المسئولية الجنائية وحدها ، ويقضى بالبراءة ، ولو أن الواقعة التى
فصلت فيها أو وقائع اخرى لم تنظر منها قد تكون أساسا لدعوى مدنية •

فيجوز مثلا أن يبرأ المتهم من جريمة مخالفة قواعد المرور ، مع الحكم
عليه بالتعويض المدنى عن تقصير مدنى لا يصدق عليه وصف الجريمة •
فاذا اقتصر القاضى الجنائى على الفصل فى الواقعة المنسوبة الى المتهم
لا تعتبر جريمة ، جاز للقاضى المدنى أن يقضى بالتعويض دون أن يناقض
بذلك ما قضى به جنائيا •

فالشروط الجوهرى فى انتفاء حجية الاحكام الجنائية الصادرة
بالبراءة ، أو بانتفاء وجه استيفاء العقوبة أمام المحاكم المدنية ، هو اقتصار
القاضى الجنائى على الفصل فى الواقعة الجنائية دون الفصل فى نسبتها •
ويتحقق هذا الشرط متى قضى الحكم بأن الواقعة لم يعد وجه
الاستيفاء العقوبة بشأنها أو أنها ليست مما يقع تحت طائلة العقاب
(البراءة) •

ولو فرض أن القاضى أسس البراءة على نسبة الواقعة الى المتهم
كان لحكمة قوة الشيء المقضى به بشأن هذه النسبة ، وتعين على القاضى
المدنى أن يفصل طبقا لهذا القضاء •

المطلب الاول

شروط اعمال القاعدة

نصت المادة ٤٥٦ اجراءات على أن :

• يكون الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني وبنسبتها الى فاعلها • ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الاثلة . ولا تكون له هذه القوة الى اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون •

ولذلك اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية أو كانت مرفوعة ولم تفصل فيها وكانت الدعوى الجنائية مرفوعة أو رفعت قبل الفصل نهائيا في الدعوى المدنية يجب ايقاف هذه الدعوى حتى تنتهى الدعوى الجنائية •

وهذا ما أكدته المادة ٢٦٥ اجراءات على أنه • اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية وجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا الدعوى الجنائية ارقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها •

أما اذا فصل في الدعوى المدنية نهائيا قبل تحريك الدعوى الجنائية فلا تأثير للحكم الجنائي الذي يصدر بعد على المسألة المدنية لان تأثير الحكم الجنائي على المدنى مقصور على حالة ما اذا كان يفصل نهائيا في المسألة المدنية مثال ذلك : اذا حكمت المحكمة المدنية نهائيا برد بطلان عقد لانه ثبت أنه مزور ، ثم قضت المحكمة الجنائية بالبراءة لانه ثبت لها أن العقد صحيح ، فلا تأثير لهذا الحكم على حكم محكمة المدنية مادام قد أصبح نهائيا •

ولاعمال قاعدة حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية يجب التفرقة بين ما اذا كان الحكم الجنائي صادرا بالادانة لم بالبراءة •

أولا : الحكم الصادر بالادانة :

(أ) اذا كان الحكم الجنائي صادرا بالادانة فليس للمحكمة المدنية من سلطة سوى تقدير التعويض ، أى أن الحكم الجنائي يسرى على المدنى بالنسبة لوقوع الجريمة من المتهم ، وهى الأساس المشترك بين الدعويين ، وبالنسبة لوصفها القانونى . وعند رفع الدعوى المدنية يعفى المدعى من اثبات هذين الامرين وعليه فقط أن يثبت أن التعويض الذى يطلبه يتناسب مع الضرر الذى حصل له بسبب الجريمة .

وعلى هذا يجب أن يكون للحكم الجنائي الصادر بالادانة حجية أمام المحاكم المدنية فى الدعوى التى يكون أساسها ذات الفعل موضوع الدعوى التى صدر فيها ، وذلك منعا من أن يجيء الحكم على خلاف الحكم الجنائي . فانه ليس من المقبول فى النظام الاجتماعى أن توقع المحكمة الجنائية العقاب على شخص من أجل جريمة وقعت منه ثم تأتى المحكمة المدنية فتقضى بأن الفعل المكون للجريمة لم يقع منه فى حين أن الشارع قد أحاط الارجاءات أمام المحاكم الجنائية لتعلقها بأرواح الناس وحریاتهم وأعراضهم بضمانات أكفل باظهار الحقيقة مما مقتضاه أن يكون الحكم متى صدر بالادانة محل ثقة الناس كافة بصورة مطلقة لا يصح معها باى حال اعادة النظر فى موضوعه .

ومثال ذلك- اذا حكمت المحكمة المدنية للمدعى بتثبيت ملكيته للاطيان المتنازع عليها وبنيت قضائها على رفض ما دفع به المدعى عليه متمسكا بملكيته اياها استنادا الى عقد بيع سبق الحكم جنائيا بادانته فى تهمته بتزويره فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(ب) فيما يتعلق بالوصف القانونى :

اذا اتهم شخص بأنه أحدث باخر ضربات وجروحا أفضت الى موته، فرأت المحكمة الجنائية أن تلك الضربات والجروح لم تسبب الوفاة واعتبرت الحادثة جناحة منطبقة على المادة ٢٤٢ عقوبات ، فليس للمحكمة المدنية بعد ذلك أن تعتبر المتهم مسئولا عن الوفاة .

فالحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجية فى الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا شملا ولازما فى وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل وفى ادانة المتهم فى ارتكاب هذا الفعل أو عدم ادانته .

(د) فيما يتعلق بأركان الجريمة :

إذا حكم على متهم من المحكمة الجنائية فلا يسوغ له أن يدفع أمام المحكمة المدنية بأن ركنا من أركان الجريمة لم يتوفر .

فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى أمر عقد مدنى يكون ركنا من أركان الجريمة كعقد الوديعة بالنسبة لجريمة خيانة الامانة بوجود العقد أو عدم ووجده ، فان حكمها هذا يقيد المحكمة المدنية إذا حصل نزاع فى حصول التماقد أمامها مرة أخرى عند المطالبة برد الشئ أو قيمة .

(و) فيما يتعلق بتخفيف المسؤولية أو تشديدها :

تستطيع المحكمة المدنية تخفيف مسؤولية المحكوم عليه جنائيا بتوزيعها عليه وعلى المجنى عليه إذا لم تتعرض لذلك المحكمة الجنائية ولم تبحث صراحة فى تحميل المسؤولية وحده .

ولا يوجد تناقض بين الحكمين الجنائى والمدنى ، إذ أن تخفيف المسؤولية المدنية مدنيا لا يتعارض مع نسبة الخطأ للمتهم جنائيا . لان أى خطأ يقع من جانبه ولولم ينفرد به يكفى لادانته .

كذلك يقيد الحكم الجنائى المحكمة المدنية فى الاعتبارات التى حدثت بالمحكمة الجنائية الى تشديد العقوبة ، لان الحكم الجنائى حجة فقط فى وقوع الجريمة ممنج نسبت اليه ، ولا يتعدى الى ما كان بحثه لبس لازما مباشرا للحكم فى الدعوى الجنائية بالادانة أو بالبراءة .

(هـ) فيما يتعلق بالمسئول المدنى :

لا يقيد الحكم الجنائى المتهم فقط ، بل يقيد أيضا المسئول مدنيا فيما يختص بموضوع التهمة وادانة المتهم ، وشأنه فى ذلك شأن المتهم

نفسه ولولم يكن خصما في الدعوى الجنائية • لذلك كان للمسئول مدنيا الحق في أن يتدخل في الدعوى الجنائية بصـ نه خصما ثالثا اذا اراد ليدافع عن مصلحته ، ولقد نصت على ذلك المادة ٢٥٤ اجراءات بقولها ، للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حاة كانت عليها الدعوى •

كما نصت المادة ٢٥٣ / ١٣ اجراءات جنائية على أن • للنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة •

(ى) فيما يتعلق بنوع الجريمة :

لا يتقيد القاضى المدنى بنوع العقوبة عندما يكون هناك أكثر من متهم ، وله أن يحدد مسئولية كل متهم حسبما يرى دون مراعاة نسبة العقوبة الجنائية بينهم •

فقد نصت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات على أن القاضى الذى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيه ضروريا • فحجية الاحكام الجنائية بالادانة أو البراءة أمام المحاكم المدنية قاصرة على المنطوق والاسباب المؤدية اليه فلا تلحق الحجية الاسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الادانة •

نخلص من كل ما تقدم أن قوة الحكم الجنائى لها أثرها فى كل ما تحكم فيه المحكمة الجنائية من المسائل المدنية أثناء نظر الدعوى الجنائية اذا كانت تربطها بواقعة الاتهام نزوة وثقى ، والفصل فيها شاملا ولازما للفصل فى الدعوى الجنائية •

أما اذا كان الفصل فى المسألة المدنية أو التعرض لها ليس بلازم للفصل فى الدعوى الجنائية فان الحكم الجنائى لا يجوز قوة السئء المحكوم به بالنسبة لتلك المسألة المدنية •

ثانيا : الحكم الصادر بالبراءة :

(أ) اذا كان الحكم صادرا بالبراءة ، فالامر يختلف باختلاف سببها .
فلا يسرى حكم البراءة على المدنى الا فى النقطة التى فصل فيها ، ويجب
قصر قوته عليها ، أى أن كل ما هو مطلوب هو أن لا يحصل تعارض
بين الحكمين فيما فصلت فيه المحكمة الجنائية ويجب فوق ذلك ألا تتعدى
هذه اختصاصها أو تفصل فى أمر بلا ضرورة .

وهناك ثلاثة أحوال يسرى فيها الحكم بالبراءة الصادرة من المحكمة
الجنائية على الدعوى المدنية .

الحالة الاولى : اذا حكم بالبراءة ، لان الواقعة المنسوبة للمتهم لم تحصل:

فى هذه الحالة لا يصح للمحكمة المدنية أن تقبل أى دليل على حصول
الواقعة ، والا تناقضت مع المحكمة الجنائية تناقضا تاما ، فاذا قضت
المحكمة الجنائية مثلا ببراءة متهم بتزوير عقد نافية وقوع التزوير ، فهذا
الحكم يحول بقاءا دون نظر دعوى تزوير هذا العقد أمام المحكمة المدنية،

الحالة الثانية : اذا حكم بالبراءة بناء على أن المتهم ليس فاعلها :

فى هذه الحالة لا يسوغ للمحكمة المدنية أن تقبل أى دليل على أنها
حصلت من المتهم ، والا تناقضت مع المحكمة الجنائية تناقضا تاما أيضا .

فاذا اتهم شخص بتهمة قتل خطأ وقضت المحكمة الجنائية بالبراءة
بناء على عدم وقوع الخطأ الذى نسب اليه فان المحكمة المدنية لا تستطيع
أن تحكم بتعويض بناء على وقوع ذلك الخطأ منه .

الحالة الثالثة : اذا حكم بالبراءة لعدم كفاية الادلة على وقوع الحادث أو على وقوعه من المتهم :

لا يجوز للمحكمة المدنية أن تقضى بأى تعويض مادامت الجريمة
أساس التعويض لم يثبت وقوعها من المتهم أمام المحكمة المختصة .

اذ لو أجاز للمحكمة المدنية قبول أدلة أخرى ، وإن تقضى بالتعويض

إذا اعتقدت أن الادلة كانت أو أصبحت كافية ، فكأنها أثبتت وقوع جريمة حيث لا يمكن مناقبة فاعلها ، فيكون وقع ذلك على المجتمع سيئاً .

وقد نصت المادة ٤٥٦ إجراءات جنائية على أن :

« يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني وبنسبتها الى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة .

ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنياً على أن الفعل لا يعاقب القانون

(ب) للمحكمة المدنية الحرية المطلقة فيما لم تتعرض له المحكمة الجنائية .
أو فيما تعرضت بغير حق ولا ضرورة :

مثال : إذا حكم البراءة من تهمة تزوير ورقة بناء على أن الورقة صحيحة ، لا يمكن للمحكمة المدنية أن تعتبرها صحيحة ، ولا يمكن للمحكمة المدنية أن تعتبرها غير صحيحة وتستبعدا وذلك لان الحكم الجنائي قرر عدم حصول واقعة التزوير .

أما إذا حكمت المحكمة بالبراءة من غير أن تتعرض للتقرير بصحة الورقة من عدمه فان المحكمة المدنية لها أن تقضى بردها وبطلانها .

مثال : إذا حكم بالبراءة بناء على أن هناك تزويرا ولكنه لم يقع من المتهم ، أو أن الادلة غير كافية للدلالة على وقوعه منه . كان يتم تغيير الحقيقة في عقد رسمي لم يحصل من الموثق عمدا ، بل حصل منه خطأ وبحسن نية .

ولكن إذا حكمت المحكمة بالبراءة بناء على أن المتهم لم يقع منه تزوير وفي الوقت نفسه قررت ان الورقة مزورة ، فان ذلك لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بصحة الورقة ، لان المحكمة الجنائية قضت بتزوير الورقة بلا ضرورة . إذ أنها ما دامت قد رأت أن المتهم المقدم لها غير مدان . فلم تكن في حاجة لان تقرر بتزوير الورقة ، إذا لم يكن ذلك ضرورياً للحكم

بالبراءة وكان زائدا عن حاجة الدعوى • وعلى هذا فالقاعدة صحيحة في حجية الحكم الجنائي النهائي ، لان الحجية تقوم كلما فصل الحكم الجنائي فصلا شاملا لازما في الاتي :

١ - تحقيق الفعل الذى يكون الاساس المشترك لكلا الدعويين الجنائية والمدنية •

٢ - في الوصف القانوني لهذا الفعل •

٣ - في ادانة او عدم ادانة المتهم بارتكاب الفعل •

فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور جميعا أصبح بسبب بحثها مطلقا أمام المحكمة المدنية وتعين عليها أن تعتبرها ثابتة وتسبر في بحث الحقوق المدنية المترتبة عليها على هذا الاساس بحيث يكون حكمها متناسقا مع الحكم الجنائي السابق صدوره •

(ج) احوال البراءة الغير المؤثرة على المحكمة المدنية :

١ - عدم توافر القصد الجنائي :

اذا حكم بالبراءة من المحكمة الجنائية لعدم توافر القصد الجنائي كعدم توفر ركن العمد ، فان هذا لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بالتعويض بناء على وقوع الخطأ •

مثال : اذا اتهم شخص باقتلاف سور مبنى بقصد الاساءة ، وبرى لعدم توافر القصد الجنائي لديه لاعتقاده أن السور داخل ملكه ، فان هذا لا يمنع خصمه صاحب السور من أن يرفع دعوى مدنية مطالبا بتعويض عن ذلك الهمم •

٢ - عدم توافر الخطأ :

اذا حكم بالبراءة لعدم توافر الخطأ المنسوب للمتهم ، فهذا لا يمنع المحكمة المدنية من أن تحكم بالتعويض بناء على نوع آخر من أنواع الخطأ

فمثلا اذا اتهم سائق سيارة بقتل خطأ لعدم تحنيره القتل وبرى

من التهمة ، فان هذا لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بالتعويض بناء على زيادة السرعة •

واذا حكم بالبراءة لعدم وجود خطأ جنائي ، فان هذا لا يمنع من وقوع خطأ مدني ، ومثال ذلك هروب حيوان من صاحبه واصابة أحد المارة ، وبريء صاحب الحيوان لعدم توافر خطأ جنائي من جانبه ، فيلزم بالتعويض المدني •

٣ - الدفاع الشرعي :

اذا بنى حكم البراءة على أن المتهم استعمل حقه في الدفاع الشرعي، فاذا كان هذا الدفاع يبرر الدفاع الجنائي ، الا انه يكون خطأ مدنيا يستوجب التعويض •

٤ - عدم العقاب :

اذا حكم بالبراءة ، لان الفعل لا يدخل في نصوص قانون العقوبات فهذا غير مانع من تطبيق القانون المدني •

وقد نصت المادة ٤٥٦ اجراءات جنائية على أن الحكم بالبراءة لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون •

وأحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة في ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها يجب أن تعتبر حجة في حق الكافة ، أي بالنسبة لكل من يكون له شأن في الواقعة موضوع الدعوى •

٥ - سقوط الدعوى الجنائية :

اذا حكم بالبراءة بسقوط الدعوى الجنائية فان هذا لا يمنع المحكمة المدنية من أن تحكم بالتعويض مادامت الدعوى المدنية لم تسقط أيضا ، كذلك بانقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء أو العفو الشامل •

فلقد نصت المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه :

« تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى ، واذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى المدنية المرفوعة منها » .

٦ - عدم المسؤولية :

اذا حكم بالبراءة لعدم المسؤولية ، كما اذا كان المتهم مجنونا او صغيرا غير مميز ، فيجوز مسائلة غير المميز عن الضرر الذى يقع منه ، اذا تعذر الحصول على تعويض ممن تجب عليه رقابته ، ولكن فى هذه الحالة لا تكون مسؤولية غير المميز كاملة .

فقد نصت المادة ١٦٤ مدنى على أن « الشخص يكون مسئولا عن أفعاله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مميز ، ومع ذلك اذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول ، جاز للقاضى أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل مراعىا فى ذلك مركز الخصوم » .

٧ - فقد التمييز :

اذا حكم بالبراءة بناء على أن المتهم كان فى حالة سكر اختيارى أفقده التمييز ، فيجوز مسائلة غير المميز عن الضرر الذى يقع منه ، اذا تعذر الحصول على تعويض من المسئول .

٨ - عدم تأثير القرارات الصادرة من سلطة التحقيق على المحاكم المدنية :

أن القرارات الصادرة من سلطة التحقيق بحفظ الدعوى ، أو بان لاوجه لاقامة الدعوى لا تأثير لها على المحاكم المدنية ، لان العبرة فقط بالمحاكم النهائية التى تصدرها المحاكم .

وهو ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الاثبات بقولها الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى » .

وقد قررت محكمة النقض فى أكثر موضع على أن قرار الحفظ الذى تصدره النيابة أيا كان سببه سواء لانها قدرت أن وقوع الحادث لا يرد

الى خطأ مهما كانت صورته ، أو لان نسبة الخطأ الى شخص معين غير صحيح ، أو لم يقم عليه دليل كان . لا يحوز قوة الامر المقضى قبل المصروع بالحادث ، فلا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم الدليل على الخطأ ونسبته الى المدعى عليه فيها .

وقضى أيضا أن قرينة الشيء المحكوم فيه نهائيا التى يقررها القانون للاحكام النهائية لا يمكن أن تقترب على القرارات الصادرة بالاوجه لاقامة الدعوى . فالقرار الصادر بحفظ جنحة نصب لا يقف عقبة أمام المحاكم المدنية دون قبول دعوى مؤسسة على التدليس .

كما قضى أيضا بأنه اذا تقرر أنه لا وجه المسؤولية قاتل بسبب جنونه ، فهذا لا يمنع القضاء المدنى عندما ترفع اليه بعد ذلك دعوى التعويض من أصحاب الشأن أن يقضى بوجوب المسؤولية كاملة .

(أ) عدم تأثير الاحكام الجنائية على ما يتعلق بالاحوال الشخصية :

ان الاحكام الجنائية التى تصدر من المحاكم الجنائية بادائة شخص فى جريمة قتل لا تكفى فى نظر المحاكم الشرعية لاثبات جريمة القتل على شخص اثباتا بمنعه من الميراث . وانما يلزم لاعتبار الشخص قاتلا أو محروما من الارث ، أن يقدم مدعى القتل البنية الشرعية على دعواه أمام المحكمة الشرعية ، فهى تقضى طبقا للقواعد الشرعية . فاذا تطابق الحكم الجنائى مع الحكم الشرعى فلا يمنع المحكمة الشرعية من الاخذ به ومن ثم يكون الحكم الجنائى حجة أمام المحكمة الشرعية .

١٠ - عدم تأثير الحكم الجنائى على الحكم المدنى الصادر قبله :

يجب أن يكون الحكم الجنائى الذى يجوز حجية أمام القضاء المدنى سابقا على الحكم المدنى . فاذا صدر حكم مدنى انتهائى قبل صدور الحكم الجنائى ، فإن هذا الحكم لا يؤثر على الحكم المدنى الذى صدر قبله وحدد علاقة الطرفين المدنية نهائيا . اذ لا يصح أن يكون للحكم الجنائى اللاحق أثر رجعى بالنسبة لما قضى فيه مدنيا نهائيا من قبل .

١١ - عدم تأثير الاحكام المدنية على المحاكم الجنائية :

القاعدة العامة أن أحكام المحاكم المدنية لا تأثير لها على المحاكم الجنائية

فاذا حكمت محكمة مدنية ببرد وبطلان ورقة بناء على أنها مزورة، يمكن للمحكمة الجنائية أن تحكم بالبراءة لمن نسبت إليه التزوير اذا وجدت أن الادلة القائمة على التزوير غير صحيحة أو تشككت في ذلك اذا وجدت أنها غير كافية .

وقضت محكمة النقض بأنه « من المتفق عليه أن ما يقضى به مدينا من رد بطلان ورقة ليس له قوة الشيء المحكوم به نهائيا لدى المحكمة الجنائية ، وأن لهذه المحكمة بالرغم من الحكم الجنائي أن تبحث كل ما تقدم لها من الادلة والاسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها ، وأن تقرر تلك الاسانيد والدلائل من بيانات قولية أو دلائل حسبة بكامل سلطتها وبسبب ما تراه هي فيها من ضعف أو قوة بحيث لو خامرها أى شك في صحة الادلة التي قامت بادىء ذى بدء لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان لها أن تقضى . ببراءة المتهم .

كما قضى أيضا بأن للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم اليها كدليل في الدعوى متى اقتنعت بتزويرها ، ولا يمنع من ذلك أن يكون قد صدر من المحكمة المدنية حكم بناء على هذه الورقة ، لان الحكم المدني لا يقيد المحكمة الجنائية وهي تفصل في جريمة ، واذا فلا تثريب على المحكمة اذا هي لم تعول على سند بعد اقتناعها بتزويره . والقول بخلاف ذلك يؤدي الى أن تكون الدعوى الجنائية رهنية ما قد يحصل من اضاعتها بناء على اتفاق بين المتهم والمجنى عليه يحصل به المتهم على حكم لمصلحته .

فقد نصت المادة ٤٥٧ اجراءات جنائية على أن « لا تكون للاحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، » .

والحكمة من القاعدة سالفة الذكر أن القاضي المدني عند ما يطرح عليه موضوع الدعوى يلتزم حدودا معينة في الاثبات . أما القاضي الجزئي فانه يبني عقيدته على ما يقتنع به غير مقيد في هذا السبيل باسباب محددة .

ويتبين على المحكمة الجنائية أن تفصل في المسائل الفرعية التي نعرض أمامها ويتوقف عليها الفصل في الدعوى الجزائية فلا توقف الفصل في التهمة حتى صدور حكم من المحكمة المدنية .

وإذا كانت المسألة صدر فيها حكم المحكمة المدنية نهائيا هي مسألة فرعية التزم بها القاضي الجنائي . فالمستفاد من نص المادة ٤٥٧ إجراءات جنائية أن لا يلتزم القضاء الجزائي من الحكم المدني فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها فقط .

المطلب الثاني

أثر الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية

إذا أقيمت الدعوى الجنائية أمام المحكمة وصدر فيها حكم نهائي ثم رفعت بعد ذلك الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية . فإن هذه المحكمة تلتزم حكم المحكمة الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . .

وقد نصت المادة ٤٥٦ إجراءات جنائية على هذا الحكم صراحة فقالت:

• يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة بنسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذا القوة سواء بنى على انتفاء التهمة وأعدم كفاية الأدلة ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

ويجب الاعمال ذلك النص .

١ - أن يكون الحكم الجنائي صادرا في موضوع الدعوى .

٢ - أن يكون الحكم الجنائي نهائيا أي لا يقبل الطعن بأي طريق من طرق الطعن .

٣ - ألا يكون الحكم قد فصل في الدعوى الجزائية نهائيا

فالأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر المقضى به فى حق الكافة أمام المحاكم المدنية الا فيما يكون لازما وضروريا للفصل فى التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها .

قاعدة الجنائي يوقف المدني :

نصت المادة ٢٥٦/١ أ . ج على أنه :

« اذ رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية للراحة قبل رفعها أو فى أثناء السير فيها ، » .

لان الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة تبنى على وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، فحتى تحكم المحكمة المدنية فى موضوعها تعين عليها أن تنتظر حكم المحكمة المختصة أصلا وهى المحكمة الجزائية فى وقوع الجريمة وتعرف مرتكبها ويشترط لتطبيق هذه القاعدة :

١ - أن يكون السبب فى كل من الدعويين الجنائية والمدنية واحدا ، فان اختلفا أنتقى تطبيق القاعدة .

٢ - أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا الى المحكمة .

وقد أورد المشرع استثناء لتلك القاعدة فى المادة ٢٥٦/٢ اجراءات ونص على أنه .

اذ وقف الفصل فى الدعوى الجنائية لجنون المتهم يصل فى الدعوى المدنية ، » .

وحكمة هذا الاستثناء أنه لا يمكن تطبيق حق المدعى المدني الى أجل غير مسمى حتى يشفى المتهم ، وهذه القاعدة تقتصر على حالة رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية ، فاذا كانت مرفوعة أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية أو وقف الفصل فيها أيضا . ويجوز للمدعى المدني ترك دعواه المدنية والالتجاء الى الطريق المدني .

أحكام النقض

الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجية فى الدعاوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا شاملا ولازما فى وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ، وفى ادانة المتهم فى ارتكاب هذا الفعل أو عدم ادانته ، فاذا ما فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور فانه يمتنع على المحاكم المدنية ان تعيد بحثها ، ويتعين عليها ان تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المصلة بها لى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له . فاذا قضت المحكمة بأن الفعل الجنائى المسند الى المتهم قد وقع منه فليس للمحكمة المدنية أن تعيد البحث فى ذلك . أما اذا قضت بأن أركان الجريمة المسندة الى اتهم لم تستتب فى الفعل الذى نسب اليه ، أو أن المتهم لم يكن يحرك هذا الفعل ، فذلك لا يخلق فى وجه المحكمة المدنية باب البحث . واذا قضت المحكمة الجنائية ببراءة متهم بتزوير عقد نافية وقوع التزوير بهذا الحكم يحول بتاتا دون نظر دعوى تزوير هذا العقد التى يرفعها بصفة فرعية من كان مدعيا بالحق المدنى فى وجه المتمسك بالعقد الذى كان متهما فى الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٣٤ سنة ٨ ق - جلسة ١٢/١/١٩٣٩) .

الحكم الصادر من المحاكم الجنائية تكون له حجيته أمام المحاكم المدنية بما فصل فيه من جهة وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين : الجنائية والمدنية ، ومن جهة الوصف القانونى لهذا الفعل ، ومن جهة ادانة المتهم فيه . فمتى فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور امتنع على المحكمة المدنية أن تعيد البحث فيها ، وتعين عليها أن تعبر ما قضى به الحكم الجنائى فيها وتلتزمه فى الخصومة المدنية حتى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له . فاذا قضى الحكم الجنائى ببراءة مالك العقار الذى كان متهما بأنه مع علمه بوجود خلل فى التملك لم يرممه وتسبب بذلك فى اصابة أحد السكان ، وكان سبب البراءة هو عدم وقوع

خطأ من جانبه اذا هو كان قد قام باصلاح البلكون فعلا ، فان هذا الحكم يمنع القاضى المدنى من أن يستمع الى الادعاء بوقوع الخطأ الذى قضى بانتقائه •

(الطعن رقم ٦٠ سنة ٨ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٣٩) •

الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية يجب أن تكون له حجية النسيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية بالنسبة لما يقتضى الفصل فى تلك الدعوى بيانه فيه حسب القانون ، متى كان مناط الدعوى المدنية ذات الفعل الذى تناوله هذا الحكم وليست العلة فى ذلك اتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين ، وانما هى فى الواقع توافر الضمانات المختلفة التى قررها الشارع فى دعاوى الجنائية ابتغاء الوصول الى الحقيقة فيها لارتباطها بالارواح والحريات الامر الذى تتأثر به مصلحة الجماعة لا مصلحة الافراد ، مما يقتضى أن تكون الاحكام الجنائية محل ثقة على الاطلاق ، وأن تبقى اثارها نافذة على الدوام • وهذا يستلزم حتما ألا تكون هذه الاحكام معروضة فى أى وقت لاعادة النظر فى الموضوع الذى صدرت فيه حتى لا يجر ذلك تخطئتها من جانب أية جهة من جهات القضاء •

واذا كان تفادى التعارض على الوجه المتقدم هو العلة فى تقرير حجية الحكم الجنائى فى الدعوى المدنية المتعلق موضوعها به فان جريمة الاقراض بالربا لا تختلف فى هذا الصدد عن غيرها من الجرائم لتوافر هذه العلة فيها هى أيضا •

فالحكم الجنائى الصادر على المتهم فى جريمة الاعتياذ على الاقراض بفوائد ربوية يكون ملزما للقاضى المدنى فيما أثبتته خاصا بسعر الفائدة التى حصل الاقراض بها ، لان مقدار الفائدة عنصر أساسى فى هذه الجريمة • واذا أبيع للقاضى المدنى اعمادة النظر فيه لجاز أن يؤدى ذلك الى وجود التناقض بين الحكمين المدنى والجنائى فى أمر هو من مستلزمات الادانة • وكذلك يكون ملزما فيما أثبتته عن وقائع الاقراض لتعلق هذه الوقائع أيضا - مهما كان عددها - بالادانة ، اذ القانون لم ينص على

عدد المرات التي تكون الاعتياد الامر الذي يستوجب أن يكون التهمة التي حصل العقاب عليها متضمنة جميع الافعال الداخلة في الجريمة حتى وقت المحاكمة .

(الطعن رقم ٤٩ سنة ٩ ق - جلسة ١٩٤٠/٥/٩) .

مفاد المادة ٤٥٦ قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة ٤٠٦ من القانون المدني أن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين العنوين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فانه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له .

(الطعن رقم ٤٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ س ٢٣ ص ٢٥٥)
(والطعن رقم ٢٩ ، ٣١ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٢ س ٢٤ ص ٨٩٤)
(والطعن رقم ٣٤٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ س ٢٨ ص ٦٦٣)

اذا رفع المضرور دعواه على المؤمن أمام المحكمة المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية ، فان مصيرها الحتمي هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية ، لان مسئولية المؤمن قبل المضرور لا تقوم الا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل هذا المضرور . فاذا كانت هذه المسئولية الاخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية، فانها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية ، التي رفعها المضرور على المؤمن ، ولازمة للفصل فيها في كليهما ، فيتحتتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المضرور هذه حتى يفصل نهائيا في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة أن الجنائي يوقف المدني والتزاما بما تقضى به المادة ٤٠٦ من القانون المدني ، من وجوب تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ،

وكان فصله ضروريا ، وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن فصل فيها نهائيا .

(الطعن رقم ٣١٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٤ س ٢٣ ص ٦٣٥)
مؤدى نص المادة ٤٠٦ من القانون المدنى - قبل الغائها بقانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - ونص المادتين ٢٦٥ و ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن لا يكون للحكم الجنائي قوة الامر المقضى أمام المحاكم المدنية فيما لم تفصل فيه بعد ، الا فى الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائي وكان فصله فيها ضروريا ولا يكون للحكم للجنائي قوة الشيء المحكوم به - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية لهذه المحكمة - الا اذا كان باتا لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو بالنقض ، اما لاستنفاذ طرق الطعن أو لفوات مواعيده ، وتعد قاعدة التقيد بقوة الامر المقضى للاحكام الجنائية من النظام العام وعلى المحاكم أن تراعيها من تلقاء نفسها فيما لو اخذت بقوة الامر المقضى به جنائيا .

(الطعن رقم ٥٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢١ س ٢١ ص ٦٦٢)

الفصل العاشر تقادم الحكم الجنائي المبحث الاول

احكام التقادم فى القانون الجنائى

١ - تهيد : اساس التقادم :

اذا وقعت جريمة ونشأ معه حق المجتمع فى محاكمة فاعلها ومعاقبته على ما جنت يدها لما تحدثه من اخلال فى نظمه وامنه ، فالى من يبقى هذا الحق قائما وهل يجوز مؤاخذه مرتكبى الجريمة على فعله مهما طال عليه الامد ام أن ذلك الحق مقيد بمدة معينة ؟

لقد جعل النظام القانونى لمضى المدة اثرا على الحقوق التى يقررها القانون سواء فى محيط القانون العام او الخاص .

فلقد راعى المشرع أن مضى مدة معينة يقف فيها صاحب الحق موقفا سلبيا لا يطالب فيه بحقه هو نوع من التراخى فى استعمال الحق ولذلك حرم من امكان الالتجاء الى القضاء بعد مضى المدة المقررة وذلك ضمانا للثبات القانونى لذى هو من اساس الانظمة القانونية فى المجتمع .

وتطبيقا لذلك نظم المشرع الجنائى فى المواد ١٥ - ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية حالات التقادم فقرر ان مضى مدة معينة على الجريمة وعلى الدعوى الناشئة عنها دون اتخاذ اجراء فيها سببا مسقطا لها وإذا فاذا امتنعت النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية او مباشرتها فى مده معينة فان هذا الدعوى تنقضى بمضى المدة .

٢ - مبررات التقادم :

لنبر فى هذا الشأن اراء تعرض فيما يلى لاهمها :

١ - نسيان الجريمة : ذهب البعض الى ان مضى المدة يؤدى الى نسيان الجريمة مما يفقد الرأى العام حساسيته المترتبة على وقوعه .

٢ - ضياع الأدلة : يفول البعض على ان مضي مدة معينة على وقوع الجريمة يضيع معالمها ويؤدي بأدلتها فذاكرة الشهود قد تختلط وقد يموت بعضهم مما يؤدي الى صعوبة الاثبات .

٣ - الاهمال : يعطل البعض التقادم بفكرة الاهمال في استعمال الدعوى الجنائية .

٤ - الاستقرار القانوني : يرى البعض ان مبدأ الاستقرار القانوني هو الذي يملى على الشرع التسليم بفكرة التقادم حتى لاتضطرب مصالح الافراد بسبب تهديدهم بالدعوى الجنائية فترة طويلة .

٣ - نقد فكرة التقادم :

لاقت فكرة التقادم بعض النقد تأسيسا على انها تشجع الافراد على ارتكاب الجرائم لان افلات الجاني من العقاب يشجع الافراد على ارتكاب الجريمة فضلا عن ان مضي المدة لن يؤدي الى زوال الخطورة الاجتماعية للمجتمع لذلك نجد بعض التشريعات لا تأخذ بفكرة تقادم الدعوى الجنائية كالقانون الانجليزي كما ان قانون العقوبات الروسي اجاز للمحكمة عدم تطبيق التقادم بالنسبة للجريمة التي يجوز فيها الحكم بالاعدام وفي هذه الحالة يقتصر اثر مضي المدة على تخفيف عقوبة الاعدام الى عقوبة اخرى سالبة للحرية .

اولا : انقضاء الدعوى الجنائية

١ - نطاق احكام انقضاء الدعوى بمضى المدة :

تسرى احكام انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على كل جريمة سواء كانت مطلومة للمجنى عليه ام مجهولة وسواء حصل عنها تبليغ للسلطات المختصة ام لم يحصل وسواء كان منصوصا عليها في قانون العقوبات ام في قوانين خاصة وذلك مادامت الدعوى قائمة لم تقدم الى القضاء بعد او اذا قدمت ولكن لم يفصل فيها بحكم نهائي غير قابل للطعن .

ولا يغني عن الحكم النهائي حكم ابتدائي قابل للمعارضة او

وللاستئناف ولا حكم استئنافي قابل للمعارضة أو النقض وذلك لان الحكم الابتدائي أو الغيابي أو الاستئنافي القابل للنقض لا ينهي الدعوى بل هو مجرد اجراء من اجراءاتها ، فاذا طعن في حكم من الاحكام وأهملت النيابة في تقديم الطعن الى المحكمة المختصة ومضت المدة المطلوبة سقطت الدعوى الجنائية واعتبر الطعن في الحكم المطعون فيه بمثابة اخر اجراء من اجراءات الدعوى يبدأ ميعاد السقوط في اليوم الثاني عملا بالقاعدة المتبعة .

اما اذا اصبح الحكم نهائيا حائزا لحجية الشيء المحكوم فيه باستنفاد طرق الطعن او لغوات مواعيده ، فانه يسقط عندئذ بمضى المدة المقررة للسقوط العقوبة ولا محل لسريان المدة المقررة لسقوط الطعن .

فتنص المادة ١٥ اجراءات . . تنقض الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنين وفي مواد المخالفات بمضى سنة مالم ينص القانون على خلاف ذلك . بينما تنص المادة ٥٢٨ اجراءات : تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة خمس سنين وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين ، .

فمدة انقضاء الدعوى الجنائية أقصر من المدة الخاصة لسقوط العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٢٨ وعلة هذا ان حكم الادانة اعمق اثرا من مجرد الاتهام العادي الذي يصاحب الجريمة عند وقوعها يبقى في اذهان الجمهور مدة اطول .

واستثناء من القاعدة المتقدمة نصت المادة ٣٩٤ اجراءات على انه لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات بمضى المدة وان تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها .

وحكمة هذا الاستثناء ان الحكم النيابي الصادر بالعقوبة في جناية من محكمة الجنايات له طبيعته الخاصة ويوصف عادة بانه حكم تهديدي . لانه يسقط حتما اذا حضر المحكوم عليه او قبض عليه وقد اخضعه القانون

لقاعدة انقضاء الاحكام النهائية وجعل سقوطه رهنا بسقوط العقوبة المحكوم بها وهو استثناء ليس فى صالح المتهم لان مدة سقوط الدعوى فى الجنايات عشر سنوات فى حين ان مدة سقوط العقوبة عشرون سنة او ثلاثون سنة اذا كان الحكم بالاعدام .

ويشترط ان يكون الحكم صادرا من محكمة الجنايات فى جناية اما اذا كان فى جنحة غيابيا فهو يخضع للقاعدة العامة من ناحية سقوطه بالمدة اللازمة لسقوط الدعوى .

٢ - استثناءات من نطاق التقادم :

اورد الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ استثناء على مبدأ التقادم فقد نصت المادة ٧٥ منه على انه كل اعتداء على الحرية الشخصية او حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكلفها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدينة عنها بالتقادم هذا وقد استتنت المادة ٢/١٥ المضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من نطاق احكام التقادم الدعوى الجنائية بنص جرائم خاصة جعلتها لا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة وذلك حرصا من المشرع على توقيع العقوبات على مرتكب هذه الجرائم لما قدره فيها من مساس بالحريات العامة .

وهذه الجرائم هى :

١ - جناية المادة ١١٧ عقوبات وهى تعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومى استخدم عملا فى عمل الدولة او لاحدى الهيئات العامة سخرة او احتجز بغير مبرر اجورهم كلها او بعضها .

٢ - جناية (مادة ١٢٦ عقوبات) تعاقب بالاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنوات الى عشر كل موظف او مستخدم عمومى امر بتعذيب متهم او فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف .

٣ - جناية اعادة ١٢٧ عقوبات وحى تنص على انه يعاقب بالسجن موظف عام وكل شخص مكلف بخدمة عامة امر بعقاب المحكوم عليه او

عاقبة بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا او بعقوبة لم يحكم بها عليه .

٤ - جناية المادة ٢٨٢ عقوبات وهى تعاقب على القبض على اى شخص او حبسه أو حجزه بدون امر احد الحكام المختصين بذلك وفى غير الاحوال المصرح بها .

٥ - جنحة المادة ٣٠٩ مكرر معذلة وهى تنص على عقاب كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك لانه ارتكب احد الانفعال الاتية فى غير الاحوال المصرح بها قانونا او بغير رضا المجنى عليه .

(أ) استرقق السمع او سجل او نقل عن طريقة جهاز زمنى الاجهزة ايا كان نوعه محادثات جرت فى مكان خاص او عن طريق التليفون .

(ب) اللقط او نقل بجهاز من الاجهزة ايا كان نوعه صورة شخص من مكان خاص .

فاذا صدرت الافعال المشار اليها فى الفقرتين السابقتين اثناء اجتماع او سمع او رأى من الحاضرين فى ذلك الاجتماع فان رضا هؤلاء يكون مفترضا ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب احد الافعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفية ويحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الاجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة كما يمحو التسجيلات المتحصلة عنها او اعدامها .

٦ - جرائم المادة ٣٠٩ مكرر (١) وهى تنص بمعاقبة كل من اذاع او سهل اذاعة او استعمل لو فى غير علانية تسجيلا او مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة او كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب . . كل من هدد بافشاء امر من الامور التى تم التحصيل عليها باحدى الطرق المشار اليها لحمل شخص على القيام بعمل او الاقتران عنه .

ويعاقب ٠٠ الموظف العام الذى يرتكب احد الافعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفية ويحكم فى جميع الاحوال بالمصادرة وتمحو التسجيلات وتقوم ٠ ، ٠٠

اخذ القانون المصرى بمبدأ الدعوى الجنائية فى جميع الجرائم مهما كانت طبيعتها كما اعتنق القانون المصرى مبدأ تدرج مواعيد التقادم وفقا لطبيعة الجرائم فنص فى المادة ١٥ اجراءات جنائية ٠٠ ، نقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين وفى مواد المخالفات بمضى سنة مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، ٠

ولمعرفة ما اذا كان الفعل يعد جناية ام جنحة ام مخالفة يرجع الى القانون الذى نص على الجريمة سواء أكان قانون العقوبات ام اى قانون اخر ٠ ولقد اباينت المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من قانون العقوبات تقسيم الجرائم من حيث جسامتها ٠

ومدة السقوط فى الدعوى اقصر منها فى العقوبة ، وتعطيل ذلك ان الحكم الصادر بالادانة يترك لدى الجمهور اثرا يطول امده اما الجريمة فأسرع الى النسيان ٠

وتحسب هذه المواد بالتقويم الميلادى فلقد نصت المادة ٥٦٠ اجراءات جنائية على ان ، جميع المواد المبنية فى هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى وتحسب المدة بالايام الا بالساعات وتثور مسألة تكييف الوصف القانونى للجريمة فقد يلحق بها بعض الظروف التى تغير من طبيعتها وهذه الظروف قد تكون اذارا مخففة تقلب الواقعة من جنابة الى جنحة ومثالها مباحة الزوج لزوجته ومن يزنى بها فى حاة التلبس وتقبلها وقد تكون ظروفنا مشددة تقلب الواقعة من جنحة الى جنابة ومثالها ظرف الاكراه فى جريمة السرقة ٠

فما هو اثرها على طبيعة الجريمة وبالتالي على انقضاء الدعوى الجنائية :

(أ) الظروف المخففة :

كثيرا ما يؤدي نظام الظروف المخففة (المادة ١٧ عقوبات) والاعذار القانونية الى امكان الحكم بعقوبة الجنحة على واقعة كان القانون يعدها بحسب الاصل جنائية .

وقد انقسم الفقه حول الظروف المخففة فذهب البعض انه لا اثر لها على طبيعة الجريمة تستوى ان تكون اعذارا قانونية او ظروف رافة فاذا كانت جنائية فتخضع الواقعة في التقادم للمدة اللازمة للجنايات ذلك لان هذه الظروف متروكة للقاضي تركا كليا يأخذ بها اولا يأخذ بها ولا يمكن الافتراض بالاخذ بها مقدما على ان الدعوى بحسب الاصل لا تكون قد رفعت بعد .

وذهب فريق اخر الى ان المقياس هو ما يحكم به القاضي فعلا لانه في هذه الحالة يعمل القواعد التي قررها المشرع فكأنه حل مكانه ، فان أوقع عقوبة . الجنائية كانت الواقعة جنائية ولزمت المدة الخاصة بانقضاء الدعوى في مواد الجنايات ، وان طبق عقوبة الجرح كانت الواقعة جنحة .

والرأى الاول هو السائد في الفقه والقضاء .

(ب) الاعذار القانونية :

يختلف حكمها من عذر الى اخر بحسب طبيعته ، فقد حكم بان عذر الاستفزاز المستمد من قتل الزوجة الزانية متلبسة بالزنا هي وشريكها (م ٢٣٧) هو عذر قانوني ملزم يقلب الواقعة من جنائية الى جنحة وبالتالي تخضع لدة السقوط في الجرح .

اما بالنسبة لعذر تجاوز حدود معه الدفاع الشرعي بنية سليمة (م ٤٢٥١) فتري محكمة النقض ان الواقعة متى كانت جنائية تبقى جنائية ولا تنزل الى جنحة لان الشارع نص على عقوبة الحبس بصفة اختيارية .

اما بالنسبة لعذر صغر السن فالراجح فقها ان تقريره يرجع الى اعتبار شخص بحث فلا يغير من طبيعة الجريمة ومن ثم تكون الجنائية التي يرتكبها اي حدث تتمتع بهذه الصفة خاضعة لاحكام التقادم في الجنايات .

(ج) الظروف المشددة :

اختلف الفقه ايضا بشأنها ، فقد ذهب برأى الى ان الظروف المشددة لا تؤثر على طبيعة الفعل فلا يقلبه من جنحة الى جنائية ، فتتقضى الدعوى الجزائية بمضى المدة اللازمة لانقضائها في مواد الجنح ، وذهب رأى اخر الى ان الجريمة في هذه الحالة تعتبر جنائية حدها الاعلى هو ما نص عليه عند توافر الظروف المشددة فالادنى هو المقرر لها اصلا قبل وجود هذا الظرف .

اما محكمة النقض فقد قالت ان هذه الجريمة تعتبر قلقة النوع فتتعد جنائية او جنحة تبعا لنوع العقوبة المقررة بها الحكم الغيابى الذى قضى بارسال المتهم الى الاصلاحية ليسجن بها قد اعتبر ان جريمته جنائية لان هذه العقوبة هي عقوبة الجنائية فالدعوى الجزائية لاعادة المحاكمة تسقط بالمدة المقررة لسقوط الدعوى فى الجنائية . وتؤدى بعض الظروف المشددة العينية كالاكراه فى السرقة (م ٣١٤) والشخصية كصفة الطبيب فى اسقاط الحوامل (م ٤٦٣) الى تقرير عقوبة الجنائية للواقعة بدلا من عقوبة الجنحة وتعتبر الواقعة عندئذ جنائية باجماع الراء فى شأن احكام قانون العقوبات وتانون الاجراءات الجنائية وتعامل على هذا النحو فى شأن تقادم الدعوى والعقوبة معا .

وثمة تفرقة اخيرة بين الظروف التى تلحق بالجريمة فتغير وصفها وبين مجرد الارتباط بين جنائية وجنحة اذ لا اثر لها فى حساب المدد ولذا قضى بانه اذا ربتت جنحة بجنائية وتقدمت لمحكمة الجنايات ثم ظهر لمحكمة النايات ان الجنحة سقطت بمضى ثلاث سنوات كان لها ان تحكم بسقوط الدعوى بمضى المدة ولا يسرى على الجنحة حكم التقادم الخاص بالجنايات بسبب ارتباطها بجنائية ، لا يغير من طبيعة الجنحة فتكون جنحة يسرى عليها احكام القانون الخاصة بالجنحة .

٤ - بدء سريان التقادم :

الاصل ان تبدأ مدة التقادم اعتبارا من تاريخ وقوع الجريمة (المادة ١٥ أ ٠ ج) وتبين هذا التاريخ تنقيده به محكمة الموضوع فاذا لم ينقطع

فان سريان المدة يبدأ من تاريخ اخر اجراء من الاحراءات التى قطعت التقادم (المادة ١٧ / ٢ أ ٠ ج) وفى حساب مدة التقادم لا يحتسب اليوم الذى وقعت فيه الجريمة ، انما تبدأ من اليوم التالى لوقوعها وذلك تطبيقا للمادة ١٣ عقوبات والتى تقضى بانه اذا رتب القانون الجنائى اثرا قانونيا على زمن ، يحسب ذلك الزمن بالتقويم الميلادى ولا يدخل يوم البدء فى حسابان المدد ، غير أن المشرع استحدث بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ حكما جديدا وهو انه لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى الجرائم النصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهى الخاصة باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر التى تقع من موظف عام الا من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة مالم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

والمقصود بتاريخ وقوع الجريمة هو تاريخ تمامها ولبس ارتكاب السلوك الاجرامى ، ولا صعوبة فى الامر اذا كان تاريخ ارتكاب السلوك . . . الاجرامى هو نفسه تاريخ تمام الجريمة كما يحدث فى الجرائم الوقتية ولكن قد تنثور التسوية فى تحديد الجريمة بالنسبة لانواع أخرى من الجرائم لا يتطابق فيها تاريخ السلوك الاجرامى مع تاريخ تمامها كما ان الصعوبة ذاتها تنثور فى بعض انواع الجرائم ذات السلوك المجرد بحسب ما اذا كانت جرائم ايجابية ام سلبية .

(أ) الجرائم الوقتية :

لتحديد بدء سريان مدة التقادم فى هذا النوع من الجرائم يتعين التمييز بين الجرائم الايجابية السلبية وبين الجرائم الايجابية لا يثير بدء التقادم ايه مشكلة جدية الا انه يدق فى بعض لجرائم تحديد نوع الجريمة .

من امثلة ذلك انه قضى بشأن جريمة هرب المحبوسين انها تقع فى اللحظة التى يهرب فيها المحبوس من السجن بغض النظر عن المدة التى يقضيها هاربا ولذلك يبدأ التقادم اعتبارا من يوم الهروب كما قضى بشأن جريمة البلاغ الكاذب ان التقادم يبدأ اعتبارا من يوم تقديم البلاغ الى السلطة المختصة لا من يوم اثبات كذبه ، وجريمة التزوير تقع بمجرد وقوع التزوير لا من تاريخ تقديم المحرر المزور .

وبالنسبة للجرائم التي يترأخى فيها حدوث التنحية عن وقت مباشرة
الاجرامى يبدأ التقادم من اليوم التالى لقرار الانتحاة باعتبار
التقادم لا يبدأ الا بعد توافر جميع عناصر اركان الجريمة وتطبيقا لذلك
تقضى بان التقادم فى جريمة القتل او الاصابة الخطأ لا يبدأ الا من اليوم
التالى لحصول الوثاة والاصابة .

وفى الجرائم السلبية يبدأ التقادم من تاريخ انقضاء الموعد الذى
حدده القانون لمباشرة الالتزام المفروض على الجانى مثال ذلك جريمة
الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرك القيمة فى خلال الاجل المحدد .

ويلاحظ ان هناك نوع من الجرائم الوقتية تستمر فيها الاثار
الترتبة عليها فترة من الزمن وهذه يبدأ فيها التقادم من تاريخ وقوعها
بغض النظر عن اداة التي تستغرقها اثارها .

(ب) الجرائم المستمرة :

اذا كانت الجريمة مستمرة اى تتكون من فعل مؤثر قابل للاستمرار
والتجدد لتبدأ مدة انقضاء الدعوى الجنائية من اليوم التالى لانتهاء حالة
الاستمرار والتجدد .

والامثلة على هذا فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة او المتحصلة
من جنابة او جنحة تبدأ المدة من وقت انتهاء حيازة الشخص للمال موضوع
الجريمة .

وفى جريمة استعمال محرر مزور تبدأ المدة من وقت تخلى الفاعل
على التمسك بالمستند المزور وصورتها العملية ان يتمسك شخص فى دعوى
مدنية بسند ثم يطعن بتزويره وتستمر اجراءات دعوى التزوير قائمة حتى
يقضى بالتزوير فى مباشرة الاجراءات ما يفيد ان الشخص ما يزال متمسكا
بالسند المزور فان قضى نهائيا بالتزوير فانه عندئذ فقط تبدأ المدة الخاصة
بانتهاء الدعوى الجنائية .

(ج) الجرائم المتتابعة :

الجرائم المتكررة والمتتابعة هى التى تتكون من عدة افعال يصلح
كل منها لتكوين الجريمة الا انها نظرا لتتابعها وارتباطها فيما بينها

بغرض إجرامى واحد فانها تعتبر جريمة واحدة .

مثال ذلك اللصوص الذين يسرقون منزلا على عدة ايام بحيث يستولون كل يوم على جزء من الاحقة فى هذه الجريمة لا يبدأ التقادم الا من تاريخ ارتكاب اخر فعل يكون لها .

والضابط الاساس لها هو وحدة الغرض الاجرامى لدى مرتكب الافعال المتعددة وتقدير توافر عناصر هذه الوحدة امر متروك لقاضى الموضوع الا ان تكييف هذه العناصر يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبارها مسألة قانون لا واقع .

جرائم العادة :

فى هذا النوع من الجرائم نجد ان الركن المادى للجريمة يتكون من تكرار فعل معين عدة مرات ولا تقوم الجريمة الا باكتمال عدد المرات التى تردد فيها الفعل .

كجريمة الاعتياد على الاقتراض بالربا الشاحش (م ٣٣٩ / ٣) .

والعبرة فى حساب مدة التقادم لهذا النوع من الجرائم هو من تاريخ اخر فعل تكتمل به اركان الجريمة والعبرة هى بعقود الاقتراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد .

ويشترط فى راءم العادة الا تمر بين كل فعل من افعال العادة فترة تزيد على مدة الجريمة نفسها .

هـ - وقف التقادم :

وقف التقادم معناه قيام سبب فى شأنه ان يمنع من سريان المدة بحيث اذا زال اضيفت المدة السابقة عليه الى المدة الجديدة فى حساب التقادم .

وتنص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على ان لا يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان .

وهذا عكس ما قرره القانون المدنى فى المادة ٣٨٢/١ على ان لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع ادبيا ، وذلك الانتفاء قرينة التنازل عن الحق قبله .

غير ان المشرع الجنائى لم يأخذ بالرأى السابق متعللا بأن سقوط الدعوى الجنائية غير مبنى على قرينة تنازل النيابة العامة عنها لانها لا تملك هذا التنازل بل مبنى على قرينة نسيان الواقعة من الجمهور وهذا النسيان واقع ايا كانت اسباب عدم اقامة الدعوى ولذا نصت المادة ١٦ على ذلك .

غير ان هذه القاعدة لحقها استثناء بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٧ فبراير ١٩٥٣ والذى اضاف المادة ١١٩ مكرره على باب اختلاس الاموال الامرية والعذر نصها لا نبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية الا من تاريخ انتهاء الوظيفة مالم يبدأ التحقيق قبها قبل ذلك .

٦ - انقطاع التقادم :

انقطاع مدة التقادم معناه ضياع الوقت الذى مضى منها نتيجة اتخاذ لجراء فى الدعوى مما بينه القانون فلا يحتسب فيها بل تبدأ ادة من جديد منذ تاريخ الانقطاع وقد تتحدد لذلك مدة التقادم كلما انقطعت باجراء قاطع لها وذلك طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

وطبقا لنص المادة ١٧ سالفه الذكر تنقطع المدة بكل اجراء من اجراءات الاتهام او التحقيق او المحاكمة وكذلك بالامر الجانى و باجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمى .

١ - تنقطع المدة بكل اجراء من اجراءات مباشرة الدعوى :

منها تحريك الدعوى مباشرة من النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية وطلب نوب قاضى للتحقيق وابداء الطلبات امامه والطن فى قراراته وفى قرارات مستشار الاحالة واجراء الطلبات والمرافعة فى جلسة المحاكمة والطن فى الاحكام وكذلك تنقطع المدة تحريك الدعوى بمعرفة محكمة الجنائيات او النقض .

ولكن لا يعتبر من اجراءات استعمال الدعوى الجنائية ومن ثم لا يقطع المدة :

— مجرد البلاغ أو الشكوى التي يقدمها المجنى عليه للنيابة ولو ادعى فيها بالحق المدني وإحالة الشكوى لمعرفة النيابة أو البوليس لفحصها فهذا التحويل لا يجعل لرجال البوليس سلطة التحقيق .

— الاجراءات التي يتخذها المتهم من اجراء طلبات ومرافعة وطعن في الاوامر والاحكام لا تعتبر من اجراءات استعمال الدعوى فالمتهم يعفى منها للوصول الى تبرئته ومن ثم فهي لا تقطع المدة .

— رفع الدعوى المدنية ولو بأى اجراء يتخذ فيها سواء نظرت أمام القضاء المدني أو الجنائي لا يقطع المدة فطعن المدعى المدني الاستئناف أو النقض في حكم المحكمة الجنائية لا يقطع المدة لأنه ينصرف الى حقوقه المدنية فقط .

٢ — تقطع المدة براءات التحقيق وبأوامر التصرف فيه :

سواء حصل ذلك في دور التحقيق الابتدائي أو في مرحلة المحاكمة مثل استجواب المتهم وسماع الشهود واجراء المعاينة وانتداب الخبراء والتفتيش والضبط والقبض والحبس الاحتياطي .

وكذلك تقطع المدة بالاوامر الصادرة من سلطات التحقيق بالتصرف فيه وبالاحكام التي تفتق بها المحكمة فتقطع للمدة بالقرار بان لاوجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة . أو في قاضي التحقيق أو في مستشار الاحالة أو من غرفة المشورة وبكل حكم تصدره المحكمة غيابيا أو حضوريا ابتدائيا أو استئنافيا بشرط الا يكون باتا اذ تنقضى به الدعوى وتبدأ المدة المسقطه للعقوبة .

ويستثنى القانون الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جنائية فبالرغم من ان هذا الحكم ليس باتا لذ ييطل حتما اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه وتعاود الاجراءات من جديد فانه لا يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى وانما بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة (المادتان ٣٩٤ ، ٣٩٥ — اجراءات جنائية) وقد بروعى في ذلك الا يكون من حكم عليه غيابيا احسن حالا من حكم عليه حضوريا .

والاصل ان اجراءات التحقيق لا تقطع المدة الا بالنسبة للواقعة التى يجرى التحقيق فيها ولكن جرى القضاء على ان اثر الا نقطاع يمتد كذلك الى الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يتجزأ . وتطبيقاً لهذا قضى بان تحقيقه نيابه أشمون فى جريمة استعمال محرر مزور يقطع التقادم فى جريمة تزوير المحرر التى وقعت فى دائرة نيابة القاهرة .

ومقتضى القاعدة العامة ان اجراءات الضبطية القضائية فى جمع الاستدلالات لا يقطع المدة اذ هى لا تدخل فى اجراءات استعمال الدعوى ولا فى اجراءات التحقيق .

ولكن نص القانون على انها تقطع المدة اذا اتخذت فى مواجهة المتهم او اخطر بها على وجه رسمى .

وكذلك اعتبر الامر الجنائى من الاجراءات القاطعة للمدة مشروط ان يتخذ فى مواجهة المتهم او يخطر به على وجه رسمى . والحكمة فى ان جميع الافعال السابقة تقطع التقادم انها تدل على عدم نسيان الواقعة وتنفى بالتالى القرينة التى يقوم عليها نظام التقادم باسره .

— ويشترط فى الاجراء الذى يقطع مدة التقادم ان يكون قضائياً لا ادارياً لذا لا يقطع التقادم تحقيق ادارى مع موظف اجرته النيابة الادارية .

— ويشترط ايضا أن يكون التحقيق جنائياً لا مدنياً ولذا لا يقطع التقادم اى تحقيق قد تجريه المحكمة المدنية فى عقد مطعون عليه بالتزوير .

— ويشترط فيه ان يقع صحيحاً فى ذاته فاذا كان الاجراء باطلا لعدم الولاية او لعدم تحقيقه شرط من شروطه الجوهرية كان الاجراء كأن لم يكن لذا لا ينقطع التقادم بتحقيق تجربة النيابة فى جريمة تلزم فيها شكوى او طلب اذا جرى التحقيق بدونها او باجراء تحقيقه او اتهام فى محاكمة خارج قواعده الاختصاص المتعلقة بالنظام العام او امر بضبط واحضار باطل لانعدام مبرراته او لعيب فى اجراءاته .

٧ - اثار الانقطاع :

يترتب على مضي المدة المطلوبة انقضاء الدعوى وكذلك جميع نتائجها الجنائية فليس لاية جهة ان تحركها واذا كانت قد تحركت امام النيابة

او امام القضاء ثم تبين هذا الانقضاء فليس للنيابة ان تباشرها او ان تتراجع فيها او ان تبدى طلبات الا موصلا الى الحكم بانقضائها واذا اغفلت النيابة ذلك فعلى المحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها .

وانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام فليس للمتهم ان يتنازل عنه وله ان يدفع به فى اية حالة كانت عليها الدعوى ولاول مرة امام محكمة النقض على ان هذه الاحيرة لا تتعرض لمسائل موضوعية ومن بينها تحديد تاريخ الواقعة لذا فقد حكمت بأنه حتى يكون الدفع بالتقادم مقبولا امامها يجب ان تبني على وقائع ثابتة فى الحكم المطعون فيه .

واذا دفع به امام محكمة الموضوع وحكمت بالادانة دون التعرض لهذا الدفع كان حكمها باطلا متعينا نقضه . واذا رفضته شائلة ان هناك تحقيقات قطعت المدة دون ان تبينها فانه يكون باطلا كذلك .

وانقضاء الدعوى بالتقادم عيى الاثر كانقطاع التقادم فهو يكون فى نفس الوقت بالنسبة لجميع المتهمين ولا يترتب عليه سوى سقوط نقائحها الجنائية ولا يترتب على انقضاء الدعوى الجنائية انقضاء الدعوى المدنية بل تنقضى هذه الاخيرة بمددها وبقواعدها الخاصة المقررة لها فى القانون المدنى .

ايقاف المدة :

نصت المادة ١٦ من قانون الاجراءات الجنائية على ما يلى :

« لا يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان ، » .

وقد ثار الخلاف بين الفقهاء فيما اذا كانت الدعوى الجنائية تسقط بمضى المدة لعدم رفعها رغم وجود مانع من رفعها سواء كانت الموانع مادية مثل تعطيل المحاكم بسبب وجود ثورة او غزو البلاد او سواء موانع قانونية كحالة الغيبة او فقد الاهلية ، فذهب رأى الى ان المدة يجب ايقافها ما اذا كان هناك مانع من رفع الدعوى كما هو منصوص عليه فى القانون المدنى ورأى فريق اخر عكس الرأى السابق لان سقوط الحق فى الدعوى الجنائية

ليس مبنيا على قرينة التنازل - كما هو الشأن في القانون المدني - بل بنى على نسيان الواقعة من الجمهور بمضى المدة . وهذا النسيان يحصل سواء كان سببه الإهمال ورأى المشرع الأخذ بالرأى الأخير فى المادة ١٦ سالف الذكر .

٨ - اثار التقادم :

(١) الدعوى الجنائية :

متى انقضت مدة التقادم انقضى معها حق الدولة فى الدعوى الجنائية وهو الحق الذى يشاركها مع سلطتها فى العقاب يوم ارتكاب الجريمة ويعتبر الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ولما كانت الدعوى الجنائية هى الوسيلة المحركة للخصومة الجنائية فان انقضاء الدعوى يستتبع بقوة القانون انقضاء الخصومة الجنائية ، ولقد ذهب البعض الى ان التقادم يشبه العفو الشامل او الغاء قانون العقوبات وانه يرفع عن الواقعة الاجرامية صفة التجريم وهو رأى محل نظر لان التقادم لا يمس مباشرة حق الدولة فى الدعوى الجنائية ولكنه بطريق غير مباشر سوف يمس حق الدولة فى العقاب باعتبار انه لا عقوبة بغير خصومة وهذه النتيجة لا تعنى مطلقا ان الجريمة اصبحت فعلا مباحا .

وانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم هو من لنظام العام وعلى المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها ولا يقبل من المتهم التنازل عنه ويجوز اثارته فى اية حال كانت عليها الدعوى ولو لاول مرة امام محكمة النقض والمحكمة الموضوع الرأى النهائى فى تحديد تاريخ الواقعة فلا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان استخلاصها وفقا للعقل والمنطق .

(ب) الدعوى المدنية التبعية :

لا يؤثر انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم على سير الدعوى المدنية التبعية المرفوعة امام المحكمة الجنائية (مادة ٢٥٩) .

فالدعوى المدنية تخضع للتقادم المفروض فى القانون المدني :

وقد نصت المادة ١٧٢ مدنى على ان المدة المقررة لتقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع هى ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى علم فيه

الضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتنقضى هذه الدعوى في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع فاذا كانت دعوى التعويض المذكورة ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تنقض رغم انقضاء الموانع السالفة الذكر فان دعوى التعويض لا تنقض الا بانقضاء الدعوى الجنائية .

فالقاعدة ان انقضاء الدعوى المدنية التبعية يتم اما طبقا للمدة المقررة للدعوى المدنية او طبقا لمدة تقادم الدعوى الجنائية ايها لطول .

وطبقا لنص المادة (٢٥٨ اجراءات) تستمر المحكمة الجنائية في نظر الدعوى المدنية رغم انقضاء الدعوى الجنائية .

أحكام النقض

وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم نهائيا ، ومضى مدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ اعلان الاخير بالحكم الغيابي وحتى عرض الاوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ اجراء قاطع لمدة التقادم يستوجب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى اداة .

(نقض ١٢ مايو ١٢ مايو ١٩٦٨ ، س ١٩ ، ١٠٦ ، ٥٤٣ - طعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٣٨ قضائية) .

كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم بقطع المدة حتى في غيبة المتهم . عدم استلزام الشارع مواجهة المتهم بالاجراء الا بانسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .

(نقض ١٤/١٠/١٩٦٨ ، س ١٩ ، ١٥٩ ، ٨١١ - طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ قضائية ، نقض ١٩٧٣/٣/٤ ، س ٢٤ ، ٦١ ، ٢١٧ - طعن رقم ١١ لسنة ٤٣ قضائية) .

ثبوت ان العقود المتفق عليها ، في جريمة الاقراض بالربا الفاحش ، لم يمض بين اخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة

ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانوناً لانقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة يستتبع توافر الجريمة وعدم انقضائها .

(نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ ، س ١٩ ، ١١٣ ، ٥٧٣ - طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ قضائية) .

العبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة في صدد قواعد التقادم هي بنوع الجريمة الذي تقيد المحكمة .

(نقض ١٩٦٨/١١/١٤ ، س ١٩ ، ١٧٧ ، ٨٩٦ - طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٣٨ قضائية) .

استعمال ورقة مزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها . مدة سقوط الدعوى فيها تبدأ من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور حكم بتزويرها .

نقض ١٩٧٣/١/٤ ، س ٢٤ ، ١٨٥ ، ٨٩٧ - طعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ قضائية) .

ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في جريمة خيانة الأمانة بدوّه من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن ذلك .

(نقض ١٩٧٥/١/١٩ ، س ٢٦ ، ١١ ، ٤٦ - طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ قضائية) .

جريمة التخلف عن التجنيد جريمة مستمرة استمرار متجددا بدء سقوط الدعوى الجنائية عنها بانتهاء حالة الاستمرار .

(نقض ١٩٧٠/٢/١ ، س ٢١ ، ٥٤ ، ٢١٨ - طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ قضائية) .

(نقض ١٩٧٣/٥/٧ ، س ٢٤ ، ١٢٤ ، ٦١٠ - طعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ قضائية) .

الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة استنادا الى بطلان اجراءات الاتهام والمحاكمة لعدم الحصول على اذن برفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ اجراءات ودون التحقق من رافد صفة الموظف أو المستخدم العام في حق المتهم مع أنه لو ثبت انتفاؤها لصحت تلك الاجراءات وقطعت التقادم - قصور .

والحكم بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها والحكم بتأييده استئنافيا والتقرير بالاستئناف اجراءات صحيحة في ذاتها قاطعة للتقادم ، بصرف النظر عن بطلان اعادة تحريك الدعوى السابقة عليها ، اغفال الحكم أثرها في هذا الخصوص قصور وخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٠/١٢/٧ ، س ٢١ ، ٢٨٧ ، ١١٨٢ - طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ قضائية) .

المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . عدم انقطاعها بالاعلان الباطل .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢١ ، س ٢٣ ، ٢٩ ، ٢٠١ - طعن رقم ٣ لسنة ٤٢ قضائية) .

الاعلان الصحيح ينتج اناره في قطع التقادم من وقت تسليم الصورة له من سلمت اليه قانونا .

(نقض ١٩٧٢/٣/٢٦ ، ١٠٢ ، ٤٦١ - طعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ قضائية) .

تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور اجراء من اجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢١ ، س ٢٣ ، ٥١ ، ٢٠٧ - طعن رقم ٨ لسنة ٤٢ قضائية ، نقض ١٩٧٥/٢/٢ ، س ٢٦ ، ٢٣ ، ١٠٠ - طعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ قضائية) .

اجراءات الاستدلال وحدها هي التي استلزم السارع مواجهة اتهمبها .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢١ ، س ٢٣ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٢١١ - طعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ قضائية ، نقض ١٩٧٢/٣/٢٦ ، س ٢٣ ، ١٠٢ ، ٤٦٥ - طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ قضائية) .

اجراءات المحاكمة القاطعة للمدة المسقطه للدعوى يجب أن تكون صحيحة .

(نقض ١٩٧٢/٣/٢٦ ، س ٢٣ ، ٢١٠٣ ، ٤٦٥ - طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ قضائية) .

اعلان المعارض ، بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة بالجلسة التي حددت أولا لنظرها ينتهي أثره بعدم حضور المعارضة تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته .

(نقض ١٩٧٢/٣/٢٦ ، س ٢٣ ، ١٠٣ ، ٤٦٥ - طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ قضائية) .

انتهاء الحكم المطعون فيه الى اعتبار تزوير كشف للعائلة الذي يحرر للاعفاء من الخدمة العسكرية جنحة وترتيبه على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الاحالة .

(نقض ١٩٧٢/٣/٢٠ ، س ٢٣ ، ٩٦ ، ٤٤٠ - طعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ قضائية) .

مضى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنج من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وتاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع لها يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(نقض ١٩٧٢/١٢/٢ ، س ٢٣ ، ٣٣٤ ، ١٤٤٦ - طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ قضائية ، نقض ١٩٧٥/١/٥ ، س ٢٦ ، ٢ ، ٥ طعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ قضائية) .

المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تتم فى الدعوى حتى صدر من السلطة المخوط بها اتخاذه .
اقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام واعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة كلها اجراءات قاطعة للتقادم .

(نقض ١٦/٤/١٩٧٣ ، س ٢٤ ، ١٠٧ ، ٥١٦ - طعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ قضائية) .

انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة . اعلان المتهم لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع أيهما مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير ذى صفة .

(نقض ٢٤/٦/١٩٧٣ ، ص ٢٤ ، ١٥٩ - طعن رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٤٣ قضائية) .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام انعام ، وجوب تعرض المحكمة له ايرادا . جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم ترشح له .

(نقض ٢٢/٤/١٩٧٣ ، س ٢٤ ، ١١١ ، ٥٣٨ - طعن رقم

١٠٤٦ لسنة ٤٢ قضائية ، نقض ٢٧/١٢/١٩٧٦ ، س ٢٧ ، ٢٣١ ، ١٠٢٥ - طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٤٦ قضائية) .

إذا كان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قد جرى بأن « كل من نشر أو أذاع أقوالا كاذبة عن موضوع الاستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير فى نتيجته الاستفتاء أو الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها » ، كما نصت المادة ٥٠ منه على أنه « تسقط الدعوى العمومية والمدنية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بمضى سنة بين تقديم الطعن وبين نظره .

(نقض ١٧/٢/١٩٧٥ ، س ٢٦ ، ٣٦ ، ١٦٢ - طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ قضائية) .

خطأ الحكم في تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر في سلامته طالما أنه متعلق بالتحقيق ، . وكانت جريمة السب - موضوع الدعوى الماثلة - لبست من بين الجرائم التي عدتها المادة ٤٢ سالف الذكر ، فإنه لا يسرى عليها نص المادة ٥٠ من ذلك القانون ، ويكون الدفع بسقوط الدعويين العمومة والمدنية لذلك غير سديد . وطالما أنهما دفعا ن ظاهرا البطلان وبعيدان عن محجة الصواب فلا تلتزم المحكمة بإيرادها والسرد عليهما .

(نقض ٣/١٢/١٩٧٤ ، س ٢٥ ، ١٧٣ ، ٨٠٨ - طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ قضائية) .

أمر المحكمة بالضبط والاحضار أو اعلان التهم بالجلسة ، قطعها لتتقدم الدعوى الجنائية وفقا للمادة ١٧ اجراءات .

(نقض ٢٧/١٠/١٩٧٤ ، س ٢٥ ، ١٥٢ ، ٧٠٤ - طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٤ قضائية) .

الاشكال في التنفيذ من اجراءات المحاكمة القاطعة للتقدم ، الاستشكال في تنفيذ الحكم المطعون فيه ، النقض يقطع التقدم بسين التقرير أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ اخر عمل لا يتصل بحكم القانون فيها وما دامت الدعوى الجنائية لم تنقضى بمضى المدة .

(نقض ٣٠/١١/١٩٧٥ ، س ٢٦ ، ١٧٤ ، ٧٩٢ - طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٥ قضائية) .

الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لا اثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقضى بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

(نقض ٢٥/١٢/١٩٧٢ ، س ٢٢ ، ١٤٤٦ ، طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ قضائية) .

دعوى التعويض الناشئة عن جريمة لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية (المادة ١٧٢ / ٢ مدني) .

(نقض ١٤/١١/١٩٧٦ ، ص ٢٧ ١٩٨ ، ٨٧٧ - طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٦ قضائية) .

انقطاع المدة عيني ، امتداد أثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الاجراءات ، انقطاع التقادم في جريمة ما يمتد ان ما ارتبط بها من جرائم برباط لا يقبل التجزئة .

(نقض ١٤/١٠/١٩٦٨ ، س ١٩ ، ١٥٩ ، ٨١١ - طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ قضائية ، نقض ٢٧/١٠/١٩٧٤ ، س ٢٥ ، ١٥٢ ، ٧٠٤ - طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٤ قضائية ، نقض رقم ٢٤/١١/١٨٦ ، س ٢٧ ، ١٩٨ ٨٧٧ - طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٦ قضائية) .

انقطاع التقادم بالنسبة لمتهم قضى ببراءته ، امتداده الى اخر قدم للمحاكمة بعد ذلك عن ذات التهمة .

(نقض ١٤/١١/١٩٧٦ ، س ٢٧ ، ١٩٨ ، ٨٧٧ - طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٦ قضائية) .

من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء صحيح يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة حتى اذا اتخذت تلك الاجراءات في غيبة المتهم أو وجهت الى غير المتهم الحقيقي ، ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الازمان ، ولم تتدرج في جيز النسيان انتفت علة الانقضاء .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٥ مارس ١٩٧٨ - السنة ٢٩ - المكتب الفني ص ٢٢٤) .

القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها . وأن جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل التبديد ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط

الدعوى عليها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة
فله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤
الكتب الفنى ، السنة ٢٩ ص ٤٤٧) .

حيث أنه بالنسبة للدفع المبدى من المتهم من أن الدعوى الجنائية
انقضت بمضى المدة فيها الدفع على غير أساس جدير بالرفض إذ أن اعلان
المتهم بعريضة الدعوى المدنية فى ١٩٧٤/١٢/٥ ، ١٩٧٥/٨/١٢ قد
قطع المدة وهذا اجراء قضائى يقطع المدة .

١١ كان ذلك ، وكان نص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية
المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انقضاء الدعوى الجنائية
فى مواد الجنج - دا الجنج المنصوص عليها فى المادتين ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩
مكرر (١) من قانون العقوبات بمضى ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من
قانون الاجراءات قد نصت على أنه « تنقطع المدة باجراءات التحقيق
أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالامر الجنائى أو باجراءات الاستدلال
إذا اتخذت فى مواجهة « متهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى » وكان المدعى
بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها
بصفته مضرورا من الجريمة التى وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر
الذى لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا
فى تبديتها لها ، لما كان ذلك فانه لا يقطع التقادم كل اجراء متصل
بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقامة من أيام القضاء المدنى أم الجنائى
ومن ثم فان جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها لا نقطع
التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .

ولما كان ذلك ، وكان البين من اطلاع على المفردات المضمومة ومحاضر
جلسات المحاكمة ان الطاعن حضر بجلطة ١٩٦٢/٦/١ وفيها تأجل نظر
الدعوى لجلطة ١٩٧٢/١١/١٩ ثم تأجل نظر الدعوى اداريا لجلطة
١٩٧٣/١/٤ لاعلان المتهم وتوالت التأجيلات لهذا السبب حتى أعلن فى

١٩٥٧/١١/٢٠ ، بالحضور لجلسة ١٩٧٥/٧/٢٧ ومنها حضر المتهم ثم حُجزت الدعوى للحكم وصدر الحكم في ٤ مارس ١٩٧٦ ، كانت قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات ما بين حضور الطاعن بجلسة ١٩٧٢/٦/١ وإعلانه في محل إقامته في ١٩٧٥/١١/٢٠ دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضي المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهي لا تلقى الا بهرور المدة المقررة في القانون المدني .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٤
- المكتب الفني ٢٩ ص ٥٥٢) .

تعلق الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بالنظام العام ،
اغفال الحكم الابتدائي الرد عليه وتأنيده استثنائيا لأسبابه - قصور .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨ فبراير
١٩٧٩ - السنة ٣٠ ص ٣٣٦) .

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى في غيبة المتهم وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع لان المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء الا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها ، وأنه تطبيقاً لذلك فإن الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة - يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية . لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بتاريخ ٢٢ إبريل ١٩٧٥ بإدانة الطعون ضدّهما فإن المادة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تكون قد انقطعت بذلك الحكم .
لما كان ذلك وكانت المدة لم تمض من يوم صدور الحكم الغيابي الابتدائي لحين صدور الحكم المطعون فيه بجلسة ٢٩ يناير ١٩٧٧ فإن هذا الحكم

فيما انتهى اليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد جانببت
نصحيح القانون ، مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ فبراير ١٩٧٩ ، السنة
٣٠ ص ٢٦٨) .

جريمة اتباع اشارات المرور وتعليمات رجاله . جنحة المادة ٧٤
من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، اعتبارها مخالفة والحكم بانقضاء
الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة . خطأ في تطبيق القانون ، عدم استلزام
مواجهة المتهم بما عدا الاستدلالات من اجراءات قاطعة للتقادم .

ولحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، لا يضر بالمتهم
اثر ذلك . عدم قابليته للمعارضة .

(نقض جنائي - الطعن رقم ١٤٨٧ جلسة ١٧ مايو ١٩٧٩ - السنة
٣٠ ص ٥٧٨) .

من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام .
جواز اثارته لأول مرة أمام النقض ما دامت مدركات الحكم ترشح له .

(نقض الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ - السنة
٣٠ ص ٦٤٠) .

لا كانت الطاعنة قد قررت بالطعن بالنقض في ١٥ اكتوبر ١٩٧٣
ثم استشكلت في الحكم المطعون فيه وبجلسة ٣ ديسمبر ١٩٧٣ قضت
بمحكمة نقض دهنهور بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض
ثم حدد لنظر طعنها جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد قضت
مدة تزيد على ثلاث سنوات بين اخر اجراء من الاجراءات المتخذة في الاشكال
وبيّن تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة .
وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون
الاجراءات الجنائية ، ويتعين ذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به
في الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك

تأثير على سير الدعوى المدنية والمفوعة معها فهي لا تمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٦ - السنة ٣٠ ص ٨٩٧) .

توالى تأجيل نظر الدعوى لاعلان المتهم اعلانا قانونيا . مضى مدة التقادم دون اتمام الاعلان . اثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . (مادة ١٥ اجراءات جنائية) .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلقة بالنظام العام . جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائى - الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ - السنة ٣١ ص ٣٦٨) .

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٨ فبراير ١٩٧٧ بادانة الطاعنين بجنحتى لعب القمار والسماح بلعبة المقهى ، فقرروا بالطعن فيه بطريق النقض فى اول مارس ١٩٦٧ ، وقدموا اسباب طعنهم فى ذات التاريخ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى اجراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسته ١٩٨٠/٦/١١ . واذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضت على الدعوى من تاريخ التقرير الحاصل فى اول مارس ١٩٧٧ مدة تزيد على ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح دون أن يتخذ اجراء قاطع لهذه فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهمين الطاعنين .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٩ جلسة ١٩٨٠/٦/١١ - السنة ٣١ ص ٧٦١) .

لما كان قانون الاجراءات الجنائية ينص فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم

وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي أو باجراءات الاستدلالات اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها ، بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا لم يحضر المحكوم عليه غيابياً بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضة وحضر عنه محام فى هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى وجب اعلان المعارض اعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة واذا كالى الثابت حسبما سلف بيانه انه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة ١٩٧٠/٥/٣ التى أجلت فيها المعارضة وحتى صدور الحكم المطعون فيه ١٢ فبراير ١٩٧٨ ، وكان ذلك دون اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة - اذ خلت المفردات بما يفيد اعلان الطاعن اعلاناً صحيحاً لاي جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو ما تنصح به الاوراق فيما سلف ببيانه ، فان الحكم المطعون فيه اذا دان الطعون ضده يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين منه نقضه ، وانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطعون ضده مما نسب اليه .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥
السنة ٣١ ص ٨١) .

لما كان قانون الاجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجناح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائى أو باجراءات الاستدلال اذا تخفت فى مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ

آخر اجراء ، وكان الاصل انه وان كان ليس بلازم موجهة المتهم باجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء الا انه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم ان تكون صحيحة اذا كان الاجراء بطلا فانه لا يكون له اثر على التقادم .

لما كان قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالمعارضة فى ١٩٧٤/٣/٢٥ وحتى يوم صدور الحكم المطعون فيه فى ١٩٧٧/٤/١٥ دون اتخاذ لجراء صحيح قاطع للمدة ، وكان الدفع بالنقض الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثارته لأول مرة أمام المحكمة (محكمة النقض) ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الامر للعادي حسبها تقدم - فان الحكم المطعون فيه لاذان المتهم يكون معيبا فضلا عن البطلان فى الاجراءات بالخطأ فى تطبيق القانون مما يقضى معه إنقضاء الدعوى بمضى المادة .

(نقض جنائى - الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢١ - السنة ٣١ ص ٩٠٦) .

تعويض - تقادم - الحرية الشخصية - المادتان ٤١ ، ٥٧ من الدستور - الاعتداء الذى منع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها فى غير الحالات التى يقررها القانون وما يعتبر جريمة بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - المادة ٥٧ من الدستور التى تنص على أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم واجب الاعمال اعتبارا من تاريخ العمل بالدستور دون حاجة لسبب تشريع آخر - متى كانت الدعوى ناشئة عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ولم تكن هذه الجريمة ضمن الجرائم التى تناولها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فلا على الحكم المطعون فيه ان لم يعمل أحكام هذا القانون - اذ خص الحكم المطعون فيه بأسباب سليمة لى أن مدة التقادم الثلاثى بالمادة ١٧٢ مدينى لم تكن قد اكتملت فى تاريخ نفاذ الدستور ورتب على ذلك عدم سقوط الدعوى بالتقادم اعتلا لنص المادة ٥٧ من الدستور فان النعى يكون فى غير محله .

المبحث الثانى

سقوط العقوبة بالتقادم

١ - أساس المبدأ :

أخذ المشرع المصرى مبدأ سقوط العقوبة بمضى المدة متبعا فى ذلك ما جرت عليه التشريعات الجنائية المختلفة وأساس المبدأ أن مضى مدقمعية على حقوق الحكم بالعقوبة دون تنفيذها ودون حدوث ما يقطع ان يوقف تلك المدة يجعل تنفيذها بعد ذلك عديم الجدوى طالما أن العقوبة تهدف الى التأهيل الاجتماعى وتهذيب المحكوم عليه . وان مرور المدة التى ينص عليها المشروع يفترض ان الحكم قد طواه النسيان وقد لا يكون من اثارته من جديد اية مصلحة تعود على المجتمع . . هذه الاعتبارات هى التى حدث بالمشرع الى اعتبار مضى المدة سببا مسقطا للعقوبة الجنائية .

٢ - مدة سقوط العقوبة بالتقادم :

حددت المادة ٥٢٨ اجراءات مدد سقوط العقوبة تبعا لما اذا كانت العقوبة صادرة فى جناية أو جنحة أو مخالفة بالعقوبة المحكوم بها فى جناية تسقط بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة . والعقوبة المحكوم بها فى جنحة تسقط خمس سنين .

والعقوبة المحكوم بها فى مخالفة تسقط بمضى سنتين .

وبذلك جعل المشرع معيار تحديد المدة هو نوع الجريمة الصادر فيها الحكم بالعقوبة وليس درجة جسامة العقوبة لذلك فان العقوبة الصادرة فى جناية تسقط بعشرين سنة ولو كانت بالحبس لاستعمال الحكمة المادة ١٧ عقوبات ومعاملة المتهم بالرافة .

٣ - مبدأ سريان المدة :

تبدأ سريان المدة من وقت صيرورة الحكم نهائيا . . ويقصد بالحكم النهائى الحكم البات الذى استنفذ طرق الطعن العادية والطعن بالنقض (م ٥٢٩ / ١ اجراءات) .

وقد استثنت الفقرة الثانية الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم . . وقد سبق ان أوضحنا شرح هذا الاستثناء .

٤ - انقطاع التقادم :

يقصد بانقطاع التقادم عدم احتساب المدة التي انقضت قبل اتخاذ اجراء من الاجراءات القاطعة للتقادم وبدأ حساب مدته من تاريخ الاجراء .

ونص المشرع على سببين للانقطاع :

١ - ما نصت عليه المادة ٥٣٠ اجراءات من ' ' تنقطع مدة التقادم بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل اجراء من اجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل الى علمه .

٢ - ما نصت عليه المادة ٥٣١ اجراءات من ارتكب خلال مدة التقادم جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها وذلك في غير مواد المخالفات .

وهذا السبب راجع الى سلوك المحكوم عليه .

٥ - وقف التقادم :

نصت عليه المادة ٥٣٢ اجراءات :

« يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونيا أو ماديا » .

ويقصد بالمانع القانوني الاحوال التي يكون فيها المحكوم عليه في وضع قانوني يحول دون امكن تنفيذ العقوبة مثل وجود المحكوم عليه في السجن لقضايا عقوبة أخرى أشد ويقصد بالمانع المادية والظروف التي لا تستطيع معها السلطات اتخاذ اجراءات التنفيذ .

٦ - العقوبات الخاصة للتقادم :

القاعدة ان جميع العقوبات الجنائية تخضع للتقادم باعتبار ان

اجراءات تنفيذها لم تتخذ خلال مدة معينة ويستوى في ذلك العقوبات
الاصلية والتكميلية والتبعية ومع ذلك فهناك عقوبات لا تخضع للتقادم
لانها تنفذ بقوة القانون ولا تحتاج لاية اجراءات تنفيذية * وهذه العقوبات
التبعية التى تحرم المحكوم عليه من بعض الحقوق وكذلك عقوبة المصادرة
ومراقبة البوليس *

٧ - اثار تقادم العقوبة :

يترتب على انقضاء مدة التقادم سقوط العقوبة المحكوم بها غير أن سقوط
العقوبة يقتصر فقط على التنفيذ أما الاثار الجنائية الاخرى التى يترتب على
الحكم بها تظل قائمة ومنتجة لاثارها *

فيعتمد بالحكم كسابقة في العود ويظل سبباً للحرجان من الحقوق
والمزايا المترتبة على الحكم بالادانة ولا تزول تلك الاثار جميعها الا يرد
الاعتبار *

أما بالنسبة للتعويضات وما يجب رده والمصاريف المحكوم بها
فتتبع في شأنها الاحكام المقررة بمضى المدة في القانون المحنى وعلى ذلك فان
سقوط العقوبة يؤثر على تنفيذ التعويضات والمصاريف وما يجب رده
بطريق الاكراه البدنى ، فلا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى بعد مضى
المدة المقررة لسقوط العقوبة *

ولا يجوز للمحكوم عليه بالاعدام او بالاشغال الشاقة في جنائية قتل
او شروع فيه او ضرب أفضى الى الموت ان يقيم بعد سقوط عقوبته بمضى
المدة فى فترة الحاقطة التى وقعت فيها الجريمة الا اذا رخص له في ذلك
(مادة ٥٣٣) *

احكام النقص

ان هاتون الاجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثانى
الذى عنوانه « في الاجراءات التى تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين
الغائبين قد نص في المادة ٣٩٤ على ان « لا يسقط الحكم الصادر غيابياً
من محكمة الجنايات في جنائية بمضى المدة وانما تسقط العقوبة المحكوم

بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها ، ونص في المادة ٣٩٥ على انه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة » .

ونصت الفقرة الاولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على انه « تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة » . وواضح من هذه التصوصي انه مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية فان الحكم الذي يصدر فيها غيابيا يجب ان يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرون سنة وذلك بغض النظر عما اذا كانت العقوبة المقررة بها هي عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة . واذن « كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المظنون ضدها لارتكابها جنائية اشتراك في تزوير ورقتين رسميتين وقضت محكمة الجنايات غيابيا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بمعاقبتها بالحبس مع الشغل لمدة سنة أشهر وبما قبض عليهما أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بإفضاء الدعوى العمومية بسقوطها بمضى المدة متى كان ذلك فان الحكم يكون قد خالف القانون » .

(نقض ١٩٥٣/٧/٩ مجموعة النقض س ٤ رقم ٣٨٩ ص ١١٦٠) .

لما كانت الضرامة المحكوم بها في قضية احرار مواد مخدرة تعتبر وفقا لنص المادة ٢٢ من قانون العقوبات عقوبة أصلية فاته يسرى عليها أحكام التقادم المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تحكم واقعة الدعوى والتقدم في المسائل الجنائية من النظام العام ذلك أنه يقوم على افتراض نسيان الحكم وأنه ليس من المصلحة اثاره ذكريات بجريمة طواها النسيان . فاذا انقضت محقه جون تنفيذ العقوبة المحكوم بها سقطت ولا يجوز قانونا بعد ذلك تنفيذها . ويتعين على المحكمة

ان تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولولم يطلب المحكوم عليه • ولا يغير من ذلك ان يكون قد تنازل عن التمسك بالتقادم أو قبل عقوبة الغرامة بعد سقوطها مادام السقوط فى هذه الحالة يعتبر من النظام العام وهو فى هذا الخصوص يختلف عن التقادم فى مسائل المدنية الذى لا بد من التمسك به من الدين حتى ينتج أثره •

ويشترط لاعتبار الدين بعد سقوطه التزاما طبيعيا ان لا يكون مخالفا للنظام العام فانه اذا تكاملت مدته لا يختلف عن أى التزام طبيعى واذن فمتى كان الحكم قد قرر ان دفع الغرامة من المحكوم عليه بعد سقوطها بالتقادم يعتبر بمثابة وفاء لدين طبيعى لا يصح استرداده فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون •

(نقض مدنى ١٩٥٥/٣/٢٤ مجموعة احكام النقض المدنية س ٦
رقم ١١٣ س ٨٦١) •

وتتبع فيما يتعلق بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف الاحكام المقررة بمضى المدة فى القانون المدنى وهو ما يستفاد ضمنا من نصوص القانون الحالى ويترتب على ذلك ان الالتزامات الخاصة بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف يمكن ان تظل قائمة بالرغم من سقوط العقوبة بمضى المدة وخصوصا فى المخالفات والجناح اذ المدة المقررة لسقوط العقوبة فيها أقل من المدة المقررة بسقوط الالتزامات المدنية ولكن لما كان تنفيذ الاكراه البدنى فيه معنى العقوبة فقد نص على انه لا يجوز التنفيذ به بعد مضى المدة المقررة بسقوط العقوبة ولو فى الالتزامات المالية •

وان الرد وان كان من العقوبات التكميلية الا انه قائم على حق خاص لا يزول بزوال العقوبة الاصلية أو الغرامة بل يزال لصاحبه تقاضيه بالطرق القانونية الاخرى •

(نقض ١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ١ ص ١)

أحكام النقض

لما كانت المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية وان أجازت للنائب العام وللمحامى العام فى الاحوال المدنية فى الفترة الاولى من

المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات أن يحيل بعض الجنايات الى محكمة الجنح لتقضى فيها وقتا لاحكام تلك المادة الا أن تلك الاحالة ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الجناية المحالة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات ، وكانت الجريمة المسندة الى المطعون ضده - وكما رفعت بها الدعوى - جناية مما نص عليه في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وقعت من موظف عام . ومن ثم تنقضى الدعوى الجنائية فيها بمضى عشر سنين تبدأ من تاريخ انتهاء جنحة هذا الموظف مالم يكن التحقيق في الجريمة قد بدأ قبل ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجريمة المرفوعة بها الدعوى جنحة لمجرد انها احيلت الى محكمة الجنح عملا بالمادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية ، وخلص الى انقضاء الدعوى الجنائية فيها لمضى ثلاث سنين اسند بدايتها الى تاريخ وقوع الجريمة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٨/٥/١٩٨٢ - الطعن ٢٠٥٣ لسنة ٥٢ ق) .

من المقرر ان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الامانة يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وكان ميغاد انقضاء الدعوى الجنائية لجريمة خيانة الامانة لا تبدأ من تاريخ ايداع الشئء المختلس لدى من أوتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قام الدليل على خلافه . لما كان ذلك وكان لحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم في قوله « فانه لما كان من المقرر عملا بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان الدعوى الجنائية في مواد الجنح تنقضى بمضى ثلاث سنوات وحيث ان المجنى عليهما قد قررا ان الواقعة قد حدثت خلال عام ١٩٧٣ . وحيث ان المتهمين قد أنكروا ما هو منسوب اليهما ونفيا حدوث الواقعة على الاطلاق . وحيث ان المذيعيتين بالحق المدنى قد تقدمتا ببلاغهما الاول الى

الشرطة في ١٧/٦/١٩٧٥ وان المتهمين قد سئلا أمام النيابة العامة في ١٧/٨/١٩٧٥ ، ١٨/٨/١٩٧٥ ، ١١-١١-١٩٧٥ كما تمت اجراءات المعاينة في ١٠/٢/١٩٧٦ كما تم سؤال المتهمان بعد ذلك في تواريخ مختلفة كما أن النيابة العامة قد قامت بتقديم المتهمين للمحاكمة في سنة ١٩٧٧ وأعلن المتهمان بجلسة المحاكمة وهذه الاجراءات قاطعة للتقادم ومن ثم يعد هذا الدفع غير قائم على أساس صحيح وبالتالي واجب الرفض ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي اعتبرت ان تاريخ مطالبة المدعيين بالحق المدني الطلعن بالمتقولات وقد انكشفت نيته في تجديد المتقولات المسلمة اليه في ذلك التاريخ ثم تعاقبت التحقيقات والمحاكمة بعد ذلك خلال عام ١٩٧٥ ، سنة ١٩٧٦ ، سنة ١٩٧٧ واذا كان الطاعن لا يمارى في أن لما حصله الحكم عن توالي تلك الاجراءات بما لا تكتمل معه المدة المقررة للتقادم له اصله الثابت بالاوراق فإن الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١٥/٦/١٩٨٢ - الطعن ٢٩٤٤ لسنة ٥٣ ق) .

حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٨/١٣/١٩٧٩ بإذانة الطاعن بجنحتى عدم الاعلان عن مخزنه وعدم العرض بمحله وحدات من السلع الموجودة بمخزنه ، فقرر الطعن فيه بطريق النقض في ٢٥/١٢/١٩٧٩ ، وقدم أسباب طعنه في ذات التاريخ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى اجراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسة اليوم ١/٣/١٩٨٣ ، واذا كان يبين من ذلك انه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل في ٢٥/١٢/١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنيح دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٠/٣/١٩٨٣ - الطعن ٢٠١٨ لسنة ٥٧ ق) .

لما كان يبين من الاوراق انه بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع
اسبابه في الميعاد قد توفى المحكوم عليه المرحوم ٠٠٠٠ كالثابت من صورة
شهادة الوفاة المقدمة من محامية بجلسة اليوم . لما كان ذلك ، وكانت
المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه تنقضى الدعوى
الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة
المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذ حدثت
الوفاة أثناء نظر الدعوى « فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى
الجنائية لوفاة المتهم » .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٥٨٠٨ لسنة ٥٣ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بإدانة
الطاعن في تبديد محجوزات، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض في ١١
ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، وقدم أسباب طعنه في ١٥ ديسمبر ١٩٧٩ ، ولكن
الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ تقديم الاسباب الى أن نظرت
بجلسة اليوم ٤ من يونيه سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين من ذلك انه وقد
انقضى على الدعوى من تاريخ تقديم الاسباب الحاصل في ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة في مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون
الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون
فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٩٨٤/٦/٤ - الطعن ٣٠٦٩ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان الحكم المطعون به قد صدر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بإدانة
الطاعن بجنحة تبديد اشياء محجوز عليها ، فقرر بالطعن فيه بطريق
النقض في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، وقدم أسباب طعنه في ٢٤ ديسمبر
سنة ١٩٧٩ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ تقديم الاسباب
الى أن نظرت بجلسة اليوم ٤ من يونيه سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين من

ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ تقديم الاسباب الحاصل فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنج دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٩٨٤/٦/٤ - الطعن ٣٠٧٠ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بإدانة الطاعن بجنحة نصب ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧ وقدم أسباب طعنه فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ثم استشكل الطاعن فى تنفيذ الحكم المطعون وقضى استئنافيا بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٠ برفض الاشكال والاستمرار فى التنيذ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الفصل فى الاشكال الى أن نظرت بجلسة اليوم بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين من ذلك انه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ الفصل فى الاشكال الحاصل فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٠ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنج دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٩٨٤/٦/٤ - الطعن ٣٠٧٣ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠ لإدانة الطاعن بجنحتى ضرب ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢ مارس سنة ١٩٨٠ وقدم أسباب طعنه فى ١٩ مارس سنة ١٩٨٠ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسة اليوم ٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضت على الدعوى

من تاريخ تقديم الاسباب الحاصل في ١٦ مارس سنة ١٩٨٠ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة ، فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٩٨٤/٦/٤ - الطعن ٣٠٧٥ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجنحة اختلاس اشياء محجوزة ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، وقدم أسباب طعنه فى ذات التاريخ ، ورفع اشكالا فى التنفيذ قضى فيه بجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن ، ثم لم يتخذ فى الدعوى أى اجراء بعد ذلك التاريخ الى أن نظر الطعن بجلسة اليوم - الخامس من يونية سنة ١٩٨٤ - ومن ثم تكون قد مضت منذ اخر اجراء فى الدعوى - وهو الحكم فى الاشكال - وحتى نظر الطعن مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح ، لم يتخذ خلالها أى اجراء قاطع للمدة ، فيتعين نقض الحكم المطعون فيه ، والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٩٨٤/٦/٥ - الطعن ٤٠٠٨ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ باعتبار معارضة الطاعن فى الحكم الاستئنافية الغيابى كان لم تكن، فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ وأودعت اسباب الطعن فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ ، كما يبين من الاوراق انه قد قضى بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ فى الاشكال المرفوع من المحكوم عليه بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لحين الفصل فى الطعن ، الا أنه لم يتخذ أى اجراء فى الدعوى من تاريخ الحكم فى الاشكال

وحتى نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم - الثاني عشر من يونيه سنة ١٩٨٤ • واذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضت على الدعوى - وهي جنحة تبديد محجوزات - من تاريخ آخر إجراء وهو الحكم الصادر في الأشكال بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضي المدة ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة الطاعن •

(نقض ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٦٣ لسنة ٥٤ ق) •

لما كان الطاعن قرر بالطعن بالنقض فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ ثم استشكل فى تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وبجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة مركز كفر الشيخ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض ثم تحدد لنظر طعنه جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٤ ومن ثم يكن قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة فى الأشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويتعين لذلك الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة الطاعن •

(نقض ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٦٥ لسنة ٥٤ ق) •

لما كان الحكم المطعون فيه صدر فى الرابع من مايو سنة ١٩٧٨ بإدانة الطاعن بجنحة تبديد محجوزات فقرر بالطعن فيه بطريق النقض وأودع أسباب طعنه فى الحادى والثلاثين من مايو سنة ١٩٧٨ - ثم أقام اشكالا فى تنفيذ الحكم فقضى فى العشرين من يونيو سنة ١٩٧٨ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض • ثم حدد لنظر الطعن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة فى الأشكال وهو الحكم

الصادر فيه وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن
(نقض ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٦٩ لسنة ٥٤ ق) .

لما كانت الطاعنة قررت بالطعن بالنقض فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ ثم استشكلت فى الحكم المطعون فيه وبجلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٩ قضت محكمة كفر الشيخ الجزئية بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعنها جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الاجراءات المتخذة فى الاشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء بمضى المدة وببراءة الطاعنة .

(نقض ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٧٠ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه صدر فى الحادى والعشرون من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بادانة الطاعن بجنحة تبديد محجوزات فقرر بالطعن فيه بطريق النقض واودع أسباب طعنه فى أول يناير سنة ١٩٧٩ ثم أقام اشكالا فى تنفيذ الحكم قضى فى السابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض - ثم تحدد لنظر الطعن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الاجراءات المتخذة فى الاشكال وهو الحكم الصادر فيه وبين تاريخ نظر الطعن دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن
(نقض ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٧٢ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ برفض معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإدانته في جنحة تبديد ، فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٩ وأودع أسباب الطعن في التاريخ ذاته كما أقام إشكالا في التنفيذ قضى فيه بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لحين الفصل في الطعن المائل . واذ كان يبين من الأوراق انه لم يتخذ أى إجراء في الدعوى من تاريخ لحكم في الاشكال وحتى نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم - الثاني عشر من يونية سنة ١٩٨٤ - وكان مؤدى ذلك انه وقد انقضت على الدعوى الجنائية من تاريخ اخر اجراء اتخذ فيها وهو الحكم الصادر في الاشكال بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح دون اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه المدة ، فانه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعن .

(نقض ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٧٤ لسنة ٥٤) .

لما كان الطاعن قرر بالطعن بالنقض في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ ثم استشكل في الحكم المطعون فيه وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة كفر الشيخ الجزئية بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض ثم تحدد لنظر طعنه جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين اخر اجراء من الاجراءات المتخذة في الاشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعن .

(نقض ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٧٥ لسنة ٥٤ ق) .

لما كان من المقرر انه اذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن الجريمة محل المحاكمة قد وقعت في تاريخ معين وان الدعوى العمومية قد سقطت فيجب .

عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي يقتضيها وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه واكتفى بالإحالة إلى تلك الأسباب فيما يتعلق بالدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة دون أن يحقق دفع الطاعن بأن الجريمة وقعت قبل الإبلاغ منها بأكثر من ثلاث سنوات حتى بين له وجه الحقيقة فانه يكون قد تعيب بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٥/٥/٢٣ - الطعن ٤٣٧١ لسنة ٥٤ ق) .

الفصل الجادى عشر

الاستشكال فى الحكم الجنائى

١ - تعريف الاشكال :

لم يضع المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية تعريفا لاشكالات التنفيذ ، ولقد اجتهد الفقه والقضاء بوضع تعريف الاشكالات التنفيذ : واستقرار الراى على أنها عوارض قانونية تتعلق بالتنفيذ بحيث لو صحت لاثرت فيه ايجابا أو سلبا . اذ يترتب على الحكم فى الاشكال ان يكون التنفيذ جائزا أو غير جائز ، صحيحا أو باطلا ، . يمكن الاستمرار فيه أو يجب وقفه أو إلجاده .

٢ - نوعا الاشكال فى التنفيذ :

الاشكال فى التنفيذ نوعان : وقتى وموضوعى .

فالاشكال الوقتى هو الذى يرد على تنفيذ حكم يطلب وقته مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ اجراءات جنائية التى تنص على أن :

أما الاشكال الموضوعى ، وهو الذى يطلب منه من محكمة الاشكال القضاء بوقف تنفيذ الحكم نهائيا . ومن أمثلة الاشكال الذى يرفع عن غير المحكوم عليه ، أو اذا كان الحكم قد سقط بمضى المدة أو العفو .

٣ - المحكمة المختصة بنظر الاشكال :

نصت المادة ٥٢٤ اجراءات جنائية على أن :

« كل اشكال من المحكوم عليه فى التنفيذ يرفع الى محكمة الجنايات اذا كان الحكم صادرا منها ، وإلى محكمة الجناح المستأنفة فيما عدا تلك وينعقد الاختصاص فى الحالتين للمحكمة التى تختص محلها بنظر الدعوى المستشكل فى تنفيذ الحكم الصادر فيها .

وطبقا لهذا ، تختص محكمة الجنايات بنظر الاشكال ، اذا كان الحكم الجنائى صادرا منها . كما تختص محكمة الجناح المستأنفة سواء

كان الحكم للجناي صادرًا من محكمة أول درجة أو محكمة أول درجة أو محكمة الجناح المستأنفة بتأييد حكم محكمة أول درجة أو تبديله سواء في أساس الادانة أو نوع العقوبة ، أو نوع العقوبة ، أو كانت المحكمة الجزئية قد قضت بالبراءة ثم الغي هذا الحكم في الاستئناف وقضى بالعقوبة .

وينعقد الاختصاص بنظر الاشكال لمحكمة الجناح المستأنفة التي تختص محليا بنظر الدعوى المستشكل في تنفيذ الحكم الصادر فيها .

وتختص محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة بنظر اشكالات التنفيذ الصادرة من محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ ، رغم قابلية هذا الحكم للاستئناف .

٤ - رفع الاشكال أمام المحكمة الجنائية :

ترفع دعوى الاشكال بطلب يقدمه المحكوم عليه أو الغير الى النيابة العامة بوصفها السلطة الموقظ بها تنفيذ الاحكام الجنائية . ولم يشترط القانون اى شكل لهذا الطلب . وعلى النيابة تقديم الاشكال الى المحكمة المختصة وذلك بتحديد جلسة لنظره أمامها على اعلان ذوى الشأن بها . وم انص عليه المشرع من تقديم النزاع على وجه السرعة هو مجرد اجراء تنظيمي لا يترتب على مخالفته ثمة بطلان ، فقد قصد منه حث النيابة العامة على سرعة تقديم النزاع الى المحكمة .

ولا تعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة الا بتقديم الطلب بواسطة النيابة الى المحكمة وعلان ذوى الشأن بالجلسة المحددة لنظر الاشكال . ولا يوجب نص المادة ٥٢٥ اجراءات جنائية حصول الاعلان قبل الجلسة بميعاد معين .

ويرفع الاشكال من غير المحكوم عليه بالطريقة سالفة الذكر اذا كان مبناه حصول نزاع في شخصية المحكوم عليه (م ٥٢٦ اجراءات) .

واذا قام نزاع من غير المحكوم عليه عند تنفيذ حكم جنائي صادر بالاغلاق أو الازالة والهدم يجب على الحضر القائم بالتنفيذ أن تحظر النيابة المختصة فور التأمر بالاستمرار في التنفيذ أو بوقفه مؤقتا ولتقدم

الاشكال الى المحكمة الجنائية المختصة بنظره، ولا يجوز للمحضر بأى حال من الاحوال أن يقدم الاشكال المذكور مباشرة الى المحكمة الجنائية .

واذا كان الاشكال خاصاً بتنفيذ أمر جنائي يقدم الى النيابة العامة لرفعته الى القاضي الذى أصدر الامر يفصل فيه .

وليس للنيابة العامة حق الاستشكال فى التنفيذ ، لانها السلطة التى تشرف على تنفيذ الاحكام ، ولها وقف تنفيذ الاحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية (م ٤٦٢ / ١ اجراءات جنائية) .

٥ - أثر رفع الاشكال على التنفيذ :

تنص المادة ٥٢٥ اجراءات على أن لمحكمة الاشكال فى كل الاحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى تفصل فى النزاع . كما يجوز للنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع الى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتاً .

فالاصل فى رفع الاشكال أمام المحكمة الجنائية لا يترتب عليه ثمة وقف للتنفيذ ، انما يترتب ذلك على الحكم فيه . ويستثنى من ذلك الحكم الصادر بالاعدام ، بمجرد رفعه يوقف التنفيذ حتى يتم نقض الحكم .

واذا أمرت النيابة العامة وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً ، وذلك قبل تقديمها للنزاع الى المحكمة ، فان هذا الوقف يسرى حتى تفصل المحكمة فى الاشكال .

وتمارس النيابة العامة سلطتها التقديرية فى وقف التنفيذ مؤقتاً على ضوء ما تتبينه من أهمية النزاع وجديته ، أو اذا أصيب المحكوم عليه بالجنون بعد صدور الحكم عليه ، أو كان يراد التنفيذ على غير المحكوم عليه . أو اذا كانت العقوبة قد سقطت بالتقادم .

ولا يجوز للنيابة العامة أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً بسبب سابق على الحكم أو لكون الحكم المستشكل فى تنفيذه مترجح الالفاء من محكمة الطعن ، لان ذلك ينطوى على مساس بالموضوع ، وهو مالا يجوز فى أشكال التنفيذ .

٦ - شروط قبول الاشكال :

يشترط بقبول دعوى الاشكال توافر ثلاثة شروط :

(أ) أن يتم رفع الاشكال وفقا للقانون . وذلك بالاجراءات السابق بيانها .

(ب) أن يكون للمستشكل صفة في رفع الاشكال . أى أن يكون المستشكل هو بذاته . صاحب الحق المراد حمايته أو من يقوم مقامه قانونا .

(ج) أن يكون للمستشكل مصلحة في رفع الاشكال .

(د) أن يرفع الاشكال قبل البدء في التنفيذ .

ففي هذه الحالات يعتبر الاشكال مقبولا شكلا . لان الغرض عن الاشكال هو الاحتياط لدفع ضرر يخشى وقوعه عند البدء في التنفيذ . كما قد يبنى الاشكال على اعتبار تتعلق بذات السند المراد التنفيذ بمقتضاه كذلك يجوز للغير الذى لم يكن طرفا في الحكم أن يستشكل في التنفيذ قبل حصوله .

ولذا رفع الاشكال بعد تمام التنفيذ ، يتعين على القاضى أن يحكم بعدم قبول الاشكال لاستحالة تنفيذ الحكم .

وقد يرفع الاشكال قبل تمام التنفيذ ، ولكن التنفيذ يتم انشاء نظره وقبل صدور الحكم فيه . والراجع أنه يجب على القاضى أن يحكم بعدم قبول الاشكال . هذا على الرغم من أن القاعدة أن العبرة بوقف رفع الدعوى . وعلة ذلك أن عدم القبول هو استحالة تنفيذ الحكم وانعدام المصلحة .

أما في الاشكال المرفوع من الغير ، فيشترط لقبوله موضوعا أن يكون الحكم بالاستمرار في التنفيذ يتعارض مع حقوق الغير الذى يعارض في التنفيذ .

(هـ) أن يكون باب الطعن مازال مفتوحا .

وهذا الشرط متعلق بالاشكال الوقتى ، وذلك لان الغرض من هذا الاشكال وقف التنفيذ مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا أمام محكمة الموضوع . أما اذا كان الحكم المستشكل فى تنفيذه قد صار نهائيا بفوات مواعييده أو قضى فى الطعن بالرفض أو عدم القبول ، فلا يجوز للمحكوم عليه أن يرفع اشكالا وقتيا فى تنفيذ هذا الحكم . ويستثنى من ذلك الحكم المانعده فهو لا يصلح أن يكون سندا للتنفيذ ولا تحتاج الى حكم يقرر انعدامه . ولا تسرى القاعدة على الاشكال الموضوعى . ومن أمثله الاشكال المرفوع من الغير فانه يحق له أن يستشكل فى التنفيذ سواء كان الحكم المستشكل فى تنفيذه محلا للطعن أو أصبح باقيا .

٧ - اسباب الاشكال :

(أ) اذا كان الاشكال مرفوعا من المحكوم عليه فلا يقبل الاشكال الا اذا كان النزاع فى التنفيذ منصبا على عدم صلاحية السند للتنفيذ أو لسبب لاحق على الحكم .

مثال : تنفيذ حكم غيابى رغم المعارضة فيه (م ٤٦٧ / ١ اجراءات) أو يتنفذ حكم حضورى صادر من المحكمة الجزئية لم تشمله المحكمة بالإنفاذ اذا كان المستشكل قد استأنف الحكم ودفع الكفالة . أو كان المحكوم النزاع فى شخصية . (م ١٥٢٦ ج) .

(ب) اذا كان الاشكال مرفوعا من غير المحكوم عليه ، فينحصر سببه فى الحالتين الاتيتين :

النزاع فى شخصية . (م ١٥٢٦ أ ج) .

الاعتراض على تنفيذ الاحكام المالية بشأن الاموال المطوب للتنفيذ عليها (م ١٥٢٧ أ ج) .

٨ - اجراءات نظر الاشكال :

نظم المشرع اجراءات نظر الاشكال والحكم فيه . فقد نصت المادة ٥٢٥ اجراءات على أن : « يقدم النزاع الى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة ويعلن ذوى الشأن بالجلسة التى تحدد لنظرة وتفصل

المحكمة في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن ، والمحكمة التي تجرى التحقيقات التي ترى لزومها ،

(أ) يجب أن ينظر الاشكال في غير علنية :

فإذا نظرت المحكمة الاشكال في التنفيذ في جلسة علنية ، فإنه يترتب على ذلك بطلان الحكم ، ويكون الحكم واجبا للنقض . ذلك لان المادة ٣٣١ اجراءات رتب بطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى اجراء جوهري .

(ب) يجب أن يحضر المستشكل بنفسه :

إذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا بعقوبة سالبة للحرية أو مقيدة لها ، أو جاريا تنفيذه بطريق الاكراه البدني فإنه يجب حضور المستشكل بنفسه جلسة الاشكال متى كان الحكم موقوفا تنفيذه مؤقتا بأمر النيابة العامة أو بأمر وقفي من القاضي . أخذا بالقواعد العامة في المادتين ٢٣٧ / ١ ، ٣٨٨ اجراءات .

أما إذا كان المستشكل مقيدا الحرية تنفيذا للحكم المستشكل فيه فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه مالم تر المحكمة ضرورة استدعائه لاستيضاحه فيما اختلط عليه من أمور .

والحكمة من حضور المستشكل هي تمكينه من ابداء دفاعه وتمكين النيابة العامة من التنفيذ عليه فور صدور الحكم برفض الاشكال وبعدم قبوله . وهذه الحكمة تنتفي إذا كان التنفيذ جاريا بالفعل على المحكوم عليه ، وكان له محام هو أقدر على استعراض الاسباب القانونية للاشكال .

(ج) التحقيق أمام محكمة الاشكال :

خول المشرع محكمه الاشكال ان تجرى التحقيقات التي ترى لزومها (م ٩٥ اجراءات) ولها أن تستعين أهل الخبرة ، مثل ندب خبير لمصاهاة بصمات المستشكل . كما يجوز لقاضي الاشكال أن يستدعى شهودا ويناقشهم ويسمع طلبا ت ذوى الشأن . غير أنه لا يجوز لمحكمة

الاشكال مناقشة الشهود في وقائع تمس أدلة الثبوت على الجريمة كما أثبتتها الحكم المستشكل فيه ، لان محكمة الاشكال لا تملك اعادة تقييم الواقعة المكونة للجريمة ، ولا يجوز لها تعديل المسؤولية الجنائية التي ثبتت من المحاكمة .

٩ - سلطة محكمة الاشكال :

ان سلطة محكمة الاشكال محددة بحدود طبيعة الاشكال نفسه الذي لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع . وليس لقاضي الاشكال أن يعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو البطلان أو يبحث مدى انطباقه على القانون . لما في ذلك من مساس بقوة الاحكام واخلال بمالها من احترام واجب ، فضلا عن أن طرق الطعن في الاحكام محددة في القانون وليس الاشكال من بعضها .

وسلطة المحكمة في وقف التنفيذ مؤقتا هي سلطة تقديرية كاملة للامر بوقف التنفيذ أو رفض طلب الامر به . وتقدر المحكمة ومن ظاهر الاوراق احتمال قبول الاشكال أو عدم قبوله ، وعلى ضوء مدى خطورة النتائج المترتبة اذا شعرت بان الاشكال في الحكم سيرفض ، أما اذا ترجح لها قبول الاشكال وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم بالمستشكل فانها تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع .

والامر الصادر من محكمة الاشكال بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع لا يقيدها عند فصلها في موضوع الاشكال . والامر يوقف التنفيذ حكم قطعي وان صدر في مسألة فرعية ، فلا تملك المحكمة العدول عنه . ولا يقبل الطعن بالنقض استقلالا .

١٠ - الحكم الصادر في الاشكال :

دعوى الاشكال هي دعوى جنائية تكميلية ، فيتبع في شأنها ما يتبع في اصدار الحكم الجنائي . من شروط صحة الحكم من مداولة ونطق بالحكم وتحرير وبياناته والتوقيع عليه .

ويقرب على النطق بالحكم خروج الدعوى سلطة محكمة الموضوع .
فلا يجوز لها العدول عنه . غير أن الحكم الصادر فى الاشكال لا يجوز
حجيته الشئ المحكوم فيه أمام محكمة الموضوع لانه حكما وقتيا ينقض
اثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا . غير انه ملزم لاطراف الخصوم

فالحكم الصادر فى الاشكال ملزم للنيابة العامة ، كما لا يجوز
للمستشكل أن يقيم اشكالا جديدا يهدف تعديل الحكم الصادر الا اذا
وجدت اسباب قانونية تبرره .

٢١ - الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال :

يخضع الحكم الصادر فى الاشكال لجميع طرق الطعن فى الاحكام
الجنائية ، وهى المعارضة فى الحكم الغيابى ، والاستئناف ، والنقض .

ويجوز للنيابة العامة أن تستأنف أو تطعن بالنقض فى الحكم
الصادر فى الاشكال على حسب الاحوال وفقا لنوع المحكمة التى أصدرت
الحكم .

واذا اصبح الحكم المستشكل فى تنفيذه غير قابل للطعن ، لنقض اثر
وقف التنفيذ الذى قضى به الحكم الصادر فى الاشكال .

أحكام النقض

لايرد الاشكال الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل
فى النزاع نهائيا ، وليس لمحكمة الاشكال أن تبحث الحكم الصادر فى
الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه تتصل بمخالفة القانون
أو الخطأ فى تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما فى الحكم من عيوب
وقعت فى الحكم نفسه أو فى اجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها - لما
فى ذلك من مساس بحجية الاحكام .

نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ - س ١٣ - ١٧٤ - طعن رقم ١٦٨ لسنة
٤٢ قضائية .

لا يفرق القانون فى دعوى الاشكال بين طلب ايقاف نهائى وطلب
ايفاف مؤقت ، اذ أن الطلب فى جميع الحالات لا يكون الا بالايقاف المؤقت
للتنفيذ ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ فصل بعبارة صريحة فى طلب

الايقاف المؤقت فلا محل لما ينعاه الطاعنان عليه من قاذرة اغفال الفصل في
الطلب .

نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ - س ١٣ - ١٧٤ - طعن رقم ١٦٨ لسنة
٣٢ قضائية) .

جرى قضاء النقض على أن طريق الطعن في الاحكام مبينة في
القانون بيان حصر ، وليس الاشكال في التنفيذ عن بينها ، وانما هو
تظلم من اجراء تنفيذها مبناء وقائع لاحقه على صدور الحكم تتصل
باجراء تنفيذه . والاصل أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة
الاشكال نفسه ، وليس لها أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة
صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجها تتصل بمخالفته القانون أو الخطأ
في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه
الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى مما يجعل
الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بحجية الاحكام ولما كانت أوجه النعي
التي أثارها المستشكل تتصل براءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة
النقض ، فان الاشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها .

(نقض ١٩٦٢/١٠/٢ - س ١٣ - ٥٩٦ - طعن رقم ١٠٠٥ لسنة
٣٢ قضائية) .

ان ما بثيره الطاعن في شأن قضاء محكمة الاشكال - بعد صدور
الحكم المطعون فيه - بقبول الاستئناف شكلا ، مردود بأن الاشكال في
التنفيذ ليس رطيقا من طرق الطعن في الاحكام ، ومن ثم فاذا كان قد
ورد في أسباب الحكم الصادر في الاشكال المقدم من الطاعن ، وفي مقام
تبرير وقف الحكم المستشكل فيه ، أن الاستئناف الذي أقامه الطاعن مقبول
شكلا لما أبداه المستشكل من عذر المرض ، فان ذلك لا يجوز قوة الامر المقضى
في شأن شكل الاستئناف ، ولا ينال من صحة الحكم المطعون فيه والسابق
صدوره بعدم قبول الاستئناف شكلا .

(نقض ١٩٧٠ / ١١ / ٣٢ - س ٢١ - ٢٧١ - ١٩١٨ - طعن
رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ قضائية) .

الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ اجراءات - ولما كان يبين من الاوراق أن المطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل فيه ، فان الطعن المقدم من النيابة العامة يكون غير جاز ، مادام الثابت أن طعنها قد ورد على الحكم الصادر في الاشكال ، وهو حكم وقتي انقضى اثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(نقض ١٩٦٣/٥/٢٧ - س ١٤ - ٤٤٢ - طعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ قضائية) .

(نقض ١٩٦٧/٣/١٤ - س ١٨ - ٧٩ - ٤٢٢ طعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٦ قضائية) .

(نقض ١٩٧٠/٢/٢٩ - س ٢١ - ١١٤ - ٤٧٤ - طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ قضائية) .

لا كان الثابت من الحكم الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاشكال قد تصدت في قضائها الى موضوع الحكم المستشكل فيه فأيدته ثم استظهرت مبررات وقف التنفيذ مستندة الى أمور هي في جملتها سابقة على الحكم ، فأنها تكون بذلك قد جاوزت ولايتها وأهدرت حجية الحكم المستشكل فيه ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف وإيقاف تنفيذ العقوبة وتصحيحه بالغاء ما أمرت به من وقف تنفيذ تلك العقوبة .

(نقض ١٩٦٧/٣/١٤ - س ١٨ - ٧٩ - ٤٢٢ - طعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٦ قضائية) .

الاشكال في التنفيذ يرد على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحا . المادة ٥٢٥ .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ - س ٢٣ - ٥٤ - ٢١٩ - طعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ قضائية) .

مناط قبول الاشكال فى التنفيذ أن يكون باب الطعن فى الحكم مفتوحا .

عدم قبول طلب النيابة العامة تعيين الجهة المختصة بنظر الاشكال فى تنفيذ حكم صادر نهائيا لعدم جداوه متى كان الثابت أن المحكوم عليه قد طعن بالنقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وقضى فى الطعن بعدم قبوله شكلا .

(نقض ١٩٧٦/١/١٩ - س ٢٧ - ١٨ - ٨٧ - طعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٥ قضائية) .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ - س ٢٥ - ١٩٦ - ٨٩٩ - طعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ قضائية) .

(نقض ١٩٧٦/١/١٩ - س ٢٧ - ١٨ - ٨٧ - طعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٥ قضائية) .

ما يدعيه المتهمان من تزوير لا يصلح قانونا أن يكون سببا للاستشكال فى تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها، ويستوى فى ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع . ذلك أن الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم انما نعيًا على التنفيذ ذاته ، ومن ثم فإن سببه يجب أن يكون حاصلًا بعد صدور هذا الحكم ، أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفع فى الدعوى وأصبح فى غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به فى الدعوى أم كان لم يدفع به .

(نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ - س ١٣ - ١٧٤ - طعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ قضائية) .

الاشكال فى التنفيذ من اجراءات المحاكمة من شأنه قطع مدة التقادم

الاشكال فى تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض يقطع التقادم بين التقرير بالطعن وبين نظره .

(نقض ١٩٧٥/٢/١٧ - س ٢٦ - ٣٦ - ١٩٦٢ - طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ قضائية) .

تنص المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « كل اشكال من المحكوم عليه فى التنفيذ يرفع الى المحكمة التى أصدرت الحكم » . كما نصت المادة ٥٢٧ منه على أنه « فى حالة تنفيذ الاحكام المالية على اموال المحكوم عليه ، اذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الاموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرفع الامر الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر فى قانون المرفعات » ، مما مفاده أن الاختصاص بنظر الاشكال فى تنفيذ الاحكام الجنائية ينعقد أما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الاحوال وبالشروط المقررة فى القانون .

(نقض ١٩٦٥/١٢/٢١ - س ١٦ - ٩٥٠ - طعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ قضائية) .

من المقرر أن للمستشكل اذ لم يكن طرفا فى الحكم المستشكى فيه أن يبين اشكاله على أسباب سابقة على صدور الحكم ، وليس فى ذلك مساس بحجية الاحكام لقصور أثرها على أطرافها ، ولما هو مقرر من عدم جواز طعنه فيها بأى طريقة من طرق الطعن التى رسمها القانون . ولما كان الثابت من الاوراق أن المستشكلة ليست هى المحكوم عليها فان الحكم المطعون فيه يكون - حينما استند فى رفضه الاشكال المرفوع منها على أنه بنى على سبب سابق على صدور الحكم - قد انطوى على تقرير قانونى خاطئ أدى به الى قصور فى أسبابه ، اذ لم يقل كلمته فيما أبدته الطاعنة من دفاع فى هذا الخصوص وحجب نفسه عن تناول موضوع الاشكال ومدى توافر شروط انطباق المادة ٥٢٧ اجراءات - التى تعين ولاية الفصل فى هذه الانزعة - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على

الواقعة - كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه لا يخالطها من واقع يحتاج الى تحقيق * ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(نقض ١٩٦٥/١٢/٢١ - س ١٦ - ٩٥٠ - طعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٣٥ قضائية) .

لا تلتزم المحكمة - طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات - بايقاف الدعوى الجنائية الا اذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ لم يرد على طلب ايقاف دعوى الاشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة امام القضاء المدني * ويكون قد أغفل طلبا ظاهرا للبطلان لا يلتزم بالرد عليه .

(نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ - س ١٣ - ١٧٤ - طعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ قضائية) .

لما كان البين من الاطلاع على الاوراق أن الحكم الصادر ضد الطاعن قد صار من قبل رفع الاشكال نهائيا بعدم التقدير فيه بالطعن بطريق النقض وان الاشكال في واقعة قد انصب على القرار الصادر من النيابة - بإعادة التنفيذ على الطاعن بالمدة الباقية من العقوبة بسبب الافراج عنه خطأ - بطلب وقف تنفيذه تلميسا على أنه قرار باطل لصدوره من جهة لا ولاية لها باصداره وأن قرار العفو الصادر من السيد رئيس الجمهورية بالعفو عن باقي العقوبة بالنسبة لبعض المحكوم عليهم ابتهاجا بعيد الثورة هو قرار صحيح ونافذ وحائز على قوة الشيء المقضي به ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن في الاحكام النهائية لصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح مما مفاد أن الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - الا في الاحكام النهائية

الصادرة في الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى ، فان الطعن اذا ورد على الحكم الصادر في الاشكال يكون غير جائز .

(نقض ١٩٧٠/٣/٢٩ - س ٢١ - ١١٤ - ٤٧٤ - طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٣٩ قضائية) .

رفض الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه . عدم جدوى الطعن الصادر في الاشكال لصيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ - س ٢٣ - ٥٤ - ٢١٩ - طعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ قضائية) .

القضاء بعدم قبول الطعن في الحكم المستشكل في تنفيذه يترتب عليه انقضاء وقف التنفيذ الصادر به الحكم في الاشكال واعتبار الطعن فيه عديم الجدوى .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ س ٢٥ - ١٩٦ - ٨٩٩ - طعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ قضائية) .

لما كانت طرق الطعن في الاحكام مبينة في القانون بيان حصر وليس الاشكال في التنفيذ من بينها لانه تظلم من اجراء التنفيذ ونعى عليه لا على الحكم فلا تملك محكمة الاشكال - التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - ان تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة او بطلانه او تبحث اوجها تتصل بمخالفة القانون او الخطأ في تأويله وليس لها أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه او في اجراءات الدعوى لما في ذلك من مساس بحجية الاحكام ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاء بوقف الحكم المستشكل فيه على أمور تتعلق باختصاص المحكمة التي أصدرته فانه يكون قد أهدر حججه بعد صيرورته باتا بالتصديق عليه من نائب الحاكم العسكري بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف الحكم المستشكل فيه .

(نقض ١٩٨١/٣/٤ - الطعن ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق) .

**الاشكال فى التنفيذ • وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى
حتى يفصل فى النزاع نهائيا :**

متى كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى
يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، اذا كان باب الطعن مازال
مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كان
يبين من كتاب نيابة بنها الكلية المؤرخ فى ١١ من يناير سنة ١٩٨١ المرفق
بالاوراق ان الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر
بتاريخ الاول من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى الجحة ٣٢٥ لسنة ١٩٧٦ مستأنف
بنها المستشكل فى تنفيذه ، فان ذلك الحكم يكون قد صار نهائيا حائزا
لقوة الامر المقضى بعدم الطعن فيه بطريق النقض ، ويضحي بذلك الحكم
الصادر فى الاشكال وهو حكم وقتى انقضى اثره بصيرورة الحكم المستشكل
فيه نهائيا - غير جائز الطعن فيه بالنقض • لما كان ما تقدم ، فانه يتعين
القضاء بعدم جواز الطعن •

(نقض ١٩٨١/٤/٢٩ - الطعن ٣٤٦٨ لسنة ٥٠ ق) •

**اشكال فى التنفيذ - ما يرد عليه - انقضاء اثر وقف التنفيذ الذى
قضى به الحكم الصادر فى الاشكال - اثر ذلك - مثال :**

لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا
حتى يفصل فى الدعوى نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن
فى الحكم مازال مفتوحا ، وكان البين من مذكرة قلم الكتاب المرفقة بالاوراق
ان الطعن بالنقض من المحكوم عليه فى الحكم المستشكل فى تنفيذه قد
قضى بقبوله شكلا وبنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء
ما قضى به من عقوبة مصاحرة السيارة المضبوطة ، والقضى بذلك اثر
وقف التنفيذ الذى قضى به الحكم الصادر فى الاشكال فان طعن النيابة
العامه فى هذا الحكم يكون قد اصبح عديم الجدوى متعين الرفض •

(نقض ١٩٨٣/١١/١٥ - الطعن ١٨٧٠ لسنة ٥٣ ق) •

الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع .

لما كان الاشكال لا يرد على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية - لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطعن بالنقض من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه قد قضى فيه بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٨٣ بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة وبالتالي اوقف تنفيذ الحكم الذي قضى الحكم الصادر في الاشكال بالاستمرار في تنفيذه فان الطعن للمائل للمحكوم عليه في هذا الحكم الاخير ، قد اضحى بذلك عديم الجدوى ، متعين الرفض .

(تقض ١٠/٤/١٩٨٤ - الطعن ٧١٨٢ لسنة ٥٣ ق .)

اشكال في التنفيذ - ما يرد عليه - اثر انقضاء وقف التنفيذ الذي قضى به الحكم الصادر في الاشكال على الطعن المقام من النيابة على الحكم للقاضي بوقف التنفيذ :

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ انه اذا قضى بوقف التنفيذ في الاشكال المرفوع من المحكوم عليه في تنفيذ الحكم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٨١ في الدعوى ٧٣١٤ لسنة ١٩٨٠ مستأنفه سوهاج قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك باقائه اقام قضاءه على اسباب من شأنها المساس بحجية المستشكل فيه الامر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن في ذلك الحكم مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك وكان الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه

وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة قد قضى فيه بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٢ بعدم قبوله شكلا ومن ثم فقد انقضى بذلك أثر وقف التنفيذ الذى قضى به الحكم الصادر فى الاشكال وبالتالى فان طعن النيابة العامة فى هذا الحكم الاخير الوقتى قد أضحى عديم الجدوى متعين الرفض .
(نقض ١٩٨٤/١٠/٣٠ - الطعن ٤٩٠ لسنة ٥٤ ق)

المراجع

- ١ - المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية : للاستاذ الدكتور على زكى العربى ، ط ١٩٥١ .
- ٢ - الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية : للاستاذ الدكتور احمد فتحى سرور ، ط ١٩٨٠ .
- ٣ - التطبيق على قانون الاجراءات الجنائية : للاستاذ الدكتور مامون سلامة ، ط ١٩٨٠ .
- ٤ - اصول الاجراءات الجنائية : للاستاذ الدكتور حسن المرصفاوى ، ط ١٩٦١ .
- ٥ - مبادئ الاجراءات الجنائية : للاستاذ الدكتور رعوف عبيد ، ط ١٩٧٨ .
- ٦ - شرح قانون الاجراءات الجنائية : للاستاذ الدكتور محمود مصطفى ، ط ١٩٦٤ ، ١٩٧٦ .
- ٧ - الاجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلا : للاستاذ الدكتور رمسيس بهنام ، ط منشأة المعارف .
- ٨ - تسبيب الاحكام : للاستاذ الدكتور ، رعوف عبيد ، ط ١٩٨٣ .
- ٩ - اشكالات التنفيذ فى المواد الجنائية : للاستاذ المستشار احمد عبد الظاهر الطيب ، الطبعة الاولى .
- ١٠ - النظرية العامة للاثبات فى المواد الجنائية : للاستاذ الدكتور هلالى عبد اللا احمد ، ط ١٩٨٧ .
- ١١ - قوة الحكم الجنائى فى إنهاء الدعوى الجنائية : للاستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى ، ط ١٩٧٧ .
- ١٢ - انقضاء سلطة العقاب بالتقادم : للاستاذ الدكتور محمد عوض الاحول رسالة ١٩٦٤ .
- ١٣ - التقادم فى ضوء القضاء والفقہ : للمؤلف ، ط ١٩٨٤ .

- ١٤ - حجية الاحكام المدنية والجنائية : للمؤلف ، ط ١٩٨٥ •
- ١٥ - أفكار فى صياغة الاحكام القضائية : للاستاذ الدكتور عبد الوهاب العشماوى - بحث محكمة القضاء ١٩٨٦ •
- ١٦ - المدونة الذهبية لاحكام النقض - الاصدار الجنائى ١٩٨٢ - ١٩٨٥
• للاستاذ عبد المنعم حسنى ط ١٩٨٥ •

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تمهيد وتقسيم	٧
الفصل الاول : وصف الحكم	٨
المبحث الاول : الاحكام الحضورية والغيابية	٨
١ - الحكم الحضورى	٨
٢ - الحكم الغيابى	١١
٣ - الحكم الحضورى الاعتبارى	١٣
المبحث الثانى : الاحكام الابتدائية والنهائية والباطه	١٦
المبحث الثالث : الاحكام الفاصلة فى الموضوع والسابقة على الفصل فيه	١٧
احكام النقض	١٩
الفصل الثانى : وضع الحكم وتوقيعه	
المبحث الاول : اثبات الحكم	٢١
المبحث الثانى : التوقيع على الحكم	٢٢
المبحث الثالث : ميعاد تحرير الاسباب	٢٣
احكام النقض	٢٦
الفصل الثالث : بيانات الحكم	٢٣
المبحث الاول : ديلجة الحكم	٢٣
١ - اسم الشعب	٢٣
٢ - اسم المحكمة التى أصدرت الحكم	٢٤
٣ - تاريخ اصدار الحكم	٢٤

الموضوع	الصفحة
٤ - اسم القضاة وهيئة المحكمة	٣٤
٥ - البيانات المتعلقة بملتهم وباقي الخصوم	٣٥
٦ - الآثار المترتبة على اغفال بيانات الديباجة	٣٥
المبحث الثاني : شروط صحة الحكم	٣٦
١ - المداولة	٣٧
٢ - الطنية	٣٧
٣ - النطق بالحكم	٣٨
٤ - منطوق الحكم	٤٠
٥ - بيان الواقعة والنص القانوني في المنطوق	٤٠
أحكام النقض	٤٢
الفصل الرابع : تسبيب الاحكام	٥٣
المبحث الاول : بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة أو البراءة	٥٦
أحكام النقض	٦٠
المبحث الثاني : الاشارة في الحكم الى نص القانون الذي حكم بوجبه	٦٥
المبحث الثالث : اسباب الحكم	٦٨
- معنى الاسباب في الفقه والقضاء	٦٩
- هل يطلب من القاضي أن يبين اسباب عقيبته	٧٠
- رقابة محكمة النقض على الاسباب	٧٢
- وجوب الفصل في كل التهم وكل الطلبات والدفوع	٧٤
الاسباب الضمنية	٧٥
- غموض الاسباب	٧٧
- تناقض الاسباب	٧٧

الصفحة	الموضوع
٧٨	— الخطأ في بعض الاسباب اذا لم تترتب على الحكم
٧٨	— اسباب تقدير العقوبة
٧٩	— اسباب الاحكام الاستثنائية
٧٩	(أ) الاحكام الصادرة بالتأييد
٨١	(ب) الاحكام الصادرة بالالغاء التعديل
٨٢	— اسباب الدعوى المدنية
٨٣	احكام النقض
٩٥	الفصل الخامس : بطلان الحكم
٩٥	المبحث الاول : نظرية البطلان بوجه عام
٩٥	١ — مذاهب البطلان
٩٧	٢ — أنواع البطلان
٩٨	٣ — اثار البطلان
١٠٠	المبحث الثانى : تطبيقات وأمثلة
١٠٣	احكام النقض
١٠٩	الفصل السادس : انعدام الحكم
١١٠	احكام النقض
١١٣	الفصل السابع : تصحيح الحكم
١١٤	احكام النقض
١١٧	الفصل الثامن : تفسير الحكم
١١٩	الفصل التاسع : حجية الحكم الجنائى

الموضوع	الصفحة
المبحث الاول : فى المسائل الجنائية	١١٩
١ - خصائص مبدأ الحجية	١١٩
٢ - شروط صحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه	١٢٠
(أ) حكم جنائى بات	١٢٠
(ب) وحدة الخصوم	١٢١
(ج) وحدة الواقعة	١٢٥
أحكام النقض	١٣٤
المبحث الثانى : حجية الاحكام الجنائية أمام المحكمة المدنية	١٥٠
اولا شروط اعمال القاعدة	١٥٢
(أ) الحكم الصادر بالادانة	١٥٣
(ب) الحكم الصادر بالبراءة	١٥٦
ثانيا : اثر الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية	١٦٣
أحكام النقض	١٦٥
الفصل العاشر : تقادم الحكم الجنائى	١٦٩
المبحث الاول : لحكام التقادم فى القانون الجنائى	١٦٩
١ - نطاق انقضاء الدعوى الجنائية	١٧٠
٢ - استثناءات من نطاق التقادم	١٧٢
٣ - مدة التقادم	١٧٤
- الظروف المخففة	١٧٥
- الاعذار القانونية	١٧٥
- الظروف المشددة	١٧٦
- بدء سريان التقادم	١٧٦
- الجرائم الوقتية	١٧٧

الموضوع	الصفحة
— الجرائم المتتابعة	١٧٨
— جرائم العادة	١٧٩
٤ — وقف التقادم	١٧٩
٥ — انقطاع التقادم	١٨٠
٦ — اثار التقادم	١٨٢
المبحث الثانى : سقوط العقوبة بالتقادم	١٩٨
١ — أساس المبدأ	١٩٨
٢ — مدة سقوط العقوبة بالتقادم	١٩٨
٣ — بدأ سريان المدة	١٩٨
٤ — انقطاع التقادم	١٩٩
٥ — وقف التقادم	١٩٩
٦ — العقوبات الخاصة بالتقادم	١٩٩
٧ — اثار تقادم العقوبة	٢٠٠
احكام النقص	٢٠٢
الفصل الحادى عشر : الاستشكال فى الحكم الجنائى	٢١٣
١ — تعريف الاشكال	٢١٣
٢ — نوعا الاشكال فى التنفيذ	٢١٣
٣ — المحكمة المختصة بنظر الاشكال	٢١٣
٤ — رفع الاشكال أمام المحكمة الجنائية	٢١٤
٥ — أثر رفع الاشكال على التنفيذ	٢١٥
٦ — شروط قبول الاشكال	٢١٦
٧ — اسباب الاشكال	٢١٧
٨ — اجراءات نظر الاشكال	٢١٧

الصفحة	الموضوع
٢١٩	٩ - سلطة محكمة الاشكال
٢١٩	١٠ - الحكم الصادر فى الاشكال
٢٢٠	١١ - الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال
٢٢٠	أحكام النقض
٢٣١	المراجع
٢٣٣	محتويات الكتاب

« تم بحمد الله »

الجزء الثانى من هذا الكتاب سىصدر قريبا انشاء الله

بعنوان : طرق الطعن فى الاحكام الجنائية

مطبعة الإشرع الفنية
لصاحبها: الحاج يوسف الرفاعي
طباعة الكتب الجامعية والأشغال التجارية
المعصرة البلد - تليفون ٥٦٠٠ ٤٧٩



Bibliotheca Alexandrina



0548625